

# العراق من الداخل

## دراسات استقصائية عن الدولة والمجتمع والاقتصاد والتأثير الدولي

### الجزء الأول

#### تحرير

أ.د. أسعد كاظم شبيب    أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض  
أ.د. محمد القريشي    أ.د. أحمد شاكر العلاق

#### الباحثون

د. الشيخ محمد الحسون    الشيخ عبد الحليم الزهيري    أ.د. طورهان مظهر المضي  
أ.د. طلال عتريسي    أ.د. سمر رحيم نعيمة    أ.د. وفاء كاظم الشمري  
د. دهام محمد العزاوي    أ.د. حسين عليوي الزياي    أ.م.د. أحمد عبد الكريم كاظم  
د. باسم محمد حبيب    سكاي كريستنس    كاظم ياور  
أ.د. عماد جاسم الموسوي    غابرييل باردال    علي أحمد عبد مرزوك  
د. عبد الوهاب كريم حميد    أ.د. محمد جواد شبع

مركز الرفد للبحوث والدراسات

العراق من الداخل  
دراسات استقصائية عن الدولة  
والمجتمع والاقتصاد والتأثير الدولي  
الجزء الأول

# العراق من الداخل

## دراسات استقصائية عن الدولة والمجتمع والاقتصاد والتأثير الدولي

### الجزء الأول

تحرير

أ.د. أسعد كاظم شبيب      أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض  
أ.د. محمد القرشي      أ.د. أحمد شاكر العلق

الطبعة الأولى، بيروت/النجف الاشرف، 2025

First Edition, Beirut/Najaf, 2025

© جميع حقوق النشر محفوظة للناشر، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.



مركز الرافدين للحوار  
Al-Rafidain Center For Dialogue  
— R . C . D —

إن جميع الآراء والمعلومات الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر (المركز).

ISBN: 978 - 9922 - 749 - 60 - 0

تشرين الأول/أكتوبر 2025

# العراق من الداخل

دراسات استقصائية عن الدولة والمجتمع والاقتصاد

والتأثير الدولي

الجزء الأول

تحرير

أ.د. أسعد كاظم شبيب      أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض  
أ.د. محمد القرشي      أ.د. أحمد شاكِر العلاق

الباحثون

|                         |                          |                             |
|-------------------------|--------------------------|-----------------------------|
| د. الشيخ محمد الحسون    | الشيخ عبد الحلیم الزهيري | أ.د. طورهان مظهر المفتي     |
| أ.د. طلال عتريسي        | أ.د. سمر رحيم نعيمة      | أ.د. وفاء كاظم الشمري       |
| د. دهام محمد العزاوي    | أ.د. حسين عليوي الزياي   | أ.م.د. أحمد عبد الكريم كاظم |
| د. باسم محمد حبيب       | سكاي كريستينسين          | كاظم ياور                   |
| أ.د. عماد جاسم الموسوي  | غابرييل باردال           | علي أحمد عبد مرزوك          |
| د. عبد الوهاب كريم حميد |                          | أ.د. محمد جواد شبع          |



مركز الرافدين للحوار  
Al-Rafidain Center for Dialogue  
R. C. D.





## الفهرس

|    |                                                                                   |
|----|-----------------------------------------------------------------------------------|
| 13 | مقدمة المركز.....                                                                 |
|    | الدراسة الأولى: الآثار السياسية والحركية لانتفاضة صفر الخالدة سنة 1977: في ذكرى   |
| 15 | أربعينية الامام الحسين - عليه السلام: قراءة وثائقية لأحداثها.....                 |
|    | • أولاً: انتفاضة النجف الأشرف الصفرية سنة 1977م - 1397هـ (الشيخ محمد              |
| 16 | الحسّون).....                                                                     |
| 21 | • ثانياً: مداخلات الموضوع الأول.....                                              |
|    | • ثالثاً: الآثار السياسية والحركية لانتفاضة صفر الخالدة سنة 1977 في ذكرى أربعينية |
| 29 | الامام الحسين عليه السلام، قراءة وثائقية لأحداثها (الشيخ عبد الحليم الزهيري)..... |
| 35 | • رابعاً: مداخلات الموضوع الثاني.....                                             |
|    | الدراسة الثانية: الحراك الشعبي والأوليغارشية المستبدة.. هل سيتمكن الجيل الثوري    |
| 39 | الجديد من انتاج دولة مدنية في العراق؟.....                                        |
| 40 | • المقدمة.....                                                                    |
| 42 | • أولاً: الشعبوية وحدود المفهوم.....                                              |
| 44 | • ثانياً: القيم الثقافية وانتشار الشعبوية.....                                    |
| 44 | • ثالثاً: دوافع الحراك الشعبي في العراق.....                                      |
| 46 | • رابعاً: جيل شعبي جديد.....                                                      |
| 48 | • خامساً: مخرجات الحراك الشعبي ونتائجه.....                                       |
| 50 | • سادساً: خصائص الحراك الشعبي في العراق.....                                      |
| 55 | • سابعاً: مشاهد ما بعد الحراك.....                                                |
| 58 | • الخاتمة والاستنتاجات.....                                                       |
| 60 | الهوامش والمراجع.....                                                             |

## الدراسة الثالثة: انتفاضة تشرين: بين تغيير الواقع السياسي وضمان الحق في الإعمار

### وتحسين الخدمات ..... 67

#### • المقدمة ..... 68

#### • أسباب اندلاع انتفاضة تشرين ..... 69

#### • مطالب انتفاضة تشرين ..... 74

#### • عام من التظاهرات ..... 78

#### • أسباب تراجع وتيرة التظاهرات ..... 84

#### • ماذا حققت انتفاضة تشرين؟ ..... 89

#### • الخاتمة ..... 93

#### ملاحق وصور ..... 95

#### الهوامش والمراجع ..... 98

## الدراسة الرابعة: الحراك الشعبي في البحرين: المكتسبات والمعوقات والمعالجات ..... 103

#### • المقدمة ..... 104

#### • موقع البحرين الجغرافي وأهميته السياسية ..... 105

#### • الحراك الشعبي في البحرين خلال العشرينيات والثلاثينيات ..... 106

#### • الحراك الشعبي في الخمسينيات ..... 111

#### • الحراك الشعبي خلال المدة 1965-1992 ..... 115

#### • الحراك الشعبي خلال المدة 1992-1999 ..... 122

#### • مشروع الميثاق الوطني ..... 124

#### • حركة 2011 وتداعياتها على الوضع السياسي في البحرين ..... 129

#### • الخاتمة ..... 136

#### الهوامش والمراجع ..... 141

## الدراسة الخامسة: أزمت المغرب العربي بين جدلية الصراع ورهانات القوى: تونس

### وليبيا أنموذجاً ..... 149

#### • المقدمة ..... 150

#### • ثورات «الربيع العربي» بين الثابت والمتغير والتحول الديمقراطي والنزاع على

#### السلطة ..... 151

#### 1: أزمة التحول الديمقراطي في ظل ثورات الربيع العربي ..... 151

|                                                                                        |     |
|----------------------------------------------------------------------------------------|-----|
| 2: أسباب ثورات الربيع العربي.....                                                      | 153 |
| 3: أي مستقبل لثورات الربيع العربي؟.....                                                | 155 |
| • التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بدول المغرب العربي حالة (تونس وليبيا)..... | 157 |
| 1: دول المغرب العربي النشأة والتطور.....                                               | 157 |
| 2: الوضع الاقتصادي لدول المغرب العربي.....                                             | 158 |
| 3: اهم التحديات والتهديدات الأمنية لدول المغرب العربي.....                             | 159 |
| 4: أزمة الثورة في تونس وليبيا بين التحول الديمقراطي والصراع على السلطة.....            | 161 |
| • الخاتمة.....                                                                         | 168 |
| الهوامش والمراجع.....                                                                  | 170 |
| الدراسة السادسة: الأزمة في ليبيا (الوضع أسوأ مما كان عليه قبل عشر سنوات).....          | 173 |
| • المقدمة.....                                                                         | 174 |
| • ما الذي تغيّر خلال سنتين؟.....                                                       | 175 |
| • القذافي والوحدة الأفريقية.....                                                       | 176 |
| • التنافس الإيطالي-الفرنسي.....                                                        | 179 |
| • انعكاس الأزمة على دول المغرب العربي.....                                             | 181 |
| • ماذا على هذه الدول أن تفعل؟.....                                                     | 183 |
| أدوار عربية وإقليمية.....                                                              | 183 |
| • مستقبل الأزمة الليبية.....                                                           | 186 |
| الهوامش والمراجع.....                                                                  | 189 |
| الدراسة السابعة: تونس بعد التغيير 2011 - 2022.....                                     | 191 |
| • المقدمة.....                                                                         | 192 |
| • الانتفاضة الشعبية.....                                                               | 192 |
| • الحكومة التونسية الجديدة والوضع الداخلي.....                                         | 196 |
| • حكومة علي العريض وموقفها من الأحداث الداخلية.....                                    | 197 |
| • الحكومات المتعاقبة وازمات البلاد.....                                                | 200 |

- احتجاجات 25 تموز (يوليو) والأزمة السياسية (منذ عام 2021).....208
- الخاتمة.....210
- الهوامش والمراجع.....212
- الدراسة الثامنة: الشباب العراقي: رؤية في الملامح الديموغرافية والتحديات المرحلية.....217
- المقدمة.....219
- الشباب: الفئات، الديموغرافيا، التوزيع.....221
- نسبة الإعاقة لدى الشباب ونشاطهم الاقتصادي.....230
- معدل النشاط الاقتصادي.....232
- الدور السياسي للشباب في العراق.....236
- مشاكل الشباب في العراق.....239
- مشكلة بطالة الشباب.....240
- الخاتمة.....257
- الهوامش والمراجع.....261
- الدراسة التاسعة: كوتا النوع الاجتماعي في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs.....265
- المقدمة.....267
- جذور الوهم القابع خلف عدم توافق نظام الكوتا مع الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs.....270
- فوائد الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر متعددة الأعضاء MMDs.....271
- العقبات المبكرة المرتبطة بالتدابير الخاصة المؤقتة TSMs في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs: دراسة حالة كوتا المستوى الانتخابي للتمثيل النسبي.....273
- نشر المعرفة والمعايير الدولية.....275
- الفرص السانحة في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs.....276
- تطبيق الكوتا في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs.....279
- الكوتا الترشيحية في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs.....280

- الدوائر الانتخابية الإضافية الكبرى ..... 291
- المقاعد التناوبية ..... 292
- العتبات البديلة ..... 294
- الخاتمة ..... 297
- معجم مصطلحات ..... 299
- الهوامش والمراجع ..... 302
- الدراسة العاشرة: مقالات في الشأن العراقي ..... 305
- المُقدِّمة ..... 306
- مُستقبل المُكوّنات في ظلِ السّيادة العراقيّة ..... 307
- صناعةٌ وتفتيتُ الأيديولوجيّات ..... 309
- التحليل العمري للمتبنيات الفكرية ..... 311
- التوسعيّة والتموضعيّة وما بينهما ..... 312
- الدول والرسائل ..... 315
- مُعضلةُ التّعليمِ وفُرصُ العَمَلِ ..... 318
- مُستقبلُ البلاد في ظلِ الاقْتِصاد وعلاقتهُ بالمشاعر المحليّة ..... 321
- بين التّنظير والتّبصير ..... 323
- مئويّة العراق وتحديات البقاء ..... 326
- نظامُ الحُكم ومنظومة الدّولة ..... 329
- العراقُ وأثر الكُوبرا ..... 333
- الاختيارات المُجتمعيّة ..... 335
- تجزئة المشاكل أم تجزئة الحلول (الكهرباء أنموذجاً) ..... 337
- مُثلث الدّولة والانتخابات ..... 340
- السّياسة ونُقطة التّلاشي ..... 343
- باركنسون العراق ..... 345
- الخاتمة ..... 348

|                                                                               |     |
|-------------------------------------------------------------------------------|-----|
| الدراسة الحادية عشر: التعليم العالي في العراق الربع الأخير 2020               | 351 |
| • المقدمة                                                                     | 353 |
| • قرارات اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية وانعكاسها على التعليم العالي    | 353 |
| • دور الجامعات العراقية في التصدي لجائحة كورونا (COVID 19)                    | 355 |
| • بدء السنة الدراسية والتقويم الجامعي                                         | 355 |
| • القبول المركزي للسنة الدراسية الجديدة 2020-2021                             | 357 |
| • التوسعات الطارئة على خطة القبول                                             | 359 |
| • الكليات والأقسام المستحدثة                                                  | 361 |
| • الدوام والامتحانات                                                          | 362 |
| • التحول إلى نظام التعليم الإلكتروني المدمج                                   | 363 |
| • التصنيفات العالمية للجامعات العراقية                                        | 364 |
| • التحديات وسبل مواجهتها                                                      | 368 |
| الدراسة الثانية عشر: دراسة في المشروع السياسي الانتخابي في العراق             | 371 |
| • المقدمة                                                                     | 372 |
| • دواعي وأسباب تقديم الدراسة                                                  | 372 |
| • إشكاليات الانظمة الانتخابية المطبقة في العراق                               | 373 |
| • وسيلة التصويت                                                               | 374 |
| • الشكل وأساس النظام الانتخابي من حيث التمثيل الشعبي                          | 375 |
| الدراسة الثالثة عشر: بين التصويت والعزوف: مسارات الثقة السياسية في الانتخابات |     |
| النيابية 2021                                                                 | 379 |
| • المقدمة                                                                     | 383 |
| • السلوك الانتخابي والثقة السياسيّة: تحديات نظريّة                            | 385 |
| • من الانتخاب إلى الاغتراب (انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018، احتجاجات  |     |
| تشريع الوطنية)                                                                | 394 |
| 1: حالة الثقة السياسيّة في انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018             | 394 |

- أ- خريطة الاحزاب السّياسيّة وتوزيعها الاثني في انتخابات مجلس النواب لعام 2018. 395
- ب - التوزيع الاثني للأحزاب والتحالفات السّياسيّة ..... 407
- ت - البرامج الانتخابية للأحزاب السّياسيّة بعد عام 2003 (انتخابات 2018 انموذجاً) 410
- 2 - حالة الثّقة السّياسيّة في الحملات الانتخابية للأحزاب السّياسيّة والتحالفات (الانتخابات النيابية 2018) ..... 412
- أ. محور الانتماء الحزبي ..... 413
- ب - محور الثّقة السّياسيّة في الحملات الانتخابية ..... 416
- ت. محور المشاركة في الانتخابات (التصويت، العزوف) ..... 418
- 3 - نتائج انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018 ..... 421
- أزمة الثّقة السّياسيّة (حراك تشرين 2019) ..... 425
- السّلوّك الانتخابي والثّقة السّياسيّة في الانتخابات النيابية 2021 (دراسة حالة) 431
- 1: اجراءات الدراسة ومنهجها ..... 433
- 2: خصائص عينة الدراسة ..... 434
- 3: النتائج: تساؤلات الدراسة ..... 437
- القسم الأول: مستوى الثقة السياسية بالأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات النيابية لعام 2018 ..... 437
- القسم الثاني: فاعلية حراك تشرين في الضغط على الحكومة ..... 447
- القسم الثالث: مستويات الثقة السياسية في الاحزاب والعملية الانتخابية (الانتخابات النيابية 2021) ..... 450
- الخاتمة ..... 457
- التوصيات والمقترحات ..... 458
- الملاحق ..... 464
- الهوامش والمراجع ..... 469





## مقدمة المركز

تُجسّد دراسات الحالة نهجاً نوعياً في مسيرة التحليل والبحث العلمي التي تبناها مركز الرافدين للحوار، نتيجة لتشخيصها ومعالجتها العديد من المسائل الهامة، وشمولها مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والتنموية وغيرها كالأمن، والأزمات والاحتجاجات الجماهيرية، فضلاً عن القضايا الإقليمية والدولية ذات الصلة الوثيقة بالشأن العراقي. وتعني تلك الدراسات الجهود العلمية المعمقة لحدث أو موضوع أو ظاهرة أو مؤسسة أو فرد أو جماعة، بهدف الحصول على معلومات متفردة تساهم في إنضاج الآراء المتعلقة بالحالة وتقديمها كقيمة علمية مضافة.

واستناداً إلى ذلك، فقد ميّز مركز الرافدين للحوار، اتجاهه العلمي والبحثي عن غيره من مراكز الأبحاث والتفكير في العراق، من خلال تحليل وتحرير أكثر دراسات الحالة أهمية من بين إصداراته خلال المدة (2019-2024)، وجمعها ضمن ثلاثة مجلدات خاصة تحت عنوان (دراسات الرافدين)، ضمّت أكثر من ثمان وثلاثين عنوان ودارسة، اشتمل الجزء الأول على الدراسات من (1 إلى 13) والثاني من (14 إلى 26) والثالث من (27 إلى 38) وجاء إدراج تسلسلها بحسب تصنيفات موضوعاتها.

اتسمت هذه الدراسات بالرصد العلمي المتأمل لأحداث ووقائع مهمة شهدتها الساحات المحلية والإقليمية والدولية، وتحليلها لبيانات ومعطيات في غاية الحساسية والتعقيد والكتابة بمنهجية واحترافية مميزة، من قبل ثلة من باحثي الداخل والخارج ضمن استراتيجية المركز لرفد صنّاع القرار والمؤسسات بما يفيد في بناء الدولة وتعزيز مسيرتها الديمقراطية. يأتي ذلك في اطار استراتيجية المركز في التوثيق والتحليل والتفكيك ومناقشة المسائل الهامة المتعلقة بمجالات الدولة والمجتمع والاقتصاد والامن ومعالجتها وفق رؤيا اكااديمية مختصة. وفي هذا السياق، تناولت (دراسات الرافدين) قضايا الفقر ومستويات المعيشة في العراق لاسيما خلال الفترات المضطربة من النواحي السياسية والصحية، كالدراسات التي تناولت انتشار وباء كورونا فايروس الذي ضرب العالم والعراق في عام 2020 وما تبع ذلك من اثار وتداعيات، ودراسات أخرى ركزت على بيان التحديات السياسية المالية التي شهدتها البلد في السنوات القليلة الماضية.

كما احتلت حركات تشرين الاحتجاجية في عام 2019 حيزاً كبيراً في الدراسات نظراً لأهميتها وأثرها على مستقبل العراق، إلى جانب دراسات ناقشت قضايا داخلية كالتهليم، والامن، والاقتصاد، والخدمات، والانتخابات، ومكافحة الفساد المالي والإداري، والتنمية المستدامة وطبيعة التعامل مع التطورات الناتجة عن الثورة الرقمية.

لم تغب المجالات الإقليمية والدولية عن اهتمام (دراسات الرافدين)، حيث شهدت توجهاً نحو عدد من الملفات الإقليمية ذات الأبعاد التنموية والأمنية وتأثيراتها على الدولة والمجتمع، ومن بينها بعض الدول التي تتميز أنظمتها السياسية والاقتصادية بالهشاشة ونشاط تنظيمات ووفق هذا النهج، تضمنت (دراسات الرافدين) كذلك مواضيع دولية ذات أبعاد استثمارية وتنموية أثرت بوضوح على الجدل السياسي والاجتماعي في العراق خلال السنوات الماضية، مثل المناخ ومبادرة الحزام والطريق، التي أطلقتها الصين ومشاريع دولية مقاربة تبنتها الولايات المتحدة وحلفاؤها في المنطقة وتأثيرات بعض الصراعات الدولية (مثل استمرار الحرب الروسية الأوكرانية) على العراق والمنطقة.

وأخيراً، يأمل مركز الرافدين للحوار من خلال الدراسات التي ظهرت إلى النور بهيئة مجلدات (دراسات الرافدين) وغيرها، أن يقدم نفسه كأحد ركائز بناء الوعي في الدولة الحديثة ورافداً عراقياً مهماً في مجال انتاج المعارف والرؤى الهادفة لتنمية الانسان ورفاهيته وأمنه، وله في الميدان رصيد مشهود وطموح واسع.

## الدراسة الأولى

### الآثار السياسية والحركية لانتفاضة صفر الخالدة سنة 1977

في ذكرى أربعينية الامام الحسين - عليه السلام: قراءة وثائقية لأحداثها

العلامة د. الشيخ محمد الحسون

سماحة الشيخ عبدالحليم الزهيري

#### المحتويات

- أولاً: انتفاضة النجف الأشرف الصفريّة سنة 1977م - 1397هـ (الشيخ محمّد الحسّون)
- ثانياً: مداخلات الموضوع الأول
- ثالثاً: الآثار السياسية والحركية لانتفاضة صفر الخالدة سنة 1977 في ذكرى أربعينية الامام الحسين عليه السلام، قراءة وثائقية لأحداثها (الشيخ عبد الحليم الزهيري)
- رابعاً: مداخلات الموضوع الثاني

## • أولاً: انتفاضة النجف الأشرف الصفرية سنة 1977م - 1397هـ (الشيخ محمد الحسون)

### السيرة الذاتية

ولد في النجف الاشرف وأكمل دراسته فيها، ودخل جامعة بغداد كلية الهندسة، ثم هجرته الحكومة البعثية إلى إيران مع عائلته، فدرس في الحوزة العلمية في قم المقدسة، وحضر الأبحاث العالية عند كبار المراجع فيها، فتخصّص في إحياء التراث الخطي. له عدّة آثار في مجالي التأليف والتحقيق، منها: موسوعة المحقّق الكرّكي، في اثني عشر مجلّداً، موسوعة الشعائر الحسينية في عشرة مجلّدات، له عمل واسع في التبليغ وإلقاء المحاضرات وحضور المؤتمرات العلمية في كثير من دول العالم، وقد زار سبعا وعشرين دولة، رأس مركز الأبحاث العقائدية التابع لمكتب المرجع السيد السيستاني في قم المقدسة.

بدايةً أُلقي نظرة مختصرة على هذه الانتفاضة لعلّ بعض الحاضرين والمستمعين لم يطلّعوا عليها.

قام النظام البعثي في سنة 1977 بمنع أهالي النجف الاشرف من الذهاب إلى كربلاء المقدسة مشياً على الأقدام؛ لزيارة الإمام الحسين (ع)، كما هو متعارف عليه في كلّ سنة، فقرّر الشباب الحسيني (أصحاب المواكب والهيئات) تحدّي السلطة والخروج بموكب عزاء إلى كربلاء المقدسة. وقد هدّدت السلطة بأنّها ستعاقب بالسجن كلّ من يشترك في هذه المسيرة، وتفعل كذا وكذا...، ولكنّ الشباب خرجوا؛ فحصل ما حصل من أحداث في الطريق إلى كربلاء.

قامت السلطة البعثية في الطريق بالهجوم على الزوّار (الشباب الحسيني) واعتقالهم، مستعينةً بالجيش والشرطة، وسيأتي تفصيل ذلك، وقد سجنوا في سجن رقم (1) في معسكر الرشيد، ثمّ قُدّموا إلى المحكمة، فحكّم بالإعدام على عشرة منهم، وبالسجن المؤبّد على خمسة عشر شخصاً، وأطلق سراح بقيّة المعتقلين. وهناك أحداث مهمّة حدثت في هذه الانتفاضة، منها اعتقال السيد محمد باقر الحكيم، والحكم عليه بالسجن المؤبّد؛ فأرسل مرجع الطائفة السيد أبو القاسم الخوئي وفداً ورسالة إلى الرئيس العراقي أحمد حسن البكر لتخفيف الأحكام عن المعتقلين. وبعد صدور (أحكام الإعدام) استنكر عدد من المراجع والعلماء هذه الأحكام، وهناك موقف للسيد المغيّب موسى الصدر. أما الحزب الشيوعي العراقي فله موقف مؤيّد للبعثيين في ذلك الوقت ومعارض لهذه المسيرة والانتفاضة، وقد نشرت جريدة طريق الشعب مقالات تنهجم فيها على الانتفاضة وتصفها بالرجعية، وطلبت من الرفاق الشيوعيين، بحسب تعبيرهم، بالتعاون مع الرفاق البعثيين، وهذا الموقف موثّق.

وتأتي أهمية هذه الانتفاضة من أنّها كانت أوّل حركة جماهيرية شعبية نزلت إلى الشارع لمعارضة النظام البعثي، بعد أن كانت المعارضة على شكل حلقات سرّية، وأنّ الانتفاضة حدثت

سنة 1977 في الوقت الذي بلغ فيه البعثيون أوج قدرتهم، إذ قضاوا على المعارضين في الداخل والخارج، وسيطروا على العراق وحكموه بالنار والحديد، واتبعوا سياسة الترغيب والترهيب، لكل من يعترض أو يمتلك القوة على أن يقول (لا) لهم، وإذا بالشباب الحسيني قد نزلوا إلى الشارع وتحذوا قرارات السلطة؛ ليقولوا (لا) بصوتٍ مدوّ.

وكان المرجع الديني زعيم الطائفة الشيعية السيد محسن الحكيم قد توفّي سنة 1970؛ فأصاب الحوزة العلمية نوعاً من الضعف لأنّ الحكومة البعثية عملت على إضعاف الحوزة ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، وبخاصّةٍ إنّ فرغوا من بعض المشكلات، بعد أن عقدوا مع الأكراد اتفاقية الحادي عشر من آذار/مارس، سنة 1970، وعقدوا مع شاه إيران محمد رضا بهلوي اتفاقية الجزائر الشهيرة 1975، ثمّ حلّوا مشكلتهم مع الشيوعيين عبر ما يسمّى بـ(الجبهة الوطنية)؛ ليتفرّغوا للحركة الإسلامية ويعتقلوا ويهجّروا كثيراً من الشباب المؤمن، فضلاً عن هرب من بطشهم، وقد أعدموا مجموعة من المجاهدين، مثل الشيخ عارف البصري وزملائه، ليصبح حزب البعث في موقع القوة التي مكّنته من ضرب المواقب الحسينية.

لم تكن هذه الانتفاضة المباركة معروفة لدى كثيرين خارج العراق، بل وحتى عند عدد كبير من العراقيين، لاسيّما الشباب منهم، أو أنّهم قد سمعوا بها من دون معرفة أسبابها وطبيعتها وما حلّ فيها وآثارها...، حتّى أنّها نُسيّت لسنوات ليست بالقليلة، ولم تُوثّق توثيقاً علمياً، وإن كُتب عنها عدد من المقالات في بعض الصحف والمجالات، وأعدّت بعض البرامج التلفزيونية المختصرة، إذ يتحدّث كلّ شخص عمّا شهدته من أحداث، أو أنّ يُعنى بالتحدّث في جانب معيّن منها، من دون أن تكون هذه الأحاديث شاملة لأحداثها وموثّقة.

وثمّة سبب، أراه مهماً في عدم معرفة كثيرين بهذه الانتفاضة، وهو أنّ الإعلام، سواءً أكان مسموعاً أم مرئياً أو مكتوباً، لم يسلّط الضوء عليها، حتّى بعد سقوط النظام في العراق، مع وجود كثير من القنوات الفضائية الشيعية. وربما يرجع ذلك إلى أنّ هذه الانتفاضة مستقلة، ولم تُحسب على جهة سياسية معيّنة!.

وثمّة سبب آخر يتمثّل في محاولة بعض المتحدّثين عنها مصادرتها ونسبتها إلى غير أهلها الحقيقيين، كأن يدّعي بعضهم أنّ هذه الانتفاضة تنتمي إلى جهة إسلامية معيّنة، ويزعم بعضهم الآخر أنّها تابعة إلى رجل دين مثلاً أو إلى الحوزة العلمية، أو ارتباطها بأسر نجفية معيّنة، وقد شاهدت شخصا يزعم إنّهُ هو صاحب الانتفاضة أولاً وآخرًا!! إنّ هذه الأسباب وغيرها قد أسهمت في عدم معرفة كثير من العراقيين وغير العراقيين بهذه الانتفاضة.

وقد وفقنا الله عزّ وجلّ بتأليف كتاب عن هذه الانتفاضة، طُبِعَ قبل شهرين أو ثلاثة، ويقع في ثمانمائة صفحة، بعد أن جمعنا الوثائق المتعلقة بهذه الانتفاضة، وما كُتب عنها من مقالات

وأُذيع من برامج تلفزيونية، وإن كانت قليلة، فضلاً عما حصلنا عليه من وثائق تتصل بها لمديرية الأمن العامة ومديرية أمن النجف، والتقارير الذي كتبه الدكتور عزّة مصطفى رئيس المحكمة التي أُلّفت لمحاكمة المنتفضين، إلى غير ذلك من الوثائق التي كشفت لنا كثيراً من وقائع الانتفاضة، وقد رُتبت بحسب التسلسل الزمني لوقوعها، بما يثبت لنا أيضاً أنّ هذه الانتفاضة لم تكن تابعة إلى أيّ جهة أو حزبٍ، إنّما هي انتفاضة شعبية عامّة، بعد أن منعت سلطة البعث الجمهور الحسيني من السير إلى كربلاء لزيارة الإمام الحسين في ذكرى الأربعين، إذ أبلغوا أصحاب الموكب في النجف الأشرف بذلك في بداية شهر محرّم الحرام من سنة (1397هـ - 1977م)؛ فراحوا يفكّرون في كيفية الذهاب مشياً إلى كربلاء برغم المنع، ومن ثمّ حدث ما حدث، بعد أن هيّأوا مستلزمات هذه الانتفاضة، ومنها أنّهم أعدّوا حيث رايةً كبيرة كتب عليها قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾، وبدأوا بالتعبئة الجماهيرية سرّاً للمشاركة في هذه المسيرة الحسينية.

وقد خصّصت فصلاً في كتابي آنف الذكر لانطلاق الانتفاضة في يوم الجمعة، العاشر من شباط/فبراير 1977م، الموافق للخامس عشر من صفر 1397هـ. وكنت من المشاركين فيها، إذ توجهنا - أولاً - إلى الصحن الحيدري الشريف، ثمّ بدأت أعداد المشاركين تتزايد، ومن ثمّ توجهنا نحو ساحة الإمام علي في الميدان، ومنها إلى طريق كربلاء. وقصّى السائرون ليلتهم الأولى في (خان الربع)، كما هو متعارف عليه في هذه المسيرة الحسينية. أمّا الليلة الثانية فتكون في (خان النصف)، والثالثة في (خان النخيلة)، ثمّ الدخول إلى كربلاء المقدّسة في اليوم الرابع.

وكانت الشعارات التي رُفعت في أثناء ذلك حسينية خالصة، بما يتناسب مع طبيعة المناسبة، ومنها: (لو قطعوا أرجلنا واليدين نأتيك زحفا سيدي يا حسين). وقد حاول البعثيون اختراق المسيرة بيد أنّهم لم يتمكنوا؛ ذلك بأنّ المنتفضين احترزوا لذلك بأن اتفقوا على كلمة سرّ بينهم (برغش) في حال وجود بعثيين بينهم. وفي اليوم الثاني، قبل الوصول إلى خان النصف، أطلق البعثيون النار على السائرين العزّل؛ لإرجاعهم إلى النجف. وفي اليوم الثالث الذي صادف الأحد، السادس من شباط/فبراير.

وبعد الخروج من خان النصف إلى خان النخيلة، جرت عدّة أحداث مهمّة، لا بدّ من التوقّف عندها، إذ قامت قوات البعث بإطلاق الرصاص أيضاً، الأمر الذي أدّى إلى استشهاد صبيّ في الرابعة عشرة من عمره، اسمه عبد الأمير الميالي، واستشهاد امرأة لبنانية، بحسب ما ذكره السيد الشهيد محمد باقر الحكيم (رحمة الله عليه).

إذن، بدأ الوضع يتأزّم ويتفاقم، بعد إطلاق الرصاص على الشباب وهم عزّل لا يحملون سلاحاً، وهو ما حمل المنتفضين على الهتاف بشعارات سياسية. وقد أرسلت السلطة وفداً من محافظة كربلاء عندما وصلت المسيرة إلى خان النخيلة، ولكنّ الشباب الحسيني رفضوا الالتقاء بهم، ثمّ

أرسلت إليهم وفداً من محافظة النجف؛ لإقناعهم بالرجوع إلى النجف وعدم دخول كربلاء، وقد باءت مهمة هذا الوفد بالفشل أيضاً. ثم طلبت الحكومة العراقية من محافظ النجف جاسم الركابي تكليف أحد الأشخاص بالتوسط في هذا الأمر عند المرجع السيّد أبي القاسم الخوئي والسيد الشهيد محمد باقر الصدر؛ فلم يوافق السيّد الخوئي، بينما اقتنع السيد الصدر بذلك، وكلف السيد محمد باقر الحكيم بالذهاب إلى خان النخيلة، والتحدّث إلى الشباب الحسيني وتهديتهم؛ لأنّ محافظ النجف أخبر السيد بأنّ الحكومة قد تراجعت عن قرارها بمنع الشباب من الذهاب إلى كربلاء، ويمكنهم مواصلة المسير على أن لا يهتفوا بهتافات ضدّ الدولة، مع أنّ السيد الحكيم كان يرى أنّ هذا العرض الحكومي إنّ هو إلّا مناورة لكسب الوقت والانقضاض على المنتفضين الذين أُعتقل أغلبهم في سجن رقم (1) في معسكر الرشيد، وعُدّوا بشتّى وسائل لتعذيب. وكان السيد محمد باقر الحكيم من بين المعتقلين، فقد اعتقل في يوم الخميس العاشر من شباط/فبراير، الموافق للحادي والعشرين من صفر في منزل الشاعر الدكتور السيد مصطفى جمال الدين. ويقول السيد جمال الدين إنّ محافظ النجف جاسم الركابي قد اتصل به وطلب منه إحضار السيد الحكيم إلى بيته لعقد جلسة تشاورية بشأن الأوضاع، وحين وصل السيد الحكيم اقتحم عدد من رجال الأمن دار السيد جمال الدين واعتقلوا السيد محمد باقر وأخذوه إلى مديرية الأمن العامة في بغداد، ثم صدر حكمٌ عليه بالسجن المؤبّد، وقد أبلغ بالحكم وهو في مديرية الأمن العامة؛ أي من دون أن يشهد (المحكمة). وحدّثني السيد محمود الخطيب بأنّ مدير الأمن العام فاضل البراك استدعى السيّد الشهيد محمد باقر الصدر إلى مكتبه في بغداد لاستجوابه، بعد يومين من اعتقال السيد محمد باقر الحكيم؛ أي في اليوم الثاني أو الثالث والعشرين من صفر.

وممّا يجدر ذكره في هذا الشأن أنّ عدداً من الشخصيات العراقية زاروا الرئيس العراقي أحمد حسن البكر، ونائبه صدام حسين، ومحافظ كربلاء ومدير الأمن؛ ليعلنوا استنكارهم لهذا الحدث وتأييدهم للدولة، ومنهم من أرسل برقيات التأييد لإجراءات السلة ضدّ المنتفضين.

وكان السيّد أبو القاسم الخوئي قد بلغه أنّ الحكومة عازمة على إعدام كثير من المشاركين في الانتفاضة وإنزال أقصى العقوبات بهم؛ فقرّر إرسال وفد يحمل رسالة منه إلى الرئيس العراقي أحمد حسن البكر. وقد طلب السيّد الخوئي من الشهيد السيد محمد باقر الصدر أن يترأس هذا الوفد، ولكنّ السيد الصدر اعتذر إليه عن هذه المهمة؛ على أنّ مثل هذا الأمر قد يُعدّ تأييداً للنظام البعثي، وأنّ السلطة لن تستجيب لمطالب الوفد، وهو ما حمل بعض فضلاء الحوزة العلمية على الاعتذار عن المشاركة في هذا الوفد، فضلاً عن حساسية الموقف وخطورته.

وشارك في الوفد ستة أشخاص، هم: السيد جمال الدين الخوئي (ابن السيد الخوئي)، والشيخ محمد جواد آل الشيخ راضي (والد الشيخ هادي آل راضي)، والسيد حسين بحر العلوم، والسيد



عبد الرسول علي خان، والسيد محمد تقي الجلاي، والدكتور السيد مصطفى جمال الدين. وجعل السيد الخوئي ابنه السيد جمال الدين رئيساً للوفد. وكان للسيد الشهيد الصدر رأيٌّ بأن يكون السيد مصطفى جمال الدين هو المتحدث، وإن كان السيد جمال الدين رئيساً للوفد؛ لأنَّ السيّد جمال لم يكن متكلاً على نحوٍ مقنعٍ أو مؤثّر، وبخاصّة في موقف كهذا. وقد ذهب الوفد برئاسة السيّد جمال الدين الخوئي، والتقى بالرئيس العراقي البكر في الساعة السادسة من مساء يوم الثلاثاء، الثاني والعشرين من شباط/فبراير 1977م، الموافق للرابع من ربيع الأول، 1397هـ.

وتحدّث السيد مصطفى جمال الدين عمّا حصل في هذا الاجتماع إلى السيد الشهيد الصدر، بأنَّ هذا الاجتماع كان مخيباً للآمال، وأنَّ خيرَ فعلت حين قرّرت عدم المشاركة في الوفد؛ فقد تهجّم البكر على النجفيين ووصفهم بصفات سيئة ورديفة، وأنَّهم أعداء الثورة وأعداء الحكومة، وكذا وكذا...

وأصدر مجلس قيادة الثورة صباح يوم الأربعاء، الثالث والعشرين من شباط/فبراير 1977م، الموافق للخامس من ربيع الأول 1397هـ؛ أي بعد يوم من لقاء الوفد بالرئيس العراقي أحمد حسن البكر، بياناً بتشكيل محكمة محاكمة المنتفضين الذين وصفهم البيان بأنَّهم من قاموا بـ(أعمال الشغب). وألّفت المحكمة من ثلاثة أشخاص، هم: الدكتور عزّة مصطفى وزير البلديات رئيساً، وفليح حسن الجاسم وزير الدولة، وحسن علي العامري. وقد صدرت الأحكام بإعدام ثمانية أشخاص، والسجن على خمسة عشر شخصاً آخرين، والإفراج عن البقية، من دون إجراءات قانونية. ثمّ تبَيَّن أنَّ رئيس المحكمة عزّة مصطفى وفليح حسن الجاسم كانا معترضين على هذه الأحكام؛ لذا أُعتقلا وفُصلا من الحزب.

وأرسل بعض المراجع والعلماء برقيات استنكار لهذه الأحكام إلى الرئيس العراقي، تطالبه باستخدام صلاحياته لإلغائها.

وأصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي آنذاك بياناً تهجّم فيه على الانتفاضة واصفاً إيّاها بـ(النشاط الديني الطائفي المعادي للسلطة الوطنية). وقد أثبتَّ أكثر من خمس وأربعين وثيقة في كتابي عن الانتفاضة الذي تقدّمت الإشارة إليه.

وخلّفت هذه الانتفاضة المأً كبيراً في قلوب العراقيين، حتّى أنَّ بعض البعثيين تأثّروا بقسوة هذه الأحكام، وصدرت عنهم بعض ردود الأفعال، ولكنَّ السلطة كانت قوية إلى الحدِّ الذي لا تسمح لأحدٍ بالتصريح بالرفض، وتحكم البلد بالنار والحديد، ومن يستطيع أن يقول للبعثيين لا في ذلك الوقت! لا يمكن لأحد قول لا لها.

وأرجو أن أكون قد وفّقت في الحديث عن انتفاضة صفر المباركة، أستغفر الله لي ولكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

## • ثانياً: مداخلات الموضوع الأول

### الشيخ عبد الحليم الزهيري

استمعت واستمتعت بهذه المحاضرة، وكان جهداً مميّزاً عبّر فيه سماحة الشيخ الحُسُون عن الوفاء لأبطال الانتفاضة، فجزاه الله خيراً... وأودُّ أن أعقّب على قضية اعتقال السيّد الشهيد محمد باقر الصدر، فأنا أشكّك بهذه المعلومة، وأعتقد بأنّ ثمة التباساً حصل بين هذا الحدث وأحداث السابع عشر من رجب 1399 هـ، 1979 م، التي اعتقل فيها الشهيد الصدر. الشيخ الدكتور محمد الحُسُون:

إنّ اعتقال الشهيد الصدر في سنة 1977 ثابت، وقد ذكره كثيرٌ من المؤلفين الذين كتبوا عن حياته، ومنهم الشهيد السيد محمد باقر الحكيم، والشيخ النعماني، فضلاً عن أنّ السيد محمود الخطيب قد زارني شخصياً في قم، وأخبرني بأنّ السيد الصدر اعتقل صباحاً وأُفرج عنه عصرًا أو مساءً...

### الشيخ محمد الكرباسي:

السلام عليكم، جزاكم الله خيراً

1. ما هي أسباب الانتفاضة الصفريّة، هل هي أسباب سياسية أم أسباب عقائدية؟.
2. لماذا لم تمثل المواقب الحسينية وتذهب للزيارة بالسيارات وتحضر حضوراً كثيفاً وليس مشياً؟.
3. هل كانت نتائج مثل هذا التحدي وثمراته متكافئة ومتساوية؟.
4. هل استُغلت الانتفاضة سياسياً؟.
5. هل كانت الانتفاضة عفوية أم مخطّط لها؟.

### الشيخ الدكتور محمد الحُسُون:

1. كنتُ قد أشرت إلى أنّ الذين قاموا بهذه الانتفاضة هم من الشباب الحسيني، ولا ينتمون إلى جهة سياسية معينة، إنّما هي قضية حسينية عقائدية، وإنّ اختلط فيها الجانب السياسي بالجانب العقائدي للأسباب التي تقدّم ذكرها، ولاسيّما بعد قمع السلطة للمشاركين فيه.
2. لم يمنع البعثيون الشعائر بشكل كامل، وقد بحثت في كتابي مراحل منع الشعائر الحسينية، منذ أن تسلّم البعثيون السلطة في سنة 1968، فقد منعوا موكب طلبة الجامعات في سنة

1969؛ على أنَّ حزب الدعوة الإسلامية حزبٌ سياسيٌّ، وهو الذي كان يُخرج هذا الموكب. وكان البعثيون أذكياء في هذا التصرف، إذ لم تصدر ردّة فعل عن الجماهير الحسينية؛ لأنَّ العراقيين كانوا ينظرون إلى هذا الموكب على إنّه موكبٌ سياسيٌّ أكثر من أن يكون موكباً حسينياً. وفي سنة 1971-1972 مُنِعَ التطبير ولكنَّ النجفيين تطبّروا وتعرضوا للاعتقال. ثمَّ مُنِعَت (المشاعل)، ومواكب العزاء شيئاً فشيئاً، حتّى شمل المنع المشي إلى كربلاء في ذكرى أربعينية الإمام الحسين (ع). فالقضية إذن قضية تحدٍّ، ولولا الانتفاضة لتمادى البعثيون في المنع؛ لذا نراهم يتراجعون بعد أحداث سنة 1977، فعادت كثيرٌ من الشعائر الحسينية.

3. لا نستطيع القول إنّ الانتفاضة كانت عفوية أو قد حُطّط لها من بعض الأحزاب السياسية، مع ما كان فيها من تنظيم، يمكن أن نتلمّس بعض مظاهره في الاجتماعات التي عقدها أصحاب المواكب والهيآت في شهر محرّم بعد أن أُبلغوا بقرار من المشي، فضلاً عن تهيئة مستلزمات الخروج إلى كربلاء وكيفية التصرف مع السلطة، وتحديد مكان انطلاق المسيرة وزمانها، وما شهدناه في الطريق إلى كربلاء من إدارة لبعض الشؤون الخدمية...

4. وتأتي أهمية هذه الانتفاضة من عدّة أمور، منها: أنّها أوّل حركة جماهيرية شعبية نزلت إلى الشارع لمعارضة النظام البعثي. نعم، كانت هناك معارضة للنظام قبل هذا، ولكنّها كانت معارضة سرية. وقد حدثت هذه الانتفاضة سنة 1977 في الوقت الذي بلغ فيه البعثيون أوج قوّتهم، إذ سيطروا على العراق وحكموه بالنار والحديد، واتبّعوا سياسة التهيب والترغيب، ولم يقل لهم أحد (لا) في ذلك الوقت إلّا الشباب الحسيني، متحدّين قرارات السلطة الغاشمة.

### الدكتور طورهان المفتي

هل تعتقد بأنّ الحركات والانتفاضات الشعبية غير المجدولة وغير المنسّقة يمكن أن تأتي بنتيجة إيجابية في زحزحة أيّ نظام كان، أم لا بدّ من التخطيط لها وتنظيمها؟

الشيخ الدكتور محمد الحسّون: لم يكن الهدف من هذه الانتفاضة إسقاط النظام البعثي، إنّما الذهاب إلى كربلاء مشياً على الأقدام وأداء الزيارة في ذكرى أربعينية الإمام الحسين (ع)؛ لذا لم تكن الشعارات في اليومين الأولين من الانتفاضة سياسية، بل كانت حسنية خالصة، ومن ثمَّ هتف الجمهور الحسيني ببعض الشعارات السياسية، بعد إطلاق البعثيون الرصاص عليهم؛ فاختلطت الشعارات السياسية بالشعارات الحسينية.

ولم تكن هنالك خطة قد أعدّت سلفاً لإسقاط النظام، فكيف لانتفاضةٍ شعبية عفوية أن تُسقط نظاماً دكتاتورياً دموياً يحكم الشعب بالنار والحديد؟!.

### محمد الشكري

السلام عليكم، أرجو توضيح موضوع ارتباط الانتفاضة بالشباب، ومَن هم أبرز قادتها، وهل كانت انتفاضة مدروسة ومدعومة خارجياً باستغلال منع إقامة الشعائر الحسينية، أم أنها كانت حسينية خالصة؟.

الشيخ الدكتور محمد الحسون: لم تكن هذه الانتفاضة مدعومة ومسنودة من الخارج أبداً، ولا يوجد أي دليل على ذلك. ومَن هو الذي يريد أن يزحزح النظام من الخارج في ذلك الوقت؟، إنما هو الجمهور الحسيني، وقد فصلت القول في هذا الأمر في أثناء هذه المحاضرة وفي كتابي. وقد صرَّح المنتفضون بذلك، إذ تحدَّثوا عن كيفية تهيئة مستلزمات الانتفاضة، وجمع ما تيسَّر من الأموال بينهم لشراء بعض المستلزمات البسيطة، مثل قماش الرايات أو بعض المعدات غير المكلفة، ثمَّ أنَّ أغلب أصحاب المهن لا يتقاضون أجراً على ما يقومون من أعمال لإحياء هذه الشعيرة، كالخطَّاط الذي خطَّ الراية الكبيرة التي كُتِبَ فيها قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾، إلى غير ذلك

### الدكتور أحمد الميالي

1. هل كانت هنالك رؤية وموقف محدَّد للمجتمع الدولي والمنظمات الدولية من أساليب النظام في قمع الانتفاضة؟.
2. وهل وُظِّفت قسوة النظام لقمع الانتفاضة في تجريم النظام دولياً، سواءً أكان في سنوات المعارضة أم في السنوات التي أعقبت سقوط النظام في 2003؟.
3. ثمَّ هل هناك ترابط أو ما شابهه بين هذه الانتفاضة وثورة 1979 في إيران؟.

### الشيخ الدكتور محمد الحسون:

1. لم يكن هناك موقف دولي من الانتفاضة؛ لأنَّ النظام البعثي قام بتعتيم إعلامي قويٍّ على أحداثها، حتَّى حينما كان يعلن أخبارها في الإذاعة والتلفاز كان يتَّهم الحكومة السورية بها، وقد افتعل مسرحية على أنَّ الحكومة السورية تحاول تفجير الحرم الحسيني، واعتقلوا شخصاً يُدعى (محمد علي نعناع)، وعرضوا له مقابلة تلفزيونية تحدَّث فيها على إنَّه يريد تفجير الحرم الحسيني في الثامن من شبَّاط؛ أي بعد يوم من اعتقال الشباب الحسيني في خان النخيلة، واتهموا الحكومة السورية بأنَّها وراء (أعمال الشغب) في مدينة النجف الأشرف والطريق الرابط بين النجف وكربلاء. لذا لم يكن ثمة موقف يُذكر للمجتمع الدولي من

الانتفاضة وقمعها، بل حتّى إيران - في عهد الشاه محمد رضا بهلوي - لم تشر إلى الانتفاضة في وسائل إعلامها، لا من قريب ولا من بعيد؛ لأنّ علاقتها كانت جيّدة مع الحكومة العراقية في ذلك الوقت.

2. لم تُوظّف هذه الجرائم التي اقترفها النظام البعثي ضدّ الانتفاضة، بل حتّى وسائل الإعلام العراقية في وقتنا الحاضر لم تُعنَ بها، وإن كان بفلم وثائقي عنها، مع بالغ الأسف.

3. حدثت هذه الانتفاضة في سنة 1977، بينما اندلعت الثورة الاسلامية في إيران سنة 1978؛ أي بعد مرور سنة عليها. أما موضوع التشابه بينهما فأنا لا أرى ذلك؛ فانتفاضتنا كانت عفوية حسينية خالصة؛ ابتغاء إحياء ذكرى أربعينية الإمام الحسين. أمّا الثورة الاسلامية في إيران فقد كانت من أجل تغيير النظام وإسقاط سلطة الشاه في ذلك الوقت.

#### د. أسعد شبيب

السلام عليكم: ما هي حدود الاستفادة من انتفاضة صفر في التجربة الشيعية بعد عام 2003؟ الشيخ الدكتور محمد الحسون: لا بدّ من الاستفادة من هذه الانتفاضة والاعتبار بها، إذ خرج الجمهور الحسيني ضدّ النظام البعثي الجائر، عُزّلاً من دون سلاح، وقد ضحّوا بدمائهم إحياءً لذكرى أربعينية الإمام الحسين (ع)، وليس طمعاً في مال أو رغبةً في سلطان. وما نشهده اليوم من زيارات مليونية إن هي إلّا ثمرة من ثمار تلك الدماء الطاهرة التي جرت في تلك الانتفاضة المباركة...

#### رافع عبد الجبار

ذكر الدكتور علي المؤمن في كتابه (سنوات الجمر) أنّ الدولة اتهمت حزب الدعوة بأنّه وراء هذه الانتفاضة، فهل بالفعل كان لحزب الدعوة دور أولي أو لاحق في هذه الانتفاضة، وبخاصّة أنّ السيد الشهيد محمد باقر الصدر قد أيّها وساندها، وأرسل السيد الشهيد محمد باقر الحكيم إلى المتظاهرين ممثلاً عنه، أم أنّ هذه الخطوة من السيد الشهيد محمد باقر الصدر قد جاءت لاحتوائها، من دون أن يكون لحزب الدعوة دور فيها.

الشيخ الدكتور محمد الحسون: اتهمت الدولة النظام السوري بالدرجة الأولى بأنّه وراء ما سمّاه بـ(أعمال الشغب) في النجف. وهنالك بعض التقارير التي صدرت عن بعض البعثيين يشيرون فيها إلى حزب الدعوة، ولكنّي لم أجد - من خلال البحث - دليلاً واضحاً على أنّ حزب الدعوة الاسلامية وراء هذه الانتفاضة، أو إنّه كان المنظم لها...، وقد يكون الحزب مؤيداً لها

وأنَّ عدداً من الدعاة شاركوا فيها، بصفاتهم الشخصية، كما يشير إلى ذلك المرحوم السيد رعد الخرسان حينما كتب عن الانتفاضة بأنَّه شارك فيها بشكل شخصي؛ بمعنى إنَّه لم تكن هناك قيادة لحزب الدعوة لهذه الانتفاضة، ولا لأي جهة سياسية إسلامية أخرى، وأنَّ الذين اعتقلوا وأُعدموا وسُجنوا كانوا من الطبقة البسيطة، ولم يكونوا من الطبقة المثقفة أو أصحاب الشهادات؛ لذا ليس بين دليل على ما تفضَّلت بالسؤال عنه.

وكان الشهيد السيد محمد باقر الصدر (رحمة الله عليه) مؤيِّدا لكلَّ تحرُّكٍ ضدَّ النظام، ولكن لا يوجد أيُّ دليل على إنَّه أشرف على هذه الانتفاضة أو حرَّكها أو أسهم فيها.

#### د. يحيى الكبيسي

هل تتفق أنَّ (انتفاضة صفر) أسهمت في ترسيخ فكرة الصراع الطائفي في العراق المسكوت عنها قسراً طوال العهود السابقة من تاريخ العراق الحديث؛ بسبب طبيعة الدولة السنية، وبخاصة بعد أن استند بعض الكتَّاب إليها في التنظير لهذا الفكر الطائفي في الكتابات التي ظهرت في عقد التسعينات، وصولاً إلى (إعلان شيعة العراق)؟.

الشيخ الدكتور محمد الحسُّون: لا نستطيع أن نصف القرار الصادر عن قيادة حزب البعث بمنع الشعار الحسينية بأنَّه قرارٌ طائفيٌّ مئة من مئة، بل هو قرارٌ سياسيٌّ؛ لأنَّ البعث لا يريد لأيِّ حركةٍ أو تجمُّع منافسته، إنَّما يريد أن يكون العراق بأكمله تابعاً له. وبعد أن سيطر الحزب بالنار والحديد على الشعب العراقي، وحلَّ مشاكله مع الجهات التي اختلف معها، لم يبقَ أمامه من حركةٍ غير تابعة له وخارجة عن سيطرته سوى الشعار الحسينية. نعم كان هناك وجود للنفس الطائفي عند بعض قيادات حزب البعث، مثل خيرالله طلفاح الذي كان يصرِّح بأرائه الطائفية، فضلاً بعض المسؤولين في الحكومة العراقية الذين كان لهم التأثير على قيادات البعث في ذلك الوقت وكانت هنالك نسبة طائفية في هذا القرار ولكن هذه مجرد نسبة وليست مئة بالمئة.

#### الدكتور محمد حسين ميرزا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته: سؤالي لسماحتكم هو: هل كانت لمرجعية النجف الاشرف والشهيد محمد باقر الحكيم دورٌ في تنظيم وهذه الانتفاضة ودعمها؟.

الشيخ الدكتور محمد الحسُّون: ذكرت ذلك من قبل، فلم يكن للمرجعية والحوزة العلمية دورٌ في تنظيم هذه الانتفاضة وتسييرها والإشراف عليها. المرجعية والحوزة هي الراعي والداعم

والمؤيد للشعائر الحسينية؛ وقد مرَّ بنا أنَّها بادرت إلى إرسال الوفود والبرقيات إلى الحكومة عندما أصدرت السلطة الغاشمة أحكام الإعدام والسجن بحق عدد كبير من المشاركين في الانتفاضة...

أمَّا الشهيد السيد محمد باقر الحكيم فهو جزءٌ من الحوزة العلمية، وكان يرفعُ الشعائر الحسينية ويدعمها، ولم أجد أيَّ دليل على دوره في تنظيم هذه الانتفاضة وتسييرها أو الإشراف عليها...

أخيراً، أتقدّم بوافر الشكر إلى جميع الأساتذة الذين شاركوا في الجلسة الحوارية، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

**س/هل أتى موقف الحكومة من انتفاضة صفر مفاجئاً أم إنَّه كان ضمن سياسة معينة**  
ج/موقف الحكومة من زيارة الأربعين ومنعها يأتي في سياق سياسة معاداة الدين التي انتهجها حزب البعث ويمكن ايجاز ذلك بمجموعة نقاط:

1 - العداء المبكر من حزب البعث للتيار الإسلامي: تعود جذور هذا العداء إلى ما قبل تسلم البعثيين السلطة في عام 1968، وقد تكون تلك الجذور موجودة منذ 1960 عندما شن البعثيون هجوماً على مجلة الأضواء وترويج فكرة أن من يصدر تلك المجلة هو تنظيم ديني سري.

2 - انتهازية حزب البعث، امتاز هذا الحزب بالانتهازية في سبيل تحقيق أهدافه ففي فترة معينة دعم الحركات الإسلامية للحد من النفوذ الشيوعي بين عامي 1958-1960، وبعد ضعف الشيوعية وانكسارها عاد البعثيون لتسقيط الإسلاميين، وبعد شباط/فبراير 1963 تحالفوا مع القوميين وبقياء حزب الاستقلال وبعض الجمعيات، ومن ثم وبعد عام 1968 عادوا للتحالف مع الشيوعيين ضد الإسلاميين.

3 - علمانية حزب البعث وارتباطه بأجندات غربية: تبنى حزب البعث القومية وهي حركة علمانية بعيدة عن الدين، من جهة ثانية فإنه ذلك الحزب مرتبط بأجندات المخابرات البريطانية والأمريكية كما يشير أحد أبرز قادة انقلاب 1968 وهو حردان التكريتي في مذكراته.

4 - محاربة الحوزة العلمية: وضع البعثيون منذ مجيئهم محاربة الحوزة العلمية كأحد أهدافهم، وإن هذا الهدف يرتبط برغبتهم في تصفية القوى التي لها القدرة على مواجهتهم، فالمعلوم أن الحوزة العلمية هي الجهة الوحيدة التي يدين لها الملايين من العراقيين بالولاء، وتتمكن من أن ترفض قرارات السلطة الجائرة في ذلك الوقت، وهكذا كانت رغبة النظام بتصفية الحوزة، وقد قام بعدة خطوات في ذلك المجال منها تسفير الطلبة الأجانب من الحوزة لغرض إضعافها، وعدم إعفاء طلبة الحوزة من الخدمة العسكرية واتهام طلبة الحوزة العلمية بالعمالة لإيران وغيرها من الإجراءات التي تهدف لإضعاف هذا الكيان العلمي المهم.

5 - محاربة الشعائر الحسينية: عمد البعثيون منذ وصولهم للسلطة على محاربة الشعائر الحسينية وإقامة مجالس العزاء بصور مختلفة، ومن أوائل الشعائر التي حاربوها هي زيارة الأربعين، واستخدموا لتبرير ذلك عدة حجج منها تشذيب الشعائر أو ان الزيارة تؤدي إلى إغلاق الطرقات أو تسبب حوادث سير وغيرها من الحجج الواهية.

#### س/كم بلغ عدد المعتقلين خلال الانتفاضة

ج/لا يوجد هناك تحديداً دقيقاً لعدد المعتقلين، هناك من قَدَّر عددهم ب 600 شخص وهناك من يعتقد بأنهم بضعة آلاف أو حتى يصل تقديرهم إلى ثلاثين ألفاً، وهنا نشير إلى ان الاعتقال لم يشمل فقط المشاة وانما من قَدَّم المؤونة لهم خلال مسيرهم، فضلاً عن ذلك فقد شمل اشخاصاً لا علاقة لهم من قريب ولا بعيد بالانتفاضة ومنهم زوار أجانب.

#### س/ما هي نتائج الانتفاضة

1 - إنها أول تحدي شعبي جماهيري عام للسلطة البعثية في العراق، فهي اذن حولت المواجهة مع النظام من العمل النخبوي إلى العمل الجماهيري، لذلك فإنها المفصل في عملية التحدي والتغيير.

2 - إنها أول دماء تراق على الأرض في مواجهة شعبية في وضوح النهار، وبذلك تكون هذه الانتفاضة قد نقلت وقود الثورة وعملية التغيير من السجون المظلمة إلى الشارع، وامام مرأى ومسمع الرأي العام.

3 - لأول مرة يكشف النظام البعثي مدى حجم الرفض الشعبي لسياسته الرعناء، التي تعتمد على تكميم الافواه والتظليل. فيما نبَّهت العراقيين إلى حجم الظلم الواقع عليهم، ليستعدوا لمواجهة.

4 - كانت سبباً لوقوع الخلاف في صفوف حزب البعث، إذ رفضت بعض قياداته التصديق على احكام الإعدام، التي كانت مكتوبة مسبقاً من قبل مجلس قيادة الثورة. هذا الموقف الذي اتخذته تلك القيادات جعلها تدفع الثمن، بعد ان تمت تصفيتهم من قيادة الحزب والدولة عاجلاً.

5 - كسرت هذه الانتفاضة حاجر الخوف للجماهير، من خلال دخولهم في معركة حاسمة مع فلول النظام البعثي على طريق النجف-كربلاء، والتي استمرت عدة أيام من صفر وتدمير فلول النظام الجائر.



- 6 - كشفت القناع الإسلامي المزيف الذي كان يتقنع به حزب البعث.
- 7 - بينت هذه الانتفاضة تلاحم الامة مع مرجعيتها في اتخاذ القرار.
- 8 - أثرت كثيراً على الواقع الديني للشباب العراقي، فبعد هذه الانتفاضة المباركة توجه الكثير من الشباب إلى الشعائر الحسينية وزيارة المراقد الطاهرة لأهل البيت عليهم السلام.
- 9 - ولدت هذه الانتفاضة حالة التذمر والاستياء عند بعض المنتسبين لقوات الجيش والشرطة.
- 10 - اضطر النظام الحاكم في بغداد -بعد الانتفاضة- إلى رفع يده عن الشعائر الحسينية ولو مؤقتاً والسماح للمؤمنين بممارستها، كي يمتص نقمة الشارع العراقي، التي تولدت نتيجة ممارسات نظام العنف في قمعها.

### س/ما الذي جرى بين الوفد وبين البكر

الحديث الذي جرى بين أعضاء الوفد والرئيس العراقي احمد حسن البكر، نقله السيد مصطفى جمال الدين للشهيد السيد محمد باقر الصدر في مكتبه، صباح يوم الأربعاء 23 شباط/فبراير 1977 الخامس من ربيع الأول 1397، بحضور السيد محمود الخطيب، الذي نقله لنا مشكوراً، إذ قال:

«عندما استقر بنا المجلس مع الرئيس العراقي، قام السيد جمال الخوئي بإبلاغ سلام والده (المرجع الخوئي) للبكر وسلمه رسالته له، ففتحتها البكر ولم يقرأها وسلمها لمرافقه الخاص طارق حمد العبد الله.

ثم خاطب السيد جمال البكر قائلاً: هؤلاء ابناؤك، وننتظر منك الرأفة بهم مشيراً إلى شباب الانتفاضة المعتقلين في سجون الحكومة.

وسكت السيد جمال عدة ثوان، ثم بدا كلامه مستشهداً بالبيت الشعري المعروف

ملكنا فكان العفو منا سجية....

ولم يكمل عجز البيت وسكت، مما أدى إلى استثارة البكر وغضبه، فوجه كلامه للسيد جمال قائلاً أكمل أكمل، فلم يتكلم السيد وسكت وسكت باقي أعضاء الوفد.

والمظنون ان السيد جمال الخوئي، كان يظن إنّه يفعل خيراً بالاستشهاد بذلك البيت الشعري. وبدا البكر بالتهجم على أهالي النجف الاشرف عموماً ووصفهم بأعداء الحزب والثورة ووصف شباب الانتفاضة زوار الامام الحسين ع بالمفسدين في الأرض.

هنا تدخل السيد مصطفى جمال الدين لتلطيف الجو واستدراك ما قاله السيد جمال الخوئي، فامسك بزمام الكلام، مغيراً الحديث، محاولاً توجيه مقصود السيد الخوئي الابن رئيس الوفد، لكن الرئيس العراقي بقي منزعاً جداً وخرج الوفد بخفي حنين.

س/هل كانت هناك عدم قناعة من قبل بعض من في السلطة بقرار الحكومة

ج/يبدو ان اثنين من أعضاء المحكمة وهما عزة مصطفى رئيسها والعضو فليح حسن الجاسم، كانا غير راضيين عن قراراتها، ويران بأنها جائرة. وربما اعترضوا على تلك القرارات قبل انعقاد المحكمة، إذ كانت علامات عدم الرضى تبدو عليهما اثناء المحكمة. وما يؤيد هذا ان قرارات المحكمة قد قُرأت من قبل احد أعضائها وليس من رئيسها كما هو متعارف في كل المحاكمات- الذي كان مطائطا رأسه، وعلى يساره العضو الاخر للمحكمة فليح حسن الجاسم، مولياً بوجهه صوب الجدار ويعبث بشعر رأسه.

وبعد انتهاء المحكمة تم اعتقالهما بدعوى الاعتراض على قرارات المحكمة، ومن ثم تم فصلهما من قيادة الحزب وإقالتهما من منصبيهما الرسميين.

• ثالثاً: الآثار السياسية والحركية لانتفاضة صفر الخالدة سنة 1977 في ذكرى أربعينية الامام الحسين عليه السلام، قراءة وثائقية لأحداثها (الشيخ عبد الحليم الزهيري)

السلام عليكم أيها الأخوة...، شكرا لإدارة هذه الندوة لإتاحة الفرصة للحديث عن انتفاضة صفر، الانتفاضة الشعبية الحسينية التي انطلقت من النجف عام 1977، والحديث عن هذه الانتفاضة يجرنا للحديث عن جذورها. نحن لن نخوض في الامور التاريخية التي أُشبعَتْ بحثاً وتمحيصاً في محاضرة يوم أمس، ولكنني سأتحَدَّثُ بما يقتضيه عنوان الندوة «الآثار السياسية والحركية لانتفاضة صفر الخالدة عام 1977 في ذكرى أربعينية الامام الحسين (عليه السلام)، قراءة لأحداثها وثائقياً». ولمعرفة آثارها لأبَدُّ من معرفة جذورها؛ فمثلاً عندما نريد أن نبحث في ثورة الامام الحسين ينبغي معرفة الجذور والأسباب لهذه الثورة من بداية عصر الاسلام وانتشاره، ثمَّ عصر الخلافة وما آل اليه الأمر من حكم معاوية ويزيد، إلى غير ذلك من أحداث. ويُعَدُّ كتاب (ثورة الامام الحسين، دراسة وتحليل) للمفكّر المرحوم شيخ محمد مهدي شمس الدين من الكتب القيِّمة التي كُتبت عن ثورة الحسين عليه السلام؛ لأنَّه أرجع هذه الثورة العظيمة إلى أصولها وجذورها من جانب وآثارها من جانب آخر، وحلَّلها تحليلًا سياسياً واعياً. وهذا مفيدٌ لنا، ونحن نتحدَّثُ عن الانتفاضة الشعبانية التي لا نريد أن نتحدَّثُ عنها، بوصفها وقائع أو أحداثاً جرت في مكان وزمان معينين، إنّما لا بدَّ من أن نتلمَّس جذورها ونصلَّ بين أسبابها ونتائجها وآثارها؛ لذا سنتحدث فيما قبل الانتفاضة وفي الانتفاضة، ثمَّ ما بعد الانتفاضة ان شاء الله تعالى. وعندما يحلُّ الظلم في أيِّ زمان أو مكان ستظهر ردود أفعال، وهذه الردود تكون دينية أو سياسية أو انسانية، وطبيعة الدين ترفض الظلم؛ لأنَّ الدين جاء لإسعاد الناس ونشر العدل، والله عزَّ وجلَّ عادل، ويأمر بالعدل، وهناك أحكام شرعية للعدالة تتربَّ عليها آثار شرعية بالشهادة

والنقل والرواية...، وكما جاء في الحديث الشريف: «إِنَّ أَفْضَلَ الْجِهَادِ عِنْدَ اللَّهِ كَلِمَةُ حَقٍّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ»، وكما جاء في دعاء الإمام زين العابدين: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعْتَذِرُ إِلَيْكَ مِنْ مَظْلُومٍ ظَلَمْتُ بِحُضْرَتِي فَلَمْ أَنْصُرْهُ». وهناك كثيرٌ من الروايات والتعاليم الدينية كلها ضد الظلم وتقضي بوجود نصرته المظلوم، وأصل الجهاد هو ثورة على الظلم والطغيان ونحو ذلك، وهناك ذمٌ لوعاظ السلاطين وعلماء البلاط وغيرهم، وكلٌ ما ينافي الدين والمبادئ السامية التي يسعى إلى ترسيخها في المجتمع. لذا ليس غريباً إن تكون ثمة ردود أفعال ضدَّ الظلم؛ لأنَّ الأخير خلاف فطرة الإنسان وسجيته، وكلُّ الأديان لا ترضى بالظلم، بل حتَّى المذاهب والتشريعات الوضعية والفلسفات الماديَّة لا تقول بالظلم، وإن كان هنالك اختلاف في الأمور التي تؤدِّي إلى الظلم، وقد قامت الاعلانات العالمية لحقوق الإنسان على أساس رفض الظلم، وكذلك المنظمات التي أُسِّست على هذا النحو، كلُّها تنادي برفع الظلم عن الإنسانية. وهناك ردود فعل سياسية لأنَّ الظلم يوفِّر الأرضية للخصم السياسي؛ أي عندما يريد الشخص أن يتحرَّك ضدَّ شخصٍ معيَّن أو حزبٍ أو كيانٍ...، فإنَّه يستغل قضية ظلم ذلك النظام أو الحاكم أو الحزب أو الشخص؛ لإثارة الناس ضده.

وعندما جاء البعثيون إلى السلطة بدأوا بمحاربة خصومهم عامَّةً والدينيين منهم خاصَّةً، ولاسيَّما ضد الحوزة العلمية والمرجعية، محاربة ديكتاتورية مقيتة، واصطدموا بالمرجعية في المدَّة الواقعة بين 1969 - 1970 في قضية السيد مهدي الحكيم، إذ اتهموه بالتجسُّس في قضية معروفة مع عبد الحسين جيته - وهو أحد تجار الشيعة - وأمثاله في البصرة، وأُعدموا بقضية معروفة وبمحاكمة صورية، وبدأ التثقيف الداخلي السري لحزب البعث ضدَّ الدين، وهو ما نتج عنه قيام البعث باعتقالات بعض المتدينين، ومن ضمنهم الحاج صاحب دُخَيْل (أبو عصام)، وهو من العوائل النجفية المعروفة، وقد كان أحد قياديي حزب الدعوة المهمَّين، وهو رفيق للعلماء والمرجعية وقريب من مرجعية السيد محسن الحكيم والسيد محمد باقر الصدر، وقد أُعدم (بتذويبه في التيزاب) في قصر النهاية على يد المجرم (ناظم كزار) الذي كان مسؤولاً عن هذه الاعدامات، وبعد ذلك أُعدموا الشهداء الخمسة في سنة 1974، وهم: الشيخ عارف البصري والسيد عماد التبريزي، والسيد عز الدين القبانجي، والسيد نوري طعمة، والسيد حسين جلوخان؛ فعُدَّت هذه الاعدامات التي قام بها البعث للمتدينين باكورة العمل ضدَّ الدين والحوزة العلمية والمرجعية.

ولم تقتصر محاربة البعثيين لخصومهم على المتدينين، وإنَّما امتدَّت إلى الأكراد وبعض علماء السُّنة الذين أُعدموا، من أمثال الشيخ عبد العزيز البدري وأخيه محمد البدري، بل وحتَّى بعض القيادات البعثية الذين قتلوا بتهمٍ شتَّى، كالانشقاق عن النظام والتآمر عليه... إنَّ هذا القمع البعثي الذي كان جلياً لكثيرٍ من الناس ولَّد شعوراً فطرياً عند الناس مفاده أنَّ

هذه الحكومة ليست حكومة الشعب؛ لأنّها كانت ضدّ الدين وضدّ الحريات العامّة، وتجبر الناس على الدخول في الاتحادات والنقابات التابعة للبعث، والمشاركة في الانتخابات التي ينظّمها الحزب، ومنح البعثيين مزايا كثيرة.

ثمّ بدأ نظام البعث يضيق على أداء الشعائر الحسينية التي يغلب عليها الطابع الجماهيري، وحين لم يجد النظام مسوّغاً لقمع مَنْ يُقيمونها أو يؤدّونها، فإنّه ألصق بهم تهمة معارضة النظام أو الانتماء السياسي أو التأمّر... إلى غير ذلك من التهم المختلفة التي يمكن أن تسوّغ للنظام اعتقالهم أو إعدامهم، مع أنّ البعثيين تحاشوا - في بعض الأحيان - التعرّض لهذه الشعائر، بحسب ما تقتضيه مصالحهم؛ ويضمن لهم عدم انتفاض السواد الأعظم من الجماهير ضدّهم.

وكان للحركة الاسلامية دورٌ في انتفاضة 1977، وأنا لا اقصد حزباً إسلامياً بعينه، وإنّما أقصد التحرك الاسلامي، وهذا التحرك مرّ بعدّة مراحل، ففي عام 1957 أسّس حزب الدعوة الاسلامية وبدأت حلقاته تنتشر، بالتزامن مع امتداد مرجعية السيد محسن الحكيم في المحافظات، من خلال فتح المكتبات وإرسال الوكلاء إلى مختلف المناطق، وقد عُرف السيد الحكيم بانفتاحه على المجتمع، وهو من أسرة نجفية معروفة، وكان لأبنائه دورٌ فاعل في حوزة النجف، وتنفيذ مشروعه التبليغي في داخل العراق وخارجه، بعد أن امتدّت مرجعية السيّد الحكيم إلى العالم الاسلامي. وبعد مرور سنوات أنتج العمل المتراكم للتجربة الاسلامية وعياً إسلامياً، بدأ ينتشر شيئاً فشيئاً بوسائل مختلفة، بما في ذلك الإذاعة والتلفزيون، من خلال محاضرات الشيخ أحمد الوائلي، وكذلك دور عدد من أدباء الحوزة العلمية وشعرائها، كالسيد مصطفى جمال الدين، في إقامة المهرجانات وإحياء الاحتفالات الكبرى، كالاحتفال بمولد الإمام علي والإمام الحسين عليهما السلام، فضلاً عن برز دور الحركة الاسلامية في نشر الوعي في أوساط الأمة، على النحو الذي تقدّم، فمنبر الشيخ الوائلي وإن لم يكن منبرا ثورياً، إلّا أنّه كان منبرا يمنح الشارع زخماً عقائدياً وديناً وثقافياً، ويشيع أجواءً إسلامية في المجتمع، وبخاصّة بعد امتدّ إلى بغداد في جامع الخلاوي ومسجد الهاشمي، فضلاً عن عددٍ من الخطباء المتميزين في مناطق أخرى، مثل الشيخ الهلالي والشيخ مجيد الصيمري، ومن الشباب السيد القاموسي والسيد عامر الحلو، وغيرهم من العلماء والأدباء والخطباء الذين تميّزوا بنشاطهم الرسالي التبليغي في نشر الوعي والثقافة الاسلامية، ومنهم الخطيب المعروف السيد الشهيد جواد شبر الذي كان جريئاً، وهو يحثّ الشباب على النهوض والتحرك إبان سبعينات القرن الماضي وانتفاضة ذلك العقد، وإظهار المشاعر الحسينية، هو وأبناؤه المتدينين الواعين العاملين في الحركة الاسلامية، وبعضهم من الدعاة الذين كان له دور فاعلٌ في هذا الشأن.

ويُضاف إلى ما تقدّم مرجعية السيد الشهيد محمد باقر الصدر، ففي سبعينات القرن الماضي

أوضحت مرجعية السيد الصدر معروفةً على نطاق واسع، وفي أوساط كثيرة ومتنوعة، وبدأ طلبته ينتشرون أماكن مختلفة، وهم طلبة متميزون، مثل: السيد محمد باقر الحكيم، وهو ابن مرجع ويمتلك وعياً ناضجاً وعمقاً معرفياً، والسيد محمود الهاشمي الشاهرودي، وهو من وكلاء السيد الخوئي المعتمدين، والسيد كاظم الحائري، وهو الآن من المراجع المعروفين، والشيخ محمد باقر الناصري في الناصرية، والشيخ مهدي السماوي في السماوة، والسيد مير محمد القزويني في البصرة. وهؤلاء كانوا أذرع السيد الشهيد الصدر في المناطق والمحافظات، ناهيك عن حوزة النجف وما فيها من علماء ودعاة عُرفوا بتفوقهم وتميزهم المعرفي والحركي، الأمر الذي مهدَّ للانتفاضة صفر المباركة.

وإنَّنا إذ نتحدَّث عن هذا الدور المرجعي والحركي لعلماء الدين والخطباء، فذلك لا يعني أنَّ الانتفاضة وقيادتها قد اقتصرَت على هؤلاء، وإنَّما كانت شكَّلت هذه النُخب أرضية صلبة للتحرك والانطلاق نحو مقومة الظلم والطغيان الذي مارسه النظام الحاكم آنذاك؛ فحزب الدعوة هيئاً الأجواء لكسر حاجز الخوف من بطش السلطة، والمرجعية الحركية التي كان يقودها السيد محسن الحكيم والصدر الأول كانت تعمل على الارتقاء بالوعي المجتمعي، وتزيد من قوَّة الإرادة وزخم التحرك ضدَّ السلطة، وإلاَّ فإنَّ النظام بدأ يبطش بالناس بأسلوبٍ قاسٍ، ولا بدَّ من مواجهته برجال على قدرٍ كبير من الإيمان والشجاعة والوعي وقوَّة الإرادة والعزم على المواجهة.

ونحن في الوقت الذي لا نريد فيه مصادرة جهود من قاموا بالانتفاضة، فإنَّنا - في الوقت نفسه - لا نريد أن نبخس حقَّ أولئك الذين سعوا - قبل الانتفاضة - لرسم خارطة الطريق لمثل هذه التحركات؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان في بداية شارع الصادق من جهة الحرم العلوي مسجدٌ صغير يسمَّى بـ(مسجد الصادق)، بناه أحد الأشخاص ومن ثمَّ سافر إلى مكان آخر، وأوكلت مهمَّة خدمة هذا المسجد إلى (الحاج عبد صلوات، وهو والد أبو مهدي الركابي). ومع صغر هذا المسجد فإنَّه كان في موقعٍ مهمٍّ، ويجتمع فيه مجموعة من الشباب - قبل الانتفاضة، ومنهم (أبو مهدي الركابي)، وكان (الحاج عبد صلوات) يدعمهم مالياً؛ فأضحى هذا المسجد مركزاً من مراكز النشاط الحركي في تلك المنطقة، فضاقت بهم المسجد؛ لذا قام الركابي بشراء بيت في منطقة الحويش من دكتور يسكن أيرلندا حالياً، وهو ابن السيّد عبد الله صالح الذي كان من وكلاء السيد محسن الحكيم في الحلة، ثمَّ وكّلا للسيد الصدر والسيّد الخوئي، ومن ثمَّ سافر للإحساء وبعدها إلى قطر حيث توفّي هناك قبل مدَّة، وابنه ما زال في أيرلندا، وله نشاطاته الدينية المعروفة. واستخدمَ هذا البيت لنشاطات الشباب والدعاة والاسلاميين الذين ساعدوا، بشكلٍ وآخر، على التهيؤ للانتفاضة، وكان فيهم من الدعاة أمثال: أبو مهدي الركابي، ومحمد حسين السيد محيي الغريفي، وسعد عبد الرزاق رجب، وكرم عبد الرزاق رجب، وسلام الطالقاني أخ السيد محمد

الطالقاني، وحامد شبر، وأمين شبر، ومحمد علي الجابري وإخوانه، والسيد رعد الخرسان الذي أَلَفَ كتاباً في انتفاضة صفر، وكان من الفاعلين في الانتفاضة، والشيخ علي مرزة، وأغلب هؤلاء استشهدوا رحمهم الله وهم دعاة، مع أنَّ عملهم لم يكن باسم الحزب؛ ذلك بأنَّ نشاطهم كان سرّياً، فضلاً عن الدور الكبير لشباب كثيرين لم يعملوا تحت مظلة حزبٍ معيّن كما يزعم آخرون، وليس لنا أن نقول - في الوقت نفسه - إنَّ الحزبيين كانوا ضدهم أو بعيدين عنهم؛ لأنَّ الانتفاضة كانت قضية جماهيرية وحسنية عامّة، والكلُّ تعاطف معها، وإن كان بنسبٍ وطرائق مختلفة.

وتعدُّ انتفاضة صفر أول انتفاضة في العراق بهذه السعة؛ إذ انبثقت انتصاراً للشعائر الحسينية، بعد أن ضيّقت السلطة البعثية سبلها ومنعت إقامتها، فكان هذا المنع من أبرز علامات التحدي للشيعّة ومرجعيتهم وشعائرهم. من هنا، جاءت الانتفاضة في وقتها لردع السلطة عن القيام بمزيدٍ من القمع والاضطهاد. وبرغم الخوف الذي كان ينتاب كثيراً من أبناء الشعب فإنَّ انتفاضة صفر حملت السلطة على أن تعيد حساباتها في هذا الشأن وغيره من الشؤون والقضايا التي تقع في ضمن هذا النطاق؛ فالانتفاضة كانت حدثاً كبيراً، جاء في وقته الدقيق وظرفه المناسب.

### آثار الانتفاضة:

1. كشفت هذه الانتفاضة زيف السلطة الذي حاولت أن تصوّر نفسها بأنّها ليست ضد الدين وأنَّ الذين ضدَّ الدين هم الشيوعيون. ولا شكَّ في أنَّ كشف الزيف كان ضرورياً جداً لكثيرين، ممَّن كانوا يروّون أنَّ البعث ليس ضدَّ الدين.
2. التصدُّع الذي حدث داخل حزب البعث؛ لأنَّ كثيراً من البعثيين اعتقدوا بأنَّ حزبهم ليس ضدَّ الدين، نعم قد يكون حزباً علمانياً لكنّه لا يبغض الدين، فكشفت الانتفاضة عن خطأ اعتقادهم.
3. أعطت الانتفاضة زخماً للمتدينين باتجاه مفاتحة الناس بالتحرك ضدَّ السلطة، وإذا كانت المرحلة لا تقتضي الصراع والمواجهة المسلّحة والتظاهرات العارمة، فإنَّ قضية الحسين هيأت للتحرك والانتفاضة، من باب ردِّ الفعل والتأثر للحسين عليه السلام.
4. أعطت الانتفاضة إشارة للأحزاب الإسلامية بأنَّ السلطة قاسية، فإذا كانت تتعامل بهذه القسوة مع المنتفضين أو الزوّار العزل الذين جاءوا بطريقة سلمية وشعارات حسينية خالصة، فكيف سيكون تعاملها مع الأحزاب المعارضة؟. من هنا، لا بدَّ من توجّهي الدقّة والسريّة، واستيعاب المجتمع على نحوٍ أكثر لتكوين رصيدٍ جماهيري لحماية التحرك الحزبي. وأضحت انتفاضة صفر حدثاً ومادّةً للدراسة، من حيث طبيعتها وتأثيرها وطريقة قمع السلطة لها.
5. ساعدت الانتفاضة الشباب الحسيني على الانفتاح على العلماء والمتدينين الواعين، وضيّقت

الفجوة بين طبقتي النخبة والعوام، إذ أصبحوا في خندق واحد؛ فالسلطة الغاشمة لا تراعي الفروق (مرجع، معمم، مثقف، سياسي، كاسب... إلى غير ذلك من طبقات المجتمع)، وقد أصبحت مظاهر الشعائر، مثل إقامة مجالس العزاء والطبخ وغيرها مستهدفة من السلطة، الأمر الذي أدى، بمرور الوقت، إلى اندماج طبقات المجتمع وتسهيل العمل الاسلامي.

6. ومن مظاهر التصدع الذي أحدثته انتفاضة صفر في حزب البعث ما تمخض عن الجنة التي شكّلها النظام السابق من ثلاثة وزراء، وهم: عزّة مصطفى وفليح حسن الجاسم وحسن العامري، بعد أن لم يوافق اثنان منهم، وهما: عزّة وفليح، على القرارات التي أعدت سلفاً ضدّ الانتفاضة، ممّا أدى إلى إقالتهم من منصبيهما وفصلهما من حزب البعث، مع أنّهما كانا من قادة الحزب.

وكان المرحوم السيّد عبد الوهاب الطالقاني من الشهداء الذين كان لهم دورٌ كبيرٌ في الانتفاضة، وقد أعدم داخل السجن قبل أن يصدر الحكم بحقه، بحسب ما نُقل عن زملائه المسجونين معه، وكان نشطاً في الانتفاضة وأحد قادتها. وقد منح هذا التنوع - في قائمة الذين استشهدوا - للانتفاضة نوعاً من الدعم، ففضلاً عن السيّد عبد الوهاب كان من بين الذين أعدموا: عباس عجينة، وكامل ناجي مالو، ومحمد سعيد البلّاعي، وصاحب رحيم أبو كلل، ويوسف الأسدي، ونجاح محمّد كريم المشهدي، وعبد الكريم خوير، ومحمد الميالي، وآخرون كلّهم ينتمون إلى أسر من طبقات مختلفة، وقد أدّى هذا الأمر إلى مزيدٍ من ذلك التلاحم الجماهيري والتعاطف مع مظلوميتهم، وأدّى في المقابل إلى التصدع - الذي تقدّمت الإشارة إليه - في صفوف حزب البعث، وزعزع الثقة بالحزب في نفوس أولئك الذين كانوا يُحسِنون الظنَّ به، ومنهم أحد المسؤولين الكبار في العملية السياسية اليوم، فقد غادر حزب البعث بعد قمع الانتفاضة. وكنت قد اشتركت في الانتفاضة، ومن ثمّ اتجهت إلى المشي في الطريق الزراعي؛ لأنّ العلماء وطلبة العلوم الدينية غالباً ما كانوا يذهبون - قبل أحداث الانتفاضة - إلى العشائر لتبليغهم وتعليمهم أمور دينهم، ثمّ التحق بنا كثير من المنتفضين.

ومن هناك كنّا نسمع أصوات الطائرات عندما تفتح حاجز الصوت بطريقة مربعة.

7. تعاطف المرجعية مع الجمهور علناً؛ فالمرجعية حكيمة ومتّزنة في مواقفها، من دون تسرعٍ أو انفعال، كتشديد الجمهور والحثّ على التظاهرات والخروج العلني ضدّ السلطة خروجاً انفعالياً أو من دون تخطيط؛ وذلك يرجع إلى تقديرها لجملة ظروف في سياقها العام ووضعها الديني. ولكنّ هذا لا يعني سكوتها عن الاضطهاد؛ لذا تحرّك السيّد الشهيد الصدر الأول، وقيل إنّهُ كلّف السيّد محمد باقر الحكيم في الوقت الذي أرسل فيه السيّد الخوئي ابنه ومجموعة من العلماء والفضلاء فيما بعد؛ لتخفيف الأحكام وإطلاق سراح السجناء وإيقاف حملة الاعتقالات التي قامت بها السلطة. وكان للسيّد محمد باقر الحكيم موقفٌ

داعماً للانتفاضة، والتقى بالمتظاهرين في خان النخيلة، واحتمل ردود فعل المتظاهرين المتحمسين الذين ظلّوا بأنّه السيد مبعوث من السلطة؛ لتثبيط عزمهم، بينما حُكّم السيّد محمد باقر الحكيم بالمؤبّد، ومن ثمّ خرج من السجن بعد بضع سنوات. لذا كان ثمةً تعاطُف وتآزُر بين المرجعية والجمهور المنتفض، وهو ما أعطى دافعا للحركة الاسلامية للتحرك على نحوٍ علنيٍّ ضدّ السلطة.

8. يُضاف إلى ما تقدّم تعاطف العشائر العراقية التي استقبلت الوافدين إليها من الزوّار، قبل الانتفاضة وفي أثنائها؛ لأنّ هذه العشائر ترى أنّ في إيواء هؤلاء الزوّار نصرةً لقضية الإمام الحسين عليه السلام.

كل هذه النتائج والآثار التي ترتّبت على الانتفاضة تصبّ في مصلحة الدين، وإن كانت قد أفرزت حالا من الخوف من اضطهاد السلة وقمعها، إذ عجّلت بالكشف عن نوايا السلطة وأهدافها وسياساتها ضدّ الدين، وطريقتها في التعامل مع المعارضين، حتّى بلغ الأمر إلى قتل عددٍ ليس بالقليل بعد أن اتّهمهم بالتآمر مع سوريا ضدّ النظام، فور وصوله إلى رئاسة الجمهورية سنة 1979.

وكذلك كُشفت نوايا السلطة في انتفاضة السابع عشر من رجب بقيادة السيّد الشهيد الصدر، من خلال طبيعة التعامل مع المعارضين، فقد احتجز السيد الصدر في داره لمدة تزيد على عشرة أشهر، ومن ثمّ أُعدِم مع أخته بنت الهدى.

إنّ هذه الأحداث وغيرها كانت من آثار انتفاضة صفر المباركة التي قادها مجموعة من المؤمنين. وليس عيباً أن نقول: إنّه تعاونوا مع إخوانهم من العلماء والخطباء، من دون أن يُحسبوا على مرجع أو حزب أو جهة معيّنة، وإن كان جميعهم قد شاركوا فيها بدرجات متفاوتة؛ تعبيراً عن مشاعر الحبّ والولاء للإمام الحسين عليه السلام، وكذلك كانت أغلب الثورات والانتفاضات الحسينية عبر قرون خلت. وستبقى الثورة الحسينية منارا يهتدي به الثائرون والسائرون في طريق الحق.

## • رابعاً: مداخلات الموضوع الثاني

### عبد الرزاق السلطاني:

هل كان لسماحة السيد محمد حسين فضل الله (قدس) دورٌ في الانتفاضة الصفرية؟.

الشيخ عبد الحليم الزهيري: في الحقيقة كان السيد فضل الله خارج العراق، ولم يكن له دورٌ في هذه الانتفاضة، بل لم يكن لكلّ العلماء دورٌ مباشر في الانتفاضة، باستثناء السيد الشهيد الصدر والسيد محمد باقر الحكيم الذي كان مبعوثاً للشهيد الصدر، وقد فُسّر لقاءه بالمنتفضين تفسيرين: الأول هو أنّ كلامه مع المنتفضين ان لتهديّتهم، والثاني يقول بأنّ السيد الحكيم قد جاء



ممثلاً للسلطة ويعمل لصالحها. وحقيقة الأمر أنَّ السيد الحكيم كان مؤيداً وداعماً، وكان يسير مشياً مع الزوّار، ويزور بعض المواكب ويدعمهم.

المرجعية تمثّل الشيعة بكلّ طبقاتهم وانتماءاتهم الفكرية والثقافية، وهي الموجّه والمحرك، سواءً أكان على نحوٍ مباشر أم غير مباشر، وهو المرجعية معروف لدى الذوق الشيعي بأنّها ضدّ الظلم، وتسعى إلى تحقيق العدالة، فضلاً عن دورها في نشر الوعي الديني، وبخاصّة بين أبناء العشائر، ومنهم مَنْ أرسلوا أبناءهم إلى العشائر لهذا الغرض، ودعمهم لكلّ حركات التحرّر من الظلم والطغيان، على نحوٍ مباشر أو غير مباشر.

### ثائر الدليمي:

هذا النضال الذي استعرضتموه نضالاً لا يمكن إنكاره أو نسيان الشهداء الذين ضحّوا بحياتهم من أجل بسط العدل، والذين استلهموا مبادئ الثورة على الحاكم الظالم من ثورة سيد الشهداء الإمام الحسين عليه السلام؛ لإسعاد الناس في ضوء تعاليم ديننا الحنيف، وقد تفضّلتُم بالتعريح على قصر النهاية (قصر الرحاب)، وبحكم قرب سماحتكم من مركز القرار اليوم، وخصوصاً أنَّ السيد المالكي كان رئيساً للوزراء لمدة ثماني سنوات، وبعدها السيّد العبادي لأربع سنوات، واليوم السيد الكاظمي... ونحن نشهد اليوم حملة إصلاح، وقد اعتقل ما يقارب الخمسين شخصاً حتّى الآن في قصر الرحاب (قصر النهاية) على خلفية اختفاء ثلاثمائة وستين مليار دولار من موازنات العراق، وهذا ما أشار إليه الراحل الدكتور أحمد الجبلي في تقريره الذي قدّمه للقضاء وللسادة المسؤولين. فهل حملة الإصلاح هي ثورة إصلاح رُسمت خطتها بناءً على تقارير في هذا الشأن؟.

الشيخ عبد الحليم الزهيري: لست قريباً من القرار بهذا المعنى، ولا أتدخّل في القضايا الإدارية، ويقتصر تدخّلي غالباً على القضايا السياسية، والآن لم أتدخّل بهذه القضايا مطلقاً، وأنا لديّ إشكالات مثلكم، وقد تزيد على ذلك.

### د. أسعد شبيب:

لدي ثلاثة أسئلة للشيخ عبد الحليم الزهيري المحترم:

السؤال الأول: كيف يقوّم الشيخ الزهيري دور انتفاضة صفر ضدّ النظام البعثي البائد؟

السؤال الثاني: هل كان القصد من انتفاضة صفر إحياء الشعائر أم كانت تقصد النظام ذاته؟

السؤال الثالث: هل تعتقدون بأن النظام البائد وظَّف الجهد الفكري الإسلامي لضرب خصومه السياسيين، ولاسيَّما الحزب الشيوعي، ومن ثمَّ الانقضاء على الحركة الإسلامية؟

الشيخ عبد الحليم الزهيري: بالنسبة للسؤال الاول: ذكرت بأن الانتفاضة جاءت تعبيراً عن الرفض للنظام البعثي وديكتاتوريته وحربه ضدَّ الدين والمرجعية والشعائر الحسينية. أمَّا الإجابة عن السؤال الثاني فهي أنَّ الانتفاضة لم تكن ضدَّ الدولة بقدر ما كانت إصراراً على إحياء الشعائر التي اعتاد الناس عليها منذ مئات السنين، نعم تحوَّلت بعد ذلك بحكم ردَّة الفعل ضدَّ النظام.

وبالنسبة للسؤال الثالث: فإنَّ الديكتاتورية البعثية بشكل عام هي ضدَّ خصومها، بمن فيهم البعثيون الذين كانت لهم مواقف معارضة للنظام ورأسه، فضلاً عن أنَّها ضدَّ الاسلاميين ومراجع الدين. وهذا هو ديدن حزب البعث عندما كان في السلطة.

#### أحد المتداخلين:

هل يحقُّ لنا أن نسَمِّي انتفاضة 1977 الخالدة بالانعطافة الحقيقية التي مهَّدت لكسر الحاجز النفسي لدى العراقيين، أم هي رقم يضاف إلى الثورات والانتفاضات التي سبقتها؟ وإذا كانت كذلك لماذا كلُّ هذا التركيز عليها؟

الشيخ عبد الحليم الزهيري: الانتفاضة لم تكسر الحاجز النفسي؛ لأنَّها كانت محدودة بمكان وزمانٍ محدَّدين (في النجف الأشرف)، فضلاً عن أنَّ قسوة النظام وعنفه، باستخدامه الطائرات والدبابات لقمع المنتفضين وقتلهم وسجن الآلاف (قيل أكثر من عشرة آلاف معتقل)، ناهيك عن الاعدامات الذي أدخلت الرعب في قلوب الناس. وعلى الرغم من أنَّها اعطتنا مناعة إلا أنَّها لم تكسر حاجز الخوف بهذا المعنى، بل بعضهم خافوا أكثر. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



## الدراسة الثانية

### الحراك الشعبي والأوليغارشية المستبدة..

هل سيتمكن الجيل الثوري الجديد من انتاج دولة مدنية في العراق؟

د. دهام محمد العزاوي

مستشار سياسي- وزارة التخطيط

#### المحتويات

- المقدمة
- أولاً: الشعبوية وحدود المفهوم
- ثانياً: القيم الثقافية وانتشار الشعبوية
- ثالثاً: دوافع الحراك الشعبي في العراق
- رابعاً: جيل شعبي جديد
- خامساً: مخرجات الحراك الشعبي ونتائجه
- سادساً: خصائص الحراك الشعبي في العراق
- سابعاً: مشاهد ما بعد الحراك
- مشهد الاستمرارية والتصعيد
- مشهد الاخمد والانهاء
- الخاتمة والاستنتاجات
- الهوامش والمراجع

## • المقدمة

مثّلت الاحتجاجات الشعبية التي عمّت العراق منذ تشرين الأول (أكتوبر) 2019، وإلى اليوم نكوصاً شعبياً وارتداداً في وعي المواطن العراقي وتصوراته حول مفهوم الديمقراطية، والممارسة الشعبية المؤسساتية للسلطة، فقد اظهرت تلك الاحتجاجات وما رافقها من أعمال عنف واعتقال وملاحقة وقتل للمتظاهرين الشباب، صراعاً واضحاً بين الإرادة الشعبية للجماهير المسحوقة اقتصادياً واجتماعياً وبين النخبة السياسية، أو ما يمكن تسميته الأوليغارشية العراقية، التي استمكنت من السلطة منذ 2003، واستثمرت مكامن القوة التي امتلكتها لبناء مرتكزاتها الحزبية والعشائرية والبيروقراطية، بعيداً عن أي مخرجات سياسية أو منافع اقتصادية، تعين في تخفيف ما يعانيه المواطن من أزمات متوالية، من بطالة وفقر وتهجير وسوء خدمات، وهو ما ادخل العراق في حالة من الاستعصاء الديمقراطي وحيناً عند البعض للدكتاتورية، يرافقه اصرار شعبي لتغيير كل رموز السلطة، ولو بطريق العنف والتمرد. وهو ما يفتح باب التأويل والاجتهاد حول مستقبل العراق السياسي، في ظل تواصل مشهد الاحتقان والاستهداف العنيف للمحتجين، واستمرار تجاهل السلطة الحاكمة أو الأقلية الأوليغارشية<sup>(1)</sup> لمطالب الجماهير في الإصلاح السياسي والاقتصادي، وحصر السلاح بيد الدولة ومحاسبة سارقي المال العام، واحكام قبضة الدولة على مالها العام، ووقف التدخلات الخارجية في الشأن العراقي. وعليه فإن فرضية الدراسة تقوم على ان استمرار القطيعة بين السلطة والجماهير الغاضبة، سيُدخل العراق في مشاهد أقل ما يمكن وصفها انها حرجة، بل وخطيرة على مستقبل البلاد ووحدته الوطنية، لعل اهمها هو استمرار مشهد العنف وعدم الاستقرار، والتصعد في البنية الاجتماعية، والترّص المتبادل بين المحتجين من جهة والسلطة الحاكمة وأنصارها من الفصائل من جهة اخرى (تُعرف عدد من الفصائل المسلحة الشيعية في العراق إعلامياً بـ«الولائية» لقربها من إيران، بينما تُعرف هي نفسها أو في وسائل إعلام اخرى بـ«فصائل المقاومة»)، مما يرفع من عدم اليقين والتثبت لما ستؤول إليه الأوضاع السياسية في العراق.

## - أهمية الدراسة

تكمن اهمية الدراسة في تبيان مخاطر الاستعصاء الديمقراطي القائم في العراق على هوية ومستقبل العراق، حيث ان ارتكان السلطة في العراق إلى المحاصصة الحزبية والأثنية، واستثنائها بمفردات السلطة لقواعدها الحزبية والعشائرية، وتركها الغالبية الشعبية تعاني الفقر والحرمان والبطالة والاستبداد، في بلد يُعد من أغنى بلدان العالم، قد غدّى في المدرك الشعبي والووعي الجماهيري العراقي، الرغبة في تصحيح الأوضاع باتجاه يعيد صياغة السلطة في العراق، بعيداً عن أي ممارسات ديمقراطية أو مؤسساتية، وهو ما يرجّح بعد سنوات قادمة عودة دورة الاستبداد

والدكتاتورية. وعليه فإن الهدف الذي ترمي الدراسة إلى تبيانها هو هل ان ازالة السلطة وتغييرها في العراق، ومجيء حكومة تمارس نوعاً من الضبط السياسي والاستخدام المنظم للقوة، هو حل مثالي للحالة العراقية؟ أم إنَّ التعايش بين الشعبوية والأوليغارشية بات أمراً حتمياً وواجباً، لمنع انفلات الأوضاع بشكل يؤثر على العراق ووحدته الوطنية؟.

إنَّ الإجابة على هذا التساؤل تحدده رغبة الجماهير الغاضبة وقدرة قادة الحراك الشعبي على المناورة، واعطاء فرصة للحكومة وقواها الحزبية والبرلمانية، لتصحيح الأوضاع وإجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي وعدت بها، كما يعتمد على مدى جدية الحكومة العراقية في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة، وعدم المماطلة وتسويق مطالب الجماهير الغاضبة، وتفكيك قواها ومركزاتها الشعبية، فهذا الخيار بات الأمثل للسير في طريق الديمقراطية الطويل والمتعثر في العراق. فلتلافي أخطاء الديمقراطية يجب منح المزيد من الديمقراطية كما يقول جمال الدين الافغاني.

### - منهج الدراسة

ستعتمد الدراسة منهج تحليل النظم، والذي يقوم على تحليل أداء السلطة وعموم النظام السياسي في العراق، وتفاعل مؤسساته، ونتائج ذلك التفاعل على أداء النظام وسلوكه، وهو ما يعني تحليل أسباب الاحتجاجات الشعبية، ورغبة الجماهير الغاضبة في تغيير السلطة، والتراجع عن الديمقراطية والبناء المؤسساتي الذي بني بعد عام 2003، وفيما اذا كان ذلك البناء الديمقراطي يتوافق مع رغبة عراقية شعبية في استمراره وتصحيح أخطائه، أم أن الوعي الشعبي في العراق يعاني حالة من التشرذم القيمي حيال موضوع الديمقراطية!، ويجنح نحو نسف أي ممارسة ديمقراطية أو تعددية حزبية، مفضلاً عليها الحكم الشعبي الذي رسمت معالمه الاحتجاجات وحالات الغضب المستمرة في العراق منذ تشرين الأول (أكتوبر) 2019، وما رافقها من رغبة شعبية في وصول حاكم قوي ووطني يعيد إلى البلاد وحدتها وهيبته.

### - هيكلية الدراسة

ستعالج الدراسة الموضوع في مجموعة من النقاط، أهمها الآتي:

- 1- الشعبوية في الواقع العراقي، وتطرح السؤال الآتي، هل إن ما يجري في العراق من احتجاجات غاضبة حيال ضعف أداء السلطة، وفساد بعض مسؤوليها، هو في سياق احتجاجات طبيعية، تُشابه ما يجري في دول أخرى يعاني شعبها الفقر والبطالة وانعدام الخدمات؟، أم ان تلك الاحتجاجات أفرزت تياراً شعبوياً أو يميل إلى الشعبوية، ويسعى إلى النكوص عن الديمقراطية والشرعية الدستورية، ويهدف إلى تغيير رموز السلطة الفاسدة نحو رمزية وطنية ذات إجماع شعبي ووطني؟

2 - أسباب صعود الاحتجاجات الشعبية في الواقع العراقي: حيث ستطرح الدراسة مناقشة موضوعية لأسباب ظهور حركة الاحتجاج التي قادها الشباب وفي مقدمتها تغلغل السلوكيات الاقصائية في ممارسات السلطة الحاكمة، وارتكازها إلى المحاصصة الحزبية، والولاءات العشائرية والمناطقية والعنصرية، وهو ما أدخل العراق في نفق الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المشروعة، كسرقة المال العام وتفشي البيروقراطية، واعتبار السلطة غنيمة فردية وعشائرية، وهيمنة السلاح خارج منظومة السلطة وتردي قيم المواطنة والهوية والشرعية.

3 - تساؤلات عن الحراك الشعبي ومستقبل الديمقراطية في العراق. حيث ستطرح الدراسة مشاهد متعددة، تجد حضورها في الواقع العراقي وقبولاً شعبياً بحصولها مهما كانت نتائجها، إذ ان استمرار تراجع السلطة عن وعودها بالإصلاح السياسي والاقتصادي، وضعف اجراءاتها لحصر السلاح بيد الدولة، ومحاسبة قتلة المحتجين ومختطفينهم، وعدم جديتها في محاكمة المتورطين بقضايا الفساد المالي والإداري، واستمرار تجاهل دور الكفاءات الوطنية في التنمية، سيدخل البلاد حتماً في نفق لا نهاية له، وسيعلي من حظوظ المطالبين باستخدام القوة، لتغيير قواعد اللعبة في العراق نحو السلطوية، وهذا ما سيدخل العراق في أتون صراعات ومواجهات حزبية وعشائرية، ستزيد من الانقسام السياسي والمجتمعي في العراق.

### • أولاً: الشعبية وحدود المفهوم

تُعرّف الشعبية بأبسط معانيها بأنها بناء للآراء السياسية والتوجهات الفكرية النقدية لدى عامة الناس. حيث يتم تحويلها إلى معتقدات جماهيرية، عبر تعبئة المجتمع أيديولوجياً وعلى نحو مستمر، بغية الوصول إلى السلطة، واحكام القبضة عليها، سواء عبر صناديق الاقتراع، أو بالاحتجاجات المستمرة، أو حتى بالثورة والتمرد<sup>(2)</sup>. والشعبوية توصف بأنها موجة أيديولوجية جديدة اكتسحت العالم وشطرت المجتمعات إلى معسكرين متخاصمين؛ هما معسكر الشعب ومطالبه بالتغيير الجذري للأوضاع الفاسدة وإعادة الاعتبار للإرادة العامة التي استلبها السياسيون الفاسدون، ومعسكر النخب والاحزاب الفاسدة<sup>(3)</sup>. كما تُعرّف الشعبية بأنها (معاداة النُخب)، حيث ان أغلب المجتمعات التي أخذ السياسيون الشعبويون بالظهور القوي فيها، فقدت الثقة بِنُخبها وأحزابها السياسية والتقليدية<sup>(4)</sup>، واتهمتها بالفساد والبيروقراطية، والعجز عن اتخاذ القرارات الصحيحة، وفتح أسوار البلاد أمام الهجرة غير المنضبطة، حيث المهاجرون يمولون من ضرائب أبناء البلاد الاصليين، ومن ثمّ اتجهت نسبة كبيرة من المجتمعات لتأييد شخصيات يسارية أو ثورية منقلبة على الواقع<sup>(5)</sup>.

وباتت الشعبوية تياراً عالمياً اكتسح أوروبا بشرقها وغربها، بصعود رموز اليمين المتطرف والفكر القومي. ففي ألمانيا ظهر حزب البديل من أجل ألمانيا، والذي بات ثالث أقوى حزب داخل البرلمان (البوندستاغ)، ويطالب بتبني سياسات متشددة ضد المهاجرين واللاجئين<sup>(6)</sup>. وفي فرنسا لازال حزب التجمع الوطني المتطرف بزعامة مارين لوبان يواصل تعزيز نفوذه وسط المتطرفين من انصاره، عبر مطالباته العنصرية بوقف هجرة الأفارقة والمسلمين إلى فرنسا<sup>(7)</sup>، ويتكرر صعود الشعبويين المتطرفين في إيطاليا وبولندا وهنغاريا<sup>(8)</sup>. وقد أخذت هذه الأحزاب تنظم لقاءات مشتركة لتوحيد مواقفها في انتخابات الاتحاد الأوروبي والفوز بأكثر عدد من المقاعد وإطلاق عملية إصلاح داخل الاتحاد الأوروبي، وعرض رؤية جديدة لأوروبا<sup>(9)</sup>. ولم تنج أمريكا اللاتينية من صعود التيار الشعبي، سواءً في الأرجنتين وفنزويلا أو في البرازيل التي صعد فيها الرئيس بولسونارو، والذي تضخمت شعبيته نتيجة أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة تعرضت لها البلاد<sup>(10)</sup>. ولا شك أن زخم الشعبوية قد تعزز بفوز الرئيس الأمريكي دونالد ترامب برئاسة الولايات المتحدة في 2016<sup>(11)</sup>، حيث جرف صعوده حماسة النخب، بخطابه التعبوي التحريضي ضد التقاليد السياسية في الولايات المتحدة، وغاير ممارسات أسلافه من السياسيين الأمريكيين بانتقاد سياساتهم علانية، في حرب أفغانستان 2001 والعراق 2003 وليبيا 2011، وسحب التزامات الولايات المتحدة من الكثير من المعاهدات الدولية، وجاهر بمعاداة الوافدين والمهاجرين والأقليات الدينية والثقافية، ومنع دخول مواطني سبع دول عربية إسلامية، ودعا إلى تبني الولايات المتحدة سياسة حمائية مناهضة للعولمة<sup>(12)</sup>.

ويؤكد الكثير من الباحثين في تفسيرهم لتفشي الشعبوية، إلى أن تطور التكنولوجيا الرقمية، وانتشار مواقع التواصل الاجتماعي، أسهم في امتداد وتوسع الشعبوية، ووفقاً لمجلة فوربس الأمريكية، فإن العلاقة الأوضح بين الشعبوية وشبكات التواصل الاجتماعي، تبرز في لجوء بعض السياسيين إلى تلك المنصات، واستخدامها في الدعاية الانتخابية، وتلميع أنفسهم وترويج برامجهم<sup>(13)</sup>، فهي تمنح الأشخاص الشعبويين حرية التعبير عن أيديولوجيتهم، ونشر رسائلهم وأفكارهم بلا قيود وأمام جمهور متنوع<sup>(14)</sup>، وقد عزا باحثون آخرون تمدد الشعبوية إلى الهوية الثقافية غير المستقرة، فحسب أستاذ العلوم السياسية بجامعة ميتشيجان (رونالد إنجل هارت)، فإن القيم الثقافية أصبح لها وزن نسبي بالمقارنة مع انعدام الأمن الاقتصادي، كمؤشرين للدعم الانتخابي للأحزاب الشعبوية<sup>(15)</sup>، فقد أصبحت ردود الفعل الثقافية تتفوق في أحيان كثيرة على المخاوف الاقتصادية، حيث أن التصويت لحزب قومي، أو حركة ذات توجهات عنصرية، هو رد فعل رجعي من قِبَل فئات سكانية، تشعر بتراجع دورها، كالعنصريين البيض في الولايات المتحدة وأوروبا<sup>(16)</sup>.



## • ثانياً: القيم الثقافية وانتشار الشعبوية

تزداد أهمية القيم الثقافية في انتشار الشعبوية، باختلاف القضايا التي تشغل اهتمامات الرأي العام. ففي مجتمعات ترتفع فيها معدلات الجريمة والمخدرات مثل الفلبين أو البرازيل أو المكسيك، تطغى شعبية الخوف أحياناً على المخاوف الاقتصادية أو الاجتماعية<sup>(17)</sup>. أما في المجتمعات التي يجتاحها الإرهاب، فكثيراً ما يركز خطاب القادة الشعبويين على تعبئة مشاعر القلق لدى النخب، لتعزيز حظوظهم الانتخابية، ومن ثم من المرجح أن تكون جذور الشعبوية الجديدة في معظم البلدان نتيجة لتشابكات كثيفة، بين عوامل سياسية واقتصادية وثقافية وغيرها<sup>(18)</sup>. إجمالاً فإن مفهوم الشعبوية، مختلفٌ عليه أكاديمياً وسياسياً، فتارة يُستخدم بمعنى تحريضي من قبل معارضي السلطة والناقمين عليها، وتارة يُستخدم لتعبئة الناس وتحشيدهم عبر الوعود الانتخابية الكاذبة، وتهيج عواطفهم الذاتية ضد الأجانب والوافدين وتجليات العولمة والاختلافات الثقافية، أي أن القادة الشعبويين يعزفون على ما تهوى الأكثرية من شعوبهم من خطابات تعبوية دونما اعتبار للأسس والحقائق الموضوعية<sup>(19)</sup>.

وفي الوقت الذي بدأت فيه الشعبوية، باستقطاب أنصارٍ كثر، وسمحت بصعود سياسيين متطرفين، فإنها أخذت تواجه تياراً مضاداً ينتقد ثقافتها وأهدافها ومقاصدها، فحسب تقرير نشرته منصة أوبن ديموكراسي الإعلامية المستقلة. فإن تصاعد أصوات الزعماء الشعبويين، دفع إلى تقلص مساحة الديمقراطية والحريات في كثير من دول العالم<sup>(20)</sup>، وحسب التقرير، فإنه كلما تعاضم دور زعماء مثل ترامب وجونسون في بريطانيا وبولسنارو في البرازيل وغيرهم، كلما زاد الخلل الاجتماعي والسياسي في العالم، خاصة فيما يتعلق ببعض القضايا مثل الهجرة، سوق العمل، حقوق الأقليات وزيادة العنصرية. وحسب تقرير المنصة الاعلامية، فإن مواجهة اتساع رقعة الشعبوية في العالم، يتطلب بذل الكثير من الجهد<sup>(21)</sup>، وخلق مناخات عالمية للحوار الثقافي، وتبادل المصالح الاقتصادية ودعم جهود الأمم المتحدة لمواجهة مشكلات الفقر، والأمية، وانتشار الحروب والصراعات الداخلية والخارجية<sup>(22)</sup>، فضلاً عن عقد مؤتمرات عالمية لمناهضة العنصرية، وتعزيز حقوق الانسان، والأقليات، وحماية المهاجرين والوافدين، وغيرها من القضايا التي تنزع نحو تعزيز السلام العالمي، ومحاربة الفكر اليميني وأنصاره من القادة الشعبويين.

## • ثالثاً: دوافع الحراك الشعبي في العراق

شهدت المنطقة العربية منذ 2011، تياراً شعبياً جارفاً تمثل في الثورات والانتفاضات التي ظهرت في تونس، ودبّت في هشيم مجتمعات عربية أخرى، بقيت لعقود تعيش تحت أوضاع معيشية وسياسية، غاية في البؤس الاقتصادي والاجتماعي والقمع السياسي. فقد حفّز الاستبداد

عواطف الجماهير، للمطالبة بالحرية والعدالة والمساواة، ودفعها لتبني خيارات ثورية عنيفة في التغيير<sup>(23)</sup>، أجبرت بعض الزعماء والسياسيين على الهرب، وأرغمت آخرين على تسليم السلطة وتقديم أنفسهم للمحاكمة أمام الشعب، في حين فضل آخرون الموت على تسليم السلطة كما في النهاية المأساوية للرئيس اليميني السابق علي عبد الله صالح، كانون أول (ديسمبر) 2017<sup>(24)</sup>.

لقد كانت ثورات الربيع العربي أحد معالم تحول السلطة في العالم العربي، وعُدَّت محاولةً لحل إشكالية الدولة ونماذجها الدكتاتورية والاستبدادية، وخصوصاً بعدما وصف باحثون كثيرون الثورات العربية بأنها «انهيار جدار برلين» عربي<sup>(25)</sup>. أما في العراق فقد قدّم السياق العراقي نهجاً مغايراً في عملية الاحتجاج السياسي، وبشكل مخالف لما جرى في غالبية البلدان العربية ودول الشرق الاوسط. فالتغيير السياسي الذي حصل في العراق عام 2003، وغير قواعد السلطة والنظام، لم يكن شعبياً وانما بإرادة دولية، تمثلت في الاحتلال الامريكي الغربي للعراق، واسقاط نظام الرئيس صدام حسين<sup>(26)</sup>. ومع محاولات الاحتلال تثبيت قواعده الدستورية والمؤسسية في العراق، عبر مجلس الحكم الانتقالي 2003-2004، وانتخابات 2006 و2010، أظهر التيار الشعبي العراقي ولاسيما بشقيه الشيعي والكردي، ملامح ارتياح ورضا بنتائج الانتخابات التي أوصلت ممثليه إلى السلطة، حيث برز تيار شيعي عريض في بغداد والمحافظات الجنوبية، مؤيد للأحزاب الدينية وحقها في حكم العراق، بعد سنوات من الاستبداد والقمع للرئيس صدام حسين، والذي أخذ يظهر في المدرك الشعبي لفئات شيعية واسعة، بأنه زعيم سني مستبد.

وقد أفرزت نتائج انتخابات 2006، تصدّر الاحزاب الدينية وكذلك الأحزاب القومية الكردية، المشهد السياسي، بعد أن لعبت على وتر العواطف المذهبية والقومية المتعلقة بأحقية الشيعة في السلطة<sup>(27)</sup>، ومشاركة الأكراد فيها لتحقيق أهدافهم القومية<sup>(28)</sup>. لقد مكّن التماهي الشعبي المؤيد للتغيير في العراق، تلك الأحزاب من تكريس هيمنتها السياسية واستبعاد معارضيها بطريقة غير ديمقراطية<sup>(29)</sup>، ونجحت لعقد ونصف بعد التغيير من تخدير الجماهير بشعارات عاطفية للتخويف من الآخر، واللعب على خيوط التقاطعات الطائفية في العراق<sup>(30)</sup>، وتلك الشعارات استلهمتها من خزنها المتراكم في العمل المعارض لنظام صدام حسين، والذي استخدمت فيه عباءة الدين، وشعارات التحرير الطائفي، والشعور بالمظلومية، كسبيل للوصول إلى السلطة<sup>(31)</sup>، واستجلاب تعاطف شعبي لمتخيلات قدّمت فيها هذه الأحزاب نفسها، بأساليب التعبئة والتلقين المستدام، كحامية ومنقذة وملاذ أخير لقطاع عريض من الجماهير، انساقت بعواطفها وثقافتها المذهبية العميقة التجذر، وراء الخطاب الذي روجت له أحزاب السلطة<sup>(32)</sup>.

لقد نجحت تلك الاحزاب في تحويل الاستجابة الشعبية إلى مغانم ووسائل لبلوغ النفوذ، والقيادة والسيطرة، والحماية من المسائلة، وتحولت بعد بلوغها السلطة إلى أوليغارشية حزبية،

سُخِّرَت مكاسب السلطة لمصالحها الخاصة، بعيداً عن الشعارات التي خدرت بها عواطف الناس<sup>(33)</sup>. حيث اتضح من سياق تطور الاحداث في العراق، ان الذي حصل كان مجرد انتقال من حكم استبدادي لحاكم طاغية، إلى حكم أوليغارشي تشكل كسياق تاريخي في المنفى، من تحالف مجموعة احزاب مستبدة لا تؤمن بالديمقراطية ولا بالإصلاح السياسي لتعديل مسار العمل السياسي<sup>(34)</sup>، ولا بحرية الشعب وخياراته الدستورية في التعبير لأجل التغيير<sup>(35)</sup>، كما لا تؤمن بالدولة المدنية واشتراطاتها الدستورية والمؤسسية. وقد وفّرت البيئة الاقليمية والدولية التي سادت في العراق بعد 2003، الظروف أمام تلك الأحزاب لاغتنام الفرصة، وحصد المكاسب والامتيازات، حتى بلغ بها الحال أن كونت مكاتب اقتصادية داخل الوزارات لتنمية ثرواتها، وأذرع عسكرية لحماية مصالحها، والاستيلاء على التعيينات والمناصب الكبرى في الوزارات والمؤسسات المهمة، كالمالية والنفط والمناذ الحدودية، والمصارف الحكومية الكبرى، دون أن تقدّم تنازلات حقيقية، لجمهور استوعب الصدمة واستفاق، بعد غيبوبة فرضتها عليه هذه الأوليغارشية الحزبية وزعاماتها المستبدة<sup>(36)</sup>. فوجد نفسه بعد عقود من الغفلة، مستباح الحقوق، فاقد الحرية، مسلوب الارادة، بلا أمن أو خدمات، بعد أن عمدت الأحزاب لتهميشه واقصائه، سياسياً واجتماعياً بمحاولتها الاستمرار بإمساك السلطة، وعدم السماح لمنافسيها من القوى الاجتماعية الجديدة بالمشاركة<sup>(37)</sup>. وقد فاقم مشاعر الغضب لدى الجماهير، تعنت الأحزاب الحاكمة ورفضها دعوات الإصلاح الشعبية، وتراجع الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العراق، وامتلاك بعضها أذرعاً مسلحة نشطة، في مواجهة الناشطين والمتظاهرين المطالبين بالإصلاح، وارتباط أغلب هذه الأحزاب بعلاقات خارجية مريبة، مسّت في أحيان كثيرة السيادة الوطنية، مما وفّر ردود أفعال ساخطة ورافضة لهذه الأحزاب وامتداداتها الخارجية.

#### • رابعاً: جيل شعبي جديد

رغم سلوكيات الاستئثار والتحكم التي مارستها الأحزاب الاوليغارشية المتحالفة، إلا أن قطاعاً واسعاً من المحتجين، ظل متمسكاً بشعارات ومطالبات لا تخرج عن محاولات تعديل سلوك السلطة، في ملف مكافحة الفساد، ومعالجة تردي الفقر والبطالة، وتوفير فرص للعاطلين عن العمل وخريجو الجامعات، وتسهيل الخدمات وتنشيط القطاع الخاص، وظلّت السلطة تراهن وتراجع بأن تردي الملف الأمني، واستمرار ضغط التهديدات الارهابية لتنظيم القاعدة ومن ثم تنظيم داعش<sup>(38)</sup>، تعيق انفتاحها السياسي ونشاطها الاقتصادي والخدمي، وبقي هذا العذر غير المبرر يدفع فئة كبيرة من السكان المحبطين، إلى تأجيل الحديث عن الثورة، أو التفاعل مع دعوات الاحتجاج، الا أن انتهاء الحرب على الارهاب وهزيمة داعش في كانون اول (ديسمبر)

2017، وحصول استقرار أمني ملموس، قد أعان في عودة التفكير الشعبي بالضغط على الحكومة، ولكن اللافت للنظر أن شعار المحتجين هذه المرة لم يكن يتعلق بتوفير الخدمات، أو اجراء اصلاحات سياسية واقتصادية، وانما كان هذه المرة يميل إلى الشعبوية ويرمي إلى إسقاط العملية السياسية التي تشكّلت منذ 2003 برمتها، ومحاكمة الطبقة السياسية، والغاء النظام البرلماني بنظام رئاسي، وكان الشعار متوافقاً تماماً مع رغبة الجماهير في ايجاد شروط جديدة للانتقال الديمقراطي يفرضها العراقيون بأنفسهم وليس كما حصل من شروط فرضها الاحتلال الأمريكي والاحزاب التي انضوت في مشروعه السياسي<sup>(39)</sup>.

وقد برزت تلك الشعارات في احتجاجات البصرة خريف 2018، وتوالى في الاحتجاجات اللاحقة في المحافظات الجنوبية، (ذي قار، المثنى) ومحافظات الفرات الاوسط، (النجف، كربلاء، القادسية)، وفي العاصمة بغداد، وهو تطور سياسي واجتماعي خطير ومهم في تاريخ العراق، باتت أهم ملامحه، ظهور جيل جديد من المحتجين منقطع عن ماضيه، جيل وُلد اقله بعد عام 2003، متأثراً بالعالم الافتراضي، وما تتيحه تكنولوجيا التواصل الاجتماعي من فيس بوك وتويتر وانستغرام، من حرية التعبير عن الآراء، وتشكيل وعي جمعي ساخط بين الشباب المحبط، بعيداً عن قيود السلطة وقمعها<sup>(40)</sup>، إنّه جيل مسلح بعقلية جديدة، خلع عن عقله تأويلات الأحزاب وبعض رجال الدين الذين يعملون على توظيف الدين في غايات ضيقة<sup>(41)</sup>، جيل ينظر إلى السلطة على أنها منتج بشري، يوكل لمن يقدم ويفكر ويبدع ويجتهد في خدمة الناس، ولا تُعطى لمن يغيب وعي الجماهير بشعارات تُبقي تفكيره مرتبطاً بالماضي، بعيداً عن واقع السياسة والذي اجتهدت فيه كثير من الشعوب المجاورة للعراق، فتقدمت وتراجعنا ونجحت وفشلنا<sup>(42)</sup>.

أولى بوادر الشقاق بين السلطة والمحتجين، كانت في تظاهرات تشرين الأول (أكتوبر) 2019، والتي أضحى إنّه كان مخططاً لتنظيمها قبل عام، بعد أن أدركت قطاعات عريضة من الشباب أن الانتخابات التي دعت الحكومة الشعب للمشاركة فيها بقوة عام 2018، كانت مزورة في نتائجها وشخصياتها وأطرافها، فقد هيمن السلاح والمال الفاسد والتدخلات الدولية والاقليمية على نتائجها، بحيث أفرزت حكومة لا يمكن إلا أن توصف بأنها أسوء من سابقتها، في موضوع هدر المال العام والمحسوبية والمحاصصة الحزبية، وهيمنة السلاح المنفلت على قرار الحكومة، فكان انفجار الاحتجاجات في تشرين الأول (أكتوبر) 2019، في بغداد ومحافظات الجنوب والفرات الأوسط، ايذاناً ببدء القطيعة الأبدية بين الجماهير والحكومة، والبرلمان والسلطة القضائية، التي اتهمها المحتجون كذلك بأنها باتت شاهد زور وحامية للفساد والفاستين<sup>(43)</sup>. وإذا كانت استراتيجية الاحزاب في الاحتجاجات السابقة، هي زج أنصارها في تلك الاحتجاجات، لإبراز سخطها على الحكومة المشاركة فيها أصلاً، و اظهار تعاطفها الزائف مع مطالب المحتجين،

فإن احتجاجات 2019، شهدت مقاطعة واعتراض من قبل القوى والاحزاب السياسية، وامتناع عن المشاركة في الاحتجاجات، بما في ذلك القوى المحسوبة على اليسار كالحزب الشيوعي، الذي التزم الصمت لتحالفه مع التيار الصدري، الذي هيمن على الحكومة وقرارها بعد انتخابات 2018<sup>(44)</sup>. حيث أدركت تلك الاحزاب أن الشعارات المرفوعة هذه المرة، تتجاوز الخدمات والتعيينات ومحاسبة الفاسدين، إلى تغيير النظام السياسي برمته، واستبداله بنظام جديد يزيح الأحزاب من خارطة العمل السياسي، ويقلب نظام المحاصصة إلى نظام سياسي رئاسي، يمسكه سياسيون غير ملوثين بأدران الطائفية والحزبية، ولهم من صفات القوة والنزاهة ما يعينهم على تصحيح الأوضاع السياسية والاقتصادية، وتخفيف معاناة العراقيين المتواصلة منذ 2003. لقد طرحت الاحتجاجات تساؤلاً مشروعاً عن اسباب خوف السلطة من الاحتجاجات، فهل الخوف من منتج الديمقراطية الوطنية الذي ستفرزه الاحتجاجات أم الخوف من الأجيال الشابة وانسلاخها عن الواقع السياسي والاجتماعي الذي فرضته السلطة طوال السنوات الماضية؟<sup>(45)</sup>.

#### • خامساً: مخرجات الحراك الشعبي ونتائجه

كانت احتجاجات 2019، واحتجاجات 2021، وما تبعها من عمليات قتل وملاحقة وتغيب للمتظاهرين، قد أفرزت نتائج يتوقف الباحثون للشأن العراقي حولها، الأولى أن الاحتجاجات أخذت بعداً وطنياً، حيث صمود المحتجين الاسطوري في ساحة التحرير وسط بغداد، أمام عمليات القتل والملاحقة والتعذيب قد أكسبهم تعاطف الشارع العراقي بكل أطيافه، لاسيما مع الشعارات الوطنية التي رفعوها لأجل التغيير، فبعد ان كانت الاحتجاجات مقتصرة على المناطق الشيعية في الجنوب والأحياء الشيعية الفقيرة في بغداد، فإن الاحتجاجات أخذت تشهد مشاركة وطنية واسعة من بغداد وخارجها، فقد اشترك آلاف الشباب من السنة وغيرهم، في تظاهرات ساحة التحرير في 2019 و2021، وقدمت العوائل في مناطق بغداد المختلفة مساعدات عينية من مأكّل ومشرب وملابس وأغطية ولوازم طبية للمتظاهرين، وهو مشهد وطني أعاد لنفوس العراقيين حالة الوحدة والتضامن والتي اعتاد العراقيون عليها في المواقف الوطنية الكبرى. والثانية هي دخول طرف ثالث من خارج السلطة، بدأ يمارس باسم الأجهزة الأمنية انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، عبر عمليات القمع والقتل، والخطف للمتظاهرين والناشطين والمعارضين لسلطة الاحزاب، وقد بيّنت تقارير دولية ان انواعاً محرمة دولياً من الرصاص، تم استخدامها من قبل جهات معينة لقتل المتظاهرين، ففي هذا الصدد أوضحت منظمة العفو الدولية في بيان لها نشر على موقعها الإلكتروني، استخدام أنواع من القنابل لم يسبق استخدامها لقتل المتظاهرين بدلاً عن تفريقهم، محددةً نوعين مختلفين من القنابل

المصنعة في بلغاريا وصربيا على غرار القنابل العسكرية، ويبلغ وزنها 10 أضعاف ثقل عبوات الغاز المسيل للدموع، ما أدى إلى إصابات مروعة وأعداد وفيات لم يسبق لها مثيل. ولعل تقرير منظمة العفو الدولية توافق بشكل فاعل مع تصريح لوزير الدفاع العراقي في حكومة السيد عادل عبد المهدي المستقيلة السيد نجاح الشمري، والذي أكد أن هناك طرفاً ثالثاً يقوم بقتل المتظاهرين في العراق، وأن الأسلحة المستخدمة في قتل وجرح المتظاهرين لم تستوردها أي جهة عراقية<sup>(46)</sup>. وتشير المصادر إلى أن حصيلة من سقطوا من المتظاهرين الشباب منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019 ولغاية شهر أيار 2021 قد تجاوز 800 شهيد و28 ألف جريح معظمهم من الاحياء الشعبية في بغداد والمحافظات الجنوبية ولاسيما ذي قار (الناصرية). وهذا الأمر أربك المشهد الأمني والسياسي، وعقد عملية الوصول للفاعل الحقيقي لعمليات القتل والتعذيب، في ظل الانكار المعلن للجهات الأمنية عن مسؤوليتها في قتل وجرح الناشطين.

أما المتغير الثالث فهو دخول وسائل إعلام إيرانية أو مدعومة منها لأول مرة على خط التشجيع والهجوم على المتظاهرين والمحتجين، واتهامهم بأنهم أدوات للولايات المتحدة ولأجهزة الاستخبارات العالمية، لتخريب الاستقرار السياسي في العراق. ومن الواضح أن ذلك جاء بسبب الهجوم القوي لجزء من المتظاهرين على ما وصفوه بسياساتها «التخريبية» في العراق، حيث حملوها مسؤولية التدخل العلني في شؤون العراق ودعم بعض الأحزاب السياسية، بل واسناد بعض الفصائل، التي باتت جزءاً من البرلمان والحكومة وأجهزة الأمن. ولأول مرة يهتف قسم كبير من المتظاهرين بشعارات مناوئة لإيران، ويُحرق المحسوبون عليهم القنصلية الإيرانية في البصرة والنجف، ويمزقون صور الامام الخميني والسيد الخامنئي والجنرال قاسم سليماني، ويهاجمون مقرات الأحزاب والفصائل المسلحة. وهو تطور مهم جداً أفرزته الاحتجاجات الشعبية، يُبرز تصاعد الوعي الوطني للكثير من شيعة العراق، الذين غيّبتهم سنوات التسطّيح الثقافي وتغييب الوعي، الذي مارسه ما يُسمى بـ«أحزاب الإسلام السياسي» مع أنصارها ومريديها.

أما المتغير الرابع والمهم فهو الحضور الطاعي لجيل المتظاهرين الشباب الذين تتراوح أعمارهم من (16 إلى 30 عاماً)، الذين يتسمون بقوة اندفاعهم الوطني، وبضعف ولائهم الطائفي والعشائري، وانقطاعهم التاريخي عن طبيعة الصراع السياسي، الذي كان سائداً في عهد حزب البعث ونظام صدام حسين، وعدم اهتمامهم به<sup>(47)</sup>، فضلاً عن أنهم وُلدوا في فترة الانفتاح الكبير في عالم المعلوماتية ووسائل التواصل الاجتماعي، الأمر الذي جعلهم أكثر تأثراً بالتحويلات الدولية، وأشدّ احتكاكاً بالثقافات العالمية الأخرى<sup>(48)</sup>، أما المتغير الخامس والمهم، فهو دقة التنظيم والتواصل والانضباط العالي الذي مارسه المحتجون أو المتظاهرون، لجهة تحديد يوم ومكان التظاهر وطبيعة الشعارات والأعلام التي تُرفع، وكيفية التعامل مع ردود فعل الأجهزة

الأمنية والطرف الثالث الذي يقتل المتظاهرين، واختيار الشخصيات التي تظهر على الأعلام والشخصيات المفاوضة.

ورغم أن قوى الاحتجاج لازالت بحاجة إلى أن تنظم نفسها أكثر، لجهة القيادة والتمويل والدعم والعلاقات الخارجية، ورغم أن تحالف الاحزاب المستبدة لم يفقد قدرته على المناورة والتلاعب لإيقاف مدّ الحركة الاحتجاجية، بيد أن المؤشرات الملحوظة تشي بأن الأوضاع لن تبقى ساكنة على ما كانت عليه، وإن إعادة القديم إلى قدمه لم تعد ممكنة، بل ليست نافعة لإدارة الدولة، وهذا ما تدركه الأحزاب نفسها، لكنها في محاولة منها لكسب الوقت بالمماطلة وكسر صمود الاحتجاج، استخدمت كل الأساليب لإخماد هذا الحراك الجماهيري الكبير، الذي استهدف سلطتها ونفوذها وقوتها.

ومن هنا لنا أن نستنتج ونقول بأن إعادة تشكيل البنية السياسية وتركيبه النظام السياسي ستحصل ولو بعد حين، ولن تبقى كما كانت عليه واقعة تحت سطوة أقلية حزبية منغلقة، مارست كل اساليب اللصوصية السياسية، فجيّرت مكتسبات السلطة لصالحها وحدها، وأغلقت المنافذ بوجه بقية القوى الاجتماعية من مشاركتها<sup>(49)</sup>. ومن ثمّ فلم يعد أمام تلك الأحزاب الماسكة بالسلطة إلا الاستجابة للإرادة الشعبية، وإجراء تعديلات على نهجها وفكرها وقيادتها، وبما يسمح للقوى الاجتماعية المستندة لحراك جماهيري فاعل بالمشاركة والتعبير عن نفسها ضمن سياق عراقي وطني.

#### • سادساً: خصائص الحراك الشعبي في العراق

على الرغم من تجدد الحراك الشعبي في ساحة التحرير في بغداد في 25 أيار (مايو) 2021، وتصاعده في محافظة ذي قار (الناصرية)، جنوب العراق، إلا أن الحكومة والفصائل المسمّاة إعلامياً بـ«الولائية»، لازالت تملك من القوة المادية والعسكرية، ما يمكنها من الصمود والمطاولة والوقوف بوجه أي حركة شعبية، وهو ما برز في الاسلوب العنيف الذي مارسه قوات الأمن وعناصر أخرى من الفصائل ضد المحتجين في ساحة التحرير، وضد محتجي الناصرية، والذي نتج عن قتل عشرات المتظاهرين وجرح مئات منهم. ويحتاج بعض المحللين للشأن العراقي، أن مطالب اسقاط العملية السياسية التي يبتغيها المحتجون، لازالت تتقاطع مع رغبات وتطلعات فئات مهمة من الشعب العراقي، ترى أن حق التظاهر مكفول دستورياً، ومن ثمّ لا يحق للمتظاهرين ادخال البلاد في متاهة الحرب الاهلية والفوضى وخسارة المكتسبات السياسية التي حصلت بعد 2003، في حين يرى آخرون ان مطالب اسقاط العملية السياسية بالقوة، انما تعبر عن احباط كبير لدى الشباب المنتفض من جدوى أي اصلاح لبنية النظام، الذي اعتاش

على الطائفية والمحاصصة، ولازال صلباً في الدفاع عن مكتسباته، بعيداً عن المصالح العليا للشعب العراقي. وبين الرأي القائل بالتغيير الثوري والقائل بالتغيير السلمي ينبري المراقبون في سرد جملة من الخصائص، التي اتسم بها الحراك الجماهيري المستمر في العراق، والتي تظهره بالمحصلة بخصائص تقترب من الخصائص التي باتت تتسم بها الحركات الشعبية، والتي تتسم بعضها بالعقلانية، وبعضها الآخر بالخروج عن الواقع المألوف، وكما يأتي:

### 1 - ضعف وعدم وضوح الاهداف

اتسمت أهداف المحتجين بعدم الثبات والاستقرار، فمع بدء الحراك الشعبي في المحافظات الجنوبية في مرحلة ما بعد هزيمة داعش في 2017، أخذت هتافات المحتجين ضد السلطة، تركز على نقص الخدمات وارتفاع مؤشرات البطالة والفقر والفساد، وكان المحتجون يطالبون بتوزيع عادل للثروة واصلاح قانون الانتخابات، والغاء الامتيازات الخاصة للسياسيين، وقرار سُلّم واحد للمرتبات يساوي بين العراقيين، فضلاً عن الدعوة لمحاكمة كبار السياسيين المتهمين بالفساد والارهاب، الا إنه مع اشتداد التظاهرات، وبدء استخدام الحكومة للعنف، ودخول اطراف غير نظامية على خط اغتيال الناشطين وقادة التظاهر، فإن مطالب ساحات التظاهر أخذت بالتغيير والتصعيد، إذ لم تعد تقتصر على الخدمات، وانما أخذت تطالب بمحاسبة قتلة المتظاهرين واستقالة الحكومة واجراء انتخابات مبكرة<sup>(50)</sup>. ثم تصاعدت فيما بعد نحو الثورة على النظام السياسي، وتغيير رموزه ومؤسساته وتفاعلاته، وهو مطلب لازال غير مجمع عليه بين العراقيين، ولا يوجد له سند من أطراف اقليمية ودولية. وعليه فإن مطالب المحتجين لا تتسم بالثبات واهدافهم غير واضحة.

### 2 - ضعف استدامة العمل الثوري

فعلى الرغم من الزخم الثوري الذي يتسلح به المتظاهرون، والشحن المعنوي الكبير الذي استمدوه من تضامنهم وتنسيقهم العالي عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وقوة الشعارات التي رفعوها، ودعم قطاعات مهنية واجتماعية لهم<sup>(51)</sup>، إلا أن مظاهراتهم اتسمت بعدم الاستدامة، حيث تعرضت لانتكاسات في التمويل والتنظيم، مما أضعف استمرارية ضغطها على الحكومة لتنفيذ مطالبها، وهذا الضعف في الاستدامة مكّن السلطة من التسويق في الاستجابة لمطالب المحتجين، ومكّن الاطراف الاخرى من الجماعات المسلحة، من استهداف ناشطي ساحات التظاهر وقتلهم وخطفهم وتفريق شملهم.

### 3 - عدم وجود قيادة موحدة للتظاهر

إن من اهم عوامل تحقيق الهدف لأي حركة سياسية، هي قوة القيادة ووحدتها وانسجامها،



فالقيادة هي بمثابة الرأس من الجسد، فإذا صلح الرأس صلح الجسد، وإذا فسد الرأس انهار الجسد وتحلل<sup>(52)</sup>، واشكالية الاحتجاجات المتواصلة في العراق، انها بلا قيادة سياسية تقودها وتوجهها، وهذا دفع إلى غموض فيمن يوجّه المظاهرات ويتحكم في مسارها، وأوجد صعوبة في التفاوض بين الحكومة والمحتجين، وكثيراً ما حاجج المسؤولون الحكوميون الذين ذهبوا للتفاوض في ساحات الاعتصام، من ان التظاهرات تفتقد لقيادات حقيقية يمكن الاستماع لها وتلبية مطالبها، ومما يؤخذ على ساحات التظاهر انها أفرزت شخصيات انتهازية، ادعت القيادة وخرجت على شاشات التلفاز تتحدث باسم المتظاهرين، واذا بها في النهاية تخضع لمغريات السلطة، وعروض الحكومة في التعيين كمستشارين وموظفين كبار في الحكومة، كما ان مما يؤخذ على بعض الشخصيات القوية التي أفرزتها التظاهرات، إنها متسعة وتتحرك بلا رؤية أمنية مما عرّضها للتصفية والاعتقال والاعتقال من قبل مناورتها.

#### 4 - عدم وجود تنظيم سياسي للمتظاهرين

لاشك ان هدف كل حركة احتجاج سياسي هي الوصول إلى السلطة، وازاحة من فشلوا في تلبية احتياجات ومطالب الشعب، وعليه فإن وجود حزب أو تنظيم سياسي، هو الضمانة الأنجع لتحقيق المطالب بطرق دستورية، بعيداً عن فوضى استخدام السلاح للوصول إلى السلطة، ومما يؤشر على المتظاهرين افتقارهم لتنظيم سياسي يمثل مطالبهم، ويكون بمثابة الاداة التي تمكنهم من بلوغ للسلطة أو المشاركة فيها بطرق دستورية<sup>(53)</sup>، ومع ان المتظاهرين يُعيّبون الاحزاب السياسية المشتركة في العملية السياسية، ويعتبرونها بوابة للفساد والخراب<sup>(54)</sup>، إلا ان منتقديهم يؤكدون ان افتقاد المتظاهرين لحزب سياسي يحقق اهدافهم، عبر المشاركة الجماهيرية يفقدهم قدرة ايصال مطالبهم وتحقيقها، لاسيما في ظل اصرار القوى السياسية الإبقاء على النظام السياسي الحالي، كطريق وحيد للتمثيل السياسي بعيداً عن لغة الاقصاء التي يطالب بها المحتجون.

#### 5 - ضعف الدعم الدولي والاقليمي

ان أي محاولة تغيير سياسي أو قيام حركة سياسية أو عسكرية، ستكون ضعيفة النتائج مالم تحظى في واقعنا المعاصر بدعم وتأييد سياسي واعلامي من المجتمع الدولي، وإحدى اشكالات واقع الاحتجاج الشعبي في العراق، إنه لا يحظى بأي دعم دولي، بسبب تضارب الاجندات الدولية في العراق، فرغم ان الخارجية الامريكية ومفوضية الاتحاد الاوربي والامم المتحدة أعلنوا تأييدهم لحق الشعب العراقي في التظاهر، وذكروا الحكومة العراقية بمسؤوليتها في حماية المتظاهرين ومنع استهدافهم<sup>(55)</sup>، إلا أن الواضح أن علامات التأييد لم تكن أكثر من بيانات خالية من أي مضمون حقيقي للحرك، باتجاه منع الحكومة العراقية والجماعات المسلحة من استهداف وقتل المتظاهرين. وفي الوقت الذي صممت الخارجية التركية عن إبداء أي موقف

مؤيد أو معارض للمتظاهرين، فإن وسائل إعلام محسوبة على إيران استنفرت كل قواها للوقوف بوجه المتظاهرين، واتهامهم بأنهم ادوات بيد قوى الاستكبار العالمي لتخريب العملية السياسية في العراق، وإزاحة القوى السياسية الصديقة للجمهورية الإسلامية، وهكذا فإن صمت المجتمع الدولي قد أفقد التظاهرات صداها الدولي والاقليمي، وشكل عاملاً مساعداً للقوى المناوئة لإحباطها، وتصفية ناشطيها دون مسؤولية قانونية أو محاسبة دولية.

## 6 - انعزال النخب المثقفة عن تأييد الاحتجاجات

لقد ذكرنا أن من علامات التأييد للاحتجاجات الشعبية في العراق، هي مشاركة فئات اجتماعية وشعبية من محافظات أخرى في غرب العراق وشماله، لكن ما يؤخذ على التظاهرات، إنها لم تستطع استقطاب النخب والكفاءات الفكرية والاكاديمية، والتي ظلت في موقف المتفرج أو اللامبالاة إزاء تطور حركة الاحتجاج الشعبي، وإزاء ممارسات السلطة والجماعات المسلحة الموالية لها حيال قاداتها ونشطاءها، ولاشك أن ذلك لا يمكن أن يعزى لضعف صدى الثورة وتراجع الثوار عن مطالبهم، وإنما إلى تفكك الطبقة الوسطى في العراق، وانقسامها وتشردمها وتراجعها عن أداء الدور السياسي والاجتماعي المنوط بها<sup>(56)</sup>، إذ أن كثيراً من النخب الفكرية والاكاديمية قد غادرت العراق، بسبب الظروف السياسية والاقتصادية، وكثيرون آثروا النأي بأنفسهم عن أي موقف سياسي يعرضهم للتصفية، والإبعاد القسري وقطع ارزاقهم، وهو ما أثر اجمالاً على ضعف دور الطبقة الوسطى وموقفها من الاحتجاجات الشعبية المستمرة في العراق.

## 7 - استمرار تحالف الاحزاب الاولىغارشية

إذ رغم شدة التقاطعات العقائدية والاختلافات والانقسامات بين الكتل والقوى السياسية وسقوط بعض الاحزاب والشخصيات السياسية في انتخابات تشرين اول اكتوبر 2021، الا أن هناك اتفاق سياسي ضمني مشفوع بتأييد اقليمي ودولي، على بقاء هذه الكتل والقوى السياسية تحكم العراق، بطريقة التمثيل المكوناتي أو ما يُسمى المحاصصة الطائفية والقومية بين الاحزاب الشيعية والكردية والسنية، ورغم تبدل الوجوه، وامتلاك الكثير من تلك الاحزاب أذرعاً مسلحة لفرض قراراتها وتوجهاتها على بعضها البعض، الا ان محصلة أي انتخابات تكون مدعاة لجلوس مطوّل وتفاوض ممل لتقاسم المناصب الحكومية<sup>(57)</sup>. وعليه فإن تلك الاحزاب والقوى السياسية التي تحكم العراق، يوجد بينها اتفاق ضمني على ضرورة الاستماتة في الدفاع عن مصالحها السياسية المكتسبة بعد 2003، وإن أي خلافات سياسية ببنية يجب ان تُنحى جانباً، إزاء محاولات اغتصاب السلطة من اطراف خارج العملية السياسية، ولعل هذا يفسر جانباً من اسباب ركون السلطة إلى العنف المفرط ضد المحتجين، بل واتهامها باستعانتها بجماعات مسلحة خارج السلطة، لزيادة ضغطها وعنفها ضد المتظاهرين دون الاكتراث بأعداد الضحايا ولا معاناة عوائلهم الانسانية.

## 8 - العودة إلى المركزية وضرب الديمقراطية

لعل أكثر القضايا التي أخذ مراقبو الاحتجاجات بطرحها، هي المناداة بإزالة العملية السياسية، وتغيير رموزها ونتائجها والعودة إلى الدولة المركزية، والغاء الفيدرالية واللامركزية الإدارية، التي أقرها الدستور لإقليم كردستان والمحافظات العربية في العراق<sup>(58)</sup>، ما يعني التمهيد لتغيير طبيعة النظام السياسي من نظام برلماني إلى نظام رئاسي، وربما حلّ البرلمان وإعلان حالة الطوارئ، فضلاً عن أن التفريط بالمكتسبات الدستورية التي أقرت الفيدرالية واللامركزية، وما تعنيه من حرية رأي وتوزيع عادل للموارد واستثمار أمثل لثروات المحافظات لتنمية وتطوير مجتمعاتها المحلية، يعني ببساطة العودة للحكم المركزي، وفردية القرارات واختيار ممثلي المحافظات بإرادة مركزية بعيداً عن إرادة الناخبين، وهذا يعيد العراقيين إلى دورة جديدة من المركزية، التي ربما تجلب حاكماً دكتاتورياً جديداً، يوغل في تنفيذ سياسات فردية، ترجع العراق إلى عهد الاستبداد والدكتاتورية<sup>(59)</sup>. إن فصل الخطاب في هذا الأمر، هو الارتكاز إلى صناديق الاقتراع، وتغيير وعي المواطن بضرورة انتخاب الأكفاء من الشخصيات الوطنية، واختيار شخص يتمتع بصفات القوة والوطنية والرؤية التنموية، التي تعينه على تصحيح الأوضاع وتحقيق الإجماع الوطني والاستقرار الأمني والسياسي.

## 9 - انقسام محتجّي الداخل ومؤيدي الخارج

لا شك أن الاحتجاجات الشعبية في العراق، التي بدأت بمطالب مشروعة وخروج الشباب الثائر، إنما كانت لسوء الأوضاع السياسية والاقتصادية، واستئثار الأحزاب بالقرار السياسي، بعيداً عن أي توجهات ديمقراطية تخدم تقدم البلد ونموه، ومن ثمّ فهي مظاهرات تعبّر عن حاجة داخلية لتصحيح الأوضاع، ولطالما أعلنت تنسيقيات المظاهرات في مناسبات متعددة، إن ما طرحه مراكز البحث الغربية والأمريكية بشأن الاحتجاجات الشبابية في العراق، لا يمت لها بصلة حقيقية، وأن طابور الإعلاميين والسياسيين المعارضين للعملية السياسية والمؤيدين للاحتجاجات، لا يمثلون إلا أنفسهم، وبالتالي فإن الاحتجاجات لا تتلقى أي دعم مادي أو معنوي من أي طرف دولي وإقليمي. إن ضعف التنسيق وأحياناً التقاطع بين المحتجين ومؤيديهم، من سياسيي الخارج وإعلاميهم شكّل أحد ملامح حركة الاحتجاج الشعبي، ولعل محاولة المحتجين إبعاد التظاهرات عن شبهة الارتباط بالخارج، كانت سبباً في هذه القطيعة، فضلاً عن أن محاولات بعض السياسيين والإعلاميين، ركوب موجة الاحتجاجات واكتساب شرعيتها، قد استفز مشاعر المتظاهرين، وأحدث قطيعة إعلامية وسياسية، مع مؤيدي الاحتجاجات في الخارج مما أضعف صداها الدولي.

## • سابعاً: مشاهد ما بعد الحراك

لازال الحراك الشعبي في العراق مستمراً ومُتقدماً في نفوس الشباب، رغم العنف المفرط المستخدم من قبل السلطة ضد ناشطي ومنسقي الحراك، وواقع العراق يشي بالكثير من المفاجئات والمشاهد، التي قد تؤثر سلباً أو إيجاباً في استمرارية الحراك وتصاعده لبلوغ غاياته، أو اخماده وانهاؤه وتمهيد الطريق لمزيد من الاستبداد وعدم الاستقرار السياسي. وفي الحقيقة لا يمكن لأي باحث سياسي ان يتكهن بخيار أو مشهد يمكن ان يؤول اليه حال العراق، وبالتالي لابد ووفقاً لمنهج الدراسات المستقبلية، ان نبني مشاهد أو احتمالات يمكن ان يستقر عليها واقع الاحتجاجات المتواصلة في العراق وعلى النحو الآتي:

### (1): مشهد الاستمرارية والتصعيد

ان هذا المشهد يتماهى مع تمتّع السلطة في الاستجابة لمطالب المحتجين، وكشف الجهات التي قتلته و اختطفته و تقديم الجناة للمحاكمة، وحلّ الفصائل المسلحة وتعديل قانون الانتخابات، بما لا يسمح للأحزاب والشخصيات المشتبه بفسادها وبمشاريعها الضيقة ان تصل إلى السلطة مرة أخرى، فضلاً عن العمل على تأسيس نظام ودولة مدنية، تحترم حقوق جميع العراقيين، وهذا المشهد يجد حظوظه كذلك في تلكؤ حكومة السيد رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بإجراء الاصلاحات التي وعدت المحتجين بإجرائها، وكانت سبباً في استقالة حكومة عادل عبد المهدي في كانون الأول (ديسمبر) 2019، وأهمها كشف الجهات التي تقف وراء عمليات قتل واختفاء الناشطين المدنيين امام الرأي العام، فمنذ ان انطلقت الاحتجاجات الكبرى في بغداد في 25 تشرين الأول (أكتوبر) 2019، ومروراً بعودتها في ساحة التحرير ببغداد في أيار (مايو) 2021، سقط مئات القتلى وأصيب آلاف المحتجين الشباب، وتم تغييب العشرات من ناشطي الحراك في بغداد ومحافظات الوسط والجنوب، وتعرّض المختطفون إلى عمليات تعذيب وحشية وانتزعت منهم اعترافات كاذبة، وأجبر الكثيرون منهم على مغادرة العراق. وتؤكد تقارير نشرتها مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان، ان عمليات قتل المتظاهرين وتغييبهم ظلّت ملازمة لساحات الاحتجاج الشعبي منذ انطلاقتها في تشرين الأول (أكتوبر) 2019، حيث تلقت المفوضية تقارير موثوقة عن عشرات حوادث القتل والملاحقة، والتفجير بعبوات ناسفة وعمليات إطلاق نار تعرض لها ناشطون في الحراك الشعبي، في بغداد والديوانية و كربلاء والنجف والبصرة والناصرية<sup>(60)</sup>. وحسب عضو مفوضية حقوق الانسان السابق في العراق، علي البياتي فإن الاحتجاجات في ساحة التحرير في ايار 2021، شهدت مقتل العديد من المتظاهرين وجرح العشرات وان اجراءات حماية المتظاهرين اتسمت بالضعف<sup>(61)</sup>.

ان مشهد استخدام العنف والقسوة لتفريق المتظاهرين، وملاحقتهم والتضييق على عوائلهم

لازال مستمراً، ولا يخفى على المتابعين ان المواجهات بين المحتجين وقوات الامن ومسلحي الاحزاب قد أسفرت عن حرق مقرات حكومية وحزبية، واحراق صور لرموز دينية<sup>(62)</sup>، وهو ما صعد من ردود فعل القوات الامنية وبعض الفصائل، حيث قام افرادها بملاحقة الناشطين، واطلاق الرصاص الحي واحراق خيم المتظاهرين<sup>(63)</sup>، مع إفلات واضح من العقاب وتعطيل لأي ملاحقة قانونية من قبل الجهات القضائية<sup>(64)</sup>، إذ بالرغم من اعلان الحكومة عن تشكيل عشرات اللجان التحقيقية، في حوادث الاغتيال والقتل والتفجير، إلا أنه لم تظهر إلى الرأي العام نتائج أي من لجان التحقيق تلك. رغم أن رئيس الوزراء الكاظمي، قد وعد في اكثر من مناسبة وأمام المسؤولين الأمنيين ووسائل الاعلام، بأن الجناة لن يفلتوا من العدالة وأنه سيكشفهم ويقدمهم للمحاكمة، الا إن جزءاً من وعوده لم تكن اكثر من حبر على ورق، حسب وصف منظمة العفو الدولية<sup>(65)</sup>. وتبرز قضية اغتيال الناشط والباحث في شؤون الارهاب هشام الهاشمي في 6 تموز (يوليو) 2020، كأبرز قضية ومثال للتسويق الحكومي، بكشف قتلته حيث توعد رئيس الوزراء بملاحقة قتلة الهاشمي، واعداً عائلته بأنه سيكون ولي الدم ويقتص من الجناة، إلا أن الضغوط السياسية من جهات خارجة عن القانون منعت ذلك، وهذا ما حصل أيضاً في قضية خطف وقتل الناشط المدني في الناصرية سجاد العراقي، والناشط ايهاب الوزني في محافظة كربلاء. وتظهر عملية تشكيل لجان تحقيقية حكومية، مدى الحرج الذي تشعر به الحكومة في الكشف عن الفواعل الحقيقيين لعمليات الخطف والقتل للناشطين<sup>(66)</sup>.

ان استمرار صمت الحكومة حيال ما يتعرض له المحتجون والناشطون، من قمع وتصفيات وملاحقة من جانب الحكومة والجماعات المسلحة، سيدفع المحتجين بلا شك للاستمرار في تظاهراتهم، واستغلال أي فرصة مواتية لتصعيد خطابهم التحريضي ضد سياسات الحكومة، دفاعاً عن ثورتهم وتحقيقاً لمطالبهم وهو ما يفتح الواقع السياسي في العراق، أمام احتمالات مرتبكة ونهايات مفتوحة قد تنتهي بثورة كبرى تطيح بكل رموز العملية السياسية، وولادة واقع سياسي جديد لا يعرف شكله ولا هيكلته ولا شخوصه ولا طبيعته أو علاقاته، وربما يفتح الواقع الجديد باب المطالبة بالتقسيم، ولاسيما من قبل الاحزاب الكردية التي وبلا شك ستخسر امتيازاتها القومية، التي حصلت عليها منذ 2003، كما سيمهد لقيادات سنية معارضة العودة إلى العراق، والمطالبة بمعادلة سياسية جديدة للسنة، تعيد إليهم بعض حقوقهم المغيبة، وفي مقدمتها الاستقلال بأقاليم فيدرالية تبعد عنهم التهميش والاقصاء الذي عانوه من الحكومات السابقة. ان مشهد التصعيد وان كان يُبقي جذوة التغيير للنخبة السياسية حاضراً في نفوس المحتجين، الا ان نهاياته حسب مراقبين تتسم بالمخاطرة وبمشاهد غير مضمونة النتائج لمستقبل العراق.

## (2): مشهد الاخامد والانهاه

وهذا المشهد قابل للتحقيق، في ظل الإنهاك الذي أصاب المحتجين بسبب طول مدة الاحتجاج، وعمليات الاستهداف المنظم للناشطين، من قبل قوات الامن والاطراف المتعاونة معها، إضافة إلى نقص التمويل والدعم الداخلي، الذي تلقاه المحتجون من فئات اجتماعية وقطاعية واسعة من الشعب العراقي، واللامبالاة التي أصابت قطاعات وفئات اجتماعية أخرى، من طول مدة الاحتجاجات والتي عطّلت مصالح فئات كبيرة من المجتمع، تضررت بسبب قطع الطرق وفرض حظر التجوال، ومماطلة الحكومة في الاستجابة لمطالب المحتجين، إذ أن لغة التسويف والمماطلة باتت ملازمة للخطاب الحكومي، حتى ان اعلانات تشكيل اللجان التحقيقية، باتت محل تهكم وتندر من قبل الشعب، وباتت توصف بأنها وعود مماطلة أو وعود إعلامية.

وللحقيقة فإن المماطلة الحكومية، لا تنبع من رغبة رئيس الوزراء، أو المسؤولين الامنيين في تجاهل مطالب المحتجين، وانما لأن طبيعة تشكيل الحكومات في العراق منذ 2003، اقتضت انتهاج اسلوب الترضية والتواصي المتبادل بين شركاء الحكومة الحزبيين، ومن ينظر إلى طبيعة وظروف تشكيل الحكومات العراقية، يجد أن رئيس الوزراء، ورغم ما يمتلكه من صلاحيات دستورية، الا إنه في واقع الأمر منزوع الصلاحيات، حيث أن القرارات الاستراتيجية، يصوغها زعماء الاحزاب والكتل المشكّلة للحكومة، وأي قرار انفرادي لرئيس الوزراء، سيواجه بعاصفة شديدة من الرفض من زعماء الاحزاب، اذا تعارضت مع مصالحهم، وغالباً ما يتم اجتماع زعماء الكتل مع رئيس الوزراء والأعضاء عليه بالسياسة التي تتوافق مع مصالحهم<sup>(67)</sup>. أضف إلى ذلك أن تشكيل وصياغة السياسة العامة، بات محكوماً بقوة وتأثير طرف ثالث، وهم قادة الجماعات المسلحة المستترة تحت غطاء أحد أجنحة القوات الأمنية، والتي يُعلن بعضها ارتباطه المباشر بمرجعية خارج الحدود<sup>(68)</sup>، وهذه الجماعات تؤمن بالعنف لتحقيق الغايات، وبالتهديد لإرضاخ المجتمع، وتدّعي أنها محمية بفتوى الجهاد الكفائي، التي أعلنها المرجع الديني الشيعي الاعلى السيد علي السيستاني، والتي تشكل على أساسها الحشد الشعبي في 13 حزيران (يونيو) 2014، لمقاتلة تنظيم داعش<sup>(69)</sup>. وقد بات لهم دور مؤثر في صناعة القرار الحكومي. ويشير قادة تلك الجماعات إلى أن مشروعاتهم السياسية مكتسبة بقوة فتوى الجهاد الكفائي، للدفاع عن الوطن والدين، كما أن مشروعاتهم مكفولة بقوة السلاح الجهادي، الذي قارع ارهاب داعش وأعاد تحرير ثلثي الاراضي العراقية، التي استباحها التنظيم المتطرف، وبالتالي فلا يحق لأحد من المتظاهرين وغيرهم، أن ينتقد سلاح المقاومة، ولا يمس بحقوقهم في السلطة. ان هذا التفسير القسري لأحقية المشاركة في السلطة يمنع أي صوت نقدي أو رأي احتجاجي، ويعطي الشرعية حسب منظورها، لتبرير استخدام العنف ضد المحتجين، باعتبارهم خارجين عن القانون، ومندسين ومن بقايا

المنتسبين لحزب البعث، وغيرها من التوصيفات<sup>(70)</sup>، وهذا ما يبرر في جزء كبير منه، العنف المفرط الذي أُستخدم ضد المحتجين، وفي خطف الناشطين وترهيب عوائلهم، كونهم جزءاً من مخطط استخباري عالمي، يتآمر على العراق حسب وصف أحد قادة الفصائل<sup>(71)</sup>.

ان اصرار بعض المنتسبين للأحزاب والفصائل على مصادرة القرار الحكومي، واختراق الاجهزة الأمنية العراقية بعناصرها، وامتلاك أدوات القهر والاضلاع، مع ما يرافقها من قتل وملاحقة الناشطين، وخلق جو سياسي عام يقوم على تكميم الافواه، سيُضعف مستقبلاً من حركة الاحتجاجات ومؤيديها، وسيمهّد الطريق لإضعافها وانهاؤها، وسط اتفاق ضمني اقليمي ودولي، على استمرار تأييد العملية السياسية في العراق رغم معوقاتنا الكبيرة.

### • الخاتمة والاستنتاجات

استعرضنا في الصفحات السابقة، تطور حركة الاحتجاج الشعبي في العراق، وتبين ان سياقات تشكّلها وتطورها تقترب إلى حد كبير من مفهوم الشعبوية، الذي غزى في الآونة الاخيرة قاموس العلوم السياسية والاجتماعية، باعتباره تعبيراً عن حالة الغضب والهيجان والعصيان، التي تعتري قطاعات شعبية واسعة في العالم ضد التقاليد السياسية القائمة، ويستهدف الإطاحة بالرموز والنخب السياسية الحاكمة. وإذا كانت حركة الاحتجاج الشعبي في العراق، قد بدأت استناداً للتوصيفات الطائفية المعتادة في العراق، سُنّة الطابع في كانون اول (ديسمبر) 2012، حينما خرج سكان المحافظات السُنية ضد سياسات التهميش والاقصاء، التي مارستها السلطات الحكومية، وتم قمعهم بقوة من قبل حكومة السيد نوري المالكي، فإن الاحتجاجات انتهت بانتفاضة المحافظات الشيعية، ضد ظلم السلطة ذاتها، وتجاهلها للمطالب الشعبية بتحسين الخدمات وتوفير فرص العمل وتخفيف الفقر وتحقيق التنمية، الأمر الذي يبرز أن عملية الاحتجاج، أخذت بعداً وطنياً، يتمثل في رغبة العراقيين بإقامة حكومة وطنية، ذات تمثيل شامل لكل العراقيين.

ومع توغل الحكومات المتعاقبة في نظام التمثيل المحاصصي، وافتقادها لبرنامج سياسي ينقذ البلاد من اللااستقرار، والفوضى والارهاب، وضعف مؤشرات التنمية، أخذت مشاعر الاحباط تتعمق لدى الجماهير، الأمر الذي دفعها لرفع شعار التغيير الشامل لكل رموز العملية السياسية، والعودة للأسس التقليدية التي اعتادت الدولة العراقية السير عليها، بنظام مركزي موحد، ورئيس جمهوري واحد، وحياء حزبية مقيّدة، وهي مطالب تقترب من المطالب التي يرفعها أنصار الشعبوية في مناطق مختلفة من العالم. ولعل اهم ما يمكن استنتاجه من تطور الحركة الشعبوية في العراق ما يأتي:

- انها حركة وطنية عابرة للهويات الإثنية، فرغم ان شباب الشيعة شكّلوا عمادها ووقودها، الا ان قوة وتماسك واصرار المحتجين، اكسبتهم تعاطف قطاعات عريضة من الشعب العراقي.
- أنها أحدثت تغييراً جزئياً في الواقع السياسي العراقي، عبر إجبار حكومة السيد عادل عبد المهدي على الاستقالة وتشكيل حكومة تصريف اعمال برئاسة السيد مصطفى الكاظمي، قامت تحت ضغط الاحتجاجات بخطوات لتعزيز سلطة القانون، ومحاسبة بعض رموز الفساد، وتوفير فرص عمل للعاطلين، ودعم شبكة الحماية الاجتماعية، واجراء انتخابات تشريعية في 10 تشرين الأول (أكتوبر) 2021، تمخّضت نتائجها عن تراجع كبير في مقاعد جبهة الفتح المناهضة للحراك التشريعي، وصعود قوي للمستقلين المرتبطين بقوى التغيير والحراك الشعبي.
- انها زادت من الفجوة بين الجماهير والاحزاب الحاكمة، وأظهرت زيف الشعارات التي ترفعها تلك الاحزاب دفاعاً عن الشعب ومصالحه، بعدما أظهرت تمسكها بمصالحها الضيقة على حساب المصالح العليا للشعب.
- انها أحدثت ارباكاً في واقع الفصائل، وركّزت الأضواء على ولاء عناصرها وقياداتها، كما كشفت عن قوتها الفعلية أمام قوة المتظاهرين، الذين تمكن قسمٌ منهم من حرق بعض المقرات وطردها عناصرها من محافظاتهم.
- انها كانت في بداياتها ونهاياتها سلمية الطابع، حيث تمسّك المتظاهرون بشعار (نريد وطن)، وتحاشوا استخدام العنف، أو الرد على ممارسات القتل والخطف التي مارستها الاطراف المناوئة.
- رغم أنها لم تحقق جلّ أهدافها في تحسين الخدمات، وتخفيف الفقر ومحاربة الفساد، أو تغيير قواعد العملية السياسية في العراق، الا انها ألهمت الشباب العراقي روح التمرد والثورة على الواقع الفاسد، وهو خزين معنوي مهم، للوقوف بوجه استبداد السلطة وتعديل انحرافها.
- انها كشفت عن جيل عراقي جديد متخلص إلى حد بعيد من ادران الطائفية والعشائرية، التي لعبت على وترها الاحزاب السياسية لتغيب وعي الجماهير منذ 2003، جيل مسلّح بشعارات وطنية تنحو نحو التخلص من الماضي والتطلع إلى المستقبل بدولة مدنية تحتضن جميع العراقيين.



## الهوامش والمراجع

- (1) ينصرف مفهوم "الأوليغارشية"، على الصعيد السياسي إلى الهيمنة السياسية والمالية لتحالف حزبي سياسي على الحكم بطريقة اقصائية مستبدة، حيث يتم احتكار الحكم من مجموعة احزاب مؤتلفة، وبصرف النظر عن متبنياتها وعقيدتها وأيديولوجيتها. اما على الصعيد الاقتصادي فتتمثل الاوليارشية في إندماج النخبة الصناعية مع النخبة المالية، أي اندماج رأس المال الصناعي مع رأس المال المصرفي، كي تحكم قبضتها على مفاصل الاقتصاد الوطني، ومن ثم تؤثر في صنع القرار السياسي الرسمي للدولة، لذا فالقوى السياسية، سواء أكانت طائفية أو قومية أو إثنية أو علمانية تسعى جميعها لتأسيس النظام الأوليغارشي الذي يديم استمراريتها في الحكم، بعيداً عن أي مخرجات سياسية أو اقتصادية تخدم الشعب. للمزيد انظر: عزمي بشارة، صعود اليمين واستيراد صراع الحضارات إلى الداخل: حينما تنجب الديمقراطية نقائص الليبرالية، مجلة سياسات عربية، العدد 23، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، تشرين ثان نوفمبر 2016، ص 15.
- (2) عبد الحميد الموساوي وحسام الدين علي مجيد، الشعبوية في الشرق الاوسط: ماهية الخطاب وخصائصه المقارنة، مجلة العلوم السياسية، العدد 59، (جامعة بغداد 2019)، ص 60.
- (3) كاس مودّه وكريستوبل روفيرا كالتواسر، مقدمة مختصرة في الشعبوية، ترجمة سعيد بكار ومحمد بكار، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2020)، ص 26.
- (4) شريف مراد، الشعبوية ستمتلك الزمام.. هل تتحول أوروبا لعصر الكوابيس؟ مقال، لجزيرة نت بتاريخ 2020/7/9 شوهده بتاريخ 2021-6-16 في: <https://www.aljazeera.net/>
- (5) عزمي بشارة، صعود اليمين واستيراد صراع الحضارات إلى الداخل: حينما تنجب الديمقراطية نقائص الليبرالية، سياسات عربية، العدد 23، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) تشرين الثاني - نوفمبر 2016، ص 8.
- (6) حزب "البديل من أجل ألمانيا" المعادي للإسلام واللاجئين: فائز أم خاسر في الانتخابات الألمانية؟ منشور في موقع بي بي سي بتاريخ 22 سبتمبر/أيلول 2017 شوهده في 2021-6-15 في: <https://www.bbc.com/>.
- (7) صناعة الخوف: ارباب اليمين المتطرف والشعبوية، عرض كتاب، موقع مركز المسبار للدراسات والبحوث، شباط - فبراير 2019، شوهده بتاريخ 2021-6-19 في: <https://www.almesbar.net/>
- (8) كاس مودي، صعود الشعبوية في أوروبا!، تقرير اخباري، نون بوست بتاريخ 2021-6-11 شوهده بتاريخ 2021-6-11 في: <https://www.noonpost.com/>
- (9) جاين دالتون، أحزاب اليمين المتطرف تُوحّد صفوفها عبر أوروبا طلباً للمزيد من القوة في الانتخابات الوشيكة، تقرير

منشور في موقع اندبندنت بتاريخ 21 مايو 2019 شوهده بتاريخ 12-6-2021 في:

<https://www.independentarabia.com/>.

(10) امريكا اللاتينية والشعبوية.. رغبات عادلة ونهايات مأساوية، مقال، جريدة الاقتصادية، الرياض، في 15-1-2019، شوهده بتاريخ: 18-6-2021.

<https://www.aleqt.com/>.

(11) بشاره، ص 8.

(12) بشاره، ص 10.

(13) هل أسهمت مواقع التواصل الاجتماعي في صعود التيار الشعبي؟ مقال، موقع القرار الالكتروني في 24 أغسطس 2020 شوهده في <https://alqarar.sa/> بتاريخ 17-6-2021.

(14) يمكن التأكيد على إن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب كان أكثر السياسيين الذين أرسوا فكرة توظيف وسائل التواصل الاجتماعي، غوغل وفيس بوك وتويتر ويوتيوب لبث رسائله وتغريداته السياسية ومهاجمة خصومه وتلميع صورته، ولكثرة رسائله (المشاكسة) فقد قررت ادارات تلك المواقع حظر حساباته.

(15) هل أسهمت مواقع التواصل الاجتماعي في صعود التيار الشعبي؟ المصدر السابق.

(16) في عهد ترامب.. للعنصرية صوت مسموع، الوطن، بتاريخ 25-3-2018 شوهده بتاريخ 18-6-2021.

<https://www.al-watan.com/>

(17) هل أسهمت مواقع التواصل الاجتماعي في صعود التيار الشعبي، المرجع نفسه.

(18) المرجع نفسه.

(19) الموساوي وعلي، المرجع نفسه ص 63.

(20) هدى الشيمي، بعد صعود "ترامب بريطانيا".. ما هي الشعبوية التي تجتاح العالم؟ مقال، بتاريخ 28-7-2019 شوهده في تاريخ 15-6-2021.

<https://www.masrawy.com/>

(21) الشيمي، المرجع نفسه.

(22) خالد ابو اسماعيل واخرون، الفقر المتعدد الأبعاد، التقرير العربي (بيروت: الاسكوا، جامعة الدول العربية، اليونسيف (2017)، ص 15.

(23) مجموعة باحثين، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2014)، ص 167 وما بعدها.

(24) نيويورك تايمز: الربيع العربي ومضائر خمسة رؤساء، تقرير، موقع الجزيرة نت في 2-5-2017، شوهده في تاريخ 19-6-2021.

<https://www.aljazeera.net/>

(25) هيثم فرحان صالح، إشكالية الدولة في العالم العربي وتحول السلطة على أبواب الألفية الثالثة، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2020)، ص 43.

(26) مجموعة باحثين، الاحتلال الأمريكي للعراق: المشهد الأخير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 111.

(27) زمكان سليم، وهم تخطي الطائفية في العراق، مقال تحليلي منشور في معهد واشنطن في 20-4-2018 شوهد في 11-6-2021.

<https://www.washingtoninstitute.org/>.

(28) لم يقتصر الخطاب الحزبي الضيق على الأحزاب الدينية وإنما على القومية أيضاً كالأحزاب الكردية التي دغدغت مشاعر انصارها بالحلم القومي الكردي، وبأن العملية السياسية في العراق ومشاركة الأحزاب الكردية ستفضي بالحصلة إلى تحقيق طموحات الكرد في فيدرالية مستقلة، وربما إلى استقلال الكرد في دولة مستقلة استناداً إلى الدعم الأمريكي والغربي المتوقع. انظر دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق والفيدرالية الكردية، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2009) ص 56.

(29) د. باسل حسين وآخرون، الديمقراطية في الحياة الداخلية للأحزاب السياسية العربية، (عمان: مركز القدس للدراسات السياسية، 2009)، ص 33.

(30) د. حارث حسن، الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء، دراسة تحليلية مركز مالكوم كير - كارنيجي للشرق الأوسط بتاريخ 23-4-2014، شوهد في 14-6-2021.

<https://carnegie-mec.org/>

(31) د. عزمي بشارة، الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2017)، ص 65.

(32) حيدر نزار السيد سلمان، معركة الإزاحة الشعبية ضد الأوليغارشية الحزبية، المدى، 29-2-2020.

(33) مصطفى محمد غريب، أحزاب الإسلام السياسي فشل البرامج.. فشل التجربة، مقال، ميدل إيست اونلاين في 12-7-2021، شوهد في 20-6-2021 في:

<https://middle-east-online.com/>

(34) محمد حلمي عبد الوهاب النهوض العاثر: الإصلاح والتجديد في الأزمنة الحديثة، المشارب والتجارب، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2020)، ص 57.

(35) نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون الأحزاب، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، (جامعة بغداد 2011)، ص 62.

(36) سركيس أبو زيد، الأوليغارشية الديمقراطية الفوضوية والجماهير الخائبة، مقال منشور في موقع البديل العراقي، بلا تاريخ، تاريخ الدخول 20-6-2021.

<http://www.albadeeliraq.com/>

(37) مع استمرار معظم الاحزاب الدينية والقومية في خطابها التعبوي لجماهيرها، أخذ واقع العراق مساحة كبرى من التراجع الشمولي في كل مناحي الحياة، فالانقسام المجتمعي ازداد هوة بين السنة والشيعة والاكرد، واتسع الانقسام الطبقي بين فئة غنية تملك ثروات فاحشة وغالبية مسحوقة، وضعف دور الدولة ومؤسساتها الأمنية أمام تصاعد نبرة الإرهاب، فحصلت الهزيمة الكبرى للجيش والقوى الأمنية على يد تنظيم (داعش)، حيث سقطت مدينة نينوى (الموصل)، وبقيت المحافظات السنية في 10-6-2014، ودفع العراق ثمناً كبيراً في إعادة بناء مؤسسته العسكرية، فالثمن كان صعود قوى عسكرية جديدة، أراد لها البعض وبتوجيهات من دول مجاورة أن تحل محل القوى الامنية الرسمية وتتحكم بالقرار السياسي والامني، بل والاقتصادي والاداري في العراق. أما على مستوى الخدمات فلأعوام متتالية تحصل بغداد على أسوأ مدينة عالمية في الخدمات، حسب منظمة الشفافية العالمية. وطبقاً لمؤشرات الفقر في وزارة التخطيط العراقية فإن أربع محافظات شيعية احتلت المراكز الاولى في معدلات الفقر، وهي محافظات المثنى والقادسية وذي قار وميسان، حيث ارتفعت البطالة فيها وتمكنت قوى داخل مجالس المحافظات وعدد من المسؤولين الاداريين والسياسيين من الاستحواذ على ميزانيات محافظاتهم الخاصة بالتعيينات والخدمات وبمشاريع البنى التحتية. وفي ظل هذا الواقع الخدماتي المزري ظلت الاحزاب والشخصيات السياسية البارزة تبث خطاباً شعبوياً تحريضاً لجماهيرها، بهدف ابقاء جذوة الانفصالات الطائفية والعشائرية وابعاد وعي المواطن عن إدراك مشكلاته الحقيقية، لكن هذا الخطاب اخذ ينهار مع بداية انتفاضة الشباب في محافظات الجنوب عام 2017 والاعوام التي تلتها.

(38) بقيت السلطة وبعض الأحزاب السياسية الحاكمة تراهن على استمرار الخطاب الطائفي والتوتر الأمني والتفجيرات في المناطق الشيعية كملف حاسم في شدّ انتباه قواعدها الجماهيرية وتغذية العواطف حول امكانية فقدان السلطة من جديد وعودة البعثيين للسلطة، وهو مبرر ركنت إليه تلك الاحزاب في خطابها وسلوكها بهدف إلهاء الشعب عن فشلها في توفير حاجاته الملحة من الخدمات والمتطلبات الاساسية للبنى التحتية.

(39) عزمي بشارة، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2020) ص 78.

(40) دهام محمد العزاوي، فشل المأدلجون ونجح تويتر وفيسبوك، مقال، الحوار المتمدن بتاريخ 5-2-2011. شوهده بتاريخ 13-6-2021.

<https://www.ahewar.org/>.

(41) داود السلطان، علي شريعتي المفكر الثائر، مقال، الحوار المتمدن، بتاريخ 30-1-2021، شوهده بتاريخ 13-6-2021. <https://www.ahewar.org/>.

(42) رانج علاء الدين، الطائفية والحوكمة ومستقبل العراق، دراسة، (الدوحة: مركز بروكجنز 2018)، ص 11.

(43) محمد كريم الخاقاني، تجربة العدالة الانتقالية في العراق، تحليل، المركز الديمقراطي العربي، برلين بتاريخ 6-12-2017، شوهده بتاريخ 20-6-2021 في:

<https://democraticac.de/>

(44) لاهاي عبد الحسين، أزمة اليسار العراقي، المدى في 23-6-2018.

- (45) مجموعة باحثين، الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية (تحرير: عبد الفتاح ماضي وعبد موهي)، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2019)، ص 68.
- (46) حول بيان منظمة العفو الدولية وتصريح وزير الدفاع العراقي انظر: غفران يونس، مطالب المحتجين العراقيين... من الإصلاح إلى الإسقاط، تقرير، صحيفة الاندبندت البريطانية بتاريخ 15-11-2019 شوهد بتاريخ 10-6-2021.  
<https://www.independentarabia.com/>
- (47) احتجاجات العراق: بين مطالب الشارع وعنف السلطة، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بتاريخ 20-10-2019، شوهد بتاريخ 19-6-2021.
- (48) عماد الشمري، ساحات الاعتصام في العراق.. أهميتها ورمزيتها، مقال، موقع الجزيرة نت بتاريخ 29-12-2019، شوهد بتاريخ 14-6-2021 في:  
<https://www.aljazeera.net/>.
- (49) محمد حلمي عبد الوهاب النهوض العاثر: الإصلاح والتجديد في الأزمنة الحديثة، المشارب والتجارب، المصدر السابق، ص 55.
- (50) صباح ناھي، احتجاجات تشرين بين مطالب المتظاهرين واختراقات "الولائيين"، مقال صحيفة الاندبندت البريطانية، بتاريخ 23-5-2021، شوهد بتاريخ 20-6-2021 .  
<https://www.independentarabia.com/>
- (51) شعارات وطنية كبيرة رفعها المتظاهرون، تعبر عن مستوى عالي بحق التظاهر وسلميته واهدافه، منها شعار (نريد وطن) وشعار (نازل اخذ حقي) وشعار (ارحلوا) وشعار (جيل البوبجي) الذي أصبح له مدلوله الخاص والدال على قدرة الجيل الجديد (جيل البوبجي) على صناعة التغيير وتجاوز الخوف والتهديدات التي تضعها السلطة والجماعات المسلحة الموالية لها. حول تلك الشعارات انظر: هشام الهاشمي، مظاهرات تشرين في العراق: الاسباب والتداعيات، تقرير، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، اسطنبول، بلا تاريخ ص 9.
- (52) محمد علي الصلابي، فقه النصر والتمكين في القرآن الكريم، ط2 (بيروت: دار المعرفة 2005)، ص 236.
- (53) هشام الهاشمي، تظاهرات العراق: سلوك اجتماعي لتغيير سلوك النظام، مقال، مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ 15-10-2019، شوهد في 21-6-2021 في:  
<https://www.aljazeera.net..>
- (54) ان ما ظهر من تنظيم سياسي باسم (امتداد) شارك في الانتخابات يقوده ابن الناصرية د.علاء الركابي فاز بـ 13 مقعد ما هو الا تنظيم يمكن القول إنه متمرد على التشريعيين الرافضين للعملية السياسية والمقاطعين لها والداعين لالزالتها.
- (55) برنامج الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، المظاهرات في العراق، تقرير عن حقوق الانسان في العراق، (بغداد 2019 )، ص 6.
- (56) دھام محمد العزاوي، الطبقة الوسطى ودورها في الوحدة الوطنية: قراءة نقدية لمرحلة ما بعد سقوط صدام حسين، مجلة العلوم السياسية، العدد 58، (جامعة النهرين) 2019، ص 89.

(57) الأولغارشية.. وصفة لاستمرار الأحزاب السياسية في العمل، مقال مترجم، صحيفة الاستقلال بتاريخ 15-5-2021. شوهده بتاريخ 15-6-2021 في:

<https://www.alestiklal.net/>

(58) نتيجة الضغط الذي ولّته المظاهرات على الطبقة السياسية، فقد أصدر مجلس النواب العراقي في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2019، قراراً بحل مجالس المحافظات عدا اقليم كردستان، وكذلك حل المجالس البلدية المصغرة في الاقضية والنواحي، وخول المجلس المحافظين بإدارة الأمور المالية والإدارية في المحافظات، وقد دعمت المحكمة الاتحادية العليا في 2 أيار/مايو 2021، قرار مجلس النواب الخاص بحل مجالس المحافظات، ولكنها أقرت بحق الاقليم والمحافظات والاقضية بتشكيل مجالسها المحلية بموجب المادة 116 والمادة 122 من الدستور والتي أقرت النظام الفيدرالي واللامركزية للعراق بدلاً عن النظام المركزي الذي ساد طوال عقود خلت. للمزيد انظر: د. دهام محمد العزاوي، المانيا والعراق: مسارات الهوية واللامركزية والفيدرالية، (عمان: دار امنة، 2021)، ص 255. (59) تارا عمر محمد، اشكاليات الانتقال إلى الديمقراطية في العراق بعد 2003، (القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع 2021)، ص 496.

(60) المفوضية السامية لحقوق الإنسان: قلق من استمرار ملاحقة وقتل نشطاء حقوقيين في العراق، تقرير، موقع اخبار الامم المتحدة بتاريخ 20-12-2019 شوهده بتاريخ 17-6-2021 في:

<https://news.un.org/>

(61) العراق... قتلى وجرحى من المتظاهرين في مظاهرات (من قتلني)، تقرير، الاذاعة الالمانية العربية، بتاريخ 25-5-2021، شوهده بتاريخ 17-6-2021 في:

<https://www.dw.com/>

(62) لا يمكن التيقن بأن المظاهرات كانت خالية من المندسين، فقد ألقت قوات حفظ النظام القبض على عدد من المتظاهرين الذين يستخدمون اسلحة جارية لقتل المتظاهرين واتهام القوات الأمنية. انظر: الجيش العراقي: مندسون يقتلون المتظاهرين لاتهام الأمن، تقرير، العربية نت بتاريخ 23-1-2020، شوهده بتاريخ 18-6-2021.

<https://www.alarabiya.net/>

(63) مظاهرات العراق: قتلى وجرحى في هجوم على المحتجين في النجف، تقرير، موقع بي بي سي العربي بتاريخ 5-2-2020، شوهده في بتاريخ 17-6-2021.

<https://www.bbc.com/>

(64) يُذكر إن إحدى القيادات العسكرية تم اعتقالها بتهمة اغتيال الناشط المدني ايهاب الوزني، لكن أُطلق سراحه بعد عدة أيام لعدم كفاية الادلة. وحسب وكالة فرانس برس فإن ذلك قد تم بموجب تسوية سياسية بين الحكومة وبعض الفصائل، مدفوعة بطلب إيراني عاجل للتهدة. وقالت مصادر مقربة من تلك الجهات إن "التسوية فرضت عليها التوقف تماماً عن اقتحام القصور والمنشآت الحكومية، مقابل تراجع رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي عن استهداف القيادات الكبيرة. انظر وكالة فرانس برس: ضغوط مورست على القضاء للإفراج عن قاسم مصلح، تقرير، شوهده بتاريخ 16-6-2021 في:

<https://www.alarabiya.net/>

(65) شفق نيوز، منظمة دولية تهاجم.. وعود الكاظمي ليست سوى حبر على ورق، تقرير اخباري بتاريخ 2020-10-1 شوهده بتاريخ 2021-6-18 في:

<https://shafaq.com/>

(66) ان عجز الحكومة عن وقف عمليات القتل ضد الناشطين والافصاح عن القتل الحقيقيين للناشطين، انما يأتي بسبب اختراق الاجهزة الامنية ووحدات الجيش من قبل ضباط ينتمون للأحزاب والجماعات المسلحة، وهؤلاء يشكلون حاجزاً امام أي تحقيق نزيه للوصول إلى حقيقة من يقف وراء قتل المتظاهرين، وقد عجزت حكومات السيد حيدر العبادي والسيد عادل عبد المهدي والحكومة الحالية برئاسة السيد مصطفى الكاظمي عن وقف التصاعد الكبير في نفوذ بعض الفصائل وسيطرتها على مفاصل الدولة العراقية. انظر مركز الجزيرة للدراسات، دويلات داخل الدولة: تحدي الكاظمي في السيطرة على الفصائل الشيعية المسلحة، تقدير موقف، بتاريخ 2020-7-19، شوهده بتاريخ 2021-6-17.

<https://studies.aljazeera.net/>

(67) نغم محمد صالح، المرجع نفسه، ص 67.

(68) سجاد تقي كاظم، قادة الحشد الشعبي.. الوحيدون يجهرون بولائم لدولة أجنبية، مقال، ميدل ايست اونلاين بتاريخ 2019-4-15، شوهده بتاريخ 2021-6-17.

<https://middle-east-online.com/>

(69) طه العاني، 7 أعوام على تأسيس الحشد الشعبي بالعراق ولا يزال الجدل قائماً حوله، مقال، الجزيرة نت بتاريخ 2021-6-13، شوهده بتاريخ 2021-6-17 في:

<https://www.aljazeera.net/>

(70) من أشهر ما تم وصف المتظاهرين به من قبل القنوات الفضائية والصحف التابعة للفصائل هو وصف (الذبول) و(الجوكرية)، كناية عن ارتباط المتظاهرين بجهات اجنبية تمولهم وتحركهم لإسقاط العملية السياسية في العراق. انظر الجزيرة نت، الذبول والجوكري.. هكذا تدور الحرب الناعمة في العراق، تقرير منشور بتاريخ 2020-1-13، شوهده بتاريخ 2021-6-17.

<https://www.aljazeera.net/>

(71) دماء الضحايا لم تجف.. الخزعلي "يتهكم" ويتوعد ونشطاء يردون، تقرير اخباري، موقع الحرة بتاريخ 2019-12-9، شوهده بتاريخ 2021-6-17.

<https://www.alhurra.com/>

## الدراسة الثالثة

### انتفاضة تشرين

بين تغيير الواقع السياسي وضمان الحق في الإعمار وتحسين الخدمات

د. باسم محمد حبيب

#### المحتويات

- المقدمة
- أسباب اندلاع انتفاضة تشرين
- مطالب انتفاضة تشرين
- عام من التظاهرات
- أسباب تراجع وتيرة التظاهرات
- ماذا حققت انتفاضة تشرين؟
- الخاتمة
- ملاحق وصور
- الهوامش والمراجع

#### قائمة الجداول

| الجدول أو الشكل                                         |
|---------------------------------------------------------|
| جدول (1): معدلات الفقر في العراق في عام 2018            |
| جدول (2): أعداد شهداء انتفاضة تشرين الأول (أكتوبر) 2019 |



## • المقدمة

تعدُّ انتفاضة تشرين الأول (أكتوبر) 2019<sup>(١)</sup> من أهم الانتفاضات التي شهدتها العراق في العصر الحديث، ليس للمشاركة الجماهيرية الواسعة فيها وطول مدتها وامتدادها في تسع محافظات عراقية فحسب، بل ولنتائجها المهمة والكبيرة أيضاً، إذ حققت الانتفاضة نتائج مهمة بعضها تحقق فعلاً كإجبار حكومة السيد عادل عبد المهدي على الاستقالة، ودفع مجلس النواب العراقي لإصدار قانون جديد للانتخابات، وتشكيل مفوضية جديدة للانتخابات من المستقلين لتدير وتشرف على الانتخابات، وبعضها الآخر يمكن القول أنها باتت متحققة بحكم الواقع، إذ اضطرت الحكومة إلى القبول بمشاركة قوى منبثقة من انتفاضة تشرين في الانتخابات التشريعية التي قامت الحكومة الجديدة التي شكّلها السيد مصطفى الكاظمي بتقديمها إلى العاشر من تشرين أول (أكتوبر) 2021، مما أفضى إلى دخول قوى جديدة إلى الساحة السياسية التي بقيت، وعلى مدى سنوات عدة، مقتصرة على القوى التي تصدرت المشهد منذ الأيام الأولى لعملية تغيير النظام في العراق عام 2003، وهي قوى حزبية تتزعمها شخصيات دينية وعشائرية وأصحاب رؤوس أموال وعوائل متنفذة وغيرها.

لكن أهم النتائج التي حققتها انتفاضة تشرين، تمثلت في شعور القوى السياسية بأن استمرار نفوذها وبقائها في السلطة ليس بالأمر المضمون، وأن من الضروري تبني خطاب يساير خطاب تشرين لكسب الشارع، لا سيما شريحة الشباب، العمود الفقري للانتفاضة، فضلاً عن محاولة التنصّل عن الأخطاء التي شهدتها العراق في المدة الماضية، وتحميل الأمريكان وأطراف أخرى مسؤوليتها.

ونظراً لأهمية هذه الانتفاضة وتأثيرها الكبير في مسارات الأحداث في البلاد، ومن أجل تسليط الضوء على بعض جوانبها المهمة، قمنا بوضع هذه الدراسة، وقسمناها على خمسة محاور. عرضنا في **المحور الأول** أهم أسباب قيام انتفاضة تشرين، إذ أن هذا الحدث التاريخي مثله مثل أي حدث آخر، كان نابعاً من أسباب أدت إليها ونتائج ترتبت عليها، وسنحاول إظهار أهم هذه الأسباب انطلاقاً من دراستنا لهذا الحدث.

أما **المحور الثاني**، فقد جرى فيه التركيز على أهم المطالب التي قدّمها المتظاهرون أثناء التظاهرات، سواء أكانت المطالب السياسية، أم تلك الخاصة بفئة معينة أو بجانب معين، أم بمطلب ضمان الحق في الإعمار والخدمات الذي نعتقد بأنه من أهم الأسباب التي أدت إلى قيام هذه الانتفاضة. في **المحور الثالث**، جرى فيه عرض ما حصل في العام الأول من التظاهرات، وهي المدة الزمنية التي استمرت فيها التظاهرات من دون انقطاع في كثير من المحافظات الوسطى والجنوبية، وبلغت ذروتها، وحازت على اهتمام محلي ودولي. أما **المحور الرابع**، فقد جرى فيه

التركيز على أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع وتيرة التظاهرات بعد أن بلغت ذروتها بمشاركة قطاعات واسعة من الشعب. وتم في **المحور الخامس والأخير**، تلخيص أهم ما حققته انتفاضة تشرين؛ فما حققته هذه الانتفاضة لا يقتصر على ما نُفِّذ من مطالبها فقط، بل ما أنتجه حراكها من معاني وطنية وإنسانية أيضاً.

لقد واجهنا عدة صعوبات في عملية جمع المعلومات عن انتفاضة تشرين منها: قلة الكتب والدراسات التي جرى فيها تناول الانتفاضة؛ وذلك لأن الأحداث الرئيسة في الانتفاضة لم تنته إلا قبل مدة قصيرة، أما التظاهرات برمتها فلم تنته تماماً حتى الآن، إذ مازالت بعض المحافظات تشهدا من حين لآخر، لاسيما محافظة ذي قار. أما الصعوبة الثانية فتتمثل في تناقض بعض المعلومات الصحفية والتقارير الإخبارية وعدم دقتها، وهو أمر تطلب منا الاطلاع على أكثر من خبر أو تقرير لكي نصل إلى المعلومة التي نعتقد بأنها صحيحة، أما صعوبة الإحاطة بكل الأحداث التي شهدتها التظاهرات، فيمكن القول أن ذلك مثل مشكلة كبيرة لنا، لأننا بسببها استطعنا استيعاب أكثر جوانب الانتفاضة أو أحداثها الرئيسة وليس جميعها، ومن ثم ليس لنا إلا أن نتأمل أن يتجاوز الكتاب والباحثون هذه الصعوبات في المستقبل، عندما يتم الكشف عن معلومات جديدة.

### • أسباب اندلاع انتفاضة تشرين

الأسباب التي أدت إلى اندلاع الانتفاضة كثيرة جداً، يأتي في مقدمتها تفشي الفساد الذي تجاوزت معدلاته أرقاماً قياسية على المستوى العالمي، فيما قُدرت الأموال التي جرى نهبها وتهريبها إلى خارج العراق بمئات المليارات من الدولارات<sup>(1)</sup>. فضلاً عن تعثر عمليات الإعمار وسوء الخدمات، إذ بلغت أعداد المشاريع المتلكئة والوهمية بحسب الإحصاءات الرسمية بحدود 6000 مشروع ما بين وهمي ومتلكئ<sup>(2)</sup>. فيما قُدِّر السيد عادل عبد المهدي، في تصريح له عندما كان وزيراً للنفط في حكومة المالكي الثانية، الأموال التي بددها الفساد بما يقارب 425 مليار دولار من مجموع ميزانيات العراق التي بلغت إلى ذلك العام حدود 850 مليار دولار، أي نصف أموال ميزانيات العراق تقريباً<sup>(3)</sup>. أما لجنة النزاهة البرلمانية، فقد قدرت الأموال التي تم تهريبها إلى خارج العراق بحدود 350 مليار دولار<sup>(4)</sup>. فضلاً عن النهب الحاصل والواسع للأموال التي تم صرفها على قطاع الكهرباء، والتي قُدِّر مجموعها بحدود 40 مليار دولار حتى عام 2019، مع استمرار النقص الكبير في إمدادات الطاقة الكهربائية<sup>(5)</sup>.

أما قطاع التربية فيكفي أن نشير إلى وجود أكثر من 1500 مدرسة لا تصلح للعمل كمدرسة، وما يزيد على ألفي مدرسة تفتقر إلى المياه الصالحة للشرب، فضلاً عن المدارس الخالية من

دورات المياه التي تجاوزت 3000 مدرسة، مع وجود ما يزيد على 500 مدرسة كرفانية والعشرات من المدارس التي بنيت على شكل صرائف، سواء تلك التي بُنيت من الطين أم من القصب أو سيقان الأشجار، فيما بلغت أعداد المدارس التي تعتمد نظامي الدوام المزدوج والثلاثي ما يقارب 8000 مدرسة، أي بحدود 80% من مدارس البلاد<sup>(6)</sup>.

والأمر ذاته يصح على قطاع الصحة الذي لا يزيد التمويل المخصص له من الميزانية العامة عن 1%، وهي نسبة متدنية جداً مقارنة بدول المنطقة الأخرى، الأمر الذي تسبب بنقص كبير في أعداد المستشفيات والمراكز الصحية، إذ نجد أن أعداد المراكز الصحية هي 2765 مركزاً صحياً، نصفها تقريباً مراكز ثانوية، ومن ثم فإن البلاد بحاجة إلى أكثر من 3000 مركزاً صحياً لكي تغطي حاجة السكان، في حين لا يوجد إلا 281 مستشفى، وهو عدد صغير جداً مقارنة بعدد السكان الكبير للبلد، لكن الأمر الأكثر سوءاً هو أن جزءاً كبيراً من هذه المستشفيات والمراكز الصحية تفتقر إلى الأجهزة والوسائل الصحية الكافية، أما الأدوية المقررة للتداول في العراق فتبين التقارير وجود نقص فادح فيها، إذ لا تزيد نسبة ما يتوافر من الأدوية الأساسية في عام 2018 عن 12%<sup>(7)</sup>؛ لذا لا غرابة في أن يواجه مرضى الحالات الحرجة خطر الموت على الرغم من إيصالهم إلى ردهات الطوارئ في المستشفيات والمراكز الصحية لعدم وجود الأدوية المنقذة للحياة والأجهزة الطبية التشخيصية والعلاجية التي يحتاجها المرضى. ونظراً لسوء ما يقدم من خدمات طبية في العراق فقد أضطر كثير من المرضى إلى التوجه إلى العلاج خارج العراق لاسيما في الهند التي باتت في مقدمة الدول المستقبلة للمرضى العراقيين، فضلاً عن دول الجوار العراقي كإيران والأردن وتركيا ولبنان<sup>(8)</sup>.

أما البنية التحتية من طرق وجسور وخدمات بلدية فلم تتغير كثيراً عما كانت عليه قبل عام 2003 في كثير من المحافظات العراقية، لا سيما في المحافظات الجنوبية، حيث بقيت الكثير من الطرق تعاني من وجود الحفر والمطبات، ولم تزد أعداد الجسور كثيراً عن أعدادها السابقة على الرغم من الحاجة الماسة لإضافة جسور جديدة. وهذا الأمر ينطبق أيضاً على الخدمات البلدية من تخطيط ونظافة وتوزيع قنوات الصرف الصحي في المدن، إذ لم تجر تحسينات بالمستوى المرجو أو تطوير وإعادة تأهيل، ما جعل المدن العراقية تعاني من الأزمات والمشاكل الصحية الأخرى كالروائح والأبخرة وغيرها<sup>(9)</sup>.

لم يكن التعليم العالي بأفضل حال من سواه من المجالات الأخرى، فقد عانى هو الآخر من مشاكل أبرزها التوسعة غير المنضبطة أو المتلازمة مع حاجات الواقع العراقي، فأنشأت جامعات ومعاهد تفتقر إلى أبسط مقومات التعليم الجامعي من توافر البنيات المناسبة والكادر التدريسي المتخصص والوسائل التعليمية المطلوبة والمناهج الدراسية المتطورة، ولم يقتصر

التوسيع على الجامعات والمعاهد الحكومية بل شمل أيضاً الجامعات والمعاهد الأهلية، فباتت في كل محافظة عدة جامعات ومعاهد لا بل وصل الأمر إلى وجودها حتى في الأقضية والنواحي وكل ذلك لأهداف ربحية بحتة، ما أدى إلى تخريج أعداد كبيرة من الخريجين من أشباه الأميين وغير المؤهلين للعمل في المجالات ذات الصلة باختصاصاتهم<sup>(10)</sup>. كما جرى فتح قنوات الدراسة في الخارج من دون وضع ضوابط تضمن عدم التزوير أو عدم الحصول على شهادات من دون دراسة، ولم تقتصر التوسعة العشوائية على أقسام الدراسات الأولية بل شملت أيضاً أقسام الدراسات العليا المختلفة، وقد وصل الأمر إلى حد قبول الراسبين في الامتحانات التأهيلية أو الحاصلين على درجات متدنية من بينها درجة (صفر)<sup>(11)</sup>.

ونتيجة لهذه السياسات الخاطئة باتت أعداد الخريجين أكبر بكثير مما يمكن للدولة استيعابه في مؤسساتها ودوائرها، فظهرت لدينا مشكلة الخريجين أو أصحاب الشهادات العليا الذي لا يمتلكون عملاً والذين يتوجب على الدولة توفير عمل لهم؛ لأنه من غير العدل أن يتم إغرائهم بالدراسة ومن ثم تركهم من دون عمل بعد تخرجهم منها، بعد أن بذلوا جهوداً كبيرة ودفعوا أموالاً طائلة سواء للجامعات والمعاهد التي درسوا فيها أو لمتطلبات الدراسة نفسها من سكن ونقل وشراء مصادر.. الخ.

أما معدلات الفقر في البلاد، فتشير التقارير إلى أنها كبيرة على الرغم من الإيرادات الضخمة التي تحصلت عليها الحكومة العراقية من بيعها للنفط في المدة 2005-2019، إذ يلاحظ وجود تباين كبير في معدلات الفقر بين المحافظات العراقية وبحسب ما موضح في الجدول التالي.

جدول (1): معدلات الفقر في العراق في عام 2018

| المحافظة   | نسبة الفقر |
|------------|------------|
| السليمانية | 4.5 %      |
| أربيل      | 6.7 %      |
| كركوك      | 7.6 %      |
| دهوك       | 8.5 %      |
| بغداد      | 10 %       |
| بابل       | 11 %       |
| كربلاء     | 12 %       |
| النجف      | 12 %       |
| البصرة     | 16 %       |
| الأنبار    | 17 %       |
| صلاح الدين | 18 %       |
| واسط       | 19 %       |
| ديالى      | 22.5 %     |
| نينوى      | 37.7 %     |
| ذي قار     | 44 %       |
| ميسان      | 45 %       |
| الديوانية  | 48 %       |
| المثنى     | 52 %       |

المصدر: عبد الزهرة الهنداوي، تصريح عن معدلات الفقر في العراق، السومرية نيوز، 16 شباط (فبراير)

2020، على الرابط: <https://n9.cl/nbb0s>

لكن أهم سبب، بحسب ما نراه، هو تباين مستويات التنمية المكانية بين محافظات العراق، ففي حين نجد واقعاً أفضل نسبياً من ناحية الإعمار في محافظات إقليم كردستان، نجد الأمر خلاف ذلك في المحافظات الأخرى، وإن كان مستوى الإعمار أفضل قليلاً في الأنبار وصلاح الدين ومحافظات الفرات الأوسط منه في الموصل ومحافظات الجنوب، وهذا ما شخصناه في مقال لنا نُشر في جريدة الصباح العراقية في 19 آب (أغسطس) 2019، الذي أشرنا فيه أيضاً وبالنص إلى: «أننا إذ نتمنى أن يستمر إقليم كردستان في نهوضه الإعماري والخدماتي فإننا نتمنى أيضاً

أن تحذو بقية المحافظات حذوه وتسير باتجاه الارتقاء بحركة الإعمار فيها كمّاً ونوعاً، إذ يبدو واضحاً أن العديد من المحافظات في غرب العراق ووسطه أخذت تسير في هذا الاتجاه حتى بتنا نسمع كثيراً من الأخبار السارة عن نجاح أخوتنا هناك في تخطي حالة الخمول والسكون التي كانوا عليها في السابق والتي أفقدتهم الكثير من المشاريع المهمة التي لو نفذوها آنذاك لكان حالهم مختلفاً جداً عن حالهم الآن، لكنهم أدركوا أخيراً أنهم كانوا على خطأ وإن الإعمار هو سبيلهم الوحيد للخروج من واقعهم المؤلم إلى آفاق تطويرية رحبة، لذا عملوا على بذل كل جهد ممكن من أجل إعمار مناطقهم وجعلها في أفضل حال. ونتيجة لهذا الجهد الكبير بتنا نرى إنجازات كبيرة في مجال الإعمار من (بنى تحتية متطورة، طرق وجسور حديثة، وملاعب دولية لكرة القدم، ومستشفيات ذات إمكانات كبيرة، ومدارس، ومراكز تسوق وعمارات ضخمة، وخدمات أفضل.. الخ). وهي أمور تؤكد الجهد الكبير الذي بذل في مجال الإعمار وما خصص له من تخصيصات مالية ضخمة، إذ أدّى هذا الحراك الإعماري الكبير إلى بروز حالة من التفاوت في إعمار المحافظات العراقية فباتت لدينا محافظات أكثر إعماراً وأخرى أقل، إذ تُعد المحافظات الجنوبية أقل المحافظات في نسب الإعمار، ما يطرح تساؤلاً حول الأسباب التي تقف وراء ذلك.

إن تخلف المحافظات الجنوبية عن غيرها من المحافظات في مجال الإعمار لابد أن يرتبط بأسباب معينة، وهي أسباب لابد من كشفها ودراستها حتى نجد الحلول له، فهناك أسباب يُمكن ربطها بالعامل السياسي كـرغبة الحكومة في تغيير واقع المحافظات التي أُبتليت بداعش منعا لعودة الإرهابيين إليها، كما يعد المجهود الإعماري الدولي والعربي من الأمور التي أسهمت في توسيع حركة الإعمار في هذه المحافظات وإعطائه أولوية، لكن ليس هناك شك في أن هناك أموراً أخرى تتحكم بذلك أيضاً، منها البنية الثقافية للمجتمع في تلك المحافظات والتي تضع الإعمار في أعلى أولوياتها، مما يؤثر في أداء وسلوك كل من المسؤول والمواطن. ولعل الرؤية التي تقول أن الإعمار في المحافظات الهادئة يمكن أن يؤجل هي من الأمور التي تتحكم بعقول بعض السياسيين وأقطاب الحكومة انطلاقاً من الاعتقاد بأن استقرار الدولة يتطلب اهتماماً أكبر بالمحافظات الساخنة حتى لا يجد الإرهابيون فيها ملاذاً آمناً، وهذه ربما أيضاً نظرة بعض الدول التي دعمت إعمار العراق، وهي نظرة باتت - على ما يبدو - تُشكل إطاراً مرجعياً لتوجهات كثير من الدول ومجالاً من مجالات انغماسها في الشأن العراقي، أما الأولويات في البنية الثقافية لهذه المحافظات فنلاحظ اختلافها عن المحافظات الأخرى؛ من حيث أن تقويم المسؤول فيها لا يأخذ بعداً عملياً بدرجة كبيرة بل عشائرياً أو دينياً أو حزبياً، وهذا ما ينعكس بآثره في جهد المسؤول وأدائه في العمل»<sup>(12)</sup>.

عندما نُشير إلى مستوى الإعمار الجيد في محافظةٍ ما أو إقليم، فإننا لا ندعو إلى تقليص

مستوى الإعمار فيها، بل على النقيض من ذلك ندعو إلى أن يستمر ذلك على المنوال نفسه بل لا بد أن يزيد، لأن أي نجاح يحققه الإقليم أو أي محافظة عراقية هو نجاح لنا جميعاً، ويفرحنا بقدر فرحنا بما يُنجز في محافظات الوسط والجنوب. وعلى الرغم من أن تباين المستوى التنموي والإعمار والخدمات بين المحافظات قد يكون في جزء منه ناتج من سوء أداء بعض مسؤولي المحافظات وقلة اهتمام بعض من ممثليها بشؤونها وحاجاتها، وليس من سوء توزيع مشاريع الإعمار والخدمات الذي يمكن عده تقصيراً من المركز بإزاء هذه المحافظات، إلا أن هذا الأمر أيضاً لا ينفي صفة التقصير لأنه يدل على غياب المتابعة والمحاسبة، فضلاً عن تفشي الفساد والمحسوبية بقدر أكبر في بعض المحافظات ومن دون وجود اهتمام كافٍ من المركز أو من مؤسساته التنفيذية والقضائية.

إن مشاريع الأعمار وتحسين الخدمات في محافظات الجنوب لا يجب أن يمر من دون مساءلة شعبية لمسؤولي هذه المحافظات ولممثليها في البرلمان والحكومة، ولابد أن يُطرح عليهم السؤال التالي: لماذا لم تحظ هذه المحافظات بحصتها من مشاريع الأعمار والخدمات أسوة بالمحافظات الأخرى؟ ولماذا توجد المئات من المشاريع غير المنفذة أو المملكتة؟ وما مصير الأموال التي خصصت لها؟ فالسكوت عن هذا التقصير الواضح يعني حصول المزيد من التقصير والمزيد من الإهمال والنهب، فحقوقنا وحقوق أولادنا وأحفادنا رهن بما نقوم به من أجل ضمان هذه الحقوق.

### • مطالب انتفاضة تشرين

لم تكن لانتفاضة تشرين، كأي انتفاضة شعبية أخرى، مطالب موحدة؛ فقد كانت المطالب تختلف ليس بين محافظة وأخرى فحسب، بل وفي داخل المحافظة نفسها أيضاً، وكذلك بين تظاهرة وأخرى، مما يُشير إلى أن التظاهرات التي اندلعت في تشرين الأول (أكتوبر) 2019 منبثقة من حاجات الناس ومعاناتهم وظروفهم الصعبة وبفئاتهم الاجتماعية المختلفة، وأن الأمور كانت من السوء بحيث دفعت الناس إلى الخروج للمطالبة بحقوقها بعد أن أعيتها الحيلة وبعد أن يئست من المطالبات التي لم يُعرها المسؤولون أي اهتمام مع تنكّرهم المستمر للوعود التي كانوا يطلقونها قبيل الانتخابات أو بعد تعرضهم لضغوط شعبية. لذا رأينا تنوعاً واسعاً في المطالب التي جرت المطالبة بها أثناء التظاهرات بين ما يمكن وصفها بالمطالب السياسية، وبين المطالب الإعمارية والخدمية، لكن كان هناك أيضاً من يطالب بها جميعاً سواء مع تباين نظرتهم إلى أهميتها أم مع إعطائها جميعاً ما تستحقه من أهمية من دون تفضيل مطلب على آخر، ولبيان ذلك بشكل أوفى سنتطرق لهذين النوعين من المطالب.

### أولاً: المطالب السياسية

رفع المتظاهرون في ساحة التحرير مركز التظاهرات الرئيس، وفي عدد من المحافظات العراقية الأخرى، مطالب سياسية عدة في مقدمتها إصلاح النظام السياسي وتغييره من برلماني إلى رئاسي أو شبه رئاسي، فضلاً عن تغيير الدستور الذي عدّه كثيرون سبباً رئيساً من أسباب تدهور العراق وخضوعه لمبدأ المحاصصة الذي يُعد الحامي الأكبر للفساد الذي تعاني منه الدولة، فيما طالب آخرون بمنع تدخل الدول الأخرى في شؤون العراق الداخلية وعدّ تدخلاتها أحد أهم أسباب المشكلات التي يعاني منها العراق في الجوانب الأمنية والاقتصادية والخدمية، إذ اختلفت نظرة المتظاهرين إلى الدولة الأكثر تأثيراً في الشأن العراقي؛ إذ حمل بعضهم الولايات المتحدة مسؤولية ما يعانيه البلد من مشكلات، بينما حمل بعضهم الآخر دولاً أخرى مسؤولية ذلك، لاسيما دول جوار العراق كإيران وتركيا وبعض دول الخليج، ونادى آخرون بمطلب إقالة الحكومة لا سيما بعد ما فشلت في تلبية مطالب المتظاهرين وتأمين الحماية للتظاهرات، لكن أهم المطالب السياسية كان مطلب تعديل قانون الانتخابات، فضلاً عن تغيير طاقم المفوضية وإقصار عضويته على المستقلين فقط.

### ثانياً: مطالب تخص حقوق شرائح معينة

إن من أبرز الشرائح التي كانت لها مطالب قُبلت التظاهرات وأثناها شريحة موظفي العقود والأجور اليومية، فضلاً عن أصحاب الشهادات العليا والخريجين من مختلف الاختصاصات، فعلى الرغم من صدور القرار رقم (12) فضلاً عن تعديله بالقرار رقم (105)، اللذان أسهما في ضمان حقوق كثيرة لشريحة مهمة من شرائح المجتمع وهي شريحة موظفو العقود والأجور اليومية، إلا أن هناك مخاوف لدى أبناء هذه الشريحة من أن هذا القرار لا يمكنه أن يضمن حقوقهم، لأنه مجرد قرار صادر من المؤسسة التنفيذية وليس قانوناً واجب التنفيذ، ومن ثم، بإمكان أي حكومة أخرى التنصل عنه والامتناع عن تنفيذه، كما يمكن لأي دائرة تأخير تنفيذه أو وضع العراقيل أمامه، إذ يشكو موظفو العقود والأجور اليومية من وجود مثل هذه الحالات، وهذا ما ينذر بمشاكل وصعوبات جمة أمام استفادة هذه الشريحة من هذا القرار لذا يطالب أفراد هذه الشريحة الحكومة بتبديد مخاوفهم هذه إما بإصدار قرار أو قانون يحيل جميع موظفي العقود والأجور اليومية إلى الملاك الدائم، أو بتحويل القرار رقم 12 وتعديله رقم 105 إلى قانون وذلك من خلال دعوة مجلس النواب إلى إقراره لكي يحسم الإشكالات حول ذلك القرار ويبدد مخاوف المشمولين به من عرقلة أو تأخير تنفيذه<sup>(13)</sup>.

أما الشريحة الأخرى فهم أصحاب الشهادات العليا والخريجين من أصحاب الشهادات الأخرى، فقد تكررت مطالبتهم بالتعيين على ملاك الوزارات العراقية المختلفة، لكن دائماً



ما كانوا يواجهون بالرفض بحجة عدم وجود وظائف لهم، أو عدم وجود تخصيصات مالية لتغطية رواتبهم مع أنهم غير مسؤولين عن حالة الإرباك التي تعاني منها دوائر الدولة بسبب التعيينات العشوائية التي كان للجانب السياسي دور فيها، إذ جرى تعيين خريجين من تخصصات معينة في وظائف تعود لتخصصات أخرى، فضلاً عن هدر أموال الدولة الذي جرى أغلبه بسبب تفشي الفساد في مؤسسات الدولة بحيث خسر العراق بسبب ذلك أموالاً كثيرة كان بمقدورها حل مشاكل الخريجين وإنهاء معاناتهم بكل سهولة ويسر، بالإضافة إلى عدم وضع خطط لتكوين قطاع خاص يكون رديفاً للقطاع العام الذي شكل ركيزة الاقتصاد العراقي في العقود السابقة<sup>(14)</sup>.

وفي النهاية أضطر أصحاب الشهادات العليا إلى التظاهر والاعتصام للمطالبة بحقوقهم في إيجاد فرص عمل، وقد تكررت تظاهراتهم عدة مرات في المدة من حزيران (يونيو) إلى نهاية أيلول (سبتمبر) عام 2019، تخللتها مواجهات بين المتظاهرين والقوات الأمنية، حيث تسببت إحدى تلك المواجهات التي وقعت أمام مكتب رئيس الوزراء بغضب شعبي عارم بعد أن استخدم حرس المكتب خراطيم المياه الساخنة لتفريق المحتجين، مما تسبب في سقوط عدد من المتظاهرين، من ضمنهم الفتيات، على الأرض.

### ثالثاً: مطالب محددة

ثمة مطالب أخرى يُمكن وصفها بأنها ذات هدف محدد، كالمطالبة بتوفير فرص العمل للشباب، وتوفير السكن اللائق للمواطنين، وتقليل رواتب ومخصصات الدرجات الخاصة (على مستوى الرئاسات الثلاث) ووكلائهم والمدراء العامين، وإلغاء تقاعد النواب وربطه بقانون يشمل عموم الموظفين. وفيما يخص توفير فرص العمل للشباب العاطل، كانت الإجابة الوحيدة التي تقدمها الجهات المعنية هو أنهم بصدد إيجاد حلول لهذه المشكلة، وأن هناك دراسات لتوفير فرص العمل للشباب من خلال تنشيط القطاع الخاص. أما مطلب توفير السكن اللائق للمواطنين، فمع إنه لم يكن بقوة المطالب الأخرى، إلا إنه كان يشكل ركناً مهماً من أركان الدعاية ضد الحكومة وقواها السياسية التي فشلت وعلى مدى عقد ونصف في وضع حلول لهذه المشكلة، ما أكد فشلها وعدم مبالاتها بمعاناة الناس. أما مطلب تقليل رواتب الدرجات الخاصة (الرئاسات والنواب والوزراء والوكلاء والمدراء العامين ومن بدرجتهم)، فقد كان مع مطلب إلغاء تقاعد النواب والمسؤولين الآخرين من المطالب التي جرى تكرار المطالبة بها في مناسبات عدة من دون أي استجابة تذكر من الجهات السياسية، ومن ثم فقد أصبحت من المطالب التي عرضها متظاهرو تشرين على الحكومة العراقية بوصفها أحد مطالبهم الأساسية.

#### رابعاً: مطلب الإعمار والخدمات

وهي من المطالب التي نادى بها متظاهرو تشرين في مختلف ساحات التظاهر، لكن مما يؤسف له أن كثيرين حاولوا جعله مطلباً ثانوياً والتركيز بدلاً عن ذلك على المطالب الأخرى لا سيما المطالب السياسية، لا بل أن البعض منهم دعاني شخصياً إلى عدم القول أن هذا المطلب هو أحد أهم مطالب تشرين، لأنه من وجهة نظرهم قد يحول التظاهرات من انتفاضة هدفها التغيير السياسي إلى مجرد تظاهرات هدفها تحقيق مطالب خدمية وإعمارية، كما أعترض صديق من محافظة أخرى على نشري منشور ركزت فيه على مطلب إعمار ذي قار وباقي محافظات الجنوب، مبيناً أن كل المحافظات الأخرى بحاجة إلى إعمار، وأن من الضروري عدم التركيز على محافظة دون أخرى، وقد أجبت الصديق: «أننا نعلم جيداً حاجة البلاد للإصلاح، ونذكر ضرورة ذلك لإخراج البلاد من واقعها المزري، ولكن علينا أن نذكر أمرين: الأول أن الاهتمام بالمطالب العامة لا يجب أن ينسينا المطالب الخاصة بمحافظتنا والجنوب بشكل عام، فمن الضروري المطالبة بهما معاً؛ لأن إحداهما يكمل الآخر. وثانياً، أن المطالب العامة تتطلب جهود كل محافظات العراق وليس جهود محافظة واحدة أو عدة محافظات، وهذا الأمر غير متوفر حالياً للأسف، ومن ثم، لن يكون صوت هذه المحافظات كافياً لعرض المطالب العامة، لذا لا بد أن ننادي بالمطالب العامة والمحلية في الوقت نفسه، وأن نركز على المطالب المحلية ريثما تتوافر ظروف يمكننا فيها التركيز على المطالب العامة والسعي لتحقيقها».

ولأن منهجي في عرض المطالب هو تكرار ذكرها من حين لآخر فقد واجهني أحدهم بأن تكرار كلامنا عن الإعمار والخدمات من دون وجود أي اهتمام حكومي به يجعل هذا الكلام بلا قيمة أو أهمية، وأن من الأفضل، والحالة هذه، إما الصمت أو اعتماد أساليب أخرى ترغم المسؤول على الانصياع لتلك المطالب وعدم نكرانها أو تجاهلها، لكنني بينت له خطأ ما تفضل به، وأن تكرار هذا الكلام- على نقيض ما قاله- هو مهم جداً؛ أولاً لترسيخه في نفوس الناس حتى يدركوا أن هذا الأمر هو حق من حقوقهم ولا بد أن يطالبوا به في كل وقت أو مناسبة، وثانياً ربما يقرأه مسؤول ما، أو يصل إلى أسماعه من طرف ما أو بشكل غير مباشر، فتكرار المطالبة بالحق مهم جداً لضمانه وعدم نسيانه.

ومن أجل ذلك تولدت لدي فكرة إنشاء حساب يعمل بشكل أساس على ملف الإعمار والخدمات على شبكة التفاعل الاجتماعي (الفيس بوك)، ولأنني لا أملك القدرة على استقصاء ظروف المحافظات الشمالية والغربية ولا حتى التواصل مع الناس فيها، فقد قررت أن أركز على إعمار الجنوب، لاسيما وهو بالفعل أقل في مستوى الإعمار والخدمات من المحافظات الشمالية والغربية، فقامت بتاريخ 4 حزيران (يونيو) 2019 بإنشاء صفحة على تطبيق الفيس بوك

حملت أسم (أدعموا إعمار الجنوب)، إذ ورد في المنشور الذي أنشئ للتعريف بها: أن ما تشير الإحصاءات العراقية والدولية إليه «أن المنطقة الجنوبية من العراق تعاني من أعلى درجات الفقر مقارنة ببقية المناطق العراقية، ومن نسب عالية من البطالة، ونقص كبير في الخدمات، ومستوى متدني من الإعمار، لذا جاءت هذه الصفحة للمطالبة بالارتقاء بحياة الناس في هذه المنطقة، وزيادة حصتها من مشاريع الإعمار، بما يتناسب مع ثقلها السكاني وقلة مشاريع الإعمار فيها». لكن خبرتي المحدودة في مجال الإعلام والنشر الإلكتروني لم تسعفني في الترويج لها بما يضمن زيادة متابعيها، لذا لم يزد عدد متابعيها كثيراً عن (1400) متابع، وهو عدد مقارب لعدد من أبدى إعجابه بها، أما الفيديو الذي عُرف بحملة الإعمار والخدمات فلم تزد مشاهداته عن ألفين وخمسمائة مشاهدة، وهو عدد قليل مقارنة بغاية الصفحة أو أهدافها.

أما الصفحة التي أنشأناها على اليوتيوب فكانت تعاني مما عانتها قريبتها التي أنشأت على الفيس بوك، سواء أكان ذلك من ناحية أعداد المشتركين في القناة الذين لم يزدوا في أفضل الأحوال عن 37 مشتركاً أم من ناحية عدد مشاهدي الفيديوهات الذين كانت أعدادهم قليلة جداً، وعلى ما يبدو أن الأمر ليس مرتبطاً بالدرجة الأساس بقلة التفاعل، بل بسبب الإعدادات التي لم يجر تنظيمها بشكل صحيح، بدليل أن الفيديو الذي جرى نشره على الفيس بوك حصل على نسبة مشاهدات تزيد بعشرة أضعاف عن نسخته التي نُشرت على اليوتيوب. ولتلافي أن يؤدي ذلك إلى فشل الحملة، استعنا في الترويج للمقالات والمنشورات بالبريد الإلكتروني، وذلك بإرسالها إلى المئات من عناوين البريد الإلكتروني، فضلاً عن التركيز على النشر في الصحف والمجلات سواء أكانت الورقية منها أم الإلكترونية.

### • عام من التظاهرات

استمرت تظاهرات تشرين العراقية مدة طويلة قاربت السنتين، بيد أن زخمها قل كثيراً بعد السنة الأولى، لذا سنكتفي بعرض الأحداث والتطورات التي شهدتها السنة الأولى، والتي يمكن تحديدها بالآتي:

#### أولاً: التظاهرات والتعاطف الشعبي والدولي وموقف القوى السياسية منها

من أهم مميزات مظاهرات تشرين أنها حازت على تعاطف شعبي عراقي لم نشهد له مثيل في معظم التظاهرات التي شهدتها العراق في العصر الحديث، فمنذ انطلاق التظاهرات في 1 تشرين أول (أكتوبر) 2019، وحتى مضي عام على انطلاقها، كانت محور اهتمام الشارع العراقي، ويبدو أن هناك أسباب عدة لذلك منها:

- اعتقاد الفئات المشاركة بأن هذه التظاهرات سوف تخلصهم من الظروف الصعبة التي يعيشونها - لا سيما حالة انعدام الأمن،

- سوء مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وخاصةً الخدمات الصحية والتعليمية، ونقص تجهيز الطاقة الكهربائية،

- فضلاً عن سوء الحالة المعاشية لكثير من الناس لا سيما شريحة الكسبة والعاطلين عن العمل. لذا لا غرابة في أن تشارك شرائح عدة في هذه التظاهرات وفي مقدمتها شريحة الشباب التي كانت العنصر الرئيس والدائم الذي أعطى الزخم لهذه التظاهرات، فضلاً عن مشاركة لافئة للشرائح الأخرى الأكبر سنّاً بما في ذلك شريحة العجزة، أما شريحة الموظفين فقد تمثلت مساهمة جزء منهم في الإضراب عن العمل، سواء أكان ذلك بدافع شخصي أم استجابة لدعاوات نقاباتهم. كما كان للمرأة دور لافت في التظاهرات وكان وجودها في ساحات التظاهر دليلاً على ضخامة التظاهرات وعلى شمولها لشرائح عدة.

لكن ما يلاحظ على التظاهرات إنّه وعلى الرغم من شمولها لشرائح عدة إلا أنها لم تشمل كل المحافظات العراقية، إذ اقتصرَت على بغداد والمحافظات الوسطى والجنوبية، على الرغم من وجود تعاطف لها في المحافظات الأخرى، وقد حاول كثيرون تفسير سبب عدم حصول تظاهرات في المحافظات الشمالية والغربية، طارحين في ذلك تفسيرات عدة منها: فيما يخص المحافظات الشمالية أي محافظات كردستان، فإن عدم حصول تظاهرات فيها ربما ينبع من قوة سلطة الإقليم التي ربما لا تتهاون مع هذا النوع من المشاركة السياسية، فضلاً عن عدم وجود مبررات كثيرة لها؛ لأن وضع الخدمات في الإقليم أفضل بكثير من وضعها في المحافظات الأخرى، ناهيك عن الأعمار الذي بات يلاحظ في محافظات الإقليم بشكل أكبر بكثير مما يمكن ملاحظته في المحافظات الأخرى، أما سبب عدم حصول تظاهرات في المحافظات الغربية، فالبعض يرى أن السبب الأساس لذلك يتمثل في الخشية من تكرار سيناريو عام 2014 الذي مكّن داعش من السيطرة على تلك المحافظات. لكننا نضيف سبباً آخر قد لا يقل أهمية عمّا ذكر أعلاه، ألا وهو الرضا النسبي عند الكثيرين عن حالة الإعمار التي تشهدها هذه المحافظات والخشية من أن تؤدي التظاهرات إلى توقفها.

أما فيما يتعلق بالاهتمام الدولي بالتظاهرات، فيمكن استقصائه من موقف منظمة الأمم المتحدة والمتمثلة ببعثتها في العراق (يونامي)، إذ كان لـ جانين بلاسخت ممثلّة الأمين العام للأمم المتحدة في العراق مواقف اختلف المتظاهرون في تقويمها؛ فالبعض منهم رأى أن تصريحاتها كانت متوافقة مع طبيعة مهمتها في العراق التي لا تسمح لها بالانحياز لطرف دون آخر، بينما رأى آخرون خلاف ذلك، وهو أن مواقف بلاسخت كانت بين غائمة وملتبسة أو منحازة للحكومة وهو ما نفتته بلاسخت كلياً<sup>(15)</sup>، وأجرت بلاسخت لقاءات مع عدد من المسؤولين والمتظاهرين، وفي إحدى المرات زارت ساحة التحرير وأجرت فيها لقاءات مع عدد

من المتظاهرين<sup>(16)</sup>. لكن لم تسفر هذه اللقاءات والزيارات عن أي شيء ملموس، فيما لخص تقرير بعثة الأمم المتحدة في العراق الصادر في أيار (مايو) 2021 الهجمات التي تعرض لها المتظاهرون ووثق ما خلفته من خسائر بشرية مشخصاً التقصير الحكومي بعدم تمكن الأجهزة الحكومية من حماية المتظاهرين، فضلاً عن الفشل في تحديد الجناة وتقديمهم للعدالة<sup>(17)</sup>. كما عبرت بعثة الاتحاد الأوروبي في بيانات عدة عن قلقها من العنف الذي يرافق التظاهرات وطالبت ببذل جهد أكبر في حماية المتظاهرين وضمان حق التظاهر السلمي<sup>(18)</sup>. فضلاً عن اهتمام المنظمات الحقوقية، وخاصة منظمة حقوق الإنسان العالمية ومنظمة العفو الدولية، إذ ركزت هذه المنظمات على متابعة أخبار التظاهرات وإعلان تأييدها لمطالبها ورصدها لما تشهده من انتهاكات وإدانتها لها<sup>(19)</sup>.

أيدت عدد غير قليل من الدول مطالب المتظاهرين المشروعة، ودعت الحكومة العراقية إلى تنفيذ ما هو مشروع منها، رافضة الاستخدام المفرط للقوة الذي أودى بحياة المئات من المتظاهرين والقوى الأمنية، مطالبة بإجراء تحقيق شفاف لمعرفة الجهات المتورطة ومحاسبتها. أما القوى السياسية العراقية، فعلى الرغم من أنها في غالبيتها أعلنت تأييدها للتظاهرات<sup>(20)</sup>. إلا أن الملاحظ أن هذا التأييد لم يكن ثابتاً على طول الخط عند بعض القوى السياسية، فيما كان لقوى سياسية أخرى موقفان في تعاطيها مع التظاهرات: موقف ظاهري مؤيد لها وموقف باطني معارض ورافض لها، وهو موقف يُمكن أن نستشقه من سلوك هذه القوى وأفعالها في الواقع، وهو سلوك يغلب عليه التشنج والوقوف بالضد مع التظاهرات.

### ثانياً: ما أنتاب التظاهرات من عنف: ما أسبابه ومن يقف وراءه؟

شهدت التظاهرات ومنذ أيامها الأولى كثيراً من حالات العنف التي أدت إلى وقوع المئات من الضحايا والإصابات سواء أكان من المتظاهرين أم من القوات الأمنية، لكن كانت الغالبية كانت من المتظاهرين.

جدول (2): أعداد شهداء انتفاضة تشرين الأول (أكتوبر) 2019

| المحافظة                                       | أعداد الشهداء |
|------------------------------------------------|---------------|
| بغداد                                          | 296           |
| ذي قار                                         | 130           |
| البصرة                                         | 41            |
| المحافظات الأخرى: بابل، الديوانية، واسط، ميسان | من 10 - 15    |
| المجموع                                        | 482           |

المصدر: نمير على الحسون، لقاء مع طارق المندلاوي مدير عام ضحايا الإرهاب والعمليات العسكرية، وكالة

الأنباء العراقية، 7 أيلول 2020 على الرابط: <https://www.ina.iq/112336--.html>

طُرحت سيناريوهات عدة حول الجهات الضالعة والمتورطة في العنف الموجّه ضد المتظاهرين، من بينها وجود طرف ثالث كان يقوم باستهداف كل من المتظاهرين والقوات الأمنية، مستغلاً ظروف التظاهرات وانشغال الجميع بها لخلط الأوراق وتحقيق أجندات معينة<sup>(21)</sup>. وأن الأمر يتم بوساطة قناصين ينتشرون على أسطح البنايات القريبة من ساحات التظاهر أو بوساطة مسلحين متغلغلين بين المتظاهرين أو بين القوات الأمنية أو متنقلين بسيارات خاصة. لكن هناك تساؤلات عن هوية هذا الطرف أو غايته من ذلك، ولماذا لم تستطع التحقيقات من كشفهم حتى الآن؟

يتمثل السيناريو الآخر في أن ما حصل هو من نتاج مواجهات وقعت بين المتظاهرين والقوات الأمنية، وهذا ما أكدته جرائم القتل الواسعة التي أُتهمت القوات الأمنية بارتكابها، من أبرزها ما حدث في الناصرية التي اقترفتها بحسب «مصادر» قوات الرد السريع القادمة من خارج المحافظة بقيادة جميل الشمري في 28 تشرين الثاني (نوفمبر) 2019 والتي أدت إلى وقوع عشرات الضحايا من المتظاهرين<sup>(22)</sup>. فضلاً عن عمليات قتل أخرى وقعت في عدد من ساحات التظاهر في بغداد والمحافظات<sup>(23)</sup>. لكن الغريب في هذا السيناريو إنّه بدأ في الوقت الذي كانت فيه التظاهرات تلاقى دعماً شعبياً كبيراً، ومن ثم كان من الغريب أن تواجهها القوات الأمنية بكل هذه الشدة والعنف.

ونظراً لوجود حالات استهداف يتضح منها أنها من نتاج مواجهات بين المتظاهرين والقوات الأمنية فضلاً عن حالات أخرى تظهر العكس<sup>(24)</sup>، فإن ربط وقوع الإصابات بهذين السيناريوهين معاً يُمكن أن يكون تفسيراً منطقياً لما حصل فعلاً، ومن المنطقي أن تتحمل الحكومة مسؤولية ما أريق من دماء في تلك التظاهرات، سواء أكان ذلك لكونها الجهة التي تأتمر بأمرتها القوات الأمنية التي يُحتمل أن بعضها كان ممن مارس العنف ضد المتظاهرين، أم لكونها لم تؤد واجبها كما ينبغي في تحديد الجهات المتورطة في العنف ومحاسبتها.

### ثالثاً: التغطية الإعلامية للتظاهرات

شاركت كثير من وسائل الإعلام المحلية، والإقليمية، والعالمية في التغطية الإعلامية للتظاهرات، ففي ما يخص وسائل الإعلام المحلي، يمكننا تقسيمها على وفق تعاطيها مع ملف التظاهرات على قسمين، قسم لا يكتثر لها أو لا يتعاطى معها إلا كخبر عادي أو يركز على الأخبار المسيئة لها فقط، ويتمثل هذا بشكل أساس في القنوات الإعلامية وشبكات التواصل الاجتماعي العائدة لأحزاب وشخصيات سياسية متنفذة، وعلى ما يبدو فإن سبب اتباعها لهذا النهج نابع من خشيتها على مصالحها، لا سيما وأن تظاهرات تشرين جاءت كرد فعل للفساد وسوء الإدارة الذي لا يمكن أن تبرأ منه هذه الأحزاب والشخصيات بحكم كونها هي المتحكمة بالقرار السياسي وهي من

تمثل المحافظات المنتفضة في الحكومة والبرلمان. والقسم الآخر يعطيها أهمية كبرى وينقل أخبارها أولاً بأول، إذ لوحظ أن أغلب القنوات التي اعتمدت هذا النهج ليست على وفاق مع العملية السياسية أو أنها مملوكة لشخصيات معارضة<sup>(25)</sup>.

وبغض النظر أن كانت قد فعلت ذلك لكرهها للعملية السياسية أم لميلها المحض للتظاهرات، فإنها قد أسهمت في نقل أخبار التظاهرات، وأسماع صوته للناس، وعرض مطالبها، وتحليل مساراتها وتطوراتها. لكن مع ذلك هناك ما تؤاخذ عليه هذه القنوات، وهو أنها لم تركز على أهم المطالب الأساسية للتظاهرات، وهو مطلب ضمان الحق في الأعمار وتحسين الخدمات الذي طالب به عدد كبير من المتظاهرين، وركزت بدلاً عن ذلك على مطالب أخرى لم يكن لها ذات الأهمية عند انطلاق التظاهرات، وفي مقدمة ذلك إسقاط العملية السياسية وتغيير الدستور والتحول إلى النظام الرئاسي وما إلى ذلك.

وعلى ما يبدو دفعت التغطية الإعلامية الكبيرة للتظاهرات، الحكومة إلى قطع النت والتضييق على الإعلاميين ومراسلي القنوات الفضائية، عسى أن يُثمر ذلك في الحدّ من اتّساع التظاهرات التي باتت تهدد بأسقاط العملية السياسية ومحكمة السياسيين الفاسدين، وقد أدّى هذا الأجراء بالفعل إلى تراجع التغطية الإعلامية للقنوات المحلية بنسبة تصل إلى 90 %، في مقابل نسبة 70 % لمواقع التواصل الاجتماعي التي باتت مصدر الأخبار الأول عن التظاهرات لا سيما موقع تويتر، على الرغم من أنها كانت ومنذ البداية أحد المصادر الأساسية لها، وعلى الرغم مما سببه قطع خدمة الانترنت من نقص كبير في المادة الخبرية المستقاة من المتظاهرين والاعتماد بدلاً عن ذلك على ما تنقله البيانات الرسمية من أخبار، إلا أن عودة خدمة الانترنت أدّى إلى موجة نشر كبيرة للفيديوهات والصور المخزنة لدى المتظاهرين والتي لم يتسنّ عرضها في وقتها، الأمر الذي أدّى إلى التعويض عن المدة التي تم فيها قطع النت.

وعلى الضد مما كانت تأمله الحكومة العراقية أدّى قطع الانترنت إلى انتشار الأخبار المزيفة والمفبركة التي فاقمت من المشاكل التي تواجهها الحكومة العراقية، فضلاً عما سببه ذلك من انتقادات واسعة سواء أكان من منظمات الدفاع عن حرية الرأي والتعبير ومنظمات دعم الصحافة والاعلام أم من منظمات حقوق الإنسان والمواطنين<sup>(26)</sup>.

بناءً عليه؛ لا بد لنا أن نشني على ما بذله الإعلاميون وناقلو الأخبار على شبكات التواصل الاجتماعي من جهد كبير في الوصول إلى الخبر ونقله إلى قنواتهم الإعلامية على الرغم من المخاطر المحدقة بهم والتي أدت إلى فقدان بعضهم لحياته أو تعرضهم لإصابات خطيرة، فضلاً عن عمليات الاعتقال التي طالت بعضهم وغالباً لمجرد تغطيتهم لحدث ما أو وجودهم في مكان معين.

#### رابعاً: التظاهرات والدعاية المضادة

لم تواجه التظاهرات العراقية العنف فقط، بل والتشويه والأكاذيب والدعاية المضادة أيضاً، فمُنذ الأيام الأولى لانطلاقتها، انهارت الاتهامات على المتظاهرين بأنهم يعملون لصالح أمريكا وكيان إسرائيل المحتل! إذ أُطلقت عليهم مصطلحات من قبيل «جوكرية» و«عملاء السفارة»، والمقصود هنا هو السفارة الأمريكية في العراق، وأن المتظاهرين مدفوعون، بحسب ما تدعي هذه الاتهامات، من هذه السفارة من أجل الإبقاء على النفوذ الأمريكي في العراق! وتنفيذ مخططات أمريكا في عزل الصين عن العالم ومنعها من الحصول على استثمارات في العراق، بما في ذلك إنهاء مشروع طريق الحرير الذي يجعل العراق بوابة الصين نحو أوروبا، فضلاً عن إفشال مشروع الاتفاقية العراقية - الصينية التي تنص على مبدأ النفط مقابل الأعمار والتي أجراها السيد عادل عبد المهدي رئيس الحكومة في وقت انطلاق التظاهرات.

كانت بعض الاتهامات مفادها أن المتظاهرين يعادون المذهب ويعملون لصالح جهات معادية له ويقومون بنشر أفكار مخالفة مخربة وما إلى ذلك، فضلاً عن اتهامهم بالسعي لتخريب العلاقة بين العراق وإيران برفعهم شعارات معادية لها، ومن ذلك العمل على غلق الحدود بوجه البضائع الإيرانية، والتوقف عن شراء الغاز الإيراني الذي تعتمد محطات الكهرباء العراقية عليه، فضلاً عن استبدال امدادات الكهرباء الإيرانية بأخرى تأتي من الأردن ودول الخليج للتضييق على إيران التي ترزح تحت العقوبات الأمريكية. لكن أسوأ الدعايات التي قُذِف بها هي اتهام المتظاهرين بسوء الأخلاق وأنهم يتعاطون الخمر والمخدرات، وأن خيم الاعتصام مليئة بالمنحرفين والمرضى النفسانيين ونحو ذلك، وجرى اختلاق قصص كثيرة محبوكة جيداً لجعل من يسمعها يصدقها، وبات هناك من يروج لها ويعمل على نشرها بين الناس.

وبالطبع فإن هذه الاتهامات متهافنة ولا اساس لها من الصحة، لأن الحكومة والقوى السياسية المشاركة فيها هم من يصدق عليهم وصف حلفاء أمريكا في العراق، وليس أنصار انتفاضة تشرين الذين يتظاهرون من أجل تصحيح العلاقة العراقية - الأمريكية وجعلها علاقة متوازنة تصب في مصلحة العراق، وأنها يجب أن تُبنى على أساس الصداقة وليس التبعية أو الخضوع لهذه الدولة أو تلك كما يتراءى للبعض في الوقت الحاضر، أما اتهام المتظاهرين بالعمل ضد مشروع طريق الحرير الصيني وإنهاء الاتفاقية العراقية - الصينية، فهو اتهام زائف أيضاً؛ لأن المتظاهرين لم يدعوا في أي بيان لهم إلى قطع العلاقة مع الصين وإيقاف الاتفاقيات المعقودة معها.

أما اتهامهم بمعاداة المذهب واستهداف إيران فهو اتهام باطل هدفة تشويه صورتهم وجعلهم منبوذين، والشيء نفسه يصح فيما يخص اتهامهم بمعاداة إيران، أما اتهامهم بسوء الاخلاق فلا



يخفى على أحد تهافته، لأن مثل هذا الاتهامات هي مما يشيع في المجتمعات المتخلفة التي تعدها خير وسيلة للأضرار بالمعارضين والمنافسين.

### • أسباب تراجع وتيرة التظاهرات

بعد عدة أشهر من انطلاق التظاهرات أخذت وتيرتها بالتراجع التدريجي وهو ما يمكن أن نعزوه إلى أسباب عدة منها:

#### أولاً: انتقال مركز ثقل التظاهرات من بغداد إلى الناصرية

يُعد انتقال مركز ثقل التظاهرات من بغداد إلى الناصرية من الأسباب الرئيسة لتراجع وتيرتها، وقد حصل ذلك تقريباً بعد ثلاثة أشهر من اندلاع التظاهرات، وهناك أسباب عدة يمكن أن تفسر انتقال مركز ثقل التظاهرات من بغداد إلى الناصرية، منها سعي الحكومة لإبعاد التظاهرات عن العاصمة، وخاصة عن المنطقة الخضراء التي تتواجد فيها مقرات حكومية مهمة كمقري رئاسة الجمهورية والوزراء ومبنى مجلس النواب، فضلاً عن البعثات الدبلوماسية ومقرات بعض مؤسسات الدولة، لاسيما بعد تهديد المتظاهرين بدخولها أكثر من مرة، كما ويحتمل أن يكون لبعض القوى السياسية دور في ذلك منعاً لخروج عن السيطرة التي تؤدي لخسارتها للمكاسب والامتيازات الكبيرة التي حازتها من وجودها في العملية السياسية.

وقد يكون لتصدر ذي قار لمشهد التظاهرات صلة كذلك بتاريخها الثوري والحضاري الطويل<sup>(27)</sup>، إذ تعد محافظة ذي قار المكان الذي نشأت فيه الحضارة السومرية بإرثها الحضاري الكبير التي تشهد عليه أطلال مدنها الأثرية لا سيما أطلال مدينة أور التي يشخص فيها مبنى الزقورة الأشهر في العالم، أما أرثها الثوري فتشهد له انتفاضاتها التي امتدت من فجر التاريخ وإلى الآن، وأقدمها انتفاضة لكش بقيادة (أورو انمكينا) أو (أورو كاجينا) في حدود 2400 ق.م<sup>(28)</sup>، فضلاً عن انتفاضاتها في المراحل التاريخية التالية وأهمها ثورة العشرين ضد الاحتلال البريطاني وانتفاضة آذار (مارس) 1991 ضد حكم البعث المباد، إذ كان لذي قار دور كبير في هذه الانتفاضة التي جاءت رداً على الإهمال الذي عانته هذه المحافظة في عهد حكمه وتصدرها لبقية المحافظات في نسب الفقر والبطالة وسوء الخدمات.

لا يمكننا أن نتغاضى عن طموح ناشطيهي في أن تعلو أصواتهم المطالبة بالحقوق على الأصوات التي تبتغي السكون والهدوء خشية تراجع الأمن في المحافظة وانفلات الأوضاع فيها بسبب ضعف القانون وغلبة الروح القبلية والعشائرية، ولعل انسيابية التظاهرات في أيامها الأولى وعدم حصول أخفاقات في تنظيمها هو ما أغراهم على اتخاذ خطوات تصعيدية ترفع من وتيرتها لتغدو أقدر على فرض شروطها ومطالبها.

كما يجب علينا أيضاً أن لا نغض الطرف عن تأثير ما عانته هذه المحافظة خلال الستة عشر سنة الماضية من الإهمال ومن نقص في الخدمات والإعمار، يقابل ذلك ارتفاع في معدلات الفقر والبطالة تشاطرها في ذلك معظم المحافظات الجنوبية المنتفضة، ما أثار فئات واسعة من الناس لا سيما فئة الشباب التي غالباً ما تتسم أفعالها بالقوة والضراوة انطلاقاً من طاقتها العالية وروحها الوثابة التواقفة للرفعة والحياة الحرة الكريمة بعدما لاقت التجاهل والنكران من القائمين على العملية السياسية<sup>(29)</sup>.

### ثانياً: انسحاب متظاهري عدد من التيارات السياسية

شهدت التظاهرات، أكثر من مرة، انخفاضاً كبيراً في أعداد المشاركين فيها فضلاً عن المعتصمين في الساحات، ولأن الأمر كان غريباً بعض الشيء، فقد طرح بعضهم فرضية أن يكون وراء ذلك انسحاب بعض متظاهري الأحزاب السياسية الذين كان لهم وجود ملحوظ في التظاهرات والاعتصامات منذ الأيام الأولى لتفجرها. ويُذكر حوار كاتب هذه السطور مع قريب له قبل انطلاق التظاهرات بيومين، إذ كان ذلك القريب من أتباع أحد التيارات السياسية، وقد وجدناه وهو يوجه من بمعيته من متظاهري تياره بضرورة تجنب المواجهات مع القوات الأمنية والإسهام في حماية مؤسسات الدولة، ولأننا كنا من المتظاهرين، فقد دعاه قريبه للذهاب معهم ضماناً لسلامته، لكنه رفض ذلك وفضل المشاركة لوحده، مع أنه لم يشارك في بغداد، بل في الناصرية لحصول ظرف قاهر دعاه للعودة بسرعة، إذ وقف في ساحة التحرير عند خيوط الفجر الأولى ليعلن مشاركته الرمزية في التظاهرات قبل أن يستقل السيارة التي تذهب به إلى كراج النهضة.

وهنا يجدر بنا أن نسأل ما إذا كانت هذه الفرضية صحيحة: لماذا يتكرر انسحاب وعودة متظاهري الأحزاب السياسية؟ أليس للأمر علاقة بقرارات تصدرها قياداتهم لدوافع وأسباب عدة؟ لدينا أجوبة عن مثل هذه التساؤلات منها: من أجل إضعاف زخم التظاهرات التي شهدت ارتفاعاً كبيراً في وتيرتها بعد مدة قصيرة من انطلاقها، كما يرجح أن يكون للرغبة في معرفة ثقل الجمهور العائد لهذه الأحزاب المشارك في التظاهرات أثر في ذلك أيضاً، فضلاً عن تلافي تعرض متظاهريهم للخطر بعد أن باتت الأمور تنذر بحصول مواجهات بين الحكومة والمتظاهرين، وقد يكون أيضاً للرغبة في إنهاء التظاهرات بعد أن باتت تشكل خطراً على العملية السياسية والواقع العام، أو أنهم شعروا بوجود جهات لا يمكنهم أن يتحملوا وجودها من تلك التي لديها أهداف غير التي يعلنها الخط العام للتظاهرات أو الجهات المعروفة وغير المستترة.

أما تقويمنا لمشاركة بعض من جمهور الأحزاب السياسية في التظاهرات، فهو أنهم قد مارسوا حقهم في التظاهر مثل أي مواطن من أبناء الشعب العراقي، إذ أنهم مثل غيرهم كانوا يعانون

من سوء الخدمات ونقص مشاريع الأعمار ومن الفساد الذي أهدر ثروات العراقيين وجعل كثير منهم يعيش تحت خط الفقر، كما أن مشاركتهم في التظاهرات كان مما زاد من سعتها وقوة تأثيرها في الوسط السياسي، ومن ثم كان وجودهم مهماً وضرورياً بغض النظر عن ترويج بعضهم لشعارات تدعم الأحزاب التي ينتمون لها أو حتى تنفيذ إرادة هذه الأحزاب في أحيان عدة سواء أكان في عرض مطالب معينة أو حتى في ترك التظاهر الذي يتخذ أحيانا طبقاً لرؤية خاصة بتلك الأحزاب.

وعلى الرغم من أن متظاهري الأحزاب كانوا يعودون في كل مرة ينسحبون فيها، إلا أنهم وبعد انسحابهم الأخير لم يعودوا مرة أخرى على ما يبدو، وربما كان هذا من أسباب تراجع وتيرة التظاهرات في الأشهر الأولى من عام 2020.

### ثالثاً: تراجع أعداد المشاركين من غير فئة الشباب

على الرغم من أن التظاهرات في أيامها الأولى قد شهدت مشاركة مختلف الفئات العمرية من أبناء الشعب العراقي، ومن كلا الجنسين، إلا أن هذا الأمر لم يستمر مدة طويلة، فبعد أسابيع عدة قلّت مشاركة الفئات الأخرى من غير فئة الشباب، ويبدو أن هناك أسباب عدة لتراجع مشاركة هذه الفئات منها: عدم تحقيق التظاهرات لنتائج واضحة على الرغم من مرور أسابيع وشهور على انطلاقها، ما أشعر الفئات العمرية الأكبر سناً بأن مواصلة التظاهر لن يحقق ما يأملونه من أهداف تخدم الناس وتنتهي معاناتهم، فلو كانت هناك رغبة للجهات السياسية في تنفيذ مطالب المتظاهرين لفعلوا ذلك منذ الأيام الأولى للتظاهرات، فهم فضلوا تجاهلها وتسويقها على المجازفة بقبولها الذي قد يؤدي إلى تقديم المزيد منها أو حتى رفع سقف المطالب مستقبلاً من قبل المتظاهرين، فضلاً عن خشية طبقة الموظفين الذين كانوا يشكلون جزءاً كبيراً من المتظاهرين في مراحلها الأولى من التعرض لعقوبات إدارية شديدة فيما إذا واصلوا تظاهراتهم وإضرابهم عن الدوام. كما يمكن أن يكون للدعاية المضادة للتظاهرات أثرها في تراجع دعم أعداد كبيرة من هذه الفئات العمرية لها إذ أشرنا في الصفحات السابقة إلى شتى الاتهامات التي اتهم بها المتظاهرون والتي وصل بعضها حدّ التسقيط الأخلاقي واتهامهم بالعمالة لدول إقليمية وعالمية، وأنهم ينفذون أجندات خارجية لتخريب الوضع القائم في العراق واستبداله بوضع يخدم تلك أجندات تلك الدول، وشيئاً فشيئاً باتت التظاهرات مقتصرة على العنصر الشبابي الذي وجد فيها المتنفس الوحيد لمعاناته والسبيل الوحيد لتحقيق طموحاته وأحلامه، حتى أصبحت تسمى بتظاهرات الشباب.

لكن انسحاب الفئات العمرية من غير فئة الشباب من التظاهرات ترتبت عليه تداعيات وآثار سلبية أيضاً، لأن وجود كبار السن كان مما يبقي التظاهرات في الإطار السلمي والمسيطر عليه،

فئة الشباب غالباً ما تستمع لهم وتنفذ نصائحهم وإرشاداتهم، وقد جرب كاتب هذه السطور ذلك بنفسه في تظاهرات عدة شارك فيها، أحدها جرت في الناصرية حاول فيها الشباب قطع جسر النصر الواقع على نهر الفرات والذي يربط جانبي المدينة بعد أن وصلت التظاهرة القادمة من مبنى البلدية إليه، ففي البداية كان هدفهم عبوره إلى الجانب الآخر، لكنهم قرروا قطع الجسر كوسيلة ضغط لإجبار الحكومة على تنفيذ مطالبهم، فتدخل كاتب هذه السطور لمنعهم من ذلك، لكنه قرر الانسحاب بعد أن رأى أن بعض المتظاهرين كان مترمناً برأيه، لكنهم عدلوا عن موقفهم هذا وقرروا فتح الجسر نزولاً عند طلبه، وهذا ما عدّه نجاحاً كبيراً له، ومن الأمثلة الأخرى تظاهرة جرت في قضاء النصر التابع لمحافظة ذي قار حاول فيها المتظاهرون حرق الإطارات، لكن كاتب هذه السطور نصحهم بتلافي ذلك، فما كان منهم إلا أن قبلوا برأيه مشكورين. كما كان لهذا الانسحاب تداعياته أيضاً على قوة التظاهرات وتأثيرها على الشارع والحكومة.

#### رابعاً: تفشي فيروس كورونا

في 24 شباط (فبراير) 2020 أعلن العراق عن أول إصابة بمرض كوفيد-19<sup>(٢٩)</sup>، وكان المصاب مقيم إيراني يدرس في الحوزة العلمية في النجف الاشرف<sup>(30)</sup>. وعلى الرغم من أن العراق لم يشهد إصابات كثيرة في الأسابيع الأولى التي تلت الإعلان عن أول إصابة حصلت فيه، إلا أن الأمور تغيرت بعد ذلك، إذ تزايدت أعداد الإصابات بشكل كبير، ما دعا الدولة إلى إعلان الحظر الشامل الذي قاد إلى اغلاق معظم دوائر الدولة باستثناء الدوائر الصحية، والأمنية، والخدمية، فضلاً عن حظر التجمعات ومنع الانتقال بين المحافظات، فيما أصدرت المرجعية فتوى حرمت فيها إقامة المناسبات بما في ذلك مناسبات الأعراس والعزاء وغيرها<sup>(31)</sup>.

أثر هذا الحظر في التظاهرات والاعتصامات، حيث أخذت أعداد المعتصمين في الساحات تقل تدريجياً، لكنها لم تتوقف تماماً، ونظراً لأن الإصابات التي طالت المتظاهرين لم تكن كثيرة في النصف الأول من عام 2020، فقد شهد الكثير من المحافظات تظاهرات عدة وإن كانت أعداد المتظاهرين أقل من أعدادهم في الأسابيع الأولى من انطلاقها، لكن كثرة الإصابات ومخاوف الناس من أن تؤدي التظاهرات إلى أنتشار المرض أدت إلى ظهور أصوات تنادي بإيقاف التظاهرات واتهام المتظاهرين بأنهم لا يراعون مخاوف الناس ولا ينصاعون لقرارات الحظر الحكومية أو لفتوى المرجعية، وما إلى ذلك من الاتهامات التي كان بعضها مرتبطاً بمخاوف حقيقية من زيادة تفشي المرض وبعضها الآخر بدوافع سياسية. أعطى ذلك فرصة للحكومة والقوى السياسية للتخلص من ضغط التظاهرات الذي استمر على مدى عام، فكان أول ما حصل إعلان الكثير من المعتصمين عن إنهاء اعتصامهم، لكن هذا لم يمهّد الاعتصام بشكل كامل، إذ أصرّ عدد قليل على الاستمرار في التظاهر. أما التظاهرات، فعلى الرغم من أنها لم تنقطع تماماً إلا أن

تواتر حصولها بدأ يقل شيئاً فشيئاً، وأخذت المدد الزمنية تزداد بين تظاهرة وأخرى، وقد استغلت بعض الجهات ذلك في شن هجمات على خيم المعتصمين أشهرها ما حصل في الناصرية في 26 كانون الثاني (يناير) 2020 والذي تسبب بحريق التهم معظم الخيم المنصوبة في ساحة الحبوب، لكن إصرار المعتصمين على مواصلة اعتصامهم دفعهم إلى استبدال الخيم بأبنية من البلوك<sup>(32)</sup>. لكن في النهاية أرغم المعتصمون على إنهاء اعتصامهم بعد تشكيل خلية أزمة بأمر من السيد رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي برئاسة مستشار الأمن الوطني قاسم الأعرجي وعضوية رئيس جهاز الأمن الوطني عبد الغني الأسدي وقائد شرطة ذي قار عودة سالم<sup>(33)</sup>.

#### خامساً: نشوء تيارات سياسية منبثقة من متظاهري تشرين

شهدت التظاهرات في مراحلها الأخيرة انسحاب بعض المتظاهرين وتشكيلهم لتيارات سياسية بعد أن أدركوا أن الحكومة وقواها السياسية غير عازمة على الاستجابة لمطالب المتظاهرين سواء أكانت تلك التي تتعلق بالإصلاح السياسي أم تلك التي تعرض مطالب أساسية كالأعمار والخدمات، ومكافحة الفساد، وتغيير مفوضية الانتخابات، ووضع قانون انتخابات جديد، ورأوا أن خير وسيلة يُمكن بواسطتها تحقيق أهداف التظاهرات في التغيير والإصلاح هي بالوصول إلى قبة البرلمان، ومن ثم، المشاركة في تشكيل الحكومة وإصدار القوانين التي تحقق الإصلاح وتضمن تنفيذ ما عرضه المتظاهرون من مطالب وهذا الأمر غير ممكن من دون المشاركة في الانتخابات، وبالطبع لم يتخذ هؤلاء قرارهم هذا فجأة ومن دون دراسة، بل بعد نقاش وحوار شارك فيه عدد كبير من المتظاهرين، إذ أفرزت الحوارات والنقاشات ثلاثة اتجاهات:

- **الاتجاه الأول:** لا يرى، الذين ذهبوا مع هذا الاتجاه، إمكانية الإصلاح والتغيير سواء أكان بواسطة المشاركة في الانتخابات أو من خلال مواصلة التظاهرات ومقاطعة العملية السياسية، ففي ما يخص المشاركة في الانتخابات ليس هناك، بحسب رأيهم، ما يضمن فوز الكيانات المنبثقة من متظاهري تشرين فيها سواء أكان ذلك بسبب التزوير الذي يحتمل حصوله من جهات تملك المال والنفوذ أم بسبب التأثير الديني العشائري الذي قد يدفع إلى بقاء الوجوه والكيانات القديمة نفسها، أما فيما يخص مواصلة التظاهرات فلم يعد هؤلاء واثقين من قدرتها على التغيير بوجود قوى مستعدة للقيام بأي شيء من أجل الحفاظ على نفوذها ومكاسبها.

- **الاتجاه الثاني:** يرفض هذا الاتجاه المشاركة في الانتخابات رفضاً قاطعاً، لعدم ثقتهم بالقوى السياسية وبنزاهة الانتخابات، ويرون أن خير وسيلة لتحقيق المطالب هي استمرار التظاهرات وزيادة وتيرتها، ومن هؤلاء من يرى أن نجاحها يتطلب تصعيداً في خطابها ووسائلها، لأن من دون ذلك لن تكون التظاهرات مجدية ومؤثرة، بينما يرى آخرون ومنهم

كاتب هذه السطور أن التظاهرات السلمية هي الوسيلة الأفضل للوصول إلى الأهداف التي نشدها المتظاهرون شريطة أن تكون منظمة ومنضبطة وتشارك بها فئات مختلفة من الناس بما في ذلك الاتحادات والنقابات ومنظمات المجتمع المدني وغيرها.

**- الاتجاه الثالث:** يؤيد هذه الاتجاه المشاركة في الانتخابات بوصفها الوسيلة الصحيحة لتحقيق الأهداف وضمان تنفيذ المطالب المشروعة للمتظاهرين شريطة ان تدعم بضمانات حكومية ودولية تضمن نزاهة الانتخابات وحماية المشاركين فيها. تعرض متبني هذا الخيار لحملة تسقيط واسعة من بعض المتظاهرين باتهامهم باستغلال تضحيات الشهداء أو أنهم استخدموا التظاهرات وسيلة للتسلق السياسي والوصول إلى البرلمان والحكومة وما إلى ذلك، وقد يكون بعض المشاركين في حملة التسقيط هذه جزءاً من الحملة التي تقوم بها كتل قديمة لتقليل تفاعل الناس مع الكتل الجديدة المنافسة لها، وهذا مما قد يؤدي إلى تقليل حظوظ الكتل المنبثقة عن تشرين في ضمان المقاعد الكافية التي تتيح لها فرض مطالب التظاهرات التي شاركت من أجلها في الانتخابات.

#### • ماذا حققت انتفاضة تشرين؟

هناك أمور كثيرة حققتها انتفاضة تشرين عدا أسقاط حكومة السيد عادل عبد المهدي وتغيير قانون ومفوضية الانتخابات منها:

#### أولاً: تقوية روح المواطنة والولاء للعراق

تعمل الدول على تقوية روح المواطنة والولاء للبلد في نفوس أبنائها، لما لذلك من أهمية في رص الصفوف وتدعيم الجبهة الداخلية وإبعاد البلد عن التدخلات الخارجية، لكن هذا الأمر لم يلق اهتماماً كبيراً في عراق ما بعد 2003، على الرغم من الحاجة الماسة له كون العراق خرج للتو من حرب مدمرة وخضع لاحتلال أجنبي، وهو في طور تأسيس دولته الجديدة التي تتطلب تركيزاً على مفهوم المواطنة وترسيخها وتدعيمها، وهذا ما يمكن ربطه بأسباب عدة من بينها: وجود رغبة أمريكية في تدعيم الحضور السياسي للمكونات العراقية تحت شعار ضمان حق الجميع في المشاركة في القرار السياسي، وعدم تمكين جهة أو طرف ما من احتكار هذا القرار لوحده، لكن من الواضح أن الهدف الأساس من ذلك هو لكي يكون بمقدور الحكومة الأمريكية فرض أرائها على هذه المكونات التي سيحتاج بعضها للدعم الأمريكي في الأوقات التي تنشب فيها النزاعات والصراعات، أو في حال اختلال التوازن السياسي وأنفرط عقد الشراكة السياسية لسبب من الأسباب.

إن وجود كتل سياسية ذات مضمون قومي أو ديني أو طائفي يُعد أيضاً من الأسباب التي أسهمت في تقوية الروح المكوناتية وإضعاف الرابطة الوطنية، لأن هذه الأحزاب بحاجة إلى

تحديد الساحات التي يُمكنها العمل فيها وتمييز الجمهور الذي يمكنه أن يتقبل فكرها ودعايتها، ومن أجل ذلك عملت على وضع مواد في الدستور تركز على إبراز نسيج العراق المكوناتي تحت شعار الاعتراف بوجود المكونات التي يتكون منها المجتمع العراقي لقطع الطريق على من يريد تخييبها وهضم حقوقها، ولكي يكون لكل قومية أو دين أو طائفة حضور في الساحة السياسية جرى العمل بنظام المحاصصة في تحديد التمثيل البرلماني وتوزيع المناصب والحقائب الوزارية لكل طرف، وقد بقيت القوى السياسية متمسكة بهذا النظام على الرغم مما خلفه من أثر في إعاقة إصدار قرارات مهمة وتسببه في ترهل النظام السياسي وانتشار الفساد والمحسوبية.

على الرغم من أن انتفاضة تشرين لم تستطع إنهاء نظام المحاصصة السياسية الذي يتطلب أنهاؤه أجمعاً شعبياً وسياسياً يشمل جميع المحافظات العراقية، إلا أنها سلطت الضوء على سوء هذا النظام ورفض شريحة كبيرة من العراقيين له، وقد كان بالإمكان الاستفادة من الانتفاضة في فتح باب الحوار والتفاوض لوضع أسس نظام يمكنه أن يضمن حقوق جميع العراقيين من دون الحاجة إلى تبني نظام أثبت التجربة السياسية العراقية فشله الذريع في تحقيق الاستقرار للبلد وضمان العدالة في توزيع الحقوق بين المحافظات العراقية على الرغم من تمثيله الجيد للمكونات، ومن ثم تسليط الضوء على حاجة العراق لنظام يمكنه أن يضمن الاثنين معاً، أي حاجة المكونات لكي يكون لها تمثيل حقيقي في البرلمان والحكومة وفي الوقت نفسه تدعيم المشتركات وتقوية الوحدة الوطنية.

وعلى الرغم من أن المطالب التي قدمها المتظاهرون في أثناء التظاهرات ليست جميعها تنشأ أموراً تخص جميع العراقيين، بل أمور تخص محافظات معينة كمطلب أعمار الجنوب إلا أن هذا الأمر لا يخل بالأهمية الوطنية للتظاهرات، فإعمار الجنوب الذي تقبع محافظات في ذيل ترتيب محافظات العراق من ناحية الإعمار والخدمات يصب أيضاً في خدمة العراق ككل، فمحافظات الجنوب محافظات عراقية والمطالبة بإعمارها -أسوة بالمحافظات الأخرى- تصب في مصلحة جميع العراقيين لأن العراق ملك الجميع والجميع لهم حقوق فيه من دون تمييز.

### ثانياً: صعود مكانة الشباب وبروز إمكاناتهم

على الرغم من أن الشباب كانوا يشكلون عنصراً مهماً في معظم الثورات والانتفاضات التي شهدتها كثير من بلدان العالم إلا أن إسهامهم في انتفاضة تشرين كان أكبر بكثير من إسهام نظرائهم في تلك الثورات والانتفاضات، وعلى الرغم من عدم وجود تقديرات تحدد نسبة هذه المشاركة في التظاهرات العراقية بيد أن من الملاحظ أنها في المعدل في تاريخ العراق<sup>(34)</sup>. ويُشير ذلك إلى حيوية الشباب العراقي وشجاعتهم وشعورهم بالمسؤولية تجاه بلدهم وأبناء شعبهم، فضلاً عن شعورهم بالغبن لتهميشهم وتجاهل حقوقهم.

أدت مشاركة الشباب الكبيرة في التظاهرات إلى أن تحمل التظاهرات طابعاً شبايباً، سواء كان ذلك بديمومة حراكها الذي جعل البلد يغلي بالتظاهرات والاعتصامات أو بأساليب الاحتجاج التي لم تكن في انتفاضة تشرين شبيهة بأساليب الاحتجاج القديمة، إذ كان الشباب هم من يحركون التظاهرات ويسيرونها ويقدّمونها وينادون بشعاراتها غير عابئين بما يتعرضون له من مخاطر، ومع ذلك لم يكونوا يتحركون بعشوائية بل بنظام وتنظيم عالٍ مستفيدين من نصائح وتوجيه بعض المشاركين في التظاهرات من كبار السن، وهذا أمر يحسب للشباب ويدل على أدراكهم لأهمية الخبرة في التعاطي مع أمر مهم كالتظاهرات، وعلى إثر ذلك، أصبحت للشباب مكانة كبيرة في الشارع العراقي وفي نظرة القوى السياسية لدورهم وتأثيرهم في مسار الأحداث، ومن ثم، فقد أصبح الجميع يأخذ نشاطهم بعين الاعتبار، وتجلّى ذلك في القرارات التي أصدرتها الحكومة السابقة للحد من التظاهرات والتخفيف من وتيرتها، وهي قرارات استهدفت جلها فئة الشباب وذلك بتعيين كثير منهم بصفة محاضرين ومنح العاطلين منهم منحة دعم، ومع ذلك وعلى الرغم من أن هذا يعد مكسباً مهماً للشباب العاطل سواء من الخريجين أم غيرهم، إلا أن كثير من الشباب لم تنطلي عليهم هذا الخدعة التي كان الهدف منها إنهاء التظاهرات أو أضعافها، وإلا أين كانت الحكومة عنهم؟ ولماذا أدركوا معاناة الشباب فجأة؟ أليس هذا من نتائج تظاهراتهم التي أثبتت بشكل لا لبس فيه أن الحقوق تؤخذ ولا تعطى؟ وأن ما حصده هو نتائج جهدهم ومثابرتهم في التظاهرات، وهذا ما شجعهم على الاستمرار في التظاهر إلى أن تستجيب الحكومة وقواها السياسية لجميع المطالبات المشروعة المقدمة من قبل المتظاهرين وليس بعضها فقط. وبناءً على ما قدمه الشباب من إسهام كبير في هذه التظاهرات، أصبحت الأخيرة تسمى، من قبل وسائل إعلام مختلفة المحلية، وعربية، وعالمية، بانتفاضة أو ثورة الشباب، ومن ثم فإن هذا يعد أهم دليل على دور الشباب فيها.

### ثالثاً: إدراك أهمية الإصلاح السياسي

لم يكن مطلب إصلاح العملية السياسية مطلباً جديداً؛ بل مطلب رافق العملية السياسية من بداية نشأتها عام 2003 وإلى الآن، إذ جرت المطالبة به في تظاهرات عدة سبقت تظاهرات تشرين، ونظمت لها حملات مختلفة، فضلاً عما تم إطلاقه عبر وسائل الإعلام من دعوات تدعو لهذا الأمر، سواء أكان من قبل أفراد معارضين للعملية السياسية أو منتسبين لها، لكن للأسف لم تلقى هذه الدعوات آذاناً صاغية من الجهات السياسية، سواء أكان لصعوبة تنفيذها أم للخشية من خسارة المغنمات والمكاسب التي تم الحصول عليها بفضل هذه العملية السياسية.

أما سبب الاهتمام بهذا المطلب، فيعود إلى أن كثيراً من المشكلات التي يعاني منها البلد ناتجة من النظام السياسي الذي تم تشكيله في العراق بعد عام 2003 من دون مراعاة لأوضاع



العراق وظروفه وأحواله، ومن ثم، فإن الاستجابة لمطلب التغيير في العملية السياسية من قبل القوى السياسية سيؤدي إلى تغييرات ايجابية كبيرة في أوضاع البلد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وسيضمن إنهاء كثير من الأزمات التي ألفت بظلالها على واقع البلاد وحياة الأفراد.

لقد أثبتت التظاهرات أن الإصلاح السياسي أمر لا بد منه، ليس لأنه كان مطلباً من مطالب التظاهرات فقط، بل ولحاجة البلاد إليه بعد أن اثبتت التجربة أن النظام السياسي الذي تم تأسيسه في العراق بعد عام 2003 لا يملك مقومات البقاء، فضلاً عن كونه غير ملائم لواقع العراق الاجتماعي والحضاري والثقافي، فلا يمكن للمحاصصة أن تؤسس نظاماً سياسياً متيناً تقود إلى بلد مستقر، بل على النقيض من ذلك هي عامل من عوامل عدم الاستقرار وأحد أسباب الفشل السياسي الذي يعيشه البلد منذ تم اتخاذها عرفاً سياسياً وإلى الآن. ومن ثم، حتى لو لم تتمكن التظاهرات من فرض هذا المطلب فإنه يبقى مهماً، لذا على القوى السياسية بمختلف انتماءاتها أن تبادر إلى الإصلاح السياسي، ليس فقط لمنع انطلاق تظاهرات على شاكلة تظاهرات تشرين، بل ولحل المشكلات التي يعاني منها البلد ومنع حصول أزمات وهزات سياسية.

#### رابعاً: زيادة الاهتمام بملف الإعمار والخدمات

على الرغم من أن مطلب الأعمار والخدمات كان من المطالب المهمة في معظم التظاهرات التي شهدها العراق قبل تظاهرات تشرين، إلا ما ميز تظاهرات تشرين أنها نجحت في إجبار السلطة على الإقرار بتقصيرها في هذا الشأن، والتصريح بأنها سوف تولي هذا الملف اهتماماً خاصاً. فالتظاهرات وأن كان لها أسباب عدة، إلا أن السبب الرئيس في انطلاقها وتوسعها نابع من وجود تقصير في التعاطي مع ملف الأعمار والخدمات، فغالباً ما تتباهى الحكومات بمنجزاتها في هذا الملف وتعدّها شهادة نجاح لها في المسؤولية الملقاة على عاتقها، فلو كانت الحكومة العراقية وقواها السياسية تملك ما تتباهى به في هذا الملف لأصبح ذلك بمثابة شهادة نجاح لها وتأكيداً لكفاءتها في إدارة البلد، مما يدعم موقفها في مواجهة التظاهرات التي سيكون تأثيرها في الرأي العام أقل بكثير من تأثيرها الحالي. لذا من المؤمل أن تغير الحكومات القادمة سياستها في هذا الشأن، وأن تقوم بالتركيز على ملف الأعمار والخدمات حتى تتلافى ما واجهته الحكومات السابقة من انتقادات واتهامات بالفشل والتقصير، فهذا الملف هو الوحيد الذي يمكنه أن يغطي على قصورها في الملفات الأخرى، وهو ما سيدعم موقفها في أي مواجهة تتعرض لها سواء أكان على المستوى السياسي أم الشعبي.

لكن هذا لا يعني أننا لسنا بحاجة بعد الآن إلى الاستمرار بالمطالبة بالأعمار والخدمات، فحتى لو أدركت الحكومة تقصيرها في هذا الشأن لابد أن نواصل المطالبة ومن دون ملل أو كلل، فهناك أمران يدعواننا إلى الاستمرار في المطالبة، الأول إشعار من بيده القرار أن هناك من

يطالب بحقوقه حتى لا يتهاون في تلبيتها، والثاني تشجيع الناس على المطالبة بحقوقها، لأن السكوت قد يشجع المسؤول على إهمالها وغض الطرف عنها، فبالمطالبة وحدها نضمن حقوقنا ونفرض مطالبنا.

### خامساً: نشوء تيارات سياسية جديدة مصدرها الحراك الاحتجاجي

ومن الأمور التي يمكن عدّها من المكاسب التي حققتها التظاهرات: نشوء تيارات سياسية جديدة، ومنافستها للقوى السياسية التقليدية في الحصول على المقاعد في مجلس النواب والمناصب السياسية، على الرغم من أن العديد من القوى التي انبثقت عن تشرين كان من ضمن مبادئها عدم تسنم أي منصب وأن هدفهم المعارضة ومراقبة الحكومة وتعديل المسار. وهو أمر لم يكن ممكناً لولا التظاهرات، فقد كانت الساحة السياسية محتكرة لقوى معينة لأكثر من سبعة عشر سنة. حصلت حركة امتداد على (9) مقاعد، وحركة إشرافة كانون على (6) مقاعد<sup>(35)</sup>. ما يعني أن مجموع المقاعد التي حازت عليها الحركات المنبثقة من تشرين هي (15) مقعد، وهي مقاعد ليست كافية لتغيير موازين القوى داخل البرلمان لصالح هذه الحركات، ما يعني أن هذه القوى لا تستطيع أن تضغط لفرض المطالب التي دعت إليها التظاهرات والتي باتت بعهدة هذه القوى، وهو ما قد يُشكل إحراجاً لهذه القوى؛ نظراً إلى أنها تعهدت لناخبيها بتحقيق مطالبهم التي نادوا بها من خلال الحراك الاحتجاجي، وعلى الرغم من أن الوقت مازال مبكراً للحكم على أداء هذه القوى لدورها في مجلس النواب، إلا أننا نعتقد أن أدائهم لم يرض الكثير من رفاقهم، الذي ترافق مع حملة التسقيط التي شنّها عليهم خصومهم، لا سيما بعد أن نشرت وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي وثيقة موقعة باسم تحالف ضم كل من حركتي امتداد والجيل الجديد، تضمنت مطالب طالب التيار الصدري بتنفيذها مقابل التحالف معه، إذ رأى منتقديها أنها لم تشمل مطالب تخص ذي قار ومحافظات الجنوب الأخرى التي انبثقت حركة امتداد منها، لا سيما مطلبي الإعمار وتطوير الخدمات اللذان يمثلان أهم مطالب متظاهرو هذه المحافظات. بحسب رأينا، أن الوقت لا يزال مبكراً للحكم على أداء هذه القوى، لأن الدورة البرلمانية لم يمض عليها سوى وقت قصير، ومن ثم، يُمكن لهذه القوى تحسين أدائها مع مرور الوقت بعد أن تزداد خبرتها في العمل النيابي.

### • الخاتمة

يتضح لنا، مما تقدم، لنا إن انتفاضة تشرين هي إحدى أهم الانتفاضات التي شهدتها العراق طوال تاريخه الطويل، ليس بسبب طولها الذي دام أكثر من عام فقط، بل ولضخامتها وتنوع أساليبها أيضاً، إذ لم يقتصر الأمر على التظاهر فحسب، بل الاعتصام والدعم بواسطة المقالات

والمنشورات، فضلاً عن مشاركة جماهير واسعة من محافظات الوسط والجنوب، ومن فئة عمرية مختلفة من الجنسين.

كانت معظم الشعارات المرفوعة شعارات وطنية وإصلاحية داعمة لبقاء النظام الديمقراطي، لكن مع الدعوة إلى تغيير بنيته وأركانه ليغدو أكثر قدرة على ضمان السلام والاستقرار في البلد الذي تشوبه الفوضى، وتقوية سلطة مؤسسات الدولة ودعم عملها وضمان استقلالها، وحتى يكون معبراً عن حاجات المجتمع، وقادراً على حلّ مشاكله وإنهاء معاناته من الفساد وسوء الخدمات وقلة الإعمار وما إلى ذلك. ونظراً لشِدتها وامتدادها على عدة محافظات، فقد أصبحت مثار اهتمام عدد من الدول والمنظمات الدولية والحقوقية، التي سارع كثير منها إلى إصدار البيانات التي تدعم مطالب الانتفاضة، خاصة مطالب الإصلاح السياسي ومكافحة الفساد والتركيز على جانب الأعمار والخدمات، مع الدعوة إلى تجنب العنف، ومطالبة الحكومة بسماع مطالب المتظاهرين، إذ كان لبعثة الأمم المتحدة في العراق الجزء الأكبر من هذه البيانات، فضلاً عن منظمة حقوق الإنسان والعفو الدولية وغيرها.

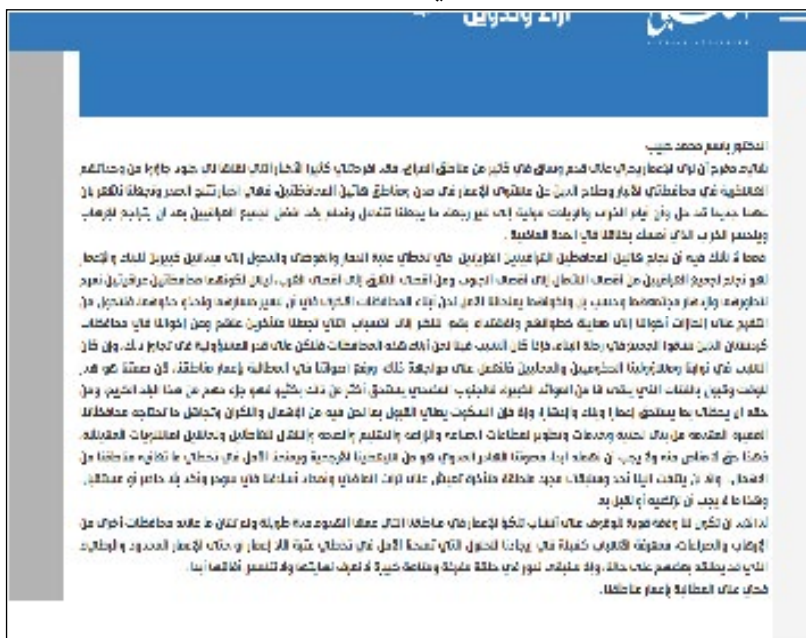
حظيت الانتفاضة أيضاً باهتمام إعلامي كبير على الرغم من محاولة بعض وسائل الإعلام تجيير أخبار الانتفاضة لصالح أهدافها، أما وسائل الإعلام التي تعود إلى جهات حكومية أو جهات حزبية مشاركة في الحكومة، فقد حاولت تجاهل أخبار الانتفاضة والتركيز فقط على ما كان يقوم به المندسين في التظاهرات من حرق وقطع للطرق بهدف تشويها وحرفها عن مسارها، أما المواقع والصفحات التي تعود إلى جهات وشخصيات من المشاركين في تظاهرات تشرين، فيمكن القول أن كثير منها قد خدمت أهداف التظاهرات في التعريف بأهدافها وعرض مطالبها وتغطية أنشطتها.

أما التضحيات الكبيرة التي قدمها المتظاهرين، فقدت أثبتت شجاعة المتظاهرين وثباتهم على المبدأ وإصرارهم على تحقيق أهدافهم ومطالبهم المشروعة، إذ قدرت أعداد الشهداء بالمئات، فضلاً عن الجرحى والمعتقلين والمفقودين، حتى يُمكن القول أن أعداد شهداء هذه الانتفاضة أكثر بكثير من شهداء كل انتفاضات العراق عبر تاريخه المعاصر، باستثناء الانتفاضة الشعبانية في آذار (آذار) 1991، التي لا يعرف على وجه الدقة أعداد شهدائها الذين دفن أغلبهم في مقابر جماعية.

## ملاحق وصور



## مقال: لماذا التلوث في إعمار محافظات الجنوب؟



مقال منشور في جريدة الصباح العدد (4597) في 5 آب 2019 تضمن أول دعوة للتظاهر للمطالبة بالإعمار والخدمات.



منشور يتضمن دعوة إلى التظاهر السلمي من أجل ضمان الأعمار والخدمات نشر في 25 أيلول 2019 على الرابط: [https://basimhabib.blogspot.com/2019/09/blog-post\\_25.html](https://basimhabib.blogspot.com/2019/09/blog-post_25.html).

[illegible]

## الهوامش والمراجع

(\*) اختلفت التسميات التي تُطلق على المظاهرات التي اندلعت في تشرين الأول (أكتوبر) من العام 2019 في بغداد والمحافظات الوسطى والجنوبية في العراق، فالبعض أطلق عليها "ثورة"، والبعض الآخر أطلق عليها "انتفاضة"، ويشاء البعض تسميتها بـ"الحراك". ونذهب، كمحررين لهذه الدراسة، إلى أن المفردة المناسبة هي مفردة "حراك"، لتوافقها مع المعايير التي تطرحها الأدبيات السياسية والتي تنطبق على "انتفاضة تشرين". أما المفردة التي سيتم اعتمادها في صفحات هذه الدراسة، والتي اختار المؤلف أن يستعملها، فهي (انتفاضة تشرين). (المُحرر).

(1) ذكر عضو المجلس الأعلى لمكافحة الفساد الذي شكله عادل عبد المهدي سعيد ياسين موسى: أن مقدار المبالغ المنهوبة من عام 2006 ولغاية 2020 بلغت 360 مليار دولار، موقع شبكة العين الأخبارية، 9 آب 2020. على الرابط:

<https://al-ain.com/article/theft-360-billion-dollars-budget-iraq-during>

(2) أحمد هادي، 20 قصة فساد.. كيف ضاعت 500 مليار دولار في العراق؟، موقع عراق ULTRA، 9 شباط 2019. على الرابط:

<https://n9.cl/fug8y>

(3) عادل عبد المهدي وزير النفط العراقي، تصريح لموقع إيلاف الإلكتروني، نقلا عن موقع أمان، 17 آب 2015 على الرابط:

<https://www.aman-palestine.org/media-center/2920.html>

(4) ما مصير 350 مليار دولار التي هربت من العراق طيلة 17 عاما؟، تقرير صحفي، فرانس 24، نشر في 13 آذار 2021. على الرابط:

<https://n9.cl/vua8w>

(5) الكهرباء في العراق.. أزمة بلا حل أمام حكومة عادل عبد المهدي، تقرير صحفي، الخليج أونلاين، 18 شباط 2019. متوفر على الرابط:

<https://n9.cl/o230n>

(6) شذى الجنابي، حملة لإنقاذ الواقع التربوي، تقرير صحفي، جريدة الصباح، العدد (4733) في 1 شباط (فبراير) 2019.

(7) كاظم المقدادي، الوضع الصحي: المشكلات والحلول الآتية.. في تقرير هام لوزير الصحة (2-3)، موقع صوت العراق، 20 آب 2019. متوفر على الرابط:

<https://n9.cl/w1j6f>

(8) عصام حاكم، استطلاع رأي: علاج المرضى العراقيين في الخارج حقيقة أم وهم طبي، تحقيق منشور في شبكة النبأ المعلوماتية. على الرابط:

<https://m.annabaa.org/arabic/referenceshirazi/12215>

(9) زهير الفتلاوي، الموت بسبب الطرق والجسور والمليارات تحرق في مديرية المرو، مقال منشور في صوت العراق في 25 تموز (يوليو) 2021. على الرابط:

<https://n9.cl/kj620>

(10) أسماعيل الدليمي، التعليم في العراق إلى أين؟ (نظرة اقتصادية)، مقالة منشورة في المنتدى العراقي للنخب والكفاءات بتاريخ 20 نيسان (أبريل) 2021. على الرابط:

<https://n9.cl/4uuw6>

(11) معلومة قدمها لي صديق يدرس في إحدى الجامعات العراقية.

(12) باسم محمد حبيب، ما أسباب تدني مستوى الإعمار في محافظات الجنوب؟، مقال نشر في جريدة الصباح العراقية العدد (4603) بتاريخ 19 آب 2019.

(13) باسم محمد حبيب، موظفو الأجور والعقود هل من حل؟، مقال نشر في جريدة الصباح عدد (4623) بتاريخ 16 أيلول 2019.

(14) كمال حسين العبيدي، متظاهرو الدراسات العليا.. ما لهم وما عليهم، مقال منشور في موقع الإباء بتاريخ 29 أيلول 2019 على الرابط:

<https://n9.cl/jae17>

(15) من هي جانين بلاسخت التي أثارت مواقفها غضب العراقيين؟، تقرير صحفي، نشر في موقع قناة BBC، في 11 تشرين الثاني 2019. على الرابط:

<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-50376739>

(16) بغداد: ممثلة الأمين العام الخاصة في العراق تجتمع بمتظاهرين وتدعو إلى الوقوف صفاً واحداً في وجه مخاطر الانقسام، أخبار الأمم المتحدة، نشر في 30 تشرين الأول 2019. على الرابط:

<https://news.un.org/ar/story/2019/10/1042811>

(17) تطورات التظاهرات في العراق: المساءلة بشأن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبها "عناصر مسلحة مجهولة الهوية"، تقرير صادر عن بعثة الأمم المتحدة في العراق، صدر في آيار 2021 منشور كملف.

(18) ينظر: الاتحاد الأوروبي يعلق على تظاهرات العراق، خبر منشور في موقع موازين نيوز بتاريخ 29 كانون الأول 2019 على الرابط:

<https://www.mawazin.net/Details.aspx?jimare=70402>

والاتحاد الأوروبي يطالب بأنهاء العنف في العراق، خبر منشور على موقع قناة العربية الإلكتروني، في 24 كانون أول 2019 على الرابط:

<https://n9.cl/epcyk>

(19) كيف تفاعل العالم مع التظاهرات العراقية؟، تقرير صحفي موقع أرفع صوتك، في 4 تشرين الأول 2019. على الرابط:

<https://n9.cl/x3l41>



(20) اتساع دائرة الانتقادات لنتائج التحقيق الحكومي بأحداث التظاهرات في العراق، تقرير صحفي، نشر في شفق نيوز بتاريخ 24 تشرين الأول 2019 على الرابط:

<https://n9.cl/9jdxxy>

(21) احتجاجات العراق: من هو الطرف "المندس" الذي يقتل المحتجين، تقرير صحفي نشر على موقع BBC القسم العربي، نشر في 10 تشرين الثاني 2019 على الرابط:

<https://www.bbc.com/arabic/interactivity-50368274>.

(22) عام على مجزرة جسر الزيتون.. المحتجون في العراق يحيون الذكرى ويصرون على المحاسبة، تحقيق قام به الصحفي علاء كولي على موقع الجزيرة، 23 تشرين الثاني 2020 على الرابط:

<https://n9.cl/wq0tl>

(23) العراق: استخدام القوة القاتلة ضد المتظاهرين - اعتداءات على المتظاهرين الفارين وسيارات الإسعاف والإعلام، تقرير لهيومن رايتس ووتش نشر على موقعها بتاريخ 11 تشرين الأول 2019 على الرابط:

<https://www.hrw.org/ar/news/2019334604/11/10/>

(24) مذكرة إحاطة صحفية حول العراق، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في 8 تشرين الثاني 2019 على الرابط:

<https://news.un.org/ar/story/2019.1043421/11/>

(25) مصطفى ملا هزال، أسباب تباين التغطية الإعلامية المحلية للتظاهرات العراقية، تقرير صحفي منشور على موقع شبكة النبأ المعلوماتية، نشر بتاريخ 23 تشرين الثاني 2019 على الرابط:

<https://m.annabaa.org/arabic/referenceshirazi/21266>.

(26) كيف غطت وسائل الاعلام العراقية التظاهرات وهل نجح حظر الانترنت بحجب الاحداث؟، تقرير منشور على موقع ناس الإلكتروني، نشر في 14 تشرين الأول 2019 على الرابط:

<https://www.nasnews.com/view.php?cat=19724>.

(27) لماذا أصبحت الناصرية بوصلة المحتجين في العراق؟، تقرير صحفي لعلاء كولي، نشر على موقع الجزيرة في 31 كانون الثاني 2020 على الرابط:

<https://n9.cl/it7ed>

(28) ينظر: طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ج1، بيروت، 2009، ص 355 - 357.

(29) باسم محمد حبيب، أنصفوا ذي قار ومتظاهريها السلميين، مقال منشور في مدونة باسم محمد حبيب، نشر بتاريخ 27 تشرين الثاني 2019 على الرابط:

[http://basimhabib.blogspot.com/201911//blog-post\\_27.html](http://basimhabib.blogspot.com/201911//blog-post_27.html).

(\*) مرض كورونا أسمه العلمي (COVID-19) هو مرض يسببه فيروس يصيب الجهاز التنفسي للإنسان ويتسم بعدواه الشديدة وأعراضه التي تتراوح بين الخفيفة والمتوسطة والشديدة، كان أول ظهور له في مدينة ووهان الصينية في 1 كانون الأول (ديسمبر) عام 2019، ثم أخذ بالانتشار إلى جميع انحاء العالم مؤدياً إلى إصابة عشرات الملايين من

الناس، وتم تسجيل حالات وفيات تخطت الأربع ملايين تقريباً بفعل هذا المرض. يُنظر: إحصائيات انتشار فيروس كورونا لغاية 19 آب 2021، مجلة أيلاف الإلكترونية على الرابط:

<https://elaph.com/coronavirus-middle-east-arab-world.html> >

(30) كورونا تزيد من حدة المحن في عراق اليوم، تقرير منشور على مجلة الإنساني في 15 تشرين الثاني 2020 على الرابط:

<https://blogs.icrc.org/alinsani/2020./3987/15/09/>

(31) عاشوراء في ظل كورونا بين موقف المرجعيات وموقف الجماهير، تقرير منشور في موقع DW، على الرابط:

<https://n9.cl/clbng>

(32) بعد حرق الخيام. محتجو الناصرية يبنون غرماً للاعتصام، موقع راديو نوا، 27 كانون الثاني 2020 على الرابط:

<https://www.radionawa.com/all-detail.aspx?jimare=17612>.

(33) العراق.. هدوء نسبي في الناصرية بعد تشكيل الكاظمي خلية أزمة لضبط الأوضاع، موقع قناة الجزيرة، في 29 تشرين الثاني 2020 على الرابط:

<https://n9.cl/sf9ni>

(34) يُنظر: انتفاضة تشرين في العراق: من المتاريس إلى صناديق الاقتراع، تقرير الشرق الأوسط رقم (223)، صادر عن مؤسسة مجموعة الأزمات الدولية (ICG)، 26 تموز 2021.

(35) علاء كولي، قوى الاحتجاج العراقية حققت نتائج لافتة بالانتخابات رغم محدودية المشاركة، تقرير الجزيرة نت، 14 تشرين الأول 2021 على الرابط:

<https://n9.cl/4ltys>



## الدراسة الرابعة

### الحراك الشعبي في البحرين المكتسبات والمعوقات والمعالجات

أ.د. عماد جاسم الموسوي

#### المحتويات

##### • المقدمة

• موقع البحرين الجغرافي وأهميته السياسية

• الحراك الشعبي في البحرين خلال العشرينيات والثلاثينيات

• الحراك الشعبي في الخمسينيات

• الحراك الشعبي خلال المدة 1965 - 1992

• الحراك الشعبي خلال 1992-1999

• مشروع الميثاق الوطني

• عودة الحراك الشعبي في البحرين وموقف المعارضة من الاجراءات الحكومية قبل عام

2011

• حركة 2011 وتداعياتها على الوضع السياسي في البحرين

• الخاتمة

• التوصيات

• الهوامش والمراجع

## • المقدمة

تعد البحرين واحدة من اهم الدول الخليجية وأكثرها تطوراً في الحراك الشعبي المطلبي، كما انها أكثر دول الخليج العربي مُلَاقَةً للحركات السياسية والاجتماعية التي انتجت جمعيات وقوى كانت دائماً تراقب الوضع في البلاد وتضغط في سبيل إحداث إصلاحات سياسية، وترجع تلك الأهمية للبحرين بسبب موقعها الجغرافي والسياسي والإثني والديمقراطي الذي يختلف اختلافاً كبيراً عن دول الخليج العربي الأخرى، ولذا فإن الحراك الشعبي المطلبي نراه يتكرر في البحرين بين مدة وأخرى كلما سنحت الظروف لذلك وهذا ما حصل في عام 2011 عندما تهيأت الظروف والعوامل والأسباب لقيامه.

وعلى هذا الأساس يحاول هذا البحث دراسة الحراك الشعبي في البحرين مع بيان أهم المكتسبات التي تحققت والمعوقات التي رافقت ذلك الحراك، ويتضمن البحث عدة محاور، يأتي في مقدمتها دراسة موقع البحرين الجغرافي وأهميته السياسية، إذ شكّل الموقع وتلك الأهمية أثراً واضحاً في مجريات الاحداث في البحرين، وهذا ما تم التطرق اليه في المحور الأول، اما بالنسبة إلى المحور الثاني فقد تناول الحراك الشعبي في البحرين خلال عقدي العشرينيات والثلاثينيات، وبيننا من خلاله الأسباب التي أدت إلى ذلك الحراك ومساراته ومطالبه ونتائجه، فضلاً عن تطور الوعي الثقافي والسياسي في البحرين والذي اتضح بشكل كبير في عقد الخمسينيات والذي حُصص له المحور الثالث لبيان اهم مفصل في ذلك الحراك الذي تمثل بتشكيل هيئة الاتحاد الوطني عام 1954 وما جرى بعد ذلك من تطورات ومطالبات خلال تلك المرحلة وحتى نهايتها وضربها من قبل الحكومة ليهدأ بعد ذلك الحراك لعدة سنوات، ويعود مرة أخرى في عقد الستينيات أو ما يُطلق عليها انتفاضة 1965 والتي تم تناولها في المحور الرابع والذي كان عنوانه (الحراك الشعبي خلال المدة 1965-1992) وما واجهته فيه الحركة من ظروف وملابسات ومضايقات، أدت في نهاية المطاف ولاسيما في الثمانينيات إلى ضعفها.

أما المحور الخامس فقد تطرق إلى الحراك الشعبي في التسعينيات، بدءاً من عام 1992 وحتى عام 1999 بوفاة الشيخ عيسى بن سلمان حاكم البحرين، وما رافق تلك المرحلة من انتفاضة دستورية، انطلقت منذ عام 1994، واستمرت لعدة سنوات، عانت فيها البلاد من عدم الاستقرار، وامتازت هذه المرحلة بما سُمي بمرحلة تقديم العرائض المطالبة للحكومة.

وبالنسبة إلى المحور السادس فقد تناول ميثاق العمل الوطني الذي أعلنه الأمير حمد بن عيسى عام 2001 والذي عُدَّ من أبرز المحطات الأساسية في تاريخ البحرين المعاصر والذي غُلقت عليه الآمال في إطلاق الحياة الديمقراطية في البلاد، الامر الذي أدّى إلى تأييد جميع القوى السياسية لذلك الميثاق، لكن ما حصل في عام 2002 بإعلان الدستور الجديد تسبب في

زعزعة الثقة لدى اطراف المعارضة التي كانت تأمل بأن يتم إعادة العمل بدستور عام 1973، لكنها تفاجأت بذلك الامر، ومن ثم حصلت عدة تطورات منها عودة الحراك الشعبي مرة أخرى، تدفعه في ذلك عدة مسببات وعوامل، منها عمليات ردم البحر (الدفان) وقضية التجنيس، وهذا ما تمّ توضيحه في المحور السابع.

اما بالنسبة إلى المحور الأخير فتّم التطرق من خلاله إلى حركة وأزمة 2011، مع بيان الظروف التي أدت إلى انطلاقها، وكذلك توضيح الموقف الحكومي أزاء تلك الحركة والمطالب التي طُرحت والمبادرات والحوارات التي دارت، وما آلت إليه الأوضاع بعد ذلك، وأُختتم البحث بمجموعة من التوصيات لمعالجة الحالة البحرينية على ضوء المعطيات والأسباب والعوامل المحركة للشارع البحريني على مدى عدة عقود من الزمان.

#### • موقع البحرين الجغرافي وأهميته السياسية

مما لاشك فيه أن البحرين تتميز بموقع جغرافي مميز، بوقوعها وسط الخليج العربي، لاسيما أنها تمثل مجموعة من الجُزر المترابطة مما أعطى موقعها أهمية كبيرة على مختلف العصور التاريخية، للإفادة منها في الأغراض المختلفة، فبعد ان كانت البحرين محطة للنشاط التجاري والملاحي تتوقف فيها الرحلات التجارية القادمة من الشرق إلى الغرب أو بالعكس، فأنها كانت في الوقت نفسه تمثل مخزناً لإنتاج اللؤلؤ الطبيعي الذي مثّل عصب الحياة في ذلك الوقت، وأصبح المصدر الرئيس لمعيشة سكانها، وأيضاً مصدر ثرائها، لذا اتجهت انظار الطامعين نحوها، واتجهت إليها عدة قوى سواء محلية أو إقليمية أو قوى اوروبية من اجل الاستحواذ والسيطرة عليها<sup>(1)</sup>. وبذلك فإن البحرين تتمتع بمركز طبيعي جيد وموقع تجاري مهم، فهي حلقة وصل بين موانئ الخليج العربي والمحيط الهندي، وتتوفر فيها مصادد اللؤلؤ الغنية، وتمتاز بخصوبة التربة ووفرة المياه، ولبساتين النخيل فيها شهرة خاصة، وقد جعل منها ذلك موضعاً لمطامع الغزاة عبر التاريخ<sup>(2)</sup>.

ومما ساعد في تصاعد أهمية البحرين اكتشاف النفط فيها منذ بداية الثلاثينيات من القرن العشرين، مما أدّى إلى صراع بين الشركات النفطية والدول الكبرى من اجل الحصول على امتيازات التنقيب والإنتاج<sup>(3)</sup>. وبذلك يُلاحظ ان أهمية موقع البحرين الجغرافي كان له إثر واضح على الجانب السياسي فيها وذلك للمخاطر التي تعرضت لها البلاد طوال مسيرتها التاريخية من قبل العديد من القوى من اجل الاستحواذ عليها ومن ثم فإن تلك القوى تحاول دائماً ان تجعل من البحرين دولة ضعيفة تتناوبها الصراعات المحلية الداخلية ومحاولة زرع بذور الفتنة الطائفية من اجل تمزيق المجتمع وتجعلها دائماً بحاجة إلى طلب الحماية من الدول الكبرى للحفاظ على كيائها من تلك الاخطار.

إلى جانب ذلك، فأن موقع البحرين بين قوتين اقليميتين كبيرتين تختلفان سياسياً ومذهبياً شكل عائقاً كبيراً أمامها، إذ أنها تقع بين دول ذات توجهات مختلفة، الجمهورية الإسلامية الإيرانية (الدولة الإسلامية ذات المذهب الشيعي)، المملكة العربية السعودية (الدولة الإسلامية ذات المذهب السني)، ومما زاد الامر حساسية ان سكان البحرين ينتمون لكلتا الطائفتين، أي انهم ينقسمون إلى شيعة وسُنة<sup>(4)</sup>. ومن ثم فكان لذلك أثر واضح، لاسيما عندما تتقاطع القوتان الكبيرتان الكبيرتين السعودية وإيران فأن ذلك الامر يلقي بضلاله على البحرين، ويجعلها تتعرض في بعض الأحيان لأحداث داخلية، سببها التجاذبات الخارجية والانتماءات المذهبية في الداخل.

### • الحراك الشعبي في البحرين خلال العشرينيات والثلاثينيات

تُعد انتفاضة الغواصين في البحرين عام 1919 هي اول حركة معارضة، مارسها سكان البحرين في تاريخهم الحديث، وذلك عندما انتفض الغواصين ضد الاستغلال البشع الذي مارسه أصحاب السفن وبعض تجار اللؤلؤ ضدهم، وطالب المنتفضون بتحسين احوالهم المعيشية السيئة التي كانوا يعانون منها، وقد سميت تلك الانتفاضة أيضاً باسم (انتفاضة الخير)، ولم تلقَ هذه الانتفاضة تجاوباً من قبل فئات المجتمع البحريني الأخرى، لضعف إمكانيات الغواصين ولموقف التجار المعارض لها، لكنها عبّرت عن الوضع الاقتصادي السيء الذي كان يعيشه الغواصين الذين كانوا يشكلون نسبة كبيرة من السكان، ومن ثم فإن تلك الانتفاضة لم تكن حركة وطنية ذات اهداف شاملة ولها تنظيم سياسي، بل انها كانت عبارة عن تلملم فئة من سكان البحرين لما كانت تعانيه من ظلم وتعسف، ولكن اعقب تلك الحركة حركات أخرى في العشرينيات يمكن اعتبارها بداية للحركة الوطنية وذلك لوضوح أهدافها السياسية<sup>(5)</sup>.

إن المتتبع للحراك الشعبي في البحرين خلال تاريخها الحديث يجد إنه قد بدأ في العشرينيات من القرن العشرين واتخذ طريقة العرائض ومن الطرفين السني والشيعي<sup>(6)</sup>؛ إذ أن قدّم عددٌ من زعماء الشيعة عريضة إلى حاكم البحرين الشيخ عيسى بن علي في عام 1922 طالبوا فيها بإصلاح القضاء والنظام الإداري والحماية من التعدي عليهم وإلغاء السخرة والعمل الاجباري والاعتناء بالسجون وإصلاح احوالها. وقد استجاب لهم الشيخ عيسى في بعض المطالب الامر الذي أغاض البريطانيين<sup>(7)</sup>. وقد تزامن مع ذلك مطالب من قبل زعماء السُنة ومنهم عبد الوهاب الزباني الذي كان قد قدّم عريضة إلى الحاكم، يطالبه فيها بتطبيق احكام الشريعة الإسلامية في جميع القضايا واسقاط القوانين المدنية والجناائية السارية في البحرين بقرار من الحكومة البريطانية منذ عام 1914<sup>(8)</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه ان الحركة المطالبة التي ظهرت عام 1922 في البحرين كانت نتيجة

لقيام الاف البحرينيين الشيعة بتظاهرة حاشدة في سوق المنامة، ودخلوا في مواجهة مع فرقة الفداوية (مكونة من أشخاص يعملون في حماية الحاكم) التي كانت قد اعتقلت شخصاً من قرية البلاد القديم وضربته بوحشية، واستطاعت تلك الحشود تحرير ذلك الرجل، وقد عمل أولئك المتظاهرون على ضرب الفداوية، ثم أعلنوا اضرباً عاماً وأغلقوا متاجرهم كافة<sup>(9)</sup>.

الواقع، ان تلك الحادثة تعد اول حراك شعبي حصل في البحرين في تاريخها الحديث، وعلى ضوء ذلك أرسل الوكيل السياسي البريطاني في البحرين الميجر ديلي Maj Clive Kirkpatrick Daly برقية سرية إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي تريفور Arthur Prescott Trevor الذي كان مستقراً في بوشهر، يبلغه بتلك التطورات، وكتب فيها (نظم البحرينيون مظاهرة ضخمة وأغلقوا السوق وحرروا بالقوة من قبضة الفداوية رجلاً كان قد تعرض لسوء معاملة، فألقى هذا العمل الرعب في نفوس الشيوخ)، لكن المقيم السياسي حذر ديلي من استخدام المزيد من القوة، ونصحه بتهدئة الناس ومقابلتهم. وعلى إثر ذلك انعقد حوار بين حاكم البحرين وممثلي الشيعة الذين قدّموا العريضة التي ذكرناها آنفاً<sup>(10)</sup>. وهنا يمكن القول ان هذه هي المرة الأولى التي يصف فيها البريطانيون تلك التحركات بالتظاهرات والاعتصامات، بعد ان حذروا سابقاً من اندلاع ثورة، كما انها المرة الأولى التي يُشار فيها إلى لقاء أو حوار وطني بين الحاكم ومواطنيه.

ان تجاوب الشيخ عيسى بن علي مع تلك المطالب أغاض بريطانيا، ولذا فإنها عملت على عزله عن الحكم وتنصيب ابنه الشيخ حمد، وكانت حجة بريطانيا في ذلك الامر ان الشيخ عيسى قد بلغ درجة من الشيخوخة لا يستطيع معها ادخال الإصلاحات إلى البحرين<sup>(11)</sup>.

عارض سكان البحرين تلك الخطوة، وعقدوا مؤتمراً في مدينة المحرق في أيار (مايو) 1923، وأصدروا وثيقة وطنية، أطلق عليها (لائحة الإصلاح)، تضمنت عدة مطالب، منها ابدال القانون المدني والجنائي الذي فرضته السلطات البريطانية منذ عام 1914 وانتخاب مجلس شورى من قبل السكان ليساهموا في إدارة البلاد بدلاً من الوكيل السياسي ووقف تدخل الأخير في شؤون البلاد الداخلية وحصر الامر في مجال الشؤون الخارجية حسبما تقتضيه المعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع البحرين سابقاً ووضع قوانين عادلة تنصف عمال الغوص<sup>(12)</sup>. لكن تلك الخطوة فشلت في تحقيق أهدافها وحسب ما ذكر الأستاذ فلاح المديرس ان سبب عدم نجاح ذلك التحرك كونه يعبر عن مصالح شريحة معينة في الطائفة السنية وانه لم يستوعب المصالح المشتركة للسنة والشيعة، كما إنه لم ينجح في تحديد العدو المشترك للشعب البحريني، كما ان ذلك التحرك عبّر عن مصالح كبار التجار والملاكين العقاريين ورجال الدين السنة المرتبطين بالحاكم، ولم يعبر عن مصالح الطبقة الفقيرة<sup>(13)</sup>. وبذلك يُلاحظ فأن المطالب الشعبية أو حركات المعارضة إذا لم تكن



تعبّر عن عامة الناس فأَن مصيرها سيكون الفشل، وكلما كانت تلك المطالب تعبّر عن المصالح العليا وتعالج مشاكل المحرومين والمعدمين والطبقات الفقيرة فأَن مصيرها سيكون النجاح لأنها سوف تلاقي الدعم الكافي من قبل تلك الشرائح التي تكون المدافع والمحامي عن تلك الحركات. وهنا يمكن ان نتساءل هل ان الحراك الشعبي في البحرين عام 1923 كان طائفيًا ما أدّى إلى عدم نجاحه ام ان مسيرة الاحداث سارت بتلك الطريقة التي يراها البعض بأنها كانت طائفية؟

وللإجابة عن ذلك، يمكن ان نقول بأن ذلك الحراك لم يكن طائفيًا من خلال تتبع الاحداث التي مرت بها البلاد، فإذا نظرنا إلى احداث 1923 نرى بأنها لم تكن تخص طائفة معينة؛ إذُ السُّنة والشيعة كانوا معارضين من جهة وموالين من جهة أخرى<sup>(14)</sup>، وما يثبت ذلك ان الكثير من الاحداث التاريخية يجب ان نتجاوز فيها التفسير الطائفي لذلك الانقسام ولاسيما احداث 1923 والتي تعد نقطة افتراق جوهريّة في المواقف السياسية الجماعية. والحقيقة ان الانقسام هو نتاج اختلاف حاد في سُلّم الأولويات بين جماعة تطالب بالمساواة بأي ثمن وأخرى تطالب بالسيادة الوطنية بأي ثمن، كما ان التداخل في المواقف السياسية آنذاك لم يكن موزعاً بقسمة مضبوطة بين السنة والشيعة، بدليل ان اهم ناشط سياسي سُنّي في تلك المدة (عبد الوهاب الزباني) كان يستحسن إصلاحات 1923، إلا إنّه عارضها لكونها تمثل من منظوره تدخلاً مباشراً من بريطانيا في الشؤون الداخلية لبلاده، الامر الذي يجعل منها عقبة امام السيادة الوطنية مستقبلاً، كما ان هنالك عرائض مشتركة تؤكد ضرورة العدل والمساواة والانصاف بين الجميع، ومنها عريضة بتوقيع تسعة وثلاثين شخصاً من وجهاء البحرين، ومن بينهم وجهاء سُنّة بارزين، وكانت تلك العريضة فيها مدح كبير لشخص الوكيل السياسي البريطاني في البحرين (ديلي) وفيها ثناء على عدالته ونقد لخصومه، كل هذا يثبت ان المواقف من إصلاحات 1923 كانت متداخلة، وانها انعكاس لاختلاف سُلّم الأولويات آنذاك<sup>(15)</sup>.

أظهرت حركة 1923 بوضوح ما وصل إليه الوعي السياسي في البحرين في ذلك الوقت المبكر، ومثّلت لائحة الإصلاح بشكل من الاشكال منهجاً لحركة سياسية، وبالرغم من هذا لم يُقدّر لها النجاح، ولم تفلح في حمل بريطانيا على تغيير سياستها، وذلك لأسباب عدة، منها ان الظروف الدولية والمحلية في الخليج العربي لم تكن ملائمة لنجاح الحركة، إذُ أسفرت الحرب العالمية الأولى عن انتصار بريطانيا التي أصبحت لها السيطرة المطلقة على منطقة الخليج العربي، وذلك بعد ان اختفى مغالبوها، ولم تعد هنالك منافسة اوروبية لها، وكان من نتائج الحرب أيضاً تقسيم البلدان العربية إلى عدد من الدول الصغيرة التي كانت تعاني من مشاكل داخلية عدة، لذلك لم يتجاوب الرأي العام العربي مع تلك الحركة، لضعف تيار القومية العربية من جهة وانشغال اغلب البلدان العربية بمشاكلها الخاصة من جهة أخرى<sup>(16)</sup>.

وبهذا فأن فشل تلك الحركة كان سبباً في زيادة الهيمنة البريطانية التي تمثلت في سياسة الوكيل تشارلز بلجريف Charles Belgrave الاستبدادية والذي تم تعيينه مستشاراً حاكم البحرين في عام 1926، واستمر في ذلك المنصب حتى عام 1957، وكانت أولى الإجراءات التي اتخذها وضع قانون جديد للغوص، يخوّل الحكومة الاشراف على شؤون الغوص وتعديل علاقات الغواصين، مما أدى إلى معارضة تجار اللؤلؤ وأصحاب السفن، وكذلك معارضة الغواصين أيضاً، وكانت تلك المعارضة متجسدة في مجموعة من الانتفاضات التي حصلت خلال المدة 1926-1932<sup>(17)</sup> وبلغت الاحداث ذروتها في أيار 1932 حينما وقعت اشتباكات دامية لعدة أيام<sup>(18)</sup>، وانتهت تلك أيضاً بالفشل، نتيجة السياسة الاستبدادية والتعسفية التي استخدمها بلجريف.

وما أن حلّ عام 1934 حتى تزعم التجار حركة جديدة، تمثلت بتقديم عريضة من قبل مجموعة من زعماء الشيعة (عبد علي العليوات- منصور العريض- محسن التاجر- عبد الرسول بن رجب) وغيرهم، تضمنت مجموعة من المطالب إلى حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى، مُذكّرين بدورهم في تعزيز واستقرار البلاد بعد الاحداث التي شهدتها البحرين في عشرينيات ذلك القرن، وكيف انهم وقفوا مع شرعية الدولة بقيادته مقابل العدالة في التمثيل في مختلف مجالات الدولة<sup>(19)</sup>، وطالبوا في تلك العريضة بضرورة اصلاح المحاكم والقضاء في البحرين، وان يكون ممثلو الشيعة في مجلس البلدية ومجلس العُرف مناسباً للنسبة السكانية للشيعة وأيضاً المطالبة بحقوقهم في التمثيل بمجلس التعليم<sup>(20)</sup>. لكن بعض تلك المطالب لم تلقَ آذاناً صاغية، ما أدى إلى ان يستمر ذلك التحرك في السنوات اللاحقة، بل وتتصاعد وتيرته وحدته، وهذا ما حصل عام 1938؛ إذ تطورت الحركة المطالبة وابتعدت عن المطالب الفئوية الضيقة والمحصورة في النطاق الوظيفي والطائفي إلى مطالب للإصلاح بوجه عام وشامل في كل الجوانب وخاصة التشريعية منها، متخذة طابع الوطنية والإصلاح شعاراً لها، وتعدّ حركة 1938 امتداداً طبيعياً لحركات أخرى قامت في الكويت ودبي<sup>(21)</sup>، وقد شهدت البحرين عدة إضرابات قام بها عمال النفط في شركة بابكو الذين كانوا يطالبون بتحسين أوضاعهم المعيشية، فضلاً عن انضمام فئات أخرى من المجتمع البحريني لتلك التظاهرات التي تحولت إلى إضرابات مستمرة، شارك فيها طلاب المدارس والحرفيون وكبار التجار، وكانت نتيجة ذلك صدامات مع الشرطة التي قامت بالقبض على اعداد منهم<sup>(22)</sup>.

وبسبب تلك الاحداث تحركّ الوطنيون من الطائفتين السنية والشيعية وعقدوا اجتماعاً، كانت نتيجته تقديم عريضة إلى حاكم البحرين، تضمنت عدة مطالب، منها انشاء مجلس تشريعي وأيضاً مجلس آخر للتعليم وتشكيل هيئة قضائية مكونة من ثلاثة قضاة، لكل محكمة واحد شيعي وآخر سني وثالث تعينه الحكومة، وكذلك تضمنت العريضة المطالبة بإصلاح المجالس البلدية

وتعين المواطنين البحرينيين بدلاً من الأجانب، وتشكيل هيئة شعبية تتكون من ستة اشخاص ثلاثة من الشيعة وثلاثة من السنة لتمثيل الأهالي للتفاهم مع الحكومة في حالة حدوث أي اختلاف في المستقبل، وأيضاً المطالبة بتشكيل نقابة للعمال معترف بها رسمياً من قبل الحكومة، ولكن تلك المطالب لم تتحقق<sup>(23)</sup>؛ إذ قامت السلطات البريطانية بملاحقة قادتها والقبض على بعضهم بينما فرّ الآخرون إلى خارج البحرين، وعلى الرغم من المكاسب القليلة التي حققتها تلك الحركة إلا أنها ساهمت بوجود وعي سياسي لدى البحرينيين وساهمت في تبلور الحركة العمالية من جانب واشتراك الطلبة فيها من جانب آخر<sup>(24)</sup>، ويؤكد كتاب أن ما حدث عام 1938 هو حركة إصلاحية أفلحت في إثبات نمو التحرك الشعبي وازدياد الوعي السياسي<sup>(25)</sup>. ويبدو أن السبب في فشلها لكونها كانت تحمل في طياتها مطالب عديدة وشاملة لا يمكن تحقيقها خلال تلك المرحلة التي كانت فيها بريطانيا تسيطر على شؤون البحرين وإدارتها.

وقبل الولوج إلى الحراك الشعبي في الخمسينات، لابد من المرور بعقد الأربعينيات والذي امتازت بدايته بكون العالم كان مشغولاً بأحداث الحرب العالمية الثانية التي أثّرت على كل دول العالم وبجميع المجالات، وكانت البحرين واحدة من ضمن تلك الدول التي تأثرت فيها حركة المطالبات الشعبية بأن خفت خلال تلك المدة بسبب التواجد العسكري الكثيف في البحرين والسياسة التي استخدمتها بريطانيا من خلال توظيف عدد من العمال والمتعلمين في المؤسسات الحكومية، لكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية نشطت تلك الحركات مرة أخرى بقيادة مجموعة من البحرينيين الذين انظموا إلى حركات وأحزاب عربية، مركزها في بيروت وأخرى في القاهرة، وأخذت تقوم بنشر افكارها ومبادئها من خلال الصحافة المحلية، وخلال تلك المرحلة ساهم البحرينيون في انشاء العديد من النوادي والجمعيات في مختلف المدن والقرى التي تأسست ظاهرياً لتكون نوادٍ وجمعيات رياضية، إلا أنها تحولت بسرعة إلى مراكز لتبادل الأفكار السياسية وبعد الحرب ازدهرت هذه النوادي التي ساهمت في نمو وتطور الأفكار السياسية، كما كان للمشكلات السياسية في مختلف البلاد العربية وبخاصة قضية فلسطين أثرها في نمو الوعي السياسي وتطور الأحداث السياسية في البحرين، كما أصبحت الأخيرة أكثر أهمية للوجود البريطاني عندما نقلت إليها مقر المقيمة السياسية في الخليج، ليكون مقرها في البحرين، وكان لقيام الثورة المصرية عام 1952 أثر واضح على سكان البحرين<sup>(26)</sup> ومن ثم شكّلت تلك العوامل بمجملها مقومات لتصاعد نشاط حركة المعارضة والحركة المطالبة في البحرين في منتصف الخمسينيات.

## • الحراك الشعبي في الخمسينيات

تُعدّ الحركة الوطنية البحرينية التي انطلقت في الخمسينيات من القرن العشرين افضل بكثير من التي سبقتها، وذلك بسبب التنظيم والنضوج الذي وصلت اليه، والشخصيات التي كانت تقود تلك الحركة، وعلى الرغم من محاولة اثاره النعرات الطائفية بين أهالي البحرين السنة والشيعة من خلال الاحداث التي حصلت عام 1953 والتي ارادت ان تمزق الشارع البحريني لكن عام 1954<sup>(27)</sup> شهد اندماجاً وطنياً ربما لم يسبق له مثيل في تاريخ البحرين الحديث، وأصبح زعماء الشيعة وزعماء السنة يسيرون في مركب واحد بتقديم المطالب المشتركة والتي عبّرت عن احتياجات البلاد بشكل عام دون الانحياز لفئة معينة أو طائفة على حساب أخرى، إذ قدموا مجموعة من الطلبات في تموز 1954 تلخصت بالآتي<sup>(28)</sup>:

- 1 - تشكيل مجلس استشاري منتخب بكل حرية وبتمثيل عادل من الشيعة والسنة للنظر في الشؤون العامة، وإعداد التوصيات لتقديمها للحاكم للموافقة أو الرفض.
  - 2 - تشكيل لجنة قانونية لوضع لائحة قوانين يوافق عليها المجلس الاستشاري.
  - 3 - اصلاح المحاكم وتعيين قضاة يحملون درجات جامعية في القانون أو يكونون من الأجانب إذا اقتضت الضرورة
  - 4 - اجراء انتخابات حرة لتشكيل مجالس للبلدية والصحة العامة والتربية والتعليم
  - 5 - اصلاح دوائر الامن، وقبول مبدأ محاسبة رئيس الشرطة عن أي خرق للأمن والسلم
  - 6 - تعويض ضحايا احداث 1953 وإصدار عفو عن المعتقلين
  - 7 - معاقبة المسؤولين عن إطلاق الشرطة الرصاص على الجماهير خلال احداث 1953 و1954.
- وبعد عرض تلك المطالب على المعتمد السياسي والذي اجتمع مع حاكم البحرين لغرض مناقشتها، فقد أبدى الأخير الموافقة على تنفيذ بعضها، لكن تطورات الاحداث وصدور احكام تعسفية على بعض الأشخاص الذين كانوا قد اعتقلوا بسبب احداث 1953 قد تسبب في عودة الاضطرابات إلى البلاد، وأقدمت السلطات على اطلاق النار على المعتصمين ما أدّى إلى سقوط تسعة شهداء مع عدد من الجرحى، ومع تطور الاحداث فقد قام بعض الزعماء الشيعة وتحديداً السيد علي كمال الدين الغريفي بإقناع الجماهير بضرورة التهدة من اجل تقديم مطالب إلى الحكومة، وبالفعل اقتنعوا بذلك واخذ السيد الغريفي بالتفاوض، وقدم مجموعة من المطالب، وعلى اثرها صدر بيان تضمن إصلاحات محددة<sup>(29)</sup>.

الواقع ان هدوء الأوضاع النسبي في البحرين وانتهاء الازمة التي مرت بها البلاد خلال تلك المرحلة لا يعني نهاية النشاط الحركي الوطني، وانما كانت بداية التأسيس الحقيقي للحركة

الوطنية في البلاد، فقد كانت التحركات جماعية ومنظمة وشاملة، انخرط فيها الجميع من طلاب وعمال ورجال دين وموظفين سنة وشيعة، وكان الاتجاه القومي هو العمود الفقري للمعارضة، وكان هو الانتماء المعترف والذي يتغلب على الانتماء الطائفي<sup>(30)</sup>. وبعد عدة اجتماعات عقدها زعماء الشيعة وزعماء السنة كان من نتائجها تشكيل (هيئة تنفيذية عليا) مكونة من 120 شخصاً، تنبثق منها لجنة تتكون من ثمانية أعضاء للجمعية العمومية شكلوا المجلس الإداري للهيئة، والتي سُميت باللجنة التنفيذية<sup>(31)</sup>. ولتثبيت شرعية الهيئة باشر الأعضاء بجمع توقيعات التأييد للمجلس ومن مختلف فئات الشعب ووضعت عريضة ضمت نحو 25000 توقيع وتعد هذه النسبة عالية مقارنة بعدد سكان البحرين الذين كانوا لا يزيدون عن 80000 ألف نسمة<sup>(32)</sup>.

اما بالنسبة إلى المطالب الشعبية التي سعت الهيئة إلى تحقيقها، فبعد مداولات طويلة ومباحثات مستمرة بين أعضائها توصلت إلى مجموعة من المطالب التي قدمتها إلى حاكم البحرين والتي ذكرت في بدايتها انها لا تستهدف المساس بمركز الحاكم، وانما تسعى للحصول على شرعية وجودها وعملها<sup>(33)</sup>. وتضمنت تلك المطالب بالآتي<sup>(34)</sup>:

- 1 - تأسيس برلمان منتخب من الشعب ليصبح صوت الشرعية الأوحده بالبلاد.
- 2 - وضع قانون مدني وجنائي موحد للبحرين.
- 3 - انشاء محكمة استئناف، تضم في عضويتها قضاة متمرسين في القانون.
- 4 - السماح بقيام نقابات عمالية وحرفية ومهنية.

غير ان تلك المطالب تم رفضها من قبل المستشار البريطاني وأيضاً حاكم البحرين الذي أعلن عن نية الحكومة ادخال بعض الإصلاحات الإدارية، منها تعيين مستشارين في المحكمة العدلية وإصدار قانون العمل وصياغة قانون العقوبات<sup>(35)</sup>.

ونتيجة للشائعات التي أثارها البعض بأن هدف الهيئة اسقاط الحكم وإنها حركة هدامة أصدرت الهيئة في نشرتها الصحفية التي تبنتها لتوضيح حقيقة مطالبها ونفي الاشاعات التي ظهرت، مؤكدة التزامها بحكم الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين، لكنها تطالب في الوقت نفسه بإدخال الإصلاحات التي ذكرتها سابقاً<sup>(36)</sup>.

وعلى الرغم من المعارضة التي أبدتها الحكومة لمطالب الهيئة، لكن ذلك لا يعني توقف الهيئة عن نشاطها وكان ذلك من خلال مجموعة من البلاغات والبيانات التي كانت توضح فيها سياستها تجاه ما يجري وما يستجد في البلاد، ومنها رفضها تطبيق قانون العقوبات الذي تم إصداره من قبل الحكومة، وكانت الهيئة تعمل وتحاول إبراز دورها كسلطة تشريعية، ومن ذلك إصدارها البلاغ رقم 27 الذي أعلنت فيه عن حرمة التجمهر في الأسواق خشية إعاقة الحركة<sup>(37)</sup>.

فضلاً عن ذلك طالبت الهيئة في إحدى بلاغاتها بضرورة اقضاء المستشار البريطاني بلكريف

من منصبه، إذ عدّته بأنه العقبة الرئيسية في طريق الإصلاحات والرافض لعملية الاستجابة لمطالب الهيئة<sup>(38)</sup>، مقابل ذلك اتهم البريطانيون الهيئة بأنها «بادرة ناصرية» تهدف لخلق متاعب لهم في منطقة الخليج العربي ككل، واخذت الشكوك تحوم حول الهيئة وجميع افرادها الوطنيين<sup>(39)</sup>. وقد اشتكى بلكريف من أنشطة الهيئة ووصفها بأنها مدعومة من الرئيس المصري جمال عبد الناصر وتيار القومية العربية الآخذ بالانتشار في وقتها، وحذر ان الهيئة بعملها هذا ارادت اجبار بريطانيا المسيطرة على البحرين بالوقوف إلى جانبهم<sup>(40)</sup>.

وعلى الرغم من إصرار البريطانيين على عدم تنفيذ مطالب الهيئة التنفيذية لكنها حاولت الاستفادة من كل مناسبة لإيصال صوتها للمسؤولين البريطانيين، ومن ذلك عندما توقف انطوني ايدن في البحرين خلال زيارته للهند عام 1955 سلّمه أعضاء الهيئة التنفيذية العليا مذكرة تضمن مجموعة من الشكاوى، وأيضاً فيها مطالب لإصلاح أوضاعهم، فضلاً عن ذلك ارسالهم مذكرة أخرى إلى وزير الخارجية البريطاني، حملت المطالب نفسها، ولم يحصلوا على إجابات مقنعة<sup>(41)</sup>.

وبالرغم من الموقف البريطاني السلبي سعت الهيئة إلى اقناع حاكم البلاد من خلال التفاوض معه عن طريق المذكرات أو اللقاءات<sup>(42)</sup>، فتم الاتفاق على تنفيذ بعض مطالبهم شريطة التخلي عن مطالب أخرى وتغيير اسم الهيئة التنفيذية العليا إلى هيئة الاتحاد الوطني، واعترف الشيخ سلمان بن حمد حاكم البحرين بالهيئة، ووُقعت الوثيقة في اذار (مارس) 1956<sup>(43)</sup>.

الواقع، ان ذلك التفاهم والوئام لم يستمر طويلاً وانما كانت هنالك عدة عوامل ساهمت في عودة عدم الاستقرار، ومن ثم تقويض دور الهيئة وانهاء دورها بوصفها كياناً سياسياً. وكان أحد تلك الأسباب متعلق بالتنظيم الداخلي للهيئة، والثاني يتعلق بالانتهاكات والأساليب التي تعرض لها أعضاؤها، وقد وُفّرت تلك العوامل الأرضية المناسبة للإطاحة بها، لا سيما أن الهيئة ناصرت سياسة الرئيس جمال عبدالناصر المعادية للغرب وقامت بتنظيم الإضرابات لأجل دعم مصر<sup>(44)</sup>، بعد تعرضها للعدوان الثلاثي في تشرين الثاني 1956<sup>(45)</sup>. وفي هذا الجو المشحون سارع أعضاء الهيئة بالتنقل بين احياء المدن لضمان عدم انفلات زمام الأمور، ولتأمين السيطرة على الموقف إثر دعوتهما للمظاهرة السلمية وتنظيم مسارها<sup>(46)</sup>.

وعليه خرج الشعب البحريني بمظاهرات صاخبة، مندداً بدول العدوان، ومعلناً تأييده للشعب المصري<sup>(47)</sup>، وسرعان ما تحولت هذه التظاهرة السلمية إلى اعمال عنف لم تستطع الشرطة السيطرة عليها<sup>(48)</sup>؛ إذ اندفع المتظاهرون للتعبير عن غضبهم باقتحام الشركات البريطانية في البحرين وإلحاق اضرار عديدة<sup>(49)</sup>، كما أشعل المتظاهرون النار في بعض مؤسسات بريطانيا وبيوت الأوربيين في مدينة المنامة والمحرق وكذلك تحطيم القوارب والاليات التابعة، وقام العمال من جانبهم بتدمير انابيب النفط<sup>(50)</sup>.

ونتيجة لذلك قرر البريطانيون ان يضعوا حداً لقادة هيئة الاتحاد الوطني وعدتهم خارجين عن القانون<sup>(51)</sup>، مما دفع الحكومة إلى سحب اعترافها بالهيئة كتنظيم رسمي، وأعلنت عن عزمها بألقاء القبض على أي شخص يتحدث أو يصدر نشرات مذيلة عن الهيئة أو لأي تنظيم اخر مغاير للهيئة<sup>(52)</sup>.

وصدرت الأوامر بإلقاء القبض على أعضاء الهيئة الذين تواروا جميعاً عن الانظار، فلم يتم الظفر بهم<sup>(53)</sup>، سوى بالسيد علي كمال الدين الغريفي فكان مصيره النفي الاختياري إلى العراق<sup>(54)</sup>. وبذلك انطوت صفحة أخرى من صفحات الحراك الشعبي الجماهيري في البحرين دون ان تحقق الأهداف والمكتسبات التي سعت اليها، رغم ان تلك الحركة التي امتد نشاطها لأكثر من عامين كانت محطة مهمة من تاريخ الحراك الشعبي في البحرين وإنها ساهمت ولو بنسبة محددة في توحيد العمل الوطني والمطالب الشعبية والابتعاد عن الطائفية نوعاً ما، كما ان دروس انهيار الهيئة شكلت حافزاً للمناضلين في البحث عن أداة بديلة عن التنظيم العلني وهو اللجوء إلى التنظيمات السياسية السرية.

ومما تجدر الإشارة اليه ان أحد اهم المكتسبات التي حققتها الهيئة هي اجبار الحكومة على قبول استقالة المستشار البريطاني بلجريف من عمله في تموز (يوليو) 1957، وبذلك فأن الهيئة قد حققت هدفاً مهماً من أهدافها، ولكن تطور الاحداث بسرعة جعل الهيئة تقع في الفخ الذي نُصب لها<sup>(55)</sup>.

ومن المفيد ذكره ان هنالك معوقات أصابت تلك الحركة، ومن ثم فأنها كانت بمثابة أسباباً أدت أو ساعدت على انهيارها، ومنها التكوين الطبقي لأعضاء الهيئة، إذ أن معظم الأعضاء انحدروا من برجوازية صغيرة، تتسم بالتذبذب السياسي، مما سهل استمالتهم أو تحييد مجموعة منهم عن طريق ارضائهم اقتصادياً أو عن طريق الاضطهاد والنفي، كذلك عدم وضوح الرؤية السياسية والنظرية التي تقود التنظيم السياسي حيث ان عناصر الهيئة هي في الأساس مكونة من عناصر وطنية قادها حماسها الوطني إلى ان تقوم بالدعوة لتحرر الوطني دون تحديد الهدف المطلوب تحقيقه، كذلك انعدام التنظيم السياسي الذي قاد الحركة السياسية، حيث ان الهيئة أُسست بواسطة عناصر برجوازية صغيرة لا تنتمي إلى أي تيار سياسي الا لشعورها القومي، إلى جانب ذلك فأن القمع الذي قابلت به الحكومة وبريطانيا عناصر الهيئة ومناصريها أربى الكثيرين حيث سجن البعض وأبعد البعض الآخر<sup>(56)</sup>.

ولعل طبيعة التناقض بين قيادات الهيئة كان من المؤشرات السلبية التي أضعفت دورها في السيطرة على بعض الأمور التي كانت تتطلب قيادة فاعلة وحاسمة جراء تباين مواقف بعض الأعضاء في الأوقات الحرجة<sup>(57)</sup>. أضف إلى ذلك ظهور تنظيمات سرية من الشيوعيين والبعثيين

واتجاهات سياسية أخرى داخل الهيئة انشقوا عن القيادة وأخرى من تيارات سياسية ضعيفة اندست داخل تنظيم الهيئة بعد ان استغلتها السلطات الأجنبية لتحقيق مآربها عبرها<sup>(58)</sup>.

وشكّل الضعف الايديولوجي لسكرتير الهيئة عبد الرحمن الباكر، واتصالاته مع المقيم السياسي البريطاني بصورة سرية وسيطرة العناصر البرجوازية على مقدرات الهيئة وقيادتها التي طالبت بإصلاحات راديكالية لا تتعارض مع المصالح البريطانية<sup>(59)</sup>، كل ذلك أسهم في إضعاف وضع الهيئة وإحراج موقفها من منطلق عدم استيعابهم للعملية السياسية بحدودها الضيقة من منظور الخلط ما بين سياسة الدولة المسيطرة بريطانيا وربطها بمواقف المستشار البريطاني، وانطلقت بشعاراتها للتعبير عن هذا الوضع بمصطلحات خشنة مثل مكافحة الاستعمار<sup>(60)</sup>.

وقد أشار جاسم مراد أحد أعضاء الهيئة بأن الهيئة أخطأت بمعاداتها للبريطانيين لأن الأعضاء تنافسوا مع أناس لا يكافئونهم، مثلما لم يحاولوا الاستفادة من وجودهم في تطوير البلاد، وإن الهيئة أخفقت في تحقيق أهدافها، والسبب في ذلك يعود بحسب رأيه لطموحات أعضاء الهيئة التي كانت أكثر من الواقع، هذا من جانب ومن جانب آخر طغيان المد القومي على توجهاتهم ومن ثم استحالة تحقيق الاستقلال التام وطرده القوى الأجنبية<sup>(61)</sup>.

### • الحراك الشعبي خلال المدة 1965-1992

شهدت عقود الستينيات والسبعينيات والثمانينات مظاهر أكثر عنفاً، كان يدعوا اليها القائمون على المعارضة، ويبدو ان ذلك التحول قد جاء نتيجة إلى اليأس الذي ألمّ بتلك الحركة من عدم تحقيق المطالب التي كانت تنادي بها وتردي الأوضاع الاقتصادية، ما دفعها لاتخاذ ذلك الأسلوب، فضلاً عن التطورات الإقليمية والدولية التي ألقت بضلالها على الحركة الوطنية وتأثرها بما يجري من حركات في دول العالم، وهذا ما جعلها تحاول السير بذلك الاتجاه.

كانت انتفاضة 1965 أولى الحركات التي شهدها البحرين بعد انهيار جبهة الاتحاد الوطني في منتصف الخمسينيات؛ إذ أخذت الأفكار الثورية تنتشر وتتسرب بين صفوف القوى القومية، وهذا ما حصل في عام 1965، وبعد ان قامت شركة نفط البحرين بفصل حوالي 1500 عامل من عمالها ما أدى إلى اضراب خمسة الاف عامل في التاسع من اذار تضامناً مع رفاقهم المفقولين، ثم أنظم اليهم الطلاب وخرجوا بتظاهرات، طافت شوارع المنامة والمحرق مطالبين بعودة المفقولين<sup>(62)</sup>. وكانت مظاهر الاحتقان والاستياء تعبر عن نفسها في الشارع البحريني بين مدة وأخرى، وخاصة بين طلبة المدارس كما حدث يومي 4 و5 اذار (مارس) 1965، حينما خرجوا في تظاهرات عارمة انتهت بتصدي الشرطة لهم وإخمادها<sup>(63)</sup>.

وعُدّت عناصر من جبهة التحرير الوطني البحرانية العدة ليوم 10 اذار (مارس)، لكونه يصادف



مرور 11 سنة على اطلاق الرصاص على سائقي الأجرة (التاكسي) الذين كانوا يحاصرون مبنى بلدية المنامة بسياراتهم في محاولة منهم منع السلطات من نقل زملائهم السواق المحتجزين داخل مبنى البلدية إلى سجن القلعة، وكان ذلك عام 1954 أيام هيئة الاتحاد الوطني، وتم اطلاق النار عليهم، وأصبحت تلك الحادثة ذكرى يتم الاحتفال بها سراً سنوياً من قبل بعض الأشخاص، وفي ذلك اليوم أي 10 آذار(مارس) 1965 وبعد ان تجمع عدد كبير من المتظاهرين واخذوا يطوفون شوارع البحرين وهم يهتفون هتافات حركة القوميين العرب الناصريين التي كانت تهتف (عاشت الامة العربية- تحيا القومية العربية- عاش عبدالناصر- عاش عبدالسلام عارف...الخ)<sup>(64)</sup>. كان العمال المحرك الأساس لتلك الانتفاضة والذين تمكنوا بمساندة الطلبة ان يفجروها ويتولوا زمام المبادرة وقد وجدت بعض الجمعيات بمختلف اتجاهاتها السياسية ذلك فرصة لها لاستغلالها لتحقيق أهدافها وقامت تلك الجمعيات والمنظمات بتشكيل جبهة ضمت جميع القوى السياسية في البحرين أطلق عليها (جبهة القوى التقدمية) التي أصدرت بياناً في 15 آذار حددت فيه أهدافها بالنقاط الآتية<sup>(65)</sup>:

- إيقاف الفصل التعسفي للعمال وإعادة المفصولين إلى وظائفهم.
- الاعتراف للعمال بحق تكوين نقابات خاصة بهم.
- رفع حالة الطوارئ التي تعيشها البحرين منذ عام 1956.
- إطلاق سراح المسجونين السياسيين والسماح بعودة المنفيين وإيقاف الملاحقات والمطاردات.
- فصل الموظفين البريطانيين والأجانب من جهاز الشرطة.
- وفي السياق ذاته ومع استمرار التظاهرات والاضرابات قدّمت جبهة القوى القومية مذكرة إلى الحكومة في 25 آذار(مارس) 1965 طالبت فيها بالآتي<sup>(66)</sup>:
- 1 - انشاء مجلس تأسيسي يمثل الشعب بكافة فئاته الوطنية.
- 2 - بدء مفاوضات مع قوات الاحتلال على أساس منح الاستقلال الذاتي وإلغاء القواعد العسكرية
- 3 - إيجاد مناخ ديمقراطي تتوفر فيه حرية العمل النقابي والطلابي والصحفي.
- 4 - محاكمة كل العناصر التي وقفت وراء الاحداث الأخيرة
- 5 - إطلاق سراح المعتقلين وإعادة المبعدين السياسيين ليمارسوا حقهم السياسي
- 6 - إعادة جميع العمال المفصولين.

ومما تجدر الإشارة اليه، إن انتفاضة اذار امتازت بظاهرتين رئيسيتين هما استعمال السلاح من قبل المتظاهرين لأول مرة في تاريخ الحراك الشعبي في البحرين، وكذلك مشاركة المرأة البحرينية في تلك الحركة<sup>(67)</sup>.

ونتيجة لتفاقم الأوضاع في البحرين وعدم السيطرة عليها من قبل الشرطة المحلية، تدخلت القوات البريطانية عندما نزلت وحدات من الجيش البريطاني معززة بالمدرعات والمصفحات، وقطعت الطرق الرئيسية<sup>(68)</sup>. واستخدمت طائرات الهيلوكوبتر لألقاء القنابل المسيلة للدموع على المتظاهرين<sup>(69)</sup>. وعززت قواتها بمراقبة ثلاث عشرة قطعة بحرية من قطعات الاسطول البريطاني في ميناء المنامة إضافة إلى عشرين طائرة وقفت على أهبة الاستعداد في القاعدة العسكرية البريطانية في البحرين<sup>(70)</sup>، إلى جانب ذلك قررت الحكومة البحرينية نفي أكثر من 500 مواطن بحريني، وأصدرت أمراً يقضي بمنع طلبة البحرين الذين يدرسون في بغداد والقاهرة من العودة إلى بلادهم، وسنّ الحاكم قانوناً سُمي (قانون الامن العام لعام 1965) منحت بموجبه صلاحية وضع الأنظمة التي تراها ضرورية ومناسبة لصالح الامن العام وسلامة البلاد<sup>(71)</sup>.

وعلى الرغم من ان انتفاضة اذار(مارس) 1965 لم تنجح في تحقيق أهدافها، إلا انها تمثل مرحلة جديدة من مراحل الحركة الوطنية المطالبة في البحرين، إذ امتازت بسعة قاعدتها، واستخدام العنف، وكان ذلك بداية لنهاية أسلوب المجابهة التقليدية للسلطة المتمثل بالتظاهرات السلمية والاحتجاجات، والميزة الاخرة انها كانت مكونة من عدد من الأحزاب والتنظيمات السرية المنظمة الواضحة الأهداف، في حين كانت الحركات السابقة مكونة من هيئات وتكتلات سياسية علنية ينقصها التنظيم لكن هذه الناحية كانت نقطة ضعف انتفاضة 1965 لان الأحزاب السياسية وقعت في خلافات فيما بينها قبل واثناء الانتفاضة، مما جعلها تفقد القيادة الموحدة والتوجيه المنسق، كما ان الحكومة استفادت من تبعثر تلك القوى<sup>(72)</sup> ومن ثم القضاء على الانتفاضة. ومما تجدر الإشارة اليه إنه خلال الانتفاضة تعددت الكوادر التي بادرت وسعت للمساك بزماء قيادة التظاهرات وفقاً لكل منطقة، ونتيجة لهذا الوضع التنظيمي المتداخل وجدت كل مجموعة نفسها تعمل بشكل مستقل عن الأخرى<sup>(73)</sup>.

ومن النتائج التي حملتها انتفاضة 1965 فأنها أظهرت دور الطبقة العاملة في الحركة الوطنية والنضال الوطني، ورفعت من الوعي العمالي الذي مهد للحركات المطالبة العمالية اللاحقة في الأعوام 1968-1972-1974، كما انها أدخلت القوى الوطنية في اعمال نضالية مشتركة، فضلاً عن انخراط المرأة البحرينية في ميدان المشاركة في العمل الوطني من خلال دور واسع متعدد الأوجه في الانتفاضة، إلى جانب ذلك تحققت بعض المطالب منها اصدار قانون للصحافة ومنح ترخيص لبعض الصحف، كما أُجري بعض التطوير في الأجهزة الإدارية الرسمية بتشكيل مجلس الدولة الذي اتخذ شكل مجلس الوزراء، وإلى جانب تلك النتائج فإن انتفاضة 1965 اتسمت بكونها كانت شاملة واختفت فيها أي مظاهر للطائفية، بل انها امتازت بالبعد الوطني لشمولها لكل شرائح وفئات المجتمع البحريني<sup>(74)</sup>.

وعلى الرغم من المكاسب التي حققتها تلك الانتفاضة والميزات التي امتازت بها عن غيرها من الحركات الأخرى لكن كانت هنالك مشاكل عانت منها تلك الحركة وهي<sup>(75)</sup>:

1 - ان الانتفاضة الشعبية حدثت بعفوية تامة، جاءت كرد فعل طبيعي من العمال على سياسة التسريح والتعسف.

2 - إذا كانت الحركات الوطنية قد تحركت مباشرة بعد انطلاق الانتفاضة فأنها فعلت ذلك كردة فعل انية ولم تكن مخططة، ولذلك جاءت بروح حزبية في معظم الأحيان، وبدافع اثبات الذات أكثر من الرغبة في تحقيق بعض الإنجازات الوطنية، من هنا دب الخلاف بين فصائل المعارضة اليسارية بعد أيام قليلة من طرح مشروع جبهة القوى التقدمية.

3 - كان هنالك خلط في الأهداف والاستراتيجية، فعمال النفط كانوا يتحركون بدافع المطالبة بحقوقهم ولذلك استمروا في الاضراب أكثر من أسبوعين، لعدم وجود تجاوب رسمي مع مطالبهم وعلن الطلاب مساندتهم للعمال على هذا الأساس، ولكن الحركات السياسية حاولت توجيه الاضطرابات لطرح مشروع سياسي واسع، وهذا امر مقبول لكنه لم يُراع الظروف القائمة، ولم يلتفت إلى حقيقة ان الحركة انما بدأها العمال الذين يطالبون بحقوقهم من دون ان يكون على وعي بالمطالب السياسية الأخرى كالتمثيل البرلماني والإصلاحات الإدارية وهذا الخلط في تقويم الموقف أدّى في النهاية إلى حدوث تصدع في صفوف الحركة السياسية من جهة وإلى انتهاء اضراب عمال النفط من جهة أخرى، بدون ان يتحقق أي من المطالب السياسية.

4 - كان لأيدولوجية الحركة السياسية دورها في اضعاف الجبهة الوطنية التي كان يمكن ان تظهر بشكل اقوى، فقد كان هناك حساسية من الطرف اليساري وخصوصاً الماركسي منه على الصعيد الشعبي، ولم يسع القائمون على الحركات السياسية بفصائلها المختلفة وضع برنامج علاقات عامة لشرح حقيقة توجهات الحركات السياسية ومدى قربها وبعدها عن الإسلام، هذا عكس ما كان في حركة 1956 التي كان في صفوف قياداتها بعض علماء الدين ورؤساء المآتم والمساجد، ولذلك ومع مرور الوقت تضائل الدعم الشعبي للحركة.

وبعد انتهاء حركة 1965 استمرت حركة الاحتجاجات والاضرابات التي بلغت ذروتها عام 1968 حتى شملت معظم المؤسسات الكبيرة والمتوسطة. وكان طابعها عمالي؛ إذ أعلن عمال شركة الكهرباء البالغ عددهم 475 عاملاً في شهر نيسان الاضراب مطالبين السماح لهم بتشكيل نقابة للعمال وزيادة اجورهم بما يتناسب والغلاء الذي ساد البحرين. وقد فشلت الحكومة في اثناء الاضراب الذي استمر أربعة أيام واستجابت لبعض المطالب، وأصدرت امراً يقضي بأطلاق سراح زملائهم المعتقلين الذين أُلقت الشرطة القبض عليهم<sup>(76)</sup>. وأعقب ذلك اضراب آخر في الأول من

أيار من العام ذاته قام به عمال وموظفو شركة طيران الخليج مطالبين بمطالب مماثلة، لكنهم لم يتمكنوا من تحقيق مطالبهم، واستطاعت الحكومة انهاءه بالقوة<sup>(77)</sup>. كما قام عمال شركة اتحاد المقاولين العرب في الشهر ذاته، فتم قمعهم بالقوة أيضاً، وفي شهري تشرين الأول وتشرين الثاني من العام ذاته حدث اضرابان قام بهما عمال دائرة الصحة قسم الملايا مطالبين بزيادة اجورهم وتحسين ظروف العمل لكنهم لم يحققوا شيئاً<sup>(78)</sup>.

شهدت البحرين هدوءاً نسبياً أبان الانسحاب البريطاني 1968-1971، وحصلت عدة تطورات<sup>(79)</sup>، منها حصولها على استقلالها بعد ان تخلصت من الادعاءات الإيرانية التي كانت تطالب بتبعيةها لها، وتم الإعلان الرسمي للاستقلال في 14 آب (أغسطس) 1971، وقد وقف الشعب البحريني بجميع طوائفه وفئاته وشرائحه وحتى المعارضين لنظام الحكم إلى جانب الاستقلال. وحدث انفراج سياسي تمثل في تأسيس مجلس تأسيسي قام بإعداد دستور للبلاد، ومن ثم تم اجراء انتخابات المجلس الوطني الذي تشكل في عام 1973، وعلى الرغم من خطوات بناء الدولة والنمو الديمقراطي الذي أعلنته الحكومة، فإن أطرافاً في المعارضة أبدوا شكوكهم بتنفيذها ولاسيما الحركة العمالية التي كانت تطالب بتأسيس نقابة للعمال، وهذا ما أدى إلى حصول حركة 1972 والتي قامت بها مجموعة من المنظمات السرية والتي شكّلت لجنة تأسيسية لاتحاد عمال ومستخدمي وأصحاب المهن الحرة في البحرين، وشملت مطالبها تعديل قوانين العمل وحرية التنظيم وإدخال تشريعات حول التنظيمات النقابية واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وعلى الرغم من موافقة الحكومة على التفاوض من اجل تحقيق تلك المطالب، الا انها لم تصل إلى نتيجة<sup>(80)</sup>.

انتخب البحرينيون عام 1973 أعضاء المجلس الوطني الذي تمتع بصلاحيات تشريعية ورقابية اصيلة، فقد كانت اغلبيه اعضاءه (74%) تقريباً نواباً منتخبين، في حين كان يمثل الأعضاء المعينين بحكم مناصبهم -الوزراء- ما نسبته 26%، غير ان هذه التجربة لم تعمّر طويلاً حيث استمر النشاط السياسي عبر جبهة تقدمية ومحافظة على حدٍ سواء، ونظّم العمال عدداً كبيراً من الإضرابات، ونتيجة لذلك اقترحت الحكومة قانون امن الدولة أو قانون الطوارئ والذي يعطي الحكومة صلاحيات واسعة في اعتقال وسجن الأشخاص دون محاكمة، وتم معارضة تشريع هذا القانون في المجلس الوطني، وأيضاً تسبّب في حصول خلافات داخل المجلس، مما حدا بأمير البلاد الشيخ عيسى بن سلمان ان يصدر أمراً بحل المجلس الوطني وكذلك تعليق العمل بالدستور<sup>(81)</sup>.

الواقع ان حصول البحرين على استقلالها وقيامها ببناء مؤسسات الدولة مع الاخذ بالنظام الديمقراطي بوجود برلمان فيها، وكذلك تشريع دستور، لم يكن يعني ان الأوضاع قد استقرت في

البلاد ولاسيما عام 1974، بعد ان أخذ انتاج النفط يتصاعد ويتزايد مردوده المالي، وهذا أدى إلى بروز موجة من التحركات العمالية؛ إذ تم تنظيم سته وثلاثين اضراباً خلال الستة أشهر الأولى من ذلك العام، شملت جميع المؤسسات الكبرى في البلاد، أهمها ما قام به عمال الحوض الجاف، وعلى الرغم من المفاوضات فإنها لم تصل إلى نتيجة<sup>(82)</sup>.

ومنذ نهاية عقد السبعينات من القرن العشرين أخذ نشاط الحركة الإسلامية بجميع تنظيماتها بالتصاعد، لاسيما بعد أفول نجم التنظيمات اليسارية التي غادر الكثير منها البحرين، وكانت هنالك عدة أسباب لتصاعد نشاطها، منها قيام الجمهورية الإسلامية في إيران عام 1979، الامر الذي أدى إلى خروج تظاهرات في البحرين، عبّرت عن مساندتها لتلك الثورة وللشعارات التي كانت ترفعها، ومن الواضح ان الثورة الإسلامية في إيران لعبت دورا بارزا في رفع وتيرة الحماس الجماهيري لدى الشعب البحريني نظرا للقرب الجغرافي والايولوجي الذي يجمع الشعبين، وقد استفادت عناصر الحركة الإسلامية وفي مقدمتها الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين من شعلة الحماس المتوقدة والمتفاعلة مع احداث الثورة الإسلامية في إيران، إذ كانت الجبهة تصدر بياناتها في مختلف المناسبات لمطالبة الشعب بالتظاهر والتعبير عن موقفها، وقد لقيت نداءات الجبهة استجابة كبيرة في فترة الحماس الذي زرعته الثورة في نفوس أبناء البحرين<sup>(83)</sup>.

طرحت الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين مطالبها من خلال بيانها الأول الذي صدر في 15 تشرين الأول (أكتوبر) 1979 والذي تضمن حق تقرير المصير، بعيداً عن الضغوط الخارجية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح للنشاطات الدينية بأداء دورها الرسالي في الاستقلال والحرية وإزالة القواعد الامريكية وابعاد المستشارين الأجانب، وتطورت تلك المطالب بعد ذلك إلى اسقاط نظام الحكم وإقامة جمهورية إسلامية<sup>(84)</sup>.

وبذلك يلاحظ بأن هدف الجبهة الأساس لم يكن اصلاح الأوضاع وتحسينها وانما كانت مطالبها تغيير النظام بشكل شامل، ورفضت الخيار البرلماني، وكان من ابرز نشاطاتها في الداخل تسيير التظاهرات المناهضة للحكومة، ولاسيما التظاهرات التي تزامنت مع احداث الحرم المكي في السعودية التي حدثت في السعودية أواخر عام 1979 عندما قاد جهيمان العتيبي مجموعة ارادت السيطرة على الحرم وانتهت بقتل الكثير من المهاجمين والحجاج، ما أدى إلى استخدام القوة ضدها، وبعد تضيق الخناق عليها تحولت من أسلوب التظاهرات إلى التدريب العسكري وتهريب السلاح إلى داخل البحرين<sup>(85)</sup>.

وبعد ان أصبح للحركة الإسلامية نشاط واضح في البحرين تعرضت إلى نكبة كبيرة عندما أعلنت الحكومة البحرينية كشفها مؤامرة تستهدف قلب نظام الحكم في البلاد، وأنهم 73 شخصاً بها، وتمت محاكمتهم، فضلاً عن اتخاذ إجراءات أمنية مشددة في البلاد<sup>(86)</sup>.

وبعد الاعتقالات التي جرت بين أعضاء الجبهة عملت على نقل نشاطها خارج البحرين وتحديداً في طهران وبيروت، وتمثل ذلك النشاط في اصدار البيانات المناوئة للحكومة<sup>(87)</sup>.

ومما تجدر الإشارة اليه ان الجبهة الإسلامية لم تكن فقط هي المعبرة عن الحركة الإسلامية في البحرين، بل كانت هنالك عدة حركات، منها حركة الوحدة الإسلامية التي تأسست في شباط (فبراير) 1980 على يد الشيخ عبدالعظيم البحريني وأيضاً حركة الشهداء الإسلامية في العام نفسه على يد جمال الدين العصفور، الا ان هاتين الحركتين لم يكن لهما نشاط واضح في البحرين، لكن حركة احرار البحرين الإسلامية التي تأسست عام 1982 بقيادة سعيد الشهابي كانت من اهم الحركات الإسلامية الشيعية التي تصدرت المشهد، لاسيما خلال الثمانينيات والتسعينات، وذلك نتيجة لبرامجها وأهدافها التي أعلنت عنها وكان أهمها العودة إلى الديمقراطية واطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح للحريات العامة، مما اكسبها نفوذاً واسعاً بين أبناء الطائفة الشيعية في البحرين، خاصة انها حرصت على اصدار بياناتها من لندن وبيروت بخلاف الجبهة الإسلامية التي كانت تصدر بياناتها وتصريحاتها من طهران، كما نجحت الحركة في نسج علاقات مع التيار الإسلامي السُّني لاسيما أثناء التحرك الدستوري عام 1992. كما انها تمكنت من إقامة علاقات مع البرلمانات الاوربية ولجان حقوق الانسان الدولية وهي تتجنب مهاجمة دول مجلس التعاون الخليجي بشكل مباشر ولم تبد انتقادات لتواجد القوات الامريكية، سواءً في البحرين أو في دول مجلس التعاون الخليجي خلاف الجبهة الإسلامية التي هاجمت الوجود بعنف ونادت بأسقاط الأنظمة السياسية القائمة في منطقة الخليج العربي وإقامة أنظمة إسلامية بدلا عنها<sup>(88)</sup>.

وهكذا يلاحظ ان هنالك فجوة قد أصبحت لدى المعارضة بسبب الثورة الإسلامية في إيران والتي لم يكن تأثيرها على الشيعة فحسب، بل انها أدت إلى تعميق البعد الطائفي بين السنة والشيعة، ومن ثم تراجع في قوة التحرك المطليبي المشترك الذي برز قبل الاستقلال والاعوام السابقة على الثورة بعده، حيث اعتبر كثير من السنة ان الدعم الشيعي للثورة الإيرانية تهديداً لهم ولمكانتهم في الدولة والمجتمع، وهذا ماساهم في انحياز الكثير منهم إلى جانب السلطة وتحالفهم معها، خاصة ان الحكومة تحركت على هذا الوتر، فضلاً عن ذلك فإن الثورة عملت على انقسام المجتمع الشيعي البحريني إلى قسمين، الأول محافظ ولا يستهدف اطاحة النظام وانما يطالب ببعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية، والثاني ثوري يطالب بإسقاط بالنظام<sup>(89)</sup>.

وبذلك يمكن القول إنه بعد الإعلان عن كشف المحاولة الانقلابية وقيام الحكومة البحرينية باتخاذ إجراءات امنية مشددة لم تشهد البحرين خلال عقد الثمانينيات أي نشاط شعبي أو تحرك مطليبي، لكن مع بداية عقد التسعينيات وحدث الغزو العراقي للكويت تغيرت كل الموازين في المنطقة، وكانت البحرين واحدة من الدول التي تأثرت بمجريات ذلك الغزو ونتائجه، وذلك

بسبب شعارات الديمقراطية التي جاءت اثناء تحرير الكويت من خلال تصريحات الرئيس الأمريكي جورج بوش «بأن الولايات المتحدة تريد ان ترى ديمقراطيات في المنطقة وان حكم الفرد الواحد قد ولى»<sup>(90)</sup>. هذا الامر استفادت منه المعارضة البحرينية بالضغط على الحكومة من اجل الإصلاح السياسي وكانت مطالب المعارضة تمثلت بالآتي<sup>(91)</sup>:

1 - السماح لمنظمات حقوق الانسان والعفو الدولية بالاطلاع على حال السجناء السياسيين ومراقبة العملية السياسية.

2 - إطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بالعودة للمنفين إلى البلاد.

3 - العودة إلى التمثيل البرلماني كما كان في عام 1973.

فضلاً عن ذلك فقد استغلت المعارضة البحرينية في الخارج حالة الانفراج التي جاءت مع مرحلة الغزو العراقي للكويت، وأدت إلى خلق قاعدة جماهيرية ثورية تطالب بالإصلاح بعد ان خلت الساحة البحرينية في الداخل بسبب الإجراءات الأمنية المشددة<sup>(92)</sup>.

#### • الحراك الشعبي خلال المدة 1992-1999

في ضوء المتغيرات التي شهدتها بروز النظام العالمي الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بالتظافر مع رياح التغيير التي أعقبت الغزو العراقي للكويت عام 1990 وتأثيراتها على منطقة الشرق الأوسط، زادت التوجهات الانفتاحية والجدال حول جدية الإصلاحات السياسية والاقتصادية<sup>(93)</sup>، إذ احتاجت الأنظمة الخليجية لدعم شعوبها لقبول التدخل الأمريكي في المنطقة وانضمامها لتحالف الدول التي خاضت الحرب ضد العراق، وفي الوقت ذاته مالت نحو التجاوب مع الطرح الأمريكي حول الديمقراطية وحقوق الانسان في المنطقة<sup>(94)</sup>. وأخذت تسرب عبر وسائل اعلامها أو شبه الرسمية ان تغييراً في الأوضاع قادم. ومن جانبها التقطت النخب المثقفة والنشطاء السياسيون تلك السانحة، وبدأوا ينشطون ويتحركون لطرح مطلب الديمقراطية والمشاركة السياسية<sup>(95)</sup>.

ولم تكن البحرين بعيدة عن آثار تلك الرياح، فأقدمت الدولة على اتخاذ عدة خطوات انفتاحية، أهمها تأسيس مجلس الشورى عام 1992 الذي يُعد نقطة تحول كبيرة في مجال الإصلاح السياسي<sup>(96)</sup>. وخلال ذلك تقدم ما يقارب 350 شخصية بحرينية بعريضة أُطلق عليها (العريضة النخبوية) طالبت بالمشاركة السياسية والحريات وعودة الحياة النيابية، وسلمت تلك العريضة إلى امير البلاد الشيخ عيسى بن سلمان الذي وعدهم خيراً، وبقيت الأمور على ماهي عليه بعد تشكيل مجلس الشورى، مما أدّى إلى انفجار الأوضاع في عام 1994، حيث بدأت تظاهرات للعاطلين عن العمل، ثم قامت مجموعة من القيادات السياسية بصياغة عريضة وقّع عليها الآلاف

من المواطنين تطالب بعودة الحياة النيابية وإطلاق سراح السجناء السياسيين وعودة المبعدين وإلغاء قانون أمن الدولة، لكن الحكومة رفضت استلامها<sup>(97)</sup>، ما أدى إلى عدم استقرار الأوضاع في البحرين واستمرار حالات التظاهر والاعتصام، إلى جانب ذلك تم اعتقال الشيخ علي سلمان المحرك الأساس لجمع تواقع العريضة الشعبية في القرى، ونتيجة لذلك اعتصم بعض رجال الدين احتجاجاً على اعتقاله، كما التقى بعض المشايخ بوزير الداخلية، لكن لم يصلوا إلى نتيجة تذكر، فعمت الاحتجاجات والتظاهرات التي اتسمت بالعنف واصطدام المتظاهرين بقوات مكافحة الشغب<sup>(98)</sup>. ومما زاد الأوضاع توتراً اعتقال الشيخ عبد الأمير الجمري، وهو من كبار رجال الدين الشيعة.

وفي 20 كانون الأول (ديسمبر) 1994 خرج طلاب جامعة البحرين بتظاهرات كبيرة، رفعوا فيها شعارات طالبت بالحرية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان، كما شاركهم طلاب مدرسة مدينة عيسى الثانوية للبنين، وقامت قوات الامن بفض تلك التظاهرة التي عادت مرة أخرى في شهر آذار (مارس) عام 1995، وتصاعدت حدة الإضرابات الطلابية في مختلف قطاعات التعليم على اثر اعتقال الاستاذين عبدالوهاب حسين وحسن مشيمع، حيث عمت الإضرابات والمصادمات مدارس الدراز، النعيم، السلمانية، الشيخ عبد العزيز، سترة، الجابرية، وكذلك مدارس منطقة البلاد القديم وجد حفص وأبو صيبع واحمد العمران، وقامت القوات الأمنية بضرب تلك الإضرابات وتفريقها، لكن مع ذلك لم يهدأ الشارع البحريني، واستمرت عملية اضراب المدارس، وانتشرت أيضاً إلى قطاعات أخرى<sup>(99)</sup>.

وبسبب توتر الأوضاع في البلاد أقدمت الحكومة البحرينية على التفاوض مع بعض قادة المعارضة الذين كانوا معتقلين لديها وهم كل من عبد الأمير الجمري وحسن مشيمع وغيرهم من قادة تلك الحركة، وتم الاتفاق على تقوم الحكومة بإطلاق سراح مئات المعتقلين على شكل وجبات في آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) 1995، ومنهم قادة الحركة أو الانتفاضة الشعبية<sup>(100)</sup>، وأن يقوم أبرز من يُطلق سراحهم بعقد ندوات وإلقاء خطابات لشرح ذلك الاتفاق للناس لغرض تهدئة الأوضاع، ويقوموا كذلك بالسفر إلى خارج البحرين، لاسيما إلى لندن وبيروت ومدينة قم والتي يتواجد فيها قادة المعارضة خارج البحرين لغرض شرح الاتفاق لهم واقناعهم بالمشاركة فيه، وبعد ذلك يشرع الطرفان (الحكومة والمعارضة) بالحوار والتفاوض حول ثلاث قضايا أساسية وهي: (عودة العمل بالدستور - السماح بعودة المبعدين - التفاوض بخصوص السجناء المحكومين)<sup>(101)</sup>.

وعلى الرغم من الآمال التي عُلقَت على ذلك الاتفاق، لكن هنالك جهات معارضة وقفت ضده، يأتي في مقدمتها الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين التي أعلنت انها غير ملزمة به، ووصفته بأنه



خطوة غير واضحة المعالم، ولا تشمل المطالب الشعبية الأساسية وهي غير مضمونة النتائج<sup>(102)</sup>، إلى جانب ذلك اعلان الحكومة بأنها لم يكن لديها أي اتفاق مع رجال المعارضة الذين تم إطلاق سراحهم، وأخذت بمحاكمة بعض المعتقلين امام محكمة أمن الدولة ولم تطلق سراح كافة السجناء السياسيين<sup>(103)</sup>. وبذلك عادت الأوضاع إلى الغليان والتوتر وعادت حركة التظاهرات والاضرابات في البحرين خلال المدة 1995-1999 حتى وفاة الشيخ عيسى بن سلمان امير البلاد واعتلاء الشيخ حمد بن عيسى مقاليد الحكم والذي أطلق مبادرة إصلاحية عام 2000، تجاوب معها الشارع البحريني وانتهت باستفتاء شعبي في عام 2001<sup>(104)</sup>.

### • مشروع الميثاق الوطني

يعد حكم الشيخ حمد منذ آذار(مارس) 1999 انعطافه مهمة في تاريخ البحرين المعاصر، لطرح مشروع الميثاق الوطني الذي توافق عليه الحاكم والشعب، وبالطبع ان ذلك المشروع الإصلاحي لم يتبلور في لحظة واحدة، بل جرى تشكيل ملامحه على امتداد السنتين الأولى من حكمه وللتين شهدتا الانفراجة الأمنية بأطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وعودة جميع المنفيين واندماج غالبيتهم في الحياة العامة وإتاحة هامش معقول من حرية التعبير والتجمع<sup>(105)</sup>.

وقد تشكلت لجنة ضمت شخصيات من الاسرة الحاكمة وشخصيات عامة ووزراء واختصاصيين لصياغة مشروع الميثاق الوطني، وقد تعرضت مسودته لعدة تعديلات بناءً على طروحات في اجتماعات جماهيرية سبقت صياغته النهائية وتقديمه للأمير في 23 كانون الأول(ديسمبر) 2000، ونتيجة لذلك دعت المعارضة والشخصيات المدنية والدينية جماهير الشعب للتصويت بكثافة وبنعم للميثاق في 14-15 شباط(فبراير) 2001 والذي حاز على 98,4% من أصوات المقترعين ممن بلغوا 21 عاماً من الذكور والاناث<sup>(106)</sup>.

أما بالنسبة إلى موقف التنظيمات السياسية فقد دعمت ذلك المشروع الإصلاحي، وفي ظل الانفتاح الذي حصل في البلاد بادر التيار اليساري إلى جس نبض الحكومة في تشكيل تنظيم سياسي، إذ جرى إثر رجوع عدد كبير من القيادات والكوادر من الخارج في بداية عام 2001 طرح مشروع التجمع الوطني الديمقراطي ووزعت مسودة برنامجه، وتم رفضه، لأنه سيثير الدول المجاورة، وبدلاً من ذلك نُصحوا بتشكيل جمعيات سياسية استناداً إلى قانون الجمعيات والأندية لعام 1989 مع تجميد المادة 19 التي تمنع الجمعيات والأندية من الاشتغال بالسياسة<sup>(107)</sup>.

وهكذا عمدت التنظيمات السرية وشبه السرية بمختلف اتجاهاتها إلى تشكيل جمعيات سياسية خلال عامي 2001-2002 واهمها<sup>(108)</sup>:

1- جمعية المنبر الوطني الإسلامي 2- جمعية الاصالاة الإسلامية 3- جمعية الوفاق الوطني الإسلامية  
2- جمعية العمل الإسلامية 5- جمعية العمل الوطني الديمقراطي 6- جمعية المنبر التقدمي  
الديمقراطي

3- جمعية الميثاق الوطني 8- جمعية الوسط العربي الإسلامي

الواقع ان بعض هذه الجمعيات بعضها كان مؤيداً للحكومة في جميع إجراءاتها بعد صدور الميثاق الوطني والبعض الآخر وبخاصة جمعيات (الوفاق الإسلامي- العمل الوطني الديمقراطي- العمل الإسلامي- التجمع القومي) كانت رافضة لبعض الإجراءات، وأكدت على التمسك بما في الميثاق والدستور 1973 من ثوابت كأساس قانوني للمشروع الإصلاحي، وتعديله بما يوسع من حريات المواطنين<sup>(109)</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه إنه قبل اجراء الاستفتاء العام على مشروع الميثاق الوطني أقدم الشيخ حمد بن عيسى ال خليفة على إقرار عدة قوانين، يأتي في مقدمتها العفو العام غير المشروط عن المعتقلين والمبعدة السياسيين، كذلك منح الحق لجميع المواطنين (البدون) في الحصول على الجنسية، كما تقرر إلغاء نظام المراتبية في الجنسية وإلغاء قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة، إلى جانب ذلك أُتخذت قراراتٌ كان الهدف منها التخفيف من أعباء المعيشة على المواطنين بأسقاط نصف مستحقات الإسكان والقروض وتخفيف الرسوم الجامعية والسعي الجدي لحل مشكلة البطالة ومكافحة الفساد الإداري والمالي<sup>(110)</sup>.

ونتيجة لذلك شهدت البحرين أعراساً حقيقية بخروج آلاف المعتقلين والسجناء السياسيين وعودة المبعدة من المنافي القريبة والبعيدة بما رافق ذلك من الافراح وانتشار مظاهر الزينة ومواكب الفرح واللقاءات الشعبية بين الأمير وجماهير الشعب في كافة انحاء البلاد، مما أشار إلى روح المصالحة التاريخية والتوجه الكبير إلى طي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة تعتمد الحوار السياسي<sup>(111)</sup>.

وعلى الرغم من تحسّن الأوضاع واستقرارها في البلاد لكن آمال المعارضة وأهدافها لم تتحقق بالكامل، لاسيما عندما تم الإعلان عن الدستور الجديد في 14 شباط 2002 والذي جاء مخيباً لهم وأعاد الأمور إلى تعقيداتها، حيث جعل السلطة التشريعية من مجلسين متساويي العدد، أحدهما منتخب والثاني مُعيّن، وجعل رئاسة المجلس الوطني للمجلس المعين وسلب كثير من السلطات الرقابية<sup>(112)</sup>. أعاد هذا الدستور الوضع إلى الاختلاف والخلاف والتصارع، فعادت الاحتجاجات والمطالبات الشعبية مجدداً، مطالبةً بالإصلاح وبدأت الحركة السياسية تأخذ طابعاً جديداً يتسم بالشرعية العلنية، إثر السماح للتيارات السياسية بتكوين الجمعيات السياسية<sup>(113)</sup>.

### • عودة الحراك الشعبي في البحرين وموقف المعارضة من الإجراءات الحكومية قبل عام 2011

شهدت الساحة السياسية البحرينية تطورات أخرى تزامنت مع الإعلان عن اجراء الانتخابات النيابية في 2002، وتمثلت بإعلان أربع جمعيات سياسية عن مقاطعتها للانتخابات، وذلك لاعتراضها على دستور 2002، وأيضاً على القرار الحكومي رقم 15 الصادر في تموز (يوليو) 2002 الذي تضمن حظراً على الجمعيات والنقابات المساهمة في الانتخابات ترشيحاً وتزكيةً وتمويلًا، مما أثار إشكاليات كبيرة امام القوى السياسية، واعتبرته مؤشراً لضبط الانتخابات، إضافة إلى القيود التي وضعها الدستور الجديد على صلاحيات المجلس المنتخب<sup>(114)</sup>.

وفي خطوة لحلحلة الموقف التقى الملك حمد برؤساء الجمعيات السياسية (المشاركة والمقاطعة) في 13 أيلول (سبتمبر) 2002 وأبدى تفهمه لموقف الجمعيات وحرصه على استمرار وتعزيز وتطوير العملية الديمقراطية، وأصدر امراً ملكياً بإلغاء المادة التي تمنع الجمعيات السياسية من المساهمة في الانتخابات، ومع ذلك فإن الجمعيات الأربعة أصرت على موقفها في المقاطعة، مؤكدة على ضرورة تعديل الدستور والذي يجب ان يتم من خلال البرلمان المنتخب<sup>(115)</sup>.

وعلى الرغم من مقاطعة تلك الجمعيات للانتخابات 2002 الا انها عادت وشاركت بقوة في انتخابات 2006، رغم ان أسباب مقاطعة انتخابات 2002 كانت على حالها ولم تتغير، وذلك في محاولة منها لاستثمار حالة الصعود السياسي للشيعه، لاسيما ما تحقق في العراق وحصول الشيعة على الأغلبية البرلمانية عن طريق الانتخابات النيابية<sup>(116)</sup>. ومن العوامل التي دفعت القوى الشيعية المعارضة إلى المشاركة في الانتخابات التغيير الذي لحق بموقف المؤسسة الدينية، حيث التزمت هذه المؤسسة موقف الحياد في انتخابات 2002، لكنها أعلنت موقفاً مؤيداً للمشاركة في 2006 وكان للعامل الإقليمي دوره في ذلك بعد ان دعا المرجع الديني الأعلى في العراق السيد علي السيستاني أهالي البحرين إلى المشاركة في تلك الانتخابات، كذلك كانت هنالك دعوات أخرى من مراجع دين في مدينة قم، دعت للمشاركة في الانتخابات أيضاً<sup>(117)</sup>.

على الرغم من النجاح الكبير والمشاركة الواسعة التي تحققت في انتخابات 2006 الا ان الأمور وصلت إلى مرحلة التوتر، وهذه المرة داخل البرلمان، وذلك بفعل الموضوعات التي أخذت تُطرح ويتم مناقشتها داخله، إذ عكست المعارضة مطالبها التي كانت تطالب بها في الشارع سابقاً، وكانت اهم قضيتين حصل عليهما اختلاف هما قضية ردم البحر (الدفان) والقضية الأخرى هي التجنيس<sup>(118)</sup>، فالدفان أدّى إلى نشأة سوق عقارية فوق قدرة المواطن المالية الذي كان ينتظر إسكان الدولة لسنوات طويلة قد تمتد إلى عشرين عاماً في حين يحصل المجلس على السكن في وقت قياسي، والتجنيس لا يقتصر فقط على منح الجنسية بل هو أيضاً في حالة البحرين يتضمن توفير رعاية صحية ورفاهية، مما يتسبب في الضغط على الخدمات التي تقدم

للمواطن البحريني<sup>(119)</sup>. ومن خلال الاحصائيات والبيانات التي تضمنتها نشرة إدارة الاستقرار المالي -الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والمبنية على تعداد 2001 وبيانات قاعدة نظام السجل السكاني المركزي لعام 2007 واستناداً إلى نسبة النمو السكاني في البحرين البالغة 4,3 % للبحرينيين و12,56 % للأجانب، فأن إجمالي عدد سكان المملكة بلغ نحو 1,126,267 نسمة مقابل 1,039,297 نسمة حسب تقدير 2007، وهذا يعني ان عدد السكان قد فاق التقديرات الرسمية الحكومية، وتشير بعض المواقع الرسمية إلى ان عدد المواطنين بلغ حتى عام 2008 (550,113) مواطناً بينما كان عدد الوافدين (576,154) وافداً<sup>(120)</sup>، بينما كان عدد سكان البحرين في عام 2006 ما يقارب 743 الف نسمة<sup>(121)</sup>، وبذلك فأن نسبة الوافدين قد فاقت نسبة المواطنين وأصبحت تشكل خطراً حقيقياً على المواطن البحريني الذي أخذ يدرك تلك المشكلة ويستشعر بخطورتها على وضعه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وذلك لما للتجنيس وزيادة اعداد الوافدين من مشاكل في تلك المجالات.

فضلاً عن ذلك، فإن تقرير صلاح البندر الذي كان يعمل مستشار وزير شؤون مجلس الوزراء كشف (بحسب معلوماته) عن مخطط حكومي لإثارة الفتنة الطائفية وتهميش الطائفة الشيعية والعمل على (تسنين) المناصب والمراكز والوظائف الحساسة وتجنيس مئات الالاف من الوافدين من الأصول المختلفة، بشرط ان يكون سُنياً، بهدف تغيير الهوية الديمغرافية للبلاد<sup>(122)</sup> هذا التقرير زاد الطين بلة، وذلك لان من يطلع على التقرير يرى بأن هنالك مخططاً فعلياً للأهداف أعلاه لاسيما وانه قد صدر من شخصية رسمية عملت لسنوات طويلة في الحكومة البحرينية ومن ثم فأن ما ذكر من معلومات يدعو إلى التصديق.

أثارت تلك القضايا البحرينيين وأدت إلى احتجاجات وتظاهرات من اجل إيصال أصواتهم إلى الحكومة والبرلمان، ولما كانت المعارضة ممثلة في البرلمان فإنها أخذت على عاتقها المطالبة بتشكيل لجان للتحقق من تلك الأمور ووضع حدٍ لها. ومع ذلك لم يتم التوصل إلى نتائج إيجابية، وقد نشط الشارع البحريني مرة أخرى بعودة الاحتجاجات بعد ان فشل نواب المعارضة في اقناع الحكومة بتلبية تلك المطالب الشعبية وبخاصة مطلبي الدفان والتجنيس، إلى جانب ذلك أدت الأوضاع الاقتصادية التي مرت بها البلاد خلال عام 2009 إلى عودة التوترات نتيجة الازمة المالية والتضخم، كما دار الحديث عن مقترح رفع سعر البازين، لذا تمت التعبئة لمسيرة «الا لقمة العيش» التي خرجت في كانون الثاني 2010 وشارك فيها الالاف والتي نظمها الجمعيات السياسية احتجاجاً على التوجه الحكومي نحو رفع سعر البازين بنسبة تصل إلى 20 %، وتظاهر المشاركون مطالبين الحكومة بالتراجع عن ذلك التوجه، والعمل على تحسين المستوى المعيشي للمواطن من خلال توفير السكن الملائم والأجور الجيدة ووقف عملية التجنيس<sup>(123)</sup>.

والى جانب ذلك التحرك قامت مجموعة من الجمعيات السياسية (وعد، الوفاق، المنبر التقدمي، امل، الاخاء، التجمع القومي) مع بداية عام 2010 بتقديم العريضة الشعبية لمناهضة التجنيس، وجاءت هذه العريضة ضمن الحملة الوطنية لمناهضة التجنيس<sup>(124)</sup>.

فضلاً عن ذلك شهدت الحركة المطلوبة في البحرين تطورات أخرى عام 2010 عندما انطلقت مسيرات للعاطلين عن العمل الذين كانوا يشكون من منافسة العمالة الوافدة، حيث أفرزت حركتهم عما يسمى (لجنة العاطلين عن العمل) و(لجنة دعم العاطلين من الخريجات) و(جمعية الجامعيين)، إذ نُظِّمت أكثر من مسيرة للعاطلين تحت شعار «رغيف الخبز»<sup>(125)</sup>.

يُضاف إلى تلك الإضرابات قيام حركة الصيادين التي قام بها صيادي الأسماك والذين طالبوا بوقف الدفان والحفاظ على البيئة البحرية وتنظيم حقوق الصيادين، كما انهم نظموا إضراباً من أجل تحقيق مطالبهم، وبعد ذلك توالى الاعتصامات والاضرابات بوتيرة أسبوعية. وإمام هذه الأحداث ما لبثت الاستجابات ان بدأت تتوالى من النواب الذين أخذوا موضوع الدفان على عاتقهم منذ عام 2009 حتى وصل الأمر بالحديث عن موازنة الديوان الملكي والتلميح إلى دور الأسرة الحاكمة في الانتفاع من الدفان عبر العقود الثلاثة الماضية ونادى بعض النواب بمقابلة الملك لغرض طرح تلك الأمور، لكن لم يتم التوصل إلى نتيجة تذكر<sup>(126)</sup>.

وهنا يمكن ان نتساءل هل ان البحرين خلال المدة 2001 وحتى عام 2010 كانت عبارة عن مشاكل، ولم يحصل فيها تطورات تستند إلى ما تم الإعلان عنه من قبل الحكومة البحرينية والملك بخصوص مسيرة الإصلاح؟

وللإجابة عن ذلك يمكن القول إنّه بالرغم من تلك الحركة المطلوبة والمشاكل التي عانت منها البحرين لكن هذا لا يعني ان البلاد لم تشهد أي تطورات إيجابية إصلاحية ويستدل على ذلك من خلال بعض الإنجازات التي تحققت، ومنها إلغاء قانون أمن الدولة عام 2001 والذي لطالما عانى منه البحرينيون والعفو غير المشروط بحق المعتقلين والسماح بعودة المنفيين من الخارج ومنح الجنسية للبدون الذين لا يحملون الجنسية البحرينية، فضلاً عن ذلك إقرار مشروع الميثاق الوطني وعودة الحياة النيابية إلى البحرين في عام 2002 بعد توقف دام ما يقارب 27 عاماً. ورغم ما حملته التجربة الجديدة من سلبيات لكنها كانت حالة متقدمة قياساً بدول الخليج الأخرى، كما حظيت البحرين بفسحة من حرية التعبير عن الرأي والحرية الدينية من خلال حرية السماح بممارسة الشعائر والاحتفالات العقائدية لمختلف الأديان والمذاهب، كما أُستحدثت خلال تلك المدة العديد من المؤسسات الحكومية التي اهتم بعضها بالجوانب الاجتماعية وحقوق المرأة، وفي مجال الصحافة والاعلام، إذ ارتفعت اعداد الصحف والمجلات وكذلك ارتفاع اعداد المدارس والاهتمام بالتعليم من خلال من

خلال انطلاق مبادرات المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب في عام 2008 وغيرها من التطورات التي حصلت في البلاد<sup>(127)</sup>.

ومن العرض السابق يتضح إنه على الرغم من الإنجازات التي تحققت في البحرين لكنها كانت تعاني من عدد من المشكلات، ولم يتم التوصل إلى وضع الحلول الناجعة لذلك، ومن ثم فإن قيام أحداث 2011 لم يكن محض الصدفة أو انها جاءت بتأثير الحركات التي قامت في البلدان العربية وانما كانت نابعة من الواقع البحريني، ولكن هذا لا يعني ان اندلاع حركة الاحتجاجات والثورات التي انطلقت في بعض البلدان العربية لم تكن عاملاً مساعداً لاندلاع الاحداث في البحرين بل انها شجعت البحرينيين ليس للمطالبة بتغيير الأوضاع أو اصلاحها بل ان مطالبها وصلت إلى تغيير النظام برمته، وربما كان هذا المطلب الذي أدى إلى فشلها، لأن البحرين ليست كباقي الدول العربية التي اندلعت فيها الثورات وانما تختلف لاسيما انها ترتبط بالمنظومة الخليجية الموحدة ذات النظم المتشابهة والتي لا يمكن ان تسمح بتغيير نظام الحكم في تلك الامارة خوفاً من ان يشمل التغيير بقية الممالك الخليجية وهذا ما أدى إلى فشلها أيضاً، ولذا سوف نتناول في المحور القادم حركة 2011 وما تأثيرها على المعارضة والحركة المطلوبة في البحرين؟

### • حركة 2011 وتداعياتها على الوضع السياسي في البحرين

بعد تصاعد رياح الربيع العربي في تونس ومصر تداعت عناصر شابة إلى العمل على المنهج ذاته، فقامت بتوجيه دعوة عبر وسائل التواصل الاجتماعي (الفيسبوك وتويتر) بالاعتصام في دوار اللؤلؤة في يوم 14 شباط (فبراير) 2011<sup>(128)</sup> واتخذ هذا اليوم بدايةً لانطلاق التظاهرات، لكونه يمثل ذكرى اعلان ميثاق العمل الوطني بوصفه يوماً لبدء الاحتجاجات عن وجود احتجاج على فكرة الميثاق وما تلتها من إصلاحات<sup>(129)</sup>. وبداية الامر كانت هنالك تظاهرات في مناطق متفرقة من البلاد، ثم نُظِمَ اعتصام جماهيري واسع في دوار اللؤلؤة، وقد كانت الشعارات في هذا الاعتصام متنوعة، بدأت بالدعوة إلى الإصلاح الدستوري لكنها تطورت في جزء منها إلى رفع شعار اسقاط النظام تأثراً بما كان يجري بتونس ومصر<sup>(130)</sup>.

وهنا يمكن ان نتساءل عن الاسباب التي أدت إلى اندلاع تلك الحركة في البحرين والتي جعلتها أكثر قابلية للتأثر بالثورات التي حصلت في مصر وتونس؟

للإجابة عن ذلك نستطيع القول ان هنالك عدة أسباب أدت إلى انجراف البحرين في تلك الحركات الثورية التي اندلعت في بعض البلدان العربية رغم ان الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبحرين تختلف عن تلك البلدان لكنها أصبحت بمثابة الأمواج التي حركت المياه

الراكدة ودفعتها بقوة للخروج عن الساحل، ومن تلك الأسباب وجود إشكالات وقضايا دستورية وقانونية ومعيشية عالقة، منها الاختلاف حول دستور 2002 وقضية قانون الانتخابات الذي تراه المعارضة بأنه غير عادل ومنصف، وسلطات المجلس التشريعي وعلاقته بمجلس الشورى المعين ومن ثم لم تكن له سلطة حقيقية، كذلك قضية التجنيس السياسي وأيضاً موضوع ملكية ومضاربات الأراضي البحرية المدفونة وتأثيره السلبي في السياسة الاسكانية، إلى جانب تلك المشكلات وجود جمعيات سياسية وبعضها لها أعضاء في البرلمان وانشطة مجتمعية وإعلامية ووجود نقابات منظمة وبعضها مرتبط بالجمعيات السياسية، وفوق ذلك كله وجود شارع مُجيش سياسياً منذ خمسينيات القرن الماضي وقابل للحراك السياسي في أي وقت، فضلاً عن ذلك فقد كان هنالك توجه لدى الملك لإجراء تقييم للتجربة الإصلاحية في البحرين بعد مرور عشر سنوات على اعلان ميثاق العمل الوطني في 14 شباط 2011 ولما جاءت هذه المناسبة في قلب الاحداث العربية كان طبعياً أن تتأثر بأطروحاتها وأهدافها ووسائلها واعتمادها الكبير على وسائل التواصل الاجتماعي وعلى الشباب غير المنتظم سياسياً<sup>(131)</sup>.

ونتيجة لتلك الأسباب اندلعت تلك الحركة، وحصل في اليوم الأول لتلك الاحداث سقوط قتيلين من المتظاهرين، ما دفع الملك حمد بن عيسى ان يأمر بتشكيل لجنة للتحقيق في ذلك والوقوف على الأسباب التي أدت إلى استشهادهما<sup>(132)</sup>. ومع ذلك تطورت الاحداث خرج الناس للتظاهر وانتهوا إلى الاعتصام في دوار اللؤلؤة، الا إنه في يوم 17 شباط (فبراير) هاجمت قوات الامن المعتصمين ونتج عن ذلك الهجوم سقوط أربعة قتلى وعدد من الجرحى، وتمكنت القوات البحرينية من السيطرة على المكان واخلائه من المعتصمين<sup>(133)</sup>.

وفي اليوم التالي تطورت الاحداث، عندما قام المتظاهرون بالهجوم على القوات الأمنية التي كانت تسيطر على الدوار واشتبكت معها ما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى أيضاً، وخلال ذلك أعلن ولي العهد الشيخ سلمان بن حمد وفي بث مباشر من التلفزيون البحريني عن استعداده للحوار وقال في حديثه المباشر «ان الذي جرى في البحرين امر طارئ وخارج عن مألوف اخلاقنا وطباعنا...أقدم التعازي لكل شعب البحرين على هذه الأيام الأليمة التي يعيشها وأريد ان أوجه رسالة للجميع للتهدة»، وفي اليوم نفسه صدر تكليف من الملك حمد لولي عهده بإجراء حوار وطني شامل مع المعارضة<sup>(134)</sup>.

مقابل ذلك عكفت جمعيات المعارضة على صياغة رؤية واسس لإنجاح الحوار، تضمن الشروط الآتية<sup>(135)</sup>:

- 1 - حق الاعتصام السلمي
- 2 - تحييد الاعلام الرسمي

- 3 - حق الشعب في انتخاب مجلس للنواب بكامل الصلاحيات
- 4 - تحديد جدول زمني للحوار لا يتجاوز أسبوعين أو ثلاثة، للوصول إلى اتفاقات تضع حلولاً جذرية للأزمة.
- 5 - العمل على استتباب الأمن ودعم العملية التنموية والمسيرة الديمقراطية في نظام يستند على الملكية الدستورية.
- وعلى الرغم من الشروط أعلاه والتي وافقت عليها الحكومة من أجل التفاوض لكن حدث تغير مفاجئ في موقف المعارضة ولاسيما من شخصية دينية عندما أعلن الشيخ عيسى قاسم رفضه لمبادرة الحوار، وبعد ذلك أعلنت جمعية الوفاق الإسلامي عن تنظيم عدة اعتصامات في مناطق مختلفة أبرزها عند مقر رئاسة مجلس الوزراء<sup>(136)</sup>.
- استمرت الاحتجاجات والاعتصامات وقام بعض المحتجين بتنظيم تظاهرات باتجاه الديوان الملكي بمنطقة الرفاع وقصر الصافية، وهو قصر الملك ما أثار حفيظة الحكومة البحرينية بالرغم من انها كانت سلمية لكنها لم تخل من الشعارات الملتهية، وقد زادت وتيرة الاحتجاجات والاعتصام في أماكن حيوية وكان من أبرز تلك الاعتصامات هو الاعتصام امام المرفأ المالي واغلاق الطريق الرئيس عن المنطقة الدبلوماسية، ما أدى بقوات الأمن إلى اقتحامه ومهاجمة المعتصمين وفتح الشارع بالقوة ووقع خلال تلك العملية عدد من الضحايا<sup>(137)</sup>.
- ونتيجة لتطور الاحداث وعجز الحكومة البحرينية من السيطرة على الموقف، وبسبب ارتباط البحرين باتفاقيات امنية مع دول مجلس التعاون الخليجي المشتركة في قوات درع الجزيرة التي تستدعي التدخل في أي دولة تحصل فيها اضطرابات ولم تستطع حكومتها السيطرة على الوضع، وأيضاً لخوف الدول الخليجية من انتقال عدوى الاعتصامات والتظاهرات إلى بلدانها، ولذا فأنها سعت لإنهاء تلك الاحتجاجات التي اخذت تتصاعد وتيرتها في البحرين، وعلى هذا الأساس دخلت قوات درع الجزيرة إلى البحرين في 14 اذار والتي كانت تضم قوات سعودية واماراتية، وقامت تلك القوات بالهجوم على المعتصمين في دوار اللؤلؤة<sup>(138)</sup> وكذلك المعتصمين في مجمع السلمانية الطبي ما أدى إلى سقوط عدد من الضحايا. وفي الوقت نفسه أعلن ملك البحرين مرسوماً ملكياً بشأن اعلان حالة السلامة الوطنية في جميع انحاء المملكة لمدة ثلاثة شهور<sup>(139)</sup>.
- ومن الإجراءات الحكومية التي اتخذت خلال تلك المدة اعتقال عدد من شخصيات المعارضة ولاسيما ممن كانوا يطالبون بإسقاط النظام، وأيضاً تطبيق نظام حظر التجوال من الساعة الرابعة عصراً وحتى الساعة الرابعة فجراً، وتقرر منع التجمع والمسيرات والاعتصامات في انحاء البلاد كافة، وتوقفت المدارس الحكومية والخاصة عن العمل، كما تم فصل الكثير من



أعمالهم ومن بينهم أساتذة جامعة ومعلمين واداريين ونقابيين وطلبة ومسؤولين بالشركات الكبرى والوزارات إلى ان بلغ عدد المفصولين من العمل قرابة 2464 من القطاع الخاص فقط وفقاً لسجلات وزارة العمل، وعدد 2075 بين مفصول وموقوف في القطاع العام بحسب سجلات ديوان الخدمة المدنية<sup>(140)</sup>.

وهنا يمكن ان نتساءل لماذا لم تستطع المعارضة أو الحراك الشعبي والذي سيطر على الشارع لقرابة شهر (أي منذ انطلاق الحركة في 14 شباط/فبراير) وحتى دخول قوات درع الجزيرة) ان يحقق الأهداف التي سعى إليها؟

للإجابة عن ذلك نستطيع القول ان المحتجين ومعهم الجمعيات السياسية قد ارتكبوا أخطاء فادحة من أهمها<sup>(141)</sup>:

1 - جنوح بعض الخطابات اليومية في الدوّار نحو التجريح المبتذل لبعض الشخصيات الحاكمة في البلاد.

2 - ارتفاع سقف المطالب إلى حدود غير معقولة، مثل مطلب اسقاط النظام أي اسقاط العائلة الحاكمة، وذلك بالرغم من ان المطلب سيعني نسفاً لمحطات تاريخية أساسية في تاريخ ما بعد الاستقلال البحريني، ونسفاً لمواثيق مجتمعية دستورية بين المجتمع والعائلة الحاكمة مثل الاستفتاء الذي قامت به هيئة الأمم المتحدة في بداية السبعينيات، وأكد عروبة البحرين وارتضاء غالبية كبيرة بحكم آل خليفة ودستور البحرين لعام 1973 وميثاق العمل الوطني لعام 2001 والذي أكد على ان الحكم وراثي في عائلة آل خليفة.

3 - في الوقت الذي وضعت فيه المعارضة مجموعة من المطالب السياسية والاقتصادية التي تهدف إلى انتهاء تهميش الشيعة وضرورة ان يعكس الإصلاح السياسي تقاسم السلطة بين المواطنين، أبدت جماعات متشددة إصرارها على إلغاء الملكية القائمة وتأسيس نظام جمهوري، فكان ذلك صداماً مباشراً مع الحكم واجتيازاً لخط سياسي احمر يهيئ للعنف.

4 - اغلاق شارع يمتد من دوار اللؤلؤة إلى مرفأ البحرين المالي وهو شارع بالغ الأهمية، لأنه يمثل المدخل الرئيس للمنطقة التجارية في وسط العاصمة، وهنا انتقلت حرية التعبير عن الرأي إلى حرية الفعل التي لا يمكن إلا ان تؤدي إلى الاعتداء على مصالح الغير وحقوقهم، ما أدّى إلى شكوى بعض التجار من تلك التصرفات.

5 - وصول الفعل العبثي إلى قمته بالتظاهر في منطقة الرفاع امام قصر الملك، ما أدّى إلى حدوث مصادمات مع أهالي الرفاع وقوى الامن.

6 - اقتناع الكثيرين من قادة السُّنة بأن ما يجري يتخطاهم، بل قد يكون ضد مصالحهم، ومن ثم

تجمع عشرات الألوف امام جامع الفاتح للتشديد على ان للشارع السُني مطالبه ومواقفه السياسية الخاصة به. وإذا أُضيف ذلك الانشقاق المجتمعي يتبين لنا مدى تعقّد الموضوع وانتقاله ليصبح أزمة مجتمعية، أدركت معها الحكومة ضرورة وضع حد لها. ما أدّى إلى دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين.

وفي 20 اذار(مارس) عقدت الجمعيات السياسية المعارضة مؤتمراً صحفياً، أكدت خلاله استعدادها للحوار غير المشروط لكن يجب ان تحدد المبادئ التي يتم على ضوئها الحوار، وكذلك دعوتها للمجتمع الدولي لوقف انتهاكات حقوق الانسان، إضافة إلى دعوتها لعودة الجيش البحريني إلى ثكناته وانسحاب قوات درع الجزيرة من الأراضي البحرينية واجراء تحقيق فيما حدث وإطلاق سراح المعتقلين<sup>(142)</sup>.

استمرت البلاد تعاني من أوضاع غير مستقرة بخروج بعض التظاهرات الصغيرة أو الاحتجاجات التي كانت تحصل هنا وهناك، وتقوم الحكومة بتفريقها، إلى ان أعلن ملك البحرين في 29 حزيران عن تشكيل اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق والتي كانت برئاسة شريف بسيوني وأربعة من الخبراء المختصين في ذلك على الصعيد الدولي، وقدمت تلك اللجنة تقريرها إلى الملك في 23 تشرين الثاني(نوفمبر) 2011 وأعلن قبوله لجميع توصياتها والتي جاء الكثير منها إيجابياً لصالح المعارضة، الا ان تنفيذ بعض تلك التوصيات قد تعرّش<sup>(143)</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه أنّه قبل ان يتم الإعلان عن التقرير الخاص بلجنة تقصي الحقائق طرحت قوى المعارضة مشروعاً لحل الازمة، أطلق عليه «وثيقة المنامة» في 12 تشرين الأول(أكتوبر) 2011، ركزت على ضرورة ان تكون هنالك حكومة توافقية منتخبة ودستور جديد وتشريعات تحرّم التمييز ووقف التجنيس السياسي وان يكون برلمان ذو صلاحيات تشريعية ورقابية كاملة وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وإيقاف المحاكمات السياسية وعودة المنفيين وتعويض المتضررين لكن لم يبدّر من الحكومة البحرينية أي ردود فعل تجاهها<sup>(144)</sup>.

وعلى الرغم من ذلك، ومع بدايات عام 2012 تشكّل ما عُرف بـ «اللقاء الوطني البحريني» الذي ضمّ مجموعة من الشخصيات البحرينية الساعية إلى اخراج البلد من أزمتة السياسية، اعتماداً على دعم إعادة طرح بشكل مستقل للمبادرة التي تقدم بها ولي العهد في اذار(مارس) 2011، وفي بيان لها أكدت لجنة التنسيق والمتابعة في اللقاء الوطني البحريني ان فرق العمل واللجان الفرعية عقدت أكثر من 10 اجتماعات وأنجزت عدداً من اللقاءات والمشاورات مع الجمعيات السياسية المعنية في البحرين من اجل دعوتها إلى حوار وطني شامل<sup>(145)</sup>.

مقابل ذلك استمرت الأوضاع غير المستقرة في البحرين بخروج بعض التظاهرات والاعتصامات هنا وهناك ولكنها كانت بوتيرة اقل مما كانت عليه في شهري شباط واذار من عام 2011، ونتيجة

لما جاء بتقرير اللجنة الوطنية المستقلة لتقصي الحقائق وما اثاره ذلك التقرير من اهتمام دولي وكذلك اهتمام العديد من المنظمات الدولية ما دفع الحكومة البحرينية إلى اجراء بعض الإصلاحات التي أقدمت عليها الحكومة استنادا لما تم الاتفاق عليه في الحوار الوطني الذي انسحبت منه جمعية الوفاق الإسلامي وكذلك التزام الحكومة البحرينية بالتوصيات التي جاءت بذلك التقرير لاسيما بعد انعقاد جلسة مجلس حقوق الانسان الخاصة بالمراجعة الدورية الشاملة لملف البحرين لحقوق الانسان والتي انعقدت في جنيف في 19 أيلول (سبتمبر) 2012، حيث أعلن الوفد البحريني الحكومي موافقة الحكومة البحرينية على تنفيذ 145 توصية بشكل كلي و13 بشكل جزئي من اصل 176 توصية<sup>(146)</sup>.

ونتيجة للحوارات التي أدارها أعضاء اللقاء الوطني والضغطات التي تعرضت لها البحرين بسبب توصيات تقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق فقد جرى حوار بين المعارضة والحكومة البحرينية في 10 شباط 2013 شاركت فيه الجمعيات السياسية المعارضة المعترف بها رسمياً وأكبرها الوفاق ذات التوجه الإسلامي، و(وعد) ذات التوجه اليساري، كما شارك في الحوار وزير العدل الشيخ خالد بن علي آل خليفة ممثلاً عن الحكومة<sup>(147)</sup>.

وكان هذا الحوار قد أبرز ثلاثة محاور رئيسة الأول يتعلق بآلياته والثاني بالمبادئ والثوابت والقيم والثالث اجندة الحوار، وفي المحور الأول تركز على مفهوم التوافق وعلى تمثيل الحكومة فيه والتمثيل المتكافئ للأطراف المشاركة والزمن المحدد له، وجواز التقاء الأطراف المشاركة فيه للتداول وعلى آليات تنفيذ مخرجاته، اما المبادئ والثوابت والقيم فهي حاكمية الشعب وتقييد السلطة والعقد الاجتماعي السياسي ودولة القانون والمشاركة السياسية للمواطنين والتعددية السياسية والانتخابات الحرة والقضاء العادل والديمقراطية، وتضمنت اجندة الحوار تشكيل السلطات الثلاث التنفيذية، التشريعية، القضائية والامن للجميع والتجنيس والفساد والتمييز<sup>(148)</sup>.

وعلى مدى احد عشر شهراً انعقد خلالها ستة وعشرون جلسة، لم ينجز شيء سوى تصريحات إعلامية وتبادل للتهم، ومع ان كل الأطراف التي شاركت فيه كانت تؤكد على وجوب الحوار للخروج من الازمة وتدرك عمقها التي تكاد ان تنزلق إلى مستويات خطيرة من العنف واحداث خسائر فادحة في بنى المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومع تأكيد الجميع على ان الحل سياسي بحت، ويجب ان يصدر بتوافق عام بين طوائف المجتمع دون تدخلات واملاءات خارجية، الا ان الجميع منزلق في التأزيم المبعد عن الحوار وعن إيجاد الفضاء المساعد على إجرائه<sup>(149)</sup>.

وفي بادئة جديدة التقى ولي العهد الامير سلمان بن حمد آل خليفة بأمين عام جمعية الوفاق الإسلامية الشيخ علي سلمان في 15 كانون الثاني (يناير) 2014، لغرض وضع بعض الخطوط من

اجل الحوار الوطني لكن الأمور كانت تسير ببطء، وفي محاولة أخرى دعا ولي العهد في 17 أيلول (سبتمبر) من العام ذاته 131 شخصية من التجار والوزراء السابقين والنواب والمثقفين إلى ما أسماه بلقاء الايمان والذي خلاله تم التوقيع على وثيقة تضمنت خمسة بنود حول ان تكون الدوائر الانتخابية أكثر توازناً ومجلس شورى معين وحكومة معينة وبقاء الجهاز القضائي كما هو ومؤسسات امنية كما هي، وكانت الجمعيات السياسية قد نفت انها توافقت على هذه الأمور<sup>(150)</sup>.

وعلى الرغم مما كان يجري من تصريحات إعلامية بضرورة الحوار وحل المشاكل، ولكن حدث ما يعكس صفو تلك الأوضاع عندما أقدمت الحكومة على تفتيش بيت رجل الدين اية الله الشيخ عيسى قاسم في 25 تشرين الثاني (نوفمبر) 2014 ما أدى إلى قيام تظاهرة حاشدة، قام بها آلاف المواطنين للتبديد بذلك العمل، فضلاً عن البيانات التي صدرت عن قوى المعارضة التي أدانت ذلك الامر، وكانت الحكومة البحرينية قد أقدمت على تلك الخطوة بسبب تصريحات الشيخ عيسى قاسم التي سبقت الانتخابات النيابية في 22 تشرين الثاني من ذلك العام والتي دعا إلى مقاطعتها، ومما زاد الطين بلة اعتقال امين عام جمعية الوفاق الشيخ علي سلمان في 28 كانون الأول (ديسمبر) 2014 والذي اتهم بأنه يدعو إلى تغيير النظام بالقوة العسكرية، وبذلك خُتم عام 2014 بحراك جماهيري مندداً بذلك الاعتقال<sup>(151)</sup>.

أما بالنسبة إلى عام 2015 فقد خفّت حدة التظاهرات والمسيرات وذلك لان الحكومة البحرينية رفضت الترخيص لها، وفي هذا العام تم اعتقال بعض الأشخاص أيضاً لاسيما بعض الإعلاميين والمصورين، كذلك سحب الجنسية من بعض المواطنين<sup>(152)</sup>، وبسبب ذلك شهد الشارع البحريني هدوءاً وعودة الاستقرار بشكل عام.

اما في عام 2016 فإنه شهد تطور مهم وذلك بإسقاط جنسية المرجع الديني عيسى قاسم، بعد ان وجّهت الحكومة البحرينية له اتهاماً بخصوص غسيل الأموال من خلال الخمس، وتم دعوته إلى المحكمة لكنه رفض الحضور، فصدر حكم ملكي في 20 حزيران (يونيو) 2016 بإسقاط جنسيته، ما أدى إلى اعتصام عدد كبير من الموالين له امام منزله، وقد حاولت القوى الأمنية إنهاء ذلك الاعتصام لكنها لم تفعل، كما شهد هذا العام اغلاق جمعية الوفاق الإسلامي<sup>(153)</sup>.

وبذلك يلاحظ ان جذوة الحراك أخذت تهفت بمرور الوقت، ولم تعد هنالك مظاهر للاحتجاج أو الاعتصام والتظاهر، بسبب الإجراءات الحكومية، وبسبب سياسة اسقاط الجنسية عن العديد من الشخصيات الناشطة في المعارضة، إضافة إلى ان بعض الأشخاص كانوا في السجون يقضون احكاماً قضائية صدرت بحقهم.

وعلى الرغم من ذلك فإنه لا يمكننا ان ننكر تحسن الأوضاع في البلاد، ويمكن ان نستدل على ذلك من خلال الزيارة التي قام بها الباحث إلى البحرين في عام 2019، إذ لاحظ التعايش

السلمي الموجود في البلاد بين أبناء البحرين واستقرار أوضاعها، وقد تهيأت له الفرصة لزيارة بعض المواكب وحضور مجالس التعزية، فضلاً عن خروج تلك المواكب وهي تسير في الشوارع بكل حرية، إضافة إلى وجود اللافتات التي ترفع الشعارات الحسينية معلقة على الجدران في أغلب شوارع المدن، وبعد لقاءنا بعدد من الأشخاص من الطائفتين تعرفنا على أحوال البحرين المعيشية من خلال سياسة التوظيف دون التمييز، ويستدل من خلال هذه الأمور ان الأوضاع قد تحسنت في البلاد بعد احداث 2011.

## الخاتمة

بعد دراسة الحراك الشعبي في البحرين خلال المدة 1923 وحتى حركة 2011 وتداعياته اتضح من خلال الدراسة الآتي:

- 1 - شكّل موقع البحرين الجغرافي أهمية كبيرة في الاحداث السياسية التي حصلت فيها، بل ان موقعها جعلها عُرضة لانتقال بعض التطورات التي تحصل في البلدان المجاورة.
- 2 - كانت اهداف ومطالب الحركة المطالبة الشعبية تقتصر في بدايتها على رفع الظلم والحيث الذي يتعرض له بعض أبناء البحرين نتيجة هيمنة فئات معينة متنفذة على الوضع في البلاد، ومن ثم كانت مطالب تلك الحركة بسيطة جداً، تتلخص في ضرورة تحسين المستوى المعيشي لأبناء تلك الفئات المعدمة والفقيرة، لكن تلك المطالب أخذت تتصاعد شيئاً فشيئاً نتيجة دخول أفكار جديدة إلى البحرين، إلى جانب التعليم وظهور طبقة مثقفة، ما أدّى إلى ان يتصاعد سقف تلك المطالب، بسبب النضوج الفكري والثقافي والسياسي، حتى وصلت تلك المطالب إلى مستوى المشاركة في الحكم.
- 3 - إتخذ الحراك الشعبي في البحرين عدة اشكال وأساليب، وذلك حسب الظروف التي كان يمر بها، فقد امتاز بكونه سلمياً في بداياته، وتحول بعد ذلك إلى أسلوب العرائض والاعتصامات والتظاهرات إلى ان تطور إلى مرحلة العنف لاسيما في احداث 2011.
- 4 - تبين من خلال البحث ان الحركة المطالبة شملت كافة فئات المجتمع وشرائحه، كما انها امتازت بكونها لا تحمل في طياتها أي تنظيمات ايديولوجية أو سياسية في بدايتها، وانما كانت عبارة عن تجمعات عفوية، تجمعها مطالب ومظالم مشتركة انخرط فيها الجميع من اجل تحقيق العدالة والانصاف.
- 5 - اتضح من خلال الدراسة ان الحراك الشعبي في البحرين حصل على عدة مكتسبات في مراحل معينة من مسيرته التاريخية واستطاع ان يحقق بعض الأهداف التي انطلق من اجلها، لكن ما يؤخذ على ذلك الحراك إنّه قد تمادى في بعض الأحيان ببعض المطالب التي لا يمكن

ان تتحقق، لكون البحرين دولة ضمن منظومة إقليمية، ومن ثم فإنها تخضع لإرادات تلك المنظومة.

6 - امتاز الحراك الوطني في البحرين بأنه لم يكن طائفيًا وإنما كان يشمل الجميع، ومن خلال تتبع مسيرة ذلك الحراك اثبتت الوقائع التاريخية اشتراك أبناء الطائفتين فيه.

7 - اتضح من خلال الدراسة بأن الحراك الشعبي بعد ان كان يطالب بتحسين الأحوال المعيشية والمشاركة السياسية في الحكم، استجذبت عليها موضوعات جديدة لاسيما بعد عام 2002، منها موضوع ردم البحر (الدفان) وما كان له من تأثير على بعض الفئات، ولاسيما الصيادين، إلى جانب قضية التجنيس التي أصبح لها وقع كبير في المطالب والعرائض والاحتجاجات، حتى وصول تلكما القضيتين إلى البرلمان الذي دخل في مناقشات حادة بخصوصهما، ولم يتم التوصل إلى نتائج للحد منهما، ومن ثم كانا من ضمن الأسباب التي مهّدت لحركة 2011.

8 - اتضح من خلال الدراسة ان الحراك الشعبي في البحرين له جذور تمتد لسنين طويلة، وان ما يعاب على حراك 2011 ان منظميته انتهجوا الطريقة نفسها التي اتبعت في تونس ومصر وحاولوا الوصول إلى النتائج نفسها بالرغم من الاختلاف الموجود بين هذه الدول هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تعامل الحكومة مع هذا الحراك لم يراع الكثير من الخصوصيات التي يجب الالتزام بها، وهو ما أدّى فيما بعد إلى التجاء طرفي الصراع إلى استخدام العنف والعنف المضاد تبعه حدوث استقطاب خارجي قوي أثر على مسار ومستقبل ذلك الحراك.

إن ما حدث منذ انطلاق حركة 14 شباط 2011 من تطورات وإجراءات حكومية لم يُخرج البلاد من أزمتها، ومن ثم فإن ذلك الامر يحتاج إلى الحوار، لأن لغة استخدام القوة لا يمكن ان يأتي بنتيجة، وذلك لكون الحوار السياسي يؤدي إلى التقارب بين الأطراف المتنازعة والوصول إلى الاتفاق على القضايا المختلف عليها، وهو عنوان حضاري للمجتمع والدولة لأنه يعني حفظ الكرامة الإنسانية وعلاء مكانتها وتجنب الوطن الاحتراب والدمار وهو بذاته ليس حلاً لكنه أداة للوصول إلى الحل، وهو وسيلة رئيسة للإدارة السلمية للاختلاف في الرؤى والاهداف والمصالح وصولاً إلى توافقات تضمن تحقيق صالح المجتمع والدولة بشكل عام.

الواقع ان المعركة الأساسية في كافة البلدان وعلى امتداد العصور وفي كافة المجتمعات هي الحقوق والواجبات بين الحاكم والمحكوم، الشعب والسلطان، وتتخذ فيه موثيق مكتوبة أو متعارف عليها تشكل الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلاد، وتقاس على ضوئها درجة التطور والحقوق السياسية التي توصل إليها ذلك الشعب<sup>(154)</sup>.

ان الدول الحديثة حتى تقوي نفسها تحتاج إلى اندماج اجتماعي سياسي، وقد واجهت

الدولة في الغرب هذه الإشكالية واستطاعت الحد من خطورتها ونتائجها عبر ما يطلق عليه بديمقراطية السياسة، أي تحويل الرعايا إلى مواطنين وخلق الدولة الحديثة الإدارية المعبئة للمواطن والمؤثرة فيه، وإذا كان كذلك استطاعت الدولة والأنظمة ان تكتسب الشرعية في عيون مواطنيها، حتى لو كانوا ناقلين عليها<sup>(155)</sup>. وبذلك فإن دولة المواطنة والوحدة والتعايش التي شُرع بنائها في البحرين منذ عام 1923 لابد من إنجازها وتطويرها من خلال التوافق الوطني وبناء مؤسسات دستورية قوية ونزيهة. ان جوهر الامة لا يكمن في العرق واللغة والمصالح والجغرافيا والضرورات العسكرية فحسب، بل يكمن في الامتلاك المشترك لإرث غني من الذكريات والتوافق والرغبة في العيش سوياً والإرادة في ادامة قيمة التراث الذي تلقاه كل واحد بصورة موحدة، وإن البشر أصحاب إرادة وهم من يصنعون إرادة التوافق حتى في ظل التنوع والاختلاف<sup>(156)</sup>.

فضلاً عن ذلك فإن هنالك مجموعة من التوصيات وهي كالآتي:

- 1 - يجب إعادة تقييم تجربة ميثاق العمل الوطني الذي مرّ على إعلانه عقدان من الزمان، وتشخيص الجوانب الايجابية في ذلك الميثاق، لتعزّيدها وتعزيزها، بل وتطوير بعض الرؤى والأفكار لاسيما في ضل تطور الأوضاع العالمية والدولية بجميع المستويات والجوانب، وفي الوقت ذاته تشخيص الجوانب السلبية أو القضايا المختلف عليها لمعالجتها ووضع الحلول الناجعة لها.
- 2 - البدء في حوار وطني شامل يجب ان يمتاز بالثقة والمصادقية بين الأطراف كافة، تحدد فيه الآليات والمحاور والمبادئ التي تحكم ذلك الحوار والتي يكون أساسها دولة المواطنة التي يضمنها الدستور ويمثلها البرلمان المنتخب ذات الصلاحيات الحقيقية.
- 3 - الإعلان عن عفو عام عن المعتقلين والسجناء السياسيين والسماح بعودة المنفيين إلى البلاد.
- 4 - على جميع اطراف المعارضة ان تحرص على ان تكون افكارها ومبادئها وأهدافها وتوجهاتها مرتبطة بالمصلحة الوطنية للبلاد والابتعاد عن الولاءات الخارجية وعدم الانخراط في الصراعات المذهبية أو الطائفية والعنصرية التي دائماً ما تؤثر على تلك الحركات وتدفعها لاتخاذ مواقف ضد حكوماتها، بل على أهل البلاد الإمعان بأمورهم قبل النظر إلى تلك القضايا، لان ما يحصل في بلد آخر بالتأكيد ان ظروفه ومسبباته تختلف عن البلد الآخر، فليس بالضرورة تطبيق ما يحصل فيه على الآخر، لذا فكلما كانت المطالب نابعة من صميم المواطن البحريني فأنها بالتأكيد ستجد صدىً رحباً لتنفيذها لاسيما ان هنالك تجارب سابقة أثبتت استجابة الحكومة في مناسبات سابقة للمطالب الشعبية، لكن التمادي والتصعيد في سقف تلك المطالب تسبب في نسفها، ومن ثم فإن على المعارضة ان تدرك جيداً ان بعض المطالب لا يمكن ان تتحقق لأن مملكة البحرين هي جزء من منظومة إقليمية (مجلس

التعاون الخليجي) ومن ثم لا يمكن تعدي بعض الخطوط في تلك المطالب التي ربما تمس مصالح وامن مجلس التعاون، لذا فإننا نستطيع ان نطلق على تلك المطالب بـ«الترف السياسي» ومن ثم تكون له ارتدادات تنسف الجهود والمكتسبات التي تحققت في مسيرة الإصلاح السياسي في البلاد.

5 - ضرورة الابتعاد عن الطائفية، لأن هنالك من يحاول ان يغذيها ويشعل الفتنة بين أبناء البلد الواحد، ولذا يجب اذانة الطائفية بلغة واضحة وصريحة وإعلان البراءة من كل سلوك طائفي من اجل تحقيق الوحدة الوطنية التي لها قيمتها في إرساء قواعد الامن والاستقرار وتحقيق الغاية الرئيسة في تطور البلاد ونهضتها، بعيداً عن الجهل والتطرف، ولا يكون ذلك الأمن إلا من خلال الحوار الهادئ البناء، والحوار الموضوعي المتحضر والتحليل المستفيض لكل ما جرى ويجري، وتحديد من المستفيد من تلك الأحداث والانقسامات التي حصلت في البلاد خلال السنوات الماضية، والعودة إلى لغة العقل والمنطق والتعامل مع الآخر على أساس احترام العقيدة والمذهب، بدلاً من تعميق الفجوة بين أبناء الشعب الواحد.

6 - على البحرينيين التناسي والابتعاد عن ذاكرة الإثارة لذاكرة الماضي التي تثير المجتمع والحكومة، وعلى حد قول المفكرة الامريكية سوزان سونتاغ (ان التذكر الكثير جداً يخلق المرارة وتحقيق السلام يعني النسيان ولتحقيق المصالحة من الضروري ان تكون الذاكرة ناقصة ومحدودة) هذه المقولة استشهد بها الباحث نادر كاظم الذي قال: «اني أتصور ان جزءاً كبيراً من التنازع الطائفي السياسي في البحرين يعود إلى كونه مرتيناً لذاكرة مثقلة بهذا التنازع، وهي ذاكرة قابلة للاستثارة باستمرار» ومن ثم لا سبيل لتحقيق المصالحة الا من خلال فقدان تلك الذاكرة أو على الأقل إعادة تأويلها أو إعادة توجيهها لتكون في خدمة المصالحة والسلام والتعايش.

7 - ان حكومة البحرين تقرّ دائماً في دستورها أو تصريح مسؤوليها بأنها دولة ملكية دستورية وتعترف بحرية الرأي، وعلى هذا الأساس فإذا كانت الحكومة تقر بذلك فإنها تقرّ بوجود معارضة لكن أي معارضة، المعارضة التي تنتهج الكلمة والرأي والتحاور وليس المعارضة التي تتخذ طريق العنف والدماء؛ لذا فإن على المعارضة البحرينية ان تسير وفق النهج الدستوري المسموح به من خلال الكلمة وابداء الرأي والابتعاد عن الاثارة أو تحريك الشارع أو استخدام العنف وذلك لغرض مد جسور المحبة والثقة بين الطرفين (الحكومة -المعارضة) وتهيئة المناخ الملائم لذلك من خلال ابداء خطوات جدية وفعالية لتطبيق ذلك من اجل الحفاظ على المكتسبات التي حققها شعب البحرين، لاسيما عام 2001 بإقرار ميثاق العمل الوطني.



8 - ضرورة الابتعاد عن المعارك الإعلامية بين الطرفين واللجوء إلى الاعلام الهادف المنشود ذو الطرح الإيجابي والمقنع، والابتعاد عن كيل التهم والافتراءات بالاعتماد على تقارير أو معلومات مغلوبة تهدف إلى زعزعة الامن والاستقرار لأن هنالك جهات تستفيد من حالة عدم الاستقرار في البلاد، وبذلك فإن على المؤسسات الإعلامية سواء الحكومية أو شبه الحكومية أو المعارضة التقييد بروح الاعلام الهادف الذي يتم من خلال بناء الوحدة الوطنية وتحقيق المصالح العليا لأبنائها.

9 - على الجميع ان يدرك إنه لا توجد تجربة ديمقراطية في العالم وصلت إلى مرحلة المثالية، بل ان جميع التجارب تُعتبر تجارب متطورة، وتستفيد من بعضها البعض، مع تطور الزمن، بما يناسب ظروفها وخصوصية مجتمعاتها، ولذلك فإن الديمقراطية البحرينية لم تضع سقفاً أو حداً نهائياً لتطورها، بل ان الفرصة مفتوحة امام التطور المستقبلي باستمرار بما يتناسب مع ظروف المجتمع وخصائصه.

## الهوامش والمراجع

- (1) عماد جاسم حسن، نشاط البحرين الملاحي 1783-1914، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، 2005.
- (2) إبراهيم خلف العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين 1914-1971، مطبعة الاندلس، بغداد، 1976، ص 21.
- (3) هشام علي عبيد، تطور الصناعة النفطية في البحرين 1925-1971، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ذي قار، كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2021.
- (4) للتعرف أكثر على سكان البحرين ينظر: محمد الرميحي، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين 1920-1970، الكويت، 1976.
- (5) إبراهيم خلف العبيدي، المصدر السابق، ص 124.
- (6) مجموعة مؤلفين، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر -المغرب-لبنان-البحرين-الجزائر-سوريا-الأردن) تحرير عمرو الشويكي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص 29.
- (7) مجموعة مؤلفين، السياسات العامة والحاجة للإصلاح في دول مجلس التعاون، تحرير علي خليفة الكواري، منتدى التنمية، بيروت، 2013، ص 262.
- (8) مجموعة مؤلفين، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، ص 29.
- (9) 100 عام على اول انتفاضة في البحرين، مرآة البحرين، تقارير، صحيفة الكترونية سياسية على النت
- (10) المصدر نفسه.
- (11) امين محمد سعيد، ملوك المسلمين المعاصرين ودولهم، ج2، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1966، ص 469.
- (12) إبراهيم العبيدي، المصدر السابق، ص 128.
- (13) فلاح المدريس، الحركات والجماعات السياسية في البحرين 1938-2002، دار الكنوز الأدبية بيروت، ص 7.
- (14) نادر كاظم، استعمالات الذاكرة في مجتمع تعددي مبتلى بالتاريخ، مكتبة فخراني، البحرين، 2008، ص 70.
- (15) المصدر نفسه، ص 70- 72.
- (16) إبراهيم العبيدي، المصدر السابق، ص 134.
- (17) المصدر نفسه، ص 138.
- (18) محمد جابر الانصاري، لمحات من الخليج العربي، الشركة العربية للطباعة، البحرين، 1970، ص 123.
- (19) عبد الكريم العليوات، البحرين مذكراتي من الهيئة إلى الاستقلال، شركة دار الوسط للنشر والتوزيع، البحرين، 2014، ص 33.
- (20) مجموعة مؤلفين، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، ص 28.

- (21) رملة عبد الحميد، البحرين ما بين 1919-1938 دراسة للأوضاع السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكويت، 2009، ص 56
- (22) المصدر نفسه.
- (23) المكتب العمالي لجمعية العمل الوطني الديمقراطي، الحركة العمالية والنقابية البحرينية وعلاقتها بالحركة الوطنية السياسية، 2014، ص 10 مجموعة مؤلفين، الحركات الاحتجاجية، ص 29 كذلك ينظر: عبد الكريم العليوات، المصدر السابق، ص 34.
- (24) رملة عبد الحميد، المصدر السابق، ص 63.
- (25) فؤاد إسحق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين تطور نظام السلطة وممارستها، بيروت 1983، ص 295. كذلك ينظر: محمد غانم الرميحي، المصدر السابق، ص 221.
- (26) منيرو احمد فخرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين، مركز ابن خلدون، د.ت، ص 47
- (27) عبد الكريم العليوات، المصدر السابق، ص 41.
- (28) علي ربيعة، التجربة المؤودة الحياة الديمقراطية في البحرين، د.ت، 2019، ص 9
- (29) نوال عبد الكاظم خفي، السيد علي كمال الدين الغريفي ودوره في الحركة الوطنية في البحرين 1907-1974، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الآداب، 2015، ص 52. 58
- (30) نادر كاظم، المصدر السابق، ص 74.
- (31) حسين موسى، النضال الوطني الديمقراطي الحديث لشعب البحرين 1920-1981، د.ت، 2007، ص 50
- (32) المصدر نفسه.
- (33) إبراهيم محمد شهاد، نشاط المعارضة السياسية في البحرين 1954-1956، ط2، القاهرة، 2008، ص 142.
- (34) منصور محمد سرحان، مواقف ثابتة مقالات في التاريخ والفكر والثقافة 1981-2017، البحرين، 2018، ص 113.
- (35) منيرة احمد فخرو، المصدر السابق، ص 49.
- (36) نوال عبد الكاظم، المصدر السابق، ص 76
- (37) المصدر نفسه، ص 82.
- (38) للتعرف أكثر عن ذلك ينظر: عبد الرحمن الباكر، من البحرين إلى المنفى
- (39) نور الدين ابن الحبيب حجلوي، تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي 1952-1971، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 180
- (40) نوال عبد الكاظم، المصدر السابق، ص 94.
- (41) المصدر نفسه
- (42) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج4، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001، ص 109
- (43) عبد الكريم العليوات، المصدر السابق

- (44) نوال عبد الكاظم، المصدر السابق، ص 134.
- (45) نجيب رياض الرئيس، الخليج العربي ورياح التغيير دراسة في مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية، سلسلة قضايا راهنة، لندن، دت، ص 23
- (46) احمد حميدان، هيئة الاتحاد الوطني في البحرين ولادة الحركة الوطنية الجديدة، بيروت، 2004، ص 68.
- (47) إبراهيم خلف العبيدي، المصدر السابق، ص 218.
- (48) فؤاد اسحق الخوري، المصدر السابق، ص 322.
- (49) تشارلز بلجريف، مذكرات بلجريف مستشار حكومة البحرين سابقاً، ترجمة: مهدي عبد الله، دار البلاغة، بيروت، 1991، ص 370.
- (50) فؤاد اسحق الخوري، المصدر السابق، ص 231.
- (51) عبد الهادي خلف، بناء الدولة في البحرين المهمة غير المنجزة، ترجمة: عبدالنبي العكري، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2000، ص 47.
- (52) محمد الرميحي، المصدر السابق، ص 356.
- (53) فلاح المدريس، المصدر السابق، ص 22.
- (54) محمد حسن كمال الدين، تاريخ الحركات الوطنية في البحرين 1919-2001، دت، دم، ص 49.
- (55) إبراهيم العبيدي، المصدر السابق، ص 217.
- (56) فلاح المدريس، المصدر السابق، ص 22.
- (57) عبد الكريم العليوات، المصدر السابق، ص 109.
- (58) نوال عبد الكاظم، المصدر السابق، ص 139
- (59) عبد الرحمن الباكر، المصدر السابق، ص 83
- (60) عبد الكريم العليوات، المصدر السابق، ص 110
- (61) نوال عبد الكاظم، المصدر السابق، ص 140
- (62) إبراهيم العبيدي، المصدر السابق، ص 238
- (63) محمد السيد، يوميات من انتفاضة مارس 1965 معايشة شخصية، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2008، ص 12
- (64) المصدر نفسه، ص 13-14
- (65) محمد الرميحي، المصدر السابق، ص 361
- (66) سعيد الشهابي، البحرين 1920-1971 قراءة في الوثائق البريطانية، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1996، ص 274
- (67) إبراهيم العبيدي، المصدر السابق، ص 241
- (68) الثورة العربية، العدد 216، في 30 اذار 1965
- (69) جريدة الجمهورية، العدد 429، في 20 اذار 1965

- (70) المصدر نفسه، العدد 428 في 19 آذار 1965
- (71) إبراهيم العبيدي، المصدر السابق، ص245.
- (72) المصدر نفسه، ص252
- (73) فوزية مطر، احمد الشملان سيرة مناضل وتاريخ وطن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009، ص165
- (74) المصدر نفسه، 237.
- (75) سعيد الشهابي، المصدر السابق، ص278
- (76) حكومة البحرين، التقرير السنوي، 1968، ص58.
- (77) مجلة الحرية، بيروت، العدد341، في 19 نيسان 1971.
- (78) حكومة البحرين، التقرير السنوي، 1968، ص58.
- (79) عبد العادي خلف، بناء الدولة في البحرين المهمة غير المنجزة، ترجمة عبد النبي العكري، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ط2، 2004، ص56
- (80) المصدر نفسه، ص63.
- (81) ابتسام محمد عبد، التطورات السياسية في البحرين بعد العام 1975، مجلة دراسات دولية، العدد 56، جامعة بغداد، ص69.
- (82) المصدر نفسه، ص73
- (83) للتعرف أكثر على تلك التظاهرات ودور الجبهة الإسلامية فيها راجع: وثائق الحركة الإسلامية في البحرين (1)، منشورات الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين رقم 5
- (84) مجلة الرسالة، العدد 32، اب 1985
- (85) فلاح المدريس، المصدر السابق، ص103.
- (86) حركة احرار البحرين الإسلامية، موجز حول الحركة الإسلامية البحرينية، المصدر السابق، ص4
- (87) للتعرف أكثر عن تلك الأحداث ينظر: راشد حمادة عاصفة فوق مياه الخليج - قصة اول انقلاب عسكري في البحرين 1981، الصفا للنشر والتوزيع، لندن، 1990
- (88) فلاح المدريس، المصدر السابق، ص106.
- (89) شحاته محمد ناصر، سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعة 2003-2008 دراسة مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص186
- (90) كرار طالب جواد، المعارضة الوطنية في البحرين 1971-1991، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2016، ص165.
- (91) عباس ميرزا المرشد، ديمقراطية الصولجان القبلية والنظام القبلي في البحرين، مجمع البحرين الثقافي للدراسات والبحوث، البحرين، 2006، ص39.

- (92) كرار طالب جواد، المصدر السابق، ص170.
- (93) مركز الخليج لتنمية الديمقراطية، البحرين الخيار الديمقراطي واليات الاقصاء، د.ت، ص4.
- (94) فوزية مطر، المصدر السابق، ص509.
- (95) علي ربيعة، لجنة العريضة الشعبية في مسار النضال الوطني في البحرين، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2007، ص14.
- (96) مركز الخليج لتنمية الديمقراطية، المصدر السابق، ص4.
- (97) ابتسام محمد عبد، المصدر السابق، ص70.
- (98) حركة احرار البحرين الإسلامية، عام التضحيات والامل يوميات الانتفاضة الدستورية في البحرين ديسمبر 1994-نوفمبر 1995، لندن 1996، ص7.
- (99) إبراهيم الحاج، انتفاضة البحرين وفاق المستقبل، د.ت، د.م، ص49.
- (100) المصدر نفسه، ص213.
- (101) المصدر نفسه، ص215.
- (102) صحيفة البحرين الوجه الاخر، العدد 134، في 1995/9/10.
- (103) حركة احرار البحرين الإسلامية، عام التضحيات والامل، ص158.
- (104) عمرو الشوبكي، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر -المغرب-لبنان-البحرين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص252.
- (105) عبد النبي العكري، المصدر السابق، ص24.
- (106) المصدر نفسه، ص26.
- (107) المصدر نفسه، ص28.
- (108) المصدر نفسه، ص29.
- (109) المصدر نفسه، ص30.
- (110) عبدالرحمن محمد النعيمي، البحرين الازمة الدستورية، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2004، ص20.
- (111) المصدر نفسه، ص21.
- (112) علي خليفة الكواري، المصدر السابق، ص269.
- (113) المصدر نفسه، ص270.
- (114) عبد الرحمن محمد النعيمي، المصدر السابق، ص121.
- (115) المصدر نفسه، ص123.
- (116) سياسات النظم الحاكمة، ص272.
- (117) يوسف البنخليل، الانتخابات التشريعية في مملكة البحرين، في حسنين توفيق إبراهيم وكريستيان كوخ، الخليج في عام 2006-2007، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2007، ص73.

- (118) عمرو الشوبكي، المصدر السابق، ص271.
- (119) المصدر نفسه، ص272.
- (120) المصدر نفسه، ص277.
- (121) عمر هشام الشهابي، اقتلاع الجذور المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص38
- (122) للتعرف أكثر على ما جاء بذلك التقرير ينظر: مركز الخليج لتنمية الديمقراطية، البحرين الخيار الديمقراطي واليات الاقصاء
- (123) هاني الفردان، الاف يشاركون في مسيرة الال لقمعة العيش، صوت المنامة، 8 كانون الثاني 2010.
- (124) عمرو الشوبكي، المصدر السابق، ص293.
- (125) جريدة الوسط، البحرين، في 2009/5/2
- (126) عمرو الشوبكي، المصدر السابق، ص297.
- (127) وجدان فهد، الاعلام والأزمات، البحرين، 2012، ص ص31-51
- (128) علي خليفة الكواري، المصدر السابق، ص272.
- (129) ابتسام محمد عبد، المصدر السابق، ص76.
- (130) علي خليفة الكواري، المصدر السابق، ص272
- (131) علي محمد فخرو، انعكاس التحركات العربية من اجل الديمقراطية على البحرين في الربيع العربي...إلى أين؟ افق جديد للتغيير الديمقراطي، تحرير عبدالاله بلقزيز، ط3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 304-305.
- (132) صحيفة الوسط، العدد 3085، في 15 شباط 2011
- (133) صحيفة الوسط، العدد 3087 في 17 شباط 2011.
- (134) صحيفة الوسط، العدد 3089 في 19 شباط 2011، كذلك ينظر: ثوبي مائيسن، الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث، ترجمة امين الايوبي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2014، ص67.
- (135) وجدان فهد، المصدر السابق، ص53.
- (136) المصدر نفسه، ص54.
- (137) علي خليفة الكواري، المصدر السابق، ص276
- (138) كريستوفر.م. ديفدسون، ما بعد الشيوخ الانهيار المقبل للمالك الخليجية، مركز اوال للدراسات والتوثيق، بيروت، 2014، ص352.
- (139) اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، تقرير اللجنة، المنامة، 2011، الفقرة 688، كذلك ينظر
- (140) اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، تقرير اللجنة، الفقرة 538 و 1659

- (141) سعاد حفاف، الحراك الشعبي في البحرين بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مجلة أكاديميا، العدد 5، 2016، ص142.
- (142) اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، تقرير اللجنة، الفقرة 588، ص205.
- (143) علي خليفة الكواري، المصدر السابق، ص278.
- (144) عبد النبي العكري، البحرين... دور الحركة الإسلامية في انتفاضة 14 فبراير، مركز البحرين للدراسات، لندن، 2012، ص12.
- (145) صحيفة الوسط، البحرين، العدد، في 15 أيار 2012.
- (146) عمر الشهابي، الخليج بين الثابت والمتحول، مركز الخليج لسياسات التنمية، بيروت، 2014، ص81.
- (147) المصدر نفسه، ص94.
- (148) عبد علي محمد حسن، الحوار السياسي في البحرين.. الاشكاليات والمسارات، مركز الجزيرة للدراسات، في 13 آذار 2013، على الموقع:
- <https://studies.aljazeera.net/ar/files/discussionstrategytosolvearabworldconflict/201420143131070314724/03/.html>
- (149) المصدر نفسه.
- (150) مرآة البحرين، حصاد الساحات 2014، بيروت، 2015، ص323.
- (151) المصدر نفسه، ص387.
- (152) مرآة البحرين، حصاد الساحات 2015، بيروت، 2016، ص13-14.
- (153) مرآة البحرين، حصاد الساحات 2016، بيروت، 2017، ص11.
- (154) عبد الرحمن النعيمي، البحرين الازمة الدستورية، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2004، ص9.
- (155) عباس ميرزا المرشد وعبد الهادي الخواجة، التنظيمات والجمعيات السياسية في البحرين دراسة وصفية وحقوقية، 2008، ص21.
- (156) نادر كاظم، استعمالات الذاكرة في مجتمع تعددي مبتلى بالتاريخ، مكتبة فخرآوي، 2008، ص108.





## الدراسة الخامسة

### أزمات المغرب العربي بين جدلية الصراع ورهانات القوى

تونس وليبيا أنموذجاً

د. عبد الوهاب كريم حميد

كلية الآداب - جامعة السلطان قابوس

#### المحتويات

##### • المقدمة

• ثورات «الربيع العربي» بين الثابت والمتغير والتحول الديمقراطي والنزاع على السلطة.

1 - أزمة التحول الديمقراطي في ظل ثورات الربيع العربي

2 - أسباب ثورات الربيع العربي

3 - أي مستقبل لثورات الربيع العربي؟

• التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعي بدول المغرب العربي حالة (تونس وليبيا)

1 - دول المغرب العربي النشأة والتطور

2 - الوضع الاقتصادي لدول المغرب العربي

3 - أهم التحديات والتهديدات الأمنية لدول المغرب العربي

4 - أزمة الثورة في تونس وليبيا بين التحول الديمقراطي والصراع على السلطة

##### • الخاتمة

• الهوامش والمراجع

## • المقدمة

تمثل أزمات ثورات الربيع العربي محطة بارزة في التحول الديمقراطي الذي شهدته المنطقة العربية على الرغم من الاحباطات التي رافقت العملية السياسية بعد الإطاحة بأنظمة الحكم المستبدة. ربما تميزت منطقة المغرب العربي بمنعطف تاريخي مهم انطلقت شرارته الأولى من تونس الخضراء في 17 كانون الأول/ديسمبر 2011، تمثل بالثورة ضد نظام أمني متفرد بالسلطة يقوده (بن علي) منذ عام 1987، لتتطرق تلك الشرارة إلى بلدان عربية مشرقية ومغربية، والحالة الثانية التي ستعالجها الدراسة هي التغيير السياسي الذي نتج عن الإطاحة بالعقيد معمر القذافي الذي استحوذ على السلطة في ليبيا بانقلاب قاده سنة 1969. ستعالج الدراسة جدلية الصراع على السلطة بين الفرقاء السياسيين الذين أتوا بعد الإطاحة بالأنظمة السابقة اما عبر الثورة الشعبية أو بتدخل خارجي لمصالح استراتيجية تهم دول التدخل مثل فرنسا في حالة ليبيا. لذا سيتم تناول هذا من خلال تحليل أزمة الربيع العربي وما آلت إليه الأوضاع بعد الإطاحة بأنظمة الحكم حالة تونس وليبيا فهل تحقق الانتقال الديمقراطي وهل تحسنت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في هذين البلدين، وما هي اهم المخاطر والتحديات الأمنية التي تواجهها في ظل تغلل الميليشيات والتيارات المسلحة في منظمة الدولة.

## أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تشخص الجذور العميقة لازمة الصراع على السلطة في الوطن العربي وتداولها وتمسك أغلبية الأنظمة الحاكمة بالسلطة بمجرد الاستحواذ عليها سواء بانقلاب عسكري أو انتخابات شبه ديمقراطية في الأنظمة الرئاسية أو توارث عائلي في الأنظمة الملكية، وبعد ثورات الربيع العربي بدأت رهانات القوى الوطنية التي انغمست في جدلية هذا الصراع من خلال الدخول في التحالفات قبل واثناء وبعد الانتخابات البرلمانية، وتشكيل حكومات توافقية أو ائتلافية تمسك زمام السلطة والحكم لولاية واحدة أو ولايتين على أكثر تقدير، لمعرفة نجاح التجربة الديمقراطية والتحول الديمقراطي ام مازال الوقت باكراً على الحكم على التجربة، خاصة تجربة تونس وليبيا.

## هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تبيان العلل التي أصابت الجسد العربي وما آلت إليه أوضاع المجتمع العربي ومنها دول المغرب العربي (تونس وليبيا) في صراع القوى على السلطة والتمسك بها، والتعرف على أسباب ثورات الربيع العربي، وتبيان مستقبل تلك الثورات، كذلك التعرف على التطورات التاريخية لدول المغرب العربي، توضيح اهم التحديات التي تواجه دول المغرب العربي ومنها التدخل الخارجي وقضية الصحراء، والتعرف على التحول الديمقراطي فيها في ظل تشابك مصالح القوى المتصارعة على السلطة.

### منهجية الدراسة

القراءة التحليلية لحالة ما أو ظاهرة أو أزمة تتطلب الاعتماد على الجذور التاريخية لها، فلا مفر من استخدام المنهج التاريخي هنا، كذلك استخدام المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة الخل والمضمون في معالجة ثورة الربيع العربي، واستعانت الدراسة بمنهج تحليل النظم للاختلاف طبيعة الثورة في أنظمة الحكم في تونس وليبيا.

### تقسيم الدراسة

انطلاقاً من هذه المنهجية والتي أبانت عن رؤية واضحة لتعدد المفاهيم المتعلقة بخطة الدراسة إلا إن التقسيم الثنائي يعتبر الأمثل من خلال الإحاطة بجميع جوانب الموضوع والإجابة عن الإشكاليات المطروحة وأنبني التصميم على الشكل التالي:

#### • ثورات «الربيع العربي» بين الثابت والمتغير والتحول الديمقراطي والنزاع على السلطة.

يلاحظ ان المشهد السياسي العربي، سواء في بلدان الثورات أو البلدان التي شملتها، رياح التغيير والحركات الاجتماعية وتداعياته، أن هناك رؤية متشائمة ورافضة للحراك والثورات وتوابعهما<sup>(1)</sup>. من خلال أصوات الدمار المتلاحقة في أكثر البلدان العربية، عبر بعث سيناريو الطوائف والتناحر المذهبي والقبلي في بعض المجتمعات التي أصابها تلك الثورات، فهل هناك تحول حقيقي للديمقراطية ام انها موجه عابرة؟ وما هي الأسباب التي عجلت بثورات الربيع العربي؟ وما هو مستقبل تلك الثورات؟.

#### 1: أزمة التحول الديمقراطي في ظل ثورات الربيع العربي

للحديث عن الربيع العربي الحاصل في دول الوطن العربي ومنها دول المغرب العربي، لابد من الرجوع إلى بدايات عملية تأسيس وتكوين غالبية هذه الدول واستقلالها عن الاستعمار وظهورها كدول مستقلة سياسياً لكنها عملياً مازالت خاضعة للسيطرة الاستعمارية بصورة غير مباشرة وتخضع لقراراتها، وما شهدته بعض الدول العربية من انقلابات وثورات ضد أنظمة الحكم التي رافقت فترة الاستعمار حيث لم تستطع غالبية الدول العربية خلال فترة التحرر العربي من الاستعمار من حكم نفسها، إلا من خلال حكم (العسكر)؛ لان الانقلابات العسكرية التي أطاحت بأنظمة مدنية وملكية كما حصل في (مصر والعراق وسوريا وليبيا واليمن والسودان...)، خلال خمسينات وستينات القرن الماضي، وما تلا ذلك من موجة الانقلابات الدموية للأنظمة العسكرية، التي أشاع عنها مثلاً شعبياً متداولاً (من يفيق باكراً يستلم السلطة)، ومن المفارقات الغريبة إن تلك الانقلابات كانت تحدث في غالبيتها في فصل الصيف وبالتحديد في شهر يوليو/

تموز، وأوعز بعض المحللين السبب لشدة الحرارة فيه وبالتالي يحدث الكسل للنظام وللقطعات العسكرية الحامية للنظام وبسبب انشغالات الناس بعطلة الصيف وحره الشديد (العراق على سبيل المثال في (14، 17 تموز/يوليو، 1958، 1968 و 23 تموز/يوليو 1952 في مصر). وكانت حجة الانقلابيين رجعية النظام السابق وتخلفه وتابعيته للاستعمار<sup>(2)</sup>.

بعض هذه الأنظمة العربية العسكرية والحزبية، لم تقم بإنشاء مؤسسات ديمقراطية تدعم الحكم وتؤسس لمرحلة جديدة من النظام الديمقراطي المبني على مفهوم (تداول السلطة)، واستمر هذا الحال حين تشبث القادة العسكريين والحزبيين بمراكز السلطة وأصبحوا رؤساء لدولهم مدى الحياة بل بعضهم من أسس لتوريث الحكم لأبنائهم، هذه الأنظمة بنت لنفسها قاعدة قوية من قوات الجيش والأمن لتحميها وأناطت مسؤوليتها إلى عوائل وأقارب الحاكم، وحين حصول ثورة أو عصيان مدني من قبل الشعب فإنها تواجه بقسوة من قبل قوات النظام وقمع مفرط وتكون حجة النظام (إن ثلة من الخارجين عن القانون وربما تطلق عليهم صفة العملاء والخونة والإرهابيين... الخ)، وقد ترتكب جرائم توصف قانونياً بأنها جرائم ضد الإنسانية من قبل النظام بحق أفراد أو فئات من الشعب.

رافق غالبية تلك الأنظمة نوعاً من الاستبداد وتردي التعليم وانتشار البطالة والفقر وتدهور الصحة وفساد القضاء وغيرها، مما جعل هناك حالة من اليأس لكل أفراد المجتمع باستثناء النظام الحاكم وحاشيته.

طابع الأنظمة العربية في أغلبها كان طابعاً شمولياً أي الحزب الوحيد والمهيمن على الحياة السياسية، وحتى لا يتهم هذا الحزب بالدكتاتورية والاستبداد أنشأ بعض الأحزاب الصغيرة ولبعض الشخصيات الموالية أصلاً لذاك الحزب أو متوافقة معه، لتشارك في الانتخابات وتحصل على مقاعد في البرلمان، حتى تكون العملية السياسية متكاملة وفقاً لمعيار الديمقراطية.

وتطرح تساؤلات هنا وهناك، هل هذه (الثورات) التي حصلت مختلفة لكل دولة؟ والجواب بنعم لقد اختلفت من دولة إلى أخرى، لأنه من الصعب أن تكون هذه (الثورات) العربية فعل واحد، بالرغم من أن الشعب قال كلمته وانتفض ضد الحكم الفاسد، وضد القمع والاستبداد والتهميش.

لقد تنبأ المفكر المغربي الدكتور حسن أوريد في كتابه (مرآة الغرب المنكسرة) الذي صدر عام 2010، عن هذه الثورات والاحتجاجات نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وغلاء المعيشة وتدني القوة الشرائية للمواطن كما حدث في مصر والمغرب وتونس أدى إلى موجات من الاحتجاجات والإضرابات<sup>(3)</sup>. أدت إلى ما وصلت إليه هذه الدول من تغيير في الأنظمة الحاكمة وفي بعضها حصلت الإصلاحات، هذه الثورات جعلت الحاكم ينصت إلى صوت الشعب، بل

يحاكي أحاسيسه ويراعي مشاعره ومطالبه بالوقت نفسه، وأصبحت قراراته تصب في أغلبها لصالح الشعب وإرادته<sup>(4)</sup>.

ويلاحظ أن أغلب البلدان التي هزتها الثورات وغيّرت أنظمة حكمها مازالت لم تستقر كلياً واليمن... ومازال الشعب السوري يخوض صراع مع النظام الذي صمد بدعم روسي كبير.

ومازال المستقبل مجهولاً للكثير من هذه الدول سواء ما تعلق بنظام الحكم الجديد وبين الأحزاب السياسية التي برزت على الساحة السياسية واستحوذت على صناديق الانتخابات وفرضت نفسها بقوة في المشهد السياسي الحالي.

إن مجمل ما حدث وما يحدث الآن من تفاعلات وتطورات، منذ موجة الثورات العربية، ينبئ بحتمية تداعي النظام العربي الذي تأسس في أعقاب الحرب العالمية الثانية نتيجة لتداعي أنظمة حكم مستبدة وفاسدة أسقطتها إرادة الشعوب، لكن أي بديل سيفرض نفسه بعد أن تستقر الأوضاع في الوطن العربي سيبقى أمره محكوماً بما سوف تؤول إليه تلك الموجة الثورية، بانتصاراتها وتعثراتها بل وانتكاساتها، كما ينبئ بحتمية تغير هيكليّة النظام الإقليمي للشرق الأوسط وأدوار القوى الثلاث الكبرى الفاعلة: إيران، وتركيا، وكيان إسرائيل المحتل التي تشكل الآن قلب أو محور هذا النظام، وخرائط التحالفات والصراعات التي تربط بين هذه القوى والدول العربية، وكذلك أنماط العلاقات والتفاعلات المحتملة بين النظام العربي الجديد<sup>(5)</sup>.

أن المنطقة العربية قد ورثت حروب الهوية كنتيجة منطقية وبديهية لسياسات العنف السياسي وعدم الإدماج أو الاعتراف بالتعدد العرقي والطائفي التي انتهجتها القوى القومية لبسط نفوذها على المنطقة<sup>(6)</sup>، ويُعد هذا التحرك المفاجئ ضد قيادات تعودوا على حكمها عدة عقود، بمنزلة الانتفاضة ضد الركود السياسي، ومبدأ التوريث، والسياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، والبطالة، والفوارق الاجتماعية، يمثل نجاح ثورات الربيع العربي في أغلب دول المنطقة عن بداية مرحلة سياسية جديدة في التاريخ المعاصر.

## 2: أسباب ثورات الربيع العربي

لو لم تحدث انتفاضات أو ثورات الربيع العربي لما تغيرت أنظمة شمولية تربع على سدة الحكم في كل حالة دكتاتور صمم ألا يترك كرسي الحكم إلا محمولاً في نعش إلى مثواه الأخير<sup>(7)</sup>. إن أسباب ثورة الربيع العربي ليست فقط بسبب دكتاتورية الأنظمة وفسادها، بل تعدى ذلك إلى الأمور التي مست حياة المواطن الذي خضع لأهواء النظام وتردي الوضع في المجالات الآتية: أولاً- التعليم: تدني مستوى التربية والتعليم في غالبية الدول العربية مما أدى إلى الكثير من التخلف في نواحي الحياة وارتفاع معدل الأمية بين الشعب العربي، وعدم وضوح برامج ومناهج

التعليم الحكومية وتخطبها في عدم وجود منهجية علمية رصينة تعجل بتطور وتنمية العقل العربي. والعمل على توازن في خريجي الجامعات وإحداث مناصب شغل لتلك الكفاءات دون أن تبقى عاطلة عن العمل.

ثانياً- الصحة: ومستوى التطبيب وانعدام تطور وتحسن المستشفيات وأجهزتها الطبية البشرية والمادية والتي كشفت عنها أزمة جائحة كورونا، ومواكبة التطورات العلمية الحديثة في المجال الطبي والصحي، والعناية بتطوير التخصصات الصحية العالمية في كل المجالات الإنسانية، وإيجاد العلاجات لجميع الأمراض المستعصية التي تفتك بالمواطن العربي مع ارتفاع أسعار الأدوية وغلاء العلاجات في المستشفيات الخصوصية وتدني المستشفيات الحكومية مقابل تقدم التطبيب الخصوصي، وتطوير الكوادر الطبية في جميع الاختصاصات من خلال الدورات في أرقى مراكز البحث والتطوير الطبي في المستشفيات العالمية.

ثالثاً- القضاء: يعاني المواطن العربي من تسييس القضاء وعدم نزاهته والتلاعب بالقوانين والأنظمة حسب أهواء رجال السلطة والحكم، مما أضعف دور القانون والقضاء، لذا وجب تحسين وضع القضاء والقانون وفصله عن السلطة التشريعية والتنفيذية ليبقى دائماً سلطة مستقلة لا تخضع للحكومة أو تتدخل الدولة فيه إلا بما يخدم القانون والمواطن، وتحقيق العدالة الاجتماعية للجميع دون تفرقة.

رابعاً- القضاء على البطالة وتوفير السكن: نسبة كبيرة من الشباب العربي عاطل عن العمل حيث ذكرت منظمة العمل الدولية أن تفاقم مشكلة البطالة في الوطن العربي كان من بين العوامل التي أشعلت شرارة الثورات الشعبية، وأوضحت منظمة العمل الدولية أن معدل البطالة بين الشباب العربي بلغ أكثر بقليل من 23 % عام 2010، وأضافت أن هذه النسبة ترتفع بأوساط النساء إلى أكثر من 30 %، وأن مشاركن بسوق العمل العربية هي الأضعف على مستوى العالم<sup>(8)</sup>. وفي تحليل للدكتور (العربي جعايدي) أكد «أن أزيد من ثلث السكان و47 % من السكان النشيطين تتراوح أعمارهم اليوم ما بين 15 و30 سنة نشيطين بالمعني الجامد للكلمة، لان الشباب اليوم هم أول ضحايا البطالة. والأرقام الرسمية تقلل لا محالة من المشكل، لكن بطالة الشريحة من 15 إلى 24 سنة تتراوح ما بين 20 % و25 % في اغلب دول المنطقة العربية، وتشمل بالخصوص خريجي الجامعات»<sup>(9)</sup>، حيث «تتركز نسب البطالة بشكل كبير في أوساط الشباب المتعلم نحو 95 % من الشباب المتعلم الحاصل على تعليم عالي»<sup>(10)</sup>، من حملة الشهادات العليا الماجستير والدكتوراه، وذلك بسبب عدم وجود برامج اقتصادية واستثمارية لاستغلال طاقات الشباب في الإنتاج وتحسين المردودية الاقتصادية للدول بسبب فساد النخب الحاكمة وعدم اهتمامها إلا بما يخدم مصالحها الذاتية مما أدى إلى تعطيل الكثير من المشاريع التي ربما

تكون قادرة على القضاء على بطالة الشباب العربي، وتحسين وضعيته الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك توفير السكن اللائق للمواطن العربي.

يطلق بعض المحللين والمثقفين أسماء عديدة على ما اصطلح عليه إعلاميا الربيع العربي، منها (احتجاجات، انتفاضات، مظاهرات، ثورات.. الخ) قد تختلف التسميات لكن الهدف واحد وهو (التغيير) سواء تعلق الأمر بتغيير النظام الحاكم (الرئيس) أو تغيير (الحكومة) وإسقاطها، أو تغيير الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتروكي وهي المطالب التي نادى بها الثوار الشباب.

إن مصطلح الثورة ينطبق على الواقع العربي الجديد وهي لا تختلف عن الثورة الفرنسية والثورة البنفسجية في أوكرانيا وغيرها من الثورات العالمية.. فالشعب التونسي عندما انتفض بشخص البوعزيزي إنما أراد الدفاع عن كرامته المسلوقة وتحولت الانتفاضة إلى ثورة أي إلى (التغيير)، وهذا ما حدث، فيما سمي بالربيع العربي.

إن ما حصل في الربيع العربي هو ثورة من أجل (التغيير) وإن اختلفت التغييرات في الأنظمة السياسية (حكام، حكومات، أحزاب، دستور وقوانين...)، فجلبها المفروض أن تصب في مصلحة الشعب أولاً وأخيراً، لأن الشعب أصبح الحكم الفيصل في كل (تغيير) وهي الحالة الطبيعية.

يؤكد الكاتب كريم مروة « بأن ما نشهده هو ثورة بكل المعاني، وفي رأيي فإن المعنى الدقيق الذي تشير إليه كلمة (ثورة) هو إنها تدعو إلى إحداث (التغيير) في اتجاه الأفضل والأرقى، وهذا بالتحديد ما تدعو إليه وتناضل من أجل تحقيقه ثورتنا المعاصرة تحت شعار الحرية، والخبز، والكرامة، والحق في الحياة باسم المواطنة، والحق في العيش الكريم باسم العدالة الاجتماعية»<sup>(11)</sup>.

هناك أطراف متفائلة بهذا الربيع وهناك أطراف متشائمة منه وأطلقت على هذا الربيع العربي بالخريف وأحيانا الشتاء العربي وهذا راجع إلى رؤيتها إلى سلبات المرحلة التي قد اختلفت مع توجهاتهم في هذا التغيير، والتخوف من هواجس المستقبل.

### 3: أي مستقبل لثورات الربيع العربي؟

قد تختلف ثورة تونس ومصر بأنها لم تتأثر أو تقع تحت تأثير عامل خارجي، والسبب هو عدم توقع ما حدث، أي إن المفاجأة كانت قد حدثت بالصد من إرادة القوى الغربية وبالذات « ثورتي تونس ومصر » أما ثورات اليمن والبحرين ثم ليبيا، فقد لعب العامل الخارجي دورا كبيرا في نهاية كل منهما فالأولى والثانية كانتا بتدخل خليجي من خلال مبادرة دبلوماسية سعودية خليجية، أنهت عشرة أشهر من الصراع اليومي بين نظام الرئيس علي عبدالله صالح والمعارضة



بتنحي الرئيس علي عبدالله صالح لنائبه وتسليمه السلطة وتشكيل حكومة جديدة من المعارضة «حكومة الوحدة الوطنية». وبتدخل قوات درع الجزيرة بالبحرين لحماية النظام البحريني من توسع الثورة المدعومة إيرانيا ولأسباب طائفية معروفة.

لكن ما حدث في ليبيا من تدخل أجنبي من قبل قوات حلف الناتو بتدخل فرنسا القوي والمؤثر يطرح تساؤلا وعلامة استفهام حول المغزى الحقيقي لهذا التدخل والذي ينطوي وفق خيارين لا ثالث لهما (التدخل لحماية حقوق الإنسان، والتدخل لحماية المصالح الاقتصادية في ليبيا) ويرجح بعض المحللين الخيار الثاني الذي كان وراء إسقاط نظام العقيد معمر القذافي.

ويرى الدكتور «إبراهيم أبراش» في كتابة الصادر عن منشورات الزمن، إن «الثورة انتشرت، كسريان النار في الهشيم، في العالم العربي من مشرقه في اليمن إلى مغربه في تونس» لم يشهد هذا العالم حراكا شعبيا واسعا لدرجة يجوز فيها توصيفه بالثورة الشعبية، إلا أن ما جرى في تونس ومصر في كانون الثاني/يناير 2011، وما تلاهما من ثورات، فتح الباب على مصراعيه للاجتهادات والتفسيرات»<sup>(12)</sup>.

وبعد تغير بعض الأنظمة الدول العربية وإصلاحات في أخرى وفوز التيارات الإسلامية بالانتخابات التشريعية سواء في تونس أو المغرب أو مصر هل تنجح هذه الأحزاب في طي صفحة الاستبداد وانتهاج برامج حكومية تخفف وتعالج قضايا المجتمع العربي وتطوير الخدمات وانتعاش اقتصادي واجتماعي وباقي قطاعات التي تهم المواطن، هل تتشابه هذه الأحزاب مع حزب العدالة والتنمية التركي الذي أنعش الاقتصاد التركي وحسن مستوى التنمية في تركيا وأصبح فائض الميزانية التركية (15 مليار دولار) بعد أن كان هناك عجز في ميزانية الدولة قبل استلام حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحكم في تركيا، وهل تستفيد الأحزاب العربية ذات التوجه الإسلامي من إصلاحات ونجاحات حزب العدالة والتنمية التركي. أم إن التجربة العربية للأحزاب مازالت لم تصل إلى حد البلوغ والنضج السياسي لنجاحها أم إن بروز التيار القومي الشبابي الجديد في طليعة الشباب العربي له دور مستقبلي في توحيد كلمة الشباب العربي وخير دليل على ذلك هو رفع صور الزعيم جمال عبد الناصر الذي كان يمثل القائد القومي الذي ابهر الشعوب العربية أبان فترة حكمه، ويطرح البعض هذا التساؤل «أن صعود ما يسمى الإسلام السياسي المعتدل وخصوصا جماعة الإخوان المسلمين تزامن مع أو جاء عقب تراجع وضرب ما يسمى الإسلام السياسي المتطرف كتنظيم القاعدة؟ ألم تكن القوى الكبرى وخصوصا واشنطن التي ناصبت الإسلام السياسي المتطرف العداء وحاربت به بشراسة هي نفسها التي دعمت صعود الإسلام السياسي المعتدل إعلاميا وسياسيا وعسكريا؟ والسؤال التالي: لو كان الغرب يعرف أن الإسلام السياسي المعتدل معاديا له هل كان سيدعمه ويفتح أمامه الفرصة لركوب موجة الثورات

العربية؟ ألم تغب الشعارات المعادية للغرب وحتى لكيان إسرائيل المحتل في كل المظاهرات والمسيرات التي كان ينظمها «الإسلاميون»؟<sup>(13)</sup>.

وكانت حصيلة الثورات العربية إسقاط كل من نظم الحكم في تونس ومصر وليبيا واليمن ومحاكمة كبار مسؤوليه، كذلك إسقاط كل من الحكومة الليبية والعُمانية والسورية والأردنية والكويتية والبحرينية وإجبار الحكومة الجزائرية والمغربية والعراقية على البدء بإجراءات تشمل إعطاء مزيد من الحريات<sup>(14)</sup>.

اختلفت المواقف الدولية اتجاه التغيير في الربيع العربي وثورة الشعب ضد الأنظمة الحاكمة، وارتبطت هذه المواقف ليست بداعي الديمقراطية وحقوق الإنسان فقط، وإنما بدافع المصالح الاستراتيجية لهذه الدول مع الدول التي حدثت بها ثورات شعبية ضد أنظمتها، رغم إن الحدث كان أشبه بالصدمة غير المتوقعة للبعض كون بعض الأنظمة لديها ارتباطات مصلحيه معها. مما خلق نوع من التردد في اتخاذ القرارات سواء بالتأييد أو بالصد أو بالحياد أحيانا لصالح النظام أو ثورة الشعب. واختلفت هذه المواقف من دولة إلى دولة ومن ثورة إلى ثورة وفقا لتلك المصالح.

#### • التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بدول المغرب العربي حالة (تونس وليبيا).

تعرضت دول المغرب العربي الخمسة حالها حال دول المشرق العربي إلى أطماع الدول الاستعمارية، فقد احتلت فرنسا كل من الجزائر والمغرب وتونس تباعا وليبيا من طرف إيطاليا وموريتانيا من طرف الاستعمار البرتغالي وبعده الاستعمار الفرنسي.

#### 1: دول المغرب العربي النشأة والتطور

عاصر المغرب العربي الكثير من الحقب التاريخية التي مرّت، خضعت فيها هذه المنطقة لسيطرة عددٍ من الدول والإمبراطوريات؛ منها الحضارة الفينيقية، ثم الرومانية التي سبقت الفتح الإسلامي للمغرب، وعلى مدى هذه العصور ظلّ السكان الأصليين من قبائل البربر والأمازيغ ليعاصروا مختلف هذه الحضارات قبل أن يندمجوا بشكل كامل مع الحضارة العربية الإسلامية دينيًا ولغويًا وثقافيًا وفكريًا، ويأتي تاليًا حديث مختصر عن تاريخ كل دولة من دول المغرب العربي<sup>(15)</sup>.

يُشير المفهوم الحديث للمغرب العربي إلى الدول التي تقع في منطقة شمال أفريقيا<sup>(16)</sup>، وتبلغ مساحة المغرب العربي ما يُقارب 6 مليون كم<sup>2</sup>، حيث شكّل مفهوم المغرب العربي بناءً على السمات الجغرافية التي تفصل منطقة المغرب العربي عن بقية القارة، حيث تُحدّد جبال الأطلس الحدود الشمالية لمنطقة المغرب العربي، فيما تُشكّل الصحراء الكبرى الأجزاء الجنوبية

منها، ويُشار إلى أنَّ التعريفات السابقة كانت تشمل نطاقاً جغرافياً أوسع ممّا هي عليه اليوم، إذ كانت تضمّ منطقة المغرب العربي جزءاً من إسبانيا.

تشكّل سكان بلدان المغرب العربي من عنصر عربي والأمازيغي ويتغلب سكان المغرب بأغلبية عربية بحوالي 25 مليون من مجموع سكان المغرب الذي يبلغ 33 مليون بحسب إحصاءات 2016 ويوجد بضع مئات آلاف من بقايا الأوربيين مثل الاسبان والفرنسيين واليهود. أما الجزائر فالعناصر البشرية مكونة من عرب وأمازيغ ويبلغ سكان الدولة 43.6 مليون نسمة بحسب إحصاءات 2017. أما تونس وليبيا فأغلبية سكانهما من العرب والبقية من أمازيغ. أما موريتانيا و(الصحراء الغربية) فأغليبتهم من عرب وأمازيغ والبقية أفارقة. وتجمعهم بين هذه الدول غالباً روابط الدين والعادات والتقاليد والتاريخ المشترك. أما اللغات المستخدمة فهي اللغة العربية وعدة لهجات والأمازيغية وعدة لهجات، وتستعمل كذلك اللهجة الحسانية كل من موريتانيا و(الصحراء الغربية). يبلغ عدد سكان البلدان المغاربية 100 مليون نسمة بحسب إحصائيات سنة 2018 وهم يتوزعون بشكل مختلف حسب الظروف الطبيعية والاقتصادية. أما من الجانب الجغرافيا تعد الجزائر أكبر دول المنطقة مساحة والتي تشكل 55 % من مساحة المغرب العربي كله حين تبقى تونس هي الأصغر مساحة.

غالبية سكان بلدان المغرب العربي مسلمون سنة على مذهب الإمام مالك، وهذا الأمر يعد من أهم أسباب تقوية الروابط بين البلدان المغاربية حيث لا تباين يذكر في المرجعية الدينية، وهناك تواجد بسيط لمسلمين يتبعون المذهب الإباضي، وكون أن الغالبية العظمى من السكان مسلمين فإن هذا الأمر جعل الثقافة الغالبة في المغرب أساساً هي الثقافة الإسلامية حيث يشكل المسلمون في أغلب بلدان الاتحاد نسبة تزيد عن 98 %. عاشت في دول المغرب العربي مجتمعات مزدهرة من اليهود، حيث كان عدد المغاربة اليهود في حدود 250 ألف عام 1940.

تتواجد اليوم في دول المغرب العربي تجمعات من المسيحيين منهم أجانب أوروبيين حيث أن العديد منهم متعهّدون أو موظّفون شركات عالميّة، القسم الأكبر منهم من ذوي الأصول الأوروبية هم ممن سكنوا إبان الاستعمار ويتجمعون في العواصم أو المدن الكبرى.

## 2: الوضع الاقتصادي لدول المغرب العربي

تسجّل التجارة البينية في المغرب العربي أدنى المعدلات في العالم مقارنة بالمجموعات الاقتصادية الأخرى، إذ لا تتجاوز 3 %، في المقابل، تمثل التجارة البينية 60 % في الاتحاد الأوروبي، و22 % بين دول «المجموعة الاقتصادية لجنوب شرقي آسيا»، و20 % بين دول «السوق المشتركة لأميركا الجنوبية». وتبرز هوة التجارة البينية في المغرب العربي حتى حين مقارنتها بتجمعات

اقتصادية أفريقية، إذ تصل نسبة التجارة البينية بين دول -مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي إلى 30 %، وهو أعلى معدل للتكامل التجاري على الصعيد الأفريقي. وتحقق «المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا» ما يعادل 20 % من التجارة البينية.<sup>(17)</sup>

### 3: اهم التحديات والتهديدات الأمنية لدول المغرب العربي

يحتل المغرب العربي أهمية كبيرة في العالم العربي، فهو يشكل جناحه الغربي، ويتربع على مساحة إجمالية تبلغ 5.287.081 كلم مربع، أي ما يعادل نسبة 2 % من الوطن العربي، ويبلغ طول شريطه الساحلي 5050 كلم، أي 2 % من السواحل العربية كلها، ويبلغ عدد سكانه أكثر من 5 مليون نسمة من عدد أفراد الأمة العربية أي ما مقداره 21 % من إجمالي عدد العرب في البالد العربية ويصل الناتج المحلي الإجمالي 985.6 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل 62 % من الاقتصاديات العربية وهو يحتل موقعا جيواستراتيجيا مهما في العالم إذ يقع على واجهة جنوب القارة الأوربية بين الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط في شمال إفريقيا والساحل الصحراوي الأفريقي، ويحتوي على نسب معتبرة من الاحتياطات المعدنية والطاقوية كالبترول والغاز والفوسفات وغيرها، بالإضافة إلى مخزونه الثقافي والحضاري من أيام الدولة النوميديّة إلى الفتوحات الإسلامية إلى حقبة الأندلس إلى نضال الحركات الوطنية والجهاد ضد المحتل الفرنسي والإسباني والإيطالي<sup>(18)</sup>.

وبعد حصول الدول المغاربية على استقلالها جاءت ساعة الجدل حول الحدود الموروثة عن الاستعمار، بل إن أكبر بلدين وهما المغرب والجزائر تنافسا على زعامة المنطقة. ومما زاد الطين بلة أن نظامي الدولتين مختلف سياسياً اختلافاً جذرياً. كان للجزائر خيار اشتراكي واضح كما اختار المغرب وبشكل الفت توجهها نحو الغرب. وكان من تأثير هذه الخلافات أن وقع نزاع مسلح بين المغرب والجزائر، أو ما بات يعرف بحرب الرمال في أكتوبر/تشرين الأول 1963. واتسمت هذه الفترة كذلك باستقلال موريتانيا (1960)، الذي عارضه المغرب معتبرا أن أراضي موريتانيا، التي كانت خلال فترة الاستعمار جزءا من أقاليم ما وراء البحار الفرنسية، ما هي إلا جزء من التراب المغربي كان تابعا للدولة العلوية قبل أن يقطعه المستعمر الفرنسي<sup>(19)</sup>.

من اهم المخاطر التي تؤثر على دول المغرب العربي وهناك عوامل قوية جديدة مساعدة على تغيير الأوضاع وقيام علاقات بينية متينة وثابتة ومفيدة وبناء حلم اتحاد المغرب العربي على المدى المتوسط ومن هذه العوامل:

- البعد الأمني ومخاطر التدخل الأجنبي وما يمثله ذلك من تهديدات على الجميع، مما قد يساعد على تشكيل الوعي لدى المسؤولين بضرورة العمل المشترك العاجل كما هو حاصل

الآن، مع الانطلاق بدون انتظار لحل المشكل جذريا وبشكل شامل عن طريق تفعيل اتحاد المغرب العربي، وتمثل التوصيات التي انبثقت عن قمة اغدامس مؤشرا إيجابيا على هذا الطريق، وهناك مشكلة الهجرة غير الشرعية التي اتخذت دول المغرب العربي معبرا نحو أوروبا، التي على ازاها اتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات في سبيل الحد منها عبر اتفاقيات مع دول المغرب العربي كل على انفراد، وليس عبر منظمة (اتحاد المغرب العربي) غير المفعّل بسبب الاختلافات السياسية بين اعضاءه.

- قضية الصحراء المغربية (الصحراء الغربية): تتعرض هذه المنطقة الواقعة شمال غرب أفريقيا لنزاع بين المغرب وبين دعاة الاستقلال الصحراويين في جبهة البوليساريو. فالصحراء الغربية: مستعمرة إسبانية سابقة، وفي سنة 1884، وضعت إسبانيا تلك الأراضي تحت حمايتها. كما أسست هنالك مراكز تجارية وخلقت لها وجودا عسكريا. وتتوزع الصحراء الغربية إلى منطقتين رئيسيتين هما: وادي الذهب والساقية الحمراء. وحتى عام 1912، تاريخ الحماية الفرنسية بالمغرب، قاتل العديد من القبائل من الصحراء الغربية إسبانيا، القوة الاستعمارية، وذلك بمساعدة من سلطان المغرب. إن العلاقات بين الصحراء الغربية والمغرب قديمة؛ ففي القرن السادس عشر، دشنت دولة السعديين، الذين حكموا المغرب من 1554 حتى 1660، فترة من النفوذ المغربي في الصحراء الغربية. وقد تجلّى هذا التأثير في تقديم بعض القبائل التي تعيش في الصحراء ولاءهم للسلطان المغربي<sup>(20)</sup>.

وفي سنة 1966، دعت الأمم المتحدة إسبانيا إلى مغادرة الإقليم وفقا لمبدأ تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت رقابة الأمم المتحدة<sup>(21)</sup>، وعلى هذا الأساس ينبغي أن يوضع ظهور قضية الصحراء الغربية في سياق تصفية الاستعمار في ستينيات القرن الماضي. كما أن حق تقرير المصير أمر قد شرعته الأمم المتحدة، والاستقلال حق معترف به، إلا أن اندماج شعب في دولة أخرى لا يمكن أن يتم دون أخذ رأي ذلك الشعب في الاعتبار. وفي هذه الفترة تم تحديد مناطق النفوذ الاستعمارية من قبل الإدارتين الفرنسية والإسبانية، وفي حالة الصحراء الغربية ستصبح حدودا موروثة عن الاستعمار.

يمكن إرجاع أصل هذا الصراع مرة أخرى إلى الإرث الاستعماري والمنازعات المتعلقة بالحدود الصحراوية التي رافقت استقلال المغرب (1956)، والجزائر (1961) وفي سياق استقلال دول المنطقة، وعندما طلبت الأمم المتحدة من إسبانيا مغادرة الصحراء، كان ثمة إجماع حول ضرورة التخلص من الاستعمار، وهو إجماع تشكل من الهيئات الدولية وكذلك من المغرب وموريتانيا والجزائر. لكن هذه الجبهة فشلت في إقناع إسبانيا بمغادرة الصحراء، بل إن هذه الجبهة تفتت فجأة سنة 1974، عندما بدأ المغرب بمفرده حملة دبلوماسية ضد إسبانيا. وبعد ذلك بعام، وفي

سنة 1975، وبعد وفاة الجنرال فرانكو، خرجت إسبانيا من الصحراء، مما تسبب في وضع المغرب يده على الأراضي الصحراوية<sup>(22)</sup>.

كان موقف ليبيا من قضية الصحراء هو موقف متقلب طبقا لمصالحها حيث كان موقف ليبيا أول دولة دعمت جبهة البوليساريو عسكريا وماليا قبل أن تتخلى عن تلك الخطط وتقترب من المغرب، أما الموقف التونسي كان موضوعي وعلى الحياد مع ميله للمغرب.

أما عن دور الأمم المتحدة فقد انحصر من خلال وضع عملية التسوية الأممية بالصحراء امام الخيارات المستقبلية وتتضمن<sup>(23)</sup>:

- إجراء الاستفتاء.

- منح حكم ذاتي موسع في إطار السيادة المغربية.

- تقسيم الصحراء بين البوليساريو والمغرب.

- سحب بعثة مينورسو من الصحراء.

وظلت هذه الخيارات تراوح مكانها رغم تبدل ممثلي الأمين العام للأمم المتحدة الخاصين بقضية الصحراء، فخلاصة نزاع قضية الصحراء هو إن الصراع في (الصحراء الغربية) يخفي تنافسا شديدا بين الجزائر والمغرب على الهيمنة والزعامة في المنطقة المغاربية.

#### 4: أزمة الثورة في تونس وليبيا بين التحول الديمقراطي والصراع على السلطة

سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة حالة الثورة في تونس التي أشعلت فتيل هذه الثورات التي أطاحت بأنظمة مستبدة وخلقت إصلاحات سياسية في أنظمة أخرى ثم نتناول الثورة في ليبيا والتحول الجديد في ظل تشابك المصالح والتدخلات الخارجية

##### أ: تونس

كانت ثورة تونس الخضراء (عروس الثورات العربية) وهي ثورة الياسمين حيث أصبحت نموذجا انطلقت منه ما سمي بربيع الثورات العربية ضد الطغيان والفساد الذي نخر جسد غالبية الأنظمة العربية. فقد سارت تونس بخطى ثابتة نحو التحول الديمقراطي حتى صارت وفقا للأغلب التصنيفات الدولية، دولة ديمقراطية، مقارنة بباقي التجارب العربية التي إما أجهضت ثوراتها بثورات مضادة ويأس شعبي أو لم تقو على استمرار المضي في مسيرها نحو الديمقراطية، لذا أصبحت بذلك ثورة تونس الاستثناء<sup>(24)</sup>.

فقبل ثورة الربيع العربي «كان النظام السياسي في تونس من أكثر الأنظمة العربية استبدادا وانغلاقا في العالم العربي، بينما الشعب التونسي من أكثر الشعوب تجانسا وتعلما وتقدما مما خلق فجوة كبيرة بين تطلعات الشعب وحقيقة النظام السياسي»<sup>(25)</sup>.

في 17 كانون الأول/ديسمبر 2010، أشعل المواطن التونسي (محمد البوعزيزي) نفسه وأشعل فتيل ثورة الشباب العربي ولم تهدأ الثورة ألا برحيل وهروب «زين العابدين بن علي» (1987-2011) في 14 كانون الثاني/يناير 2011، إلى العربية السعودية، «وبعد شغور منصب الرئيس التونسي بعد فراره وطبقا للفصل 57 من الدستور التونسي، أعلن يوم 15 كانون الثاني/يناير 2011 تولي رئيس مجلس النواب «محمد فؤاد المبرغ» منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة»<sup>(26)</sup>، وشكلت حكومة انتقالية برئاسة الوزير الأول «محمد الغنوشي» ضمت عددا من زعماء المعارضة واستقالت بعد فترة أي في 27 كانون الثاني/يناير 2011 لرفض الشارع التونسي لها، لتبدأ حكومة جديد تهين الدستور جديد وانتخابات حرة نزيهة تأتي بقيادات يمكن محاسبتها عن أي خطأ تقع فيه حيث أوكل الرئيس التونسي المؤقت للوزير السابق «الباجي قائد السبسي» في عهد الرئيس السابق بورقيبة بتشكيل الحكومة الجديدة في 7 آذار/مارس 2011، وقد كانت عودة المنفيين من أهم نتائج الثورة فعاد كل من «كمال الجندوبي» رئيس الشبكة الارومتوسطية لحقوق الإنسان، و«منصف المرزوقي» زعيم المؤتمر الوطني من أجل الجمهورية، والمعارض الإسلامي الداعية «راشد الغنوشي» زعيم حركة النهضة. وتم إطلاق سراح السجناء السياسيين البالغ عددهم 1800 سجين وباقي سجناء الرأي والحق العام صباح يوم 19 كانون الثاني/يناير 2011. ولم تكن الثورة التونسية ونجاحها دون تضحيات فحسب إحصائية لفريق مجلس حقوق الإنسان بلغت حصيلة القتلى الذين سقطوا خلال اندلاع الثورة 219 شخصا.

يلاحظ إنه بعد انهيار نظام بن علي، تفجر صراع بين النخب السياسية والثقافية حول طبيعة العلاقة بين الدين والدولة، وعض أن تتم التهيئة الهادئة والعميقة لمناقشة هذه القضية الحساسة، اكتسى الحديث عنها صبغة حادة، لم تخل من تشنج وتبادل للاتهامات بين الإسلاميين والعلمانيين<sup>(27)</sup>.

وفي مرحلة من تطور الثورة التونسية أجريت انتخابات ديمقراطية لانتخاب المجلس الوطني التأسيسي بتاريخ 23 تشرين الأول/أكتوبر 2011، اتسمت بالمشاركة الشعبية الكبيرة، وصوت الناخب لاختيار حركة النهضة الإسلامية بالمرتبة الأولى وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية بالمرتبة الثانية وحزب التكتل من أجل العمل والحريات بالمرتبة الثالثة وحازت الانتخابات على رضا الناخب التونسي والمجتمع الدولي على الرغم من بعض الاعتراضات هنا وهناك والتي لم تؤثر على النتيجة النهائية.. وفي أول اجتماع للمجلس التأسيسي تم انتخاب «منصف المرزوقي» رئيسا للجمهورية و«حمادي الجبالي» رئيسا للحكومة التونسية للفترة المقبلة.

من مجريات الانتخابات فقد فاز حزب النهضة «الإسلامي» في الانتخابات وكان أكثر رشداً

في توزيع المناصب القيادية (رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس المجلس الانتقالي) على أحزاب لا تنتمي إلى خطه الأيديولوجي، لكن الانتخابات البرلمانية التونسية في عام 2014 أسقطت حكم الإخوان (النهضة) وفاز تكتل «نداء تونس» بالأغلبية، ثم جاءت الانتخابات الرئاسية لتخرج الإخوان من المنافسة ولتضع الثورة التونسية أمام أفق ديمقراطي أكثر رحابة واستقراراً<sup>(28)</sup>.

وأكد المفكر العربي الدكتور عزمي بشارة أن الانتقال السلس للديمقراطية الذي تشهده تونس يرجع إلى أنها دولة ذات مؤسسات قوية، بالإضافة إلى التجانس على مستوى الهوية، وكذلك وجود نخبة تونسية مجربة، مشيراً إلى أن القوى الثورية هي التي تحكم الآن في تونس. مضيفاً أن نخبة النظام السابق في تونس والتي بقيت بعد رحيل الرئيس السابق «زين العابدين بن علي» اقتنعت أن النظام انتهى ويجب عليها أن تساهم في الانتقال، ولذلك فإن الحقبة التي مرت وكانت فيها بقايا النخبة السابقة التي قادت عملية تسليم السلطة لها دور يجب التأكيد عليه، مشيراً إلى أن من حكم في تونس خلال المرحلة الانتقالية هم أتباع فكر الرئيس السابق الحبيب بورقيبة، لكنهم أدركوا أن هذا النظام انتهى وأن أفضل شيء هو أن يساهموا هم في عملية التحول الديمقراطي<sup>(29)</sup>. وساهم حياد الجيش على استقرار الوضع الأمني في تونس.

وقطعت تونس بذلك شوطاً كبيراً وقدمت درساً بليغاً في الديمقراطية وعبرت عن رقي شعبها المتحضر. وبدأت تونس دورها القومي من خلال تحركها لدعم أواصر الأخوة العربية فقام الرئيس المنصف المرزوقي بجولة مغاربية شملت المغرب وموريتانيا والجزائر وليبيا، هدفها الأساس إحياء اتحاد المغرب العربي المجدد بسبب الخلافات السياسية لبعض دول المغرب العربي. وإيجاد الحلول لجميع الخلافات التي تعرقل الاندماج لدول المغرب العربي وتوحيد الرؤى العربية من أجل النهوض بالواقع العربي إلى بر الأمان.

مثلت التجربة التونسية حالة متفردة في صيرورات البناء الدستوري العربي الجديد سواء من حيث الحوار من أجل التعاقد على الوثيقة الدستورية، أو من خلال الفلسفة الجديدة المكرسة في أحكامها ومقتضياتها<sup>(30)</sup>.

وعند انتخاب الرجل الدستوري (قيس سعيد) عبر انتخابات اتسمت بالشفافية لسنة 2019، على المرشح الاقتصادي القوي نبيل القروي في الجولة الثانية للانتخابات، خطى خطوات كبيرة وجريئة نحو ترسيخ دولة القانون حتى أن البعض وصف قيامه بحل البرلمان والقضاء، انقلاب على الديمقراطية، فهل كانت إجراءاته انقلاباً فعلاً أم حفاظاً على الدولة ومكانتها الدستورية من عبث الأحزاب والتيارات السياسية، هذا ما تفرزه قادم الأيام عبر صناديق الاقتراع أم بثورة مضادة تعيد تكرار فوضى الثورات السابقة.



## ب: ليبيا

أما ليبيا البلد المغاربي الذي وصله لهيب النار التونسية بعد أن تجاوزه إلى مصر واليمن فتمثل حالة فريدة. حدث فيها انقلاب عسكري في العام 1969، نتج عنه نظام دكتاتوري مستبد لابد وأنه قد دخل التاريخ كمنافس قوي للحصول على المراتب الأولى لأسوأ دكتاتوريات القرن العشرين. كان لهيب النار قويا ففضي على عرش العقيد معمر القذافي بعد حرب دامت (246 يوما) نتج عنها دمار رهيب في الأرواح وفي البنية التحتية وفي نفوس البشر<sup>(31)</sup>.

في ليبيا عندما كان العقيد «معمر القذافي» يعد ابنه «سيف الإسلام» لتولي الحكم عنه، لتكون عائلة القذافي هي الماسكة بدواليب الحكم بليبيا، فمنذ (ثورة) الفاتح في 1 أيلول/سبتمبر 1969، عندما قاد العقيد معمر القذافي وهو في سن 34 من عمره، انقلاباً على الإمام احمد السنوسي وهو ماسك بالسلطة والحكم بالحديد والنار، حتى قيام شباب ثوار ليبيا ومن مدينة بنغازي التي انطلقت منها المظاهرات والثورة بتاريخ 17 شباط/فبراير 2011، والتي سقطت بيد الثوار وبدأت المدن الليبية تتساقط الوحدة تلو الأخرى، ورفعت المظاهرات العلم الليبي في الحقبة الملكية التي امتدت ما بين 1951 وحتى انقلاب القذافي في عام 1969، واستمرت المعارك دائرة بين كتائب القذافي المدافعة عنه وبعض مرتزقته (من الدول الإفريقية المجاورة) وبين الثوار الشباب وتشكل المجلس الانتقالي الليبي من قبل المعارضين المنشقين عن نظام القذافي والذي بدأت الدول تعترف به بعد أن صدر قرار مجلس الأمن (1973) باستخدام حق التدخل واستخدام القوة ضد قوات القذافي.

وبعد أشهر من المعارك بين الثوار وكتائب القذافي بين كرّ وفر بينهما وتحت قصف قوات الناتو لكتائب القذافي وإضعافها ومن ثم قتل اثنين من أبناء القذافي ثم أسر العقيد «معمر القذافي» في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2011، ونقلت الفضائيات لحظة أسره ثم اتياده من قبل الثوار حيث جرى إعدامه والتمثيل بجثته، وبعد مقتل العقيد معمر القذافي، «أعلن حلف شمالي الأطلسي عزمه على وقف العمليات العسكرية والبدء بتأسيس دولة ليبية جديدة تحقق أهداف ثورة شعبية»<sup>(32)</sup>.

لقد كان للقبائل الليبية دور كبير في القضاء على نظام معمر القذافي حيث مثلت قبيلة (ورفله) وهي اكبر قبائل ليبيا التي أنظمت للثورة الشبابية في 20 شباط/فبراير 2011، وقبيلة (ترهون) وقبيلة (الزاوية) في جنوب ليبيا في المناطق النفطية، وقبيلة (الزنتان)، وقبيلة (مصراته) وقبيلة (العبيدات)، وقبيلة (المقارحة) وقبيلة (أولاد سليمان) وقبيلة (القذافة) قبيلة العقيد معمر القذافي» والتي بدا انهيارها بعد انشقاق احمد قذاف الدم ابن عم العقيد معمر القذافي»<sup>(33)</sup> وتبرز أهمية دور القبائل الليبية بسبب عدم وجود جيش قوي منظم، وكذلك لها دور

آخر هو التنافس على المصالح فقط حيث جرت اشتباكات بين بعض القبائل في مناطق الزنتان والزاوية، صرح على أثرها وزير الدفاع الليبي في الحكومة الانتقالية بأنه سيستخدم القوة لإنهاء هذه الاشتباكات.

إن الذي حصل للعقيد «معمر القذافي» بعد أسره ومقتله أثار الاستياء لدى الرأي العام العربي والدولي، لأنه اسر ثم قتل بعد ذلك وكان الأجدر (بالثوار) إلقاء القبض عليه ومحاكمته علناً ليكشف للعالم أسراراً كثيرة منها (الانقلاب على الإمام السنوسي، وحرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، ودعمه لإيران بحربها ضد العراق، وموقفه من القضية الفلسطينية، واحتلال العراق للكويت والحصار عليه، وقضية لوكربي، وقضية الصحراء المغربية، وقضية الامام موسى الصدر اللبناني ومشاكل كثيرة عاشتها الأمة العربية) كان من الممكن كشفها لولا تسرع أو حقد الثوار عليه أو صدور أوامر من الناتو وقيادة الدول التي شاركت بحربها «العدوانية» ضد ليبيا لتصفيته وفق ما صرح به «محمود جبريل» في حوار مع قناة العربية بعد استقالته من منصبه كأمين للمجلس الانتقالي، وقد صرح المجلس الانتقالي بأنه ستم محاكمة من قام بعملية التصفية للعقيد معمر القذافي.

إن تصوير وتشويه الزعامة العربية هو تضليل إعلامي غربي بامتياز، رغم إننا ضد هكذا طغاة تماردوا باستبدادهم واستخفافهم بكرامة وثروات البلاد العربية وانتهاكهم لحقوق الإنسان العربي.... إلا إن القانون يسمو فوق كل الاعتبارات الأخرى، وليس بمثل هذه الأفعال تبني الدول الديمقراطية أي دولة القانون والمؤسسات وحقوق الإنسان. لقد ترك القذافي سمعة سيئة لا بالنسبة للشعب الليبي وحده بل للشعب العربي بسبب تخبطه السياسي، وينتقد الدكتور خير الدين حسيب في مقال نشر في جريدة القدس العربي في شهر سبتمبر/أيلول 2011، العقيد معمر القذافي حيث يقول إنه «بدلاً من أن يجعل من ليبيا، بمواردها النفطية الكبيرة وبعدد سكانها المحدود ومن خلال حكم ديمقراطي سليم، دولة حديثة تكون انموذجاً يشع عربياً ويؤثر إيجابياً في الدائرة الإفريقية أيضاً، أصبح النموذج الذي يثير السخرية ويمثل واحداً من أبشع الأنظمة القمعية العربية وتميز بامتياز بذلك واستحق الإسقاط»<sup>(34)</sup>، وما زالت ليبيا غير مستقرة فبين الحين والآخر تحصل مناوشات بين فصائل الثوار في بعض المناطق والبعض متخوف من نشوء حرب أهلية بين المدن والقبائل الليبية وبعض القبائل تطالب بإقامة أقاليم مستقلة عن السلطة المركزية كما طالبت به قبائل مدينة (البريقة) وهي المخاطر المحدقة في تقسيم ليبيا وهي ما أثارت مخاوف (مصطفى عبد الجليل) رئيس المجلس الوطن الانتقالي من خلال تهديده لبعض الدول المجاورة التي تدعم بعض عناصر نظام العقيد معمر القذافي لزعزعة استقرار ليبيا.. مهددا إيها بإعادة النظر في العلاقات الدبلوماسية بين طرابلس وجيرانها ممن يستقبلون وجوه النظام السابق، وطالبت بتسليم أنصار العقيد الليبي الراحل معمر القذافي الذين فروا من البلاد.

ولم يحدد رئيس المجلس الوطن الانتقالي مصطفى عبد الجليل دولا بعينها، لكنه قال إن ليبيا تحدثت إلى دول عربية وأفريقية في هذا الأمر، وشدد في مؤتمر صحفي في طرابلس عقده يوم السبت 2012/2/25، على أن علاقات ليبيا مع الدول المجاورة ستقوم على الموقف الذي ستتبناه حين يتصل الأمر بتسليم مجرمين وأشخاص ملاحقين، موضحاً أن علاقات ليبيا المستقبلية ستستند إلى مستوى تعاون هذه الدول معها بشأن هذه القضية، واتهم عبد الجليل دولا مجاورة من دون أن يسميها بأنها «ملجأ لأعداء للشعب الليبي وتتجاهل طلبات المدعي الليبي بهدف تسليمهم»<sup>(35)</sup>.

تتعدد أوجه الأزمة الليبية الحالية، وتواجه الحكومة في كل وجه من أوجهها تحديات كبيرة. ومن تلك الأوجه مهمة إعادة تنظيم البلاد وبناء الدولة، وإرضاء الشعب الليبي، إلى صعوبة تحقيق الأمن، وجمع السلاح من المدنيين غير المنضبطين رغم انتهاء مهمتهم في إسقاط نظام القذافي، إلى الجانب الاقتصادي والمتمثل في نقص التمويل رغم المليارات المتمثلة في استثمارات ليبيا في العديد من الدول بالعالم والمهددة بالضياع، والأموال الليبية التي تم تجميدها في عدد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة، ويواجه الإفراج عنها واستردادها صعوبات غير معروف ما ستحتاجه من وقت. وهناك أيضاً عودة تصدير البترول والغاز إلى ما كانا عليه، واللذان يشكلان أكثر من 95% من دخل الدولة، وبناء سياسة خارجية تراعي مصالح ليبيا وشعبها<sup>(36)</sup>.

حيث تعيش ليبيا امتحاناً صعباً، لم يسبق له مثيل منذ نجاح ثورتها في 17 فبراير/شباط 2011، حيث لم تشهد مثل هذا الانقسام بهذه الحدة، ولا سيما داخل المؤسسات العسكرية والأمنية التي انحاز بعضها (للجنرال المتقاعد لخليفة حفتر)، متجاوزاً هيئة الأركان ومستخدمي سلاح الدولة بما في ذلك الطيران ضدها، بدون العودة للقيادات العسكرية العليا، وظل بعضها الآخر وفيا للشرعية وللمؤسسات التي انتخبها الشعب الليبي مؤكداً انضباطه العسكري، وتدابير اللجوء إلى السلاح لحل الخلافات بين أبناء البلد الواحد، وهو ما يهدد النسيج الاجتماعي ووحدة ليبيا وفصل شرقها عن غربها<sup>(37)</sup>.

- هناك تحدي خطير يتمثل بدمج العناصر المقاتلة التي شاركت بالثورات بالقوات النظامية التي كانت موجودة قبل الثورة، ويبرز هذا التحدي بشكل واضح في ليبيا حيث يطالب آلاف العناصر الذين حملوا السلاح وقاتلوا نظام القذافي بدمجهم في أجهزة الدولة الأمنية، كما وقعت العديد من الاشتباكات المسلحة بين هذه المجموعات التي سيطر بعضها على مناطق تبعد عن العاصمة، ولا تزال الدولة حتى هذه اللحظة تواجه مشكلة في بسط سيادتها على جميع أقاليم ليبيا.

- هناك تحدي آخر هو محاولة البعض إجراء الانتخابات في ظروف غير مناسبة، فالاستعجال في

إجراء الانتخابات الذي قد يستغل من قبل بقايا الأنظمة الاستبدادية والقوى التي تملك المال السياسي والدعم الدولي والإقليمي، يؤدي إلى عرقلة مبدأ التوافق الوطني الذي يقوم على القواسم المشتركة بين القوى السياسية، ومكونات الشعب القومية والطائفية والمذهبية<sup>(38)</sup>.

- إضافة إلى ذلك فليبيا مهددة بخطر التفتت الترابي ومحاولة تأسيس كيانات مستقلة داخل التراب الليبي قد تمتد آثاره إلى الجوار<sup>(39)</sup>.

- بعد الانتخابات نجح التيار الليبرالي في منافسة الإسلاميين، لكن آلت السلطة الفعلية للميليشيات المسلحة التي مازالت ترفض تسليم ما لديها من ترسانة عسكرية هائلة استولت عليها من مخازن سلاح جيش القذافي، ومازالت تهدد ليبيا بالتقسيم والفوضى.

فهل يصل الشعب الليبي ونظامه الجديد إلى قناعة بناء ليبيا ديمقراطية حديثة تشع أملاً لغد أفضل وإجراء انتخابات حرة نزيهة يشارك بها الشعب الليبي قاطباً وتحقق العدالة الاجتماعية لتصب في صالح الشعب الليبي المتشوق للحرية والعيش بكرامة، على الرغم من أن المشهد السياسي يؤشر وبوضوح على عجز الفاعلين والنخب في المشهد السياسي وعلى الساحة الليبية، عن قيادة السفينة الليبية إلى بر الأمان، حيث لم يستطيعوا تحمل مسؤولياتهم في تدبير الانتقال الديمقراطي ما بعد الثورة.

المقاربة بين (تونس، ليبيا) التي قامت في كل منها ثورة اطاحت برمز من رموز الطغيان والاستبداد في عالمنا المعاصر بتزامن وتنسيق تاريخيين، لا تخلو بالضرورة من الانعطاف على مفهومي (دولة الرعاية والدولة الريعية) بالرغم من الخلط الشائع بين المفهومين<sup>(40)</sup>، فبينما ينصرف الأول إلى حكومة تقدم سياسات تخفف حدة الفوارق الاجتماعية عبر مجموعة من البرامج التي تهدف إلى تحقيق الاحتياجات الاقتصادية والتعليمية والصحية والبيئة، بأنماط مختلفة تعكس اختلافات في غني وفقر هذه الدول كما يعكس البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعلاقات الاجتماعية والتكوينات التاريخية كما هو حال (تونس)، بينما ينطبق نموذج الدولة الريعية على ليبيا التي يعتمد دخلها على ريع النفط الذي يعد من هبات الطبيعة، وتنحصر حوله الحياة الاقتصادية التي يحدد مستوي المعيشة، ولا يرتبط ذلك بالجهد أو الإنتاجية المبذولة ولكن بالعرض والطلب، ورغم تباين مستوي الدخل وعدد السكان والطبيعة الجغرافية من حيث كبر وصغر وغني وفقر هذه الدولتين إلا أن امكانية المقارنة بين شعبيهما اقتصادياً قائمة على اعتبارات موضوعية أدت إلى الثورات وفقاً لمنطق التاريخ ولمحددات ومبادئ برامج دولة الرعاية، ولا توجد اختلافات كبيرة بين هذه الدولتين في نتائجها النهائية<sup>(41)</sup>.

هناك أنواع أربعة مميزة من الجماعات المسلحة في ليبيا الآن هي: اللوات الثورية،

واللواءات غير المنظمة، ولواءات ما بعد الثورة، والميليشيات. فقد تكوّنت عدة أنواع من الهياكل التنسيقية المحلية أثناء وبعد الحرب، بما في ذلك المجالس العسكرية واتحادات الثوار، التي اكتسبت أهمية منذ نهاية القتال.

هناك صراع على السلطة يجري حالياً حول إعادة بناء الجيش الوطني. وتعتبر الكتائب الثورية نفسها «حراس الثورة» ولا يثقون في وزارة الدفاع ولا الجيش الوطني لعدم حدوث أي تغيير في الكثير من قياداتها زمن الحرب. وللحفاظ على «المُثل العليا للثورة» أنشأت الكتائب الثورية شبكةً وطنية من الاتحادات الثورية أطلقت عليها اسم الدرع الوطني National Shield (درع ليبيا). ويضم الدرع الوطني أربع فرق موزعة على أنحاء ليبيا شرقاً وغرباً ووسطاً وجنوباً، وهو ما يعكس قواعد السلطة الإقليمية للكتائب الثورية في منطقة مصراتة، وتم دمج 7.000 مقاتل ثوري في الفرقة المركزية لهذه القوات.

إنَّ الطريق إلى الدولة طويل وشاق، ومزروع ربما أيضاً بالأشواك، إذ إنَّ ما خلفه عصر الفذافي يتطلّب وقتاً وجهداً وإخلاصاً من أجل الوطن، ولا أحد سواه، وعلى الليبيين أن يكونوا على استعداد لذلك.<sup>(42)</sup> وإبرام عقد اجتماعي بين جميع الفرقاء الليبيين من أجل بناء الدولة، دول المواطن والعدالة الاجتماعية بوصاية القانون.

## • الخاتمة

اذن تواجه ثورات الربيع العربي وازماتها المتلاحقة من مجموعة تحديات اثرت كذلك على دول المغرب العربي نوجزها بما يأتي:

- التحدي السياسي: من خلال الانتقال من نظام استبدادي تسلطي، إرثي، أبوي، إلى نظام ديمقراطي منفتح.

- التحدي الاقتصادي والاجتماعي: عبر الانتقال من نظام اقتصادي ريعي، مسير مركزيا وغير تنافسي، إلى اقتصاد حر تنافسي يضمن حماية الأفراد وتطوير الفرد والجماعة بشكل منسجم.

- التحدي الثقافي: اي الحفاظ على مكان الهوية واللغة والدين، وإبراز الهوية الوطنية على حساب الهوية العرقية أو المذهبية.

- التحدي الأمني: يعبر عنه بتحقيق الأمن الداخلي والخارجي، باحترام كرامة وحقوق الإنسان وحماية الحقوق والحريات الأساسية، كما ضمنها الدستور.

- تحدي الحوكمة: ومنع تدهور الدولة، ومكافحة الفساد بالتطبيق الفعلي للمساءلة وإرساء نظام ديموقراطي حقيقي.

- التحدي القيمي: أي الارتباط إلى مجتمع يستند على قوانين وقواعد سليمة  
- تحدي الاندماج بين الدول العربية والمغربية لارتباطها بمقومات الوحدة الاجتماعية والدينية والثقافية واللغة التاريخ المشترك.

السؤال هل ثورة شباب تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن وباقي الثورات سوف ترسي نظام إقليمي جديد للمنطقة العربية؟ والإتيان بنظام عادل مجتمعياً يضع نصب عينه خدمة الوطن والمواطن أولاً، هذا ما يترقبه الشارع العربي.

والسؤال المطروح ألان هل الأنظمة الجديدة هي أفضل من الأنظمة السابقة؟ وهذا مرتبط بالتجربة التي سوف تحكم تلك الأنظمة سواء في تونس أو مصر أو ليبيا أو اليمن..... الخ، لكن يرجح إنها ستكون أفضل مما كانت عليه الأنظمة السابقة له أتيح لها ما تصبوا اليه دون أي تدخل خارجي أو انقلاب داخلي، وتبقى صناديق الاقتراع الفيصل الحقيقي للشعب في اختيار النظام ونوع الحكم الديمقراطي، ويبقى الهدف الأساس من ثورات الربيع العربي هو احترام «إرادة الشعوب» وكرامتها وعيشها الكريم واحترام مبدأ «تداول السلطة» وممارسة الديمقراطية الحقيقية وتحقيق العدالة الاجتماعية وغيرها من حقوق المواطن العربي.

استمرار النزاعات والتوترات يزيد من تفاقم ظروف عدم الاستقرار داخل الكيان المغربي، ويشكل عدم حل النزاع الصحراوي عائقاً أساسياً أمام هذا المشروع. مع ذلك أعادت الثورات الديمقراطية توزيع الأدوار وطرحته بأكثر حدة إشكالية الزعامة على المستوى الإقليمي، فيصعب قيام اتحاد مغربي ما لم يتحقق التعاون الاقتصادي الشامل، ولم تتوحد الخيارات الاستراتيجية الجوهرية على المدى البعيد.<sup>(43)</sup> يتبين من ذلك ان مستقبل النظام العربي يرتبط بمستقبل إعادة بناء الدولة الوطنية.

### التوصيات:

- العمل على إعادة بناء الجيش ليكون جيشاً وطنياً ولاؤه لله ثم للوطن، بعيداً عن كل التجاذبات السياسية، وكذلك تفعيل جهاز الشرطة وبناء المؤسسات الأمنية الكفيلة بحماية الوطن والمواطن.

- القضاء على تعدد وتضارب الانتماءات الجهوية والقبلية والحزبية والتركيز فقط على الانتماء والولاء الوطني، والعمل على بناء دولة القانون والمؤسسات.

- بسط هيبة الدولة وجمع السلاح المنتشر في الأيدي غير النظامية، والتوصل إلى توافق يحل أزمة استيلاء المسلحين على مناطق إنتاج النفط التي هي ليست ملكاً خاصاً، وإنما هي للشعب ولأجيال قادمة.

- الحفاظ على استقلالية القضاء وتحقيق العدالة الاجتماعية.

## الهوامش والمراجع

- (1) كمال عبدالطيف، (2017)، "انفجارات 2011 في العالم العربي تحولات وافاق"، منشورات دفاتر سياسية، مطبعة النجاح الدار البيضاء الطبعة الاولى، ص33.
- (2) عبدالوهاب كريم حميد، (2013)، "مستقبل النظام السياسي العراقي في ظل ثورات الربيع العربي"، منشورات المؤتمر العلمي الرابع، كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية.
- (3) حسن أوريد (مرآة الغرب المنكسرة)، دار أبي رقرق للطباعة والنشر الرباط، الطبعة الأولى 2010، ص 32.
- (4) معن بشور، "الثورات العربية في عامها الأول هنا حققت وهنا أخفقت أهدافها" في حوار مع ريم زهار، موقع إلاف الالكتروني بتاريخ 2011/12/28.
- (5) محمد السعيد إدريس (2015)، "مستقبل النظام العربي: بين التطورات الجديدة في هيكليّة النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية"، مقال منشور على الرابط:  
<http://www.acrseg.org/36543>
- (6) سهام الدريسي، (2017)، "القومية في المنطقة العربية الواقع والمستقبل"، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، إسطنبول، الطبعة الأولى، ص 73.
- (7) مصطفى عمر التير (2014)، "صراع الخيمة والقصر، رؤية نقدية للمشروع الحدائي الليبي" منشورات منتدى المعارف، بيروت، الطبعة الأولى، ص 227.
- (8) تقرير نشر على موقع الجزيرة نت بتاريخ 2011/5/1.
- (9) العربي جعايدي (بطالة الشباب، برميل بارود) جريدة الاتحاد الاشتراكي العدد (9993) بتاريخ 20 كانون الثاني/يناير 2012.
- (10) دينا شحاته، مريم وحيد "محركات التغيير في العالم العربي" مجلة السياسة الدولية، المصدر السابق ص 11.
- (11) كريم مروة (أي مستقبل للعالم العربي في ظل الثورات العربية المعاصرة) محاضرة ألقاها في تجمع الرسالة بلبنان بتاريخ 2011/10/7. نشرت بتاريخ 2011/10/24 على موقع:  
[www.aloufok.net](http://www.aloufok.net).
- (12) إبراهيم أبراش ("الثورات العربية.. في عالم متغير" دراسة تحليلية) ضمن سلسلة (كتاب الجيب) منشورات الزمن العدد (55)، 2011، ص7-8.
- (13) إبراهيم أبراش («الإسلاميون» وصلوا إلى السلطة في العالم العربي) مقال منشور على موقع العرب اولابن بتاريخ 2012/1/5.

(14) موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. بتاريخ 2012/5/21

(15) دراسة نشرت على موقع:

<https://sotor.com>

(16) أ ب ت ث

"Maghreb", www.britannica.com, 162019-9-, Retrieved 142021-4-. Edited.

(17) الحسن العياشي، (2012)، "الاندماج المغربي في ضوء الربيع العربي"، مقال نشر على موقع مركز كارنيغي للسلام على الرابط:

<https://carnegie-mec.org/2012/02/21/ar-pub-47238>

(18) عبد الرزاق مقري (2013)، "الثورات العربية والعلاقات البينية المغربية" قدمت هذه الورقة في ندوة "المغرب العربي والتحول الإقليمي الراهنة"، مركز الجزيرة الدراسات، الدوحة - 17-18 فبراير/شباط.

(19) ادريس مرزوقي، (2017)، "إدارة الأزمات ونزاع الصحراء المغربية"، مطبعة دار الكتاب - الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ص 74-75.

(20) خديجة حمسن فينان متخصصة في العلوم السياسية، جامعة باريس الأولى (بانتيون السوربون)، وبمعهد الدراسات السياسية بباريس IEP، وبأحثة مشاركة بمعهد الدراسات الدولية والاستراتيجية (IRIS). "الجغرافيا السياسية في المنطقة المغربية بمقياس "الربيع العربي"" قدمت هذه الورقة في ندوة "المغرب العربي والتحول الإقليمي الراهنة"، مركز الجزيرة الدراسات، الدوحة - 17-18 فبراير/شباط.

(21) ادريس مرزوقي، (2017)، "إدارة الأزمات ونزاع الصحراء المغربية"، المرجع السابق، ص 74.

(22) ادريس مرزوقي، (2017)، المرجع السابق ص 75.

(23) مصطفى الخلفي، (2004)، "أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية" نشر على موقع الجزيرة نت بتاريخ 3 أكتوبر.

(24) انس الملع، (2022)، "الانقلاب الرئاسي على الديمقراطية في تونس: الخلفيات والأسباب"، مجلة المعهد المصري، العدد 25 إبريل.

(25) دينا شحاته (2011)، مريم وحيد "محركات التغيير في العالم العربي" مجلة السياسة الدولية العدد (184) المجلد 46، إبريل/نيسان ص 11.

(26) (موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة).

(27) طارق حسن، (2014)، "من الثورة إلى الدستور... الهوية والديمقراطية في دستورية الربيع"، منشورات سلسلة الحوار العمومي، دار طوب بريس، لرباط - المغرب، الطبعة الأولى، ص 20.

(28) محمد السعيد إدريس (2015)، "مستقبل النظام العربي... مرجع سابق.

(29) رضا سالم الصامت (الدكتور عزمي بشارة، وكتب جديدة عن ثورات الشعوب العربية: في الثورة والقبليّة للثورة) موقع دنيا الرأي بتاريخ 2012/2/24.



- (30) أمحمد المالكي، (2017)، "توزيع السلط في الدساتير العربية الجديدة (المغرب-تونس-مصر)" مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ملحق المؤتمر السنوي الرابع، العدد 2 الجزء الأول، أيار/مايو، ص 97.
- (31) مصطفى عمر التبر (2013)، "رهانات النخب السياسية والمجتمع المدني في المغرب العربي"، قدمت هذه الورقة في ندوة "المغرب العربي والتحول الإقليمي الراهنة"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة -17-18 فبراير/شباط.
- (32) مسعود ظاهر (نموذجان من ثورات الربيع العربي: تونس وليبيا) جريدة (السفير) العدد (12032) بتاريخ 2011/11/9.
- (33) دينا شحاتة، ومريم وحيد، مجلة السياسة الدولية المصدر السابق، ص15.
- (34) خير الدين حسيب (ليبيا.. إلى أين بعد سقوط نظام القذافي... ولكن؟) جريدة (القدس العربي) بتاريخ 2011/8/25.
- (35) موقع الجزيرة نت بتاريخ 2012/2/25.
- (36) Un an après, les défis de la Libye, L'Express du 17 Février 2012.
- (37) محمد بوبوش (2017)، "التكامل الاقتصادي المغربي والتكتلات الإقليمية الراهنة"، دار الخليج للنشر، عمان/الأردن، الطبعة الأولى، ص 142.
- معضلة إدارة الفترة الانتقالية بلبيبا بعد ثورة 17 فبراير ضعف الدولة وانتشار الميليشيات"،
- (38) فاخر جاسم: الاحتجاجات الشعبية العربية وآفاق تطورها الديمقراطي، مجلة الأكاديمية العربية في الدانمرك، الأكاديمية العربية في الدانمرك وجامعة المستقبل في اليمن، ص: 151.
- (39) خالد حنفي علي: سيناريو بركة.. الكيانات المستقلة على الحدود العربية الإفريقية، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية العدد 185، يوليو 2011، وقد ارتأت المجلة تحديث بعض معلوماته ومؤشراته بعد إعلان بركة إقليميا فيدراليا الثلاثاء 6 مارس 2012.
- <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2.20%برقة%20/2246/105.aspx>
- (40) أم العز علي الفارسي (2013)، "الاقتصاد وبناء الدولة مقارنة أولية؛ لدول الربيع العربي تونس - مصر - ليبيا" ندوة مركز الجزيرة للدراسات- ندوة "المغرب العربي والتحول الإقليمي الراهنة"، بالدوحة - 71 و 71 فبراير/شباط
- (41) مجموعة باحثين (2004)، (المجتمع والاقتصاد أمام العولمة) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، من ص120-124.
- (42) ليبيا وتحديات بناء الدولة، البيان الإماراتية، 20 مارس 2014
- <http://www.albayan.ae/opinions/our-opinion/20141.2078261-11-03->
- (43) الحسان بوقنطار (2012)، "أي أفق للمغرب الكبير في ظل الربيع العربي"، جريدة الاتحاد الاشتراكي المغربية، في عددها المنشور في 17 فبراير/شباط.

## الدراسة السادسة

### الأزمة في ليبيا

(الوضع أسوأ مما كان عليه قبل عشر سنوات)

د. طلال عتريسي

#### المحتويات

- المقدمة
- ما الذي تغير خلال سنتين؟
- القذافي والوحدة الافريقية
- التنافس الايطالي - الفرنسي
- انعكاس الازمة على دول المغرب العربي
- ماذا على هذه الدول ان تفعل؟
- الدور التركي
- الدور الأمريكي
- الدور الروسي
- مستقبل الازمة الليبية
- الهوامش والمراجع

## • المقدمة

لم يكن من المتوقع أن تحصل ثورة أو حتى حركة احتجاج قوية في ليبيا لأسباب عدة، أولاً لأن ليبيا بلد نفطي غني يشبه دول نفطية أخرى مثل دول الخليج التي توقفت الثورات على أبوابها، ولم تحصل فيها أي اضطرابات أو أي تهديدات جدية للسلطة. ثانياً لأن المجتمع الليبي لم يشهد في السنوات الماضية أي تشكيل حزبي أو سياسي، أقلق النظام وهدد بإسقاطه، أو كان في حالة مواجهة معه سياسية أو شعبية أو نقابية. وهذا أيضاً يشبه إلى حد بعيد دول الخليج الأخرى، وثالثاً لأن الخدمات التي كانت تقدم للشعب الليبي من مساعدات ودعم مشاريع زواج وسكن وتعليم وما شابه كانت تعني أن الشعب الليبي يعيش في بحبوحة اجتماعية واقتصادية نسبية، ولكن في الوقت نفسه من دون أي مشاركة سياسية فعلية. ولهذا السبب من المفترض عند المقارنة بين الدول التي شهدت «الربيع العربي» أن نلاحظ أن أسباب ما حصل في كل من تونس ومصر لا تشبه ما حصل في ليبيا. فتونس على سبيل المثال لا تمتلك مثل هذه الثروات النفطية، ولم تكن تقدم المساعدات للدول وكذلك الأمر في مصر، كما أن المجتمع التونسي هو مجتمع نشط فهناك نقابات مثل الاتحاد التونسي للشغل وجمعيات نسائية وشبابية وحصلت تظاهرات واضطرابات في مدن عدة قبل الربيع العربي، وكذلك الأمر في مصر التي شهدت بدورها اضطرابات متتالية لمعظم القطاعات من قضاة ومهنيين وموظفين وبات أفق التغيير مقفلاً خاصة بعدما رفض الجيش قضية التوريث التي كان مبارك يسعى إليها.

كل هذه العوامل لم تكن تدعو إلى الاعتقاد بأن ليبيا ستواجه ما واجهته تونس أو مصر، بل كان يدعو إلى الاعتقاد بأن ليبيا ستكون مثل دول النفط الأخرى التي أقفلت أبواب الثورات بوجهها ولم يحصل فيها ما يهدد أمنها أو النظام فيها.

لكن مع ذلك اندلعت المواجهات في ليبيا واتسمت منذ بداياتها بتناقضات وصراعات بين قبائل ومدن وأحزاب ومنظمات اسلامية من داخل ليبيا ومنها من أتى من الخارج ولم يكن القذافي والقوى المؤيدة له من جيش أو من القبائل في الموقع الأضعف ولم يكونوا على وشك الخسارة، بل استمر الأمر بين تقدم وتراجع، وبين كر وفر حول مدن رئيسية، إلا أن الذي حصل وحسم المعركة بشكل واضح هو التدخل الخارجي.

ففي 19 آذار/مارس 2011 بعد شهر فقط على الاحتجاجات في ليبيا «بدأ تحالف بقيادة واشنطن وباريس ولندن قصفاً جويّاً كثيفاً على مقر القوات التابعة للقذافي، بعد حصوله على ضوء أخضر من الأمم المتحدة، ثم انتقلت قيادة العملية إلى حلف شمال الأطلسي<sup>(1)</sup>. وتشير فرانس 24 إلى إنّه «في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2011، قُتل القذافي في سرت، مسقط رأسه، إلى الشرق من العاصمة الليبية». ولكن France 24 لا تشير إلى «القصف الجوي الكثيف الذي

استهدف موكباً له، وقد شاهدنا الصور التي نشرت عن التعامل اللاأخلاقي والإنساني مع القذافي بعد إصابته، فلم ينقل إلى المستشفى، ولم يعتقل ولم يقدم للمحاكمة، بل ترك للتمثيل به على أيدي المحتجين «الثوار».

كان من اللافت أن تشارك الولايات المتحدة بالإطاحة بالعقيد القذافي بعدما كانت العلاقات بينهما قد دخلت مرحلة من التعاون الوثيق ومن الشراكة ومن الزيارات على أرفع المستويات، فقد تراجعت الويات المتحدة عن اتهاماتها السابقة لليبيا بدعم الإرهاب، وبعد مفاوضات شاقة مع كل من واشنطن ولندن عادت ليبيا إلى «المجتمع الدولي»، واتخذ قرار عدم تمديد العقوبات عليها، واستعيدت العلاقات الدبلوماسية. وفي 2009 كان القذافي الذي تولى عن برامجه النووية محل احتفاء في عواصم الغرب وتعدّد معه الصفقات، ويزوره في خيمته الرؤساء ووزراء الخارجية من الدول الأوروبية ومن الولايات المتحدة الأميركية.

#### • ما الذي تغيّر خلال سنتين؟

لقد تغيّرت استراتيجية الولايات المتحدة مع إدارة أوباما التي قررت مغادرة رؤية المحافظين الجدد للشرق الأوسط الجديد التي تفترض تغيير البنى السياسية والاجتماعية لهياكل الشرق الأوسط، وقد انتقل أوباما إلى استراتيجية دعم «الثورات العربية» التي ستعمل على أولوية تحقيق التغيير من الداخل، ومع هذه الاستراتيجية تخلت الولايات المتحدة حتى عن حلفائها الذين باتوا عبئاً عليها في مصر وتونس، بعدما أيقنت أن القوى الجديدة التي ستصل إلى السلطة حتى من الإسلاميين يمكن التفاهم معهم على نبذ الإرهاب وعلى حماية المصالح الأميركية وعلى المحافظة على الاتفاقيات الموقعة مع كيان إسرائيل المحتل، وكان من الطبيعي مع مثل هذه الرؤية أن تنقلب الولايات المتحدة على القذافي، وهي التي لم تقدم يد العون لحليفها في تونس، وفي مصر، فما بالك بالقذافي الذي كان يثير قلق الغرب من أطروحاته السياسية المغاربية والأفريقية.

كانت ثروات ليبيا التي أمدت القذافي بالقوة وبالنفوذ خارج ليبيا محط أطماع القوى الدولية والاقليمية، ولم تكن علاقة القذافي بالرئيس الفرنسي ساركوزي، وما شابها من صفقات مالية هي السبب الأساس في القرار الغربي للتخلص منه، إذ كانت ثروات ليبيا أكثر أهمية على المستوى الاستراتيجي من دعم ساركوزي المالي في الانتخابات الرئاسية الفرنسية.

وبحسب نشرة «أوبك» لعام 2017م، تحتل ليبيا المركز الخامس عربياً في احتياطي النفط الخام المؤكّد، الذي يصل إلى 48.5 مليار برميل، وهو ما يعادل 3.76% من الاحتياطي العالمي. بينما تتصدّر السعودية الدول العربية بأكبر احتياطيٍّ مؤكّد يصل إلى 263.9 مليار برميل، يمثل

20.7 % من الاحتياطي العالمي؛ وبالنسبة للاحتياطي المؤكّد من الغاز الطبيعي، جاءت ليبيا في المركز الثامن عربياً باحتياطي يُقدّر بـ 1.5 ترليون متر مكعب.

كما تتصدّر ليبيا الدول العربية في احتياطات النفط الصخري، وتحتلّ المركز الخامس عالمياً بعد أن ارتفعت احتياطاتها من 48 مليار برميل إلى 74 مليار برميل، ويقع هذا المخزون الضخم من النفط الصخري شمال غرب البلاد وجنوبها الغربي، وترفع هذه الكمية الجديدة من المخزون العمر الافتراضي لإنتاج النفط الليبي من 70 إلى 112 عامًا، كما ارتفعت احتياطات الغاز الليبي إلى ثلاثة أضعاف من 55 ترليون قدم مكعب إلى 177 ترليون قدم مكعب، ويُقدّر احتياطيها الإجمالي بـ 613 مليار برميل<sup>(2)</sup>.

ومن اللافت أن تكون الصورة التي قدمها الإعلام العالمي عن القذافي كانت صورة الرجل غير المتوازن، الأحمق، المتهور، وقد لا تكون مصادفة أن تشبه هذه الصورة تلك التي يقدمها الإعلام نفسه عن رئيس كوريا الشمالية كيم جونغ إيل، فهو رجل مجنون لا يمكن توقع ما سيقوم به، وهو قد يضغط على الزر النووي في أي لحظة ومن دون أي مبرر.

فلماذا صُنعت هذه الصورة عن القذافي؟ وإذا كانت هذه الصورة واقعية فكيف يمكن لشخص على هذه الشاكلة أن يعقد الغرب معه الاتفاقيات وأن يدعو إلى المشاركة في المؤتمرات، وأن يزوره في خيمته الرؤساء والوزراء؟

ربما تفيد العودة إلى مواقف القذافي وسياساته من مجموعة من القضايا الاستراتيجية في تبين الأسباب الرئيسة التي كانت خلف قرار الغرب الإطاحة به.

### • القذافي والوحدة الأفريقية

«نجح القذافي في شباط/فبراير 1998 في مبادرته لإنشاء تجمع يضم دول الساحل والصحراء في القارة الأفريقية ومقرّه ليبيا، ويضم السودان وتشاد والنيجر ومالي وبوركينا فاسو وليبيا، وفي أيلول/سبتمبر 1999 دعت ليبيا الدول الأفريقية إلى إنشاء الاتحاد الأفريقي كامتداد وتجديد لمنظمة الوحدة الأفريقية. وحظي المقترح بموافقة 55 دولة أفريقية التي أصبح يضمها الاتحاد الأفريقي بعد الإعلان عن تأسيسه في 2002، أضف إلى ذلك الطموح الليبي للقيام بمشاريع اقتصادية تكاملية بين دول القارة الأفريقية على غرار نموذج الاتحاد الأوروبي، وإصدار عملة موحدة، ما تسبب بقلق فرنسا من النفوذ الليبي المتزايد الذي قد يؤدي إلى تآكل وتقليص النفوذ الفرنسي في القارة الأفريقية...»<sup>(3)</sup>.

حاولت الولايات المتحدة مبكراً إقناع القذافي بالانضمام إلى سياستها في أفريقيا أو عدم معارضتها على الأقل، وخاصة ما يتصل بالقوة المعروفة أفريكوم AFRICOM، إلا أن القذافي

عبر عن رفضه، بل وعن محاربته لأهدافها المتصلة بالسيطرة على موارد أفريقيا والحيولة دون وصول المنافسين إليها.

وتشير إحدى البرقيات التي نشرت بموقع ويكيليكس الشهير حول ليبيا من السفارة الأميركية بطرابلس «إلى الانزعاج الأميركي الذي أثاره خطاب القذافي وأشار فيه بوضوح إلى أن الشركات الأجنبية تسيطر وتتحكم بالنفط الليبي محقة الأموال الطائلة، وأن الوقت قد حان ليتولى الليبيون الأمر بأنفسهم وأن يحصلوا على تلك الأموال بالسيطرة على مواردهم. وتقول البرقية «من الظاهر أن الليبيين سيسلكون بوتيرة متصاعدة سياسات وطنية في قطاع الطاقة التي يمكن أن تهدد الاستغلال الأمثل لاحتياطات ليبيا الهائلة من النفط والغاز».

وتعتبر برقية أخرى عن القلق من آفاق سلبية لاعتزام القذافي تأمين البترول والغاز، وما صدر عنه خلال لقاء جمعه بالرئيس التنفيذي لشركة كونوكو-فيليبس Conoco-Philips عام 2008، حيث هدد بطرد الشركات الأميركية وخفض الانتاج من النفط، وقد أشارت صحيفة نيويورك تايمز في عددها يوم 11 حزيران/يونيو 2011 إلى اتخاذ ليبيا خطوات عملية في هذا السياق حيث قامت بتعديل قوانين العمل، وقامت بالضغط على الشركات لتوظيف أبناء البلد في مواقع قيادية»<sup>(4)</sup>.

كان إنتاج النفط الليبي محصوراً بيد الشركات الأميركية، لكن هذا الدور بدأ يتراجع مع التوتر في العلاقات الأميركية الليبية بعد 1987 وبعد أن صدر أمر رئاسي بمغادرة هذه الشركات رداً على العقوبات الأميركية ضد ليبيا، ما أدى إلى انخفاض انتاج النفط من 3 إلى مليون ونصف برميل يومياً. وقد استفادت كل من فرنسا وإيطاليا من هذا القرار، وبدأ نشاط الشركات الأوروبية يتصاعد في العقد الأول من القرن الحالي بعد رفع العقوبات الأميركية والدولية عن ليبيا، وبما أن شركات النفط الأميركية لم تتمكن من العودة سريعاً، فقد توفرت فرصة سانحة لتنامي الاستثمارات في قطاع النفط والغاز في ليبيا لشركات مثل توتال الفرنسية، وإيني الإيطالية<sup>(5)</sup>.

مع ذلك، وعلى الرغم من تنامي هذه الاستثمارات انقلبت كل من فرنسا وإيطاليا على القذافي وشاركتا في الإطاحة به، لكن المفارقة أن نشاط شركتهما للنفط والغاز بقي مستمراً بعد غياب القذافي، على الرغم من الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة في البلاد.

ربما يفسر القلق الذي تنقله ويكيليكس من «سياسات وطنية في قطاع الطاقة، يمكن أن تهدد الاستغلال الأمثل لاحتياطات ليبيا الهائلة من النفط والغاز»، قرار الغرب الإطاحة بالقذافي. وعندما تكون فرنسا مثل الناتو مهتمة بتحجيم التمدد الاقتصادي الصيني في أفريقيا، خاصة وأن الصين كانت من أهم الشركاء الاستراتيجيين لليبيا يمكن أن تتضح أكثر خلفيات قرار الإطاحة بالقذافي<sup>(6)</sup>.

يمكن من جهة أخرى أن نشير إلى ما حققه القذافي في «معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون» التي نجح في توقيعها مع الدولة الإيطالية. وهي معاهدة غير مسبوقة تتعهد بموجبها إيطاليا بدفع 5 مليارات دولار «في شكل قسط سنوي من مائتي مليون دولار، ويُجسّد في مشاريع أهمها طريق سريع ساحلي يربط تونس بالحدود المصرية مروراً بالأراضي الليبية». وقال برلسكوني إن الاتفاق -الذي يأتي قبل يومين من الذكرى الـ 39 للثورة الليبية- يفترض أن ينهي خلافًا بين البلدين دام أربعة قرون، ووصفه بـ«اعتراف ملموس وأخلاقي للضرر الذي ألحقته إيطاليا بليبيا». وقال القذافي إن إيطاليا تعتذر في هذه الوثيقة التاريخية عن القتل والدمار والظلم ضد الليبيين أثناء الحكم الاستعماري<sup>(7)</sup>.

وعن أمثلة الظلم الذي لحق بالليبيين «سياسة التجويع والحصار التي مارسها الاحتلال الإيطالي لتجفيف منابع الدعم والمساندة لحركة المقاومة الليبية للإحتلال الإيطالي في شرق ليبيا». «ففي حزيران 1930 أفرغت القوات الإيطالية قرى كبيرة في منطقة الجبل الأخضر من أهلها ووضعتهم في معسكرات اعتقال على الشريط الساحلي داخل سياج من الأسلاك الشائكة يقدر عددهم ما بين 80 ألفاً إلى 100 ألف شخص، ونتيجة لتردي الظروف التي عاشها هؤلاء فقد تراوحت التقديرات في عدد الوفيات بينهم من 40 ألف إلى 65 ألف شخص»<sup>(8)</sup>.

وتُعد هذه المعاهدة انجازاً مهماً للقذافي حتى لو حصلت إيطاليا بالمقابل على المزيد من الاستثمارات في مجالات النفط والغاز وفي موارد أخرى.

إن الإستنتاج الأساس والأهم في «الثورة» التي جرت في ليبيا هو أن قوة خارجية هي التي أطاحت بالقذافي ونقلت إلى ليبيا إلى الوضع الذي تعيشه اليوم، «كانت القوة الأميركية المسؤولة والمنفذة للعمليات العسكرية الحاسمة التي أعلن الرئيس أوباما عن مكوماتها. ففي خطابه يوم 28 مارس/آذار 2011 بيّن أوباما مكومات العمل العسكري الذي قامت به قوات بلاده والتي شملت القضاء على قوات القذافي المتوجهة إلى بنغازي، والقضاء على القوات الحكومية الليبية بالمدن القريبة من بنغازي، والقضاء على الدفاعات الجوية الليبية، وتدمير الدبابات والموارد العسكرية التي كانت تعج بها القرى والمدن الليبية، وقطع معظم خطوط الإمدادات وهاجمت قوات الناتو القوات النظامية من دون تمييز بما في ذلك تلك التي كانت في وضع انسحاب أو في مدن لم تكن مسرحاً لعمليات قتال، ولم تكن تشكل خطراً على المدنيين كما في منطقة سرت». «وفي الواقع إن نظام القذافي لم يلجأ إلى الاستخدام غير المميز للقوة، ولم يستهدف المدنيين، لقد تدخل الغرب في وقت كان فيه النظام قد استعاد فعلياً السيطرة على معظم البلاد وكان الثوار في الشرق قد انسحبوا باتجاه الحدود المصرية.

لم يكن الهدف حماية المدنيين، بل كان الأمر يتعلق بإسقاط النظام والتخلص من القذافي»<sup>(9)</sup>.

تعيش ليبيا منذ الإطاحة بالقدافي حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني. لكن إيطاليا، رغم ذلك تُجري وكأن الأمور طبيعية في البلاد، محادثات لإبرام أولى الاتفاقيات للحصول على مزيد من الغاز الليبي، ومن المتوقع «حصول روما على 10 مليارات متر مكعب إضافية من الغاز عبر خطوط الأنابيب مع ليبيا والجزائر وأذربيجان في العام 2022، وسيخطئ هذا الرقم 20 مليار متر مكعب بحلول العام 2024». في حين تتوقع مؤسسة النفط الليبية أن ليبيا قادرة على مضاعفة طاقتها التصديرية من الغاز حالياً لتصل إلى 4 مليارات قدم مكعب في اليوم<sup>(10)</sup>.

وتعد ليبيا الدولة الثامنة عربياً من حيث احتياطات الغاز الطبيعي، كما تحسب بموقعها الجغرافي لاعباً مهماً مستقبلاً في أسواق الغاز بأنواعه<sup>(11)</sup>.

ولأن النفط أهم من الاستقرار، ولكي تتجنب التوترات الأمنية في البلاد تسعى إيطاليا أيضاً من خلال شركتها البترولية «إيني» بالشراكة مع المؤسسة الوطنية للنفط، لتعزيز عملياتها البحرية في ليبيا والتي توفر ميزة كبيرة تتمثل في عدم تأثرها نسبياً بانعدام الأمن والفوضى السياسية السائدة في البلاد.

وقال موقع أفريكا أنتليجنس إن (إيني) ستشرع في أعمال توسيع حقل بحر السلام للنفط والغاز البحري، وسيتم توظيف هذا التوسيع (في حقل مليته) في إطار الحاجة الأوروبية لتقليل الاعتماد على الغاز الروسي، الذي يستهدف إنتاج 7 مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً، بالإضافة إلى 11 مليار متر مكعب يتم استخراجها بالفعل، زيادة على 15 مليون برميل من المكثفات و1.8 مليون برميل من النفط<sup>(12)</sup>.

لم يتوقف الأوروبيون على الرغم من عدم استتباب الأمن ومن استمرار الأزمة السياسية في البلاد من متابعة استخراج النفط والغاز، لا بل سيتم التوسع في هذه الاعمال من خلال البحر لتجنب التوترات الأمنية التي قد تعرقل الوصول إلى هذه الثروات، وسيتنافس الأوروبيون في الوقت نفسه حتى في ما بينهم على الحصص التي سيحصلون من هذه الثروات، في حين ستبقى محاولات البحث عن حلول سياسية للأزمة تراوح مكانها من دون أي تقدم حقيقي.

### • التنافس الإيطالي-الفرنسي

يتمحور التنافس بين فرنسا وإيطاليا في ليبيا حول مجموعة متعددة من المصالح تتعلق بإنتاج الطاقة وتطوير البنى التحتية. وهو تنافس يدور في أغلبه بين شركة «إيني» الإيطالية وشركة «توتال» الفرنسية للطاقة. وقد بدأ هذا التنافس يظهر للعلن بعد الدور القيادي لفرنسا في عمليات التدخل العسكري للناثو في ليبيا عام 2011، ويبدو «أن فرنسا سعت من خلال ذلك إلى تحقيق أهداف استراتيجية، أهمها أن تكون لها حصة في عملية إعادة الإعمار التي يمكن



أن تشهدها ليبيا بعد استقرار الأوضاع الأمنية وهو هدف مرتبط، كما سبقت الإشارة، بالتنافس الفرنسي الصيني وبتحجيم التمدد الإقتصادي الصيني في إفريقيا. وقد كانت الصين من أهم الشركاء الاستراتيجيين لليبيا. وتهدف فرنسا أيضاً إلى توسيع حجم الاستثمارات لشركة توتال الفرنسية في الطاقة وإزاحة أهم المنافسين وهي شركة إيني الإيطالية. علماً بأن إيطاليا لديها شراكة تجارية واسعة مع ليبيا ففي عام 2004 تم افتتاح أكبر خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من ليبيا إلى إيطاليا، بواسطة شركة النفط الإيطالية المملوكة للقطاع العام التي تمتلك حقوق الامتياز الحصرية حتى عام 2047.

وفي الوقت الذي قررت فيه بعض الشركات الدولية التوقف عن ضخ استثمارات كبيرة في ليبيا فعلت شركة توتال العكس تماماً، فقامت في 2018 بشراء نسبة 13.6 بالمئة من الامتيازات النفطية التي تمتلكها شركة ماراثون أويل الأميركية في حقول الواحة جنوب شرق ليبيا. إضافة إلى امتلاكها نسبة 27 في المئة من حقل الشرارة في الجنوب الغربي لليبيا والذي يعد ثالث أكبر حقل في ليبيا، ونسبة 50 في المئة من حقل الجرف البحري، وارتفعت نسبة الصادرات النفطية الليبية إلى فرنسا من 17 بالمئة قبل عام 2011 إلى نحو 33 بالمئة وأثار هذا التوسع مخاوف إيطاليا التي تستحوذ على أكبر حقل نفطي في ليبيا وهو حقل الفيل في جنوب غرب ليبيا. وتتفوق شركة «إيني» على سائر الشركات الدولية العاملة في ليبيا بامتلاكها بنية تحتية لإنتاج وتصدير الغاز الطبيعي إلى الأسواق العالمية من خلال خط أنابيب «غرين ستريم».

ويبدو ان التنافس بين الطرفين دفع بفرنسا إلى الوقوف إلى جانب الحكومة المؤقتة في شرق ليبيا ودعم حملتها العسكرية للسيطرة على الجنوب الليبي لترجيح كفة توتال على حساب شركة إيني في حقول النفط بجنوب ليبيا. ودفع باصطفاف إيطاليا إلى جانب حكومة الوفاق الوطني في غرب ليبيا الذي يتوافق مع رغبتها في تأمين وحماية منشآتها وامتيازاتها النفطية<sup>(13)</sup>.

هكذا تبدو المواقف السياسية للدول الأوروبية من الأزمة الليبية مرتبطة تماماً بمصالح شركاتها النفطية التي تفترض تأييد هذه الحكومة أو تلك انسجاماً مع حماية هذه المصالح في أنحاء البلاد المختلفة. وقد يكون لافتاً أن تزيد نسبة الصادرات الليبية إلى فرنسا من 17 بالمئة قبل 2011 إلى نحو 33 بالمئة بعد الإطاحة بالقدافي.

وربما لا يجب أن نستغرب بعد ذلك لماذا لم تؤد المؤتمرات الدولية إلى أي نتائج عملية في دعم الاستقرار في ليبيا.

فمن أبرز المؤتمرات التي عقدت حول ليبيا كان مؤتمر برلين 2 الذي شدد على ضرورة إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الليبية المقررة في نهاية 2021، كما شدد المؤتمر على خروج المرتزقة والقوات الأجنبية من أنحاء ليبيا، مع استمرار الحوار الوطني الشامل، وأكد المؤتمر

على الالتزامات التي تم التعهد بها في نتائج مؤتمر برلين حول ليبيا في 19 كانون الثاني/يناير 2020". وعلى ضرورة إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الوطنية المقرر إجراؤها في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021 على النحو المتفق عليه في خارطة الطريق التي اعتمدها منتدى الحوار السياسي الليبي في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، ويجب قبول نتائجها من قبل الجميع". ويجب اعتماد الترتيبات الدستورية والتشريعية اللازمة، وسحب جميع القوات الأجنبية والمرتقة من ليبيا دون تأخير، وإصلاح قطاع الأمن ووضعه بقوة تحت إشراف وسلطة رقابة مدنية موحدة، ويجب ضمان التخصيص العادل والشفاف للموارد في جميع أنحاء البلاد. ويجب معالجة انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وكذلك انتهاكات القانون الإنساني الدولي، كما يجب البدء في عملية مصالحة وطنية شاملة وقائمة على الحقوق وعدالة انتقالية. يجب أن يستمر الحوار الليبي الشامل<sup>(14)</sup>.

لكن المبعوث الأممي إلى ليبيا (غسان سلامة) كان قد أشار إلى أن الأمم المتحدة عجزت عن حل الأزمة الليبية في ظل انقسام المجتمع الدولي، وذكر بأن هناك 10 دول تتدخل في الشأن الليبي بأشكال مختلفة، وبعضها لا زال مستمرا في إرسال السلاح إلى الأطراف المتصارعة، ما ساهم في زعزعة الأمن والاستقرار في ليبيا<sup>(15)</sup>.

كان من المفترض أن تلعب دول المغرب العربي المجاورة لليبيا مثل تونس والجزائر والمغرب دوراً وسيطاً في حل الأزمة، وأن تتدخل لدى أطراف الصراع نظراً لأهمية وخطورة ما يجري في ليبيا على أمن هذا الجوار القومي على المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية.

### • انعكاس الأزمة على دول المغرب العربي

وضعت مصر ثقلها السياسي والعسكري لترجيح كفة جبهة الشرق الليبي بينما ازداد حذر الجزائر من الدور المصري في ليبيا، وأعلنت الجزائر عن مقاربة لحل الأزمة الليبية تقوم على الحوار الشامل والتفاوض وإلقاء السلاح، ولا يبتعد الموقف التونسي كثيراً عن الموقف الجزائري. ويبدو هاجس مصر في ليبيا هو من الإسلاميين، «لأن المقاربة المصرية للأزمة الليبية تقوم على اعتبار البرلمان هو الجسم الشرعي والجيش هو الذراع الضاربة التي ستتصدى للإسلاميين الذين يتحكمون في القرار في العاصمة والمدن القريبة منها<sup>(16)</sup>».

لكن الجزائر تقف موقفاً حذراً وقلقاً من الدور المصري في ليبيا، ويتفق جُل المراقبين على أن من أبرز أسباب عدم تعاطي الجزائر مع البرلمان والجيش بشكل إيجابي هو حرصها على موازنة السياسة المصرية تجاه ليبيا. بالمقابل، فإن الجزائر تدرك أن القوة الحقيقية على الأرض والتي لها علاقة مباشرة بالأمن القومي الجزائري هي الطرف المتحكم في المنطقة الغربية، لهذا

استقبلت وفوداً من حكومة الإنقاذ في طرابلس خلال العام 2015، وكان تواصلها محدوداً جداً مع الطرف الآخر، وظل الموقف الجزائري داعماً للحوار، ونجحت الجزائر في تسويق فكرة طاولة التفاوض ونبذ السلاح.

أما بالنسبة للموقف التونسي، فالمعروف إنه في انسجام تام مع الجزائر، وقد حذت تونس حذو الجارة الكبيرة في التقارب مع حكومة الإنقاذ بطرابلس باعتبار أنها تسيطر على المنفذ الحدودي مع ليبيا وتتحكم في المنطقة الغربية التي تمثل شرياناً حيوياً للاقتصاد التونسي، وباعتبارها الطرف الأقدر على التنسيق مع الحكومة التونسية فيما يتعلق بملف الإرهاب الذي يمثل أولوية بالنسبة للتونسيين<sup>(17)</sup>.

وعلى الرغم من تأثير الأزمة الليبية الطبيعي على الدول المجاورة لها مثل تونس والجزائر والمغرب، إلا أن هذه الدول لم تتفق على استراتيجية واحدة، ولا حتى على آلية عمل واحدة للمساهمة في حل الأزمة الليبية. وثمة توافق بين المحللين على عدم فاعلية هذا الجوار المغاربي في تقديم أي رؤية جدية يمكن أن يجتمع عليها الأطراف المتنازعون في ليبيا. حتى أن هذه الدول عجزت عن تنظيم مؤتمر مغاربي واحد حول الأزمة الليبية، علماً بأن تداعيات الأزمة تركت تأثيرات على جوانب حياتية واجتماعية وأمنية مهمة في دول الجوار. «إضافة إلى البعد الأمني، كان للتطورات في ليبيا انعكاسات اقتصادية ثقيلة على تونس على سبيل المثال، إذ أدت الأحداث إلى انخفاض كبير للمبادلات التجارية وانقطاع تدفق العاطلين من العمل من تونس نحو ليبيا، وعودة التونسيين العاملين في ليبيا، وكبد ذلك الاقتصاد التونسي خسائر تقدر ببلايين الدولارات، إضافة إلى كلفة المجهود الأمني والعسكري على الحدود<sup>(18)</sup>.

وعلى الرغم من أن الدول المغاربية أي تونس والجزائر والمغرب هي الأكثر انخراطاً في التحركات السياسية من أجل التسوية، وتقول بالمبادئ نفسها: التسوية السلمية وليس العسكرية، والحوار الشامل لكل الأطراف الليبية؛ وحل ليبي-ليبي وليس تسوية مفروضة من الخارج؛ ورفض التدخل الأجنبي. لكن هذه الأرضية المشتركة لم تمكّن حتى من الشروع في نقاش حول تنسيق جماعي لترجمة هذه المبادئ على أرض الواقع، صحيح أن هناك توافقاً استراتيجياً وتعاوناً بين الجزائر وتونس بشأن الأزمة الليبية، لكن التنافس هو السائد في العلاقة بين الجزائر والمغرب، فهما يسعيان للهدف ذاته لكنهما يتنافسان، وهو ما يقود في النهاية إلى تحييد متبادل لجهودهما برغم تكاملها، أي أن الدول المغاربية متفرقة حتى لو كانت تصوراتها متطابقة، وعاجزة حتى عن الحد الأدنى من التضامن البيني.

إن المشهد في غاية التعقيد والدول المغاربية مكبلة الأيدي بسبب تفضيلاتها الاستراتيجية ومصالحتها القومية، ما يعني أن خطابها حول أهمية (تسوية) الأزمة الليبية بالنسبة لأمنها القومي

لا يُترجم عملياً إلى إجراءات فعلية. «لأن هذه الأزمة ليست أولوية استراتيجية إلى درجة تجعلها تعيد صوغ علاقاتها مع الأطراف الإقليمية والدولية، المتدخلة في ليبيا، حتى وإن كانت مخاطر تقسيم ليبيا هاجسها الأمني الأكبر».

### • ماذا على هذه الدول أن تفعل؟

يقترح بعض الباحثين الجزائريين على الدول المغاربية أن تدع خلافاتها جانباً وتنسق فيما بينها لأن الأمن الإقليمي المغاربي وسمعتها كدول على المحك. عليها أن تعيد النظر في علاقاتها، حسب قدراتها المتاحة، مع الدول المتدخلة في ليبيا<sup>(19)</sup>.

أتاح العجز المغاربي عن الوساطة والفاعلية لدول من خارج هذا الجوار التدخل والدعم ما فاقم من تعقيدات الأزمة وفي مزيد من ارتباطها بالتوازنات الخارجية في صراعات النفوذ والمصالح. كما فعلت الإمارات وقطر، وكما فعلت تركيا على سبيل المثال.

### أدوار عربية وإقليمية

لعبت الدول الإقليمية والعربية أدواراً فاعلة ومؤثرة في مرحلة ما بعد سقوط القذافي، وكان لدولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر الحضور الأبرز عبر الدعم المادي لطرفي النزاع في الصراع الأهلي، إلا أن دولة الإمارات تجاوزت دعم حليفها الأبرز اللواء خليفة حفتر سياسياً وعسكرياً، إلى إنشاء قواعد عسكرية (قاعدة الخادم) شرق البلاد، والتزويد بالطائرات الحديثة والمقاتلين والخبراء الأجانب وفتح قنوات اتصال دولي مع حلفائها الدوليين، ثم برز الدور المصري في أواخر 2013 وظهر بوضوح في منتصف عام 2014 وجاء على شكل دعم لوجستي وفني وأمني، وبرز دور المملكة الأردنية كدور مكمل لدور كل من الإمارات ومصر، وفي الخلفية بدا دور المملكة العربية السعودية باهتا عبر علاقاتها الوثيقة بالأطراف الإقليمية الداعمة لحفتر وبالتيار السلفي المدخلي في ليبيا، بينما لعبت قطر على الجهة الأخرى دوراً أقل تأثيراً في الصراع العسكري والعملية السياسية، وقد تضاءل دورها حتى توارى عن الأنظار في أواخر عام 2016 بعد دخول حكومة الوفاق للمشهد<sup>(20)</sup>.

### • الدور التركي

كانت تركيا أبرز اللاعبين الإقليميين الذين حجزوا لأنفسهم مكاناً في شبكة التعقيدات الداخلية والخارجية التي تعيشها الأزمة الليبية، ويعود هذا التدخل التركي في الأزمة الليبية إلى رؤية تركيا لدورها الإقليمي بعد الربيع العربي الذي استبدلت فيه «استراتيجية «صفر مشاكل» باستراتيجية التدخل المباشر ودعم القوى الحليفة من الإسلاميين والرهان عليهم عندما يصلوا إلى الحكم بعد الربيع العربي، وقد ساهمت الأبواب المؤصدة أمام تركيا للانضمام إلى الاتحاد

الأوروبي في هذا التوجه نحو الشرق الأوسط. أضاف إلى ذلك أن الرئيس التركي رجب طيب إردوغان لا يخفي تطلعاته العثمانية ويتحدث علانية عن طموحاته لاستعادة أمجادها ولاستعادة الدول والأقاليم التي كانت تحت سيطرة الدولة العثمانية. وهذا يفسر ما فعلته تركيا في سوريا إلى جانب قوى أخرى إقليمية ودولية، وكذلك ما اتخذته من مواقف تأييد للإخوان المسلمين في مصر، ولحركة النهضة في تونس، هذا بالإضافة إلى حاجة تركيا الأساسية للنفط والغاز الليبي، بحيث يمكن القول أن دوافع التدخل التركي في ليبيا تلي مطامح سياسية وحاجات اقتصادية، وموقع نفوذ على بوابة أفريقيا وفي المغرب العربي، خاصة وأن تركيا أحاطت أفريقيًا بأهمية بالغة منذ تولي الرئيس إردوغان الحكم في عام 2003، «إذ بادرت إلى تعزيز علاقاتها بدول القارة وأعلنت سنة 2005 «عام القارة الأفريقية»؛ وأول من وضع التوجّه الإستراتيجي التركي تجاه أفريقيا هو وزير الخارجية التركي الأسبق أحمد داود أوغلو، الذي لخص السياسة الخارجية التي انتهجها حزب «العدالة والتنمية» والمتمحورة حول استعادة الحضور التركي إلى المناطق التي كانت تحت حكم الإمبراطورية العثمانية، واستخدم الحزب هذا التحشيد التاريخي لتحقيق فائدة اقتصادية وسياسية قوية، حيث تتمتع القارة الأفريقية بالأراضي الخصبة، والثروات المعدنية والنفطية، وتعد سوقاً واسعةً للمنتجات التركية وللإستثمارات الناجحة، وقال أوغلو: «إن القرن 21 هو قرن آسيوي في أوله وأفريقي في نهايته»<sup>(21)</sup>.

تسعى تركيا جاهدةً عبر مساراتٍ مختلفة، وبلاستفادة من أجواء الحرب الليبية، للخروج بحزمة مكاسب تمكنها من تأمين مصدرٍ دائمٍ للطاقة، إذ ظلّت على مدى العشرين عامًا الماضية تستورد 95% من احتياجاتها النفطية من ليبيا، وهي تسعى لأن تلعب دورَ موزع النفط الليبي إلى أوروبا بدلاً عن المؤسسة الوطنية الليبية للنفط.

وتُعدّ ليبيا شريكاً تجارياً كبيراً لتركيا في مجال تقديم خدمات المقاولات منذ عام 1974، وبعد أحداث «الربيع العربي» تراجعت صادرات تركيا إلى ليبيا، وتعثّرت مشاريعها الاقتصادية التي بلغت قيمتها نحو 19 مليار دولار، وتأثرت بذلك العملة التركية، كما تأثّر قطاع السياحة بتقلص أعداد السياح الليبيين في تركيا. وفي محاولتها إعادة أصولها ونشاطها الاقتصادي، والحصول على مزيدٍ من القُصص الاستثمارية خاصةً في قطاع البناء والإعمار؛ تحاول تركيا الاستحواذ على جزء كبير من الإستثمارات المتوقّعة في ليبيا بمجال إعادة الإعمار والبُنية التحتية، بقيمةٍ تصل إلى 120 مليار دولار<sup>(22)</sup>.

#### • الدور الأميركي

لا يُمكن قراءة الدور الأميركي في ليبيا بمعزل عن رؤية الولايات المتحدة الإقليمية والدولية لصراعها مع كل من روسيا والصين اللتين تعدهما منافساً جدياً لها على القيادة العالمية. ولذا تتأرجح السياسة الأميركية بين أولوية دعم ما تعده الاستقرار في ليبيا الذي يمكن أن يطوق

الوجود الروسي، وبين دعم حلفائها الأوروبيين الذين يبحثون عن مصالح شركاتهم باستخراج النفط والغاز الذي سلبه الحجاجات الغربية الجديدة خاصة بعد معركة روسيا في أوكرانيا لتقليل الاعتماد على الواردات الروسية إلى أوروبا.

ويمثل منع روسيا من امتلاك موطئ قدم في ليبيا أبرز الأولويات الأميركية. وتعد واشنطن أن جميع اللاعبين على الساحة الليبية لا يعارضون دورها؛ فالمحليون منهم يطلبون تدخلها عند كل مفترق، والإقليميون منهم هم حلفاؤها المباشرون، لذا فإن الولايات المتحدة ترى إنه أياً كان المنتصر، فهو يصبّ عندها، وهو ما يفسّر عدم صلابه مواقفها وتذبذبها باستمرار.

ولذا تعد بعض التحليلات أن الولايات المتحدة ساهمت في صنع الفوضى في ليبيا كما جاء في تقرير لموقع Responsible Statecraft الذي عدّ إنه بدلاً من أن تنحاز الولايات المتحدة إلى أحد طرفي الصراع، دخلت في شراكة مع مجموعات مختلفة تنتمي للطرفين لتأمين أهداف محددة في ليبيا. فعام 2016، تعاونت واشنطن مع الجماعات المسلحة في مصراتة لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). وعام 2019، أشار الرئيس ترامب إلى «دور حفر المهم في مكافحة الإرهاب» برغم أن الجنرال انقلب على الحكومة المعترف بها من قبل الأمم المتحدة بتمويل دول مثل الإمارات وفرنسا وحتى روسيا.

لذلك واصلت الجماعات المسلحة في مصراتة تقويض حكومة الوفاق الوطني في ليبيا التي كانت خاضعة لها اسماً، فيما شرع حفر في الاستيلاء عسكرياً على الأراضي في الشرق والتحرك غرباً، دون عقاب على أمل أن يعترف صناع السياسة الأمريكيون في واشنطن بانتصار حاسم يحققه، ومن ثم يُعترف به دولياً، ما دفع الولايات المتحدة إلى الشروع في نشاط دبلوماسي يهدف إلى انتزاع المبادرة الدبلوماسية من الثلاثي الروسي التركي المصري.

ويختتم الموقع الأمريكي التقرير بالقول إنه بات من الواضح في هذا السياق أن السياسة الأمريكية في ليبيا لا تهدف في الأساس لتحقيق انتقال ديمقراطي، أو المساواة، أو معالجة الفساد، أو إنشاء دولة ليبية بالتعاون مع أي هيئة، لكن تركيزها ينصب أولاً وأخيراً على إقناع الأطراف السياسية المحلية والدولية في ليبيا بأولوية الأهداف والمصالح الأمريكية وبأن الولايات المتحدة لا تزال القوة الأساسية بلا منازع والضامن الأساسي للنظام والأمن العالميين<sup>(23)</sup>.

#### • الدور الروسي

مع فشل المسار السياسي وعدم التزام الأطراف كافة بحظر التسليح، بات المجال مفتوحاً لروسيا أيضاً مثل دول أخرى، لتكون طرفاً مؤثراً في الصراع الدائر بعد أن أبعدت عن الملف الليبي عقب التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في عام 2011، وعلى عكس فرنسا التي كانت خجولة في دعمها لحفر فقد صعدت روسيا من وتيرة دعمها له، ووثقت علاقتها معه

بشكل علني عبر الزيارات وفتح قنوات التواصل ودعوته لموسكو والظهور معه إعلامياً، كما عززت وجودها على الأرض عبر الشركات الأمنية وتقديم الخدمات والاستشارات العسكرية. إلا أن موسكو، مثل دول أخرى، حافظت في الوقت نفسه على علاقاتها مع مناوئي حفر في حكومة الوفاق وأكدت اعترافها باتفاق الصخيرات ومخرجاته على لسان لافروف ونائبه بوغدانوف، كما حافظت على قنوات تواصل غير رسمية مع أعلام النظام السابق<sup>(24)</sup>.

ويرجع اهتمام روسيا بالملف الليبي إلى مجموعة محددات استراتيجية تتمثل في مخاوفها من «التطرف الديني» الذي ينتشر في أفريقيا وبلدان الشرق الأوسط، والذي قد يتأثر به أكثر من 20 مليون مسلم في روسيا. خاصة وأن ليبيا أصبحت منذ سقوط القذافي ساحةً لجماعات متنوعة من الإسلام السياسي.

وفي إطار المواجهة مع الولايات المتحدة حرصت روسيا على الظهور بمظهر القوة العظمى، التي تستطيع التدخل في المنطقة، بحيث تواجه الضغوط الغربية التي تمارس ضدها ارتباطاً بالأزمة الأوكرانية وبعد ضم «القرم». لكن روسيا تمارس سياسة واقعية أيضاً، فقد حافظت على اتصالات منتظمة بكل الأطراف الداخلية أو الخارجية، ومن ثم لا ترتبط رهانات موسكو بطرفٍ محدد. لكن هذا لا يمنع روسيا من عقد صفقاتٍ مع أيٍّ من الأطراف وفقاً لكل حالة على حدة بعيداً عن الانخراط في مواجهة عسكرية مباشرة. ويوفر مثل هذا الدور لروسيا المزيد من النفوذ في المنطقة ومجالاً أوسع للمساومة على ملفات أزمات أخرى كأوكرانيا وسوريا.

وتعمل روسيا لتحقيق مكاسب اقتصادية وتجارية وتأمين فرص لمبيعات السلاح واختراق أسواق جديدة وتأمين مصالح شركات الطاقة الروسية في المنطقة.

كما تسعى موسكو بعد ضم القرم، وخاصة بعد الحرب في أوكرانيا والمواجهة التي تخوضها مع الغرب إلى كسر محاولات عزلها الدولية ومواجهة الضغوط الغربية من خلال تنشيط دورها في المنطقة. وبجانب «سوريا»، ترغب «روسيا»، من خلال البوابة الليبية، في ترسيخ دورها كلاعب إقليمي ودولي قوي في المنطقة، كما يسمح موقع ليبيا الجيوستراتيجي بالإطالة على أوروبا، ومن ثم يمثل أي حضور عسكري روسي في هذه الدولة ورقة هامة في المواجهة الاستراتيجية التي تخوضها مع الولايات المتحدة ومع الاتحاد الأوروبي ومع الناتو<sup>(25)</sup>.

### • مستقبل الأزمة الليبية

«بعد عشر سنوات على بداية الثورة التي أدت إلى سقوط الديكتاتور معمر القذافي لا تزال ليبيا تتخبط في أزمة سياسية واقتصادية لا يبدو أنها يمكن أن تنتهي. هذا هو رأي القناة الفرنسية «فرانس 24»<sup>(26)</sup>.

كيف تبدو صورة هذه الأزمة التي جعلت القناة الفرنسية تعتقد أنها «لا يمكن أن تنتهي»؟ في تقرير المغرب السنوي عن ليبيا الذي صدر بالفرنسية عام 2021 بعنوان «بين حروب أهلية وأزمات إنسانية ومحاولات مصالحة» وبعد فشل الوحدة الحكومية، وعدم اجراء الانتخابات وعدم التوافق على الدستور، تقف ليبيا أمام خيارين أحلاهما مر، إما انقسام سياسي وجغرافي واقتصادي، أو حرب أهلية ثالثة أيضاً.

أما الانقسام الاقتصادي فيتجسد في المصرف المركزي، المنقسم بين غرب وشرق البلاد. وأما الجغرافي فقد اصطف معظم غرب البلاد خلف الدبيبة، وخاصة طرابلس التي خرج الآلاف من سكانها دعماً للدبيبة، بينما أيد شرق البلاد حكومة باشاغا<sup>(27)</sup>.

وأما التهديد بالحرب فقد أعلنت 65 كتيبة وتشكيلا مسلحا في مصراتة، رفضها اختيار باشاغا، رئيساً للحكومة، بينما أصدرت في المقابل 118 كتيبة مسلحة بياناً أيدت فيه تولي باشاغا الحكومة<sup>(28)</sup>.

ومن مفارقات هذا الإنقسام الذي يجعل الحل مستحيلاً أن حكومة «الدبيبة» فاقدة للشرعية وتعمل خارج إطار القانون، ولكنها تحظى باعتراف دولي، بينما حكومة باشاغا التي تحظى بشرعية برلمانية كاملة وتعبّر عن إرادة أغلب الليبيين تجد نفسها ممنوعة من دخول العاصمة. ولا شيء يدل على أن حلاً سياسياً في طريقه إلى التبلور<sup>(29)</sup>.

في أجواء هذا الصراع المحموم، لا يبدو أن ليبيا تسير في اتجاه تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، بل إن الوقائع تشي باحتمال استمرار حالة الانقسام الفعلي بين أطراف اللعبة السياسية الليبية، وتعميق الفوضى الأمنية، في ظل تواصل الاستقطاب والقتال الليبي الداخلي والصراعات بين القوى الخارجية على المصالح والنفوذ والثروات.

ومن المتوقع أن تدفع التدخلات الخارجية، على اختلافها، إلى إطالة أمد الصراع، وخاصة أن هناك من الأطراف الخارجية والداخلية من يعتقد أن ضمان مصالحه يكمن في بقاء الأوضاع على ما هي عليه.

وفي ظلّ هذا الواقع، تلوح في الأفق الليبي سيناريوات قاتمة، يتصدّرها تكريس انقسام البلاد بين حكومتَي الشرق والغرب، مع ما يستتبعه ذلك من تداعيات أمنية وسياسية واقتصادية. بحيث يمكن القول أن ليبيا تواجه: أزمة حكم، وصراع على الثروة، وتهديد لوحدها.

«إن ما كان يطمح إليه الليبيون لم يصبح متاحاً بعد، كما يقول أحد الباحثين الليبيين. وأن ما يعانيه الشعب الليبي بعيد تماماً عن طموحاته في التغيير الذي كان يطمح إليه. إن ليبيا تتجه نحو المزيد من الفشل الذي يهدد كل شيء بما في ذلك كيانها الإقليمي ووحدتها الوطنية. وإن ليبيا ليست بأحسن حال مما كانت عليه عشية التدخل الغربي»<sup>(30)</sup>.



يبقى السؤال الأهم هو هل بقي شيء من وهم «الثورة» في ليبيا، وهل كان التدخل الخارجي الذي أطاح بالقذافي يتوقع ما ستصير عليه ليبيا من ساحة تشرذم وانقسام داخلي، ومن تهديد لأمن جوارها المغربي والإقليمي، أم أن هذا التدخل لم يكن يعبأ بهذا التوقع طالما أن شركات توتال وإيني وسواها من الشركات لا تزال تعمل لاستخراج النفط والغاز من دون أي تهديد أو معوّقات.

## الهوامش والمراجع

(1)france 24 11/ 2/ 2022

(2) أحمد بن ضيف الله القرني، النفوذ التركي في الأزمة الليبية التداعيات السياسية والأمنية، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، 2021/1/6

(3) حامد عبد الله الخضيري، محددات وقضايا التنافس الفرنسي الايطالي في ليبيا، مركز دراسات الوحدة العربية، 2022/6/16

(4) يوسف الصواني، الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، مجلة المستقبل العربي عدد 431 كانون الثاني/يناير/2015

(5) الخضيري، المصدر السابق.

(6) Les Echos,Cinq Questions pour comprendre la crise en Libye. 19/1/2020

(7) الجزيرة 2008/8/30

(8) الخضيري، المصدر السابق.

(9) يوسف الصواني، المصدر السابق.

(10) Institut Open Diplomatie.Libye,comprendre ce conflit sans fin 17/12/2020

(11) سكاي نيوز 2022/4/7

(12) موقع أفريقيا أنتليجنس 2022/5/6

(13) الخضيري، المصدر السابق.

(14) سكاي نيوز عربية 2021/7/29

(15) محمد عبد الحفيظ الشيخ «تطورات الوضع الليبي سياسياً وعسكرياً وانعكاساته إقليمياً على ضفتي المتوسط»، شؤون عربية، 2020/3/14

(16) الجزيرة 2017/4/13

(17) الجزيرة المصدر السابق.

(18) أسامة رضاني، الأزمة الليبية خارج اهتمامات الطبقة السياسية في تونس، النهار العربي، 2020/8/27

(19) عبد النور بن عنتر «الدول المغاربية والأزمة الليبية: توافق في التصورات وتضارب في الأداء» الجزيرة 2020/7/7

(20) يوسف لطفي، الدور الروسي في ليبيا، موقع منتدى العاصمة 2022/5/21

- (21) القرني، المصدر السابق.
- (22) سكاي نيوز عربية، بعد الحدود والنفوذ، عين تركيا على مليارات «كعكة ليبيا» 2020/3/8
- (23) عربي بوست 2021/3/20
- (24) يوسف لطفي، الدور الروسي في ليبيا، منتدى العاصمة للدراسات السياسية والاجتماعية، 2022/5/21
- (25) عزت سعد، موقف روسيا من الأزمة في ليبيا وشرق المتوسط، مجلة شؤون عربية عدد 183 سبتمبر 2020
- (26) Révolution en Libye: "La situation est bien pire qu'il y a dix ans" France 24 17/2/2021
- (27) L'Annee Du Maghreb, La Libye en 2020 :Entre Guerre civile ,crises humanitaires et tentatives de reconciliations,Dossier 26/2021 P215-240 )
- (28) وكالة الأناضول 2022/3/7
- (29) الحبيب الأسود، جريدة العرب 2022/6/7
- (30) الصواني، المصدر السابق.

## الدراسة السابعة

### تونس بعد التغيير 2011 - 2022

أ.د. سمر رحيم نعيمة  
كلية الآداب-الجامعة المستنصرية

#### المحتويات

- المقدمة
- الانتفاضة الشعبية
- الحكومة التونسية الجديدة والوضع الداخلي
- حكومة علي العريض وموقفها من الأحداث الداخلية
- الحكومات المتعاقبة وازمات البلاد
- احتجاجات 25 تموز (يوليو) والازمة السياسية (منذ عام 2021)
- الخاتمة
- الهوامش والمراجع

## • المقدمة

حازت القضية التونسية على اهتمام الكثير من الباحثين والمعنيين، نتيجة لأن رياح التغيير التي حملها الربيع العربي قد انبعثت منها، وكانت البداية لتحولات جذرية وواسعة النطاق في المنطقة العربية (مصر، ليبيا، اليمن، سوريا)، الهدف منها إسقاط أنظمة الحكم الدكتاتورية التي سيطرت على الحكم لأكثر من ثلاثة عقود، وقد كان لسوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول دافعاً قوياً لاندلاع حركات شعبية عفوية من أجل الحرية والإصلاح.

وسنحاول في هذه الدراسة تناول الوضع منذ نهاية العام 2013 حتى 2022، ويتبادر إلى ذهننا العديد من الأسئلة التي يتم طرحها في هذه الدراسة، وهي كالآتي:

هل تغير الوضع الداخلي في تونس وسار نحو الأفضل بعد الثورة؟

هل الثورة التونسية حققت ما كانت تصبو له؟

هل أخذت الديمقراطية مسارها الحقيقي؟

ما هي العوائق التي واجهتها عملية الانتقال السياسي؟

هل حدثت عملية الانتقال السياسي دون عنف؟

كيف أثر الانتقال السياسي على اقتصاد البلاد وفرص التنمية؟

ما الأثر الذي تركه تعدد الحكومات في تونس على الوضع الداخلي في البلاد؟

وسوف نبذل ما في وسعنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة العديدة التي طرحناها أعلاه، آمليين أن نساهم في إلقاء الضوء على الأوضاع في تونس بعد الثورة، وقد سبق للباحثة أن كتبت بحثاً بعنوان (تونس انتفاضة التغيير ومعضلات النظام السياسي) بالاشتراك مع أ. د. محمود صالح الكروي عام 2013، تطرقا فيه إلى ما أحدثته الثورة التونسية على الصعيد الداخلي والخارجي.

## • الانتفاضة الشعبية

فاجأت الثورة التونسية التي اندلعت بعد إحراق الشاب التونسي محمد البوعزيزي نفسه يوم 17 كانون الأول (ديسمبر) 2010 أكثر المراقبين للشأن التونسي<sup>(1)</sup>، لأنها جاءت دون تخطيط مسبق، ودون اتفاق، وغلبت عليها العفوية بمعنى الكلمة، بل جاءت ردّاً على الظلم الذي تعرض له المجتمع التونسي من فساد وقسوة وانعدام المساواة الاجتماعية<sup>(2)</sup>. فعُدّت رد فعل على الممارسات التي عانى منها الشعب، فهي كما قال ابن خلدون (إن الظلم هو مخرب العمران)<sup>(3)</sup>. إن إحراق محمد أبو عزيزي كانت القشة التي قصمت ظهر البعير، فأطلقت الشرارة التي

كان بانتظارها عامة الشعب ممن عانى الجوع والاضطهاد، بل ويمكننا القول انها كانت مفاجئة للنظام السياسي الذي كان يقف على رأسه زين العابدين بن علي الذي وطّد حكمه باستخدام القوة القاهرة. كما انها فاجأت الاحزاب السياسية المعارضة لها، لأنها وبرغم نضالها الطويل، فشلت في تحقيق أهدافها<sup>(4)</sup>. ويمكن القول ان إحدى أسباب نجاح الثورة وتكليفها بالنصر والتأييد انها كانت عفوية وجماهيرية، فضلاً عن عدم تأطرها بإطار حزبي، ولم تتبع قائد أو مسؤول<sup>(5)</sup>، وكان الشعب هو قائدها الفعلي.

مما سبق يمكن القول ان انتصار هذا الشعب لم يأت من فراغ، بل كان هذا الشعب مسلّح بالمواطنة والثقافة والعلم، وكانت هذه الاسباب الاولى التي ساهمت بانتصار الثورة.

والملفت للانتباه، بل مما له مغزى عميق إن الشباب التونسي استغل التقنية الحديثة (الأنترنت) - الفيس بوك - للإعلان عن الثورة والتصعيد لها، فخرجت المظاهرات بقوة واستمرت، وتحولت مطالبها من تحسين الوضع الاقتصادي إلى تغيير النظام السياسي جذرياً، ورفضه برمته، والمطالبة بالبديل المناسب<sup>(6)</sup>.

علماً أن الثورة لم يكن لها عند بداياتها برنامج سياسي واضح، ولا شخصية تلتف حولها، لكن استطاع شباب الثورة الاجتماع على اهداف واضحة ومحددة، متجاوزين كل التقاليد والاختلافات والخلافات الحزبية والعقائدية وغيرها، مؤكدين على أمر واحد، الا هو نيل الحرية تحت مظلة روح المواطنة التونسية<sup>(7)</sup>.

والجدير بالملاحظة، إنّه برغم محاولات النظام السياسي ممثلاً بالرئيس زين العابدين بن علي<sup>(8)</sup> القضاء على الثورة الا إنّه لم يتمكن من ذلك، ولم تفتّ في عضد الثورة هذه المحاولات، بل زادت قوتها وإصراراً، مما أدّى لالتحاق الجيش بها، لأنه رغم كل شيء من الشعب والى الشعب، بغض النظر عن الآراء التي طُرحت من ان الجيش التحق بالثورة حتى لا ينقسم على نفسه أو يُهمّش<sup>(9)</sup>.

في الحقيقة، أن الجيش التونسي أدّى واجبه الوطني حماية الشعب والوطن، وكان سد منيع لمن حاول التخريب، أو نشر الفوضى، وكان همه المحافظة على بلده، وليس المحافظة على النظام، وخير دليل على ذلك رفضه أوامر إطلاق النار على المتظاهرين، حتى لو تعرض للمساءلة القانونية، وكان همّ الضباط مراعاة الشعب لأنهم منهم واليهم، بل ان الامر وصل لأبعد من ذلك، إذ قام قائد الجيش الجنرال رشيد بن عمار<sup>(10)</sup>. بإبلاغ الرئيس زين العابدين بن علي بضرورة ترك السلطة ومغادرة البلاد، بل هو من قام بتجهيز الطائرة التي سوف تقلّه<sup>(11)</sup>.

في الحقيقة، ان هذا الامر يُحسب للجيش التونسي، علماً إنّه لم يكن ميسياً، وكان يحظى

بثقة الشعب، لذلك سعى أو عمل على نقل السلطة بصورة سلمية دون اراقة الدماء، اي إنَّه اتخذ دور المنقذ، وايضاً من الامور التي تُحسب له إنَّه لم يسع لاستغلال الفرصة والانقضاض على السلطة، حتى إنَّه عُدَّ الجيش العربي الاول الذي لم يستولي على السلطة، بل أَمَّن انتقالها بشكل سلمي دستوري<sup>(12)</sup>.

في ضوء ذلك يمكن القول ان أحد اسباب انتصار الثورة ونجاحها هو مهنية الجيش وشعوره بالمسؤولية الملقاة على عاتقه بالحفاظ على كيان الدولة، وحفظ ارواح مواطنيه. فكان الجيش بصدق اهلاً لتحمل المسؤولية، ولم يحنث بالقسم الذي أداه ضباطه وجنوده.

ان تنازل زين العابدين بن علي عن السلطة، ومغادرته البلاد في الرابع عشر من كانون الثاني (يناير) 2011، عُدَّ انجازاً كبيراً ومهماً للثورة، بل عُدَّت الثورة إنها حققت اهدافها واسقطت النظام السياسي برمته، وهو امر ليس بالهين<sup>(13)</sup>. وحاول رئيس الوزراء محمد الغنوشي<sup>(14)</sup>، استغلال الوقت لصالحه، وتعيين نفسه رئيساً للجمهورية وكالة، الا ان الرفض الشعبي العارم والدستوري والقانوني أدَّى لتراجعته عن موقفه هذا<sup>(15)</sup>. الامر الذي يُسجل بالصد من الغنوشي، كما يسجل لصالح الشعب التونسي الذي فهم الدرس وأدركه.

ان دَلَّ هذا على شيء، فإنه يدل على ان الشعب التونسي خرج من دائرة الخوف والخضوع للقرارات العليا، وانه وصل لمرحلة لا يرضى بأي شيء دون موافقته، اي ان حاجز الخوف كُسر إلى الابد.

فشُكِّلت على إثر رفض الشعب محمد الغنوشي حكومة مؤقتة من وزراء الدولة السابقين، وأعلن المجلس الدستوري يوم الخامس عشر من كانون الاول (ديسمبر) 2011 عن شغور السلطة، وتكليف رئيس مجلس النواب بتولي رئاسة الجمهورية، على ان يتم اجراء انتخابات رئاسية خلال (45-60) يوماً، وذلك استناداً للدستور التونسي المادة 57، وعلى إثر ذلك كُلف فؤاد المبرغ<sup>(16)</sup> رئيساً لتونس بالوكالة.

على أثر ذلك قدّم محمد الغنوشي استقالة الحكومة المؤقتة في السابع والعشرين من شهر شباط (فبراير) 2011، وفي اليوم نفسه أعلن فؤاد المبرغ رئيس الجمهورية تعيين الباجي قائد السبسي رئيساً للوزراء<sup>(17)</sup>، وايضاً أعلن في الثالث من آذار (مارس) 2011 عن موعد اجراء انتخابات المجلس التأسيسي، على الرغم من تأجيلها عدة مرات، لكنه تم الاتفاق في النهاية على إجرائها في الثالث والعشرين من تشرين الاول (أكتوبر) من العام نفسه، وبالفعل جرت هذه الانتخابات في موعدها المقرر، وبلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات 77.77%، وهي نسبة ممتازة مقارنة بأي انتخابات في البلدان العربية، ونسبة حقيقية ليست على غرار النسب المعدة سابقاً 98% و 99%<sup>(18)</sup>.

في ضوء ما تقدم، يمكن القول ان سرعة تشكيل الحكومة وتكليف رئيس للجمهورية، كلها خطوات تصبّ لمصلحة الشعب وثورته، فهي خطت الطريق امام مستقبل السلطة، ومنعت الكثيرين من ركوب الموجة، ناهيك عن منعها النظام السابق استغلال الوضع عن طريق اعوانه وعدم السماح بالانقضاء على الثورة ومكتسباتها في ظل الزخم الجماهيري الكبير.

وجدير بالذكر، ان هذه الانتخابات حملت الكثير من المفاجآت في مقدمتها ان الجيش لم يؤثر على الشعب، ولم يتدخل، وانما فقط حافظ على الامن والاستقرار، بحيث جرت الانتخابات بكل سلاسة، ناهيك عن فوز التيار الاسلامي متمثلاً بحزب النهضة الاسلامي<sup>(19)</sup> بأكثر من نصف الاصوات، وهذا لم يكن ابداً في الحسبان، رافق ذلك تراجع التيار اليساري والنقابين<sup>(20)</sup>.

يمكن القول، ان الهبة والزخم الكبير الذي شهده التيار الاسلامي في اعقاب الربيع العربي لم يكن قائماً من نزاع، بل يعود في اقله الى الدعم الخارجي الذي كان يحصل عليه هذا التيار ونجاحه من قطر وتركيا، فضلاً عن ان طبيعة التكوين الديني للمجتمعات الاسلامية دفع بالكثير من الشعوب انتخاب الشخصيات الاسلامية، يضاف لذلك نقطة ثالثة ان المظلومية التي وقعت على هذا التيار خلال الحكم السابق دفع بالكثير من الناس لانتخاب الاحزاب الاسلامية كونها صاحبة تاريخ نضالي من ناحية المظلومية.

وجدير بالذكر، ان الاحزاب السياسية على الرغم من اعلانها عن برامجها السياسية، الا ان هذه البرامج لم تكن قابلة للتطبيق، وان الذي فاز في الانتخابات لنفوذ الاشخاص في مناطقهم أو الشخصيات المعروفة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً<sup>(21)</sup>.

وتم افتتاح الجلسة الافتتاحية للمجلس التأسيسي، في الثاني والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) 2011، المصادق يوم الثلاثاء، بحضور جميع أعضاء المجلس البالغ عددهم (217) عضواً، وتولى الظاهر هميلة رئاسة الجلسة الاولى، كونه الأكبر سناً، وكانت المهمة الرئيسية الملقاة على عاتق المجلس وضع النظام الداخلي للمجلس، فضلاً عن وضع دستور مؤقت للبلاد لحين اصدار دستور دائم جديد يحل محل دستور العام 1959<sup>(22)</sup> وفي الجلسة الاولى تم الاتفاق على ما يأتي:

- رئيس المجلس التأسيسي ← مصطفى بن جعفر زعيم التكتل من اجل العمل والحريات.
- رئيس الجمهورية ← المنصف المرزوقي.
- رئيس الوزراء ← حمادي الجبالي.

وتم المصادقة على هذه الترشيحات في جلسة المجلس التأسيسي التي تحددت في السابع من كانون الاول (ديسمبر) 2011، وتم الاتفاق على ان يكلف رئيس الجمهورية المؤقت المنصف المرزوقي في جلسة لاحقة حمادي الجبالي بتشكيل الحكومة، وتم تنفيذ هذا الاتفاق بالفعل في الجلسة التي عقدها المجلس التأسيسي في الرابع عشر من كانون الاول (ديسمبر) 2011<sup>(23)</sup>.



وبعد عرض حمادي الجبالي اسماء الحكومة في العشرين من كانون الاول (ديسمبر) 2011 على للرئيس التونسي المؤقت المنصف المرزوقي، تم عرض الوزارة على المجلس التأسيسي في يوم الثالث والعشرين من كانون الاول (ديسمبر) من العام نفسه، وبعد نقاشٍ حاد داخل المجلس التأسيسي تم منح الثقة للحكومة الجديدة برئاسة حمادي الجبالي في الرابع والعشرين من كانون الاول (ديسمبر) 2011<sup>(24)</sup>.

تسمّنت الحكومة في الثاني والعشرين من كانون الاول (ديسمبر) 2011 مهامها بشكل رسمي بعد ادائها اليمين الدستوري امام الرئيس المؤقت المنصف المرزوقي<sup>(25)</sup>. ان تشكيل الحكومة الجديدة عُدَّ بداية تجربة ديمقراطية راقية بحق، والتي تميزت بالسلاسة، وتجنب الشعب حالات الفوضى والعبث التي تصيب اغلب البلاد في الحالات المماثلة. فكانت ثورة وتجربة ديمقراطية أعربت عن وعي الاحزاب السياسية والشعب لمطالبهم وأوضاعهم، فضلاً عن ادراكهم كيفية التعامل مع الوضع بطريقة تبتعد عن خسارة الارواح والممتلكات. وحقيقة ان الجيش كان له أثر مهم ورئيس في ذلك، فكان همّه الاول حماية البلاد، وليس همّه السيطرة على السلطة أو الاستيلاء عليها، لذلك ساهم بهذا الانتقال الديمقراطي السلس. كما يمكن القول ان مساهمة الشعب بالانتخابات اعطت شرعية كبيرة للعملية الديمقراطية، وساهمت بشكل كبير بدفعها إلى الامام.

### • الحكومة التونسية الجديدة والوضع الداخلي

علّق التونسيون الآمال العديدة والاحلام الكبيرة على الحكومة الجديدة التي تشكلت بعد الانتخابات، بقيادة حمادي الجبالي وإنها ستكون لهم المنقذ من أوضاعهم السابقة، الا إنّه مع الاسف لم تتمكن الحكومة الجديدة من تحسين الأوضاع الداخلية، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، التي ربما يمكن عدّها السبب الرئيس للثورة، فبقت الأوضاع على حالها، إذا لم نقل تدهورت نحو الأسوأ، فالوضع الاقتصادي تراجع كثيراً، إذ ارتفعت الاسعار مع بقاء الرواتب نفسها، مما تسبب ذلك في زيادة اعداد البطالة. رافق ذلك ارتفاع الدين الخارجي مع انخفاض صادرات تونس الخارجية، مما أدر لزيادة التضخم في البلاد<sup>(26)</sup>.

والجدير بالذكر، ان الوضع المتردي شمل المجالات كافة، فلم يقتصر على مجال دون آخر، فنرى التعليم أخذ بالتراجع، وكذلك الصحة، وشهدت البلاد تراجعاً في الحريات والتعبير عن الآراء، مما أوحى للجميع بأن الثورة قامت لا لشيء، وأنها لم تحقق اي واحدٍ من اهدافها، وان الوضع والحكومة الجديدة ما هي الا شكل من اشكال الحكومة السابقة<sup>(27)</sup>. إن هذا الوضع أدّى بطبيعة الحال للانفلات الأمني، وزيادة حالات عدم الانضباط والجرائم،

رغم انتشار الجيش المكثف في البلاد لأكثر من سنتين إلا إنه والحكومة لم يتمكنوا من تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي في البلاد<sup>(28)</sup>.

زد عن ذلك إن الحكومة التي استلمت السلطة، لم تكن هي من قادت الثورة، ومن ثم لم تكن تشعر بما تشعر به جماهير الثورة، وكان همها السلطة ليس البلاد.

لذلك امتازت الفترة اللاحقة لتشكيل الحكومة انتشار أعمال العنف في البلاد، وعدم الاستقرار السياسي وخروج المظاهرات واستمرارها بشكل يومي، والتي كانت عبارة عن تجسيد لحالات الغضب والرفض لأداء الحكومة. والملفت للنظر ظهور حالة جديدة في البلاد، ألا وهي الاغتيالات في ظل تفاقم الوضع السياسي وتأزمه، وكان من أبرز الشخصيات التي تمت اغتيالها الأمين العام لحركة الوطنيين الديمقراطي والقيادي بالجهة الشعبية شكري بلعيد في السادس من شهر شباط (فبراير) 2013<sup>(29)</sup>.

وكمحاولة لحل الازمة سعى رئيس الوزراء حمادي الجبالي لتغيير الحكومة، واقامة مكانها حكومة تكنوقراط.

يمكن القول ان رئيس الحكومة حمادي الجبالي أدرك مكان من ضعف حكومته، فقرر تجاوزها، ويبدو ان الاحزاب المشاركة فيها كانت تحول دون نجاح حكومته، ومن أجل ذلك قدّم الجبالي استقالة حكومته بعد ان استمرت في الحكم لما يزيد عن سنة.

وعلى الرغم من استحسان هذه الفكرة، الا ان الاحزاب المشاركة في الحكومة وفي مقدمتها حزب النهضة، وحزب المؤتمر من اجل الجمهورية، وحزب التكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات رفضت المقترح رفضاً تاماً<sup>(30)</sup>، فما كان من حمادي الجبالي الا ان يقوم بتقديم استقالته في التاسع عشر من شهر شباط (فبراير) 2013<sup>(31)</sup>.

### • حكومة علي العريض وموقفها من الأحداث الداخلية

شُكّلت حكومة جديدة برئاسة وزير الداخلية علي العريض في الثالث من آذار (مارس) 2013 لتسيير أمور البلاد<sup>(32)</sup>.

كانت حكومة العريض بمثابة المنقذ للازمة السياسية في تونس التي استمرت لعدة أشهر، وانتهت باستقالة حمادي الجبالي. وبنيت الآمال الكبيرة على هذه الحكومة التي حظيت بتصويت وموافقة (139) من اعضاء المجلس التأسيسي مقابل رفض (45) صوتاً، أي بثقة (64%) من اعضاء المجلس، وقد وفّر ذلك قاعدة عريضة لصالح هذه الحكومة<sup>(33)</sup>.

ومما زاد الثقة والآمال بهذه الحكومة الدعم الخارجي لها؛ إذ رحبت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بالحكومة الجديدة، مؤكدين على دعمهم لها، ولعملية الانتقال السياسي السلمي في تونس<sup>(34)</sup>.

في الوقت نفسه أبدت المانيا تأييدها لهذه الحكومة على لسان وزير خارجيتها قائلاً: «رغم كل الصعوبات التي تواجهكم، فإنكم تسيرون على الطريق الصحيح، اصمدوا جيداً»<sup>(35)</sup>. كذلك أيدت مسؤولية العلاقات الخارجية في الاتحاد الاوربي السيدة أشتون، وكذلك المكلف الاوربي بتوسيع سياسة الجوار، حكومة علي العريض، وعدّوها الحل لإنقاذ الوضع الذي تمر به البلاد منذ مقتل شكري بلعيد، وذكرنا ان هذه الحكومة هي أفضل وسيلة لإدارة المؤسسات الانتقالية التونسية<sup>(36)</sup>.

واجهت حكومة العريض العديد من التحديات كان اهمها الامن والوضع الاقتصادي المتردي وارتفاع الاسعار المستمر، وزيادة اعداد البطالة، ناهيك عن الأوضاع الاجتماعية المتردية. وحاولت حكومة علي العريض حلّ هذه الامور تدريجياً لكن التحديات كانت كبيرة جداً، لذلك فإن هذه الحكومة التي أراد بها ان تكون حكومة ارضاء لم تحل المشاكل في البلاد، بل زادت حدة الأزمات السياسية والامنية، ومما ساهم أيضاً في تصعيد الوضع تأخر المجلس التأسيسي عن انجاز الدستور المقرر في 23-10-2012، كما لم يحدد موعد الانتخابات الجديدة. هذا كله ساهم في ازدياد عمليات الانفلات الامني، وكذلك زيادة ظاهرة الاغتيالات السياسية، ومنها اغتيال عضو المجلس التأسيسي محمد براهيم في الخامس والعشرين من تموز (يوليو) 2013، لتكون القشة التي قصمت ظهر البعير، وأنهت عملية الحوار الوطني في المجلس التأسيسي، إذ قام الشعب باعتصام مطالباً بحل المجلس التأسيسي والحكومة، وتأسيس حكومة انقاذ وطني، وتكليف مجموعة من الخبراء بإعداد دستور جديد يراعي مصالح الشعب ويضمن حقوق الانسان، وعرضه على الشعب للاستفتاء، وجدير بالذكر، ان هذا الاعتصام لاقى تأييداً شعبياً كبيراً فانضم له الكثيرون في مقدمتهم عدد كبير من اعضاء المجلس التأسيسي، فُدر عددهم بـ ستين نائباً بعد تعليق حضورهم في اجتماعات المجلس التأسيسي، كذلك انضم له العديد من اساتذة الجامعات والمحامين والفنانين، وعرف هذا الاعتصام باسم (اعتصام الرحيل)، حيث قرر المعتصمون عدم مغادرة اماكنهم حتى حلّ المجلس التأسيسي<sup>(37)</sup>.

وإثناء الاعتصام قامت حركة انتفاضية عُرفت بـ(حركة تمرد)، وهي شبيهة بمثلتها المصرية، وهدفت إلى سحب الثقة من المجلس التأسيسي، وكل السلطة المنبثقة عنه، ومنها الحكومة، كما دعت هذه الحركة لرفض اي دستور ينبثق عن المجلس التأسيسي المنتهية ولايته، وتشكيل حكومة انقاذ وطني والاسراع بإجراء انتخابات جديدة نزيهة ومستقلة بإشراف ومراقبة دولية<sup>(38)</sup>. وجدير بالذكر، إنّه تم اعداد وثيقة تطالب بحلّ المجلس التأسيسي، وكان عدد التواقيع عليها حوالي مليون وثمانمائة توقيع<sup>(39)</sup>.

يبدو ان الشعب التونسي أدرك مدى قوته مقابل السلطة الماسكة زمام الامور، والتي راحت

تعرقل المسيرة الديمقراطية، فقرر الشعب ان يضيّق الخناق عليها بالأساليب الديمقراطية المتبعة عند الدول المحترمة لذاتها، وزاد من حجم هذا الايمان مشاركة النخب في الاعتصام.

برغم دعوة علي العريض للتهدئة، وعدم الانجرار وراء الهتافات الكبيرة، والسعي للمحافظة على الامن والاستقرار السياسي في البلاد، وان الحكومة ستعمل للإعداد للانتخابات التشريعية، والاعداد للدستور. وعلى الرغم من هذه التصريحات لكن استمرت الدعوات لرحيل الحكومة. لكن الحكومة استطاعت مواصلة عملها، واعداد الدستور، وبدأ التصويت عليه في 4 كانون الثاني (يناير) 2014، على شكل فصول متفرقة، بعد سنتين من المشاورات والكتابات والحوارات. وتم الانتهاء من المصادقة على الدستور فصلاً فصلاً في 23 كانون الثاني (يناير) 2014، وتمت المصادقة عليه بأكمله بجلسة عامة في 25 كانون الثاني (يناير) 2014، وأخيراً وُقِع الدستور من قبل رئيس الجمهورية التونسية المنصف المرزوقي، ورئيس الحكومة علي العريض، ورئيس المجلس الوطني التأسيسي مصطفى بن جعفر في جلسة عُقدت في 27 كانون الثاني (يناير) 2014. وبهذا تم الانتهاء من الدستور، وعقد المجلس آخر جلساته الخميس بتاريخ 20 تشرين الثاني (نوفمبر) 2014 ليُحل بعدها<sup>(40)</sup>.

حظي تصديق الدستور بمباركات من الأوساط الداخلية والخارجية ووسط فرح واستبشار جماهيري عارم؛ إذ ان ذلك عدّ خطوة ديمقراطية، مبيّنة ان تونس تسير على الطريق الصحيح، وفي الوقت نفسه حسب خطة حكومة علي العريض.

ويعد تصديق الدستور من قبل علي العريض في 27 كانون الثاني (يناير) آخر عمل لحكومته؛ إذ تنازل في 29 كانون الثاني (يناير) 2014، وسلم السلطة رسمياً بعد أن صادق المجلس التأسيسي الذي حُلّ في نهاية عام 2014 على حكومة المهدي جمعة<sup>(41)</sup>.

وقد تم فعلاً حلّ المجلس التأسيسي الذي تكوّن بعد الانتخابات التي جرت في 23 تشرين الاول (أكتوبر) 2011، ووضع دستوراً جديداً للبلاد التونسية. كما تجدر الإشارة، إنّه كان لحزب حركة النهضة النصيب الأوفر من مقاعد المجلس؛ إذ حصل على 89 مقعد ثم تلاه حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بعدد 29 مقعد، فيما حَلَّت قوائم العريضة الشعبية ثالثاً بنصيب 26 مقعد. وعُدّ نجاح قوائم العريض الشعبية في نيل المرتبة الثالثة بمثابة مفاجأة في أوساط المتابعين<sup>(42)</sup>.

جدير بالذكر، إنّه كانت تجري منذ الرابع عشر من كانون الاول (ديسمبر) 2013 مشاورات لاختيار رئيس وزراء، ليشكل حكومة تخلف الحكومة التي ستسقى بعد تصديق الدستور وحلّ المجلس التشريعي، وبعد مداوات طويلة في إطار حوار وطني حول الأحزاب السياسية، أُختير مهدي جمعة رئيساً للوزراء، لتشكيل حكومة مستقلة ذات كفاءات، تأخذ على عاتقها تسيير أعمال البلاد، والتحضير لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في 2014<sup>(43)</sup>، لوضع حدّ للأزمة السياسية التي

هزت البلاد منذ صيف 2013. وبعد تقديم العريض استقالته واستقالة حكومته تم تكليف مهدي بن جمعة رسمياً من قبل الرئيس التونسي المؤقت منصف المرزوقي بتشكيل حكومة جديدة في تاريخ 10 كانون الثاني (يناير) 2014<sup>(44)</sup>.

### • الحكومات المتعاقبة وازمات البلاد

تسلّم مهدي جمعة مهامه رسمياً بعد أدائه اليمين الدستورية في 29 كانون الثاني (يناير) 2014، وبعد أن صادق المجلس الوطني التأسيسي التونسي على حكومته بأغلبية 149 نائب مع، و20 لا، و24 محتفظ، أي 194 نائب من مجموع 217 في ساعة متأخرة من 28 كانون الثاني (يناير) 2014<sup>(45)</sup>.

بدأت حكومة مهدي جمعة مهامها رسمياً صباح 29 كانون الثاني (يناير) 2014 بعد أدائها اليمين الدستورية أمام رئيس الجمهورية التونسية المنصف المرزوقي. وتعد هذه الحكومة هي حكومة تكنوقراط بالكامل؛ إذ كان كل أعضائها من ذوي الكفاءات، فضلاً عن كونهم مستقلين. وفي الحقيقة عوّّل الشارع التونسي على هذه الحكومة، وعلّق الكثير من الآمال عليها لحل جميع الاضطرابات التي تعاني منها البلاد، واهمها الوضع الأمني والاقتصادي، وبعد مرور 100 يوم على أداء هذه الحكومة التي تعهدت بإعادة فرض الأمن وتحسين مناخ الاستثمار واستقرار أسعار المعيشة والتحضير للانتخابات، أخذ السياسيون والمراقبون في تقييم أداء الحكومة المؤقتة؛ إذ أكد فريق من الأحزاب أن أداء حكومة التكنوقراط كان مرضي إلى حد ما، وأنها نجحت تقريباً في المهمات الموكلة لها، ومثّل هذا الرأي، الناطق الرسمي باسم حزب التكتل من أجل العمل والحريات، محمد بنور<sup>(46)</sup>.

في حين انتقد فريق آخر حكومة مهدي جمعة، وإنها «زادت الطين بلة» ولم يكن أدائها أفضل من سابقتها في «الترويكا» التي تزعمتها النهضة الإسلامية، ومثّل هذا الموقف الجيلاني الهمامي، القيادي في الجبهة الشعبية.

ويؤيد هذا الموقف المعارض ما قالته منظمة «أنا يقظ» التونسية (أهلية) إن مردود حكومة مهدي جمعة لم يكن مرضياً في عمومها، وقال رئيس المنظمة أشرف العوادي، خلال مؤتمر صحفي بالعاصمة خصص لتقييم أداء حكومة مهدي جمعة، إن «مردود حكومة جمعة لم يكن مرضياً وإنها ابتعدت عن الوعود التي قدمتها حين تنصيبها، وإن مهدي جمعة تعهد بتطبيق 22 وعداً لم يحقق منها سوى اثنين (قانون المالية، واستئناف بعض مشاريع البنية التحتية)، في حين لم يلتزم بعشرة وعود أخرى أهمها التنمية الجهوية وإصلاح منظومة التقاعد وتفعيل المجلس الأعلى للتونسيين في الخارج، فيما ظلت هذه الوعود المتبقية وعددها عشرة في طور الإنجاز،

واهمها ترشيد الدعم وخلق فرص عمل». وتابع أن مهدي جمعة لم يحقق أكثر من 50 % مما وعد به اقتصادياً، خاصة في مسألة مراجعة العقود النفطية، وإن الوضع الاقتصادي هو الأحوج إلى الاهتمام<sup>(47)</sup>.

من خلال هذه الآراء المتوزعة بين المؤيد والمعارض لحكومة مهدي جمعة يمكن القول إنها بشكل عام نجحت في تأمين وعودها وما التزمت به، رغم الوضع الصعب الذي عملت فيه، حيث تمكنت الحكومة المستقيلة من تحسين الأوضاع الأمنية بشكل ملحوظ وتعقب الجماعات الإرهابية، وإعداد الظروف المناسبة لإنجاح الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وكذلك تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية. علماً أن الوضع الداخلي في تونس كان صعب للغاية، ويحتاج للحكمة السياسية والمقدرة الاقتصادية، لذلك يمكن وصف هذه الحكومة بأنها كانت ناجحة إلى حد ما.

قدّم مهدي جمعة استقالته يوم الاثنين الموافق 26 كانون الثاني (يناير) 2015، إلى رئيس الجمهورية الجديد الباجي قائد السبسي، حيث قابله بقصر قرطاج رئيس الحكومة المؤقتة، وكلف السبسي رئيس الحكومة المستقيلة بتصريف الأعمال الجارية إلى حين مباشرة الحكومة الجديدة مهامها، وذلك طبقاً لمقتضيات الدستور، وسلمت حكومة مهدي جمعة يوم 2 شباط (فبراير) 2015، مهامها إلى الحكومة الجديدة وبهذا تكون حكومة جمعة استمرت لمدة عام و8 أيام<sup>(48)</sup>.

وجدير بالذكر، أن ما يُحسب لحكومة مهدي جمعة هو إنجاح الانتخابات التشريعية، التي أجريت في 26 تشرين الأول (أكتوبر) 2014، وهي أول انتخابات تشريعية تتم بعد إقرار دستور 2014. فاز حزب نداء تونس ذو التوجه العلماني بالمرتبة الأولى بعد أن حصل على 86 مقعد من جملة 217 مقعد في المجلس، ثم تلاه حزب حركة النهضة الإسلامي بـ 69 مقعد متراجعا 20 مقعد مقارنة بسنة 2011 حينما حصل على 89 مقعد<sup>(49)</sup>.

ويلحظ على هذه الانتخابات تراجع الأحزاب الإسلامية وفوز الأحزاب العلمانية، ويمكن رد ذلك إلى إدراك الشعب التونسي أن الابتعاد عن خلط الدين بالسياسة هو الحل الأمثل لحكومة ناجحة، ناهيك عن أن الرؤيا وضحت بشكل كبير، ولم تعد الشعارات تؤثر على الشعب.

وايضاً يُنسب لحكومة مهدي جمعة إنجاح الانتخابات الرئاسية العاشرة للبلاد التونسية التي أجريت في 23 تشرين الثاني (نوفمبر) 2014. التي فاز فيها مرشح حزب نداء تونس الباجي قائد السبسي في مرحلة ثانية بينه وبين الرئيس المنتهية ولايته المنصف المرزوقي بعد أن أخفق أي من المرشحين في تحقيق نسبة تصويت أكثر من 50 % في المرحلة الأولى، وجدير بالذكر إنه تم الأشراف على هذه الانتخابات من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات برئاسة شفيق صرار،

وتم في 21 كانون الاول (ديسمبر) 2014: القيام بالدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية وفوز الباجي قائد السبسي بالرئاسة بـ 55.68 % أمام النصف المرزوقي المنتهية ولايته والذي حصل على 44.42 %، وتسلم الباجي قائد السبسي مهامه في 31 كانون الاول (ديسمبر) 2014<sup>(50)</sup>.

تعد هذه الانتخابات نهاية الانتقال الديمقراطي في تونس الذي بدأ بعد الثورة التونسية وسقوط نظام زين العابدين بن علي، وتعد هذه الانتخابات أول انتخابات رئاسية بعد إقرار دستور تونس 2014 الجديد من قبل المجلس الوطني التأسيسي الذي أُنتخب في 2011 في أول انتخابات بعد الثورة تكون نزيهة وديمقراطية وشفافة ومتعددة الأحزاب. لذلك عُدَّ هذا تحولاً كبيراً في تونس، وإنها تسير على الطريق الصحيح نحو الديمقراطية.

أيضاً قامت حكومة مهدي جمعة بتأمين الجلسة الافتتاحية لمجلس نواب الشعب الجديد، في 2 كانون الاول (ديسمبر) 2014، المجلس البديل للمجلس التأسيسي، وقدم بعدها مهدي جمعة استقالته، وسلم الحكومة لخلفة الحبيب الصيد<sup>(51)</sup>.

شكّل الحبيب الصيد حكومته في الثاني من شباط (فبراير) 2015، وأعطى مجلس النواب الثقة لحكومته في 5 شباط (فبراير) 2015 وبدأت مهامها في اليوم التالي. ويُذكر أن الحبيب قد قدّم تشكيلة وزارية لمجلس النواب في 27 كانون الثاني (يناير) 2015 لكنها لم تمر، ومررت فقط حكومته التي شكلها في يوم 2 شباط (فبراير) 2015، وعلى الرغم من أن حكومته كانت حكومة توافقية، إلا أن الشعب التونسي لم يترجى الكثير منها، رغم من أنها جاءت بعد انتخابات حرة، ولم يستمر الوضع حتى قامت الاحتجاجات ضد هذه الحكومة، بسبب البطالة، وعدم قيامها بأي عمل لفتح افاق اقتصادية، مما زاد الوضع الاقتصادي، وارتفاع اعداد البطالة<sup>(52)</sup>.

فاستدعى مجلس النواب الحبيب الصيد لاستجوابه، لكنه دافع عن موقف حكومته، وأن وضع البلاد غير المستقر لا يعطي الفرصة لإجراء تغييرات جوهرية.

أعلن الرئيس الباجي قائد السبسي في 2 حزيران (يونيو) 2016، في حوار تلفزيوني عن إمكانية تكوين حكومة وحدة وطنية، لأن تونس في حاجة إليها في ظل الصعوبات التي تواجهها على المستوى الاقتصادي والأمني والاجتماعي والسياسي، مشدداً في الوقت نفسه على أن حكومة الحبيب الصيد قد أدت واجبها بالإمكانيات المتاحة لها ونجحت في جزء كبير من مقاومة خطر الإرهاب المحدق بالبلاد، وأضاف أن حكومة الوحدة الوطنية يجب عليها أن تضم طيف واسع من الأحزاب السياسية. وفي 9 حزيران، بدأت المشاورات حول مبادرة رئيس الجمهورية وذلك في قصر قرطاج الرئاسي تحت إشراف السبسي وبمشاركة العديد من الأحزاب السياسية والنقابات، توالى الاجتماعات في قصر قرطاج وخارجه بين الأحزاب للتشاور ووضع أولويات وبرنامج لهذه الحكومة<sup>(53)</sup>.

أقيم حفل توقيع «اتفاق قرطاج» في 13 تموز (يوليو) 2016 من قبل رؤساء تسعة أحزاب وثلاث منظمات وطنية وهي حركة النهضة ونداء تونس ومشروع تونس والاتحاد الوطني الحر وأفاق تونس وحركة الشعب والمبادرة الوطنية الدستورية والحزب الجمهوري والمسار الديمقراطي الاجتماعي، أما المنظمات فهي الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري. وتم التشاور في مبادرة الرئيس الباجي قائد السبسي، واتفقوا انها الحل الامثل للخروج بالبلاد من الازمة التي تمر بها<sup>(54)</sup>.

ولم يستمر الامر طويلا حتى تم سحب الثقة من حكومة الحبيب الصيد في 30 تموز (يوليو) 2016، استعداداً لتنفيذ مبادرة رئيس الجمهورية، ولهذا سحب مجلس النواب الثقة من الحكومة بـ123 صوتاً مقابل 3 أصوات مع تحفظ 22 شخص، وكان مجموع المصوتين 148 نائباً، وجدير بالذكر، أن المعارضة رفضت المشاركة في التصويت، وأوكل رئيس الجمهورية للصيد القيام بالمهام الوزارية لحكومة تصريف اعمال، وسلم السلطة في 27 آب (أغسطس) 2016، أي بعد سنة وستة اشهر و21 يوماً، ليتسلم خلفه السلطة<sup>(55)</sup>.

أعلن السبسي في 3 آب (أغسطس) 2016 عن تكليف القيادي الشاب في نداء تونس يوسف الشاهد لرئاسة الحكومة، وبدأت بعدها مشاورات من قبل الشاهد مع الأحزاب والمنظمات لتكوين تشكيلة الحكومة الجديدة، التي تسلمت المهام في 26 من آب (أغسطس) كما ذكرنا سابقاً. ضمت حكومة الوحدة الوطنية 26 وزيراً و14 كاتب دولة (موظف حكومي برتبة وزير) ومنح 167 (عدد النواب الحاضرين 194 من أصل 217) نائباً ثقتهم لحكومة الشاهد، واعترض 22 نائباً آخرون، فيما احتفظ 5 نواب فقط بأصواتهم. تسلمت حكومة الشاهد زمام الأمور بعد ان منح مجلس النواب الثقة لها في 26 آب (أغسطس) 2016، وأدت اليمين الدستورية في اليوم التالي، وبهذا يُعدّ يوسف الشاهد بعد منح حكومته الثقة، أصغر رئيس حكومة في تاريخ الدولة التونسية منذ الاستقلال، استلم الشاهد حكومته بعد اتفاق قرطاج، الذي نُفذت فيه مبادرة رئيس الجمهورية الباجي قائد السبسي<sup>(56)</sup>.

كان على هذه الحكومة التونسية الجديدة مواجهة تحديات متداخلة اهمها التحديات الاقتصادية المرتبطة بعجز الميزانية، وتراجع قيمة العملة الوطنية (الدينار)، وارتفاع نسبة المديونية التي قُدّرت بـ61%، حيث إن الجزء الكبير من الميزانية كان موجّه للاستهلاك وليس للمشاريع الإنتاجية المشغلة، وتدني نسبة النمو (قُدّرت بـ1.5%)، وارتفاع نسبة الأجور من 6.7 مليارات دينار سنة 2010 إلى 13.4 مليار دينار عام 2016، والتحديات الاجتماعية التي تمثلت في مشكلة البطالة وازديادها بشكل ملحوظ، ومعاناة سكان المناطق الداخلية من الفقر والتهميش.



ومن أهم التحديات وأخطرها تمدد وتضخم ظاهرة الفساد وعجز الصناديق الاجتماعية، ناهيك عن التحديات الأمنية التي تمثلت في مجابهة التطرف العنيف واحتمالية شنّ عمليات إرهابية ضد المؤسسات السياحية أو استهداف رجال الأمن والجيش مع احتمال عودة المقاتلين التونسيين من بؤر التوتر<sup>(57)</sup>.

امتازت حكومة يوسف الشاهد بقوتها، وقدرتها على إدارة الأزمة، لذلك تمكن رئيسها من اتخاذ عدة قرارات حاسمة، محاولاً التخلص من مشكلة البطالة التي تشكل الخطر والتحدي الأكبر للبلاد، وفي أواخر شباط (فبراير) 2017، أقال يوسف الشاهد وزير الوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد عبيد البريكي قائلاً «إن هذا الأخير خرج عن قواعد العمل الحكومي». عيّن إثرها وزيراً جديداً إلا أنّه رفض المنصب، فقام الشاهد في 3 آب (أغسطس) بإلغاء وحذف هذه الوزارة<sup>(58)</sup>.

إن هذا يدل على حرص الشاهد على العمل بجد والسير بالبلاد إلى بر الأمان، وإنه كان من القوة بحيث يتجاوز كل ما من شأنه عاقبة نشاطه.

وفي إطار سعي يوسف الشاهد لرفع مستوى البلاد الاقتصادي أعلن في 23 أيار (مايو) 2017، عن بداية عملية كبيرة لمكافحة الفساد، سماها «الحرب على الفساد»، بدأت بإيقاف رجل الأعمال شفيق الجراية، وتلاه العديد من رجال الأعمال وشخصيات أخرى، مثل المرشح الرئاسي السابق ياسين الشنوفي والإعلامي سمير الوافي، كما تم مصادرة أموال وأملاك السياسي ورجل الأعمال سليم الرياحي. لاقت العملية ترحيباً ودعماً كبيرين من قبل التونسيين، وأعلن أنّه سيواصل إلى النهاية في حربه ضد الفساد، تحقيقاً لأهداف الثورة التونسية، وللمساهمة في إنعاش الاقتصاد التونسي. وأكد الشاهد في 20 تموز (يوليو) 2017 أمام مجلس النواب أنّه يتعهد بمواصلة جهود الحكومة في مقاومة الفساد، كاشفاً بأن هذه العملية قادت إلى مصادرة حوالي 700 مليون دينار تونسي (290 مليون دولار أمريكي)، إضافة إلى مطالبة الدولة من القضاء بتوقيع غرامات تصل إلى 2.7 مليار دينار (1.12 مليار دولار)<sup>(59)</sup>.

لكن لا بد من التنويه على أنّه في عامي 2017 و2018، تأثرت البلاد بموجات احتجاج من الشباب التونسي الذين تظاهروا في عدة مدن من البلاد، في تونس العاصمة، وقابس، وتالة، وجملة، والقصرين، وسيدي بوزيد وحتى قفصة، وفي الواقع أعرب التونسيون عن سأمهم من ارتفاع تكاليف المعيشة والتضخم (6.4% في 2017) وتفشي البطالة (15% من السكان العاملين و30% من شباب خريجي التعليم العالي). هذه الموجة الاحتجاجية كانت ضد سياسة التقشف الاقتصادي بتنظيم الجبهة الشعبية. وأسفرت الاشتباكات مع الشرطة وأجهزة إنفاذ القانون عن سقوط ضحية وعدة جرحى واعتقال مئات المتظاهرين. وسجّل المرصد الاجتماعي التونسي

5000 مظاهرة احتجاجية في 2015، وأكثر من 11000 في 2017 و4500 في الأشهر الأربعة الأولى من 2018<sup>(60)</sup>.

وربما سائل يسأل كيف تقوم الاحتجاجات ضد يوسف الشاهد، على الرغم من الاجراءات العديدة التي قام بها لتحسين الوضع الاقتصادي، وكيف ان الشعب أيده من جهة، وخرج ضده باحتجاجات عديدة من جهة أخرى؟

ان الاجابة على هذا التساؤل تتضح، إذا بيّنا أنّه منذ عام 2011 دعت الحكومات المتعاقبة صندوق النقد الدولي لمحاولة تصحيح الوضع الاقتصادي للبلاد. وقام الاخير بمنح قرض لتونس بقيمة 1.74 مليار دولار في حزيران (يونيو) 2013، ثم منحها قرض ثان بقيمة 2.9 مليار دولار عام 2016. وكما هو معلوم، فإن صندوق النقد الدولي لا يمنح هذه القروض الا مقابل خطة إصلاحات ليبرالية، مثل زيادة بعض الضرائب، وخفض فاتورة الأجور في الخدمة العامة، أو تخفيض الدعم على أسعار الوقود، أو حتى تعديل نظام المعاشات. وفي نيسان (ابريل) 2016، قبلت الحكومات مبدأ استقلال البنك المركزي، وأعطت الأولوية للسيطرة على التضخم على دعم التنمية الاقتصادية، لكن ومنذ ربيع عام 2017، انخفضت قيمة الدينار التونسي مقابل اليورو بمقدار النصف تقريباً. وأمام ثقل الدين، كان على حكومة يوسف الشاهد أن تخصص أكثر من 20 % من ميزانيتها لتسديد الديون لدائنيها، الأمر الذي يحدّ قدراتها الاستثمارية<sup>(61)</sup>، لذلك كان هذا السبب في الاحتجاجات ضده.

ورغم الانتقادات فإن حكومة الشاهد كانت تحظى بقبول في الوسط السياسي والشعبي، على الرغم من خلافه مع آل السبسي وانشاققه عن نداء تونس، لكنه استمر بالقيادة بعزيمة صلبة، ومع لذلك لم يستمر طويلاً؛ إذ أعلن حزب نداء تونس (صاحب كتلة الأغلبية بانتخابات 2014) الجمعة 14 أيلول (سبتمبر) 2018 أنّه جمّد عضوية يوسف الشاهد رئيس الوزراء في الحزب، في تصعيد للخلاف بين الشاهد ونجل الرئيس التونسي حافظ قائد السبسي (والذي كان يشغل منصب نائب رئيس الحزب). ويأتي تجميد عضوية الشاهد بعد رفضه الإجابة على استجواب داخلي للحزب يتهمه فيه بالخروج عن الخط الحزبي، ويطلبه بتحديد موقفه من الحزب وتوضيح علاقته بـ(حركة النهضة)، وكذلك بالكتلة النيابية البرلمانية الجديدة (الائتلاف الوطني)، إلى جانب الرد عن ما يروّج حول اعتزامه تكوين حزب سياسي لخوض الانتخابات التشريعية والرئاسية في 2019<sup>(62)</sup>.

اتهم يوسف الشاهد نجل الرئيس الباجي قائد السبسي بتدمير الحزب الحاكم، بقيادته «بطريقة فردية وتصدير مشاكل الحزب لمؤسسات الدولة» التي قال إنها تضررت من هذا النهج السياسي وذلك حسب وصفه.

ودخلت العلاقة بين الشاهد وحافظ السبسي في صراع طويل، بعدما انشق تسعة نواب من حزب «نداء تونس» بداية شهر أيلول (سبتمبر) 2018، للالتحاق بكتلة الائتلاف الوطني الداعمة ليوسف الشاهد، حيث اتهم الحزب الشاهد بوقوفه وراء «شقّ وحدة وصف الحزب والعمل لحساب مشروعه السياسي الشخصي بمبادرات تتناقض كلياً مع العرف الديمقراطي»<sup>(63)</sup>.

أعلن عشرات من نواب البرلمان التونسي والوزراء في 27 كانون الثاني (يناير) 2019، تشكيل حزب جديد يحمل اسم «تحيا تونس» والذي كان من المتوقع أن يتزعمه رئيس الوزراء يوسف الشاهد وهدف لمنافسة الإسلاميين في تونس خلال انتخابات 2019. وأتى إعلان الحزب الجديد أعقاب أشهر من خلافات محتدمة بين قيادات حزب نداء تونس الذي يقوده نجل الرئيس الباجي قائد السبسي، وانضم إلى الحزب الجديد عشرات النواب المستقيلين من حزب نداء تونس والمستشارين في البلديات، متهمين حافظ قائد السبسي نجل الرئيس التونسي بأنه يسعى لخدمة مشروعه الشخصي<sup>(64)</sup>.

أُعلن رسمياً في 4 آذار (مارس) 2019، عن حصول الحزب الجديد «تحيا تونس» على التأشيرة القانونية «الموافقة»، كما كُشف عن تولي سليم العزابي منصب منسّق الحركة وتولي يوسف الشاهد منصب رئيس الحزب. وتقدم يوسف الشاهد للانتخابات الرئاسية 2019، مرشحاً عن حزب تحيا تونس.

وفي 25 تموز (يوليو) 2019، توفي الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي، فأصبح رئيس مجلس النواب محمد الناصر الرئيس المؤقت للجمهورية التونسية، بدلاً عنه، استناداً للمادة رقم (84) من الدستور التونسي التي تنص «إذا تجاوز الشغور الوقتي مدة الستين يوماً، أو في حالة تقديم رئيس الجمهورية استقالته كتابة إلى رئيس المحكمة الدستورية، أو في حالة الوفاة، أو العجز الدائم، أو لأي سبب آخر من اسباب الشغور النهائي، وتبلغ ذلك إلى رئيس مجلس نواب الشعب الذي يتولى فوراً مهام رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة لأجل أدناه خمسة وأربعين يوماً وأقصاه تسعون يوماً»<sup>(65)</sup>. وبحسب هذه المادة فإن الفترة المؤقتة تنتهي في 23 تشرين الاول (أكتوبر) 2019. أدّى رئيس البرلمان محمد الناصر اليمين الدستورية رئيساً للبلاد، بمقر البرلمان وذلك بعد إعلانه إقرار الشغور النهائي في منصب رئيس الجمهورية، وأن ذلك تمّ وفقاً للإجراءات الدستورية التي استمرت لغاية 23 تشرين الاول (أكتوبر) 2019، وهي فترة التحضير للانتخابات.

أُجريت الانتخابات في وقت مبكر، لضمان تولي رئيس جديد المنصب ضمن المدة المقررة قانونياً، ووفق النتائج التي أُعلنت في الدورة الأولى تقدم قيس سعيد المرشح المستقل بـ 18.40 % من الأصوات، وجاء نبيل القروي رئيس حزب «قلب تونس» في المرتبة الثانية 15.58 %، أما يوسف الشاهد (رئيس الحكومة) فقد حلّ في المرتبة الخامسة بـ 7.38 %. واعتبر الشاهد أن

نسبة المشاركة الضعيفة في الانتخابات الرئاسية «مؤشر سلبي على المسار الديمقراطي»، داعياً إلى «فهم لماذا صوت التونسيون هكذا؟». وفي الدورة الثانية احصر التنافس بين قيس سعيد الذي حصد 72.71 % ونبيل القروي 27.29 %.

وسلم الناصر السلطة رسمياً للرئيس المنتخب قيس سعيد، الذي تسلم السلطة في 23 تشرين الاول (أكتوبر) 2019، والجدير بالذكر، ان هذا التاريخ أتى متوافقاً مع المدة القصوى للانتقال الرئاسي وهي 90 يوماً.

وبعد إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية بشكل رسمي من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في 17 تشرين الاول (أكتوبر) 2019، اختار قيس سعيد في اليوم نفسه، شقيقه نوفل، أستاذ القانون الدستوري أيضاً، لتعيين المستشارين وأعضاء الديوان الرئاسي، واجتمع مجلس النواب في 18 تشرين الاول (أكتوبر)، وأدى قيس سعيد اليمين في 23 تشرين الاول (أكتوبر) 2019، في القصر الرئاسي بقرطاج، أمام المجلس المنتهية ولايته، وعد خلالها بمحاربة الإرهاب وأسبابه، وكذلك ضمان مكاسب المرأة التونسية، مع تعزيز حقوقها الاقتصادية والاجتماعية. بعد ذلك نقل الرئيس المؤقت محمد الناصر إليه صلاحيات الرئاسة<sup>(66)</sup>.

شكل قيس سعيد حكومة شبه رئاسية، وكان أمامه أسبوعاً فقط بعد تنصيبه ليوجه الحزب الذي تولى زمام المبادرة في الانتخابات التشريعية بتشكيل الحكومة. وبعد ذلك يكون أمام الأخير شهر للحصول على ثقة مجلس النواب. وفي 15 تشرين الثاني (نوفمبر) 2019، عُيّن الحبيب الجملي، مرشح حركة النهضة، في منصب رئيس الحكومة، وكلفه بتشكيل الحكومة. وفي 10 كانون الثاني (يناير) 2020، رفض المجلس تشكيل الحكومة، لذا تأخر الإعلان عنها، لذلك كان أمام سعيد عشرة أيام لتعيين رئيس جديد للحكومة. فعين إلياس فخفاخ في 20 كانون الثاني (يناير) 2020<sup>(67)</sup>.

استلم إلياس الفخفاخ الحكومة يوم 27 شباط (فبراير) 2020، وأدت حكومته اليمين الدستورية خلفاً لحكومة يوسف الشاهد التي استمرت لـ 3 سنوات و6 أشهر. كان الشارع التونسي مليء بالأمل نتيجة الانتخابات وتأمل الخير في الحكومة الجديدة عامة، وفي شخصية قيس سعيد خاصة، لكن بعد ستة أشهر وستة أيام، قدّمت حكومة الفخفاخ استقالتها يوم 15 تموز (يوليو) 2020 لرئيس الجمهورية قيس سعيد بطلب منه. وجاءت الاستقالة إثر إعلان حركة النهضة أنها قررت سحب الثقة من الفخفاخ على خلفية اتهامات في ملف تعارض المصالح. في حين عدّ الفخفاخ أن إستقالته تأتي اعتباراً «للمصلحة الوطنية ولتجنب البلاد مزيداً من الصعوبات.. وحتى نجنب البلاد صراع المؤسسات». بل إن ذلك جاء كرد انتقامي من قرار حركة النهضة سحب الثقة من حكومته، فقرر إلياس الفخفاخ في اليوم نفسه إقالة الوزراء الستة التابعين للحركة، وهم

أحمد قعلول، والمنصف السليتي، ولطفي زيتون، وأنور معروف، وعبد اللطيف المكي، وسليم شوري من مهامهم كوزراء<sup>(68)</sup>.

ولاقى قرار إعفاء وزراء حركة النهضة مجموعة من الإنتقادات، حيث إنتقد المستشار الرئاسي السابق عدنان منصر قرار الفخفاخ، ووصف الخطوة بأنها غير لائقة، بل مهينة لهيبة الدولة التونسية ولمؤسساتها واستخفاف بها. ومن ناحيته عدّ الأكاديمي والباحث محمد هنيد قرار الإعفاء خروجاً من الباب الصغير. كما إنتقد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية السابق سليم بن حميدان قرار الإعفاء وتأكيد تورط الفخفاخ في قضايا فساد سابقة عندما كان يشغل منصب وزير مالية في حكومة علي العريض بحسب قوله<sup>(69)</sup>.

اختار الرئيس قيس سعيد في 25 تموز (يوليو) 2020، هشام المشيشي خلفاً للفخفاخ، في منصب رئيس الحكومة. فقرر تشكيل حكومة تكنوقراط مستقلة عن الأحزاب، في خطوة هدفت إلى النأي عن الصراعات السياسية وإنعاش الاقتصاد المتعثر. وضمت تشكيلته الحكومة الجديدة 28 عضواً، ما بين وزير ووزير دولة. وسبق للمشيشي أن عرض قائمة الوزراء على الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد للثبوت من خلو سجلاتهم من أية شبهات فساد أو تضارب مصالح، أو قضايا تهرب ضريبي. وحدد يوم الاول من أيلول (سبتمبر) كموعّد جلسة منح الثقة للحكومة المقترحة، وتم منح الثقة للحكومة يوم 2 ايلول 2019<sup>(70)</sup>.

أدت سياسات حكومته إلى دخول الدولة التونسية في أزمة سياسية جديدة منذ 25 تموز (يوليو) 2021 تسببت في إقالته، وحل حكومته بعد عشرة 10 أشهر و23 يوماً من تشكيلها، وتم تعليق اختصاصات البرلمان لأول مرة في تاريخ البلاد.

### • احتجاجات 25 تموز (يوليو) والأزمة السياسية (منذ عام 2021)

كان سبب الازمة التي انطلقت على أثرها الاحتجاجات في كانون الثاني (يناير) 2021، إعلان هشام المشيشي عن تعديل وزارتي، شمل أحد عشر حقيبة وزارية، وتغييراً في العديد من الوظائف الحكومية. نال الوزراء الجدد على ثقة مجلس نواب الشعب، لكن الرئيس قيس سعيد رفض استقبالهم لأداء اليمين متذرّعاً بشبهة فساد فيما يتعلق بالوزراء وعدم احترام الدستور في مداولات مجلس الوزراء على التعديل الوزاري. وفي نيسان (ابريل) 2021، رفض قيس سعيد إصدار قانون أساسي يتعلق بإنشاء محكمة دستورية، بحجة أنّه تم تجاوز المواعيد النهائية. كما رفض أي تعديل دستوري يتعلق بهذا الموضوع، بحجة أنّه لا يمكن تعديل القانون الأساسي دون موافقة المحكمة الدستورية. ودعا إلى اعتماد نص جديد يؤسس لنظام رئاسي، وديمقراطية مباشرة للبرلمان، أو العودة إلى دستور تونس 1959<sup>(71)</sup>.

وفي يوم عيد الجمهورية، 25 تموز (يوليو)، طالب آلاف المتظاهرين بحلّ مجلس نواب الشعب وتغيير النظام. وقد جاءت هذه التجمعات مع تفاقم الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة فيروس كورونا في تونس. وفي المساء نفسه، واستناداً إلى الفصل 80 من الدستور، أقال قيس سعيد حكومة هشام المشيشي بأثر فوري، ولاسيما هشام المشيشي من مهامه رئيساً للحكومة ووزير الداخلية المؤقت، وأعلن تعليق عمل الحكومة. ورُفّع الحصانة عن نواب الشعب، وتشكيل حكومة جديدة تكون مسؤولة أمامه وقراره بالحكم بموجب مراسيم، كما أشار إلى أنّه سيرأس النيابة.

أدانت حركة النهضة على الفور الانقلاب حسب تعبيرها. وشارك محللون سياسيون وخبراء قانونيون هذا الوصف للانقلاب، لا سيما فيما يتعلق بتعليق الإجراءات البرلمانية. وفي اليوم التالي أقال قيس سعيد وزير الدفاع الوطني إبراهيم البرتاجي ووزيرة العدل المؤقتة حسناء بن سليمان. وفي 1 آب (أغسطس)، اعتقل نائبين من ائتلاف الكرامة احتجاجوا على إجراءات الرئيس سعيد في إطار «تحقيق القضاء العسكري»<sup>(72)</sup>.

وفي ليلة 24 آب (أغسطس)، أعلنت رئاسة الجمهورية تمديد وقف مجلس نواب الشعب إلى أجل غير مسمى. وعُلّق الرئيس العمل بالدستور في أيلول (سبتمبر) 2021 وعزم على تقديم نسخة جديدة من القانون الأساسي للاستفتاء. وفي 22 أيلول (سبتمبر)، صدّق بمرسوم على تمديد القرارات وحلّ الهيئة المؤقتة المسؤولة عن مراقبة دستورية مشاريع القوانين، وقرر تعليق الرواتب والمزايا الممنوحة لرئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه، ومنح نفسه الحق في الحكم بمرسوم، لاستعادة السلطة التشريعية بحكم الأمر الواقع. وانتقدت معظم الأحزاب قراره، بما في ذلك حزب التيار الديمقراطي وحركة النهضة، لكنه احتفظ بدعم حركة الشعب، وفي 26 أيلول (سبتمبر) تظاهر 2000 شخص، معظمهم من أنصار النهضة وائتلاف الكرامة، ضد قراراته. وفي 29 أيلول (سبتمبر)، أصدر الرئيس تعليماته لنجلاء بون بتشكيل حكومة جديدة<sup>(73)</sup>.

في 29 أيلول (سبتمبر) 2021، وسط الأزمة السياسية، طلب الرئيس قيس سعيد من بون تشكيل حكومة وقيادتها، وهي المرة الأولى في تاريخ البلاد التي تصل فيها امرأة إلى منصب رئيس الوزراء. ووصف سعيد خلال لقائهما في القصر الرئاسي الذي أذاعه ديوان الرئاسة النبأ بأنه «شرف لتونس والمرأة التونسية».

وكان من المتوقع أن تتولى منصب رئيس الوزراء بصلاحيات تنفيذية أقل من سابقتها، حيث تولى الرئيس سلطات تنفيذية كاملة. قال سمير ديلو، الوزير السابق والمتحدث الرسمي باسم الحكومة، إن ترشيح بون كان غير قانوني، لأنه تم من خلال مراسيم رئاسية لسعيد. وذهب المحلل التونسي صلاح الدين الجورشي إلى القول أن «ثقة سعيد في أن نجلاء بون ستكون

مخلصة له كان عاملاً شجعه على قراره»، فضلاً عن بُعدها عن الأحزاب السياسية، وخاصة حزب المعارضة الرئيسي في تونس. وفي 11 تشرين الاول (أكتوبر) 2021 أدت نجلاء بouden اليمين الدستورية رئيسةً للحكومة رسمياً أمام الرئيس قيس سعيد<sup>(74)</sup>.

وفي 13 كانون الاول (ديسمبر) 2021، مدّد سعيد تعليق عمل البرلمان حتى إجراء انتخابات جديدة، وأعلن عن استشارة عامة على مستوى البلاد من 1 كانون الثاني (يناير) حتى 20 آذار (مارس) 2022 لجمع اقتراحات للإصلاحات الدستورية وغيرها، وبعد ذلك سيعين رئيساً لمجلس النواب ولجنة الخبراء لصياغة دستور جديد، على أن يكون جاهزاً بحلول حزيران (يونيو) قبل الاستفتاء الدستوري الذي سيجري في 25 تموز (يوليو) 2022. وقال إن انتخابات تشريعية جديدة ستجرى في 17 كانون الاول (ديسمبر) 2022، بعد إجراء الاستفتاء والتحضير لاستفتاء جديد من أجل النظام الانتخابي. وفي 5 كانون الثاني (يناير) 2022، أحال القضاء التونسي 19 شخصاً غالبيتهم من كبار السياسيين إلى المحاكمة بسبب «انتهاكات انتخابية» يُزعم أنها ارتكبت خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2019. ومن بين 19 رؤساء وزراء سابقين، يوسف الشاهد، إلياس الفخفاخ، مهدي جمعة وحمادي الجبالي، وكذلك الرئيس السابق المنصف المرزوقي، ورئيس حركة النهضة راشد الغنوشي<sup>(75)</sup>.

وفي شباط (فبراير) 2022، حلّ سعيد المجلس الأعلى للقضاء، الهيئة المكلفة حتى ذلك الوقت باستقلال القضاء. وبحسب وزير العدل، أشار الرئيس إلى إنّه بدلاً من حل المجلس الأعلى للقضاء، سيعيد هيكلته. ويأتي ذلك بعد أيام من قرار حلّ أعلى هيئة قضائية في البلاد والذي أثار إدانة دولية. ونتيجة لقرارات رئيس الجمهورية، تظاهر أكثر من مائتي قاضٍ ووكيل بالرداء الأسود أمام المحكمة الرئيسية في العاصمة التونسية يوم الخميس 10 شباط (فبراير) 2022، فأصدر سعيد، الأحد 13 شباط (فبراير) 2022، إعلاناً بتعيين مجلس أعلى للقضاء مؤقتاً.

وفي 30 آذار (مارس) 2022، وبعد تفاقم الأزمة مع أعضاء البرلمان «المجمد»، أعلن سعيد حلّ مجلس نواب الشعب لأول مرة في تاريخ المجلس.

## • الخاتمة

إن الظلم والقسوة والسياسة البوليسية المستخدمة من قبل النظام في تونس، أدّى إلى تأزم الأوضاع في البلاد، وجعلها تعيش على حافة بركان، إذ أفضى هذا الوضع لتدهور الحياة الاقتصادية والاحوال الاجتماعية وارتفاع نسبة البطالة في البلاد، فأصبح الشعب بانتظار القشة أو الشرارة، فكانت بإحراق المواطن محمد ابو عزيزي نفسه. هذه الشرارة التي أشعلت ثورة عارمة شملت انحاء تونس كافة، اعتمد الشعب فيها على جهوده الذاتية دون تخطيط مسبق أو قائد

يقودها أو حزب أو خطط مستقبلية. إنها بحق ثورة جماهيرية خالصة، تحدّت الظلم والقسوة، بل أثبتت قول الشاعر أبي القاسم الشابي:

إذا الشعب يوماً أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر

ولا بد لليل أن ينجلي ولا بد للقيد أن ينكسر

وتمكن الثوار من تغيير النظام بأكمله، وعلى رأسه الرئيس زين العابدين بن علي رأس السلطة، بل ورأس الظلم. وهذا عدّ انجازاً كبيراً للثوار، بل إنّه شجّع الدول العربية على الحذو حذوها وكسر كل قيود الظلم والخوف والتردد.

بعد هذا الانجاز طالب الثوار بانتهاج الديمقراطية بوصفها قانوناً للبلاد. وفي الحقيقة ان المتفحص لأوضاع البلاد خلال هذه المدة يجد ان البلاد اتخذت خطوات مهمة في هذا المجال، لكن لا يمكن القول انها نجحت تماماً، بل يمكن رد ذلك للأوضاع المضطربة من ناحية، وللتدخل الخارجي المتمثل في دولتي (قطر وتركيا) اللتين دفعتا بالتيار الاسلامي وساندته للوصول إلى السلطة، علماً إن اي تدخل خارجي متذرعاً بلباس الدين في العملية السياسية يؤدي إلى تراجعها، وهذا أدّى لتخلخل الحياة الديمقراطية في البلاد والانفلات الأمني وانتشار ظاهرة الاغتيالات السياسية، مما أثر بشكل ملحوظ على الاتجاه الديمقراطي.

وهذا أوصل تونس إلى حالة حرجة، وتعدد الحكومات، والذي ألقى بظلاله على الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي خاصة، وكمحاولة لإصلاح هذا الوضع لجأت الحكومات المتعاقبة للاستدانة من صندوق النقد الدولي الذي يفرض طلبات تزيد من معاناة المواطن. وزاد الوضع حرجاً بعد انتشار ظاهرة كورونا، مما أدّى إلى فشل محاولات الإصلاح السياسي والاقتصادي، والقضاء تقريباً على اغلب فرص التنمية والنهوض الاقتصادي بالبلاد، وعدم تمكّن الحكومات من الاخذ بيد البلاد لإخراجها من الازمة التي تعيشها، لأن الوضع أصبح أقوى من أن تجاريه، ليؤدي ذلك من ثم لتراجع المسيرة الديمقراطية بشكل واضح أن لم نقل توقفها، خاصة بعد قرار الرئيس قيس سعيد حلّ مجلس النواب في 30 آذار (مارس) 2022.

لكن تبقى الحلة السياسي في تونس حبلً بالمفاجآت التي لا يمكن توقعها، آمليين ان تأخذ الحياة السياسية الديمقراطية وضعها ومسارها الصحيح.



## الهوامش والمراجع

- (1) عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، بيروت، 2012، ص22.
- (2) \_\_\_\_\_، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، بيروت، 2007، ص222.
- (3) \_\_\_\_\_، الثورة التونسية المجيدة، ص24.
- (4) المصدر نفسه، ص22.
- (5) ندى الشقيقي الماريني، الربيع العربي الأفق الأسود، لبنان، 2015، ص110.
- (6) محمود صالح الكروي وسمير رحيم الخزاعي، تونس انتفاضة التغيير ومعضلات النظام السياسي، مركز حمورابي للبحوث، 2013.
- (7) ندى الشقيقي، المصدر السابق، ص110-111.
- (8) المصدر نفسه، ص106-107.
- (9) محمود صالح الكروي وسمير رحيم الخزاعي، المصدر السابق، ص11.
- (10) عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة....، ص39.
- (11) جريدة الحياة، العدد 17456، لندن، 19-1-2011.
- (12) علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات، بيروت، 2011، ص36-37.
- (13) عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة....، ص39-40.
- (14) ناهدة حسين علي الاسدي، ربيع الثورات العربية أسبابه وتحولاته، الاردن، 2014، ص129-130.
- (15) الحبيب خضر، نصوص مركزية الدولة التونسية 2011-2014، تونس، 2015، ص25.
- (16) جريدة الزمان، العدد 4034، لندن، 29-10-2011.
- (17) المصدر نفسه.
- (18) حسين كريم محمود، حركة النهضة التونسية، مجلة الحكمة، العدد 55، بيت الحكمة، بغداد، 2012، ص15.
- (19) ناهدة حسين علي، المصدر السابق، ص130-131.
- (20) محمود صالح الكروي وسمير رحيم الخزاعي، المصدر السابق، ص16.
- (21) <http://Arabic.cnn.com/2011/Tunisia/12/22/Tunisia.Jebal/indeo-html.CNN>.
- (22) الحبيب خضر، المصدر السابق، ص70.
- (23) <http://www.assakina.com/news2/11482.html>.p.2-3.

- (24) عبد الاله بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، بيروت، 2012، ص 319.
- (25) جريدة الزمان، العدد 4316، لندن، 29-9-2012.
- (26) محمود صالح الكروي وسمير رحيم الخزاعي، المصدر السابق، ص 26.
- (27) المصدر نفسه.
- (28) المصدر نفسه، ص 28.
- (29) <http://carnegieendowment.org/2013>
- محمد كزو، هل تشهد تونس نهاية قريبة لأزمته السياسية والأمنية، تونس 19-8-2013.
- (30) محمود صالح الكروي وسمير رحيم الخزاعي، المصدر السابق، ص 29-30.
- (31) المصدر نفسه، ص 30.
- (32) [amp.France24.com](http://amp.France24.com)
- علي العريض، حركة تمرد التونسية مشوهة وتمثل خطراً على المسار الديمقراطي، 22-7-2013.
- (33) صلاح الدين الجورثي، حكومة العريض: قادرة على الصمود.. لكن بشروط، تونس 2013، ص 20.
- (34) المصدر نفسه، ص 24.
- (35) انور الجمعاوي، حركة تمرد التونسية: الحدود والأفاق، مجلة سياسات عهرية، العدد 4، قطر، 2013، ص 86.
- (36) المصدر نفسه، ص 88.
- (37) الحبيب خضر، المصدر السابق، ص 262.
- (38) المصدر نفسه، ص 265.
- (39) <https://www.aljazeera.net/news/arabic/14/11/2011/>
- إعلان النتائج الرسمية للانتخابات التونسية، الجزيرة، 14 تشرين الثاني (نوفمبر) 2014.
- (40) <https://web.archive.org/web/20160320210047/http://www.tunisien.tn>
- الجلسة الختامية للمجلس الوطني التأسيسي، تونيزيا. تي أن، 20 تشرين الثاني (نوفمبر) 2014.
- (41) <https://www.dw.com>
- تونس: الاتفاق على مهدي جمعة رئيسا للحكومة، دوتشيه فيله، 14 كانون الاول (ديسمبر) 2013.
- (42) <https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?ih>
- الرئيس التونسي المؤقت يكلف رسميا مهدي جمعة بتشكيل الحكومة الجديدة، وكالة الأنباء الكويتية، 10 كانون الثاني (يناير) 2014.
- (43) [www.aljazeera.net/news/pages/https://](http://www.aljazeera.net/news/pages/https://)
- اتفاق بتونس على مهدي جمعة رئيسا للحكومة، الجزيرة نت، 15 كانون الاول (ديسمبر) 2013.

(44) المصدر نفسه.

(45) alaraby.co.uk

إيمان بن حسين، حكومة مهدي جمعة في تونس: 9 على 32، صحيفة العربي الجديد، تونس، 28 يناير 2015.

(46) صحيفة العرب، لندن، 20-5-2014.

(47) المصدر نفسه.

(48) <https://web.archive.org/web/20160321210148/http://www.tunisien.t>

(49) <https://www.alaraby.co.uk/tag/%D>

(50) <https://www.alaraby.co.uk/%>

وليد التليلي، اجتماع قرطاج 3: بحث عن حل للأزمة ام مناورة؟ تونس، 30 ديسمبر 2018.

(51) المصدر نفسه.

(52) <https://www.France24.com>

البرلمان يسحب الثقة من حكومة الحبيب الصيد، تونس، 30-7-2016.

(53) [www.emirates7.org](http://www.emirates7.org)

وكالات، تونس تعلن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية برئاسة الشاهد ومشاركة النهضة، الامارات 21/7-2016، ص 1.

(54) المصدر نفسه.

(55) [www.arab.reform.net](http://www.arab.reform.net)

مبادرة الاصلاح العربي، هل تعاقب الحكومات يهدد المسار الديمقراطي في تونس؟ بدائل سياسات، 23 آب (أغسطس)/أغسطس 2018، ص5.

(56) [ultratunisia.ultrasawt.com](http://ultratunisia.ultrasawt.com)

كريم المرزوقي، هل يقود يوسف الشاهد حرباً كاذبة ضد الفاسدين في تونس، تونس، 29 مايو 2017.

(57) المصدر نفسه.

(58) alaraby.co.uk.

وليد التليلي، حركات احتجاجية وانجازات اجتماعية، تونس، 7 يناير 2019.

(59) تقدير موقف، هل انتهى التوافق السياسي في تونس، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث والدراسات، قطر، 2018، ص5.

(60) المصدر نفسه، ص6.

(61) تقدير موقف، حركة تحيا تونس: سياقات التأسيس وأسئلة الخلفية والادوار، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث والدراسات، قطر، 2019، ص1-4.

(62) [amp.France24.com](https://amp.France24.com)

تقديم موعد الانتخابات ومحمد الناصر رئيس مؤقتا للبلاد، تونس، 25-7-2019.

(63) [amp.France24.com](https://amp.France24.com)

قيس سعيد يصبح رسمياً رئيساً لتونس بعد اداء اليمين، تونس، 23-10-2019.

(64) <https://www.France24.com>

رئيس الحكومة التونسية إلياس الفخاخ يقدم استقالته، تونس، 15-7-2020.

(65) [m.arabi.21.com](https://m.arabi.21.com)

(66) الفخاخ يهاجم النهضة.. والأخيرة تعتبر تصريحاته ((متشنجة))، تونس، 23 يوليو، 2022.

(67) [mubasher.aljazeera.net](https://mubasher.aljazeera.net)

اختيار مفاجئ.. من هو هشام المشيشي المكلف بتشكيل الحكومة التونسية الجديدة، تونس، 26-7-2020.

(68) [ar.m.wikipedia.org](https://ar.m.wikipedia.org)

الأزمة السياسية التونسية 2021-2022.

(69) [amp.dw.com](https://amp.dw.com)

احتجاجات ضد السلطة وسط تفشي كورونا وتعثر الاقتصاد، تونس، 25-7-2021.

(70) [aljazeera.net](https://aljazeera.net)

مجلس نواب تونس يرفض قرارات الرئيس والجيش يطوق مقر الحكومة والبرلمان ودعوات لوقف خرق الدستور، تونس، 26-7-2021.

(71) المصدر نفسه.

(72) المصدر نفسه.

(73) <https://www.France24.com>

ما مدى دستورية قرار الرئيس قيس سعيد في حل مجلس النواب؟ تونس 31-3-2022.

(74) المصدر نفسه.

(75) المصدر نفسه.



## الدراسة الثامنة

### الشباب العراقي

#### رؤية في الملامح الديموغرافية والتحديات المرحلية

أ.د. حسين عليوي ناصر الزيايدي

#### المحتويات

##### • المقدمة

##### • الشباب: الفئات، الديموغرافيا، التوزيع

##### • نسبة الاعالة لدى الشباب ونشاطهم الاقتصادي

##### • الدور السياسي للشباب في العراق

##### • مشاكل الشباب في العراق

##### • الخاتمة

##### • الهوامش والمراجع

## قائمة الجداول

| الجدول                                                                                                  |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| جدول (1) التوزيع العددي والنسبي للسكان في العراق بحسب فئات السن العريضة عام 2021                        |
| جدول (2) التوزيع العددي والنسبي للشباب في العراق بحسب فئات السن الخمسية والنوع عام 2021                 |
| جدول (3) التوزيع المكاني لنسب النوع في العراق على مستوى المحافظات عام 2021                              |
| جدول (4) التوزيع المكاني لنسب الإعالة في العراق بحسب المحافظات عام 2021                                 |
| جدول (5) التوزيع المكاني لمعدلات النشاط الاقتصادي الخام والمنقح في العراق عام 2021                      |
| جدول (6) معدلات النشاط الاقتصادي للفئات العمرية وإجمالي السكان بحسب النوع عام 2021                      |
| جدول (7) التوزيع المكاني لمعدلات بطالة الشباب بحسب النوع في العراق عام 2021                             |
| جدول (8) معدلات بطالة الشباب لمجموعة مختارة من دول العالم عام 2021                                      |
| جدول (9) معدل الامام بالقراءة والكتابة للشباب بحسب محافظات العراق ( % )                                 |
| جدول (10) التوزيع العددي للسكان الاميين بعمر (10 سنوات فأكثر) في محافظات جنوب العراق للمدة (1997- 2022) |
| جدول (11) الإناث الاميات بحسب المحافظات العراقية                                                        |

## قائمة الأشكال والخرائط

| الشكل أو الخريطة                                                                       |
|----------------------------------------------------------------------------------------|
| الشكل (1) توزيع النسبي لسكان العراق بحسب فئات السن العريضة ومرحلة الشباب عام 2021      |
| الشكل (2) هرم البنية العمرية والنوعية للشباب في العراق عام 2021                        |
| الخريطة (1) التوزيع النسبي لسكان العراق بحسب فئات السن العريضة لعام 2021               |
| الشكل (3) توزيع نسب النوع في العراق بحسب البيئة عام 2021                               |
| الشكل (4) نسب الإعالة في العراق عام 2021                                               |
| الشكل (5) حجم القوى العاملة موازنة بالهرم السكاني للعراق عام 2021                      |
| الخريطة (2) معدلات البطالة في العراق بحسب النوع لعام 2021                              |
| الخريطة (3) التوزيع العددي للسكان الاميين بعمر (10 سنوات فأكثر) في محافظات جنوب العراق |
| الخريطة (4) التوزيع العددي للسكان الاميين بحسب النوع                                   |

## • المقدمة

يمثل الشباب رأس المال الحقيقي كونهم المصدر الرئيس لقوة الدولة من خلال ما يمتلكونه من إمكانيات وطاقات، وبما لهم من دور فاعل في عملية البناء والتغيير والتجديد، وهم مصدر التغيير الثقافي والاجتماعي في المجتمع، فالشباب هم الكتلة الحرجة التي تحمل أهم فرص النماء وصناعة المستقبل، وهم صناع التغيير وأدواته حين تتواصل حياتهم في بيئة مواتية لنضج عقلي ونفسي وبدني سليم، تتوفر فيها فرص العمل والمشاركة والأمن، ومن جهة أخرى يعدّ الشباب مصدر لكثير من المخاطر حين يجدون أنفسهم في بيئة تزدهم بعوامل التهديد والعنف والبطالة والفقر والتهميش، لذا جاءت هذه الدراسة لتناقش حجم الفئة الشبابية وخصائصها الديموغرافية بحسب المحافظات العراقية، ودور الشباب في بناء الدولة والتحديات التي تواجههم.

تم التعامل مع الشباب في العراق وعلى مدى عقود من الزمن ونتيجة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة من خلال هدر هذه الطاقة، وأصبح البلد قوة طاردة للكفاءات وللشباب، ولم يضع خطاً فعلياً للاستفادة من قدراتهم في التنمية، لذلك يعتبر من الدول التي لم تعرف الاستثمار في الطاقة البشرية، بل استثمارها النظام السابق وعلى مدى عقود فقط في الحروب وساحات القتال.

### تتحدد مشكلة الدراسة بعدة اسئلة هي:

- ما هو الحجم السكاني للشباب في العراق؟ وماهي خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية؟
- ما هو دور الشباب في بناء الدولة العراقية؟
- ما التحديات التي تواجه الشباب العراقي؟
- كيف يمكن تمكين الشباب في العراق لأخذ دورهم في بناء الدولة؟
- ما هو دور الشباب العراقي في عملية التغيير المجتمعي؟
- ماهي المشاكل الاجتماعية التي يعانيها الشباب العراقي.
- كم تبلغ نسب البطالة والامية في العراق؟ وما مستوى التباين المكاني لها؟
- هل نجحت الحكومات العراقية في تلبية احتياجات الشباب ومعالجة مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية؟

### أما أهداف الدراسة فمن أبرزها:

- الوقوف على الواقع الديموغرافي للشباب في العراق والمساحة التي تحتلها هذه الفئة.
- تحديد إسهامات الشباب في تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية للشباب في المجتمع العراقي.



- الوقوف على المشكلات والتحديات التي تواجه الشباب.
  - إيجاد الآليات المناسبة لمعالجة المشاكل والتحديات التي تواجه الشباب.
  - تحديد الوسائل المناسبة لتمكين الشباب.
  - وكانت هيكليّة الدراسة ومنهجيتها كالآتي:
- انتظمت الدراسة في مقدمة وثلاثة محاور رئيسة، تناول الأول التباين المكاني لحجم السكان الشباب في العراق وتركيبهم النوعي ومعدل الاعالة، وتم تعزيز ذلك بالجداول والخرائط والاشكال، بينما ركز المحور الثاني على المشاركة السياسية للشباب ودورهم في بناء الدولة، أما المحور الثالث والأخير فقد خصص لدراسة التحديات التي تواجه الشباب في العراق، وتضمنت الدراسة عدداً من الاستنتاجات والتوصيات.

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي والاستدلالي باستخدام طرق التحليل الوصفي والكمي في الدراسة، أما فيما يتعلق بالتباين المكاني فقد تم اعتماد طرق وتقنيات متعددة لتصنيف البيانات وحسب طبيعة توزيع البيانات، إذ تعد هذه الوسيلة من اهم وسائل الدراسات الاستنتاجية التي تعتمد على الاساليب التحليلية والاحصائية<sup>(1)</sup>.

اعتمدت الدراسة في مصادرها على ما أصدرته وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء من مسوح وتقارير سكانية ومنها: نتائج التعداد السكان لعام 1997 المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر العراقية، واستخراج البيانات الخام على مستوى الاقضية والبيئة والنوع باستخدام نظام (SPSS)، وتم انشاء جداول الفئات العمرية للعراق، فضلاً عن التقديرات السكانية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وكذلك التقارير والبحوث الدولية والإقليمية ومنشورات الأمم المتحدة، ولجنة الاسكوا التابعة للأمم المتحدة، فضلاً عن المعلومات والمصادر المكتبية المتمثلة بالكتب والمراجع والرسائل الجامعية المتعلقة بالسكان والشباب، والبحوث والمجلات الاكاديمية.

#### ويمكن إيجاز أهمية الدراسة بما يأتي:

- يشكل الشباب في العراق نسبة عالية يجب الاهتمام بها فتصل النسبة للفئة العمرية (18-35) ما يقارب (35%) من إجمالي السكان، والملاحظ من بيانات وزارة التخطيط العراقية ان سكان العراق الآن أكثر شبابية من أي وقت مضى، فحوالي 60% هم دون الخامسة والعشرين، مقابل 54% في البلدان العربية و48% في البلدان النامية، وهذا يعني زخماً أكبر للنمو السكاني وعبئاً على الحكومات لتلبية متطلبات السكان وحقوقهم<sup>(2)</sup>.

- يعد الاهتمام بالشباب من أولويات التنمية البشرية.
- يعاني الشباب في العراق من مشاكل وتحديات ذات أثر عميق نتيجة تراكمات الأحداث السابقة وما مرّ به البلد من ويلات وحروب.

## • الشباب: الفئات، الديموغرافيا، التوزيع

### • معايير تحديد فئة الشباب

لا يوجد تعريف واحد للشباب وهناك صعوبة في إيجاد تحديد واضح لهذا المفهوم، وعدم الاتفاق على تعريف موحد شامل، يعود لأسباب كثيرة أهمها اختلاف الأهداف المنشودة من وضع التعريف وتباين المفاهيم والأفكار العامة التي يقوم عليها التحليل السيكولوجي والاجتماعي الذي يخدم تلك الأهداف<sup>(3)</sup>.

وفي العراق لا يوجد تعريف موحد لفئة الشباب ولاسيما على الصعيد الإحصائي الوطني، فقد اتجه مسح مواقف ومعارف الشباب لسنة 2004 إلى تحديد الفئة الشابة بعمر (10-24) سنة<sup>(4)</sup>، فيما تتجه مسوحات التشغيل والبطالة إلى تحديدها عند الفئة العمرية (15-24) سنة، أما المسح الوطني للفتوة والشباب لسنة 2009 فقد شمل الافراد بعمر (10-30) سنة<sup>(5)</sup>.

أما المفاهيم العلمية المتبعة لتصنيف السكان فقد عدت الفئة (15-65) سنة هي الفئة الشابة في المجتمع والتي يقع على عاتقها إعالة الفئتين الآخريتين (صغار السن وكبار السن)<sup>(6)</sup>. وهذه الفئة قُسمت أيضاً إلى فئتين ثانويتين هما:

1. البالغون الشباب Young Adult من (15-34) سنة).

2. البالغون الكبار Old Adult من (35-64) سنة).

بينما يرى آخرون ان مرحلة الشباب البالغين تمتد من (15-44) سنة) والبالغين الكبار تمتد من (45-64) سنة<sup>(7)</sup>، وبما ان الآراء قد اختلفت في تحديد مرحلة الشباب عند الانسان، وذلك لسبب اختلاف الاسس التي بواسطتها يتم التحديد، فالبعض يحددها على اساس العمر، والبعض الآخر يحددها على اساس جسمي ونفسي وعقلي.

### • ديموغرافيا الشباب ونسبهم في المجتمع

إن دراسة الشباب من الناحية الديموغرافية تهدف إلى تقويم حقيقة حيوية الوحدة السياسية وتقويم القوى العاملة فيها، ودرجة الاستجابة التي تحقق كل أوجه الدعم لوجودها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي فيها<sup>(8)</sup>، ولا شك ان فئة الشباب هي الفئة التي يعول عليها في الانتاج وهي المسؤولة عن الدفاع عن الوطن وحمل السلاح.

### • نسبة الشباب في المجتمع العراقي إلى إجمالي السكان

بغية تمثيل المعطيات الإحصائية ونتائج المؤشرات الخاصة بأعداد الشباب ونسبتهم، ولرصد البنية العمرية للسكان وصفاً وإحصاءً وتحليلاً لتلجأ معظم الدراسات التي تعنى بهذا الشأن إلى استخدام مقياسين أساسيين هما<sup>(9)</sup>:

- **المقياس الوظيفي:** الذي يصنّف السكان حسب شرائح العمر الرئيسة الفعالة (الصغار والبالغين والمسنين)، أي إنّه يقسم السكان لثلاث فئات عمرية عريضة.

- **المقياس الإحصائي:** يصنّف السكان على أساس الشرائح الخمسية والعشرية أو الأحادية أحياناً، وهو التصنيف الذي يقوم عليه رسم الهرم السكاني.

ومن أجل تغطية البحث في هذا الموضوع وتقديم صورة إجمالية حول الهيكلية التي يقوم عليها هذان المقياسان لابد من الكشف عن الفئات العمرية الرئيسة الثلاث أولاً ثم الفئات العمرية الخمسية، وعلى نحو ما سيرد تناوله تباعاً:

- تحليل فئات السن العريضة (المقياس الوظيفي)

لقد درج أغلب الباحثين عند تناولهم لموضوع التركيب العمري تقسيم السكان إلى ثلاث فئات عمرية عريضة، سنقتصر على الأولى والثانية فقط، لأن الثالثة (فئة كبار السن 65 سنة فأكثر) تقع خارج إطار الدراسة:

- فئة صغار السن (0-14 سنة)

إن تحليل معطيات الجدول (1) والشكل (1) تشير إلى أن فئة صغار السن شكلت أكثر من خمسي السكان في العراق، حيث استحوذت على ما نسبته (40.5%) من إجمالي السكان، بمعنى آخر أن حوالي اثنين من كل خمسة أشخاص في العراق هم دون سن (15 سنة)، وتبدو هذه النسبة مرتفعة جداً موازنة بالمعدل العالمي البالغ 32% وكذلك بمعدل الدول النامية والمتقدمة البالغة 35% و18% على التوالي<sup>(10)</sup>، الأمر الذي يدل على الفتوة العالية للمجتمع العراقي، وهي ظاهرة إيجابية توغز بتوفر مصادر الثروة البشرية الفعالة التي يمكن استغلالها مستقبلاً، إلا إنّه ومن جانب آخر تسهم في اختلال التوازن السكاني بين الفئات العمرية، وبذلك تزيد نسبة الإعالة والضغط على الفئات المنتجة، وتثقل العبء على المرافق التنموية للدولة.

أما على صعيد المحافظات فأن هذه الفئة تطوي بين طياتها تباينات كبيرة، حيث يلاحظ أن محافظة ميسان تصدرت لائحة المحافظات الأكثر فتوة في العراق بنسبة بلغت نحو (44.3%) من إجمالي سكانها، تليها بفارق طفيف محافظة نينوى مستحوذة على نسبة (44.2%)، وحلت محافظة البصرة بالمرتبة الثالثة بنسبة (43.3%)، ثم محافظة ذي قار بنسبة (43.2%)، في حين سجلت محافظة السليمانية أدنى نسبة لصغار السن بلغت (33.5%) من إجمالي سكانها، تتقدمها محافظة بغداد بنسبة (37.0%)، يستنتج من ذلك بأن نسبة صغار السن ترتفع في محافظات المنطقة الجنوبية، تليها محافظات المنطقة الوسطى، ثم الشمالية، باستثناء محافظتين لهما خصوصيتهما هما محافظة بغداد، وجاء ترتيبها متسقاً أكثر مع المنطقة الشمالية ومحافظة

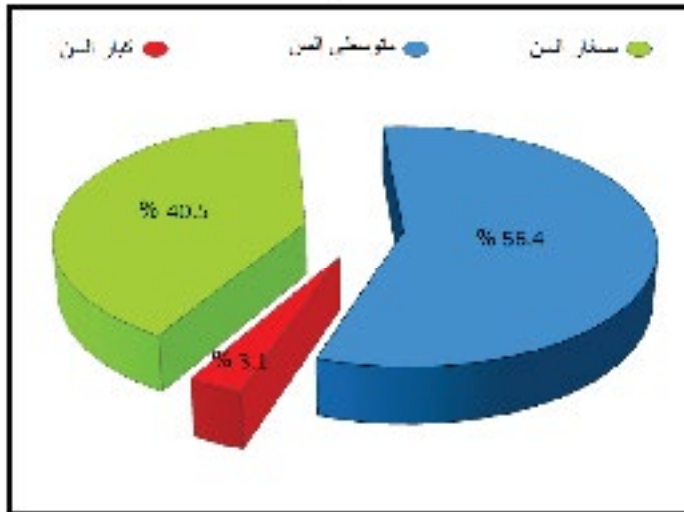
نينوى وقد جاءت متفقة مع المنطقة الجنوبية، ويمكن أن يفسر هذا التباين في ضوء قوة تأثير معدلات الخصوبة عند السكان، وتلك حقيقة يؤشرها واقع السلوك الإنجابي المتوارث والمشفوع بمقتضيات اجتماعية واقتصادية راسخة لدى سكان كل محافظة.

جدول (1): التوزيع العددي والنسبي للسكان في العراق بحسب فئات السن العريضة عام 2021

| المجموع % | 65 سنة فأكثر |         | 15 - 64 سنة |          | 14-0 سنة |          | الفئة العمرية المحافظة |
|-----------|--------------|---------|-------------|----------|----------|----------|------------------------|
|           | %            | العدد   | %           | العدد    | %        | العدد    |                        |
| 100       | 2.6          | 101062  | 53.2        | 2091629  | 44.2     | 1735544  | نينوى                  |
| 100       | 3.3          | 55093   | 57.6        | 969885   | 39.1     | 657851   | كركوك                  |
| 100       | 3.2          | 54292   | 57.1        | 985042   | 39.7     | 684924   | ديالى                  |
| 100       | 2.2          | 41573   | 55.5        | 1036121  | 42.3     | 788144   | الانبار                |
| 100       | 3.5          | 301119  | 59.5        | 5095896  | 37.0     | 3161630  | بغداد                  |
| 100       | 2.8          | 61213   | 55.5        | 1206135  | 41.7     | 907455   | بابل                   |
| 100       | 2.7          | 34321   | 56.4        | 724628   | 40.9     | 524555   | كربلاء                 |
| 100       | 3.0          | 43035   | 55.0        | 798367   | 42.0     | 610625   | واسط                   |
| 100       | 2.4          | 40349   | 54.8        | 920683   | 42.8     | 718999   | صلاح الدين             |
| 100       | 2.9          | 44706   | 55.4        | 858139   | 41.7     | 646963   | النجف                  |
| 100       | 2.9          | 39918   | 54.1        | 735397   | 43.0     | 584347   | القادسية               |
| 100       | 3.0          | 26011   | 53.9        | 462199   | 43.1     | 369454   | المثنى                 |
| 100       | 2.8          | 61876   | 54.0        | 1191686  | 43.2     | 952972   | ذي قار                 |
| 100       | 3.0          | 35139   | 52.7        | 617441   | 44.3     | 519242   | ميسان                  |
| 100       | 2.9          | 89002   | 53.8        | 1647989  | 43.3     | 1326088  | البصرة                 |
| 100       | 2.9          | 39022   | 56.2        | 765649   | 40.9     | 556560   | دهوك                   |
| 100       | 3.6          | 69629   | 58.5        | 1143833  | 37.9     | 739899   | اربيل                  |
| 100       | 4.3          | 97369   | 62.2        | 1417556  | 33.5     | 762266   | سليمانية               |
| 100       | 3.1          | 1234729 | 56.4        | 22668486 | 40.5     | 16247418 |                        |

إعتماداً على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، بيانات غير منشورة، 2022.

الشكل (1): توزيع النسبي لسكان العراق بحسب فئات السن العريضة ومرحلة الشباب عام 2021



إعتماداً على معطيات الجدول (1)

#### أ - فئة متوسطي السن (-15 64)

وتقع فئة الشباب ضمن هذه الفئة، بل انها تحتل مساحة كبيرة منها وهي الفئة المنتجة والفعالة في المجتمع والتي يقع على عاتقها إغالة الجزء الأكبر من الفئتين الأولى والثالثة ضمن فئات السن الأساسية، فهي تتحمل مهمة العمل والإنتاج والدفاع عن الوطن، وهذا ما يجعلها أكثر عرضة لتحديات الحياة ومخاطر الوفاة، كما أنها الفئة التي تكمن فيها خصوبة المجتمع لما تحتويه من عناصر شابة قادرة على الإنجاب سواءً من الذكور أم الإناث، علاوة على كونها الفئة الأكثر قدرة ومرونة على الحركة والهجرة<sup>(11)</sup>. وهناك من يصنف هذه الفئة من الباحثين إلى فئتين، فئة البالغين الشباب ما بين (15-44) سنة والبالغين الكبار (45-64) سنة.

تكشف لنا بيانات الجدول والشكل السابقين والخريطة (1) عن صورة مغايرة لما عليه في الفئة السابقة، إذ يلاحظ ارتفاع فئة متوسطي السن إلى أكثر من النصف باستحواذها على ما نسبته (56.4%) من إجمالي سكان العراق، ومع ذلك فلا زالت هذه النسبة بعيدة عن المتوسط العالمي البالغ (62%)، أو حتى بالمقارنة مع متوسط الدول النامية البالغ (59%)، ناهيك عن الدول المتقدمة التي يرتفع فيها المعدل إلى أكثر من (68%)<sup>(12)</sup>. إلا أنها تكاد تلتقي مع مثيلتها من الدول العربية المجاورة، فقد بلغت نسبة هذه الفئة في المملكة العربية السعودية نحو (56.5%) وفي الكويت (57)<sup>(13)</sup>. الأمر الذي يعكس رجحان كفة الشباب في العراق على حساب فئة صغار السن.

### ب - تحليل فئات السنّ الخمسية (الهرم السكاني)

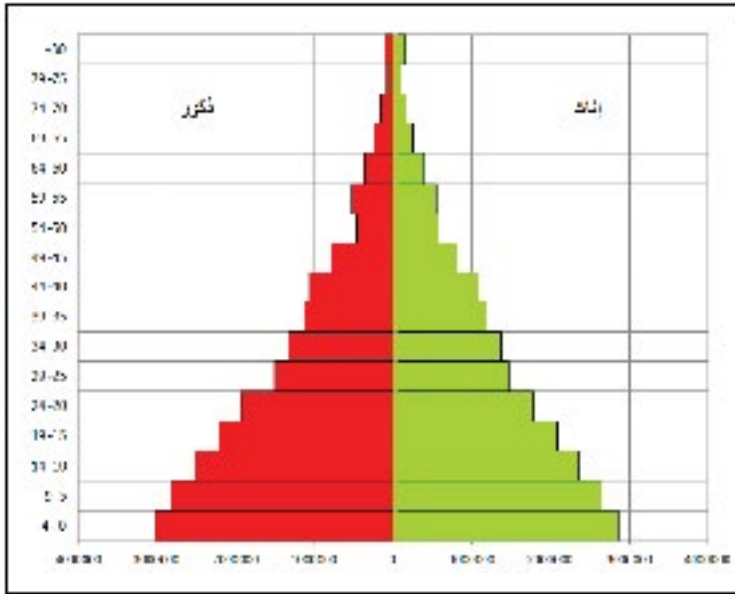
ان التحليل والتفسير البصري والإحصائي لمعطيات الجدول (2) والشكل (2) يشير إلى أن الهرم السكاني في العراق يحمل نفس السمات الخاصة بالمجتمعات النامية والتي تتسم أهرامها السكانية بقاعدة واسعة وقمة ضيقة، وذلك استجابة حتمية لارتفاع معدل المواليد والتجديد المستمر لقاعدة الهرم عن طريق ما يضاف من فئات صغيرة بالسن، ويضيق جانبي الهرم كلما ارتفعت الفئات العمرية نحو القمة، حيث يرتفع معدل الوفيات وتقل نسبة كبار السن، ويبدو إن هناك شبه توازن بين جناحي الهرم (الذكور والإناث)، برغم تفوق نسبة الذكور في الفئات العمرية الصغيرة، وانخفاضها مع بداية الفئة العمرية (30-34) سنة، بمعنى أن عدد الذكور يبدأ بالتناقص لصالح الإناث مع بلوغهم العقد الثالث من العمر، فضلاً عن أن الذكور ضمن هذه الفئات العمرية يتعهدون بإعالة صغار السن والكهول ومن ثم قطعاً هم أكثر عرضة للوفاة بالحوادث المختلفة، ناهيك عن تأثير الهجرة السكانية التي تنتقي الشباب من الذكور أكثر من أي فئة عمرية أخرى.

الجدول (2): التوزيع العددي والنسبي للشباب في العراق بحسب فئات السن الخمسية والنوع عام 2021

| فئات السن |          | ذكور  |          | إناث  |          | الإجمالي |   |
|-----------|----------|-------|----------|-------|----------|----------|---|
|           |          | العدد | %        | العدد | %        | العدد    | % |
| 4 - 0     | 3024224  | 14.9  | 2866746  | 14.4  | 5890960  | 14.7     |   |
| 9 - 5     | 2822392  | 13.9  | 2656893  | 13.4  | 5479275  | 13.6     |   |
| 14 - 10   | 2522392  | 12.4  | 2354725  | 11.9  | 4877107  | 12.1     |   |
| 19 - 15   | 2213149  | 10.9  | 2091049  | 10.5  | 4304198  | 10.7     |   |
| 24 - 20   | 1933215  | 9.5   | 1784138  | 9.0   | 3717353  | 9.3      |   |
| 29 - 25   | 1516277  | 7.5   | 1474281  | 7.4   | 2990558  | 7.4      |   |
| 34 - 30   | 1327699  | 6.5   | 1366294  | 6.9   | 2693999  | 6.7      |   |
| 39 - 35   | 1131696  | 5.6   | 1193126  | 6.0   | 2324822  | 5.8      |   |
| 44 - 40   | 1067169  | 5.3   | 1081408  | 5.4   | 2148577  | 5.4      |   |
| 49 - 45   | 788673   | 3.9   | 812079   | 4.1   | 1600752  | 4.0      |   |
| 54 - 50   | 465021   | 2.3   | 579081   | 2.9   | 1044099  | 2.6      |   |
| 59 - 55   | 528645   | 2.6   | 553206   | 2.8   | 1081851  | 2.7      |   |
| 64 - 60   | 364073   | 1.8   | 397915   | 2.0   | 761988   | 1.9      |   |
| 69 - 65   | 239665   | 1.2   | 249659   | 1.3   | 489324   | 1.2      |   |
| 74 - 70   | 156365   | 0.8   | 157334   | 0.8   | 313699   | 0.8      |   |
| 79 - 75   | 82366    | 0.4   | 99232    | 0.5   | 181598   | 0.5      |   |
| 80 فأكثر  | 101963   | 0.5   | 148184   | 0.7   | 250147   | 0.6      |   |
| المجموع   | 20284994 | 100   | 19865350 | 100   | 40150343 | 100      |   |

إعتماداً على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، بيانات غير منشورة، 2022.

الشكل (2): هرم البنية العمرية والنوعية للشباب في العراق عام 2021



إعتماداً على معطيات الجدول (2)

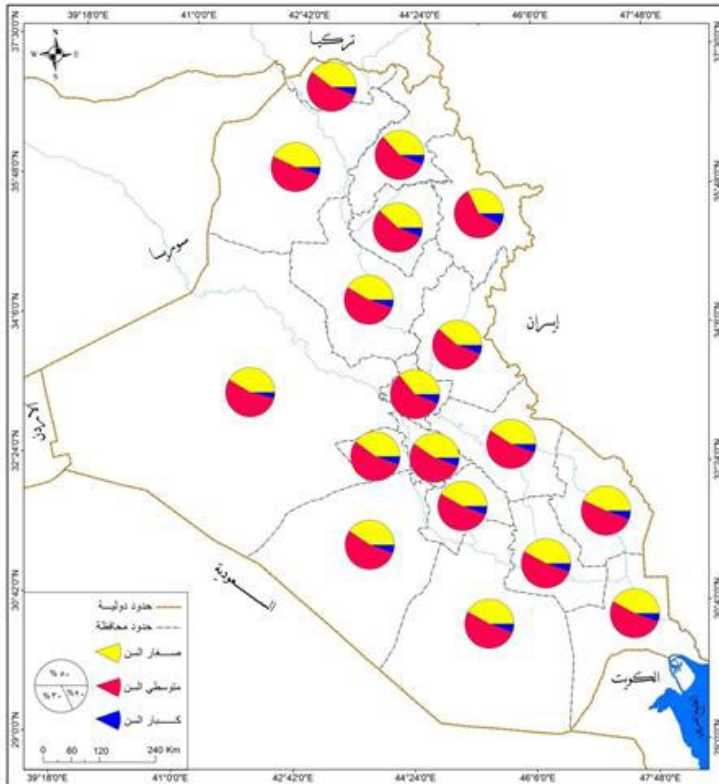
### أ - التركيب النوعي للشباب

يكشف هذا المحور بشكل عام عن حجم الذكور والإناث في المجتمع، ويعبر عن العلاقة بينهما بنسبة النوع أو نسبة الجنس (Sex - Ration)، ويتم حسابها بقسمة عدد الذكور على عدد الإناث وضرب الناتج في مائة، بمعنى أنها تمثل عدد الذكور لكل مائة من الإناث، وقد تحسب على أساس النسبة المئوية لجملة عدد الذكور أو الإناث إلى إجمالي عدد السكان<sup>(14)</sup>.

والملاحظ من خلال معطيات الجدول (3) والشكل (3) أن نسبة النوع في المجتمع العراقي بصفة عامة بلغت (102.1) ذكر لكل مائة أنثى، مع وجود تباين طفيف يكتنف هذه النسبة بين كل من سكان الحضر والريف، فقد انخفضت نسبة النوع لسكان الحضر (101.9) ذكر لكل مائة أنثى، مقابل (102.6) ذكر لكل مائة أنثى لسكان الريف، وتبدو هذه النسب طبيعية لا تتعدى حدود التوازن المثالي بين الجنسين، وهو أمر مستغرب حقاً، إذ يتوقع ان ترتفع نسبة النوع عن هذا المستوى أو تنخفض دونه في ظل الاضطرابات الأمنية والظروف غير المستقرة التي يعيشها المجتمع العراقي، وربما لا نجد تفسيراً لذلك سوى القول بأن الأحداث التي شهدتها البلاد بعد عام 2003 لم تكن شاملة لجميع المحافظات على غرار سابقاتها بل كانت انتقائية



استهدفت بعض المحافظات بدرجات أوسع من المحافظات الأخرى، بدليل ارتفاع نسبة النوع في المحافظات الغربية التي حصدت الأثر الأكبر من عمليات النزوح والتهجير القسري لتصل إلى (105.7) ذكر لكل مائة أنثى في محافظة الانبار، ونحو (104.4) ذكر لكل مائة أنثى في محافظة نينوى، وبدرجة أقل نسبياً في محافظة بغداد (103.0) ذكر لكل مائة أنثى، في حين تنخفض نسبة النوع في المحافظات الجنوبية لتبلغ أدنى مستوى لها في محافظة ميسان (99.3) ذكر لكل مائة أنثى، بسبب ارتفاع معدل وفيات الذكور نتيجة للأسباب التي أوردناها، فضلاً عن ارتفاع حجم الهجرة الخارجية والداخلية المغادرة التي اصطفت الذكور أكثر من الإناث ولفئات عمرية معينة معظمها في سن العمل، ولعل هذا التباين الواضح ما بين محافظة وأخرى كان كفيلاً بتصحيح مسار التوازن النسبي بين الجنسين وتعويض الفاقد النوعي للذكور لتظهر نسبة النوع ضمن نطاق الحدود الطبيعية على المستوى العام لمنطقة الدراسة.



الخريطة (1): التوزيع النسبي لسكان العراق بحسب فئات السن العريضة لعام 2021

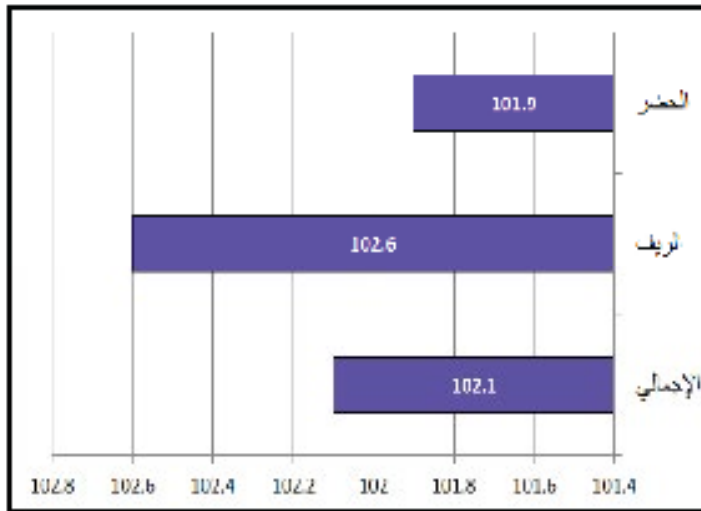
المصدر: الباحث بالاعتماد على برنامج ARC وجدول (2)

الجدول (3): التوزيع المكاني لنسب النوع في العراق على مستوى المحافظات عام 2021

| المحافظات  | الإجمالي |          |
|------------|----------|----------|
|            | ذكور     | إناث     |
| نينوى      | 2006651  | 1921564  |
| كركوك      | 847120   | 835689   |
| ديالى      | 870999   | 853239   |
| الانبار    | 958543   | 907275   |
| بغداد      | 4342766  | 4215859  |
| بابل       | 1098884  | 1075899  |
| كربلاء     | 647462   | 636022   |
| واسط       | 733021   | 718986   |
| صلاح الدين | 848635   | 831380   |
| النجف      | 777034   | 772754   |
| القادسية   | 685280   | 674362   |
| المثنى     | 430977   | 426675   |
| ذي قار     | 1107521  | 1098993  |
| ميسان      | 583766   | 588036   |
| البصرة     | 1538773  | 1524286  |
| دهوك       | 682089   | 679122   |
| اربيل      | 986149   | 967192   |
| سليمانية   | 1139153  | 1138017  |
| المجموع    | 20284823 | 19865350 |

إعتماداً على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، بيانات غير منشورة، 2022.

الشكل (3): توزيع نسب النوع في العراق بحسب البيئة عام 2021



إعتماداً على معطيات الجدول (3)

#### • نسبة الإعالة لدى الشباب ونشاطهم الاقتصادي

ترتبط نسبة الإعالة (Dependency Ratio) بصورة مباشرة بعمر الإنسان، وبفئة الشباب تحديداً، وتعكس حجم الشباب ونسبتهم في أي مجتمع، وتقوم على أساس أن كل فرد في المجتمع مستهلك، أما المنتجون فهم بعض أفرادهم فقط، وتكاد تتفق جميع الدراسات على اعتبار أن من تقل أعمارهم عن الخامسة عشرة (معالين صغار) وأن من تزيد أعمارهم على الخامسة والستين (معالين كبار)، أما باقي فئات السكان ممن تراوح أعمارهم بين (15-64 سنة) فيمثلون الشريحة المنتجة والنشطة اقتصادياً التي تقع عليها مسؤولية إعالة نفسها وإعالة الفئات الأخرى الضعيفة في المجتمع<sup>(15)</sup>. وعليه فإن الإعالة كظاهرة سكانية تكشف عن العلاقة بين الفئات العمرية المختلفة وبصورة خاصة مدى الارتباط بين فئة الشباب من جهة وفئتي صغار السن والمسنين من جهة أخرى، ولا شك أن هذه العلاقة تختلف اختلافاً كبيراً بين دول العالم، ففي البلدان النامية يدخل صغار السن سوق العمل مبكراً، ويستمر عدد كبير من كبار السن في العمل والإنتاج حتى مراحل عمرية متأخرة، على نقيض البلدان المتقدمة، حيث يبدأ سن العمل القانوني مع البلوغ وينتهي مع سن التقاعد، وعلى نحو أدق فإن نسبة الإعالة ترتفع في البلدان النامية وتنخفض في البلدان المتقدمة، لذا يمكن إعتمادها كمعيار أساسي لقياس مدى تقدم الشعوب وتخلفها.

يتضح عند تتبع معطيات الجدول (4) والشكل (4) مدى التفاوت الشديد في نسب الإعالة، سواء على المستوى الوطني أم على مستوى المحافظات، فالمتوسط العام لنسبة إعالة الصغار

بلغ (71.7%)، في حين تنخفض نسبة إعالة الكبار إلى نحو (5.4%)، بمعنى أن نسبة الإعالة الخام في العراق تبلغ (77.1%)، وهي نسبة مرتفعة جداً إذا ما قورنت بالمتوسط العالمي البالغ (59%) أو مع نسبة الإعالة في المجتمعات المتقدمة التي تنخفض إلى ما دون (50%)<sup>(16)</sup>. إن الموازنة بين الإعالة الحقيقية وقيم الإعالة السابقة تكشف عن وجود فارق كبير يصل إلى أكثر من أربعة أضعاف ما بين المؤشرين، فقد بلغ المتوسط العام لنسبة الإعالة الحقيقية نحو (314.2%)، وهذا يدل على أن هناك شخصاً عاملاً لقاء كل (3) أشخاص مُعالين، بعبارة أخرى ان كل فرد عامل في العراق يعيل ثلاثة أفراد تقريباً ولا شك ان هذا التفاوت يعكس التباين في حجم الفئات الشابة.

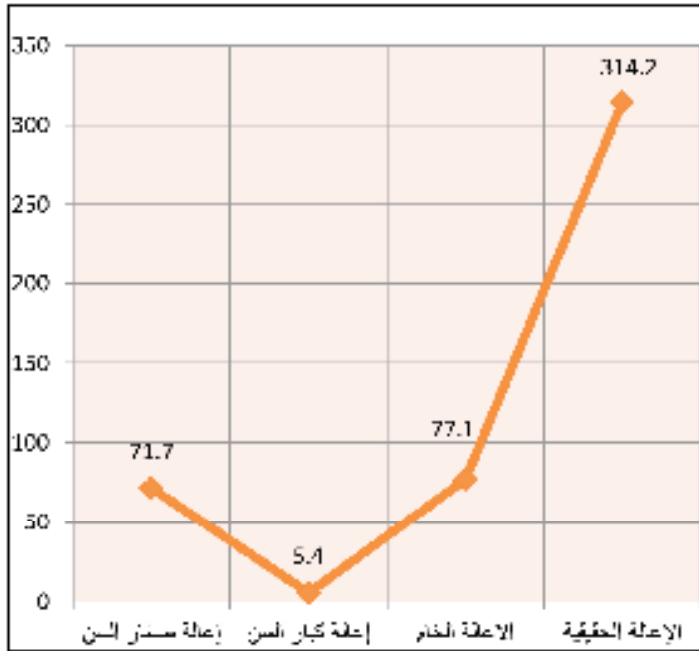
الجدول (4): التوزيع المكاني لنسب الإعالة في العراق بحسب المحافظات عام 2021

| ت  | المحافظة   | نسبة الإعالة %  |                 |               |
|----|------------|-----------------|-----------------|---------------|
|    |            | إعالة صغار السن | إعالة كبار السن | الإعالة الخام |
| 1  | نينوى      | 83.0            | 4.8             | 87.8          |
| 2  | كركوك      | 67.8            | 5.7             | 73.5          |
| 3  | ديالى      | 69.5            | 5.5             | 75.0          |
| 4  | الانبار    | 76.1            | 4.0             | 80.1          |
| 5  | بغداد      | 62.0            | 5.9             | 68.0          |
| 6  | بابل       | 75.2            | 5.1             | 80.3          |
| 7  | كربلاء     | 72.4            | 4.7             | 77.1          |
| 8  | واسط       | 76.5            | 5.4             | 81.9          |
| 9  | صلاح الدين | 78.1            | 4.4             | 82.5          |
| 10 | النجف      | 75.4            | 5.2             | 80.6          |
| 11 | القادسية   | 79.5            | 5.4             | 84.9          |
| 12 | المثنى     | 79.9            | 5.6             | 85.6          |
| 13 | ذي قار     | 80.0            | 5.2             | 85.2          |
| 14 | ميسان      | 84.1            | 5.7             | 89.8          |
| 15 | البصرة     | 80.5            | 5.4             | 85.9          |
| 16 | دهوك       | 72.7            | 5.1             | 77.8          |
| 17 | اربيل      | 64.7            | 6.1             | 70.8          |
| 18 | سليمانية   | 53.8            | 6.9             | 60.6          |
|    | العراق     | 71.7            | 5.4             | 77.1          |

إعتماداً على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، بيانات غير منشورة، 2022.

معطيات الجدول (58)

الشكل (4): نسب الإعاقة في العراق عام 2021



إعتماداً على معطيات الجدول (4)

### • معدل النشاط الاقتصادي

#### 1 - المعدل الخام (Crude Activity Rate)

يعد هذا المعدل من أبسط المقاييس لمقارنة مدى إسهام السكان في النشاط الاقتصادي، فهو يمثل النسبة المئوية للسكان ذوي النشاط الاقتصادي أي الفئات الشابة إلى جملة السكان في جميع الأعمار مضروباً في مائة<sup>(17)</sup>. وهذه النسبة تعطي فكرة عن حجم السكان الذين يقومون بالعمل الذي تعتمد عليه الحياة الاقتصادية في المجتمع.

تشير معطيات الجدول (5) إلى أن معدل النشاط الاقتصادي على المستوى الوطني بلغ (24.1%) وتبدو هذه النسبة منخفضة جداً مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 50%، أو مع معدل النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية البالغ نحو 56%، كما أنها تنخفض كثيراً عن مثيلتها من البلدان النامية البالغة 44%، إلا أنها تكاد تلتقي مع معدل النشاط الاقتصادي في البلدان العربية البالغ 28%<sup>(18)</sup>. وعموماً فإن ضالة هذه النسبة تعكس تدني واقع القطاع الاقتصادي في العراق، وهذا ما يستدعي بدوره التدخل السريع لاستعادة التوازن الاقتصادي واستيعاب العرض المتزايد من القوى العاملة الشبابة وتوزيعها على مختلف القطاعات والأنشطة التنموية.

ومن جانب آخر وعلى ضوء تتبع معطيات الجدول آنف الذكر يلاحظ وجود تباين واضح في معدلات النشاط الاقتصادي الخام بين المحافظات ولكلا الجنسين، فعلى مستوى مساهمة الذكور نجد أن محافظة السليمانية تصدرت القائمة بمعدل (45.4%)، تليها العاصمة بغداد بمعدل (43.4%)، وحلت محافظة اربيل ثالثاً بمعدل (43.0%)، ويستمر هذا التناقص التدريجي حتى يصل (35.6%) في محافظة المثنى التي سجلت أدنى معدلات النشاط الاقتصادي للذكور في العراق، أما فيما يتعلق بالنشاط الأنثوي فقد استحوذت محافظة بابل على المرتبة الأولى بمعدل (15.1%)، تبعها محافظة اربيل بمعدل (12.6%) ثم محافظة السليمانية بمعدل (11.2%)، في حين تقاسمت محافظتا نينوى وميسان المرتبة الأخيرة بمعدل بلغ (2.3%)، ويمكن أن يفسر هذا التباين في ضوء التفاوت في البطالة بين المحافظات، الأمر الذي يستدعي من الجهات المعنية في الدولة وضع خطط تنموية شاملة على مستوى البلد بما يحقق درجة عالية من الكفاءة باستثمار الموارد وتوزيع ثمار التنمية بشكل متساوٍ على جميع المحافظات.

## 2 - معدل النشاط الاقتصادي بحسب الفئات العمرية

أن لدى العراق أساس صلب من فئة الشباب من بين سكانه ممن يمكن عدّه قوة كبيرة لو تم استثمارها بشكل علمي وروح ديمقراطية، ومن هنا تأتي الأبعاد الجيوبوليتيكية الناجمة عن أهمية حجم السكان وخاصة الشباب منهم<sup>(19)</sup>، إذ ستكون ذات أثر فعال في دولة ذات موقع إستراتيجي مهم (كالعراق) فيما لو أحسن استثمار هذه الطاقة الشابة وسُعي إلى تطويرها وفق مبادئ تخدم مسيرة الدولة وتوفر لهم مجالاً يمارسون فيه دورهم السياسي<sup>(20)</sup>. يتضح من خلال معطيات الجدول (6) أن معدل النشاط الاقتصادي ينخفض للفئات العمرية الصغيرة (6-9) سنة و(10-14) سنة، حيث بلغ معدلها (1.1%، 7.9%) على التوالي، ويجري هذا الانخفاض في سياق الحدود الطبيعية، نتيجة لصغر أعمار أفراد هاتين الفئتين، ولكون سن العمل القانوني يبدأ من السنة الخامسة عشرة، فضلاً عن انخراط معظم هؤلاء الأفراد في الدراسة، ومع بداية الفئة العمرية (15-19) سنة والتي تعد خط شروع القانوني لسن العمل، فإن معدل المشاركة الاقتصادية يبدأ بالارتفاع الواضح ليلبلغ نحو (19.3%)، ثم يحدث الارتفاع المفاجئ في الفئات العمرية الوسطى ليلبلغ المعدل ذروته (53.8%) عند الفئة (30-34) سنة، تأخذ بعدها معدلات المساهمة الاقتصادية بالتراجع التدريجي مع بداية الفئة العمرية (35-40) إلى أن تصل أدنى مستوياتها في المراحل العمرية المتأخرة (65 سنة فأكثر) التي سجلت معدل (6.7%). وخلاصة القول أن قيمة معدل النشاط الاقتصادي تنخفض بحدة عند الأطراف، وترتفع في المنتصف، حيث الفئات العمرية النشطة اقتصادياً.

الجدول (5): التوزيع المكاني لمعدلات النشاط الاقتصادي الخام والمنقح في العراق عام 2021

| المحافظة   | الإجمالي       |                 |                   |
|------------|----------------|-----------------|-------------------|
|            | المعدل الخام % | المعدل المنقح % | حجم القوى العاملة |
| نينوى      | 20.3           | 38.1            | 796906            |
| كركوك      | 23.5           | 40.7            | 394755            |
| ديالى      | 23.4           | 40.9            | 403130            |
| الانبار    | 21.8           | 39.3            | 407648            |
| بغداد      | 26.8           | 45.1            | 2297539           |
| بابل       | 28.4           | 51.2            | 617500            |
| كربلاء     | 22.8           | 40.4            | 292666            |
| واسط       | 24.9           | 45.3            | 361360            |
| صلاح الدين | 22.6           | 41.3            | 379986            |
| التجف      | 22.8           | 41.2            | 353798            |
| القادسية   | 21.9           | 40.4            | 297139            |
| المثنى     | 19.8           | 36.8            | 170205            |
| ذي قار     | 20.6           | 38.2            | 455554            |
| ميسان      | 19.5           | 37.1            | 228816            |
| البصرة     | 23.5           | 43.7            | 719941            |
| دهوك       | 24.0           | 42.7            | 326558            |
| اربيل      | 27.9           | 47.7            | 545668            |
| سليمانية   | 28.3           | 45.5            | 644721            |
| العراق     | 24.1           | 42.8            | 9693890           |

المصدر: الباحث إعمالاً على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، بيانات غير منشورة، 2022.

ومن جانب آخر وفي السياق نفسه يؤشر هرم قوة العمل العمري النوعي (الشكل 5) التفوق الملحوظ لمعدل مشاركة الذكور موازنة بالإناث في كافة المراحل العمرية، إذ يرتفع المعدل لدى الذكور ليصل لأكثر من (80%) عند الفئات العمرية الوسطى الممتدة بين (25-44) سنة، ويفسر هذا الارتفاع في ضوء دخول العناصر الشابة إلى قوة العمل بعد إكمال الدراسة، فضلاً عن انخراط عدد كبير من أفراد هذه الفئة ضمن صفوف القوات المسلحة، علاوة على تأثير عامل الزواج الذي يحفز الرجل على العمل ليضمن لأسرته الحياة الكريمة، ثم تأخذ بعد ذلك معدلات النشاط الاقتصادي للذكور بالانخفاض بوتيرة متسارعة إلى أن تصل (11.5%) عند الفئة العمرية (65 سنة فأكثر) نتيجة لخروج بعض السكان من قوة العمل بسبب ظروفهم الصحية، أو إحالتهم إلى التقاعد بعد إكمال سن العمل القانوني.

أما في ما يخص معدلات مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي فقد اتصفت جميعها بالانخفاض الكبير في جميع الفئات العمرية، إلا أن حدودها الدنيا التي لم تتجاوز (10 %) جاءت في الفئات العمرية الصغيرة والشابة التي تقل عن (25 سنة) وكذلك الفئات العمرية الكبيرة التي تزيد على (55 سنة)، في حين بلغت نسبة المشاركة للإناث ذروتها عند الفئة العمرية (35-39) سنة مسجلة معدل (20.8 %)، ويمكن أن يعزى انخفاض مساهمة المرأة في سوق العمل لجملة من الأسباب أبرزها ما يتعلق بالتقاليد الاجتماعية ونظرة بعض أفراد المجتمع إلى أن عمل المرأة يجب أن ينحصر في أعمال تقليدية مقبولة اجتماعياً، فضلاً عن إن الدور الاجتماعي للمرأة المتمثل بالأومة ورعاية الأطفال والأعمال المنزلية التي تقوم بها يشكل إرهاقاً جسدياً ونفسياً للمرأة العاملة، ويضطرها لبذل جهود مضاعفة في الوظيفة وفي خدمة الأسرة في آن واحد، ناهيك عن تأثير العوامل الأخرى كضعف البنية التعليمية للنساء وانخفاض مستويات التطور الاقتصادي وقلة فرص العمل المتاحة وغيرها.

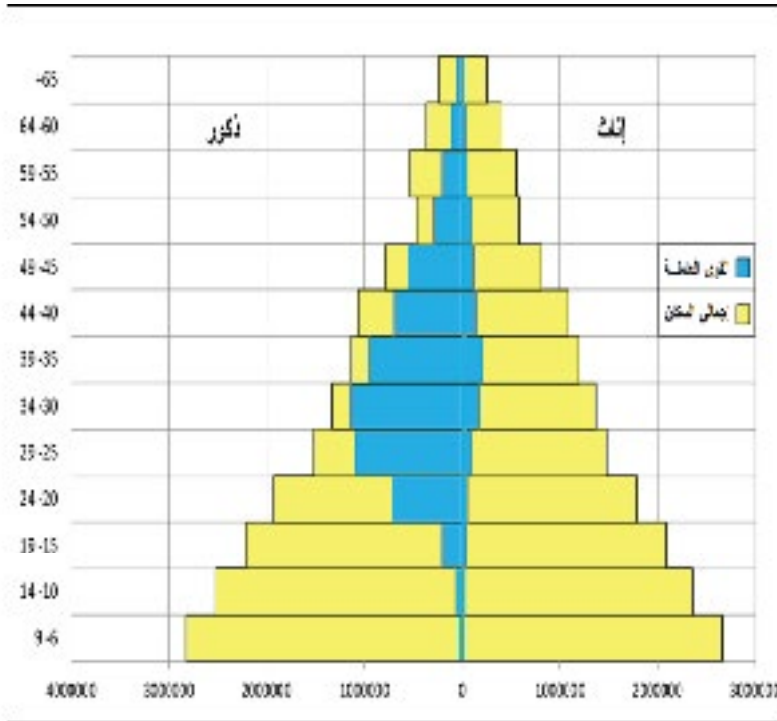
الجدول (6): معدلات النشاط الاقتصادي للفئات العمرية وإجمالي السكان بحسب النوع عام 2021

| فئات السن  | ذكور         |          | إناث         |          | الإجمالي     |          |
|------------|--------------|----------|--------------|----------|--------------|----------|
|            | عدد العاملين | المعدل % | عدد العاملين | المعدل % | عدد العاملين | المعدل % |
| 6-9        | 34687        | 1.6      | 11266        | 0.5      | 45953        | 1.1      |
| 10-14      | 345449       | 13.7     | 39695        | 1.7      | 385144       | 7.9      |
| 15 - 19    | 769203       | 34.8     | 60905        | 2.9      | 830108       | 19.3     |
| 20 - 24    | 1467155      | 75.9     | 132251       | 7.4      | 1599406      | 43.0     |
| 25 - 29    | 1338186      | 88.3     | 238065       | 16.1     | 1576251      | 52.7     |
| 30 - 34    | 1178176      | 88.7     | 269964       | 19.8     | 1448140      | 53.8     |
| 35 - 39    | 978669       | 86.5     | 248672       | 20.8     | 1227341      | 52.8     |
| 40 - 44    | 872156       | 81.7     | 195598       | 18.1     | 1067754      | 49.7     |
| 45 - 49    | 568991       | 72.1     | 142840       | 17.6     | 711831       | 44.5     |
| 50 - 54    | 269860       | 58.0     | 97381        | 16.8     | 367241       | 35.2     |
| 55 - 59    | 201890       | 38.2     | 35306        | 6.4      | 237196       | 21.9     |
| 60 - 64    | 92680        | 25.5     | 21660        | 5.4      | 114340       | 15.0     |
| 65 - فأكثر | 66831        | 11.5     | 16354        | 2.5      | 83185        | 6.7      |
| المجموع    | 8183933      | 40.3     | 1509957      | 7.6      | 9693890      | 24.1     |

إعتماداً على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، بيانات غير منشورة، 2022.



شكل (5): حجم القوى العاملة موازنة بالهرم السكاني للعراق عام 2021



إعتماداً على بيانات الجدولين (5 و 6)

### • الدور السياسي للشباب في العراق

وللشباب دور كبير في المشاركة بكافة أشكالها ومجالاتها وهو حق من حقوق الإنسان الأساسية، وهو أداة للتنمية الفعالة وأسلوباً للممارسة السياسية والمسؤولية الاجتماعية والتربوية لأفراد المجتمع<sup>(21)</sup>. والأهمية السياسية للشباب تكمن في أن للسنة دور كبير في تحديد درجة الاهتمام السياسي، وضمن هذا المفهوم، فالشباب هم القوة السياسية المتحررة والمنفتحة والأكثر راديكالية، والحزب الذي يحوز على ثقتهم ويمتلك عقولهم وسواعدهم، فإنه يتقدم بثبات لتحقيق أهدافه سواء أكانت وطنية تحررية أم ديمقراطية اجتماعية<sup>(22)</sup>.

يأخذ الشباب المدى الأوسع والأكبر من الاهتمام لدى جميع دول العالم بوصفهم الفئة الأكثر تأثيراً في المجتمع، وعليهم تقع مسؤولية نجاح الدولة أو فشلها، فالأمة الفتية المنتجة المثقفة والمتكاثفة مع السلطة يكون لها وقع في الوسط الدولي وحضور متميز، وتأتي أهمية دور الشباب أيضاً كونهم المحور الذي تدور عليه حركة المجتمع وقاعدته الأساسية التي تستند إليها الدولة في تنفيذ سياستها التي تقوم في مجملها على الأمن الوطني الذي متى ما تحقق، تتوفر معه الطمأنينة لأفراد المجتمع.

ويوصف الشباب بأنه عنصر مهم من القوة البشرية التي تعد أحد الاركان التي تكوّن الدولة، ويمثلون ثروة دائمة العطاء وهي الأكبر حجماً في المجتمع والاكثر نضجاً وتقبلاً للتغيير، ويعتمد التكوين اللاحق للمواطنين في أية دولة على مرحلة الشباب إلى حد كبير<sup>(23)</sup>.

أكدت تجارب الشعوب هذه الحقيقة، فلا الثروات الطبيعية ولا المناخ ولا رؤوس الاموال على اهميتها بقادرة على حسم مسألة التطور، ولو أمكن ذلك لكننا اول الشعوب واكثرها تطوراً، وخاصةً ان العراق يمتلك كل هذه العناصر، وبما ان الشباب يمثلون اهم فئات التركيب السكاني، ادركنا مدى الاهمية التي يملكونها في المجتمع والدور الذي يعوّل عليهم اداؤه فيه، وليس هناك مجتمع اخذ بأسباب التقدم ولم يجعل للشباب مكانة تقع في المقام الاول من اهتماماته<sup>(24)</sup>، والملاحظ من خلال الدورات الانتخابية البرلمانية أو انتخابات مجالس المحافظات ان هناك انخفاضاً في المساهمة السياسية للشباب سواء في الترشيح أو في الانتخاب، إذ بلغت نسبة الشباب الذين صوتوا في الانتخابات الاخيرة لعام 2021 بلغت 60 % للإناث مقابل 67 % للذكور وهي نسبة قليلة تعكس ابتعاد الشباب عن العمل السياسي والمشاركة المجتمعية.

ومما سبق يمكن ان نجمل اهمية الشباب في المجتمع، التي تأتي من كونه:

1 - قوة دفاعية، فهي الفئة التي تقع على عاتقها مهمة حماية الوطن والانخراط في الجيش، وإدارة المعارك.

2 - قوة حيوية، فهي تأخذ على عاتقها الاسهام في عملية نمو السكان، فضلاً عن اعتماد الفئات العمرية الاخرى عليها، لأنها الاقدر على الحركة، والهجرة بحثاً عن العمل.

3 - قوة اقتصادية، يأتي ذلك من كونها الفئة العاملة والمعيلة، ومن جهة اخرى يرتبط ذلك بما توفره هذه الفئة للدخل الوطني وحتى للدخل الاسري نتيجة للمشاركة في الانشطة الاقتصادية للدولة والمساهمة في رفع اقتصاد الدولة في مجالاتها العلمية والتعليمية كافة، وفي قطاعات الزراعة، والصناعة والتجارة وغيرها.

4 - قوة ثورية، فعلى عاتقها تقع عملية التغيير في الدول، فمعظم الثورات في العالم قادها الشباب، والتغيرات التي حدثت ضد السلطات الجائرة والدكتاتورية كان الشباب هم من قادتها.

5 - قوة انجابية، لها اهميتها في زيادة السكان ونموهم، إذ أن كثير من الصراع الديمغرافي يكون ذات أهمية يقع على عاتق تلك الفئة.

قد أسهم الشباب وعلى امتداد تاريخ العراق الحديث والمعاصر بجملة من الأحداث والتغيرات وكان لهم دوراً فاعلاً في التغيير بوصفهم الفئة الاكثر تحسناً لواقع المجتمع، والدور السياسي

للشباب في العراق اكدته الحوادث التاريخية التي مرت بأرضه ضمن فترة تاريخية طويلة نسبياً امتدت منذ (656هـ - 1258م) بعد سقوط بغداد على يد المغول. كذلك برز دورهم في تاريخ العراق المعاصر خاصة قبل وبعد نهاية الحرب العالمية (1914 - 1918) وفي ثورة العشرين كثورة شعبية وطنية<sup>(25)</sup>.

ويتضح من خلال الحقبة التي عاشها العراق والتي تخللتها الغزوات والثورات والانفضاض التي حدثت كان للشباب فيها النصيب الاكبر والدور الواضح والمميز في تغيير مسار التاريخ في العراق. ولهم دور حاسم في بناء الدولة الحديثة للعراق، فمنذ عام 1921 بدأت حركة الشباب تأخذ طابعاً موجهاً سياسياً بما يخدم استقلال العراق وطرده المستعمرين. فكانت هنا بداية الاهتمام الجدي بالشباب كقوة جماهيرية مهمة في تغيير المجتمع وتحديثه لصالح المستقبل<sup>(26)</sup>.

وحتى وقت قريب كانت الاحتجاجات التي عمت محافظات وسط العراق وجنوبه انموذجاً لهذا الدور، إذ أسهم الشباب في تأجيج الاحتجاجات تعبيراً عما تعانيه هذه الفئة من مشاكل وتحديات اجتماعية وثقافية والتجاهل والتهميش التي تلاقيه، لذلك حاولت الحركات والاحزاب والتيارات العراقية كسب بعض نماذج الشباب لتكون ارقاماً ضمن برامجهم الانتخابية لأنهم الاقدر على مخاطبة ابناء جلدتهم ممن هم أقرب لمراحلهم العمرية.

#### • خصائص الشباب العراقي سياسياً

1 - الشباب هم الفئة الأكثر طموحاً في المجتمع، وهذا يعني أن عملية التغيير والتقدم لديهم لا تقف عند حدود، والحزب السياسي أو المنظمة الشبابية أو أية مجموعة اجتماعية تسعى للتغيير أو الاجتماعي يجب أن تضع في سلم أولوياتها استقطاب طاقات الشباب وتوظيف هذه الطاقات باتجاه أهدافها المحددة، وقد أدركت الاحزاب السياسية إلى حدٍ ما هذا المضمون بعد تنامي حركة الاحتجاجات عام 2019.

2 - الشباب العراقي الأكثر تقبلاً للتغيير، وهذه الحقيقة تعتبر ميزة رئيسية في عالم السياسة الذي هو عالم متحرك ومتغير ويحمل دائماً الجديد، ولا يقوى الفكر المحافظ على مسايرة الجديد بل يتعامل معه وفق منظوره، وبما يعني الفشل المحتوم. بينما الشباب وبحكم هذه الخاصية، فإن استعدادهم الموضوعي نحو التغيير وتقبل الجديد والتعامل معه بروح خلاقة ومبدعة، سيضمن المواكبة الحثيثة للمتغيرات والتكيف معها بشكل سلس دونما إرباك.

3 - التمتع بالحماس والحيوية فكراً وحركة، وبما يشكل طاقة جبارة نحو التقدم، فالشباب المتّقد حماسة وحيوية في تفاعله مع معطيات السياسية ومتغيراتها ومع معطيات المجتمع

ومتطلباته، هو الضمانة للتقدم بثبات، فيما الحركات السياسية التي لا تحظى بهذه الطاقة الخلاقة، مهددة بالانهيار.

4 - الشباب العراقي قوة اجتماعية هامة بصفته قطاعاً اجتماعياً رئيسياً في المجتمع، وكسب هذا القطاع من قبل صانعي القرار والسياسيين يعني كسب معركة التغيير، وهنالك الكثير من الأمثلة الدالة على هذه المعادلة، والمثال الحديث العهد في إيران، حيث استطاع الرئيس خاتمي (مرشح الشباب) أن يسحق معارضيهِ نتيجة تأييد الشباب المنقطع النظير، وربما يجد المتتبع ان هذه الحالة توجد في التيارات السياسية العراقية التي استطاعت بمحتواها الشبابي ان تكتسح الساحة الانتخابية.

5 - الشباب العراقي إذا ما تم تنظيمه يعد قوة اقتصادية كبيرة لها دورها اللامحدود في مجال التنمية الشاملة والمستدامة، وهو دور أساسي ومحوري لبناء الاقتصاد. وبديهي الافتراض استحالة التقدم الاقتصادي دون تقدم علمي، وعقول الشباب النيرة والمستنيرة هي التي توفر القاعدة العلمية التي تضمن النجاح والتقدم في الجهد الاقتصادي وفي الجهد التنموي أيضاً.

6 - الشباب العراقي عنوان للقوة والفتوة، وهاتان الميزتان هما من المتطلبات الرئيسية للعمل السياسي، فالحزب الذي لا يضم في صفوفه الشباب، ولا يجدد عضويته بعناصر شابة ودماء جديدة، سيتحول مع الوقت إلى حزب مترهل وضعيف كمعلم من معالم الشيخوخة، فيما الحزب المتجدد بدماء الشباب في كل هيئاته ومستوياته القيادية وكوادره، سيحافظ على شبابه المتجدد.

### • مشاكل الشباب في العراق

هناك من يرى أن مشاكل الشباب هي مشاكل المجتمع، وبالتالي فإن تمكينهم يعد تمكيناً للمجتمع، وحسب هذه النظرة، فإن قدرة الشباب العراقي لم تكتشف جيداً، وأنهم قادرون على الانطلاق وريادة النهضة إذا ما تغيرت البيئة الحاكمة لسلوكهم، أي المناخ المحيط بهم، وهذه النظرة تتردد بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة على السواء، ولكن بغرض مختلف، فتقول الأخيرة أن البيئة الداخلية هي المشكلة (مثلاً: الإرادة السياسية، القوانين، السياسات...الخ) بينما تقول الأولى أن البيئة الخارجية هي المشكلة ومنها (نقص الموارد الطبيعية الوطنية، تحديات إقليمية اقتصادية واستراتيجية، مخاطر خارجية تهدد الأمن الوطني).

أما المدرسة الأخرى وهي المدرسة النفعية التي ترى أن مشاكل الشباب تختلف عن مشاكل المجتمع، وأنها لا ترتبط مباشرة بطبيعة إدارة الدولة، ويترتب على تلك النظرة إعطاء الأولوية

للخدمات الموجهة للشباب، مثل الأنشطة الترفيهية والرياضية أو بناء مساكن لهم، والقول بأنهم يريدون الانضمام إلى سوق العمل، ويترتب على هذه النظرة النفعية لتمكين الشباب العراقي أن المرء سيواجه معضلة علمية وسياسية، تضطره إلى المفاضلة في أولويات السياسات العامة بشأن الشباب بين مواجهة البطالة باعتبارها مشكلة اقتصادية وإصلاح آليات سوق العمل باعتبارها مشكلة سياسية وإدارية.

وفي هذه الحالة يتم القبول بهامش ضيق من الحريات والمشاركة السياسية باعتبار أن هذا الهامش سوف يتسع بعد انخفاض حدة المشكلة الاقتصادية وعند توافر الموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجات الشباب من الخدمات، ويتم الترويج لثقافة تبرر النقص في الحريات بالتقدم في الخدمات.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول إن مشاكل الشباب العراقي ناجمة عن عوامل داخلية بالدرجة الأولى، ناجمة عن التهميش والاقصاء الذي يتعرض له الشاب العراقي، وعدم إعطاء الأولوية للخدمات الموجهة، لذلك بات من الضروري إعطاء الأولوية وفق برنامج اقتصادي واجتماعي يعتمد الاسس العلمية السلمية، لأن اهمال وتهميش هذه الشريحة المهمة يهدد الواقع السياسي والمنظومة المجتمعية، فضلاً عن كونه هدرًا ديموغرافياً كبيراً. ويمكن ايجاز ما يعانيه الشباب العراقي من مشاكل ومعوقات من خلال ما يأتي:

#### • مشكلة بطالة الشباب

تعرف البطالة على أنها التوقف الاجباري أو الاختياري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد مع وجود الرغبة والقدرة على العمل<sup>(27)</sup>، ويعرف العاطل عن العمل بحسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية (ILO) بأنه الفرد الذي يكون بلا عمل وهو قادر عليه وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكن لا يجده<sup>(28)</sup>، وعليه فإن البطالة لا تعني عدم توفر فرص العمل فحسب، وإنما يجب أن يكون العاطل على استعداد جسدي ونفسي للعمل.

ولقياس نسبة البطالة وتقدير حجمها يستخدم معدل البطالة الذي يتم الحصول عليه بقسمة عدد العاطلين عن العمل على إجمالي عدد السكان النشيطين اقتصادياً وضرب الناتج في مائة<sup>(29)</sup>، لأن البطالة ظاهرة ناتجة عن اختلال سوق العمل لاعتبارات تتعلق بجانب العرض والطلب على الأيدي العاملة، وبذلك تفرض تكاليف اقتصادية واجتماعية وسياسية عندما لا يستطيع الاقتصاد توليد قدر كافٍ من فرص العمل لكل من هو قادر عليه وراغب فيه، فتؤدي إلى إهدار طاقة جزء كبير من أفراد المجتمع لاسيما عندما يصل مداها إلى مستويات عالية.

لقد تعرض الاقتصاد العراقي إلى بطالة مزمنة نتيجة لحربي الخليج الأولى والثانية والحصار

الاقتصادي الذي فُرض عليه أوائل التسعينات من القرن الماضي، وما أعقبه من احتلال أمريكي للعراق عام 2003، دفع مشكلة البطالة لتتصدر سلم أولويات المشكلات التي يعاني منها الشعب العراقي، بل أصبحت اليوم مشكلة هيكلية تتفاقم سنة بعد أخرى بسبب عجز الاقتصاد العراقي عن استثمار العمالة المتراكمة، فضلاً عن ضعف قدراته عن استيعاب العمالة الجديدة، فالمتتبع لمعدلات البطالة في العراق يجد أنها بلغت (17.5 %) عام 2006<sup>(30)</sup>، بعد أن كانت لا تتجاوز (4.6 %) في تعداد 1987<sup>(31)</sup>، فقرار حلّ الجيش العراقي وبعض المؤسسات الأمنية والمدينة وتزايد مظاهر العنف والنزاعات بعد الاحتلال وتوقف العديد من المنشآت الحكومية ومنشآت القطاع الخاص عن الإنتاج أدت إلى اخلال كبير في سوق العمل، إلا أن التحسن النسبي الذي طرأ على الاقتصاد العراقي في ظل ارتفاع أسعار النفط منذ عام 2008 انعكس على خفض معدلات البطالة إلى (10.8 %) عام 2010، ثم ما لبثت أن عاودت الارتفاع مجدداً بعد الأزمة المالية الخانقة عام 2014 لتبلغ (12.9 %)<sup>(32)</sup>، وتواصل هذا الارتفاع التدريجي في السنوات اللاحقة إلى أن بلغ المعدل (16.7 %) عام 2020 كما يبين الجدول (7) والخريطة (2)، بمعنى ان نسبة التغير بلغت (5.9 %) خلال عقد من الزمن، وهي نسبة مرتفعة جداً يمكن أن تمس استقرار المجتمع وتماسكه لاسيما بعد تهاوي أسعار النفط العالمية إلى جانب تفشي جائحة كورونا وتداعياتها على الاقتصاد التي فاقمت معدلات البطالة والفقر.

ويجدر التنويه إلى أن مجمل نتائج مسوحات التشغيل والبطالة في العراق<sup>(33)</sup> تشير إلى أن أعلى معدلات البطالة تتركز ضمن الفئات العمرية (15-34) سنة، ثم تبدأ بالانخفاض بعد ذلك، نتيجة للحجم الكبير الذي تشكله هذه الفئة العمرية من إجمالي قوة العمل، كما تشير أيضاً إلى أن البطالة تتناسب عكسياً مع ارتفاع المستوى التعليمي للفرد، فوفقاً لنتائج مسح عام 2018 كانت نسبة البطالة بين حملة الشهادة الإعدادية فما دون هي الأعلى بلغت (58.4 %) من إجمالي العاطلين عن العمل، بينما بلغت نسبة العاطلين من حملة شهادات الدبلوم والبيكالوريوس وما يعادلها نحو (35.2 %)، في حين بلغت نسبة العاطلين من حملة الشهادات العليا (6.4 %) وتعكس هذه النسب المرتفعة عدم ملاءمة مخرجات وزارتي التربية والتعليم العالي لاحتياجات سوق العمل.

وبدراسة المعطيات الواردة في الجدول (7) يمكن الوقوف على بعض الحقائق المتعلقة بمعدلات البطالة في العراق عام 2020 ومنها ما يأتي:

- بلغ معدل البطالة على المستوى الوطني كما ذكرنا (16.7 %)، تشكل البطالة بين الذكور معدل (10.1 %)، وهو أقل بكثير من معدل البطالة بين الإناث البالغ (23.4 %)، ويعزى ذلك لجملة من الأسباب، سبق أن أشرنا لها ضمن مؤشرات التركيب الاقتصادي تعلق جميعها ذكورية قوة العمل في العراق.

- وإذا ما تتبعنا التباين المكاني لمعدلات البطالة على مستوى المحافظات نجد أن محافظة ذي قار احتلت المرتبة الأولى بمعدل (23.6%) تليها محافظة نينوى بمعدل (21.2%) ثم محافظتا ميسان والبصرة بمعدلات بلغت (20.7، 19.4%) على التوالي، في حين جاءت أدنى معدلات البطالة في محافظة كركوك (5.4%)، تليها محافظات السليمانية وبابل وكربلاء بالتتابع بمعدلات تراوحت بين (10.8 - 11.9%).

- يلاحظ كذلك وجود تباين نوعي في معدلات البطالة بين المحافظات، فعلى مستوى بطالة الذكور تظهر محافظة ذي قار أيضاً ضمن المرتبة الأولى بمعدل (15.7%) تليها ميسان بمعدل (14.5%)، وحلت العاصمة بغداد ثالثاً بمعدل (13.3%)، ويستمر هذا التناقص التدريجي حتى يصل أدنى مستوياته في محافظتي السليمانية واربيل من إقليم كردستان اللتين سجلتا معدلات بلغت (2.1، 3.6%) على التوالي، أما فيما يتعلق بالإناث فقد استمرت محافظة ذي قار تتصدر قائمة معدلات البطالة مسجلة معدل (31.4%) تليها كل من محافظة الانبار ونينوى والنجف وديالى على التوالي بمعدلات متقاربة تراوحت بين (27.9 - 29.6%)، بينما حققت محافظة كركوك أدنى مستويات البطالة بين الإناث بلغت (6.1%).

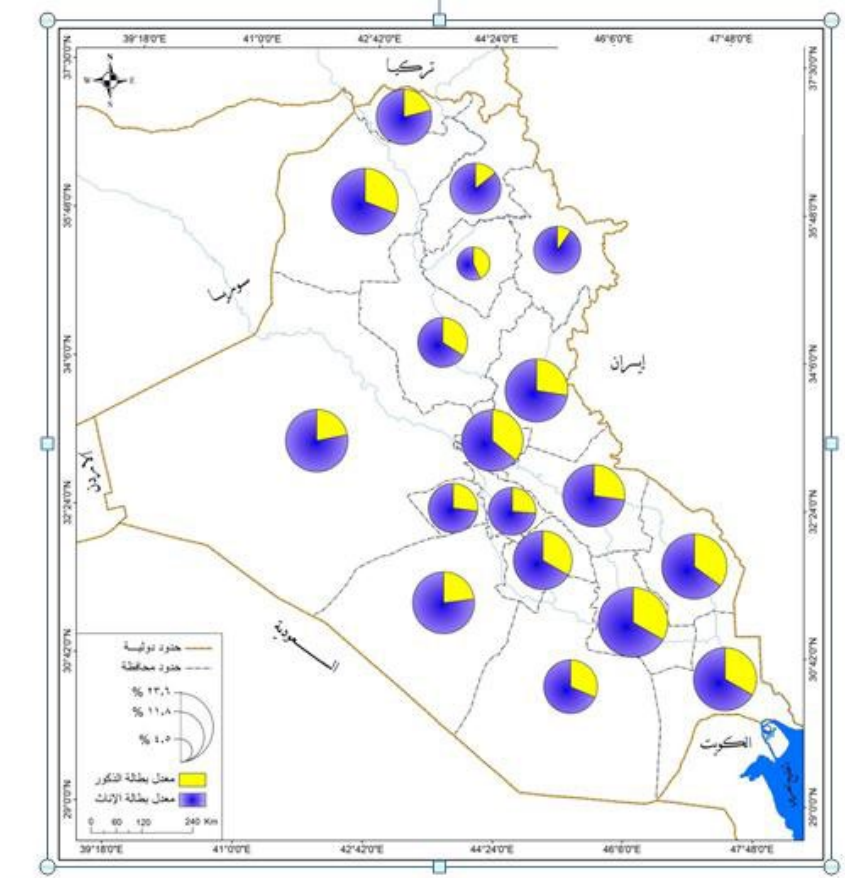
جدول (7): التوزيع المكاني لمعدلات بطالة الشباب بحسب النوع في العراق عام 2021

| ت  | المحافظة   | الذكور   |          | الإناث   |          | الإجمالي |          |
|----|------------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|
|    |            | المعدل % | العاطلون | المعدل % | العاطلون | المعدل % | العاطلون |
| 1  | نينوى      | 13.2     | 139072   | 29.4     | 305184   | 21.2     | 444256   |
| 2  | كركوك      | 4.6      | 22034    | 6.1      | 29943    | 5.4      | 51977    |
| 3  | ديالى      | 10.6     | 51985    | 27.9     | 137995   | 19.3     | 189980   |
| 4  | الانبار    | 8.3      | 43695    | 29.6     | 150862   | 18.8     | 194557   |
| 5  | بغداد      | 13.3     | 341082   | 23.5     | 594869   | 18.4     | 935951   |
| 6  | بابل       | 5.8      | 34973    | 16.3     | 98311    | 11.1     | 133284   |
| 7  | كربلاء     | 6.4      | 23106    | 17.3     | 62901    | 11.9     | 86007    |
| 8  | واسط       | 10.2     | 40735    | 27.3     | 108925   | 18.7     | 149660   |
| 9  | صلاح الدين | 8.2      | 37636    | 15.9     | 72866    | 12.0     | 110502   |
| 10 | النجف      | 8.6      | 36696    | 28.6     | 123390   | 18.7     | 160086   |
| 11 | القادسية   | 11.2     | 41114    | 22.3     | 82130    | 16.8     | 123244   |
| 12 | المتن      | 8.8      | 20234    | 19.2     | 44683    | 14.0     | 64917    |
| 13 | ذي قار     | 15.7     | 93478    | 31.4     | 187230   | 23.6     | 280708   |
| 14 | ميسان      | 14.5     | 44302    | 26.8     | 83590    | 20.7     | 127892   |
| 15 | البصرة     | 12.9     | 105927   | 25.9     | 214151   | 19.4     | 320078   |
| 16 | دهوك       | 6.3      | 24031    | 23.6     | 90669    | 15.0     | 114700   |
| 17 | اربيل      | 3.6      | 20696    | 21.6     | 123905   | 12.6     | 144601   |
| 18 | سليمانية   | 2.1      | 14741    | 19.4     | 138997   | 10.8     | 153738   |
|    | العراق     | 10.1     | 1135537  | 23.4     | 2650601  | 16.7     | 3786138  |

إعتماداً على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي، بيانات غير منشورة، 2022.



## الخريطة (2): معدلات البطالة في العراق بحسب النوع لعام 2021



المصدر: بالاعتماد على برنامج ARC MAP وجدول (7)

علماً أن معدلات البطالة السابقة لا تشمل البطالة المقنعة (Disguised) Unemployment ذات الإنتاجية المنخفضة والتي لو أُضيفت إلى معدلات البطالة الظاهرة فستكون النسب مرتفعة جداً، إذ أظهرت إحدى الدراسات الصادرة عن دائرة التنمية البشرية في وزارة التخطيط أن نسبة الإنتاجية للعامل الواحد في المؤسسات الحكومية لا تتجاوز مدة (17) دقيقة خلال ثمان ساعات وهي مدة العمل الرسمي في اليوم الواحد<sup>(34)</sup>. وعلى أية حال فإن معدلات البطالة في العراق تجعله يحتل مركزاً وسطاً على سلم الترتيب بالنسبة للدول المتقدمة والنامية بما فيها الدول العربية، كما يظهر من خلال معطيات (الجدول 7)، برغم أن معظم بلدان العالم على اختلاف درجة تقدمها ونموها الاقتصادي تنخفض إلى ما دون المعدل المسجل في العراق،

باستثناء الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية وسياسية أو شحة بالموارد الطبيعية كالدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، وبعض الدول العربية مثل سوريا واليمن اللتين تشهدان حروباً واضطرابات أمنية أدت إلى اختلال توازن قوى العرض والطلب على الأيدي العاملة ورفع معدلات البطالة في كلا البلدين.

ان انتشار وتفشي البطالة بين الشباب الذين هم ذخيرة الوطن، يثير لديهم الشعور بالإحباط والقلق على ذاته وعلى مستقبله وعلى وجوده. ويؤكد (مالفين) ان ما يقلق الشباب هو فقدان العمل أو التهديد بفقدانه في المستقبل وهذا يشكل عامل خطورة للتنبؤ بأعراض القلق والاكتئاب، حيث أن شعور الفرد المستمر بفقدان العمل يجعله في حالة قلق مستمر<sup>(35)</sup>.

جدول (8): معدلات بطالة الشباب لمجموعة مختارة من دول العالم عام 2021

| دول متقدمة                 |          | دول نامية |          | دول عربية   |          |
|----------------------------|----------|-----------|----------|-------------|----------|
| الدولة                     | المعدل % | الدولة    | المعدل % | الدولة      | المعدل % |
| اليابان                    | 2.4      | الصين     | 4.1      | قطر         | 0.4      |
| المانيا                    | 3.7      | الهند     | 5.2      | الكويت      | 2.9      |
| ايسلندا                    | 1.9      | إندونيسيا | 5.3      | الامارات    | 3.4      |
| المملكة المتحدة            | 4.2      | إيران     | 10.7     | البحرين     | 4.1      |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 4.1      | تركيا     | 10.3     | العراق/2020 | 16.7     |
| روسيا                      | 5.7      | البرازيل  | 11.8     | مصر         | 8.9      |
| النرويج                    | 4.0      | نيجيريا   | 13.6     | ليبيا       | 13.2     |
| كندا                       | 4.9      | تشاد      | 22.4     | السودان     | 14.6     |
| فرنسا                      | 6.8      | افغانستان | 34.8     | سوريا       | 28.3     |
| استراليا                   | 5.8      | كينيا     | 41.5     | اليمن       | 32.5     |

إعتماداً على:

- منظمة العمل الدولية، المؤشرات الرئيسية لسوق العمل العالمية- نظرة عامة، المكتب الإقليمي للدول

العربية بيروت، 2019، ص 109 - 113.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ابو ظبي،

ملحق (18/2)، ص 304.

### • مشكلة أزمة الهوية

العراق احدى الدول التي تعرضت لأحداث أسهمت في زعزعة الهوية الوطنية لشريحة مهمة من مواطنيها، لاسيما الشباب منهم، وجعلت المواطنين في العراق متمسكين بالولاء والانتماء لهوياتهم الأثنية والطائفية بدلاً عن انتماءهم وحبهم لهويتهم الوطنية، لذلك لا عجب ان نرى بعض الشباب يمزق هويته الوطنية امام مرأى الكاميرات أو يتمنى العيش بعيداً عن وطنه، فالمسألة اذن تتعلق بأزمة هوية واضحة المعالم ينبغي الالتفات لها ومعالجتها وتشخيص اسبابها، والتحديات التي تواجه الهوية الوطنية في العراق متعددة ومختلفة، تنامت بسبب التطورات العلمية والتقنية الهائلة، وثورة الاتصالات والإنترنت والفضائيات، ودخول العالم في مرحلة العولمة، كمنظومة ثقافية سياسية اقتصادية اجتماعية تعكس تحالف القوى الرأسمالية العالمية العملاقة؛ تفاقمت أزمات الشباب أكثر فأكثر في البلدان الفقيرة؛ حيث بات الشباب يعاني من أزمة مزدوجة متولدة عن الأزمات المتوارثة، والمركبة القائمة أصلاً وأخرى ناتجة عن التأثيرات القادمة عبر الإنترنت والفضائيات، والتي تعكس ثقافة ومفاهيم مجتمعات أخرى غريبة، وتحدث عن رفاهية خيالية نسبة لشباب البلدان الفقيرة؛ ما يهدد الشباب في هذه البلدان بأزمات جديدة جراء هذا المد العولمي<sup>(36)</sup>.

يتركب مفهوم «الهوية الثقافية» من مفردتين «هوية» و«ثقافة»، وهما مرتبطتين على سبيل الإضافة والاقتران، ولا تنفك إحداها عن الأخرى، فالهوية لا يمكن تحديدها خارج نطاق الثقافة، وأن الأخيرة لا يمكن التعرف عليها دون هوية تميزها، وبذلك برز إلى السطح المعرفي مفهوم الهوية الثقافية، لاقتران الهوية بالثقافة، وضمن هذا السياق من الممكن أن تجد ثقافات أخرى تتعايش داخل الثقافة الأم أو المهيمنة في المجتمع، وهي كيانات متميزة عنها ولكنها لا تتعارض والثقافة الكلية للمجتمع، لضرورة وعلاقة وظيفية، بين طرفي المركب، والثقافة ذلك الكل المركب الذي يحتوي على المعرفة والاعتقاد، والفن والأخلاق، والقانون والعادات والتقاليد، وأي قدرات أخرى تكتسب بواسطة الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع.

تسعى الجماعات الدينية المتطرفة إلى صقل الهوية الثقافية لفكرها، بما يحقق أغراضها الاجتماعية والسياسية، باستخدام الدين، وتوظيفه كمبرر لشرعية تواجدها في المجتمع، كونها حركة إصلاحية، جاءت لتحارب الفساد فيه، وفي الوقت نفسه، فهي تستخدم الدين لتجد القبول الاجتماعي، لأن الدين هو المحدد الرئيسي للهوية إلى جانب الثقافة واللغة، حالما يُوظف من طرف هؤلاء، لإطلاق فتاوى مغرضة ومغلوطة، الهدف منها إحداث العداء والفرقة بين أبناء الوطن الواحد، إلى جانب تعبئتهم على التمرد والعنف بشتى

صنوفه، ولا شك إن هذا سوف يسئ إلى الدين ويشوه تعاليمه، ومبادئه السمحة، إن اتجاهات التطرف تشكل تحدي كبير لهوية الأمم والشعوب لان السياسة المتطرفة التي تهدف إلى تنميط البشر والقيم والمفاهيم وفق معاييرها الجديدة التي ترى ان الآخر مخطأ ولامجال للحوار معه، وتسعى إلى صياغة هوية شمولية تفرضها في الواقع الإنساني، وتكمن الخطورة في الفكر السابق، أن قوة الأفكار التي تطرح بها هذه الافكار المتطرفة تعمي الأبصار عن رؤية الحقائق على الأرض، مما يؤدي إلى توهم البعض أن هذه الهوية الدخيلة المستوردة هي الهوية التي ينبغي أن تسود وتنفذ، وان الهوية المتطرفة إذا سارت في الاتجاه المرسوم لها ستكون إنذاراً بانهايار وشيك للاستقرار العالمي<sup>(37)</sup>.

ان إبراز الهوية الثقافية الوطنية ليست مسألة يمكن التهاون بها من اي فرد، ولا بد من تكريس قيم المساواة والعدالة الاجتماعية بين الافراد وتجميع الهويات الفرعية لتصب في صالح الهوية الوطنية الجامعة وهي الهوية الوطنية العراقية والالتفاف حولها وحمايتها وصيانتها من كل عبث داخلي أو خارجي، وهذا هو الحل الامثل لبناء الدولة العصرية الحديثة.

ان الدعوة إلى ايجاد تشريعات تساهم في تعزيز الوحدة الوطنية ومحاربة كل من يحاول شق الصف الوطني هو أحد الواجبات التي على الاعلام ان يدعو إليها ويبرزها ويعمل على توجيه رسائله الاعلامية لذوي الشأن من اجل تعظيم المنجز الوطني وتعزيز الولاء والانتماء للوطن، فالإعلام الوطني قادر بما يملكه من امكانيات تواصلية من محاربة التطرف والغلو والارهاب الفكري والتشجيع على تبني قيم التسامح والمحبة والتعاون وبناء عقلية الانسان في هذا الوطن.

#### • مشكلة القلق والخوف من المستقبل

ان قلق المستقبل وما يحمله من مفاجآت وتغيرات تتخطى قدرة الكائن على التكيف معها، وهذا ما يجعل التوتر النفسي شديداً، ومن ثم تكون استجابته متطرفة في محاولة منه للتفوق بعيداً عن هذه التغيرات المتلاحقة. وقلق المستقبل ليس نتاجاً من التغيرات المتلاحقة والتي من الصعب التنبؤ بها بل ينتج من رؤية الحاضر وظروفه المعقدة مثل سيطرة الماديات على القيم بين الناس، فضلاً عن العمل والدراسة ومتطلباتها الكثيرة والتهديد من جراء فقدانهما الظروف السياسية وانعكاساتها على الشارع والفرد، وخاصة الشباب بكل ما تحمله من مفاجآت وصعوبات ونوعية التعليم ومخرجاته ومدى اسهامه بإمداد المجتمع بأفراد قلقين على مستقبلهم أو افراد واثقين ومطمئنين، وإن أكثر ما يجعل الفرد قلقاً وخائفاً ما يأتي<sup>(38)</sup>:

- المستقبل إذ كل الاشياء السيئة التي يمكن ان تحدث في المستقبل.

- فقدان العمل والبطالة

- الحاجة المادية والفقر في المستقبل.
- الخوف من المرض، وخصوصاً الأمراض الخطيرة في ظل عدم وجود الرعاية الصحية.
- الخوف من الفشل في الدراسة أوفي العلاقات الاجتماعية.
- عدم القدرة على اتخاذ قرار مصيري الآن وفي المستقبل
- الوحدة وإبتعاد الناس عن الشخص.
- الزواج (الخوف من عدم العثور على الشريك المناسب)

أما نتائج البطالة وفقدان العمل الذي يعد الاساس الذي يبحث عنه كل شاب وفتاة، هو اساس التقدم وله أثره القوي على الاتزان النفسي، فهو يعني الشعور بالأمن والثقة بالنفس، أما البطالة فهي من المعوقات التي تهدد أمن الشباب وسلامتهم واستقرارهم، وتسبب البطالة للمجتمع العديد من الانحرافات الفكرية والسلوكية فنجد: الاغتراب والتشاؤم والاحباط والقلق واللامبالاة واللامسؤولية واللا امل في المستقبل<sup>(39)</sup>.

ان الشباب العراقي في الوقت الحاضر بأمس الحاجة لبناء ثقافة الامن والسلام وحماية التماسك الاجتماعي، لأن ثلاثة عقود من الحروب والنزاع والحصار أدت إلى التدهور الكمي والنوعي للخدمات العامة ومنها على وجه الخصوص الخدمات التعليمية والصحية، وساهمت بتبديد مكاسب التنمية مما أثر على التماسك الاجتماعي نتيجة عدم تحقيق العدالة الاجتماعية وتنامي مشاعر الاحباط بين الشباب العراقي، لذلك فإن السعي لعملية طويلة الاجل لتحقيق التكامل الاجتماعي الذي يوحد الافراد بالجماعة الوطنية يعتمد على التأسيس لوضع اجتماعي - ثقافي- سياسي جديد يعتبر الاعتراف بالحقوق السياسية للأفراد والجماعات والفئات الاجتماعية مكوناً اساسياً لتعريف المواطنة في الدولة.

#### • مشكلة الاغتراب وضعف الشعور بالانتماء

من المشاكل التي وجدت لها طريقاً إلى فكر البعض من الشباب العراقي هي الشعور بالاغتراب داخل الوطن، ويعتبر ظاهرة استدعت اهتمام الباحثين في مختلف العلوم خلال القرن العشرين، بما في ذلك علم الاجتماع الذي عني بدراسة الظاهرة بكل جوانبها وعلاقتها بمختلف الظواهر الاجتماعية الأخرى، حيث ظهرت العديد من الدراسات التي تناولتها<sup>(40)</sup>.

وتأسيساً على ما تقدم فإن مشاكل الشباب العراقي من الاغتراب الاجتماعي يؤدي إلى عدم القدرة على التصرف وفق المقاييس المتعارف عليها أخلاقياً واجتماعياً والشعور بالبعد عن الأهداف الحضارية والاجتماعية لمجتمعهم ووطنهم، الأمر الذي يؤدي إلى بروز حواجز نفسية واجتماعية تسبق المسافات التفاعلية بينهم وبين المجتمع، والتي تؤدي إلى ضмор التواصل

وبالتالي انفصالهم عن المجتمع والوطن، وهذا ما يؤدي إلى فقدان الانتماء إلى الوطن والشعور بالهوية الوطنية، ففقدان الشعور بالانتماء من أخطر ما يهدد أي مجتمع وأي فرد، وتهدد معاناة الشباب من الاغتراب الاجتماعي هويته الوطنية ووجود الوطن ومستقبله، ولهذا لا بد من العمل على الحدّ من هذه الظاهرة في أوساط الشباب بتحسين ظروفهم الاجتماعية ومنحهم فرص التعبير عن ذواتهم<sup>(41)</sup>.

كما ان شعور الشباب بالتهميش، كذلك بعدم الانتماء يؤدي به إلى التنكر للوطن والنفور منه وعدم أداء الواجبات الوطنية كالانتخاب، كل هذه الأمور السالفة الذكر تؤدي إلى تصدع أو تفكك إحساس الشاب بهويته، وهذا التصدع في الهوية يؤدي إلى نقصان قدرة الفرد على التمسك بهويته الوطنية التي يمثلها التمسك بالعادات والتقاليد والاعتزاز باللغة والثقافة والقيم، والافتخار بتاريخ الوطن وبطولاته وأمجادته والقيام بالمشاركة في إحياء مناسباته وأعياده.

يؤدي الاغتراب إلى اضمحلال حالة التفاعل الاجتماعي عند الفرد مما يجعله غير فعال اجتماعياً فاقداً للقدرات التي تحدد مدى مساهمته في البناء الاجتماعي والتطور، وأن أغلب الشباب الذين يشعرون بالتهميش والعزلة الاجتماعية يميلون إلى الانعزال والانعطاف وعدم تشكيل علاقات اجتماعية ويشكلون لأنفسهم عالماً خاصاً، إضافة إلى ان شعورهم بالتهميش ينعكس على تفكير الشباب ومواقفهم داخل المجتمع واتجاه الوطن والأحداث والأوضاع السائدة فيه، فهو يعزز ابتعاده عن الوطن والنفور منه وفي أغلب الحالات بشعور عدم الاعتزاز بلغته وعاداته وتقاليده وتاريخه.

تتميز مرحلة الشباب لدى بعضهم بنوع من الركود سببها عدم وجود رغبة أو دافع أو طموح، أو قد يصاب الفرد الشاب بالغربة، حيث يفقد القدرة على التفاعل، وعدم الانتماء بالمعنى السلوكي ويفقد تحديد الأولوية والأهمية في القيام بأفعاله وسلوكياته، لأن الشخص اللائق لا يمكنه أن يفصل عن ماضيه وحاضره، ولم يعد لديه اهتمام بمستقبله، إذن عدم الانتماء لدى الشباب يعدّ مشكلة خاصة عندما يكون مفروضاً، أي لإرادي، بمعنى أن يكون الشاب مسلوب الإرادة، وبالتالي فقدان بؤادر التغيير أو التجديد والإصلاح<sup>(42)</sup>.

### • مشكلة العنف لدى الشباب

العنف ظاهرة بشرية أثارت اهتمام العلماء والمفكرين منذ القدم، فتناولتها بعض الدراسات حسب طبيعة تخصصها؛ لذلك اختلف مفهوم العنف تبعاً لتلك التخصصات<sup>(43)</sup>. ويُعرّف العنف من الناحية السياسية بأنه أعمال التمزيق والتدمير والأضرار كافة والتي يكون غرضها واختيار أهدافها أو ضحاياها والظروف المحيطة بها وانجازها وآثارها ذات دلالات سياسية<sup>(44)</sup>، والعنف بطبيعته يعارض ما جاء به الإعلان العالمي في المادة الثانية عشرة التي أشارت إلى أن «لا يُعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته»<sup>(45)</sup>.

ويشير عنف الشباب إلى الأفعال الجماعية التي تتسم باستخدام القوة الموجهة سواء نحو الأشخاص أو ممتلكاتهم أو نحو مؤسسات أو هيئات حكومية بهدف الحصول إما على مكاسب مادية أو على الاعتراف بالوجود، بدوافع شتى:

أ - دوافع تتعلق بحالات انتقامية من واقع اجتماعي وسياسي واقتصادي لا يحقق رغبات الشباب ولا يلامس احتياجاتهم، في ظل تباين طبقي كبير بين فئات المجتمع من الناحية المادية والمعنوية، فضلاً عن انعدام العدالة في التوزيع، وهو امر يمكن ملاحظته بسهولة في مجتمع كالمجتمع العراقي الذي مرّ بمخاضات عسيرة، فترى فئة عريضة من الشباب العراقي يفتقد لأدنى مقومات العيش الكريم، ولا ننتظر من هذه الفئة ان تكون مستسلمة ومذعنة لهذا الوضع، فمن الطبيعي ان تتحين الفرصة للتعبير عن مشاعرها بشتى الطرق متى سنحت لها الفرصة، حتى لو كانت تلك الطرق انتقامية.

ب - دوافع أسرية عائلية، اجتماعية، اقتصادية: متمثلة أساساً في غياب أو ضعف الرقابة الوالدية والتربية الأخلاقية والتوجيه العقدي والديني للأبناء، كما أن اتساع المسافة بين الأبناء والآباء وعدم الاهتمام بمشكلاتهم، والتمييز الفاضح في التعامل معهم وضعف المنظومة القانونية خاصة في جانب الالتزام بالحقوق والواجبات، ضعف المشاركة في اتخاذ القرار على مستوى الأسرة، ضعف أو غياب المسؤولية الاجتماعية للفرد خاصة فيما يتعلق بأزمات الفرد اتجاه الممتلكات والمرافق العامة وقضايا المجتمع في ضوء العناصر المشكلة للمسؤولية الاجتماعية.

ت - دوافع دراسية تعليمية ثقافية: من أهم مظاهرها ضعف إشباع حاجات الشباب التعليمية والثقافية والمادية وغياب فضاءات التنشيط الثقافي والرياضي والاجتماعي، سواء في محيط الجامعة أو داخلها، وتتضح حركة العنف لدى الشباب العراقي في مجالات معينة من الحركات الاحتجاجية وسياسة الحرق والشعارات ذات الدلالات التي تشير إلى العنف.

ث - دوافع إعلامية مرتبطة أساساً بالاستخدام السلبي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتعد (السلبية) أحياناً أهم ما يميز الأعمال والمحتويات الإعلامية التي تبث وتنتشر عبر فضاءاتها المختلفة والاحتواء على ممارسات عنيفة أو تدعو للعنف.

ج - دوافع واسباب نفسية: وأهم ما يُشار إليه في هذا الجانب هو الشعور بالحرمان والفقر والعجز وسلب الحقوق والافتقار للثقة بالنفس والفراغ والقلق والنظرة التشاؤمية للمستقبل، حيث يشعر الشباب أن حقوقه مسلوقة من خلال عمليات ومحاولات التهميش والاقصاء وتلتصق به التهمة بالميوعة وفقدان الجدية وعدم المسؤولية، وهذا ما يعرف بهدر كيان الشباب الذي يترك المجتمع بدون حصانة تجاه مخططات وبرامج الهيمنة الخارجية.

ح - دوافع تتعلق بالفساد المالي والاداري الذي ينخر جسد الدولة منذ قرنين من الزمن، فضلاً عن سلسلة الفشل الذي أصابت المنظومة السياسية مما أسهم في هدر الطاقات الشبابية والتعدي على حقوقها.

#### • مشكلة أمية الشباب

لا شك ان التعليم يعد أهم ركائز التنمية البشرية وبرز مؤشراتها، فضلاً عن كونه حجر الأساس لرقى وتقدم الشعوب، والتعليم هو الركن الأساسي القادر على ايجاد وبناء العناصر البشرية المؤهلة لاستغلال الموارد الطبيعية التي لا تكفل تحقيق التنمية بمعزل عن وجود العنصر البشري القادر والمؤهل على استغلال تلك الثروات بالشكل الأمثل.

أخذت مشكلة الامية بالتزايد في كل ارجاء المعمورة وبتسارع كبير منذ العقد الاخير من القرن العشرين، وفقاً للمفهوم الجديد للتنمية الذي يعتبر الاستثمار في التعليم أفضل من الاستثمارات وارباحها، واساس العدالة الاجتماعية التي تنادي بها التيارات الفكرية، إلا ان هذه المعادلة البسيطة لا نجدها محققة في كثير من البلدان وفي كثير من السياسات. وبالنسبة تفاقم مشكلة الامية في هذه البلدان، بوصفها أحد أضلاع مثلث التخلف إلى جانب الفقر والمرض.

وهناك مناطق تمتاز بارتفاع نسب الامية لاسيما بالنسبة للشباب، إذ يلحظ ان مستويات الأمية في احوار جنوبي العراق تبلغ 47.4 %، وهي الأعلى بالنسبة للمعدلات المحلية والعربية والعالمية والإقليمية<sup>(46)</sup>، علماً إن معدلات الالمام بالقراءة والكتابة للشباب 15-29 سنة بلغت 88.9 % للذكور و80.3 % للإناث و84 % لكلا الجنسين، وهو أمر يشير إلى ارتفاع مستويات الامية<sup>(47)</sup>.

ويبين الجدول (9) معدل الالمام بالقراءة والكتابة لفئة الشباب، ومنه يتضح تباين المعدلات بحسب المحافظات العراقية لكنها عموماً معدلات مرتفعة، تحتاج لوقفة جدية ومعالجة موضوعية، في ظل الارتفاع الكبير بين الإناث مقارنة بالذكور وهو أمر يشير إلى الصعوبات التي تواجه تعليم الإناث فضلاً عن العادات والتقاليد وتهالك البنى التحتية للتعليم.



الجدول (9): معدل الالمام بالقراءة والكتابة للشباب بحسب محافظات العراق ( % )

| المحافظات  | ذكور | إناث | الإجمالي |
|------------|------|------|----------|
| نينوى      | 83   | 64   | 74       |
| كركوك      | 88   | 72   | 80       |
| ديالى      | 91   | 74   | 83       |
| الانبار    | 89   | 71   | 80       |
| بغداد      | 91   | 83   | 87       |
| بابل       | 89   | 74   | 82       |
| كربلاء     | 85   | 70   | 77       |
| واسط       | 85   | 64   | 74       |
| صلاح الدين | 85   | 65   | 75       |
| النجف      | 81   | 69   | 75       |
| القادسية   | 79   | 60   | 70       |
| المثنى     | 76   | 54   | 65       |
| ذي قار     | 82   | 57   | 69       |
| ميسان      | 79   | 57   | 68       |
| البصرة     | 87   | 74   | 80       |
| دهوك       | 78   | 56   | 66       |
| أربيل      | 81   | 60   | 70.9     |
| السليمانية | 84   | 64   | 74       |
| المجموع    | 86.3 | 70.1 | 78.2     |

المصدر: بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، التقرير الوطني للتنمية البشرية، شباب العراق  
تحديات وفرص، 2014.

وتنطبق الحال على محافظات جنوب العراق التي سجلت معدلات عالية في نسب الامية، حيث جاءت محافظة ذي قار بالمرتبة الاولى في حجم السكان الاميين (بعمر 10 سنوات فأكثر)، وجاءت محافظة البصرة بالمرتبة الاولى لأعلى قيمة بلغ حجم السكان الاميين (298360) نسمة، بتغير مطلق بلغ (33397) نسمة، فيما بلغ حجم السكان الاميين في محافظة ذي قار (291252) نسمة. وبتغير مطلق بلغ (19181) نسمة، وحلت في المرتبة الثانية. واستمرت محافظة ميسان في المرتبة الثالثة فقد بلغ حجم السكان الاميين (209199) نسمة، بتغير مطلق بلغ (35740) نسمة، واستقرت محافظة المثنى بالمرتبة الاخيرة إذ بلغ حجم السكان الاميين (148374) نسمة

وبتغير مطلق بلغ (23492) نسمة، وتشير البيانات ان اعلى قيمة للتغير المطلق قد سجلت في محافظة ميسان، واقلها في محافظة ذي قار، في حين كانت محافظتي البصرة والمثنى في المرتبة الثانية والثالثة في الترتيب.

ويذكر تقرير اليونيسف وهيئة التربية أن 59.2% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 عاماً يفتقرون إلى المهارات الرقمية. كما يفتقر الشباب إلى فرص الحصول على التعليم القائم على المهارات الحياتية، والقابلية للتوظيف، والمهارات الريادية التي ستمكنهم من الانتقال السلس إلى سوق العمل. فضلاً عن ذلك، ليس ثمة فرص كثيرة لتزويد الشباب بالمهارات اللازمة لرفع مستوى انخراطهم المدني لكي يصبحوا مواطنين فاعلين وواعين، ورفع وتيرة مشاركتهم في عمليات صنع القرار.

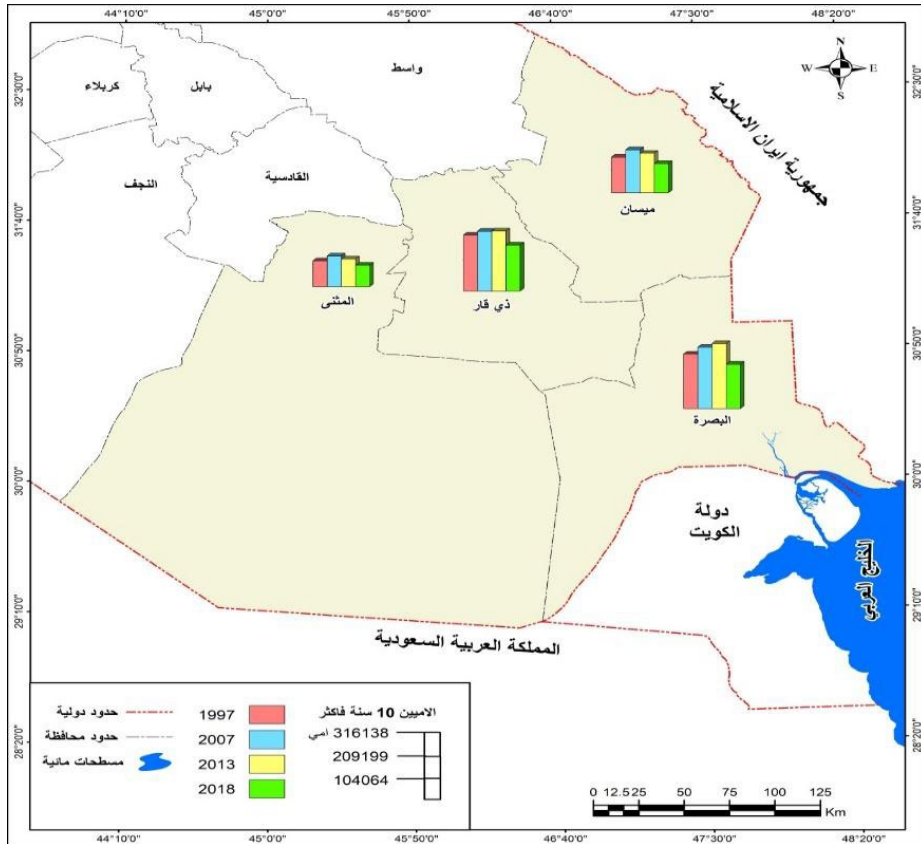
لم يعد التعليم كعملية ونظام ومدرسة وكتاب ومدرس، فهذه المرتكزات ما عادت المصدر الوحيد للمعرفة، فاختلاف مصادر ووسائل المعرفة في عصر الثورة المعلوماتية وانتشار وسائلها يتطلب ابتكار وسائل جديدة تستجيب لاحتياجات الشباب ليس من المندمجين فقط بل لمن هم خارج النظام التعليمي من الإناث والشباب في الريف والفقراء، ولاشك ان الارتقاء بالجانب التعليمي يتطلب توسيع الفرص امام الطلبة في اختيار الفروع والتخصصات واتباع نظام الكورسات بدلاً عن النظام السنوي ونظام التعليم المفتوح والتعليم عن بُعد، فضلاً عن الاهتمام بالجانب المهني.

الجدول (10): التوزيع العددي للسكان الاميين بعمر (10 سنوات فأكثر) في محافظات جنوب العراق للمدة (1997-2022)

| المحافظة | عدد السكان الاميين<br>لعام 1997 | عدد السكان الاميين<br>لعام 2007 | عدد السكان الاميين<br>لعام 2013 | عدد السكان الاميين<br>لعام 2022 |
|----------|---------------------------------|---------------------------------|---------------------------------|---------------------------------|
| البصرة   | 264963                          | 298360                          | 316138                          | 215762                          |
| ذي قار   | 272071                          | 291252                          | 292208                          | 223749                          |
| ميسان    | 173459                          | 209199                          | 191955                          | 141812                          |
| المثنى   | 124882                          | 148374                          | 134340                          | 104064                          |
| الإجمالي | 835375                          | 947185                          | 934641                          | 685387                          |
| العراق   | 3189052                         | 3776734                         | 4435603                         | 3623161                         |

المصدر: الباحث بالاعتماد على: - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لعام 1997، جدول 29. - جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات احوال المعيشة، 2007-2013. - جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح رصد وتقويم الفقر في العراق، 2017 - 2018.

## الخريطة (3): التوزيع العددي للسكان الاميين بعمر (10 سنوات فأكثر) في محافظات جنوب العراق



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (2)

ويبدو ان هناك ارتفاع واسع وفجوة كبيرة فيما يتعلق بأمية الإناث، فضلاً عن التفاوت بين المحافظات العراقية بنسب أمية الإناث، إذ يبلغ معدل الأمية بين الإناث العراقيات نسبة (24 %) وهي تفوق ضعف تلك النسبة بين الذكور العراقيين (11 %) ويعد سكان الريف أكثر أمية بنسبة (25 %) من الحضر بنسبة (14 %)، وتتسع الفجوة بين الذكور والإناث ضمن المناطق الريفية من حيث القدرة على القراءة والكتابة، ويتجلى هذا التفاوت بصورة أكثر وضوحاً في محو الأمية الوظيفية، حيث تبين أن أقل من (50 %) من الإناث في الفئة العمرية (15-45 سنة) ممن تعيش في المناطق الريفية يجيدون القراءة والكتابة، مقارنة مع نسبة (72-80 %) ممن يجدن القراءة والكتابة ضمن الفئة العمرية نفسها في المناطق الحضرية. نستنتج من ذلك أن هنالك ارتباط عكسي بين درجة الحضر وبين الأمية فكلما زادت درجة التحضر، انخفضت نسبة الأمية والعكس صحيح أيضاً.<sup>(48)</sup>

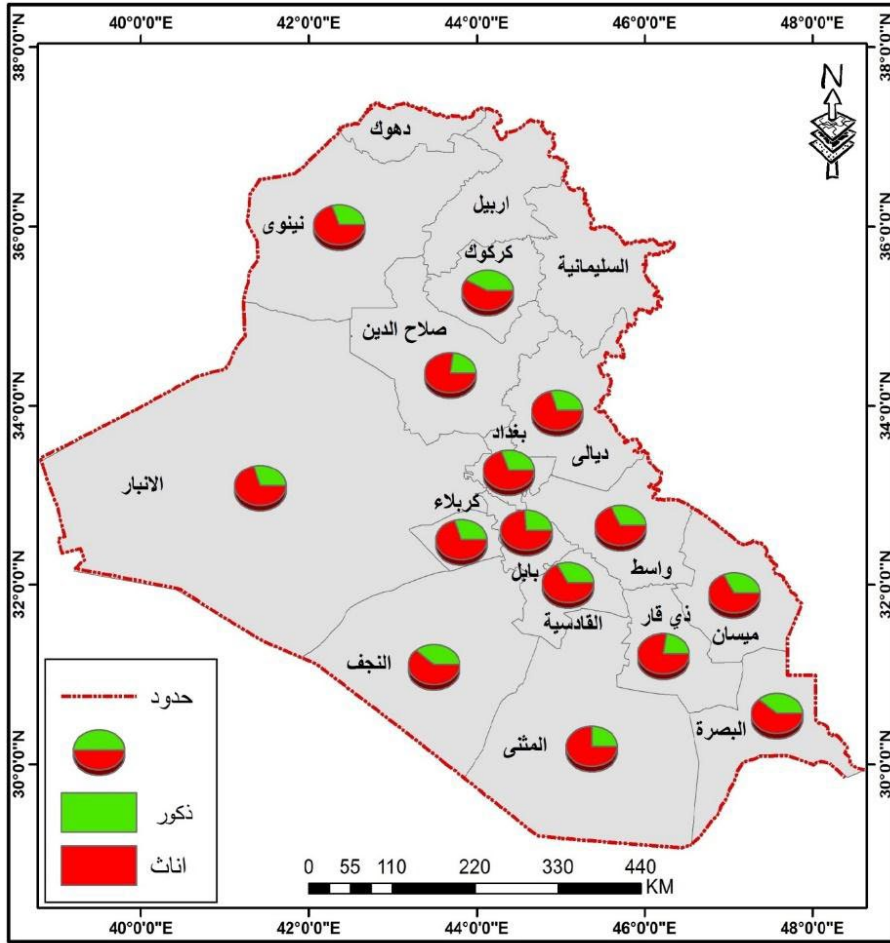
ووفقاً لإحصائيات البنك الدولي فإن معدلات الأمية الرقمية في العراق هي الأعلى بالمقارنة مع جيرانه من البلدان، فمقابل كل واحدة من كل 100 امرأة في العراق تمتلك التقنيات الرقمية، هناك 11 في البحرين، وخمس في دولة قطر، وستة في الإمارات العربية المتحدة، و12 في المملكة العربية السعودية، و14 في الكويت.

الجدول (11): الإناث الاميات بحسب المحافظات العراقية

| المحافظات  | النسبة % | عدد الذكور | عدد الإناث | المجموع |
|------------|----------|------------|------------|---------|
| نينوى      | 17.1     | 86040      | 194332     | 280372  |
| كركوك      | 2.5      | 21966      | 29362      | 51328   |
| ديالى      | 4.8      | 23939      | 55084      | 79023   |
| الانبار    | 3.9      | 19083      | 44745      | 63828   |
| بغداد      | 6.0      | 30530      | 68810      | 99340   |
| بابل       | 7.2      | 29187      | 82413      | 111600  |
| كربلاء     | 2.1      | 10326      | 23413      | 33739   |
| واسط       | 7.0      | 38074      | 79909      | 117983  |
| صلاح الدين | 4.7      | 16068      | 54539      | 70607   |
| النجف      | 3.3      | 23378      | 36931      | 60309   |
| القادسية   | 6.2      | 34993      | 70589      | 105582  |
| المثنى     | 5.0      | 18876      | 56840      | 75716   |
| ذي قار     | 7.4      | 24486      | 83552      | 108038  |
| ميسان      | 4.1      | 23287      | 46371      | 69658   |
| البصرة     | 5.4      | 39767      | 60870      | 100637  |
| دهوك       | 4.6      | 30610      | 52799      | 83409   |
| أربيل      | 4.2      | 17489      | 47996      | 65485   |
| السليمانية | 4.5      | 28216      | 51317      | 79533   |
| المجموع    | 100.0    | 516315     | 113987222  | 1656187 |

المصدر: الباحث اعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، وحدة التحليل الإحصائي، نتائج المسح الأخير للأحوال المعيشية (محافظات العراق الإدارية)، (جدول 8-10)، بيانات غير منشورة، مطبعة الجهاز، 2019، بدون رقم صفحة.

خريطة (4): التوزيع العددي للسكان الاميين بحسب النوع



المصدر: بالاعتماد على بيانات جدول (11) ومخرجات برنامج (Arcgis10.3)

#### • مشكلة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية

جرائم المخدرات من ابرز الجرائم التي انتشرت في المجتمع العراقي في الآونة الأخيرة، وخصوصاً بين فئة الشباب من كلا الجنسين ذكر وأنثى<sup>(49)</sup>؛ ويعدّها الكثير من الباحثين في هذا الشأن بأنها بوابة الإجرام وتحت تأثيرها يتم ارتكاب الجريمة، وتهدد جميع القيم منها الاجتماعية والأخلاقية؛ لذا اتخذت حيزاً كبيراً لدى الحكومات ومنظمات المجتمع المدني بوصفها من الجرائم التي تدمر الشخص وتهدد الاستقرار والسلم الاجتماعي بأكمله<sup>(50)</sup>؛ إذ إن المتعاطي لن يكون ضاراً لنفسه فقط وإنما للأسرة والمجتمع المحيط به، كما أن هذه الجريمة تمس بشكل مباشر فئة الشباب، وهذه الفئة هي القوة المحركة في المجتمع والتي قد تكون أكثر عرضة من بقية الفئات

فتجعله غير قادر على القيام بواجباته الحياتية<sup>(51)</sup>، فضلاً عن فقدانه لأهليته العقلية في التفكير السليم والتي بدورها تؤدي إلى هدر طاقة الفعلية ومن ثم تعطل المجتمع بشكل عام.

لا شك ان لجرائم المخدرات خصوصية من حيث كونها لا تقتصر على الرجال فحسب بل ولا تختص بعمر معين، فالمتورطين يتنوعون ما بين نساء ورجال، وأن كان للرجال النصيب الأكبر بالتأكيد، فضلاً عن كون الذكور والإناث أيضاً يتوزعون عمرياً ما بين بالغين وأحداث، وجميعهم وقعوا في مصيدة الجريمة وأصبحوا جزءاً منها، إذ سجل العام 2021 تورط (12384) رجلاً بالغاً في جرائم المخدرات في عموم محافظات العراق عدا إقليم كردستان، فيما سجل الأحداث تورط (265) حدثاً بجرائم المخدرات في العراق لذات العام، فيما كان نصيب النساء البالغات من جرائم المخدرات هو (151) امرأة، بينما تورطت من الفتيات غير البالغات (22) فتاة، إذ يظهر ما تقدم ان جرائم المخدرات مغرية للدرجة التي تقع في حبالها حتى الفتيات الصغيرات والنساء البالغات، فضلاً عن الأحداث من الفتيان دون سن البلوغ القانوني، وهذا يعود في معظم الامر إلى عاملين أساسيين: الأول الاغراءات المالية المقدمة من جهة والضغط الذي يمارس من قبل المتاجرين بهذه الآفات من جهة أخرى لا سيما اللواتي يقعن تحت تأثير الإدمان. وقد جاءت محافظة ميسان أولاً بعدد المواد المخدرة المضبوطة بواقع (145496) غرام ثم محافظة البصرة ثانياً بواقع (85939) غرام من المواد المخدرة المختلفة، ومحافظة الانبار ثالثاً بواقع (63743) غرام، ومحافظة بغداد رابعاً وقد سجلت (52996) غرام، وجاءت بقية المحافظات بمراتب ونسب متباينة.

أما اهم المواد المخدرة فيمكن ذكرها بحسب الاهمية وهي: حبوب الكريستال شديد التنبيه أولاً ثم حبوب الكبتاجون المنبهة الأكثر تداولاً في العراق، ثم المؤثرات العقلية (الادوية والمهلوسات) وهي الحشيش الهريون والكوكائين.<sup>(52)</sup>

## • الخاتمة

1 - وضع سياسات اجتماعية واقتصادية ملائمة للاستفادة من شريحة الشباب، بما يضمن تحقيق معدلات نمو اقتصادي بنسب تفوق معدلات النمو السكاني، بهدف زيادة نصيبهم من الناتج المحلي الإجمالي، واعطاء الاهتمام لتطوير سياسات الرعاية الاجتماعية المقدمة لهم وتفهم خصوصية قضاياهم وحاجاتهم.

2 - عقد ندوات تثقيفية حول احتياجات الشباب وبناء نظم معلومات قوية حول قطاعهم، فضلاً عن فتح قنوات اتصال بين المؤسسات الحكومية والشباب.

3 - انشاء مراكز لبحوث الرأي وقياس الاتجاهات. وتنويع الاستراتيجيات المستخدمة في تنفيذ

سياسة بناء القدرات المؤسسية لمراكز الشباب وتنمية ثقافة العمل التطوعي. ونشر المعرفة والثقافة لدى هذه الفئة وتنمية المعلومات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لدى الشباب، وتعريفهم بأهم المشكلات العالمية والإنسانية.

4 - جذب الشباب نحو ساحة العمل السياسي، وحتى تحقق عملية التربية السياسية النجاح المطلوب منها، يفترض فيها أن تراعي احتياجات الشباب ورغباتهم وتطلعاتهم المستقبلية، مثلما يفترض أن تغذي طموحهم وميولهم وتراعي أيضاً الاتجاهات العامة في المجتمع وقيمه ومفاهيمه. وتثقيف الشباب بالمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وإفساح المجال لهم للمشاركة الواسعة في مختلف المؤسسات التمثيلية لأخذ دورهم في عملية صنع القرار.

5 - إعادة بناء الذاكرة الوطنية لدى جيل الشباب، بما يؤكد التواصل الثقافي والحضاري بين الأجيال، لاسيما وأن الشباب العراقي أسهم وعلى امتداد المراحل الزمانية في صنع الأحداث والتأثير فيها.

6 - الاستعانة بالخبراء في مجال صنع السياسة الملائمة لاحتوائهم واعداد القيادات الشبابية المؤهلة لقيادة مفاصل الدولة.

7 - تعزيز المواطنة لدى الشباب من خلال بث الروح الوطنية وتعميق الانتماء لقضايا الوطن واحتياجاته والحفاظ على كينونته.

8 - استجماع طاقات الشباب وتوحيدها نحو الأهداف والأولويات الوطنية والاجتماعية في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع، وتوظيف هذه الطاقات بأفضل السبل نحو هذه الأهداف والأولويات.

9 - رفع حسّ المسؤولية والانضباط لدى الشباب من خلال عملية التربية والتهديب الخلقي والقيمي، والتعريف بأسس النظام وقوانينه ودولة القانون ومتطلبات الشباب في تشكيل سدّ منيع أمام محاولات زرع الفوضى وانتهاك القيم والقانون.

10 - وضع خطة إعلامية موحدة وبرامج واقعية لتوجيه الشباب للتمسك بقيمه وعاداته وتقاليده الاصيل.

11 - تعزيز قيم التعاون والتعاقد والتسامح بين أفراد المجتمع خصوصاً الشباب منهم، بما يؤكد التكاتف والتماسك الاجتماعي وإطلاق المبادرات الشبابية؛ لتقديم خدمات طوعية تسهم في تقدم المجتمع والتقليل من أعباء الطبقات الشعبي.

12 - تلبية الحاجات الاقتصادية الأساسية للشباب وإهمها إيجاد فرص العمل والسكن.

- 13 - تلبية احتياجات الشباب في الترفيه والترويح؛ وانشاء مراكز ترفيهية ثقافية (دور سينما، مسرح، منتزهات، معسكرات شبابية).
- 14 - الحاجة إلى بناء الشخصية القيادية الشابة من خلال تنمية القدرات القيادية وصلقلها للمواهب الواعدة، وهذه العملية لا تتم بقرار إجرائي بقدر ما تحتاج إلى سياسات تربوية مدروسة مقرونة بخبرة عمل ميداني تعزز ثقة الشباب القيايين بقدراتهم وتضعهم أمام الاختيار الجد.
- 15 - الحاجة إلى تحقيق الذات، بما يعنيه من اختيار حرٍّ وواعٍ لدوره ومشاركته المجتمعية وشعوره بالانتماء لفكره، أو مجموعة اجتماعية لها أهداف عامة.
- 16 - الحاجة إلى الرعاية الصحية والنفسية الأولية، والتي من شأنها أن تجعل من نموه متوازناً وإلى إعطائه ثقافة صحية عامة تمكّنه من فهم التغيرات الجسدية في مرحلة المراهقة كمرحلة حرجة.
- 17 - الحاجة إلى المعرفة والتعليم، لما لهما من دور مفتاحي وأساسي في حياة الفرد، ولكونها توسع الآفاق والمدارك العقلية. وهو حق مكتسب وضروري مثل الماء الهواء في عصر ليس فيه مكان للجهلاء.
- 18 - الحاجة إلى الاستقلال في إطار الأسرة كمقدمة لبناء شخصيته المستقلة، وتأهيله لأخذ قراراته المصيرية في الحياة والعمل والانتماء، بطرق طوعية، بعيداً عن التدخل.
- 19 - إعادة النظر في البرامج التعليمية على أساس الجمع بين الدراسات النظرية والعملية والفنية، بحيث يصل الطالب إلى نهاية المرحلة الثانوية وهو مزود بالخبرات والحقائق المعرفية اللازمة.
- 20 - إعادة النظر بطريقة إعداد العاملين في ميدان تنشئة الشباب من معلمين ومربين وقادة، بحيث تتوافر لديهم القدرة على إظهار سمات الشخصية العراقية لدى الأجيال الجديدة.
- 23 - تشجيع الشباب على الانفتاح السليم على الثقافات والحضارات الأخرى، وتوجيههم لممارسة النقد العلمي الموضوعي وتشجيع الحوار بين الشباب؛ لأن ذلك يشكل ضماناً لعدم الانحراف عن القيم العربية السليمة التي نريد لشبابنا التمسك بها.
- 24 - العمل على تحقيق الاستثمار الامثل لفئة الشباب وما تمتلكه من طاقة وكفاءة وديناميكية في تحريك عجلة الاقتصاد العراقي باعتبارهم ثروة وطنية ومورد اقتصادي يسهم في تحقيق التنمية والتقدم، لاسيما لما يملكه العراق من مقومات بشرية وطبيعية وموقعها الجغرافي تهيؤها إلى اقامة مشاريع متنوعة.



25 - ضرورة تظافر جهود كافة الوزارات والجهات المختصة في مجال توفير المعلومات التفصيلية المتعلقة بظاهرة البطالة بما يكفل وضع الخطط والحلول اللازمة لمعالجتها بالاستناد إلى الأسس العلمية الصحيحة، مع توفر قاعدة بيانات وإحصاءات واسعة، لاسيما في المناطق الريفية والنائية.

26 - تنشيط وتفعيل مهام مكاتب العمل العائدة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية في كل المحافظة، مع تسجيل طالبي العمل لمختلف الشرائح بمن فيهم الخريجين كافة، مع استلام جميع الشواغر وفرص العمل المتوفرة في سوق العمل (القطاع الخاص والعام)، مع منح الصلاحيات الكافية لها.

27 - مواصلة تقديم الدعم للقطاع الخاص وتنظيم نشاطه وتوسيعه مع وضع القوانين والتشريعات التي تحكم عمله، لأجل استقراره وطمأنته لغرض تشجيع المستثمرين المحليين في إقامة مشاريعهم، ولغرض استقطاب أعداد كبيرة من المشتغلين وبمختلف المهن والاختصاصات والمستويات العلمية والمهارية، ودعم المستثمرين المحليين لإقامة المشاريع المتعلقة بالشباب.

28 - العمل على إقامة مشاريع كثيفة العمل في الوقت الحاضر لغرض التخفيف من حدة البطالة، مع تبني بعض القوانين التي تحدّ من البطالة، مثل تقديم القروض الملائمة لصيانة المشاريع المقامة، إضافة إلى تشجيع المراكز الحرفية والإنتاجية والمهنية. والعمل على تشجيع الشباب للتوجه نحو العمل في القطاع الخاص.

## الهوامش والمراجع

- (1) عبد الرزاق محمد البطيحي وآخرون، الإحصاء الجغرافي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، مطبعة جامعة بغداد، 1979، ص 27.
- (2) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، التقرير الوطني للتنمية البشرية، شباب العراق تحديات وفرص، 2014، ص 40.
- (3) Shelley McKeown, Ed, Cairns, 2012: Peacemaking youth programmers in Northern Ireland, journal of Aggression conflict and peace Research, Vol.4ISS:2, PP.69.
- مصلح الصالح، الشامل، قاموس المصطلحات العلوم الاجتماعية، دار عالم الكتب، السعودية الرياض، 1999، ص 595.
- (4) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح مواقف ومعارف وممارسات الشباب لسنة 2004 المصدر السابق
- (5) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الوطني للفتوة والشباب لعام 2009 المصدر السابق.
- (6) أمين محمود عبد الله، دراسات في الجغرافية السياسية للعالم المعاصر، مكتبة النهضة المصرية، 1969، ص 260.
- (7) فتحي محمد ابو عيانة، جغرافية السكان، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980، ص 3-4.
- (8) صلاح الدين الشامي، دراسات في الجغرافية السياسية، منشأة المعارف العامة، مصر، 1994، ص 84.
- (9) جمال حمدان، شخصية مصر، الجزء الرابع، عالم الكتب، القاهرة، 1984، ص 106.
- (10) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، رصد السكان في العالم، نيويورك، 2019، ص 24.
- (11) فتحي محمد ابو عيانة، جغرافية سكان الإسكندرية دراسة ديموغرافية منهجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1980، ص 568.
- (12) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، رصد السكان في العالم، المصدر السابق، ص 26.
- (13) باسم عبد العزيز عمر العثمان وعدنان عناد غياض العكيلي، تحليل جغرافي لخصائص ومؤشرات التركيب العمري لسكان البحرين خلال تعدادي 1991 و 2001، مجلة اوروك للعلوم الإنسانية، المجلد 7، العدد 2، 2014، ص 234.
- (14) باسم عبد العزيز عمر العثمان وعدنان عناد غياض العكيلي، جغرافية السكان أسس وتطبيقات، ط 1، مكتبة دجلة للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2020، ص 403.
- (15) السيد حنفي عوض، المشكلة السكانية وتحديات البقاء، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2010، ص 142 - 144.
- (16) الأمم المتحدة، دليل التنمية البشرية لعام 2018، الطبعة العربية، نيويورك، ص 223-225.

- (17) علي سالم الشواورة ومحمود الحبيس، جغرافية السكان- المدخل إلى علم السكان، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص148.
- (18) الأمم المتحدة، مكتب العمل الدولي، المؤشرات الرئيسية لسوق العمالة الدولية، جنيف، 2019، جدول19، ص76-78.
- (19) عبد المنعم عبد الوهاب، صبري فارس الهيتي، المصدر السابق، ص281.
- (20) نصيف جاسم علي المطلبي، موقع تركيا الجيوستراتيجي وأهميته للعراق اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1986، ص134.
- (21) Nurmi, J. (1988): Effects of thinking about the future and comparison of methods, Vol.(4), N. (1)
- (22) علي الزغل، عاطف غصبيات، الشباب والاعترا، دراسة ميدانية من شمال الاردن، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الخامس، العدد 2، كانون الاول، الاردن، 1990، ص43.
- (23) عادل طاهر، الشباب والسلام العالمي، دار الثقافة العربية للطباعة، (د. م. ط)، 1966، ص51.
- (24) محسن خليل، وحدة الشباب العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1978، ص7.
- (25) توفيق سلطان اليوزبيكي وآخرون، دراسات في الوطن العربي، الحركات الثورية السياسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، ط3، 1985، ص79.
- (26) وميض جمال عمر نظمي وآخرون، التطور السياسي المعاصر في العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مطبعة جامعة صلاح الدين، ط2، 1986، ص8.
- (27) عارف حمو وآخرون، مبادئ الاقتصاد، دار اللوتس للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص171.
- (28) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة كتب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 226، الكويت 1997، ص39.
- (29) Edwin Manfield. Economics6, th edition, University of Pennsylvania, 1996,p103.
- (30) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لعام2007، إحصاءات السكان والقوى العاملة، جدول (8/2)، ص67.
- (31) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام 1987، جدول (31/2)، ص123.
- (32) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، هيئة تخطيط القوى العاملة، واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، 2016، ص42.
- (33) للمزيد ينظر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسوحات التشغيل والبطالة في العراق لسنوات 2006، 2008، 2012، 2018.
- (34) وزارة التخطيط، دائرة التنمية البشرية، سياسة التشغيل والقوى العاملة، واقع وحركة التشغيل في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، ص27.
- (35) Malvine, W. (1995) ; Dissertation Abstract, Vol.(56), N. (6)

(36) Hung Yvonne 2011: The Geography (Imagination of youth: Transformation Through political participation and community engagement, Dissertation Abstracts international section A: Humanities and social sciences

- (37) محمد إبراهيم عيد، الهوية والقلق والإبداع، دار القاهرة، القاهرة، 2002، ص 123.
- (38) هبة مؤيد محمد، قلق المستقبل عند الشباب وعلاقته ببعض المتغيرات، مجلة البحوث النفسية والتربوية، العدد (26)، 2008، ص 323.
- (39) سامية خضير صالح، البطالة بين الشباب حديثي التخرج (العوامل، الاثارة، العلاج)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1992، ص 243.
- (40) نعمات عبد الخالق السيد، الاغتراب وعلاقته بالعصاب والدافعية للإنجاز لدى طالب الجامعة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أسيوط، 2001، ص 242.
- (41) حليم بركات، الاغتراب في الثقافة العربية- متاهات الإنسان بين الحلم والواقع، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، 2016، ص 23.
- (42) سيد صبحي، الشباب وأزمة التعبير، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2002.
- (43) دولة فلسطين، وزارة شؤون المرأة، السلطة الوطنية الفلسطينية، تقرير حول العنف ضد المرأة، فلسطين، 2009، ص 2.
- (44) نصير فكري ذياب الربيعي، ثقافة العنف المسلح دراسة انثروبولوجيا مدينة بعقوبة نموذجاً، قسم علم الاجتماع الانثروبولوجي، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2010، ص 15.
- (45) الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948، ص 9.
- (46) حسين عليوي ناصر الزيايدي بعض مؤشرات التنمية في احوار جنوب العراق، مجلة جامعة واسط كلية التربية، جامعة واسط، عدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي الرابع والموسوم بالعلم والمعرفة نبني العراق الجديد للمدة 6-7 نيسان / 2011، ص 949- 1969.
- (47) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، التقرير الوطني للتنمية البشرية، شباب العراق تحديات وفرص، 2014، ص 119.
- (48) عمر نزار خلف رشيد العلواني، التحليل الجغرافي لظاهرة الأمية في محافظة الأنبار، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، 2020، ص 116.
- (49) ماجدة جاسم حسين الخزعلي وصباح حسن بقر الشام، جرائم المخدرات في محافظة المثنى وعلاقتها بالبطالة للمدة (2004-2017)، جامعة بغداد، كلية التربية للعلوم الانسانية، ابن الرشد، قسم الجغرافية، 2018، ص 300-301.
- (50) رانيا عادل محمود أبو السعود، جغرافية الجريمة بمحافظة الجيزة، رسالة ماجستير، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2016، ص 33.
- (51) باسمه كزار حسن، أثر المخدرات على الامن الاقتصادي في البصرة، جامعة البصرة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 9، العدد، 27، 2013، ص 36.
- (52) جمهورية العراق، وزارة الداخلية، مديرية مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، 2022.



## الدراسة التاسعة

### كوتا النوع الاجتماعي في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs

سكاي كريستنسين: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في  
إسلام آباد/باكستان

غابرييل باردال: قسم العلوم السياسية في جامعة  
مونتريال/مونتريال/كويبك/كندا

ترجمة: نصر محمد علي

#### المحتويات

##### • المقدمة

• جذور الوهم القابع خلف عدم توافق نظام الكوتا مع الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs

• فوائد الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر متعددة الأعضاء MMDs

• العقبات المبكرة المرتبطة بالتدابير الخاصة المؤقتة TSMs في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs: دراسة حالة كوتا المستوى الانتخابي للتمثيل النسبي

• نشر المعرفة والمعايير الدولية

• الفرص السانحة في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs

• تطبيق الكوتا في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs

• الكوتا الترشيحية في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs

• الدوائر الانتخابية الإضافية الكبرى

• المقاعد التناوبية

• العتبات البديلة

• الخاتمة

• معجم مصطلحات

• الهوامش والمراجع

قائمة الجداول

| الجدول                                                                                             |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الجدول (1) نطاق استعمال الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDsa               |
| الجدول (2) الكوتا في الأنظمة التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد smds (البلد-النساء في البرلمان %) |
| الجدول (3) فعالية الكوتا الترشيحية في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs  |

قائمة الأشكال

| الشكل                                                            |
|------------------------------------------------------------------|
| الشكل رقم 1: النساء في العالم على وفق المنطقة والنظام الانتخابي  |
| الشكل رقم 2: توازن النوع الاجتماعي في الجمعية الوطنية (فرنسا)    |
| الشكل رقم 3: نجاح المرشحات النساء (فرنسا)                        |
| الشكل رقم 4: التوازن في النوع الاجتماعي في البرلمان (اوزباكستان) |

## • المقدمة

تُجمع المعرفة التقليدية المتصلة بفاعلية كوتا النوع الاجتماعي في تعزيز مشاركة المرأة - حتى الآن - على تفوق أنظمة الكوتا في أنظمة التمثيل النسبي PR. ومع ذلك فإن وجهة النظر هذه تتجاهل العديد من البدائل الممكنة التطبيق في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs.

تدرس هذه الورقة كوتا النوع الاجتماعي (أو التدابير الخاصة المؤقتة TSMs) في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs. فهي ورقة تمثل بحثاً يُعنى بتقديم سُبل متعددة يمكن من خلالها تنفيذ أنظمة الكوتا بنجاح في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs. وتأسيساً على أمثلة لحالات من أوغندا وفرنسا والهند وأماكن أخرى، فإننا نفند أسطورة عدم توافق الكوتا مع الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs.

إنَّ كوتا النوع الاجتماعي في الأنظمة الانتخابية التي تستعمل الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد (SMDs) هي أقل وضوحاً (Norris and Krook 2011)، وغالباً ما تكون «غير موثوقة» (Larserud and Taphorn 2007) و«أكثر تحدياً» (Tajali and Hoodfar 2011) أو بنحو عام معقدة وغير فعالة. أثّر هذا التصور التقليدي عن الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs<sup>(1)</sup> على الفكر والسياسية لأكثر من عقد. ولحسن الحظ هذا الافتراض الراسخ غير صحيح. إذ توجد عدة طرق فعالة لتطبيق الكوتا في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMD على النحو الذي يفصح عنه عدد متزايد من الخبرات في البلدان حول العالم.

نظراً لأهمية التوازن بين الجنسين في الحياة السياسية والالتزامات الدولية التي تعهدت فيها 188 دولة<sup>(2)</sup>.. فإن خيار «انتهاج مسار سريع» للمساواة بين الجنسين عبر نظام الكوتا (الذي يعرف أيضاً بالتدابير الخاصة المؤقتة TSMs) يعد ملائماً بوصفه حلاً سياسياً في العديد من البلدان. إذ يتعين على المشرعين والمدافعين عن الكوتا الأخذ بالحسبان نوع حزمة الكوتا التي ينبغي تبنيها، وحجم التمثيل المستهدف (33%؟ 50%). وعلى الرغم من أن تنفيذ كوتا النوع الاجتماعي في أنظمة التمثيل النسبي PR يسير نسبياً إلا أن التغييرات في الأنظمة الانتخابية بين التمثيل النسبي وأنظمة الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد SMD نادرة للغاية، كما ان الأدلة الأكاديمية بشأن فوائد التمثيل النسبي لا تصمد بإزاء الواقع السياسي للأنظمة الانتخابية الراسخة.

ولتحقيق أهداف المساواة بين الجنسين في هذا المجال، صار لزماً على البلدان التي تعتمد الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMD أن تجد طرقاً ممكنة عملياً لزيادة مشاركة النساء ضمن معايير الأنظمة الانتخابية القائمة على الأغلبية/التعددية.



إن التحدي المتمثل بالأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد SMDs ليس أمراً هامشياً، إذ يعيش أكثر من أربعة مليارات شخص في كنف بلدان تتهج الأنظمة الانتخابية التي تستعمل الدوائر ذات العضو الواحد SMDs في انتخابات المجالس التشريعية الوطنية فيه كما تتضمن هذه البلدان 64 بلداً (35% من الأفراد يعيشون في ظل بلدان ذات برلمانات وطنية منتخبة) وتستعمل الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد SMDs بوصفها وسيلة لانتخاب برلماناتها. ويشمل إحصاء الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد SMDs البلدان ذات الكثافة السكانية الكبيرة مثل الولايات المتحدة والهند وكذلك الكثير من دول الكومنولث. يُضاف إليها 39 دولة أخرى تستعمل مزيجاً من الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد والدوائر الانتخابية متعددة الأعضاء MMDs (21 بالمائة من الناحيين في العالم). وبالمقارنة.. فإن الأنظمة الانتخابية ذات الدوائر متعددة العضوية التي تعتمد التمثيل النسبي تغطي 83 بلداً إلا أنها لا تضم سوى 27% من السكان (ينظر الجدول رقم 1).

تظل المجتمعات الأكاديمية والعاملون في الميدان على السواء مقيدين بالصور النمطية بصدد هذه القضية. وتأسيساً على الأبحاث التي تفترض أن أنظمة التمثيل النسبي هي أكثر ملاءمة لتمثيل النساء والأقليات، فإن الخبراء والمستشارين الدوليين يؤكدون في كثير من الأحيان أن أنظمة التمثيل النسبي PR هي أكثر توافقاً مع الكوتا<sup>(3)</sup>. وتقترب هذه السردية بالحكم المسبق الذي مفاده أن الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs غير صالحة للكوتا، وغالباً ما يتكرر هذا الحكم بانتظام في الأبحاث المعاصرة. وعلى العموم يرى أحدث تقرير — بخصوص كوتا النوع الاجتماعي - صادرٌ عن الاتحاد الأوروبي « أن الأمر الأكثر تعقيداً يكمن في وضع كوتا نوع اجتماعي مناسبة في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs » (Dahlerup and Freidenvall 2011, 16). وقد أدلت المنظمات التي تحمل صفة مراقب بنصائح مماثلة في هذا الخصوص. فقد عزى مركز كارتر التراجع الكبير في مشاركة المرأة في انتخابات سيراليون إلى صعوبات تتصل بتطبيق كوتا النوع الاجتماعي الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد SMDs في هذا البلد. ولاحظ المركز أن كوتا النساء توجد في أغلب أنظمة التمثيل النسبي ومن الصعب تنفيذها في أنظمة «الفائز الأول FPTP» (Carter Center 2012, 31).

وعلى الرغم من هذه الحجج، إلا أن الأمثلة الناجحة للكوتا في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs ما تزال تنتشر في أنحاء العالم كافة، بما في ذلك الكوتا الترشيحية في فرنسا وأوزبكستان، والدوائر الانتخابية التناوبية المطبقة في الحكومات المحلية في الهند والدوائر الانتخابية الإضافية الكبرى النسائية المستخدمة في أوغندا، وطرق العتبات

البديلة وأنظمة «أفضل الخاسرين». وهذه الأنظمة كلها لها مزاياها وعيوبها، حالها في ذلك حال أنظمة الكوتا المستعملة في أنظمة التمثيل النسبي. ومن ثم فإن هذه الحالات تفصح عن أن أنظمة الكوتا في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs هي ليست أكثر تعقيداً ولا أقل فاعلية من تلك المستعملة في أنظمة التمثيل النسبي.

إن الخوف من «التعقيد» الذي يلف الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs يتجاهل حقيقة أن الأنظمة الانتخابية بالمجمل تميل بنحو عام إلى التعقيد. إذ تختار العديد من البلدان مزيجاً هجيناً مكوناً من أنظمة التمثيل النسبي وأنظمة الأغلبية بما في ذلك المستويات الانتخابية الخاصة والمقاعد المحجوزة للأقليات، أو التصويت التفضيلي، أو العتبات، أو العديد من «التعقيدات» الأخرى. فالنظام الألماني المختلط الذي يجمع نظام التمثيل النسبي والأغلبية والتصويت التفضيلي المستعمل في أيرلندا وأستراليا عصي على الفهم بالنسبة للعديد من النخبين 2007 and OSCE/ODIHR 2012 e.g., see OSCE/ODIHR 2007 and OSCE/ODIHR 2012 صحيح أن بساطة النظام الانتخابي تُعدُّ معياراً قيماً بيد أنها ليست المعيار الأكثر أهمية. فعلى الرغم من أن أنظمة الكوتا تضيف تعقيداً إلى أي نظام انتخابي، إلا أن الحالات الواردة في هذه الورقة تفصح عن أن تصميمات الكوتا في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs ليست بالضرورة عبئاً مفرطاً.

إن هذه الورقة لا تتعارض مع مزايا القوائم في أنظمة التمثيل النسبي، التي تميل بالفعل إلى تفضيل النساء والأقليات (Norris 2004, Norris and Krook 2011, Reynolds, Reilly, and Ellis 2005). لذا نحن نتحرى — عوضاً عن ذلك — الكيفية التي تُنفَّذُ بها التدابير الخاصة المؤقتة TSMs<sup>(\*)</sup> على نحو فعال في ظل الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs من دون التعرض لكفاءة النظام أو فوائده.

يسعى بحثنا هذا إلى تقديم عدة سُبل يمكن عبرها تطبيق نظام الكوتا بنجاح في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs. إذ قمنا باستعراض الكوتا الترشيحية وأربعة أنواع من المقاعد المحجوزة وهي: الدوائر الانتخابية التناوبية والدوائر الانتخابية الإضافية الكبرى والمستويات الانتخابية لأنظمة التمثيل النسبي PR Tiers والعتبات البديلة («أفضل الخاسرين»).

الجدول رقم (1) نطاق استعمال الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDsa

| نوع الدائرة الانتخابية                           |  | عدد السكان |         | البلدان |         |
|--------------------------------------------------|--|------------|---------|---------|---------|
| دائرة ذات عضو واحد                               |  | 3044m      | % 53.28 | 64      | % 34.41 |
| دائرة متعددة العضوية                             |  | 1493m      | % 26.14 | 83      | % 44.62 |
| كلا الدائرتين ذات العضو الواحد والمتعددة العضوية |  | 1175m      | % 20.57 | 39      | % 20.97 |
| الإجمالي                                         |  | 5714m      | % 100   | 186     | % 100   |
| a-مجموعة البيانات الأصلية                        |  |            |         |         |         |

وتأسيساً على أمثلة من آسيا وأوروبا وأفريقيا فإننا نفند الوهم القابع خلف فكرة عدم توافق الكوتا مع الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs، ونرى من الضروري البحث عن حلول في هذه السياقات نظراً للاستعمال الواسع النطاق للأنظمة القائمة على الأغلبية.

وعبر البحث والتحليل في أنظمة الكوتا المعتمدة في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs، فإننا نسعى أيضاً للمساهمة في تعزيز الخيارات السياسية. ذلك لأن فشل الدراسات الحالية بالتمعن بنحو مناسب بنظام الكوتا في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs غالباً ما كان يفضي إلى توصيات سياسية تُقصر استعمال الكوتا على القوائم في أنظمة التمثيل النسبي (من دون تصنيفها على هذا النحو في بعض الأحيان)<sup>(4)</sup>. إذ يمكن أن تكون التوصيات غير المناسبة مضللة وتؤدي إلى نتائج عكسية لدى المتخصصين والمعنين العاملين في هذا المجال.

أخيراً.. تحتاج التفسيرات الراسخة لمزايا أنظمة التمثيل النسبي إلى مراجعة أيضاً في ضوء مجموعة من الممارسات المتطورة في تعزيز تمثيل المرأة في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs، لذا نأمل في أن تساهم هذه الورقة في بلوغ تلك الغاية.

### • جذور الوهم القابع خلف عدم توافق نظام الكوتا مع الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs

تستند المفاهيم الخاطئة المتصلة بتطبيق التدابير الخاصة المؤقتة TSMs في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs إلى ثلاثة أسباب: يعكس السببان الأولان الأداء المقارن لأنظمة التمثيل النسبي من ناحية وعدد الحالات الماثلة للعيان التي طبقت التدابير الخاصة المؤقتة TSMs بنحو سيء في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو

الواحد SMDs، من ناحية أخرى، أما السبب الثالث فيعتمد التجربة مع العاملين الأولين، وينص بالتحديد على أن النشاط الذين يقودون الجهود التشريعية لإقرار الكوتا قد ركزوا بنحو مفرط على الحلول التي أتاحتها الدوائر الانتخابية متعددة الأعضاء MMDs جراء الإخفاق الذي اكتنف الدراسات في توفير أساس لفهم الخيارات الأخرى.

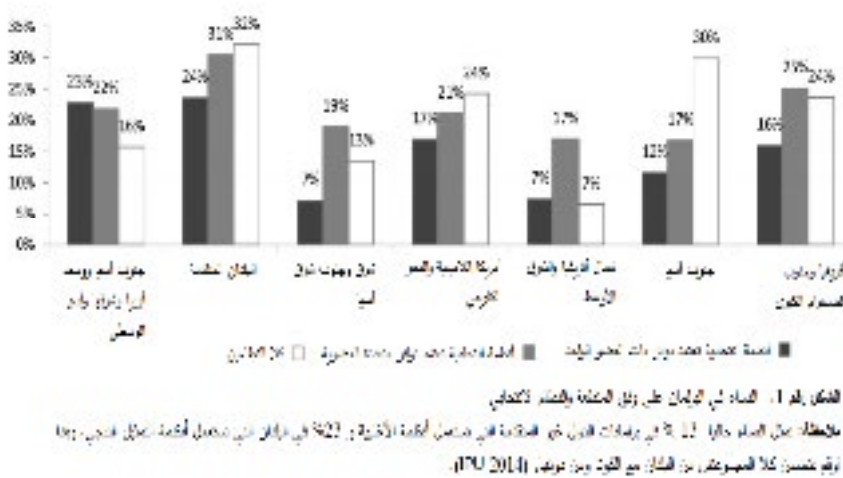
#### • فوائد الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر متعددة الأعضاء MMDs

إن العناصر البنيوية للأنظمة الانتخابية، من قبيل «ما إذا كان النظام قائماً على التمثيل النسبي أم الأغلبية، وكم عدد الأعضاء المنتخبين في كل دائرة انتخابية، وما إذا كانت هناك عتبة مفروضة للتمثيل وما إذا كان يتسنى للناخبين الاختيار بين المرشحين وكذلك الأحزاب» (Reynolds 2008: 3)، كلها عوامل تؤثر في تمثيل المرأة، وقد أثرت في الدراسات على مدى أكثر من ثلاثة عقود. ويعد الفرق بين أنظمة القوائم الحزبية المستندة إلى التمثيل النسبي وبين الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs من أهم العوامل التي أثرت في مستويات تمثيل المرأة (Duverger 1955; Lakeman 1970; Castles 1981; Rule 1981; Norris 1985; Rule 1987). لقد وثقت الفجوة إحصائياً بمرور الوقت وفي مناطق مختلفة. وباستعمال تحليل داخل الحالة (Lancaster and Davis 1992) وثق الاختلاف ضمن النظام الانتخابي الألماني المختلط إذ أسفرت القوائم في الدوائر الانتخابية متعددة الأعضاء MMDs عن انتخاب ضعف عدد النساء المنتخبات مقارنة بالدوائر ذات العضو الواحد SMDs. وفي العام 1993 بلغ معدل النساء المنتخبات في الديمقراطيات الغربية التي تتبنى القوائم في أنظمة التمثيل النسبي نسبة 20% من النساء المنتخبات في البرلمان فيما حققت البلدان التي تتبنى الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs أقل من نصف هذا النجاح بمعدل 9% فقط من النساء (Matland and Studlar 1996). بيد أن الفجوة تقلصت بنحو ملحوظ بعد 20 عاماً في البلدان النامية، إذ آلت أنظمة التمثيل النسبي إلى انتخاب ما يقرب من 30% من النساء في البرلمان وانتخاب ما يقارب 24% من النساء في البلدان التي تتبنى أنظمة الأغلبية<sup>(5)</sup>. لكن مع ذلك ظلت الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs متخلفة عن الأنظمة التي تعتمد الدوائر الانتخابية متعددة الأعضاء MMDs والأنظمة المختلطة في الإحصائيات العالمية. وما تزال أنظمة التمثيل النسبي PR خارج البلدان النامية تنتخب ما يقرب ضعف عدد النساء في أنظمة الأغلبية (ينظر الشكل رقم 1)<sup>(6)</sup>.

يُعزى التمييز بين الأنظمة الانتخابية إلى التأثير الذي يربته التمثيل النسبي PR على إجراءات ترشيح الأحزاب السياسية. هناك عوامل عديدة تؤثر في هذا الخصوص. فعندما يكون هناك مقعد

واحد متاح للتنافس غالباً ما تتركز الترشيحات الحزبية حول المرشحين الذي ينظر إليهم على أنهم مقبولون على نطاق واسع من جانب دوائرهم الانتخابية، الأمر الذي يؤدي في الغالب إلى أن تنطوي قوائم المرشحين على الذكور فحسب. لكن مع زيادة المقاعد في كل دائرة انتخابية (حجم الدائرة الانتخابية)، تتراجع هذه الضغوط. إذ يمثل كل مقعد إضافي متاح فرصة للأحزاب لجذب الأصوات من دوائر انتخابية خارج دوائرها الانتخابية، ومن ثم سيبحثون على الأرجح عن قائمة أكثر تنوعاً من المرشحين تضم النساء. وبالمثل أيضاً سيحد ذلك من التنافس داخل الحزب فلا تواجه النساء عتبات عليا سعيّاً وراء ترشيح الحزب (Engstrom 1987; Rule 1987; Matland 1993).

الشكل رقم 1: النساء في العالم على وفق المنطقة والنظام الانتخابي



ملاحظة: تمثل النساء حالياً 13% في برلمانات الدول غير المتقدمة التي تستعمل أنظمة الأغلبية و23% في البلدان التي تستعمل أنظمة التمثيل النسبي. وهذا الرقم يتضمن كلا المجموعتين من البلدان مع الكوتا ومن دونها. (IPU2014).

كما تميل أنظمة القوائم الحزبية أيضاً إلى إتباع إجراءات ترشيح أكثر مركزية (Castles 1981; Gallagher and Marsh 1988)، والتي يدفع البعض برأي مفاده أن تلك الإجراءات تمكنها من الاستجابة للضغوط السياسية لزيادة تمثيل المرأة بنحو أفضل (Norris 1993).

وتستمر حزمة مزايا أنظمة التمثيل النسبي PR بما يتجاوز حسابات ترشح الحزب. إذ تحول أنظمة التمثيل النسبي التركيز بعيداً عن المرشحين الأفراد لمصلحة الأحزاب مادام التصويت يتم عبر القوائم عوضاً على الأفراد. وإذا ما كان المرشحون الذكور أوفر حظاً من النساء يغدو التركيز على الحزب عوضاً عن المرشح مفيداً للنساء، زد على ذلك فإن المستويات العليا من إمكانية تبدل أعضاء البرلمان المرتبطة بالتمثيل النسبي PR توفر فرصة أكبر للقادمين الجدد مثل النساء (Matland and Studlar 1996). كما إن العدوى بين الأحزاب تغدو أكثر احتمالاً في الدوائر الانتخابية متعددة الأعضاء بحيث تتنافس الأحزاب لتكون أكثر تمثيلية في قوائمها الانتخابية (Matland and Studlar 1996).

### • العقبات المبكرة المرتبطة بالتدابير الخاصة المؤقتة TSMs في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs: دراسة حالة كوتا المستوى الانتخابي للتمثيل النسبي

تستعمل عشرون دولة حتى اليوم إما أنظمةً انتخابيةً تعتمد دوائر ذات العضو الواحد SMDs، أو أنظمةً انتخابيةً مختلطةً، توظف تدابير خاصة مؤقتة لتحسين تمثيل المرأة في الهيئات الوطنية المنتخبة. والدول الست عشرة منها التي تستعمل التدابير الخاصة المؤقتة TSMs، تتبنى الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs منها بنحو حصري. وعلى الرغم من حقيقة أن مستويات الكوتا عموماً تقتصر على مستويات دنيا مقارنة بالأنظمة الانتخابية ذات الدوائر متعددة العضوية MMDs، إلا أن البيانات الحالية تؤشر أن تأثير (تمثيل النساء في البرلمان) مماثل (24.7% في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs إلى 24.5% بالأنظمة الانتخابية التي تعتمد دوائر متعددة العضوية MMDs)<sup>(7)</sup>. ما يفسر التأثير المؤكد للمقاعد المحجوزة المرتبطة بالأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs - إلى حد كبير - الأداء الأفضل من حيث التأثير بوصفها دالة لشرط الكوتا.

لكن مع ذلك كثيراً ما يتراجع هذا النجاح في ظل خيبات الأمل الشديدة التي ولّدها نظام الكوتا في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs. وكانت هناك حالتان (باكستان وتزانيا) من أوائل الدول التي تبنت نهج كوتا المستوى الانتخابي للتمثيل النسبي في أنظمتها التي تتبنى الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs. ففي ظل

نهج المستوى الانتخابي للتمثيل النسبي، فإن المستوى الانتخابي للمقاعد المحجوزة يُطعم ببساطة في نظام الفائز الأول FPTP وتملاً تلك المقاعد عبر انتخابات غير مباشرة. فعلى وفق هذا النموذج تجرى الانتخابات للمقاعد العامة في ظل أنظمة الفائز الأول FPTP، ويقدم كل حزب قائمة من النساء المرشحات فقط للمقاعد المحجوزة. وبمجرد تحديد النظام الانتخابي الذي يعتمد الفائز الأول FPTP للمقاعد المحجوزة للنساء، فإن حصة الحزب أو المقاعد التي حصل عليها في الانتخابات ستحدد عدد المقاعد التي سيشغلها كل حزب من المقاعد المخصصة للنساء.

ففي باكستان، خصص القانون في العقود الخمسة الأولى عدداً صغيراً من المقاعد للنساء، صحيح كانت متقلبة، إلا أنها لم تتجاوز 10%. فقد شُغلت هذه المقاعد المحجوزة في البدء عبر التصويت غير المباشر، ثم بعد ذلك عبر قائمة جزئية كما موضح أعلاه. وقد انتهى عصر الكوتا هذا في العام 1998 عندما انتهت الكوتا وانهار عدد النساء المنتخبات. وبعد انتهاء هذه التدابير المؤقتة، دعا القادة المدافعون عن حقوق المرأة إلى تخصيص كوتا من شأنها أن تشكل ثلث المقاعد للحكومات المحلية إلى البرلمان. ففضل المدافعون أن تملأ المقاعد المحجوزة للنساء عبر الانتخاب المباشر باستعمال إما نظام التناوب (على غرار البانشيات الهندية) أو عبر الدوائر الانتخابية الإضافية الكبرى (التي نوقشت في حالة أوغندا). وعلى الرغم من هذه المطالب فإن النظام المعتمد يحتجز في نهاية المطاف (ومايزال قائماً حتى اليوم) 19% من المقاعد البرلمانية تُملاً بنحو غير مباشر من القوائم النسائية على وفق حصة الحزب من المقاعد في الانتخابات الوطنية. فالقلة من النساء يترشحن أو ينتخبن في مقاعد غير محجوزة. فعلى المستوى المحلي تنتخب المرشحات للمقاعد المحجوزة من النساء بنحو مباشر في جميع المقاطعات باستثناء مقاطعة واحدة وتتفاوت النسب بنحو كبير على وفق المقاطعة ونوع الهيئة المحلية<sup>(8)</sup>.

وتستعمل تنزانيا نظام الكوتا نفسه تقريباً. إذ خصص قانون صدر عام 1995 نسبة 15% من المقاعد في البرلمان للنساء عبر صيغة مماثلة لتلك المستعملة في باكستان (حيث تنتخب النساء على وفق إجمالي المقاعد التي يحصل عليها الحزب). وقد أدت الإصلاحات اللاحقة للدستور قبل انتخابات عام 2005 إلى زيادة النسبة إلى 30% وتغير التخصيص بحيث غدا يعتمد عدد الأصوات التي يحصل عليها كل حزب.

وعلى الرغم من أن باكستان وتنزانيا قد شهدتا تقدماً إحصائياً في تمثيل المرأة منذ إدخال هذين النظامين (21% و 36% على التوالي)، بيد أن النهجين انتقداً نقداً في محله لكونه جعل من النساء المرشحات للمقاعد المحجوزة مسؤولات أمام قادة الأحزاب فقط وليس أمام الناخبين. إذ قللت هذه الأنظمة من الفاعلية السياسية للنساء المنتخبات وأدت إلى «عزل» المرشحات.

وهذه الانتقادات محقة فبدون شرعية الفوز بالانتخابات أو رأس المال السياسي المستند إلى قاعد الناخبين، ذلك لأن النساء اللواتي شغلن هذه المقاعد قد يكونن في وضع غير موات بإزاء الأعضاء المنتخبين مباشرة.

كما انتُقد هذا النهج من زاوية التمثيل السياسي الحزبي. نظراً لأن توزيع مقاعد الكوتا يعتمد على عدد المقاعد التي فاز بها الحزب وليس الأصوات التي حصل عليها، ومن ثم فإن الكوتا ربما تضخم النتائج غير المتناسبة لنظام الفائز الأول FPTP، عبر تخصيص مقاعد إضافية للأحزاب الكبيرة على حساب الأحزاب الصغيرة والمستقلين. وفي الانتخابات العامة الأخيرة في باكستان، مثلت الكوتا حوالي 9% من إجمالي عدم التناسب<sup>(9)</sup>.

وقد وثقت هذه الحالات على نطاق واسع وأسهمت في وجود تحليلات أقل تفضيلاً لبرامج التدابير الخاصة المؤقتة TSMs في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs، ولا سيما بما يتناقض مع الابتكارات المتزامنة في الدوائر الانتخابية للقوائم المغلقة في أنظمة التمثيل النسبي.

### • نشر المعرفة والمعايير الدولية

بسبب الطريقة التي حدث فيها إصلاح الكوتا غرض الطرف عن المزايا والفرص التي يتيحها تبني التدابير الخاصة المؤقتة TSMs في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs بنحو كبير. يحدد كروك (2006، 303) أربع نظريات سببية أساساً يفسر اعتماد الكوتا في الدراسات وهي بالتحديد: تحشيد النساء من أجل الكوتا لزيادة تمثيل المرأة، ولإدراك النخب السياسية للمزايا الإستراتيجية لدعم الكوتا، وتوافق الكوتا مع المفاهيم القديمة أو المستجدة للمساواة والتمثيل، ودعم المعايير الدولية للكوتا وانتشارها عبر المشاركة الدولية لها. وفي كل من هذه النظريات تساهم المعرفة غير الكافية بنحو ممنهج للحلول التي تقدمها الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs في تعزيز الفجوة.

ففي الحالات التي يكون فيها إدخال نظام الكوتا مدفوعاً بتحشيد النشاط، فإن فعالية المناصرة تعتمد - إلى حد ما على الأقل - على قدرة المدافعين على توضيح كيفية عمل نظام الكوتا والإشارة إلى أمثلة تنطوي على تبني تلك الكوتا في الماضي. ومن غير المرجح أن تنجح جهود التحشيد من دون فهم واضح لخارطة الطريق. وللأسف هذا هو الحال في كثير من الأحيان في المجال الذي أصيب فيه المدافعون والمشرعون بخيبة أمل بسبب الدراسات التي تعترف بواقع الأنظمة الانتخابية الراسخة وتفشل في تقديم حلول عملية للتدابير الخاصة المؤقتة TSMs في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs.



ويمكن قول الشيء نفسه للعوامل الثلاثة الأخرى التي قدمها كروك. إذ يمكن أن يؤثر التصور التقليدي الذي مؤداه بأن نظام الكوتا غير مناسب للأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs على حسابات النخب التي تحاول الترويج لنظام الكوتا لتحقيق منافع سياسية. لا بل حتى عندما تكون «الكوتا متوافقة مع المفاهيم الراسخة والمستجدة للمساواة والتمثيل»، فإن التصور بأن الكوتا أقل شأناً في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs يمكن أن يعيق طريقة الإصلاح هذه. كما أن ظهور نظام الكوتا عبر المعايير الدولية والمشاركة الدولية هو أيضاً معرض للخطر إذ أن المنظمات الدولية، التي تروج لنظام الكوتا وتسهل المشاركة الدولية، هي نفسها تفتقر إلى «أفضل الممارسات» التي يمكن الاعتماد عليها في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs.

باختصار، يمكن القول: إن فاعلية القوائم المغلقة في أنظمة التمثيل النسبي وأوجه القصور التي اكتنفت بعض أنظمة الكوتا الوطنية المبكرة في الدول التي تعتمد الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs، تشكل الأساس للتقييم المتباين بين الأنظمة ذات الدوائر الانتخابية متعددة الأعضاء MMDs والأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs، وذلك من حيث تمثيل المرأة إذ تساعد على تفسير التفضيل القوي لأنظمة التمثيل النسبي في الدراسات التي تعنى بالمساواة بين الجنسين. فبسبب هذه الدراسات غالباً ما يتم التغاضي عن فوائد الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs لمشاركة المرأة من جانب الفواعل الوطنية والدولية الذي يدعون في الغالب إلى الإصلاح، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى نقص المعلومات بشأن الخيارات والحلول الخاصة بالتدابير الخاصة المؤقتة TSMs في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs. لذا سنسعى لمعالجة هذه الإشكالية في الصفحات التالية عبر استكشاف طرق لتطبيق التدابير الخاصة المؤقتة TSMs في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs.

#### • الفرص السانحة في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs

أدى التفوق الظاهر لأنظمة التمثيل النسبي والانتكاسات المبكرة للتدابير الخاصة المؤقتة TSMs في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs مثل باكستان وتزانيا إلى التركيز على إيجاد حلول لمشاركة المرأة السياسية. وقد ظهر التركيز على الحلول التي يوفرها النظام الانتخابي لتمثيل المرأة، لأن الأنظمة الانتخابية كثيراً ما ينظر إليها بوصفها فرصة سانحة في سياق ما تتميز به الأوضاع الأخرى من وجود حواجز أكثر حدة أمام المشاركة السياسية للمرأة، مثل الوضع الثقافي للمرأة في المجتمع أو مستويات التنمية للدولة. وفي ضوء

التحدي المتمثل في هذه العقبات، يبدو أن الأنظمة الانتخابية غالباً ما تكون أكثر يسراً بوصفها بوابات للولوج للمعترك السياسي.

وفي الواقع، لا يعد الإصلاح الانتخابي خياراً سياسياً في معظم البلدان التي تفكر في إدخال آلية التدابير الخاصة المؤقتة TSMs. وفي الوقت الذي توفر فيه الأنظمة الانتخابية سبلاً أكثر يسراً مقارنة بالأعراف الثقافية القديمة إلا أن الواقع السياسي يجعل من الأنظمة الانتخابية «عصية على التغيير» والتغيير الشامل النادر الحدوث. وقد وجد بويكس (1999 Boix) أن الأنظمة الانتخابية لا تتغير إلا عندما يكون هناك تحد سياسي عميق بسبب الأصوات الجديدة أو حدوث تغيير دراماتيكي في تفضيلات الناخبين. إذ غالباً ما تقف مصالح راسخة بعمق وراء أي نظام انتخابي وعندما يحصل التغيير غالباً ما يكون مدفوعاً باهتمام الحزب وتغيير الأفكار عوضاً عن دوافع زيادة المساواة بين الجنسين في التمثيل (Pilet 2007; Blais 2008).<sup>(10)</sup>

تميل حلول الأنظمة الانتخابية لتمثيل المرأة أيضاً إلى تجاهل حقيقة أن الأنظمة الانتخابية ماهي إلا مخارج لجملة من المساومات الاجتماعية والسياسية، ولا تعد من المساواة بين الجنسين سوى هدفٍ واحدٍ فقط من بين العديد من الأهداف (وإن كانت مهمة للغاية). فعلى سبيل المثال في الوقت الذي ينطوي فيه نظام التمثيل النسبي PR (ولاسيما القائمة المغلقة) على العديد من المزايا، إلا أن هناك قيمة أيضاً في أوجه عديدة لاختيارات الناخبين في القائمة المفتوحة أو التمثيل الجغرافي الشامل الذي تنطوي عليه الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs، أو التكيف الفعال للسلطة السياسية المحلية في حالة نظام الصوت الواحد غير المتحول SNTV<sup>(11)</sup>. إذ غالباً ما تؤخذ هذه العوامل في الحسبان في القرارات المتصلة باختيار النظام الانتخابي وقد تتفوق بطبيعة الحال على حسابات النوع الاجتماعي فضلاً عن ذلك فإن الدعوة إلى تغيير النظام الانتخابي باعتماد قضية واحدة، مثل النوع الاجتماعي، ربما تزيد من احتمالية الطعن فيه وتوليد رد فعل عنيف (see Tamale 2003; Dahlerup 2006; Nanivadekar 2006 on backlash to quotas).

ومن المهم أن ندرك أن الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs لها فوائد بنوية في هذا السياق قد تفوق الفوائد البنيوية التي تقدمها أنظمة التمثيل النسبي PR لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة. لكن غالباً ما يتم إغفالها. إذ تُعد الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs، بنحو عام من بين أسهل الأنظمة الانتخابية في الفهم والتنفيذ. على الرغم من أن التعقيد ليس عيباً بالضرورة، إلا أن سهولة الفهم والقدرة على تحقيق النتائج بسرعة مع الحد الأدنى من الحساب هو عامل مهم في بعض السياقات. ويصح الأمر بنحو أكبر في البلدان التي لها باع في استعمال هذه الأنظمة.

لطالما ارتبطت أنظمة التعددية ببعض الحوافز السياسية الإيجابية مثل تفضيل أحزاب «الخيمة الكبيرة» الوسطية على حساب الأحزاب المتطرفة (Norris 2004). وهذا الأمر لا يقتصر على كونه مرغوباً سياسياً في العديد من السياقات فحسب، بل قد يؤثر في مسألة تمكين المرأة عبر تقليل حصة الأحزاب من المقاعد التي تتبنى اليمين السياسي، والتي هي أكثر عرضة للترويج للأجندات الاجتماعية الذكورية. ففي كندا على سبيل المثال فإن خاصية النظام الانتخابي الذي يعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs عملت على تجسير الفجوات الإقليمية واللغوية والعرقية مع السياسات والقادة والمرشحين الذين يستقطبون أكبر شريحة ممكنة من الناخبين... الأمر الذي يتيح للبلد استيعاب الاختلاف الاجتماعي عبر نظام الفائز الأول (Elections Canada 2014). تشير الدلائل الحديثة إلى أنه على عكس الافتراض السابق فإن الأنظمة غير المرتبطة بالتمثيل النسبي تتيح المستوى نفسه من التوافق بين المواطنين والحكومات الذي تتيحه أنظمة التمثيل النسبي. (see Blais and Bodet 2006; Golder and Stramski 2010).

وهناك فائدة ثالثة لا تقل أهمية عن الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs لتمثيل المرأة تتمثل في تقليل الحاجة للتحالفات. إذ يساعد عدم التناسب الناجم عن الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs على إنشاء أغلبية متماسكة وتقليل الحاجة إلى الائتلافات الحكومية في الأنظمة البرلمانية (Norris 2004). ففي الائتلافات غالباً ما يتم تجاوز النساء لشغل مواقع في القوائم الانتخابية والمناصب الوزارية الرئيسة إذ يتنافس قادة الأحزاب الذكور على المناصب؛ ومن ثَمَّ فإن عدداً أقل من التحالفات قد يكون في الواقع أفضل بالنسبة للمرأة، ولاسيما على المستويات العليا من السياسة (Reynolds 1999).

بالإضافة إلى هذه المجالات الرئيسة الثلاثة، فإن الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs تنطوي على فوائد بنيوية أخرى لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة. إذ تميل الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs إلى أن تكون أكثر استقراراً وقد يبقى النواب لمدد أطول في المنصب. وعلى الرغم من أن معدل التناوب الأعلى يمكن أن ينطوي على المزيد من الفرص للنساء الوافدات الجدد، بيد أنه قد يقال أيضاً: إن الاستقرار الأكبر يتيح مزيداً من الوقت للنواب لاكتساب الخبرة السياسية وبناء سجلهم التشريعي في أوساط الناخبين. كما تعمل الخطوط الجغرافية الواضحة للمساءلة في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs على ربط الناخب بممثله بقوة أكبر بكثير مقارنة بأنظمة التمثيل النسبي. إذ تميل هذه الأنظمة (SMDs) لمصلحة المرشحين الذين تربطهم صلات قوية بمجتمعاتهم المحلية، ومن ثم تفيد النساء اللواتي يبدأن حياتهن السياسية في المناصب المحلية.

ومن ثم فإننا نرى أنه من الضروري بمكان دراسة التدابير الخاصة المؤقتة TSMs في الأنظمة

الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs، ذلك أن الأنظمة الانتخابية غالباً ما تكون ثابتة- ومن ثم يتعين على المشرعين والمدافعين عن المرأة ومستشاري السياسة العمل بما متوفر بين أيديهم. وعلى الرغم من أن أنظمة التمثيل النسبي توفر فوائد إلا أن الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs لها أيضاً العديد من المزايا التي يساهم بعضها - على نحو إيجابي - في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة.

### • تطبيق الكوتا في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs

تأسيساً على هذه النظرة العامة للفوائد البنيوية للأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs، سنتقل الآن إلى فحص الخيارات العملية لتطبيق الكوتا في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs.

ونشير هنا إلى أن عالم الكوتا يُقسَّم بنحو عام إلى أنظمة الكوتا الترشيحية (أو كوتا على صعيد مدخلات العملية الانتخابية) والمقاعد المحجوزة (كوتا على صعيد مخرجات العملية الانتخابية). إذ تضع الكوتا الترشيحية قيوداً على من يمكن أن يترشح لمقاعد معينة (على سبيل المثال عبر وضع عتبات محددة للنساء أو المرشحات من الأقليات)، فيما تحدد المقاعد المحجوزة الفرص المُحدَّدة لهذه الفئات من المرشحين. وفي الوقت الحاضر هناك ست مجموعات رئيسة من السبل لإدخال التدابير الخاصة المؤقتة TSMs في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs (ينظر الجدول رقم 2)، بناء على الكوتا الترشيحية والمقاعد المحجوزة. إذ تعمل الخيارات جميعها تقريباً عند المستويات نفسها من المعدلات التي تتضمنها القوائم في أنظمة التمثيل النسبي أو تقترب منها، عند استعمالها في البلدان التي تطبق فيها بفعالية.

ومن بين أنظمة الكوتا الترشيحية، قد تتطلب الأنظمة إما نسبة مئوية بوصفها حداً أدنى لكل جنس بين المرشحين للتنافس في ظل الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs أو ربما يقومون بوضع بطاقات اقتراع منفصلة تعتمد نظام تمثيل نسبي. يُطبق الخيار الأول في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs الخاصة فيما ينشئ الثاني نظاماً مختلطاً يجمع مقاعد كُلاً من الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs ومقاعد التمثيل النسبي. فالأساليب التي تستعمل أنظمة مختلطة عبر إنشاء دائرة انتخابية منفصلة أو أكثر من دوائر التمثيل النسبي لتلبية متطلبات الكوتا تعد شائعة لكن لم يتم تناولها هنا لأنها تستعمل التمثيل النسبي لإشغال المقاعد المخصصة للكوتا.

توفر المقاعد المحجوزة خيارات أكثر تنوعاً. إذ تُنتخب النساء المرشحات على وفق أنظمة المستويات الانتخابية Tier للتمثيل النسبي، على النحو الذي نوقش في أعلاه، اعتماداً على

نتائج الانتخابات المباشرة التي تجري في ظل الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs. وفي الوقت الذي ينطوي فيه المستوى الانتخابي في نظام التمثيل النسبي على فاعلية في زيادة عدد النساء في المقاعد إلا أنه انْتَقَدَ لتهميشه النساء المنتخبات في ظل هذا النظام وتقويضه شرعيتهم. كما يوجد هناك عددٌ من النماذج الأخرى التي تُشغل بموجبها المقاعد المخصصة للكوّتا بوسائل غير مباشرة أو غير انتخابية لتنتهك بذلك المبدأ القاضي بوجود انتخاب النواب مباشرة للهيئة التشريعية، ولم يتم الإشارة إليها هنا لهذا السبب. وتشمل هذه الأنظمة على وجه التحديد ملء مقاعد الكوّتا عبر الانتخابات غير المباشرة، عبر المستوى الانتخابي للتمثيل النسبي أو التصويت الحزبي (مثل بنغلاديش).

فيما عدا هذه الأساليب الهامشية أو المثيرة للجدل، تظهر ثلاثة خيارات أخرى بوصفها خيارات قابلة للتطبيق تتمثل بالدوائر الانتخابية الإضافية الكبرى، والدوائر الانتخابية التناوبية والعتبات البديلة/الخاسر الأفضل. وستكشف الصفحات القادمة الخيارات الأربعة الأساس المتصلة بتطبيقات التدابير الخاصة المؤقتة TSMs في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs الخالصة وهي: الكوّتا الترشيحية في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs، والدوائر الانتخابية الإضافية الكبرى والدوائر الانتخابية التناوبية والعتبات البديلة (ينظر الجدول رقم 2).

#### • الكوّتا الترشيحية في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs

تُعَدُّ الكوّتا الترشيحية الشكل الأكثر شيوعاً للتدابير الخاصة المؤقتة TSMs في أنظمة الأغلبية، لكنها مع ذلك وُظِّفَتْ مراراً وتكراراً في الأنظمة الانتخابية التي تستعمل كلاً من التمثيل النسبي والأغلبية. وتعد كل من فرنسا وأوزبكستان الدولتين الوحيدتين في العالم اللتين تستعملان الكوّتا الترشيحية في نظام انتخابي يعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs بنحو خالص. فيما تستعمل ستة بلدان أخرى الكوّتا الترشيحية في القسم المتعلق في نظامها الانتخابي الذي يعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs لأنظمتها المختلطة<sup>(12)</sup>. وتحظى الكوّتا الترشيحية في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs بأوسع تمثيل جغرافي (دولتان من أمريكا اللاتينية/الكاريبي واثنان من منطقة شرق وجنوب شرق آسيا ESEA وأفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى، وواحدة في كل من جنوب آسيا ووسط أوروبا وشرقها وآسيا الوسطى ((CEECA)).

جدول 2: الكوتا في الأنظمة التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد smds (البلد-النساء في البرلمان %)

| كوتا المقاعد المحجوزة                                                                                                                                                                                                                 |     |                                     |     |                |     |                              |          |                                                              |     |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----|-------------------------------------|-----|----------------|-----|------------------------------|----------|--------------------------------------------------------------|-----|
| الانتخابية الإضافية الكبرى                                                                                                                                                                                                            |     | المستوى الانتخابي في التمثيل النسبي |     | العتبة البديلة |     | الدوائر الانتخابية التناوبية |          | الكوتا الترشيحية (الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد (SMDs) |     |
| ايرتريا                                                                                                                                                                                                                               | 22% | بنغلاديش                            | 20% | الأردن         | 12% | الهند                        | لا يطابق | فرنسا                                                        | 26% |
| كينيا                                                                                                                                                                                                                                 | 19% | موريتانيا                           | 25% | ساموا          | 4%  |                              |          | أوزباكستان                                                   | 22% |
| أوغندا                                                                                                                                                                                                                                | 35% | باكستان                             | 21% |                |     |                              |          | بوصفة جزءاً من النظام المختلط                                |     |
|                                                                                                                                                                                                                                       |     | سويسرا                              | 6%  |                |     |                              |          | بوليفيا                                                      | 25% |
|                                                                                                                                                                                                                                       |     | تنزانيا                             | 36% |                |     |                              |          | مكسيكو                                                       | 37% |
|                                                                                                                                                                                                                                       |     | زيمبابوي                            | 31% |                |     |                              |          | منغوليا                                                      | 15% |
|                                                                                                                                                                                                                                       |     |                                     |     |                |     |                              |          | النيبال                                                      | 30% |
|                                                                                                                                                                                                                                       |     |                                     |     |                |     |                              |          | بنما                                                         | 8%  |
|                                                                                                                                                                                                                                       |     |                                     |     |                |     |                              |          | جمهورية كوريا                                                | 16% |
|                                                                                                                                                                                                                                       |     |                                     |     |                |     |                              |          | السنگال                                                      | 43% |
| معدل النساء البرلمان                                                                                                                                                                                                                  |     | (الكوتا المطبقة فقط)                |     |                |     |                              |          |                                                              |     |
| 25%                                                                                                                                                                                                                                   |     |                                     |     | 23%            |     | 8%                           |          | لا يطابق                                                     |     |
| a وتشمل البلدان التي تستعمل الأنظمة الانتخابية التي تستعمل الدوائر ذات العضو الواحد SMDs فقط (فرنسا وأوزباكستان) وكذلك الأنظمة المختلطة التي تطبق نظام الكوتا في الجزء المتصل بالنظام الانتخابي الذي يستعمل الدوائر ذات العضو الواحد. |     |                                     |     |                |     |                              |          |                                                              |     |
| b لم تطبق هذه الكوتا حتى الآن: في ايرتريا، تم تأجيل الانتخابات البرلمانية منذ عام 2001، فيما طبقت الكوتا في ساموا أول مرة في العام 2016.                                                                                              |     |                                     |     |                |     |                              |          |                                                              |     |
| c طبقت الكوتا الهندية في الحكومة المحلية ولم تتضمن معدلات وطنية هنا.                                                                                                                                                                  |     |                                     |     |                |     |                              |          |                                                              |     |
| d استعملت موريتانيا نوعين من أنظمة الكوتا: المستوى الانتخابي في التمثيل النسبي (التي طبقت على المستوى الوطني) والكوتا الترشيحية (والتي طبقت في جزء يسير من الدوائر الانتخابية).                                                       |     |                                     |     |                |     |                              |          |                                                              |     |
| e طبقت الكوتا في سويسرا بنحو كامل.                                                                                                                                                                                                    |     |                                     |     |                |     |                              |          |                                                              |     |
| f طبقت الكوتا في بنما على الانتخابات الحزبية الداخلية فقط وليس على المرشحين المدرجين في قوائم الترشيح.                                                                                                                                |     |                                     |     |                |     |                              |          |                                                              |     |

وبحلول كانون الأول/ديسمبر عام 2013 كانت نسبة النساء المنتخبات للبرلمان في ظل الأنظمة التي تستعمل الكوتا الترشيحية في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs 25% ابتداء من العام 2013 (ينظر الجدول 3).

تنظم الكوتا الترشيحية التوازن بين الجنسين للمرشحين الذين يرشحون لتمثيل جماعةٍ أو حزبٍ معينٍ. وفي معظم الحالات تكون الكوتا عتبة دنيا مع فرض عقوبة على الجماعات غير المُمثلة أو لعدم تطبيقها الهدف من العتبة.

ويكمن الهدف من الكوتا الترشيحية في ضمان وجود مرشحات في ورقة الاقتراع أو «يترشحين في الدوائر الانتخابية بطريقة تمنهن فرصاً متساوية - أو قريبة من التساوي- في انتخابات الهيئة التشريعية» (Larserud and Taphorn 2007, 8) وتفضي الكوتا نفسها إلى وجود ضرورة

قانونية أو بنى تحفيزية من شأنها حث الذين يتحكمون في الوصول إلى صناديق الاقتراع (قادة الأحزاب) على البحث عن مرشحات للترشح عن أحزابهم.

وتعد حالة الجمعية الوطنية الفرنسية الحالة الوحيدة لنظام كوتا الترشيح المتضمنة عقوبة عدم الامتثال في نظام انتخابي يعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs بنحو خالص على النطاق الوطني. غير أن التقدم صوب المساواة بين الجنسين في المشاركة السياسية الفرنسية مافتئ أن اعترته حالات تعثر في أفضل حالاته. إذ لم تحصل المرأة على حق التصويت حتى العام 1944، أي بعد قرن تقريباً مع حصول مواطنيها الذكور. وبحلول منتصف التسعينات، مثلت النساء 6 بالمائة من مقاعد الجمعية الوطنية فقط، متخلفة كثيراً عن الولايات المتحدة وعن معظم البلدان الأوربية (IPU 2014).

وقد أدت الكوتا الترشيحية، التي طبقت من دون تغيير واسع النطاق في النظام الانتخابي، ومن دون تحول في السلطة صوب الاشتراكيين في الانتخابات العامة الأخيرة، إلى زيادة عدد النساء إلى ما يقرب من 27%. وباتت فرنسا اليوم مثلاً بارزاً على فعالية الكوتا الترشيحية.

تنتخب الجمعية الوطنية المكونة من حوالي 557 دائرة انتخابية منفردة باستعمال النظام الانتخابي ذي الدورين الذي يعتمد الدائرة الانتخابية ذات العضو الواحد SMDs. وإذا لم يحصل أي مرشح على الأغلبية المطلقة تجرى جولة ثانية من الانتخابات بمشاركة المرشحين الذين حققوا عتبة 12.5% على الأقل من الناخبين المسجلين. وفي الجولة الثانية يفوز المرشح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات بغض النظر عما إذا كان قد حصل على أغلبية (50%+1).

وتفصح القراءة التاريخية عن أن هذا النظام كان دون المستوى بنحو كبير فيما يتصل بتمثيل الجنسين. إذ تميل الأحزاب إلى ترشيح الرجال باستثناء بعض الأحزاب الصغيرة الهامشية. فالحزب الاشتراكي الحزب الكبير الوحيد ذو الكوتا الداخلية، طالما تباهى بالهدف الذي حققه، فنسبة تمثيل النساء 30% (وارتفعت إلى 50% في العام 2007) (Opello 2006).

وقد كان قانون المناصفة لعام 2000 ابتكاراً بسيطاً لتحفيز الأحزاب على ترشيح أعداد متساوية من الرجال والنساء. واليوم تُعاقب الأحزاب التي لا تقدم 50% من مرشحيها من كل جنس عبر خصم تنافسي.

الجدول رقم 3: فعالية الكوتا الترشيحية في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs

| النسبة المفروضة للكوتا (%)                                                                                                                                                                                       | عقوبة عدم الامتثال a | النساء في البرلمان (%) |    |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------|------------------------|----|
| فرنسا b                                                                                                                                                                                                          | 50                   | مالية                  | 26 |
| أوزبكستان                                                                                                                                                                                                        | 33                   | لا توجد                | 22 |
| الأنظمة المختلطة b                                                                                                                                                                                               |                      |                        |    |
| بوليفيا                                                                                                                                                                                                          | 50                   | رفض القائمة            | 25 |
| المكسيك                                                                                                                                                                                                          | 40                   | رفض القائمة            | 37 |
| منغوليا                                                                                                                                                                                                          | 20                   | رفض القائمة            | 15 |
| النيبال                                                                                                                                                                                                          | 33                   | رفض القائمة            | 30 |
| جمهورية كوريا                                                                                                                                                                                                    | 30                   | رفض القائمة            | 16 |
| السنغال                                                                                                                                                                                                          | 50                   | رفض القائمة            | 43 |
| ملاحظة: كوتا التمثيل النسبي في كوريا هي 50 %<br>a على وفق <a href="http://project.org">project.org</a> ..<br>b الأنظمة المختلطة التي تطبق الكوتا في أنظمتها الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs. |                      |                        |    |

فعلى وفق القانون الفرنسي (رقم 88-227 بتاريخ 11 آذار/مارس بشأن الشفافية المالية في الحياة السياسية المعدل بالمادة 9-1 من خطاب النوايا رقم 2009-526 بتاريخ 12 أيار/مايو عام 2009 - المادة 80) شكل هذا الخصم ثلاثة أرباع الفرق بين الجنسين في تخصيص التمويل العام. ثم زادت العقوبة المالية مرة أخرى إلى 150 % للفجوة بين الجنسين في العام 2014. وتم تبني كوتا مماثلة على المستوى المحلي، بما في ذلك الكوتا الترشيحية للهيئات التي تُنتخب على وفق التمثيل النسبي. كما غير النظام الانتخابي لأعضاء المجالس المحلية إلى نظام الكتلة الحزبية ذي الدورين، شريطة أن يراعي الترشيح التوازن بين الجنسين. وقد طبق النظام أول مرة في العام 2015.

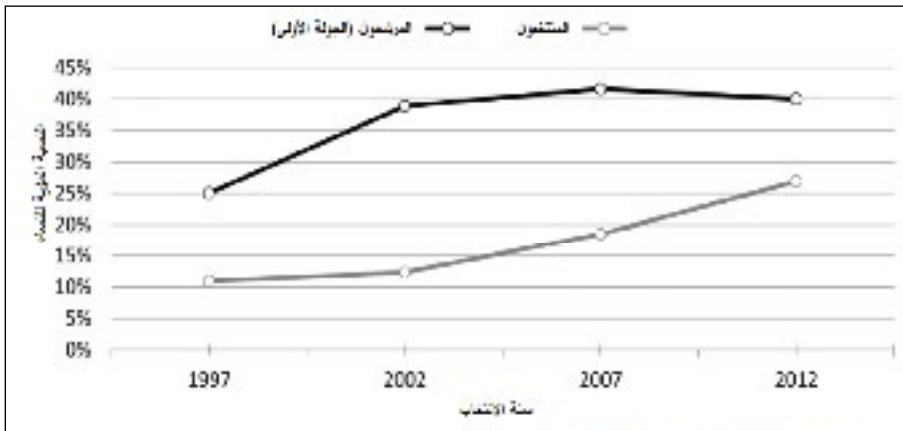
لقد كان لقانون المناصفة تأثيراً كبيراً على الترشيح، بيد أن عدد النساء المنتخبات قد ازداد على نحو تدريجي. إذ بلغت نسبة المرشحات، التي كانت أقل من الربع في العام 1997 قبل إقرار القانون، 38.9 % في العام 2002، ووصلت إلى 41.6 % في العام 2007، ثم انخفضت إلى 40 % في العام 2012 (OSCE/ODIHR 2012). وقد بلغت نسبة النساء المنتخبات من مجموع النواب المنتخبين 10.9 % في العام 1997، وظلت ثابتة عند مستوى 12.3 % في العام 2002، ووصلت إلى 18.5 % في العام 2007، وأخيراً إلى 26.9 % في العام 2012 (IPU 2014) (ينظر الشكل رقم 2). يبقى من غير المؤكد الحفاظ على معدل التقارب هذا في المستقبل، لان عدد النساء



المنتخبات يعتمد بنحو كبير على المواقف الحزبية. إذ يميل يمين الوسط إلى ترشيح عدد أقل من النساء وفي مواقع أقل حظاً في الفوز مقارنة بيسار الوسط (Sineau 2008). وقد أشرت انتخابات عام 2012 أداءً قوياً ليسار الوسط، الأمر الذي أدّى إلى زيادة عدد النساء المنتخبات. كان امتثال الأحزاب للقانون متفاوتاً، إلا أنه تحسن بمرور الوقت. فقد اختارت بعض الأحزاب الكبيرة في الانتخابات المبكرة التضحية بالتمويل العام عوضاً عن تقديم قائمة مرشحين متوازنة بين الجنسين. ففي العام 2002 بلغت قيمة العقوبة 4 ملايين يورو على حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية UMP، و1.3 مليون على الحزب الاشتراكي (Sineau 2008). وقد كان أحد الأسباب الرئيسة لعدم الامتثال هو شغل المناصب، فالأحزاب الكبيرة تحوز العدد الأكبر من شاغلي المناصب من الذكور الذين سيتعين عزلهم واستبدالهم بالمبتدئين نسبياً امتثالاً للكوّتا، الأمر الذي قد يجعل الحزب ضعيفاً في هذه المقاعد (Sineau 2008). وفي الانتخابات اللاحقة، زادت الأحزاب من عدد النساء المرشحات. فعلى سبيل المثال، شهد العقد بين 1997 و2007 قيام حزب UMP/RPR من وسط اليمين بزيادة نسبة المرشحات من 7.7 إلى 26.6 (بزيادة أكبر من 300%). أما الأحزاب في اليسار فهي تقترب من تحقيق التكافؤ في ترشيحاتها، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 100% خلال الحقبة نفسها.

وما يزال هناك فجوتان ملحوظتان في نظام الكوتا الفرنسي الفجوة الأولى؛ هي الفجوة بين هدف الترشيح (عند مستوى 50%) والترشيح الفعلي (الذي بلغ مستوى 40% في الانتخابات العامة الأخيرة).

الشكل رقم 2: توازن النوع الاجتماعي في الجمعية الوطنية (فرنسا)



يبقى أن نرى إلى أي مدى ستقلص هذه الفجوة بمرور الوقت، ولكن بنحو عام كانت الكوتا ناجحة للغاية في زيادة عدد النساء المنتخبات، وقد يؤدي استمرار تدقيق القانون ومراجعته، أو زيادة العقوبات أو المناصرة من داخل الأحزاب إلى تقليص هذه الفجوة بنحو أكبر.

أما الفجوة الثانية؛ فهي تتمثل بالنجاح الانتخابي للنساء المرشحات، إذ كان التأثير الأولي يقتصر على زيادة عدد النساء المرشحات، إلا أنه لم يفض إلى زيادة كبيرة في عدد النساء المنتخبات. وقد أدّى هذا إلى انخفاض معدل نجاح المرشحات (رشح الكثير من النساء وانتخب القليل منهن). ولم يكن ذلك خطأ الناخب الفرنسي بقدر ما هو خطأ الأحزاب والواقع البيوي لشغل المنصب. وكان الأمر الأكثر إثارة للإعجاب في هذا الخصوص هو الزيادة في عدد النساء المنتخبات على المدى الطويل، الأمر الذي ربما يكون سبباً في أن تكون أنموذجاً تقتدي به الأنظمة الأخرى. فقد تغيرت الديناميات بمرور الوقت وتحسن معدل نجاح المرشحات (محتسبة هنا بوصفها نسبة مئوية من الترشيح إلى النسبة المئوية من الانتخاب) مع كل انتخابات جرت بعد تطبيق نظام الكوتا. صحيح أن الأحزاب الفرنسية قد رشحت النساء بنحو منتظم في الماضي في دوائر انتخابية أقل حظاً مقارنة بالمرشحين الذكور، ولكن بمرور الوقت انتخب المزيد والمزيد من النساء. وهذا يعني أن الأحزاب باتت أفضل في تجنيد المرشحات النساء وترشيحهن أو أن الطامحات أصبحن أفضل في تأمين الترشيح في الدوائر الانتخابية التي تمكنهن من الفوز. وبضمان ظهور النساء في صناديق الاقتراع وفي الحملة الانتخابية باعتماد نظم فعالة للحوافز، فإن نظام الكوتا يسير على المسار الصحيح لتحقيق التكافؤ بين الجنسين (ينظر الشكل رقم 3).

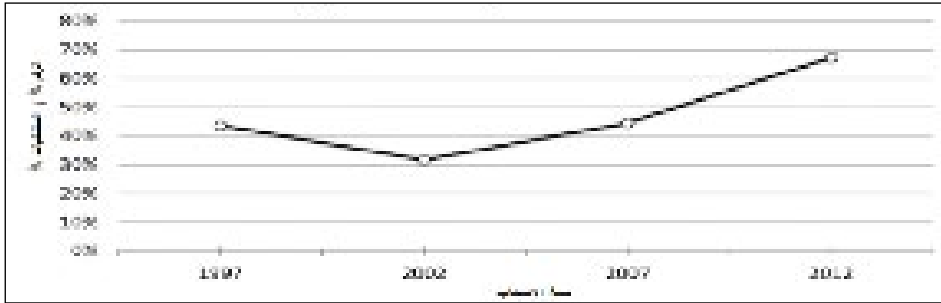
السؤال الذي يُثار هنا؛ هل تُفصح الحالة الفرنسية عن أنموذج ناجح للكوتا الترشيحية في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs؟ كان الأثر اللاحق للكوتا يعني أن الدراسات المبكرة كانت تميل إلى تصوير القانون على أنه فشل إلى حد ما على الأقل، إن لم يكن فشلاً كاملاً (Murray 2012). وتركزت الانتقادات على تصميم القانون وأوصى البعض باستبدال النظام الانتخابي بنظام التمثيل النسبي (Dahlerup, and Freidenvall 2011).

ويقود تحليلنا بشأن التقريب بين الأهداف المحددة للترشيح ونجاح المرشحات إلى الاعتقاد بأن التأريخ سيكون أكثر تساهلاً مع الأنموذج الفرنسي. إذ زادت الكوتا بنحو كبير من عدد النساء المرشحات والمنتخبات من دون تغيير في النظام الانتخابي ومن دون العناصر غير الديمقراطية لخيارات الكوتا المحتملة الأخرى. صحيح أنها لم تشهد زيادات كبيرة إلى مستويات على غرار رواندا، إلا أنها كانت تدريجية ومتسقة.

كانت أوزبكستان أول دولة في آسيا الوسطى تتبنى كوتا جنسانية في حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي جعلها مع فرنسا، الدولة الوحيدة في العالم التي تتبنى الكوتا الترشيحية

في نظام انتخابي يعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs بنحو كامل. إذ يتكون برلمان أوزبكستان من مجلسين، يضم مجلس الشيوخ 100 عضو ومجلس النواب 150 عضواً ومدة ولاية كلا المجلسين خمس سنوات. ينتخب 135 عضواً من مجلس النواب (المجلس الأدنى) مباشرة في دوائر منفردة على وفق نظام الأغلبية و15 مقعداً إضافياً خصص لممثلي الحركة البيئية في أوزبكستان EMU. فيما ينتخب مجلس الشيوخ (المجلس الأعلى) بنحو غير مباشر من قبل المجالس الإقليمية (84 مقعداً) و16 مقعداً عبر التعيين الرئاسي.

الشكل رقم 3: نجاح المرشحات النساء (فرنسا)



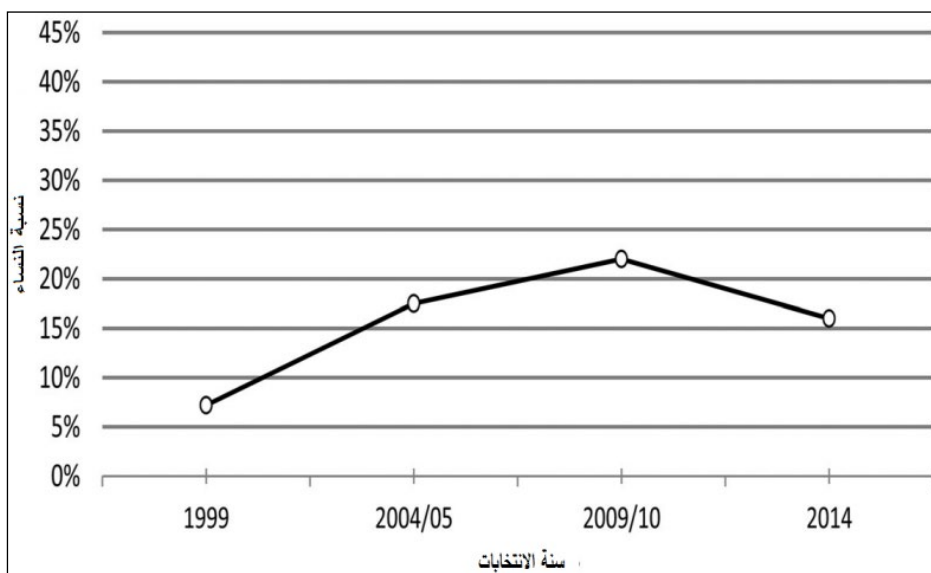
وقد كان تمثيل المرأة في البرلمان الأوزبكي منخفضاً، حاله حال العديد من الدول الأخرى في حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي، (7% في العام 1999 و17% في العام 2005) في الدورات الانتخابية التي أعقبت الانتقال من الشيوعية. ولمعالجة نقص التمثيل، أدخلت أوزبكستان كوتا بنسبة 30% بوصفها حداً أدنى للمرشحين إلى البرلمان الأوزبكي (المجلسين الأعلى والأدنى في البرلمان) و(مجالس) نواب الشعب في العام 2003<sup>(13)</sup>. وقد صدر القانون بعد التوقيع على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في العام 2005 والضغط من المنظمات الأوزبكية (Radio Free Europe 2004). ومن ثم فإن النظام الانتخابي يتضمن كوتا مقاعد محجوزة للحركة البيئية في أوزبكستان EMU وكوتا ترشيحية للنساء.

وقد ازداد عدد النساء في الأحزاب السياسية منذ اعتماد نظام الكوتا (مثلت النساء فيه 37-50% من أعضاء الأحزاب السياسية على وفق بيانات عام 2010) ومع ذلك، لا يبدو أن هناك علاقة متبادلة بين عضوية النساء بالأحزاب وبين عدد النساء المنتخبات إلى البرلمان (ADB 2014). على الرغم من أن العام الذي أدخل فيه نظام الكوتا قد شهد مكاسب ملحوظة في عدد النساء المنتخبات إلى البرلمان (22% منتخبات)، إلا أن الأرقام انخفضت إلى ما دون مستويات ما قبل الكوتا في الانتخابات الأخيرة (16% في العامين 2013-2014). وبالأرقام الحقيقية، نظراً، لتقليص حجم مجلس النواب في البرلمان من 250 نائباً إلى 120 نائباً ثم (ازداد لاحقاً إلى

نائباً (150) في العام 2002، لم يكن هناك سوى تغيير طفيف في عدد النساء المنتخبات قبل الكوتا وبعدها. (ينظر الشكل رقم 4).

وعلى عكس حالة فرنسا، لم تكن هناك فجوة بين هدف الترشيح ومستويات الترشيح الفعلية في إطار كوتا النوع الاجتماعي الأوزبكية. وبالفعل فإن معدلات الترشيح قد بلغت 30% من الكوتا أو تجاوزتها منذ صدور القانون، على الرغم من عدم وجود إجراءات لإنفاذ القانون. قد يُعزى ذلك إلى التقييد الشديد للفضاء السياسي والطبيعة غير النمطية للأحزاب السياسية الأوزبكية. إذ تسعى أوزبكستان إلى الانتقال «التدريج» إلى الديمقراطية. فعوضاً عن تمثيل المعارضة السياسية في الحكومة، أنشئت أربعة أحزاب سياسية معترف بها لتمثيل شرائح المجتمع وهي مكملّة وليست تنافسية (OSCE/ODIHR 2010). وتضم الأحزاب كافة أجنحة نسائية لإعداد المرشحات وتجنيّد مؤيدين جدد والتواصل مع الناخبات، ومع ذلك لا يدافع أي من برامج الأحزاب السياسية الرئيسة عن المساواة بين الجنسين أو يتخذ موقفاً بشأن حقوق المرأة (OSCE/ODIHR 2010; ADB 2014; OSCE/ODIHR 2015). إذ يتعين تسمية المرشحين من قبل أحد الأحزاب السياسية الأربعة المعترف بها من أجل الترشح، ولا يجوز للمرشحين المستقلين خوض الانتخابات البرلمانية.

الشكل رقم 4: التوازن في النوع الاجتماعي في البرلمان (اوزباكستان)



يأتي تقييم الكوتا الترشيحية لأوزبكستان في سياق سياسي مغلق. إذ لا يمكن للمرء تقييم فاعلية الكوتا في تحول الأحزاب لسياسية عبر تزويدها بالحوافز لزيادة مشاركة المرأة لأن الأحزاب السياسية في الأساس غير قادرة على المنافسة وتتوافق مع سياسة الحكومة. لكن مع ذلك فإن الكوتا كانت واحدة لثلاثة أسباب رئيسية.

أولاً - إن الكوتا تقي من الاتجاهات النزولية في مشاركة المرأة في بلدان آسيا الوسطى بعد الشيوعية. ويُعزى هذا الاتجاه إلى عدة أسباب منها التصفية التدريجية للجيل النشط سياسياً من نساء الحقبة الشيوعية وبعث القيم التقليدية التي تروج لها الدولة (Rakhimova 2015). وفي مثل هذا الحالة قد يكون التأثير التدريجي للكوتا الأوزبكية مرتبطاً بالسياق السياسي - إلى حد ما - في الوقت الذي نفذت فيه الكوتا الفرنسية في سياق ديناميات التحرير السريع للمعايير الأوربية للمساواة بين الجنسين، إلا أن القانون في أوزبكستان يكافح الاتجاهات النزولية في هذا المجال.

ثانياً - إن أنظمة الكوتا الترشيحية، كما أفصح النموذج الفرنسي ربما تكون أبطأ في تحقيق النتائج مقارنة بخيارات الكوتا الأخرى. إذ إن كوتا أوزبكستان تعد حديثة نسبياً وأجرت ثلاث انتخابات فقط في ظل تطبيق قانون الكوتا. وقد شهدت أوزبكستان، كما هو الحال فرنسا، فترات من الانتكاسات والركود في التمثيل. وفي الواقع فإن أوزبكستان تتفوق على فرنسا في بعض النواحي، فبعد ثلاث تجارب انتخابية في ظل نظام الكوتا كانت فرنسا ماتزال عند مستوى 18% من النساء المنتخبات من أصل كوتا بنسبة 50%، في حين على الرغم من انقضاء العام 2014 فقد انتخبت أوزبكستان 16% في ظل كوتا بنسبة 30%.

ثالثاً - ترتبط هذه الملاحظة الأخيرة بتأمل أخير في النظام الأوزبكي ألا وهو مستوى الكوتا المستهدفة. ونظراً لأن هذا النظام يشجع التمثيل فقط عوضاً عن ضمانه، فإن الكوتا الترشيحية في ظل الأنظمة الانتخابية كافة (الدوائر متعددة العضوية MMDs والدوائر الانتخابية ذات العضو المنفردة SMDs) يعترها قصور في تحقيق أهدافها. إذ لم تحقق أية دولة من الدول التي أسست للمنافسة على مستوى الترشيح (سواء أكان في التمثيل النسبي أم في ظل الدوائر الانتخابية ذات العضو المنفرد SMDs) المناصفة في البرلمان، على الرغم من أنها تفضي إلى انتخاب نسبة من النساء أكبر بكثير من المعدل العالمي (29.8%). وبالمثل أيضاً فإن الكوتا الترشيحية في ظل الأنظمة التي تعتمد الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد SMDs أو التي تعتمد الدوائر متعددة العضوية MMDs المحددة بنسبة 30-33% حققت في المعدل نسبة 23.5% من النساء المنتخبات (130/SG report on RES/66). قد يرتبط النجاح - إذا ما قورن بالكوتا الفرنسية - بطول مدة وجودها والسياس الثقافي والمستوى الأعلى المستهدف من الكوتا نفسها.

وبمرور الوقت، قد يؤثر العنصر الرابع - تدابير إنفاذ القانون- على الكوتا الأوزبكية، ذلك أن أحد عناصر النجاح الرئيسة للكوتا الترشيحية هي الأحكام الخاصة بإنفاذ الأهداف القانونية (SG 130/report on RES/66). إذ إن غياب أي تدابير إنفاذ في الحالة الأوزبكية يترك هذا الأمر عرضة للتلاعب. كما تسمح ثغرة أخرى محتملة لتمثيل المرأة في قانون الانتخابات الأوزبكستاني للأحزاب السياسية بإلغاء ترشيح أعضائها حتى قبل خمسة أيام قبل الانتخابات فيما يمكن للمرشحين الانسحاب من المنافسة في أي وقت (OSCE/ODIHR 2015). قد تؤثر هذه العوامل على الفعالية المستقبلية للكوتا الأوزبكية في السنوات القادمة.

إذن ماهي تحديات الكوتا الترشيحية في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs وكيف يتم التغلب عليها؟

أولاً، هناك أدلة دولية كثيرة تشير إلى أن المرشحات النساء يترشحن في المناطق التي من غير المرجح أن يفوز فيها الحزب الذي ترشحن باسمه، فيما يرشح المرشحون الذكور (غالباً مع ميزة ترشحهم وهم في المنصب) في دوائر انتخابية أكثر أماناً، حيث يكون حزبهم بوضع مُلائم (see Murray 2004). وعبر تنافس المرشحات من النساء في دوائر انتخابية غير موثوقة مقارنة بنظرائهن الرجال، فعلى هذه الحال تحترم الأحزاب نص القانون إلا أنها تنكر روحه، إذ قد تُظهر الأحزاب تحيزاً في تحديد الدوائر الانتخابية لأن النساء المرشحات لم يحققن النجاح في المنافسة الداخلية للترشيح أو في الانتخابات التمهيدية حيثما وجدت. وقد يُنظر إلى النساء على أنهن مرشحات أضعف وأقل استحقاقاً لدائرة انتخابية تنافسية أو آمنة. وعندما يكون من المرجح أن يكون المرشح شاغل المنصب من الذكور، كما هو الحال في معظم الأنظمة السياسية، فإن العزوف الطبيعي عن تنحية المرشح شاغل المنصب قد يعني أن الوافدين الجدد الذين يقدمون للمنافسة الانتخابية عبر الكوتا سيتم وضعهم تلقائياً في دوائر انتخابية أقل أماناً.

لم يتوصل تصميم الكوتا حتى الآن إلى آليات قوية من شأنها التغلب على مشكلة ترشيح النساء في الدوائر الانتخابية غير المواتية. إذ أصدر حزب العمال البريطاني في العام 1993 قانوناً يتضمن تقديم قوائم مختصرة خاصة بالنساء في 50% من جميع المقاعد الشاغرة والتي تنطوي على إمكانية للفوز فيها، ونفذت السياسة بحيث اختيرت 35 امرأة في ظل هذا القانون بحلول كانون الثاني/يناير عام 1996. ومع ذلك فقد عد هذا الإجراء غير قانوني على وفق قانون التمييز الجنسي في العام التالي (Squires 2005).

وكانت هناك محاولة أخرى في سيراليون بمثابة واحدة من الجهود المستجدة لتشريع الدوائر الانتخابية المواتية للمرشحات النساء. وقد نص مشروع قانون صدر في العام 2011 على وجوب ترشيح الأحزاب للنساء في «مقاعد آمنة» وهي تلك التي فاز بها الحزب في الانتخابات

السابقة (Dahlerup 2010; Dumbuya and Yukstas 2011). لم تتحول المسودة إلى قانون ويعود ذلك بحد ما إلى مقاومة النواب الذكور. ويعد معيار المقاعد «الآمنة» أو «المواتية للفوز» إشكالية لأنه يتطلب من المرشحين النواب شاغلي المناصب الذكور أن يتنحوا لمصلحة النساء الطامحات للوصول إلى البرلمان.

وبخلاف عيوب الترشيح الجنسانية والبنوية، فإن تأثير الكوتا الترشيحية على تشكيل الهيئة المنتخبة سيحدده في نهاية المطاف الناخبون. إذ غالباً ما كانت الحكمة السائدة التي مفادها أن الناخبين يفضلون المرشحين الذكور (Huddy and Terkildsen 1993)، إلا أن الأدلة التي تدعم هذا الافتراض الشائع ضعيفة. وفي الواقع، وجدت العديد من الدراسات دليلاً يثبت العكس (see Darcy and Schramm 1977; Darcy Welch, and Clark 1985; Burrell 1996; Seltzer, Newman, and Leighton 1997; Smith and Fox 2001). وقد أظهرت الدراسات المبكرة في النرويج تحيز الناخبين ضد النساء (Matland 2005)، إلا أن الدراسات اللاحقة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وأستراليا وكندا وبولندا وبيرو وفرنسا وجدت أن الناخبين لا يفضلون المرشحين الذكور بانتظام (Matland and King; Norris, Vallance, and Lovenduski 1992). وبدى في بعض الحالات أن المرأة تتمتع بالأفضلية، وبالمجمل ثمة أدلة واضحة بأن الأحزاب تميل إلى التمييز ضد النساء أكثر من الناخبين أنفسهم (Matland 2005). وتعد عمليات اعتماد الكوتا الترشيحية مؤخراً مشجعة، فعلى سبيل المثال في السنغال، حيث أدخل تعديل عام 2012 لقانون الانتخاب والمتضمن المناصفة في الكوتا الترشيحية لكل من المقاعد المعتمدة على التمثيل النسبي وتلك القائمة على الأغلبية، الأمر الذي رفع تمثيل المرأة في البرلمان إلى نسبة تاريخية بلغت 42% (Electoral Law 92-16 of 1992, as amended by law 2012-01 of 2012, Article L.145).

تؤكد الفجوات الجغرافية - في البحث - الحاجة إلى المزيد من الدراسة للتفضيلات الجنسانية للناخبين في أجزاء أخرى أقل تطوراً من العالم، وذلك لتحديد الوظيفة المحتملة للكوتا الترشيحية في هذه السياسات. إذ إن الفجوات الجغرافية في الدراسات بشأن تحيز الناخبين، تدعم نتائج الدراسات الحالية لأنها تقدم نظرة جديدة على الكوتا الترشيحية بوصفها طريقة جيدة لتحسين المساواة السياسية بين الجنسين.

إن فوائد هذا الحل المتضمن إدخال التدابير الخاصة المؤقتة TSMs الأنظمة الانتخابية المعتمدة الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد SMDs كبيرة. فقد تكون الكوتا الترشيحية أقل إزعاجاً للأنظمة السياسية القائمة مقارنة بكوتا المقاعد المحجوزة، لأنها لا تؤثر في ترسيم الدوائر الانتخابية أو حجم البرلمان. وبالمثل، فإن معظم الأنظمة الانتخابية لديها قيود قائمة على

الترشيح (الجنسية، والعمر، والخلفية الجنائية، والإقامة وما إلى ذلك) إذ يمكن أن يضاف إليها معيار التوازن بين الجنسين.

قد تكون الكوتا الترشيحية في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs مقبولة سياسياً أكثر من كوتا المقاعد المحجوزة، لأن السلطة مازالت في نطاق الناخبين. فإذا كان تحيز النخبة ضد النساء المرشحات في البنى القيادية الحزبية يفضي إلى تنحيتهن بنحو فعال من صناديق الاقتراع، فإنه يمكن عد الكوتا على أنها وسيلة لتحسين نطاق الاختيار في صناديق الاقتراع (ومن ثم تحسين قدرة الناخب على الاختيار بحرية في ضوء مجموعة خيارات). إن مسألة ترشيح النساء في دوائر انتخابية موالية للفوز تظل إشكالية مثارة، إلا في حالة فرنسا تفصح عن إمكانية التغلب على هذا الحاجز تدريجياً في الوقت المناسب. أضف إلى ذلك فإن الكوتا الترشيحية لا تثقل كاهل المرأة بفجوة الشرعية، وهو عامل إيجابي للفاعلية السياسية للنائبات من النساء لتقبلهن في السياسة على المدى قصير الأجل وطويل الأجل. باختصار، تقدم الكوتا الترشيحية في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs خياراً قابلاً للتطبيق وفعالاً ومقبولاً سياسياً بنحو عام.

### • الدوائر الانتخابية الإضافية الكبرى

تشتمل الطريقة الثانية على إنشاء مستوى انتخابي إضافي للنساء ينتخبن في صناديق اقتراع منفصلة، إلا أنهن يلتحقن بالهيئة الانتخابية نفسها.

وقد اعتمدت أوغندا الكوتا في الانتخابات البرلمانية في العام 1998 أول مرة، إذ خصصت مقعداً محجوزاً واحداً لكل دائرة انتخابية (مكونة من عدة مقاعد). وانتخبت النائبات النساء بنحو غير مباشر عبر هيأة انتخابية تتألف من أعضاء المجالس المحلية عوضاً عن آلية الاقتراع العام. وقد كان هذا النظام (المعمول به للمدة من العام 1998 إلى العام 2005) فعالاً في ضمان انتخاب النساء، لكن تبين أنه يلغي تأثير المرأة على صنع السياسات وشرعيتها بوصفهن ممثلات عن الناخبين (Goetz 2002).

أما على المستوى المحلي، فقد طبقت أوغندا نظاماً مختلفاً. إذ كان من المقرر حجز ثلث مقاعد المجالس المحلية للنساء. ووسعت المجالس المحلية من أجل استيعاب المقاعد المحجوزة الجديدة، وأنشئت دوائر إضافية من رحم العديد من الدوائر الموجودة. وتم التصويت لشغل هذه المقاعد أيضاً في يوم منفصل، كما تم التصويت من جانب الناخبين الذين اصطفوا علناً خلف المرشحين الذين اختاروهم. بيد أن الطبيعة غير الاعتيادية للتصويت واليوم المنفصل للاقتراع (الذي أدى إلى انحسار الإقبال على التصويت) والطبيعة الإضافية للمقاعد نفسها لم



تفعل شيئاً لإضفاء الشرعية على النساء المنتخبات في المجالس المحلية. (استبدل الطابور بالاقتراع السري في العام 2002).

لذا أُصلح النظام الوطني في العام 2005 - عبر نقل النظام المحلي الذي يتضمن الانتخاب المباشر للمقاعد المحجوزة في الدوائر الانتخابية الإضافية الكبرى- إلى المستوى الوطني. وينتخب المرشحون اليوم إلى المقاعد المحجوزة بنحو مباشر في صندوق اقتراع منفصل، ويحصل الاقتراع في اليوم نفسه. وفي الوقت الذي يعزز فيه النظام الجديد شرعية النواب المنتخبين، إلا أن الدوائر الانتخابية الأكبر للمقاعد المحجوزة تجعل الحملات الانتخابية صعبة. إن التواجد في مثل هذه الدوائر الانتخابية الكبيرة يتطلب قدراً أكبر من الموارد نسبياً ولا تخصص موارد إضافية من الدولة أو الحزب لتعويض ذلك. وقد انتقد البعض هذا النموذج لوضع النساء المنتخبات في المقاعد المحجوزة في وضع غير موات لهذه الدائرة الانتخابية الأكبر.

وتعود التحديات التي تواجه أوغندا إلى هيمنة الحزب الواحد إلى حد ما. ففي انتخابات عام 2011 انتخبت أربع مرشحات المقاعد المحجوزة من دون معارضة- لأن المعارضة لم تجد المرشحين أو الموارد لخوض هذه الانتخابات (EU 2011).

يتمتع النموذج الأوغندي بمزايا ملحوظة للشرعية ومشاركة الناخبين على نماذج المقاعد المحجوزة مثل تنزانيا وباكستان، إذ تشغل المقاعد المحجوزة بنحو غير مباشر، لكن له عيوب كثيرة أيضاً- ولاسيما القضايا العملية للحملات الانتخابية في دائرة انتخابية أكبر.

### • المقاعد التناوبية

النهج الثالث هو إدخال نظام التناوب. لا يعتمد هذا النهج على الدوائر الانتخابية الجديدة أو المستويات الانتخابية، بل تُخصّص عوضاً عن ذلك نسبة من الدوائر الانتخابية الاعتيادية ذات العضو الواحد للمرشحات النساء لمدة ولاية واحدة من ثلاث مدد. وتخضع الدوائر الانتخابية المختلفة للحجز لكل دورة انتخابية- عبر نظام التناوب- بحيث يتم حجز جزء من المقاعد في أية دورة انتخابية وينتشر التأثير جغرافياً خلال الدورات اللاحقة.

لقد استعمل نظام التناوب على نطاق واسع في الهند إلا إنه لم يستعمل على المستوى الوطني الشامل، إذ كان تمثيل النساء في الهند منخفضاً جداً سواء أكان على المستوى القومي أم المحلي قبل تبني الكوتا التناوبية. فقبل إصلاحات عام 1992 كان تمثيل المرأة 5 % فقط من المجالس الدنيا (البانشايات) (Chattopadhyay and Duflo 2004). أدت التعديلات الدستورية إلى إضفاء الطابع الرسمي على نظام الحكم المحلي الذي يتضمن ثلاثة مستويات انتخابية للقرية (غرام بانشايات) وعلى مستوى المنطقة (بانشايات ساميتي) ومجالس على مستوى المقاطعات (زيلا باريشاد). وأدخل نظام الحجز بوصفه جزءاً من إصلاحات لامركزية واسعة.

يغطي الحجز ثلث مواقع الرؤساء والأعضاء في كل مجلس قرية (Constitution of India, Art 243C). وتحجز في كل انتخابات ما يقرب من ثلث المقاعد للنساء. وفي الانتخابات التالية يحجز ثلث مختلف من المقاعد وفي الانتخابات الثالثة يحجز الثلث المتبقي من المقاعد. وللولايات السلطة في تغيير الطريقة التي يختار فيها المرشحات لهذه المقاعد وزيادة عتبة الكوتا بما يتجاوز الثلث. وبموجب القانون، فإن المقاعد المحجوزة للنساء دائمة، في حين تبقى المقاعد المحجوزة المماثلة للطبقات والقبائل المجدولة مؤقتة (تنتهي بعد 70 عاماً).

كما تطبق المقاعد المحجوزة أيضاً على الرؤساء، بحيث يكون لكل بانشيات مقعد رئيس محجوز في كل ثالث انتخابات. كما توجد هناك مقاعد محجوزة للطبقات الاجتماعية المجدولة والقبائل المجدولة بحيث تمثل النساء المنتميات الطبقات الاجتماعية المجدولة والقبائل المجدولة أيضاً.

أدت المقاعد المحجوزة إلى زيادات كبيرة في نسبة النساء في الحكومة المحلية التي نمّت من خط أساس قدره 5% في العام 1992 إلى 40% في العام 2000. وقد زادت العديد من ولايات الهند المقاعد المحجوزة من 40 إلى 50 (Chattopadhyay and Duflo 2004).

إن نظام الهند فريد من نوعه، ولكن يمكن تطبيقه نظرياً في سياقات أخرى على المستويين المحلي والوطني. لذا فإن مزايا هذا النظام وتحدياته تستحق أن تؤخذ في الحسبان في ضوء ذلك. أولاً، إن الكوتا التناوبية هي نوع من أنواع المقاعد المحجوزة، تتمتع بميزة تأثير محدد- ففي حالة الامتثال التام، تتضاءل فرص عدم تضمين العتبات المحددة في القانون في بنية الهيئات المنتخبة. وهذا وجه مهم يميزها عن الكوتا الترشيحية.

أما السمة الثانية لنظام التناوب هي الآلية الملازمة للزيادة التدريجية - أو « الطبيعية »- في تمثيل المرأة بما يتجاوز العتبة. وتتمثل آلية إعادة توزيع منافع شغل المناصب لصالح المرشحات. وقد حدد شغل المنصب على أنه أحد المتغيرات المستقلة الأكثر أهمية في تحديد نجاح المرشح. إذ تعد مزايا شغل المناصب من المثبطات البنيوية للتغيير السياسي. فقد أظهر نيومان ولايتون أن شغل المنصب يمكن أن يكون أحد أهم مثبطات المشاركة السياسية للمرأة (1997).

وتضمن الأنظمة التناوبية أن يواجه شاغلو المناصب الذكور مدة ولاية محددة (في حالة الهند كانت لمدتين). يؤدي حجز المقاعد أيضاً إلى أن يستفيد النساء شاغلات المناصب ميزة شغل المناصب في الدورات الانتخابية اللاحقة غير المتضمنة حجزاً، وهي دينامية تزيد تدريجياً من عدد النساء اللاتي يترشحن وينتخبن في المقاعد غير المحجوزة. إذ شهدت الهند أعداداً متزايدة من النساء اللاتي يترشحن ويفزن في المقاعد غير المحجوزة. وقد وجد بيمان وآخرون

أن عدد النساء اللاتي يترشحن قد ارتفع بنسبة 3.3 % بعد جولتين من حجز المقاعد فيما كانت النسبة المئوية للفوز بالمقاعد غير المحجوزة أكثر من الضعف.

أخيراً، يتمتع نظام التناوب بميزة الحفاظ على البنية المؤسسية للبرلمان ونظام الاقتراع. فيما تتطلب خيارات التدابير الخاصة المؤقتة TSMs الأخرى مثل الدوائر الانتخابية الإضافية الكبرى والمستويات الانتخابية توسيع حجم البرلمان أو إنشاء بطاقات اقتراع منفصلة. ولا تتطلب الكوتا التناوبية أيّاً من هذين الخيارين، الأمر الذي يؤدي إلى توفير التكاليف المحتملة وتبسيط إجراءات التصويت للنائب (يتحمل المسؤولون عن النظام تعقيدات النظام الانتخابي).

بيد أن العيب الأكبر الأكثر وضوحاً في نظام التناوب يتمثل بالحدود الزمنية الفعالة للولاية التي يضعها على شاغلي المناصب من الذكور. فبالنسبة للمرشحين الحاليين الذين يتمتعون بشعبية، قد يكون تحديد مدة الولاية بمثابة تحديد مقيد. غير أن الأنظمة التي تفكر في تبني نموذج مشابه يمكنها التغلب على هذا التأثير عبر إدخال تحديد مدة ولاية جنسانية محايدة لجميع المقاعد.

### • العتبات البديلة

يتمثل الخيار الأخير في إدخال التدابير الخاصة المؤقتة TSMs في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs في استعمال ما نطلق عليه بالعتبة البديلة ويعرف أيضاً بنظام «أفضل الخاسرين». يحدد هذا الخيار عتبتين للفوز بالانتخابات، تعتمد إحدهما على أكبر عدد مطلق من الأصوات، فيما تعتمد الأخرى على النسبة الأكبر من الأصوات في ضمن مجموعة فرعية من المرشحين (وفي هذه الحالة النساء). وتملاً أنظمة العتبة البديلة المقاعد المحجوزة في البرلمان بالمرشحين غير الفائزين من جماعة معينة (النساء على سبيل المثال) التي حصلت على أكبر عدد من الأصوات. وعلى وفق هذا النهج يتنافس جميع المرشحين (ذكوراً وإناثاً) معاً في منافسة واحدة ويفوز المرشح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات بالمقعد. وبعد ذلك يشغل عدد إضافي من المقاعد المحجوزة من جانب النساء اللاتي حصلن على أكبر عدد من الأصوات من دون الفوز بأغلبية/تعددية في دوائرن الانتخابية.

هناك قليل من الأمثلة على هذه الطريقة حتى الآن، وإن معدل النتائج الحالية (ينظر الجدول رقم 2) لا يعكس الأداء المحتمل لهذا النظام أحد الأمثلة الرئيسة، الأردن، الذي تبنى نظاماً موازياً يتم بموجبه انتخاب 108 مقاعد على النحو الآتي: نظام الفائز الأول FPTP (17 مقعداً) والصوت الواحد غير المتحول SNTV في 45 دائرة انتخابية و27 مقعداً باستعمال قوائم التمثيل النسبي الوطنية. وقد خُصص 15 مقعداً إضافياً للمرشحات للنساء على وفق نظام «أفضل الخاسرين»

يتنافسن على مقاعد تشغل عبر نظامي الفائز الأول/FPTP والصوت الواحد غير المتحول SNTV في 45 دائرة انتخابية، ومقعد واحد لكل من 12 محافظة والدوائر الانتخابية الثلاث المخصصة للبدو. وتفوز المرشحة الخاسرة الحاصلة على أعلى نسبة من الأصوات في دائرتها في المقعد عن تلك المحافظة (Thiel 2014).

وقد أظهرت الكوتا تقدماً تدريجياً بمرور الوقت كما زيدت على نحو تدريجي، ففي العام 2007 عندما كان النظام يعتمد حصراً الفائز الأول/الصوت الواحد غير المتحول انتخبت النساء جميعهن عبر آلية الكوتا (6 نساء). وفي ظل النظام نفسه، ازدادت الكوتا إلى 12 مقعداً وانتخبت امرأة واحدة بنحو مباشر في العام 2010.

وفي العام 2013 انتخبت 3 نساء بنحو مباشر (إثنتان على وفق نظام الصوت الواحد غير المتحول SNTV وواحدة على وفق نظام القوائم في التمثيل النسبي)، وازدادت الكوتا إلى 15 مقعداً (Thiel 2014). مع ذلك تبقى الحالة الأردنية حالة خاصة إذ إن الأحزاب السياسية ليست ذات أهمية في النظام السياسي- فبالنسبة لـ 108 مقعداً التي تُشغل على وفق نظامي الفائز الأول/FPTP والصوت الواحد غير المتحول SNTV خاض المرشحون جميعهم المنافسة الانتخابية بوصفهم مستقلين وبالنسبة لقوائم التمثيل النسبي كانت القوائم عبارة عن كيانات مخصصة للانتخابات وغير ممثلة للأحزاب السياسية المسجلة، وقد أعلن عن أقل من 1% من النواب المنتمين للأحزاب (Thiel 2014). كما استعملت العتبات البديلة للنساء أيضاً في أفغانستان إذ يحجز مقعدين على الأقل في كل دائرة انتخابية للنساء في المجلس الأردني (68 من أصل 249) وعلى الأقل 20% من المقاعد في مجالس الولايات للنساء الحاصلات على أكبر عدد من الأصوات (quotaproject.org).

والمثال الأكثر شهرة على العتبات البديلة هو موريشوس، إذ استعملت شكلاً من أشكال هذه الكوتا منذ انتخابات ما قبل الاستقلال لعام 1959 لضمان التناسب العرقي في البرلمان. وقد استعملت الكوتا في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر متعددة العضوية MMDs وبصيغة معقدة إذ تنتخب جماعة أولية من المرشحين بصرف النظر عن الحزب السياسي، فيما تنتخب المجموعة الثانية على وفق حجم الأحزاب التي ينتمون إليها (EISA). تعكس تحليلات الكوتا تأثيرها على مؤسسة الانقسامات العرقية في الدولة، ومن ثم فهي ليست مفيدة في تقييمها لأغراض النوع الاجتماعي. كما تستعمل سنغافورة والاكوادور عتبات بديلة أيضاً، ولكن ليس للأغراض المتصلة بالتمثيل الجنساني أو العرقي أو الإثني.

ونظراً لأن نظام العتبة البديلة الذي ينطوي على تعددية حزبية لم يستعمل على نطاق واسع في الانتخابات، فإن الأمثلة التجريبية والتحليلات القائمة على الحالة محدودة. ومع ذلك فإن

التأطير المفاهيمي للكوتا يبشر بخير. فعلى الرغم من أن العتبات البديلة تبدو مشابهة لقوائم التمثيل النسبي في الأنظمة المختلطة، وبقدر ما يخصص للنساء مجموعة مميزة من المقاعد المحجوزة، إلا أن الأساليب تختلف اختلافاً جوهرياً في الطريقة التي تُختار فيها المرشحات لملء تلك المقاعد. ففي الوقت الذي تنشأ فيه قوائم التمثيل النسبي في النظام المختلط مجالاً منفصلاً للتنافس بين النساء وتطلب من الناخبين اختيار مرشحة بنحو مقصود، لكن في العتبات البديلة توجد هناك ساحة تنافسية واحدة لكل من الرجال والنساء. صحيح أنه ليس بالإمكان قياس الآثار الطويلة الأمد لهذا الأمر حتى الآن، إلا أن النظام يبشر بإدماج النساء في المنافسة السياسية عوضاً عن عزلهن في مجال تنافسي خاص بهن، كما قد تفعل أنظمة الكوتا الأخرى. وبالمثل أيضاً فإنه يقلل من تأثير إنشاء سقف للتمثيل عبر فتح مجال للمنافسة.

تعكس عيوب النظام الطريقة التي نفذ بها مالم يصمم النظام بطريقة تضيف المقاعد المحجوزة إلى البرلمان (زيادة حجم البرلمان)، إذ إنه يؤدي بنحو فعال إلى استبعاد الرجال لمصلحة النساء غير المنتخبات. وهذا قد يزيد من احتمالية مقاومة الكوتا أو رفضها ويقلل من شرعية الحكم المتصورة للبرلمانيات. وفي حال إضافة مقاعد إضافية إلى البرلمان، يفشل نظام العتبة البديلة في التغلب على مشكلة التمثيل الجغرافي المنخفض للنساء مقارنة بنظرائهن من الرجال. فالمقاعد المضافة إلى البرلمان تنطوي على حجم دوائر انتخابية أكبر من المقاعد الاعتيادية، (أي إن النساء المنتخبات بموجب الكوتا قد يمثلن دوائر عادية متعددة). وهذا من شأنه الإضرار بالمرشح/النائب جراء زيادة النسبة إلى الناخبين ويقترن بتكاليف أكبر من الموارد المالية اللازمة ووقت للسفر والتواجد استجابة لاحتياجات الناخبين وما إلى ذلك. وفي ظل هذا النظام تتنافس النساء (والرجال) على الدوائر الانتخابية الاعتيادية - ولا تظهر الدوائر الانتخابية الكبيرة المرتبطة بالمقاعد المحجوزة على بطاقة الاقتراع للاختيار الشعبي. هكذا يمثل الناخبين نائبان - أحدهما يختار اعتماداً على الحملة الانتخابية والآخر يحدد لهم ربما لم يسبق له أن شارك في الحملات الانتخابية لدوائهم بالمرّة. وهذا من شأنه الانتقاص من شرعية النواب المنتخبين عبر الكوتا وفعالياتهم في الحكم. أخيراً، يتمثل العيب الرئيس لهذا النظام في تفاعله مع السياسات الحزبية. ومالم يصمم بطريقة تعكس مساحة الأحزاب السياسية الأوسع فقد تؤدي العتبات البديلة إلى تحريف النتائج السياسية عبر تأسيس مقاعد من الأحزاب السياسية التي لم تفز بأغلبية في المنطقة.

## • الخاتمة

تمثل الأنظمة الخمسة- الكوتا الترشيحية في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs والدوائر الانتخابية التناوبية، وأنظمة المستوى الانتخابي في التمثيل النسبي، والعتبات البديلة- الأشكال الأولية للتدابير الخاصة المؤقتة TSMs المستعملة في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد SMDs. تتمتع الأنظمة التي تعتمد الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد SMDs بفوائد بنيوية فريدة تفتقر إليها أنظمة الدوائر المتعددة ولاسيما القوائم في التمثيل النسبي. فهي تضمن التمثيل الجغرافي، وهي سهلة الفهم للناخبين والمرشحين على السواء، وتعزز الصلة بين الناخبين وممثلهم، وتتيح للناخبين اختيار المرشحين مباشرة ومحاسبتهم عوضاً عن الاضطرار إلى المرور عبر الأحزاب. فضلاً عن ذلك، فهي تمثل الواقع السياسي لمعظم الديمقراطيات في العالم وعلى هذا النحو يتعين دراستها في سياق يجعلها متجاوبة قدر الإمكان.

لطالما عدت الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد SMDs أقل تفضيلاً للمرأة وغير متوافقة مع أنظمة الكوتا، ومن خلال التحليل والحالات الموضحة في هذه الورقة، نرى أن هذه الأنظمة متوافقة تماماً مع الكوتا المستندة إلى النوع الاجتماعي. وفي الواقع نلاحظ أن الأدلة تدعم استنتاجاً مفاده؛ أن الابتكارات (والنجاحات المتغافل عنها) في أنظمة الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد SMDs توفر خيارات معقولة لضمان المساواة بين الجنسين في المشاركة السياسية. لذا فإن أنظمة الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد SMDs تضمن أن النساء المنتخبات يواجهن منافسة انتخابية مفتوحة، وأن يتمتعن بشريعة قيامهن بالحملات الانتخابية على نحو مباشر، وبإقامة روابط مع الناخبين. ففي معظم الحالات سهلت الأنظمة زيادة تدريجية في نسبة النساء المنتخبات صوب المناصفة.

سنتعرف مع الوقت ما إذا كان هذا النمو سيستمر أو يتناقص تدريجياً، بيد أن تحليلنا يتركز على فرضية مؤداها؛ أن النسب المحددة ربما تختلف بحسب الانتخابات، لذا فمن المرجح أن تزداد أعداد النساء المنتخبات في الهند وفرنسا بمرور الوقت. إذ أن النظام يتيح للنمو ويسهل له. وفي العديد من السياقات يمكن عد أنظمة الكوتا فعالة مثلها مثل الخيارات المتاحة في الدوائر الانتخابية متعددة الأعضاء MMDs. وفي الواقع كل خيارات المقاعد المحجوزة (باستثناء الدوائر الانتخابية التناوبية والعتبات البديلة لا تنطوي على إضافة مقاعد) ينتج عنها دوائر انتخابية متعددة الأعضاء MMDs بحكم الأمر الواقع. ومن الناحية العملية قد يكون من الأنسب في معظم السياقات تطبيق نظام الكوتا في ظل أنظمة الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد، عوضاً عن تنفيذ تغيير منهجي شامل للنظام.

هناك العديد من النقاط الأخرى التي ظهرت عبر دراسات الحالة والتي تؤثر سلباً للبحث في المستقبل. أولاً؛ قد تحدث ابتكارات في نظام الكوتا على المستوى المحلي، كما هو موضح في حالي الهند وأوغندا. وهناك حاجة للمزيد من البحث لإثبات ذلك، ولكن قد يكون أحد الأسباب هو أن القواعد الانتخابية للحكومات المحلية لا تواجه الديناميات نفسها في الانتخابات على المستوى الوطني. إذ إن الهيئة التشريعية التي تضع القواعد (الهيئة التشريعية الوطنية أو الإقليمية) هي ليست الجهة التي ستتأثر بها - ومن ثم قد تعزز القواعد التي من شأنها أن توفر قدراً أقل من الحماية للمرشحين شاغلي المناصب.

ثانياً؛ أثبتت دراسات الحالة أن فرضية عدم توافق أنظمة الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد SMDs والكوتا هو محض وهم. إذ تتغلب الكوتا في أنظمة الدوائر ذات العضو الواحد SMDs على معضلة تقاسم المقاعد أما عبر تقليل التحيز في اختيار المرشح أو تقاسم المقاعد مؤقتاً (الدوائر الانتخابية التناوبية) أو تداخل مقاعد (الدوائر الانتخابية الإضافية الكبرى). وقد يكشف المزيد من البحث عن طرق أخرى لم تحدد بعد.

ثالثاً، ومن خلال التجربة المستقاة من دراسات الحالة، نلاحظ مبدئين يجب أخذهما في الحسبان في تطور الكوتا في الأنظمة التي تعتمد الدوائر الانتخابية ذات العضوية المنفردة SMDs. الأول منهما؛ إن الكوتا لا تثقل النساء المنتخبات بفجوة شرعية بالضرورة. وهذا يعني أن النساء المنتخبات عبر نظام الكوتا يجب أن يتنافسن في الانتخابات على أقل تقدير في مجال مقيد يشمل المرشحات النساء فقط، ولكن يفضل أن يكون ذلك في مجال مفتوح لكلا الجنسين. ولتعظيم الفعالية السياسية للنساء المنتخبات عبر الكوتا يجب أن ينتخبن مباشرة ويجب أن يكون لهن دائرة انتخابية فعلية يكونن مسئولات أمامها. المبدأ الأخير عملي بطبيعته، وعلى نحو عام فإن الكوتا التي لا تؤثر على حجم البرلمان هي أفضل من تلك التي تزيد من حجمه. من الصعب سياسياً تغيير عدد الدوائر أو حجم البرلمان لذا فإن الأنظمة مثل الأنظمة الهندية والفرنسية - التي لا تؤثر على حجم البرلمان - مفيدة على نحو خاص في هذا الصدد.

هذه النتائج لها آثارٌ محتملة على الناس وميدان السياسة في معظم الديمقراطيات في العالم. فالنماذج المحددة هي خارطة طريق محتملة للإصلاحات، وتضع بعض الطرق المعقولة للتغلب على القضايا المستعصية منذ مدة طويلة، القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في المعتكك السياسي، وتقدم الحالات التي أفصح عنها لما تم القيام به. قد يشهد اعتماداً إصلاحات مماثلة في بعض الديمقراطيات الأكبر والأكثر نفوذاً مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة زياداتٍ غير مسبوقةٍ في نسب النساء المنتخبات للمناصب والقيادة النسائية السياسية وتأثير المرأة على السياسة.

## • معجم مصطلحات

### - نظام أفضل الخاسرين : Best Lose System

إجراءات تتيح لبعض المرشحين الخاسرين الممثلين لجماعات محددة (النساء مثلاً) الفوز بمقاعد رغم حصولهم على أصوات أقل من بعض المرشحين، وذلك حتى يتم ملء المقاعد الشاغرة للحصة المخصصة لهم، أي إن الحاصلات على أعلى الأصوات من النساء وفي إطار الحصة/الكوتا يفزن رغم حصولهن على أصوات أقل من بعض المرشحين الرجال.

### - قائمة مغلقة: Closed List

إحدى أشكال قوائم التمثيل النسبي التي لا تتيح للناخب إمكانية تعديل تكوينها ولا تغيير ترتيب الأسماء الواردة فيها، ويكون اختبار الناخب محصوراً في إحدى القوائم المعروضة عليه.

### - نظام الفائز الأول : First Past The Post (FPTP)

صنف من الاقتراع بالأغلبية، إذ يتم به التنافس في كل دائرة انتخابية على مقعد واحد، ويعد فائزاً بهذا المقعد المرشح الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات مقارنة بمنافسيه (أغلبية بسيطة أو نسبية).

### - مرشح شاغل منصب (مرشح منتهية ولايته): Incumbent candidate

مرشح يشغل منصباً انتهت مدة ولايته لكنه قرر أن يترشح لولاية أخرى في الانتخابات الجارية.

### - دائرة انتخابية متعددة الأعضاء (MMD) Multi-member District

دائرة انتخابية ممثلة بأكثر من مقعد ويتنافس فيها مختلف المرشحين أو قوائم المرشحين للفوز بهذه المقاعد.

### - قائمة مفتوحة: Open list

شكل من أشكال قوائم التمثيل النسبي التي تتيح للناخب إمكانية اختيار قائمته المفضلة، سواء أكانت حزبية أو تنتمي إلى مجموعة سياسية أو ائتلاف انتخابي، كما تتيح له اختيار مرشحه - أو مرشحيه - المفضلين من ذلك الحزب أو تلك القائمة.

### - نظام أغلبية نسبية: Plurality (relative majority) System

نظام اقتراع يسمح بتخصيص مقعد أو المقاعد (حسب ما إذا كان جرى انتخاب مرشح واحد أو عدة مرشحين) على الفائز أو الفائزين الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات في الدائرة الانتخابية. دون اشتراط حصولهم على الأغلبية المطلقة (أكثر من 50 % من الأصوات).



### - الأنظمة المتوازية: Parallel System

هي شكل من أشكال الأنظمة المختلطة يتم فيها اختيار المرشحين بناء على نظامين مختلفين - الأول القائمة النسبية، والثاني أحد نظم الأغلبية عادة- ولا يعتمد توزيع المقاعد النسبية أبداً على نتائج نظام الأغلبية المستعمل.

### - نظام التمثيل النسبي: Proportional Representation (PR)

يتضمن نظام التمثيل النسبي في أبسط أشكاله -أن يتقدم كل حزب أو جماعة إلى الناخبين بقائمة من المرشحين وأن يصوت الناخبون للقوائم، على أن تتلقى كل قائمة عدداً من المقاعد يتناسب مع حصتها النهائية من الأصوات. فيؤخذ المرشحون الفائزون من القوائم، وهذه بدورها قد تكون مفتوحة أو مغلقة أو حرة. هناك شكل آخر للتمثيل النسبي عبر نظام تفضيلي هو نظام الصوت الواحد المتحول، الذي يصوت بموجبه الناخبون فيه لمرشحين أفراد وليس قوائم.

### - نظام الكتلة الحزبية: Party Block Vote

هو أحد أنظمة الأغلبية يُستعمل في دوائر متعددة الأعضاء، وفيه يمكن للناخب التصويت لعدد من المرشحين يصل إلى عدد المقاعد المخصصة للدائرة، ويعتمد التصويت في هذا النظام على المرشحين ويفوز الحاصلون على أعلى الأصوات.

### - كوتا/حصة : Quota

حد أدنى يقرره القانون من بين مقاعد هيئة منتخبة، أو من بين المرشحين لها، ويخصص لفئة اجتماعية مهمة أو لا تحظى بتمثيل كاف، كالنساء أو الأقليات الاثنية أو الدينية مثلاً، وذلك لتيسير وصولها إلى الهيئات التمثيلية.

### - مقاعد محجوزة: Reserved Seats

مقاعد في الهيئة التشريعية يتم حجزها، لأسباب محددة، لمصلحة جماعة أو فئة من الأشخاص على أساس الدين أو العرق أو الجنسية أو اللغة أو غير ذلك.

### - دائرة انتخابية ذات عضو واحد : (SMD) Single Member Districts

دائرة انتخابية بمقعد واحد يتنافس مختلف المرشحين فيها على ذلك المقعد.

### - الصوت الواحد غير المتحول : non-transferable vote

نظام انتخابي يقوم فيه الناخبون بالتصويت لمصلحة مرشح واحد في دائرة انتخابية متعددة الأعضاء، وممثلة بأكثر من مقعد. ويفوز بهذه المقاعد المرشحون الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات ومن ثم فإن الناخب في هذا النوع من الانتخابات يقوم بالتصويت لأفراد وليس لأحزاب.

### - التدابير الخاصة المؤقتة : Temporary Special Measures

سياسات يتم تبنيها وتنفيذها في كثير من الأحيان لرفع مستوى قدرة المرأة على دخول المجال السياسي وهي تتناول العوائق الهيكلية التي تواجه المرأة في السياسات الانتخابية «الميلالة للذكور» أو التي يسيطر عليها الذكور، ومن ثم تهيئة مناخ صحي للمنافسة. تكون التدابير الخاصة عادة مؤقتة ويتم اعتمادها حتى تحين لحظة زول فيها عوائق المشاركة المتساوية للمرأة. (ينظر المادة الرابعة في اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

### - مستوى انتخابي Tier:

المستوى الذي يتم فيه انتخاب المرشحين. وقد يكون مستوى محلياً أو إقليمياً أو وطنياً. لكل نظام انتخابي مستوى انتخابي واحد على الأقل، ولكن بعض الأنظمة لها مستويان، ويضم بعضها الآخر ثلاثة مستويات.

## الهوامش والمراجع

(1) يشير حجم الدائرة الانتخابية إلى عدد النواب المنتخبين في دائرة انتخابية معينة إلى الهيئة التشريعية نفسها. وتتكون الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد من مناطق أو دوائر انتخابية تنتخب نائبا واحدا إلى الهيئة التشريعية، عوضاً عن اثنين أو ثلاثة. فيما تتكون الأنظمة الانتخابية التي تعتمد دوائر متعددة العضوية من دوائر انتخابية ترشح اثنين أو أكثر من الأعضاء إلى الهيئة التشريعية. وترتبط الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد بأنظمة الأغلبية/التعددية فيما ترتبط الدوائر المتعددة العضوية عموماً بالتمثيل النسبي. ولاحظ الباحثان أن مصطلح constituency أكثر تخصصاً من مصطلح district، نظراً لأن المصطلح الأخير يشير إلى حدود الوحدة الإدارية عوضاً عن منطقة انتخابية، إلا أننا استعملنا مصطلح district في هذه الدراسة بمعنى مصطلح constituency.

(2) في وقت كتابة هذه الدراسة، انضمت 188 دولة إلى اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو CEDAW) أو صادقت عليها. توفر المادة 4.1 من اتفاقية سيداو الإطار المعياري الدولي للاستعمال المؤقت للتدابير الخاصة مثل الكوتا لتحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين.

(3) اعتماداً على خبرة الباحث.

(\*) سياسات يتم تبنيها وتنفيذها في الكثير من الأحيان لرفع مستوى المرأة لدخول المجال السياسي، وهي تتناول العوائق البنيوية التي تواجه المرأة في السياسات الانتخابية "الميلالة للذكور" أو التي يسيطر عليها الذكور، ومن ثم تهئية مناخ صحي للمنافسة. إذ تكون التدابير الخاصة عادة مؤقتة، و تُعتمد حتى تحين لحظة تزول فيها العوائق أمام المشاركة المتساوية للمرأة. (ينظر المادة الرابعة في اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة CEDAW 1979).

(4) ينظر على سبيل المثال، quotaproject.org، مصدراً شاملاً على الكوتا في أنحاء العالم جميعها. يؤكد الموقع أن قواعد الترتيب العددي هي القضية الحاسمة، على الرغم من أن هذه القواعد تتصل بقوائم التمثيل النسبي فقط وليست ذات صلة بمعظم الأنظمة الانتخابية بما في ذلك الأنظمة التي تستعمل الدوائر ذات العضو الواحد SMDs.

(5) تم حسابه من برلين.

(6) تمثل النساء حالياً 13% من أعضاء البرلمان في الدول غير المتقدمة التي تتبنى أنظمة الأغلبية و 23% في البلدان التي تتبنى التمثيل النسبي. ويشمل هذا الرقم كلا المجموعتين من البلدين مع الكوتا ومن دونها (IPU 2014).

(7) بناء على مجموعة البيانات الأصلية. يستثني المعدل البلدان التي لم تقم بإجراء انتخابات بعد ، وذلك بموجب أنظمتها للتدابير الخاصة المؤقتة TSMs (ارتريا، ساموا، جنوب السودان) أو التي ليس لديها آليات لتنفيذ تلك التدابير TSMs (بنما، جمهورية الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، هايتي)

(8) على وفق مشروع الأطر القانونية.

(9) تم حسابها باستعمال مؤشر Loosemore and Hanby لعدم التناسب (1971، 467-77).

(10) يستثنى من هذه القاعدة بيئة مابعد الصراع. فقد شهد اتفاق السلام الشامل في السودان، على سبيل المثال، انقسام جنوب السودان عن السودان، وتغيرت الأنظمة الانتخابية في كلا البلدين من نظام الفائز الأول FPTP إلى أنظمة متوازنة ثلاثية المستويات مع حجز مقاعد كثيرة للنساء. وفي مثل هذه الحالات، فإن عملية التغيير السياسي تختلف تماماً عن الأنظمة المستقرة التي درسها بويكس Boix، ويمكن لمناصري المساواة بين الجنسين، والمجتمع الدولي والفواعل في المجتمع المدني تشجيع النظر في قضايا النوع الاجتماعي في تصميم النظام الانتخابي.

(<http://repositori.upf.edu/bitstream/handle.812/506/10230/pdf?sequence=1>). The United Nations for instance has published policy, highlighting the potential for PR to fast track gender equality in political representation ([http://www.un.org/wcm/webdav/site/undpa/shared/undpa/pdf/women\\_electoral\\_guidelines.pdf](http://www.un.org/wcm/webdav/site/undpa/shared/undpa/pdf/women_electoral_guidelines.pdf)). It should be noted that the UN does not promote any electoral system see for instance [http://www.un.org/en/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=A/RES/68/164/](http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/68/164/).

(11) "بموجب الصوت الواحد غير المتحول SNTV، فإن كل ناخب يدلي بصوت واحد لمرشح لكن (على خلاف الفائز الأول FPTP) هناك أكثر من مقعد واحد يجب ملؤه في كل دائرة انتخابية. هؤلاء المرشحون الحاصلون على أعلى مجموع من الأصوات يشغلون هذه المواقع". ACEproject.

(12) العديد من البلدان الأخرى التي تستعمل أنظمة انتخابية مختلطة تستعمل أيضاً الكوتا الترشيحية، ولكنها تستعملها فقط في الجزء المتصل بنظام التمثيل النسبي. لم نتناول هذه الحالات في هذا النص.

(13) قانون "انتخابات جمهورية أوزبكستان المعدل حتى العام 2014".



## الدراسة العاشرة

### مقالات في الشأن العراقي

الخبير: أ.د. طورهان مظهر المفتي

#### المحتويات

- المقدمة
- مُستقبل المُكوّنات في ظلِ السّيادة العراقيّة
- صناعةُ وتفتيتُ الأيديولوجيّات
- التحليل العمري للمتبنّيات الفكرية
- التوسعيّة والتموضعيّة وما بينهما
- الدول والرسائل
- مُعضلةُ التّعليمِ وفُرصُ العَمَلِ
- مُستقبلُ البلاد في ظلِ الاقتِصاد وعلاقتهُ بالمشاعِر المحليّة
- بين التّنظير والتّبصير
- مئويّة العراق وتحديات البقاء
- الحُكم ومنظومة الدّولة
- العراقيّ وأثر الكُوبرا
- الاختيارات المُجتمعيّة
- تجزئة المشاكل أم تجزئة الحلول (الكهرباء أنموذجاً)
- مُثلث الدّولة والانتخابات
- السّياسة ونقطة التّلاشي
- باركنسون العراق
- الخاتمة

## • المُقَدِّمة

يمتدُّ العراقُ حضاريًّا إلى أكثر من (7000) سنة؛ حيثُ وُجِدَتْ فيه أولى الحضارات الإنسانية؛ يُقَدَّم للبشرية عجلة الحضارة وأولى صيغ الكتابة، ليزدهر فيه العدل والإنسانية ولتسَنَّ هذه الرُّقعة أول القوانين والسُّنن التي تُنظِّم المجتمع والحياة المدنية، إنَّها أرضُ الرافدين، أرضُ الحضارات والرُّقي، أرضُ المُقدَّسات، أرضُ الغزوات، أرضُ النَّزوات، أرضُ الحروب، منه خرجتُ أولى الإمبراطوريات الكونيَّة وإليه توجَّهتُ كلُّ الأطماع والقوى المُحتلَّة.

فكُلُّ ما ذُكِرَ أعلاه يجعلنا نتساءل لماذا العراق؟ الجواب بكلِّ تأكيد إنَّه الجغرافية؛ فالجغرافيا تصنع التاريخ وتُوقد شُعلة الحضارة، الجغرافية تنتج النُظم الإداريَّة والاقتصاديَّة كما تُهيئُ الأسباب للتوسُّع أو الاحتلال والأطماع؛ إذ انمازتُ جغرافية العراق عن باقي جغرافيات الدُّول بأنَّها فريدة في الجيوبولتيك، الجيولوجيا، الجيوستراتيجيَّة، وكلَّها مُقترنة بالجغرافية.

وفي الحقيقة لم تتجمع كلُّ العلاقات الجغرافية في دولة واحدة إلا نادرًا، والعراقُ من تلك النواذر؛ لذا يجعلنا نتساءل مرة أخرى هل ما يحصل في العراق من أزمات وأطماع ومغامرات هي محضُ صُدفة؟

نقول وبكلِّ ثقة لم تكنْ للصُدفة صدفة في العراق أبدًا؛ ذلك أنَّ جغرافيةً مُتكاملة مثل العراق لو تُترك للصُدفِ فإنَّها سوف تُغرِق المنطقة بالفوضى، ولو تَمَّت إدارتها إدارةً مثلى فإنَّها (ونقصد بها جغرافية العراق) سوف تقوِّد المنطقة، ويكون للعراق الدورُ الرِّيادي ولن يسمح العراق لشريك في الرِّيادة، ولأجلِ جميع ذلك لن نجدُ ردحًا من الزمن كان العراق فيه مُستقرًّا، فبالعودة إلى التاريخ المُعاصر منذ نشأة الدولة العراقيَّة في القرن الماضي وإلى الآن (وهي مائة سنة) لن نجد هذه الجغرافية قد استقرَّت لعشرِ سنوات متواصلة، فقد كانت كلُّ سني عمر هذه الدولة عبارة عن ثورات، انقلابات، مؤامرات، وثبات، حروب داخلية وخارجية، مغامرات عبثية. وكلُّ هذه الأحداث تقودها أطراف وشخصيات عن علمٍ أو جهل، لكن تبقى النتيجة أنَّ هذه البلاد لم تستقر قط لعشرِ سنوات متواصلة؛ لأنَّ هكذا استقرار سوف يتيح للعراق التقدُّم والرِّفاهية والرِّيادة. وعلى هذا الأساس كانت الحكومات المُتعاقبة عبارة عن تجارب شخصيَّة وتوصيات مُستنسخة في بلدٍ فريدٍ من نوعه ولا يقبل الاستنساخ، فكانت جميع الأنظمة السِّياسيَّة أقرب إلى الكسح منها إلى الشَّكل الصَّحي للدولة.

وهذا المحور هو تجميع لمجموعة من مقالات، ناتجة من رؤيتنا وتشخيصنا لإدارة الدولة العراقية وإشكالاتها ومناكفاتها والتي بمجموعها تتعنَّز تلك الدولة أو تتقدَّم. والكتاب عبارة عن تلك المقالات المُركَّزة والمكتوبة عن خبرة تربو على ربع قرن قضيتها في الدولة العراقية من (جيولوجي) في بداية السُّلم الوظيفي، ومتدرجًا إلى درجات وظيفية عُليا وعضوًا لمجلس محافظة كركوك، وصولًا إلى تسنُّم عدة مناصب ودرجات وزارية.

إنّ هذا الكتاب يأتي إليكم في أجواء طغيان الانترنت، وشبكات التّواصل الاجتماعي، وعصر السّريعة؛ ممّا يجعل صعوبة تأليف كتاب بصفحات كثيرة، وعلى الرغم من ذلك نرى من الأهمية بمكان وجود كُتب تحتوي بين جنباتها معلومات ورؤى عن ماذا كان وماذا سيكون.

ولا يفوتني أنّ أشكر (مركز الرّافدين للحوار) لطبعه هذا الكتاب وإخراجه بهذا الشّكل المتكامل الأطراف، وتقديمه هذا الجهد؛ ليكون متداولاً للجميع.

### • مُستقبل المُكوّنات في ظلّ السّيادة العراقيّة

أقرّ الدستور العراقي مبدأ المواطنة بصورة أساسيّة ومعها الحقوق والواجبات، إلّا أنّ الدستور نفسه جعل الانتساب إلى المكون جزءاً لا يتجزأ من المواطنة، وهذا إجراء وارد في دولة مُشكلة أساساً من مكونات مختلفة. فقد كانت الدولة العراقيّة -وبحدود أقلّ من مائة سنة -زاخرة بالعشرات من المُكوّنات القوميّة الدينيّة والمذهبيّة المختلفة، ولم يكن هذا الانتماء مثارَ خوفٍ على البلاد وإنّما كانت سمةً مميزةً للعراق في التعايش السّلمي والامتزاج الثقافي. وفي الحقيقة فإنّ هذا العدد الكبير من المُكوّنات المختلفة هو بطبيعة الحال ناتج من التاريخ والحضارة الغنيّة لبلاد الرافدين والذي جعل منه قبلة الهجرة لقبائل وشعوب برمتها منذ فجر التاريخ وحتى نهاية القرن التاسع عشر. وهنا لا بدّ من القول إنّ المُكوّنات العراقيّة هي قديمة قدم العراق وليست طارئة على جغرافيّتها؛ فهذه المُكوّنات ضاربة في قدم التاريخ ويطول الحديث فيما إذا فصلنا سلوكيّة واتجاهات وتواريخ تواجد كلّ مُكوّن على حدة في أرض الرافدين.

ومع بداية أربعينيّات القرن الماضي بدأت صورة المُكوّنات وتواجدها وعددها وعديدها بالتغيّر والتغيير تدريجيّاً، فاختفت مُكوّنات كانت موجودة في الوسط والجنوب من البلاد، ولم يبقَ منها إلا شيءٌ بسيطاً مُتمثلاً بالصابنة والمسيحيين هناك (وهي في تناقص مستمر).

واستمرّت المُكوّنات في الشمال في مناطق الإقليم أيضاً بالاضمحلال، ولكنها حافظت على نفسها أكثر من مناطق الوسط والجنوب، وليتمركز حالياً الغالبية العظمى من (التغيّر المُكوّناتي) في الشمال.

إنّ نلاحظ أنّ منطقة تواجد المُكوّنات هي نفس المناطق التي أُطلقَ عليها دستورياً بـ (المناطق المتنازع عليها)

ولو ركزنا قليلاً على هذه المنطقة من الناحية الاقتصاديّة فإنّنا -وبكلّ سهولة- نجد أنّ الحقول البترولية محصورة فيها، في جغرافية شمال وشمال غرب البلاد، أما التربة الزراعيّة ونوعيتها وإنتاجها للغلّة فعلى أجود نوعٍ، وهناك الكثير من الخامات الاقتصاديّة التي تُستعمل كمواد أوليّة للبناء وما شاكل ذلك، وأخيراً وليس آخراً نوعية وكميّة المياه الجوفية المُمتازة فيها.



كل هذه الإمكانيات جعلت من هذه المنطقة محط الرّحال منذ فجر التاريخ لتكون غنيّة جدًّا بالمُكوّنات كما هي غنيّة بالثروات.

نرجع إلى انتشار المُكوّنات في البلاد، فمن المؤسف جدًّا أنّه لا توجد في العراق خارطة رسمية معتمدة لتوزيع المُكوّنات، وإنّما هناك دراسات سرديّة فقط حول هذا وذاك، وقد يكون ذلك؛ بسبب سياسة الأنظمة السابقة ذات النهج القومي الأحادي، ومن ثمّ فإنّ المُعتمد عليه من الخرائط هي في الواقع مُنجزّة من قبل باحثين، ومنظمات ومؤسسات عالميّة ودوليّة. ولو ألقينا نظرة سريعة فإنّنا سنجد أنّ هذه الخرائط تُغيّر فيها توزيع المُكوّنات وجغرافيتهم كل عشر سنوات، فالخارطة في سبعينيّات القرن الماضي -وكما هي موضحة أدناه- مختلفة عن خارطة الثمانينيّات والتسعينيّات وحتى بعد العام 2003م، لتتحول فيه بعض المُكوّنات مثل: التركمان والمسيح إلى تواجد ثقافي وليس جغرافي وتوضع على الخارطة كنقاط وليست كامتداد جغرافي، ولتختفي الكثير من المُكوّنات التي كانت مؤشّرة في خارطة السبعينيّات.

والخارطة بعد داعش واحتلاله لمناطق كبيرة من مناطق المُكوّنات. وبعد دحر داعش حصّلت تغيّرات في هذه المناطق، وأجرى القائمون على رسم الخارطة تغييرات كبيرة فيها، حتّى وصلت جغرافية انتشار المُكوّنات الكبرى، وتمّ انتزاع مناطق الصحاري والجزيرة وبعض المناطق في الأهوار من توزيع المُكوّنات، وجعلها مناطق غير مؤهلة بالسكان وتأشيرها بـ(اللون الأبيض).

إنّ كلّ ما تقدّم يشير بوضوح إلى عدم استقرار المُكوّنات في العراق، وعدم الشعور بالأمان، ومن جانب آخر تم استخدام هذه الورقة كعامل زعزعة استقرار للبلاد، واستقطاب قضية المُكوّنات من قبل أطراف تُساهم في تقويض السيادة العراقيّة؛ ومما زاد في عدم استقرار المُكوّنات في مناطقهم وجود ترحيب دولي لهم في الهجرة، ممّا ينبئ أنّ بلاد الرافدين أمام منحى خطر من فقدان مُكوّناتها، ممّا سيُفضي إلى استخدام هذه الورقة مستقبلاً ضد البلاد وسيادتها واقتصادها، ويُتيح مجالاً للتدخل في شؤونها وخاصة في ظل الوضع العام غير المستقر بعد العام 2003 وإلى الآن.

وعلى هذا الأساس نجد من الضرورة بمكان عرض بعض التوصيات التي قد تُسهم في تثبيت المُكوّنات في مناطقهم، ومن ثمّ ضياع الفرصة على الاستخدام المُتضادّ لهذا الملف من قبل الآخرين.

### التوصيات

- 1 - الشروع بكتابة قانون حماية المُكوّنات.
- 2 - إنتاج خرائط عراقية دقيقة لانتشار المُكوّنات جغرافياً.
- 3 - تأسيس المجلس الأعلى للمُكوّنات.
- 4 - استيعاب المُكوّنات من خلال كفاءاتها غير المُستقطبة.

## • صناعةُ وتفتيتُ الأيديولوجيات

عند بزوغ فكر جديد أو اتجاه فلسفي مُعَيَّن يُشَرِّعُ صاحب الفكر أو الاتجاه بالتنظير بما يحمله من رؤى، وعلى هذا الأساس يتحوَّل هذا الشخص الفرد إلى عدَّة أشخاص ومع زيادة الشخوص يزداد تبلور الفكري الأولي ويزداد عدد المنتمين لهذا الفكر أو الاتجاه الفلسفي الجديد، وتظهر بعد فترة أيديولوجية مُعَيَّنة لموضوع ما، ولهذه الأيديولوجية مؤمنون ومدافعون عنها، ولأجل حماية هذه الأيديولوجية الجديدة فإنَّها سوف تنتج ضمن جنباتها أشخاص متطرفين وذات طابع عنفي لتلك الأيديولوجية وسيظهر معهم منظرين جُدد، وأخيراً وليس آخراً يكون هناك نظام معين لغرض تأمين استمرار الأيديولوجية وحماية قياداته وتسخير المنتمين إليها، وتوجيه المتطرفين لكسر شوكة المعارضين بطريقة أو بأخرى.

### - صناعة الأيديولوجيات

تكون صناعة الأيديولوجيات في كلِّ الأحوال بإحدى الطريقتين، إمَّا أن تكون عن طريق الصدفة ونتيجة حوارات هامشية تبزغ لدى أحد الشخوص فكرة ما، ويبدأ تنضيج الفكرة ليعرضه فيما بعد أمام الآخرين، أو أن تكون صناعة الأيديولوجية نتيجة وجود معضلة مجتمعية وتحتاج لحلَّ حتمي، فتجتمع مجموعة شخوص منصِّبين حول المعضلة؛ لينتجوا أيديولوجية جديدة تحلُّ المُعضلة، وذلك من وجهة نظرهم. وعلى هذا المنوال أو ذاك تكون صناعة الأيديولوجيات المختلفة بدءاً بالأيديولوجيات المُجتمعية ومروراً بالأيديولوجيات المذهبية، أو ما يُسمَّى بالمدارس الفقهية، وانتهاءً بالأيديولوجيات السَّياسية، وصناعة الأحزاب والحركات السَّياسية.

إنَّ الغاية الأسمى لكلِّ الأيديولوجيات هي تهيئة صيغة حياتية ومعيشية مُعَيَّنة للمنتمين إلى الفكرة أولاً، ومن ثَمَّ الآخرين، سواءً أكانوا يمتلكون أفكاراً أخرى أم هم محايدون، لكن في نهاية المطاف لا توجد جغرافية مُغلقة لأيديولوجية مُعَيَّنة بحد ذاتها؛ لذا عليها إيجاد سلوكيات تعايش مع أولئك غير المنتمين إليها.

وعلىنا ألا نغفل من احتمالية فشل أصحاب الفكر في التعايش الجماعي لسبب ما، مع ملاحظة أنَّ الفشل سوف يؤدي لظهور مؤسسات متطرفة وعنصرية تقوم على بلورة المعيشة للمنتمين وتهميش الآخرين، وحتىَّ القضاء عليهم تحت مُسمَّى (إن لم تكن معي فأنت ضدي). محلياً وعلى هذا الأساس تحرَّكت الحركات السَّياسية في البلاد وخاصة بعد 1958 إلى حين 2003. بعد العام 2003 تغيَّرت الرؤى ووجدت حركات وأحزاب واتجاهات سياسية مختلفة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ودخل الجميع في مضمار العمل السَّياسي، وقد يكون هناك بعض المحاولات لإنهاء دور بعض الأيديولوجيات أمام أيديولوجيات أخرى، إلَّا أنَّ جميع الأيديولوجيات حافظت نوعاً ما على جغرافية مُعَيَّنة ضمن البلاد.

إقليمياً الموضوع مختلف من دولة إلى أخرى، ولكنها تصبُّ في المحافظة على السلطة أكثر من المحافظة على الجغرافية (وهذا على عكس الحركات السياسية العراقية الحديثة)، إذ إنّ الممارسة الديمقراطية الموجودة في المنطقة كرّست وتكرّس الأيديولوجيات وعمقتها في مجتمعات هذه الدول.

وهذا الأمر قد يكون مُعتاداً ومنطقياً في المنطقة، إلّا أنّ التأصيل لمشروع وفكرة سياسية يعني التّحول من القرارات السياسية إلى قرارات سيادية على مستوى الدولة، ومن ثمّ قرار معين على مستوى الدول الإقليمية، ومثل هكذا إجراءات قد لا تنال استحسان الإرادات الكبرى على المستويات المختلفة.

### - إنهاء وتفتيت الأيديولوجيات

بكل تأكيد، يمكن إنهاء وتفتيت الأيديولوجيات وذلك عبر ما يأتي:

- أولاً: ستكون هناك نتيجة فورية عند محاربة قيادات الفكر والمُنظّرين له، والتضييق عليهم في جغرافيتهم، إلّا أنّها نتيجة ذات مدى زمني قصير نسبياً، وممكن بعد مدة يظهر الفكر نفسه، والاتجاه الفلسفي نفسه، وقد يكون هذه المرة أشدّ وطأة من سابقة؛ بسبب تغيير قياداته.

- ثانياً: من خلال محاربة الفكر بفكر آخر، وهذا الإجراء يحتاج إلى مدة زمنية طويلة لإنجازه، ولكن يكون بنتاج زمني أطول وأدوم.

وفي أحيانٍ قليلة يكون هناك قرار مُتطرّف بدمج الشكّلين والعمل عليهما معاً، وهذا الإجراء ذو نتيجة سريعة جدّاً، ولكن يكون ردُّ الفعل عنيفاً جدّاً، وقد يؤدي في بعض الأحيان إلى انهيار الفكر المُضاد، وبقاء الفكر القديم ونمو جهاز مُتطرّف وعنيف لديه.

### - ماذا يحصل في المنطقة؟

إنّ ما يحصل في المنطقة وبشكل خاص بعد العام 2010 هو عملية إنهاء وتفتيت الأيديولوجيات، وتغيير الفكر وبأسلوبٍ مُغاير كلياً للأشكال المذكورة سابقاً؛ فيكون عبارة عن تحريك عن بُعد، ممّا يضع أصحاب الفكر الجديد أمام الأفكار القديمة، ويؤدي بالنتيجة إلى تشويه للفكر المُضاد والأيديولوجيات القديمة وعدم إنتاج فكر جديد مُتكامل الأطراف.

إنّ تفتيت هذه الأيديولوجيات إلى أيديولوجيات فرعية وتحت فرعية كمرحلة أولى تُسهم في ظهور اتجاهات مجتمعية غير مُستقرة ومُقوّضة لما سبقتها، ولا تمتلك قابلية البناء الفكري الحقيقي؛ لأنّها لم تمر بأيّ من الطريقتين المذكورتين سابقاً في صناعة الأيديولوجيات، وإنّما صَنَعَتْ نتيجة ضخ أفكار جاهزة وناضجة؛ لتدخل حيّر التطبيق في دول المنطقة، كما أنّ أصحاب الفكر الأصليين غير موجودين ولا ينتمون لذلك المجتمع الذي وُضع فيه الأيديولوجيا الجديدة،

ولتتحول تلك الدولة التي ترضخ تحت هكذا أجندات إلى دولة مقوّضة لا تملك من الحلول الشيء الكثير، وهذا ما نراه في الدول التي عانت من تغيير أنظمتها أو ظهور ما سُمّي بـ(الربيع العربي) وانعكاسات ذلك على دول تجاور منطقة (الربيع العربي).

### • التحليل العمري للمتبنيات الفكرية

انبثق الاتحاد السوفيتي نتيجة الثورة الروسية شباط (فبراير) 1917 ومن بعدها البلشفية في تشرين الأول (أكتوبر) خلال الحرب العالمية الاولى، كنتاج طبيعي للاختناقات والتجاذبات الفكرية والمنهجية العميقة هناك، وانعكست على المجتمع الروسي والمجتمعات القريبة منه، لتنتج دولة تختلف كلياً عن الدولة السابقة التي أتت عليها الثورة الأخيرة، ولتستمر هذه الدولة (الاشتراكية والشيوعية)، ببسط هيمنتها وهيمنة الفكر البلشفي الاشتراكي للاتحاد السوفيتي لعقود من الزمان، تارةً بالإقناع، وأخرى بالقوة والتعنت، ولتنتهي هذه الدولة بعد قرابة سبعين عاماً من السطوة، ولتختفي متبنياتها الفكرية في منبعها ولتترك أثرها وآثارها فيها، ولتبقى هنا وهناك بأفكار مطعّمة، وذات أبعاد أخرى مضافة إلى الفكر الاساسي.

تكاد تكون تجربة الاتحاد السوفيتي والحزب الشيوعي الحاكم فيه أقرب الأحداث جغرافياً وتاريخياً إلى الشرق الاوسط ضمن التأريخ الحديث للمنطقة. ولأجل هذا فإن دراسة هذا الفكر وتبسيط الضوء عليه كمثال هي مسألة مهمة ضمن الدراسات الاجتماعية والسلوك الجمعي لأي تشكيلة مجتمعية. حيث تشير تجربة الاتحاد السوفيتي بصورة جلية إلى كيفية ولادة فكرة ونموها وشبابها وعنفوانها وصولاً إلى الكهولة والشيخوخة والاضمحلال في النهاية، وانهار الدولة التي تبنت فكرتها.

إذن فإن المتبنيات الفكرية أيضاً حالها حال اي كائن حي، تخضع لمراحل الحياة المختلفة، وكما أسلفنا في مقال سابق حول آلية انتاج الفكر والايديولوجيات، كنتيجة وجود إرهاصات اجتماعية أو اتفاق مجموعات انسانية على تغيير واقع غير ملائم لهم بالذات، لتنتج في النهاية الفكر ومتبنياتها.

حسناً فيبدو جلياً في هكذا حال بأننا لا بد من أن نحلل ونشخص المراحل العمرية للأفكار الوضعية الموجودة لدينا، وهي أي هذه الافكار كثيرة وزاخرة في حقيقة الامر، ونحتاج أيضاً إلى خلق مجاميع فكرية ذات رؤى مشتركة وخطوط رئيسية متشابهة، حيث أن كل مجموعة تخضع لمرحلة عمرية معينة، وما يجري على أحدهم يجري على الكل في المجموعة الواحدة. وهنا لا بد من معرفة نقطة مهمة جداً، وهي هل لابد ان تشيخ الافكار حتى تضمحل وتختفي؟

وبالتأكيد لا يمكن الجزم بهكذا بموضوع، ففي أحيان قليلة تُقبر الافكار في المهمل أو تُغتال الفكرة وهي في ريعان الصبا، وفي هكذا حال وإذا ما كانت الفكرة متبناة من قبل مؤسسات الدولة العليا فسوف يؤدي هكذا اختفاء وموت سريع للفكرة إلى انهيار تام للدولة والدخول في فوضى الانقلاب والإنفلات. وهناك أمثلة عديدة حول مثل هذه المجريات لأفكار تم تبنيها من قبل دولة وسقطت هذه الافكار صريعة، لتدخل تلك الدولة في أتون انهيارات داخلية وفتتان اداري.

الاسئلة المهمة هنا هي أين نحن وأين متبنياتنا الفكرية؟

هل فكر القائمون على الأمر بمتبنياتنا الفكرية، ومقدار ملائمتها للمجتمع؟، هل حددنا في أي مرحلة من مراحل الحياة والتحليل العمري وصلت هذه المتبنيات؟، هل تحتاج متبنياتنا إلى اجهزة دعم الحياة؟، هل هي في ريعان الصبا ام في عنفوان الشباب؟.

هل العراق لديه متبنى فكري معيّن للبناء، ام لديه متبنيات فكرية آنية وناجئة من ردود افعال؟، وهل هذه المتبنيات تتكامل فيما بينها ام تتقاطع؟.

امام هذه الاسئلة وهذه التحديات الفعلية يمخر العراق سفينته في ظروف استثنائية فريدة، وعليه نجد لزماً على جميع الاطراف دراسة المتبنيات الفكرية، ومعرفة مدى ملائمتها للأجواء العراقية، وهل تحتاج هذه الافكار إلى تعديل ام إلى تبديل ام إلى السير قدماً، ولأجل معرفة هذه المجريات والاجابة على التساؤلات لابد من فسخ المجال للمنظرين والمتعمقين في فلسفة الاداء السياسي والاداري لتسليط الضوء على الافكار والنقد الذاتي، وجلد الذات إذا ما احتاج الامر، لغرض توحيد الرؤى في بناء الدولة ضمن متبنى فكري (اداري -سياسي)، وليشارك الجميع في تأسيس ما قد تغافلنا عنه.

### • التوسعية والتموضعية وما بينهما

مع تأسيس أي دولة وتثبيت أركانها من قبل القائمين على الأمر تتوضّع مجموعة أمور واستراتيجيّات للدولة المُتشكّلة، وأهم هذه الاستراتيجيّات هي رؤية كيفية تعامل الدولة مع الدول الأخرى أو ما تُسمّى بالعلاقات الخارجيّة، حيث إنّ تأسيس الدول يعتمد على عدّة أُسس ومباني سياسيّة، في مُقدّماتها: كيفية بزوغ الدولة، هل أنّ الدولة أنشئت على أنقاض دولة أخرى، هل أنّ الدولة ولدت من رحم معالجه دوليّة، هل أنّ الدولة نتاج طبيعي على جغرافية استوعبت قيام الدولة، هل أنّ الدولة دينيّة، هل أنّ الدولة ذات بُعد قومي، وعلى هذا المنظور تفرّض الدولة وتُفرض عليها العلاقات الخارجيّة وآليّة التعامل مع المُجريات الدوليّة.

ووفقاً للمقياس المذكور سابقاً يمكن تقسيم العلاقات الدوليّة على ثلاثة أقسام:

1 - دولة ذات علاقة ونهج توسُّعي: وتكون لعدة أسباب منها، الطلب على مصادر الديمومة، الطلب لأيدي عاملة رخيصة، خيالات وهواجس شخصية للقيادة، وازع ديني وقومي. ومن مميزات العلاقة بين تلك الدول هي أن تكون قراراتها أحاديّة في جوهرها ومن طرف الدولة التوسعية، وهنا يجب ألا نغفل وجود أسس ومراكز ذات شأن أمني في الدول التي تمّ التوسُّع عليها ضمن تواجد خاضع لتسميات متباينة. وقد يكون (ابن خلدون المتوفي في بداية القرن الخامس عشر) أول مَنْ كَتَبَ ونظّر في الدول التوسُّعية وفلسفتها، وطريقة التعامل، ودوافع تحوّل الدولة إلى النهج التوسُّعي.

2 - دولة ذات علاقة ونهج تموضعي، وهنا الموضوع مختلف في فلسفتها، وإن كانت ذات نتائج متقاربة من الناحية الاقتصادية لما دُكر سابقاً.

هذه الدول تبحث عن المصالح والعلاقات من خلال بناء أسس لها في دول أخرى مع احترام خصوصية تلك الدول، وأخذ موافقتهم والعمل وفق رؤية مشتركة بين الدولة التي تبتغي التموضع والدولة (المُضيفة)، مع الابتعاد عن الأسس والتأسيسات ذات المحتوى الأمني.

3 - دولة تُحاول أن تكون لها علاقات متوازنة مع ما دُكر سابقاً من (1 و2)، ومن الجدير بالذكر أنّ هذه العلاقات هي أضعف مراحل العلاقات الخارجية لأي دولة، وتكاد تكون مثل هكذا دول مسلوقة الإرادة في التعاملات الخارجية، مما تنعكس سلباً على توجهات الدولة داخلياً وحيود البوصلة المجتمعية.

سجّل تاريخ بعض الدول تحركات وقفزات بين الأنواع المذكورة من العلاقات ونوعية الدولة، وخاصة حين يختلف بنیان الدولة وأسس تشكيلها ضمن التغيرات الزمنية والجغرافية (عامل الزمكان). وعلى هذا المنوال لناخذ مثلاً العراق، فالعراق على مرّ تاريخه اتخذ كلّ الأشكال الثلاثة وفي كلّ منهم ردحاً من الزمان، فالإمبراطوريات السابقة في وادي الرافدين مثل: الأكديّة والآشورية هي إمبراطوريات لدول توسعية استولت على غالبية الشرق القديم لمراحل زمنية طويلة بصورة مُستمرة أو مُتقطّعة، ولتستمر عملية الشّد والجذب في أرض الرافدين قروناً طويلة، وليكون العراق فيما بعد جزءاً من الدولة الإسلامية، وليستمر كذلك تحت مُسمّيات مختلفة حتّى مدة تأسيس المملكة العراقية (في بداية القرن الماضي) وجزء من فترة النُظام الجمهوري والتي أصبحت فيها البلاد تبحث عن التّموضع في دول مختلفة كدولة مُتموضعة وليست مُضيفة، ليكون العراق بعد أحداث كثيرة من حروب واحتراب ومغامرات الخليج المختلفة مروراً بالحصار الاقتصادي والتغيير وسقوط النُظام ليكون بدءاً من هذه المراحل دولة تحاول أن تكون لها علاقات متوازنة كدولة (مُضيفة) مع الدول الأخرى.

### أي نوع من أنواع العلاقات جيّدة لدولة مثل العراق؟

في كلّ الأحوال العلاقات التوسّعية ليست جيّدة للعراق، سواء أكانت هذه العلاقة ناتجة منه أو ناتجة بالضد من العراق؛ ذلك إنّهُ في حال كون العلاقة عراقيةً ابتداءً، فهذا يعني أن يتحول العراق إلى فكر توسعي ممّا يخلق مشاكل لا نهائيةً للبلاد، ومزيداً من الأعداء، ومغامرات عبثيةً إضافيةً تضاف على كاهلها الذي يعاني أصلاً من تبعات هكذا سلوكيات، وعلى مرّ تاريخ العراق وأرض الرافدين نجد أنّ مع ضعف إمبراطوريته وسقوطه يتحوّل إلى أرضٍ مُحْتَلَة وتقبّع تحت الاحتلال لمراحلٍ مُختلفة، ثم تُفرض عليه علاقة جديدة لدول ذات نهج توسّعي وذات مصالح أُمّادية للطرف الآخر، ومن ثم تغرق البلاد في مشاكلها الداخلية البينية تازّة، وفي محاربة الفكر التوسّعي للأطراف الخارجية تارة أخرى، وفي كلّ الأحوال يكون البلد مُقوّض الإرادة ومُتعثّر في الإعمار والبناء، فيتضح ممّا طرحناه أنّ العراق لم ينجح عملياً وبمديات زمنية طويلة أن يكون بلداً مُتموضّعاً وحتىّ مُضيفاً للموضوع وإنّما تآرجحت البلاد بين التوسّع والمُتوسّع عليها واستباحتها.

### مع أي شكلٍ من العلاقات الدولية يتعامل العراق؟

إنّ التعامل مع الدول ذات النهج التوسّعي فيه كثيرٌ من المخاطر، وإنّ كانت تحوي على الكثير من المُغريّات أيضاً، وحتىّ في بعض الأحيان الدّعم المتنوع مادياً ومعنوياً، لكن علينا أن نعيّ مسألةً مُهمّة وهي أنّ التعامل مع هكذا منظار يُطابق تعامل إنسان أعزل مع كائن عملاق له جوارح ومخالب، ممّا يعني أنّ أيّ تعامل وتعاون مع هذا العملاق من دون دراسة مُستفيضة يؤدي بالنتيجة إلى فقدان ذلك الإنسان الأعزل لكثيرٍ من مقوماته مع الكائن العملاق والاستفراد به. فيتوجب على البلاد في هكذا علاقة أن تكون على قدر التعامل والمسؤولية.

بغير ذلك نرى أنّ أفضل العلاقات في الوقت الراهن للبلاد هي مع الدول ذات النهج التّموضعي والتي تبحث عن فرص عمل وتطوير واستثمار في البلاد والتعاون الاقتصادي، مع الالتزام باحترام خصوصيّة البلد، وأن ترضخ هذه التّموضعات تحت أسس واتفاقيات واضحة تجعل من العراق دولة مُضيفة، ممّا يدعم الاستقرار المعنوي والرخاء الاقتصادي، وعلى أمل أن يتحوّل العراق بعد مدّة من دولة مُضيفة إلى دولة ذات تموضع مع بلدان أخرى.

بقي أن نقول إنّ تحوّل أي دولة إلى دولة تموضع لا تحتاج إلى قوة عسكرية أو مساحة جغرافية أو عدد سكاني كبير أو موارد طبيعية هائلة، وإنّما إلى رؤى مستقبلية وآنية سليمة، والأمثلة أكثر من أن تُعد وتُحصى، ويكفي أن نشير إلى سنغافورة كإحدى الدول المُتموضعة دولياً، في حين ليس لهذه الدولة أي مورد طبيعي فعلي أو مساحة جغرافية كبيرة أو قوة عسكرية مُهيمنة.

وهناك دول كبرى وعظمى فضّلت سياسة التموضع على السياسات التوسّعية، بالرغم من إمكانية هذه الدول التوسّع العسكري والأمني، ولكنّها سخّرت كلّ إمكانياتها كدول كبرى للتحوّل إلى دول ذات تموضع في الدول الأخرى، بعيداً عن التوسّع مثل: ألمانيا واليابان ودول كثيرة أخرى والتي تنبذ الفكر التوسّعي رغم إمكانياتها، وتعمل على وفق منهاج التموضع (ويمكن الاعتماد في اختيار الدول من خلال سلوكياتها السابقة مع حالات مُشابهة لما مرّ ويمرّ به العراق).

فهذه دعوة للبدء بالنظر بعين الواقعية إلى مُجريات الأحداث، والعمل على رسم خارطة طريق للعلاقات الخارجية، ممّا ينعكس إيجابياً في مسألة الاستنهاض بالعراق سليماً مُعافى وخالٍ من إرهابات سياسيّة وتعقيدات مُجتمعيّة؛ ذلك أنّ بناء الدولة وسيادتها لن يكتمل بغير علاقات خارجيّة رصينة.

### • الدول والرسائل

من بديهيات تأسيس وقيام أي دولة أن تكون لهذه الدولة رسالة تسبق التشكيل أو تلحقه (طبعاً مع اختلاف توجه الدولة حسب وضعيتها من توقيتات تبني الرسالة)، وتكون رسالة الدولة واضحة وتعمل وفقها وتتناغم جميع أو غالبية سلوكيات ومجريات الدولة مع تلك الرسالة، وتتضمن رسالة الدولة الخطوط العريضة والأهداف المرجوة من تأسيس أو قيادة الدولة وسبب تأسيسها واختلافها عن بقية الدول سواء من الدول المحيطة أو الدول الأخرى.

إنّ فلسفة بناء وتشكيل أي مجموعة مجتمعيّة تكون في لبنتها الأولى ورسالتها، بدءاً بأسباب التشكيل ومروراً بالتجليس على جغرافية معيّنة، وانتهاءً بتعريف الآخرين برسالة تشكيل المجموعة.

### ما هي الرسالة؟

تختلف رسالة كلّ دولة باختلاف مكونات تشكيل الدولة وكذلك جغرافية وجيوبولتيك الدولة، ويُعد العامل البشري أهم محتوى لإنتاج الرسالة.

فعلى سبيل المثال (دولة المدينة) التي نشأت في المدينة المنورة كانت رسالتها نشر الدين الإسلامي الحنيف، لتستمر هذه الرسالة في بقية الدول الإسلامية التي نشأت على طول خط التاريخ وفي مختلف الجغرافية، وصولاً إلى الحرب العالمية الأولى (من الوارد جداً أن تكون الرسالة غطاء لأهداف أخرى ولكنّها في نهاية المطاف تُعد الركن الأساس لبناء الدولة ومظهرها الخارجي).

لنأخذ مثلاً آخر من العصر الحديث، فدولة مثل مصر رسالتها واضحة، فهي تعرف نفسها



بمركز المحور العربي ومنبع صياغات القرارات العربيّة، وتعمل وفق المنظور حول هذه الرسالة دولياً لتأخذ دورها الريادي إقليمياً وعلى مستوى العالم ولتكون إحدى الدول ذات القرارات السياديّة في المنطقة، ومثال آخر تركيا والتي تنبع رسالتها بالهويّة القوميّة في أساسها؛ لتتمحور حالياً برسالة (إسلامية - تكنولوجية)، فتركيا الآن تحاول أن تكون لها رسالة الدولة العثمانية نفسها (ذات المضمون الديني) لكن بمنظور حديث ومُدمج بتعريف تركيا كدولة حديثة ذات انعكاسيّة تكنولوجيّة وإنتاجيّة، وبذلك دولة ذات رسائل مُتعددة الطبقات والاستدلالات مع بقاء الجوهر الخاص لرسالتها كدولة قوميّة.

رسالة أي دولة في بدايتها ليست سيّئة لكن قد تصاب الرسائل بعدّة عاهات وتعقيدات، وقد تكون في جنباتها مجموعة أفكار وتنظيرات ونظريات غير عمليّة، ممّا تصيب الدولة بفقدان التوازن سياسياً مع ضмор دورها الدولي وتغيّر المواقف الحكوميّة داخلياً وخارجياً، وقد تصطدم حكومة تلك الدولة بالمحتوى النظري للرسالة وعدم إمكانية تطبيقها على الأرض؛ بسبب تضادها مع واقع الحال، ممّا يجعل الحكومة أمام احتمالين لا ثالث لهما، وهما:

- أولاً: تغيير مضمون رسالة الدولة.

- ثانياً: تغيير واقع الحال.

إذاً إنّ تغيير مضمون الرسالة يعني تغيير بنية الدولة، وهذا شبه مستحيل؛ لما له من تداعيات بنيويّة في الدولة وإنّ تغيير واقع الحال يكون مستحيلاً، ومن ثمّ تقبّع الحكومة لمثل هكذا دولة في صراع وهواجس وجدليات بيزنطية لا طائل منها غير إضاعة الوقت واستثماره في الهروب إلى الأمام. (بغضّ النظر عن ماهية تلك الرسالة؛ لأننا لسنا بصدد تقييمها ولكننا بصدد حتميّة أن تكون للدولة رسالة).

### ماذا عن العراق؟

العراق في التاريخ المعاصر كان يمتلك رسالة، وخاصّة أثناء حكم نظام البعث، فقد تركزت رسالة الدولة العراقيّة في ذلك الحين بالرسالة القوميّة والمدّ العربي، وبذلك كان النظام السابق يعمل على الإسقاطات السياسيّة لكلّ المواضيع ضمن المنحنى القومي والعروبي. ويوم بعد آخر تعمّقت هذه الرسالة لتتحول إلى سلوك راديكالي مُتطرّف قاسٍ ضد مواطنيه في الداخل وضد أي طرف خارجي أيضاً، فقد وصل تطبيق هذه الرسالة إلى أدقّ تفاصيل الدولة، فكان مثلاً الزائر إلى العراق يُقدّم له في المطار (التمر واللبن) ضمن الإشارات الدالة على عروبة الرسالة العراقيّة.

بعد تغيير النظام في العام 2003 اختلفت الصورة فالدولة العراقيّة كانت في تعاملٍ مباشر مع قوى عسكريّة دوليّة ولديها معسكرات في البلاد، ومن ثمّ أثر هذا الموضوع كلياً في عدم

وضوح رسالة العراق الجديد والتي بكل الأحوال لم تكن لتكون رسالة عروبية أو قومية؛ وذلك لاعتبارات دستورية، فضلاً عن التعددية المكونانية للبلاد.

بعد العام 2010 ومع خروج القوات الدولية كانت هناك محاولات لإنتاج رسالة للعراق من خلال استقطاب واستضافة الأحداث والمناسبات الدولية والإقليمية، كمؤتمر القمة العربية الذي عُقد في بغداد في 2012، وكذلك الكثير من الفعاليات الدولية الأخرى، إلا أن الدولة العراقية تعثرت في إصدار رسالتها مرة أخرى، حيث أشغلت بنوع آخر من الأحداث بدءاً بما سُمي بالربيع العربي (في دول جوار العراق والدول الإقليمية) وصولاً إلى إرهاب من نوع آخر والتي تمثلت في داعش (والتي كانت تمتلك رسالة واضحة بآليات متطرفة، توغل في القتل والإرهاب، مما ساعد في تشكيل جبهة دولية بالضد منها، إذ استشعرت الدول بخطورة داعش من خلال رسالتها، وبأنها إذا ما سنح لها المجال فسوف تُحوّل العالم ككل إلى صراعٍ دام).

وانشغلت الدولة في تحرير أجزاء كبيرة من العراق من وطأة داعش ومحاربتها منذ العام 2014 إلى 2017 لحين انتهاء التحرير والقضاء عملياً على داعش، ولتأتي بعد ذلك انتخابات 2018، وتحركت الدولة أيضاً؛ إلى أن تكون لها رسالة وسطية في المنطقة، لكن مع وجود حاجات مجتمعية ملحة أدت إلى تظاهرات مطلبيّة من جهة ومن جهة أخرى دخلت الدولة من حيث لا تعلم إلى أتون صراع دولي من نوع آخر والتي أتت أيضاً بالضد من ظهور رسالة البلاد إلى الوقت الحالي، وهنا يجب عطف النظر على مسألة مهمة، وهي أن مع كل تشكيل حكومي تختلف ملامح الدولة من خلال المنهاج الحكومي (المنهاج الوزاري)، مما يسهم في فقدان أكثر للرسالة والتي ينبغي أن تكون ثابتة بثبات الدولة مع تغيير الحكومات.

إن التغيير الحكومي يخضع إلى التعددية وإلى متغيرات سياسية، مما يعني تغيير وجهة نظر الدولة مع تغيير الحكومات، وهذا يؤثر على اضمحلال الرسالة، إذ لا بد من ثبات الرسالة في أولوياتها مع تغيير الحكومات (من الممكن أن يكون هناك اختلاف في التفاصيل لما هو بصالح الرسالة وليس العكس). ومن ثم، فإن البلاد إلى الآن ليست لها رسالة واضحة كدولة ومتبنياتها (والتي تحدثنا عنها في مقال سابق تحت عنوان «التحليل العمري للمتبنيات الفكرية»)، ومما هو جدير بالذكر أن إقليم كردستان قد يكون الجزء الوحيد من البلاد الذي لديه رسالة فيها شيء من الوضوح باتجاه المجتمع الدولي من حيث الميل والالتزام.

### ما الحل بالنسبة إلى العراق؟

أولى الخطوات يجب أن يتم الاتفاق على رسالة موحدة للبلاد، فمن غير المعقول أن تكون الدولة خالية من رسالتها، وإن وجود رسائل متعددة في الوقت نفسه لن يحقق الهدف المرجو منها، ومن ثم يُحتّم على العراق أن تكون له رسالة سليمة موحدة، وقد تكون هذه الرسالة نابعة

من العمق الحضاري لوادي الرافدين، أو أن تكون رسالة نابغة من العمق الديني، أو أن تكون رسالة تعكس تعددية البلاد، أو رسالة تعكس النظام المجتمعي للبلاد، أو رسالة صناعية، أو أي رسالة أخرى يكفي تصفح ديباجة الدستور العراقي للخروج برسالة واضحة للبلاد.

الخطوة الأخرى تُوجب على الدولة والقائمين على الأمر طرح رسالة الدولة بكل وضوح داخلياً وخارجياً، وعدم التعامل باستحياء حول رسالتها وطرح هذه الرسالة والإشارة إليها في كل المحافل الدولية، مما يسهم فيما نُسَمِّيه بـ (نحت المصطلح) والذي بمرور الوقت سوف يكون تعريف العراق من خلال رسالته.

### • مُعْضَلَةُ التَّعْلِيمِ وَفُرْصُ الْعَمَلِ

قبل الولوج في تفاصيل المُعْضَلَةِ لابدّ من الإشارة إلى أن ما يعانيه قطاع التعليم العالي ومؤسساته التعليمية وتسلسل الأحداث وصولاً إلى إيجاد فرص عمل للخريجين، ما هي إلا نتيجة تراكمات لسنوات عدّة، فهي ليست وليدة الساعة ولا يمكن لطرف واحد تحمّل وزرها؛ وذلك بسبب الظروف الاستثنائية التي مرّت وتمرّ بها الدولة العراقية منذ سنوات، رغم ذلك نجد لازماً مناقشة هذا الموضوع؛ لغرض إيجاد حلول إن أمكن ذلك أو تشخيص المُعْضَلَاتِ في أقلّ تقدير. إنّ ما يحصل في البلاد من إشكالات في إيجاد فرص عمل ودراسة المستوى العلمي للمؤسسات التعليمية بصورة عامّة والتعليم العالي بصورة خاصّة يجعلنا نناقش ثلاث نقاط مهمّة وهي:

**أولاً:** إنّ دول العالم بصورة عامّة باتت تتأثر ببعضها البعض، نتيجة التطور الرقمي والسوشيال ميديا والعولمة؛ لذا فإنّ ما يطرأ على الدول سوف يتأثر به العراق أيضاً بطريقة أو بأخرى وآجلاً أم عاجلاً، هذا ما يجعلنا نركّز النظر في التقرير الصادر من المنتدى الاقتصادي العالمي قبل مدّة، حيث أشار في جنباته إلى رؤية خاصّة حول الوظائف المرغوبة أو التي سوف تستمرّ حاجة المُجتمعات إليها حالياً وفي المستقبل القريب، وهي المدة المُتضمّنة في طياتها الجيل الحالي الناهض. فقد ورد في التقرير أنّ الكثير من الوظائف الحالية سوف تفقدُ بريقها، ولن تكون هناك حاجة فعلية إليها أو إلى خدماتها في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص. وعلى هذا الأساس فهناك احتمالية فقدان (90) مليون موظف تقريباً لوظائفهم في العالم بحلول 2025م (لو قُمنّا بعملية نسبة وتناسب بسيطة لهذا الرقم مع النسبة السكانية للعالم والعراق فهذا يعني أنّ أكثر من 400.000 أربعمئة ألف مواطن سوف يكونون على حافة الخطر في عقد من الزمان)، كنتيجة لانتفاء الحاجة لكثير من الاختصاصات الرائجة، فمثلاً قبل خمسين سنة كانت هناك حاجة لتخريج اختصاصيين في مجالات البرق والبريد، أمّا الآن فلا حاجة لهذه الاختصاصات بتاتاً، فالتلغراف أو البرقية اختفت تماماً بدخولنا عصر الانترنت والتقنيّات الرقمية. مثال آخر انتفاء

الحاجة لمهندسين ضمن اختصاص بناء الطائرات الخشبيّة وذلك لعدم وجود حاجة لبناء هياكل الطائرات من الخشب بعد البدء باستعمال السبائك المعدنية الخفيفة الوزن، وهكذا العشرات من الوظائف والاختصاصات اختفت على مرّ السنين ومختلف العقود.

### ماذا يعني ذلك؟

ذلك يعني إنّه على الدولة العراقية مراجعة جامعاتها، وكلياتها، وأقسام الكليات وفروعها لمعرفة فيما إذا كانت الاختصاصات التي تخرجها الدولة العراقية و(المُتمثلة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي)، فهل ستكون هذه الاختصاصات الموجودة حالياً فعّالة في المجتمعات في المستقبل القريب أم أنّها لن تعدو أن تكون شهادة تُفيد حاملها كشهادة جداريّة وكمرحلة لا بُدّ من إنجازها؟.

وهنا نجدُ لزماً وجود رؤية واضحة للتعليم العالي بهذا الخصوص بالعمل المتزامن مع وزارة التخطيط بدراسة تلك الاختصاصات، وأعدادها، وفرص العمل لها، فوزارة التخطيط تعمل على تأطير هذه المهام، إذ يقع على عاتقها هذا الأمر ولديها الامكانيات لذلك، وتُبَيّن الخطوط الرئيسة للتعليم العالي من خلال الوزارة القطاعيّة كجهة تنفيذية لرؤية التخطيط الآني والاستراتيجي لقطاع التعليم.

ثانياً: عدم ورود فعلي للجامعات العراقية في التصنيف العالمية للجامعات بحسب المستوى العلمي لهم ومنذ سنواتٍ خَلَّتْ، وليستمر انخفاض مستوياتها بالمقارنة مع جامعات في دول أخرى ليصل هذا الانخفاض إلى خروج الجامعات العراقية من مؤشر المعرفة في انتكاسة علميّة وخيبة أكاديميّة واضحة، فمؤشر المعرفة يعتمد على نقاط مُهمّة في تقييم الجامعات، قد يكون في مُقدّماتها عدد البحوث المنشورة للكوادر التدريسيّة والعلميّة للجامعة وكذلك وجود مجلّات مُقيمة رصينة في تلك الجامعة أم لا (من وجهة نظرنا لا يمكن عدّ أي جامعة أو كليّة مؤسسة تعليميّة متكاملة من دون أن تكون لها مجلة مُحكّمة ومُقيمة رصينة. ومن المُحزّن أن تكون هناك مؤسسات تعليميّة لا توجد فيها مجلّات بحثيّة رصينة)، وبالطبع إضافة إلى ذلك البيانات المُستخدمة في تلك البحوث والدراسات ومدى تعاون قطاعات الدولة في توفير تلك المعلومات.

ثالثاً: الكم الهائل من المؤسسات الحكوميّة والأهليّة للجامعات والكليات ومختلف المؤسسات التعليميّة (ونركز على كلمة الكم وليس العدد ولا النوع)؛ لأنّ التواجد كمّي وقد تفتقر في كثير من الأحيان إلى دراسات جدوى حقيقيّة، وهذا لا يعني بتاتاً عدم السماح بفتح مؤسسات تعليميّة جديّة؛ بل لابد من التركيز على ضرورة فسح المجال للقطاع العام والقطاع الخاص في غور مضمار هذا المجال وتشجيع مختلف القطاعات على تأسيس وفتح مؤسسات تعليميّة مختلفة الاختصاصات والمستويات، ولكن لابد أن تخضع هكذا خطوات إلى عدّة معايير أهمّها:

1. دراسة الجدوى العلميّة (وليست دراسة الجدوى الاقتصاديّة كمشروع جامعة أو كُليّة)، وهل الدولة العراقيّة بحاجة إلى هكذا اختصاصات بهذا العدد الهائل، لأنّ مع تخريجهم يوجب على الدولة إيجاد فرصة عمل لهم، فهل الدولة العراقيّة مُستعدّة لهذا الفيض الكبير من الاختصاصات العامّة.
  2. المعايير العالية للمرفق التعليمي المُتمثّلة بعدد كوادرها واختصاصاتهم وإمكاناتهم العلميّة.
  3. فرضيّة عدد البحوث والدراسات التي يجب أن تُنجز سنويّاً في هذه المؤسسات العلميّة.
  4. التوزيع الجغرافي للمؤسسات التعليميّة.
  5. الأبنية والمرافق الخدميّة والمُختبرات.
  6. العمل على مبدأ الكابس العلمي وعلى مختلف المراحل الأولى والعليا (وعدم اقتصره على المراحل العليا من مراحل الماجستير والدكتوراه)؛ لغرض تمحيص المستويات التعليميّة، وذلك من خلال متابعات لنماذج عشوائية من الطلاب والأساتذة والمناهج والاختبارات المرحليّة.
  7. معايير وموافقة وزارة التخطيط في حاجة البلاد إلى الاختصاصات وأعداد الخريجين وهذه النقطة لابد أن تكون إلزاميّة في السّير قُدماً في فتح المؤسسات التعليميّة الجديدة.
- رابعاً: تغيّر فلسفة التعليم العالي في البلاد (فقد تحوّلت الجامعات إلى فرصة عمل واستزراق بدلاً أن تكون حلقة مهية لإنتاج أفراد لهم فرصة عمل ومهية لخلق فرصة عمل) وعلى هذا المبدأ يتكاثر لدينا المؤسسات التعليميّة والتي تعتمد على استجلاب طلبتها باختصاصات وفروع قد تكون الدولة العراقيّة زاهدة فيها منذ الآن وليس حتّى مستقبلاً ولتوظف هذه المؤسسات كوادرها وتستمرّ هذه العجلة بالدوران ويستمرّ تكاثر المؤسسات التعليميّة كفرصة عمل لنفسها، ولتخرّج سنويّاً الآلاف من الشباب ممّن يبحثون عن فرصة عمل، وقد يكون فيهم من لم يتم تأهيله فعليّاً؛ بسبب المستوى العلمي المتواضع للمؤسسة التي تخرج منها، أو أن يكون هذا الخريج ضمن اختصاصات لا تحتاجها الدولة العراقيّة ضمن هذا العدد الهائل وليكون هذا الشاب أو هذه الشابة أمام خيبة أمل كبرى بعد أن استهلكوا سنوات من أعمارهم ومعاناة عوائلهم لتوفير مستلزمات الدراسة.
- فعلى القائمين على الأمر تدارك هذا الموضوع والبدء فوراً في وضع خطوات سليمة وجديّة، لغرض إنقاذ ما يمكن إنقاذه وعدم التّساهل في المستويات العلميّة للمؤسسات التعليميّة المختلفة، مع إعادة النظر في الاختصاصات وإيقاف تلك الاختصاصات التي أصبحت الدولة العراقيّة مُتخمة بها، وكذلك فتح اختصاصات جديدة مواكبين بذلك دول العالم، بغير ذلك سوف

نرى تراجعاً أكثر وأكثر في هذا القطاع الذي كان مضرراً للأمثال في رصانتها في مراحل سابقة من عمر العراق، فأرض الرافدين منبع العلوم والعلماء وأولى المدارس بصيغة الجامعات كانت على أرض العراق ممّا يُوجب استدامة هذه الحالة ورفع المستوى التعليمي.

### • مُستقبل البلاد في ظلّ الاقتصاد وعلاقته بالمشاعر المحليّة

يمكن تعريف المشاعر المحليّة أنّها تلك العواطف التي ينساق لها الإنسان نحو الاعتزاز بموقعه المحليّ وجغرافيته المميّزة له، كأنّ تكون قرية أو محافظة وهكذا، وإنّ تنامي هذه المشاعر ليس بالأمر السيّء على الإطلاق، إذ تُسهم هذه المشاعر في إحياء تلك الوحدة الإداريّة أو الرّقعة الجغرافيّة، كما تزيد هذه المشاعر من الرغبة في الدفاع عنها، بل والاستماتة من أجلها -إذا ما لزم الأمر-، كما يمكن توجيه هذه الصّفة في إعمار وإعادة إعمار هذه الرّقعة الجغرافيّة الرّاخرة بمواطنيها المميّزين بالمشاعر المحليّة.

هناك عدة أمور وحيثيّات تُسهم في تعزيز وتنامي المشاعر المحليّة والتي من الممكن أن نذكر أهمّها:

- أولاً: الجغرافية المميّزة لتلك الرّقعة والتي تنعكس بالضرورة على طبيعة العيش والكثير من السلوكيات المُجتمعيّة.

- ثانياً: الانتماء المُجتمعي للمواطنين في تلك الرّقعة ونقص به القوميّة، الدين والمدارس الفقهيّة، الامتداد العشائري.

- ثالثاً: طبيعة تواجد الموارد الطبيعيّة والامكانيّة الاقتصاديّة للرّقعة الجغرافيّة.

- رابعاً: المخاوف والمصالح المشتركة.

كلّ هذه النقاط أعلاه أو غالبيتها تُسهم في نمو المشاعر المحليّة، وتؤدي في كثير من الأحيان إلى اختناقات مجتمعيّة ومناكفات مدنيّة تظهر على السطح مع أيّ ضعف أو إخفاق في قمة الهرم لأيّ دولة؛ ذلك أنّ المشاعر المحليّة، وتحديد الحدود الملموسة موجودة ضمن كينونة الإنسان فلا يمكن الغاؤها أو تجاهلها، لذا تعمل الدول التي لا تريد لهكذا مشاعر أن تغطّي على أولويات إدارة الدولة وديمومة وحدتها، على تطهيرها وتقنين إفرازاتها الجانيّة من خلال إجراءات إداريّة مُتمثلة بإعطاء صلاحيات للحكومات المحليّة في الدول ذات المستويات الإداريّة المتعددة؛ لأنّها تضمّ انتماءات محليّة متعددة (ويبدو جلياً أنّ المُشرّع العراقي كان واعياً لهذا الموضوع الحيوي، وعليه تمّ العمل في الدستور العراقي على الإدارة المتعددة المستويات من الفدرالية واللامركزيّة بشكل رئيس، حيث إنّ اللامركزيّة الإدارية في المحافظات تُسهم في إدانة وحدة البلاد. وفي الوقت نفسه

تُسهم في نماء المشاعر المحليّة وتسخيرها في المحافظة على وحدة البلاد وتقديم أفضل الجهود في محافظاتهم كرفع جغرافية مميّزة)، وتنحى الدول المركزيّة إلى تأطير هذه المشاعر من خلال تشجيع الممارسات المجتمعيّة كنشاء الفرق الرياضيّة المحليّة في كلّ وحدة إداريّة، ممّا يُسهم في عملية (تنفيس) المشاعر المحليّة، من خلال تشجيع كلّ مجموعة مجتمعيّة لفرقهم الرياضيّة، كذلك تشجيع الأعياد والمناسبات المحليّة والتي تُسهم أيضاً في إطلاق تلك المشاعر كنوع آخر من التأطير للحيلولة دون تغيير نظام إدارة الدولة وعدم ضياع مركزيتها.

### طُغيان المشاعر

إنّ طُغيان المشاعر المحليّة سوف يؤثر على غالبية مسارات الدولة ومفاصل الحياة؛ ذلك أنّ هذه المشاعر سوف تدخل نفق المُساومة والمُنافسة وبكلتا الحالتين سيكون هناك خسائر غير محسوبة وذات نهايات مفتوحة غير قابلة للتخمين، فلو أخذنا المُساومة فهذه تعني خضوع أصحاب المشاعر إلى عملية ربح وخسارة مشاعرهم أمام ما يعتقد بأنّها قيادات عليا، ولو أخذنا المنافسة فهذه تعني طُغيان طرف على طرف آخر والاستئثار بالمغانم في صالح التنافس؛ ليكون هناك اختناق مجتمعي مُخيف.

### أسباب طُغيان المشاعر

إنّ استمرار الإحباطات والعثرات في دولة ما بصورة عامة وأيضاً عدم بلورة أسلوب الإدارة فيها، مع عدم تمييز الخصوصيّة المحليّة لكل إدارة من جانب، ومن جانب آخر نمو حالة الإحساس بعدم المساواة المجتمعيّة وتأشير حالات غير متساوية للتوزيع المادي واختلال المستوى الاقتصادي، فكلّ ما ذكر آنفاً سيُسهم في طُغيان المشاعر المحليّة والتي ستؤثر بالضرورة على أغلب مفاصل تلك الدولة والسياقات الحكوميّة لها، لتكون النتيجة الحتميّة انهيار منظومة الدولة ذات التوجه المركزي، وتوجيه دفة الدولة نحو أساليب إداريّة أخرى، كردّ فعل قد يكون أدناه الفدرالية في كلّ زاوية من زوايا الدولة، وصولاً إلى بعثرة الدولة، كأعلى احتمال في حالة الإخفاق في الحفاظ على رؤية إداريّة مُعيّنة.

### علاقة الاقتصاد بالمشاعر المحليّة

إنّ العامل الاقتصادي يؤثر في كلّ جزئيات الحياة، بل تتعدى تأثيراته إلى المشاعر الإنسانيّة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فنجد أنّ التقلبات الاقتصادية لأي بلد سوف تنعكس مباشرة على التخندقات المحليّة والمقاطعات الجغرافية (العراق كدولة غير مستثنى من ذلك)؛ إذ إنّ الاقتصاد يؤثر في الرفاهيّة الاجتماعيّة والسلوكيات البشريّة وفي التبادلات الماديّة والانتاج والاستهلاك، وعلى هذا الأساس فإنّ وجود الخلل الاقتصادي في المنظور الأفقي للدولة العراقيّة سوف يُسهم

بصورة لا تقبل الشك في نمو المشاعر المحليّة وطغيانها على المدّ الوطني، وكمثال لا على الحصر هي تلك الاختلالات الاقتصادية الموجودة في البلاد والممثلة بمديونية الإقليم والمحافظات مع حكومة المركز، وكذلك وجود مؤشرات لدى بعض القيادات المحليّة (بحسب وجهة نظرهم) بعدم الإنصاف في الإنتاج النفطي وعائدات هذا الإنتاج. ومثال آخر على مستوى مجتمعي، منظومة الرواتب الحكوميّة، فأَيّ تأخير فيها يُعدُّ خللاً ينعكس على جميع مؤشرات الحياة اليوميّة في البلاد، ممّا يزيد الحقن بالصدّ من الدولة كمرکز إداري، ومن ثمّ يزداد تنامي المشاعر المحليّة. ومن المؤكد أنّ الجدليّة الاقتصاديّة في البلاد مُستمرة منذ سنوات، لكن ما يميّز هذه المُدة هي ما مرّت وتمرّ به البلاد من التحديات الدوليّة والإقليميّة والاختناقات الداخليّة والتظاهرات المطليبيّة ومشروع الموازنة لهذه السنة وقرب الانتخابات النيابيّة، جميع هذه المتغيّرات تصبُّ في المعادلة الاقتصاديّة الحاليّة والتي سوف تؤثر بصورة مباشرة على نمو المشاعر المحليّة وعملقة هذه المشاعر، ممّا يوجب على القائمين على الأمر العمل المُستمر في تهدئة الأجواء، وتكريس اللامركزيّة والنمو الاقتصادي المحليّ، فالبلاد أمام هكذا نمو للمشاعر المحليّة (مع زيادة الحقن على المركز) وفي هذه الأجواء المضطربة، تنسُدُ رويدًا رويدًا نحو نُظُم إداريّة أخرى، قد تكون الفدرالية العموميّة إحدى حلولها المُخمّنة، بغير ذلك فإننا سوف نشاهد في الأشهر القادمة أنّ البلاد أمام خطوة استباقية في فلسفة إدارتها في احتمالين: إحداهما، فالدولة من حيث لا تدري قد تميلُ نحو التمرکز للسلطة في هدف إدامة الاستقرار وليس الاستئثار بالسلطة، وسوف تتجه المشاعر المحليّة بعكس تلك وتنحو باتجاه شعارات الفدرالية، بل والكونفدرالية لتكون البلاد أمام مفترق الطرق في ظل منظومة (إدارية – سياسيّة) جديدة.

### • بين التَّنْظِير والتَّبْصِير

قد يتبادر للقارئ الكريم للوهلة الأولى بأنّ هذا المقال هو من باب الفلسفة الكلاميّة وجدال المصطلحات، إلّا أنّ واقع الحال مختلفٌ كليًّا؛ وذلك لضرورة إلقاء الضوء على ذلك المصطلحين، فالتَّنْظِير والتَّبْصِير على طرفي نقيض، وأنّ التَّنْظِير قد أخذ مأخذه من حياتنا اليوميّة وبكلّ تأكيد الحياة السياسيّة والمُجريات الخطيرة للدولة العراقيّة.

### فما هو التَّنْظِير وماذا يعني التَّبْصِير؟

التَّنْظِير في الأعمّ الأغلب يسبق تقديم النّظريّة أي أنّ التَّنْظِير هو طرح أفكار أو فكر مُعيّن مع محاولة تحشيد رأي عام لهذا الفكر، وغالبًا يكون التَّنْظِير بعيدًا نوعًا ما عن مناقشة آليات تحقيق وتطبيق النّظريّة، إذ يكون طريقة لتهيئة الأجواء؛ إذ يتمّ إطلاق النّظريّة والتي تكون بدورها على نوعين:



- النوع الأول: نظريات مُسلَّم بها تكون مستندة إلى بديهيات الحياة مثل: نظرية (الخطان المتوازيان لا يلتقيان).

- النوع الثاني: نظريات مُحتملة التطبيق إلى حين اكتشاف استحالة تطبيقها، وفي هذه الحالة تقبّع النَّظريَّة في حَيِّز التنظير والفلسفة الكلامية، مع تجنُّب النظر في عيون المجتمع؛ للمعرفة البديهية ببقاء النَّظريَّة غير مُطبَّقة وضياعها في طوفان التنظير.

• كما أنَّ التنظير يكون بتفاصيل مُتشعِّبة وعميقة، معتمدين بذلك على أسلوب الطَّرح الدَّقِيق.

• أمَّا التَّبصير فموضوع مختلف جذريًّا، فالتبصير لا يبحث في النظريات ولا في التنظير لها بصورة عامَّة، وإنَّما يكون التبصير على حالتين:

- الحالة الأولى: بيان خطأ النَّظريَّة والتنظير من خلال المقارنة بحالات متشابهة والبحث عن مخاطر ذلك التنظير والفكر، فيما إذا عُمِّم على المجتمع ومحاولة تجنُّب المجتمع من تقبُّل هذا التنظير والإيمان بتلك النَّظريَّة فيما بعد.

- الحالة الثانية: تسليط الضوء على نتائج التَّنْظير فيما إذا تحولت إلى النَّظريَّة ودخلت مرحلة التطبيق فعلي أو قُبعت ضمن التَّطبيق الصُّوري، أي أنَّ التبصير بواقع الأمر هو عملية لاحقة وختامية لِمَا حَصَلَ ويَحْصَل نتيجة النَّظريَّة وتطبيقها.

وهذا يعني أنَّ التبصير يحتوي في جنباته على مواد ملموسة وعلى نتائج حقيقيَّة وضمن رؤى صحيحة للنتائج، في حين يكون التنظير مُجرَّدًا من كلِّ ما ذُكِر سابقًا، ولم يغادر خانة الفضاء الافتراضي مع التركيز على دقة الطَّرح.

### العراق تحت وطأة التَّنْظير

يبدو أنَّ أهم إشكالات الدولة العراقية منذ التأسيس وإلى الآن هي كثرة التَّنْظير، مع استجلاب نظريات من خارج البلاد إلى داخل العراق من خلال إعجاب أصحاب التَّنْظير بتجارب مجتمعات أُخَر (قد يكون هذا ناتج من عدم تبلور فكرة الحدود والشعور المحلي بالمواطنة، إذ إنَّ الحدود الإقليمية ورسمها لا تتجاوز قرن من الزمان، حتَّى أنَّ العائلة المالكة أُستجلبت من خارج

جغرافية أرض الرافدين (العراق)، وكذلك الكثير من النظريات وطرق تنظيرها، مثل المد الشيوعي، الفكر القومي، المد الديني، البعث، وعشرات النَّظريات المُقترنة بتنظيراتها. وهنا لابدَّ من ملاحظة أنَّ أجواء البلاد المجتمعية مفتوحة بصورة لافتة للنظر في تقبُّل (اصل الأفكار والنَّظريات)، ولكن هذا لا يعني تطبيق هذه الأفكار والنَّظريات من خلال تنظيرات مُمهَّدة في البلاد، إذ إنَّ المجتمع يتقبَّل التنظير كأفكار ولا يتقبَّل النَّظريات كتطبيق في غالب الأحيان (هذا على فرض أنَّ النَّظريَّة الخارجية قابلة للتطبيق، فما حال التنظير لنظريات غير قابلة للتطبيق)؟.

إنَّ وجود كمِّ هائل من التنظير لنظريات مُجتمعيَّة واتجاهات سياسيَّة زادت من هشاشة التَّطبيق لهذه التوجهات وعلى هذا المنوال انعكست على الحياة السَّياسية في البلاد، إذ نجد أنَّ عدد مرات تغيُّر رؤساء الحكومات التي تشكَّلت في العهد الملكي (1921-1958) هي (47) مرة في (37) سنة فقط، وهذا رقم كبير جدًّا يشير إلى عدم الاستقرار السَّياسي الناتج من التنظير، وبصورة رئيسة التنظير في إدارة الدولة بفلسفة دينيَّة أم قوميَّة أم شعوبيَّة أم عسكريَّة... الخ.

وبعد ذلك أتى العهد الجمهوري بما حملَ من نظرية جديدة تمثَّلت بـ (عدم قدسيَّة الدولة والدستور والكيان العراقي) من خلال الانقلاب العسكري وإدخال مفهوم جديد والتنظير له بأنَّ الانقلاب العسكري ضرورة حتميَّة لتغيير وجهة وواجهة الدولة، في حين نرى أنَّ أقرب تعريفٍ للانقلابات العسكريَّة هو أنَّها نتيجة فشل التَّنْظير السَّلمي فتتحوَّل إلى التَّنْظير العسكري والانقلاب؛ لغرض تطبيق ما لا يمكن تطبيقه عمليًّا ولتكون جميع الحكومات منذ 1958 إلى 2003 (حكومات عسكر) وبتنظير لنظريات مؤامرة وتطبيق عسكري.

المُلاحظ حاليًّا أنَّ التَّنْظير أخذ مأخذًا كبيرًا جدًّا في العراق بعد 2003، ولا يكاد يخلو أي تحرُّك أو إجراء سياسي من تنظير له، مهما كانت هذه الحركة السَّياسية يسيرة وحتَّى إنَّ كانت مختلفة، بل يتشعَّب التنظير مع تفنُّن المُنْظِّرين في الدخول في التفاصيل وتجاوز الطرائق الرئيسيَّة في التنظير السَّياسي وذلك بدءًا بالديني ومروِّرًا بالقومي والجغرافي والاقتصادي وحتَّى التنظير غير المعقول.

المُتابع للتَّنْظير في العراق يراه دقيقًا جدًّا على الأعمَّ الأغلب مع اختلافات قليلة أو هامشيَّة من تنظير إلى آخر وعليه نجد فترة الحكومات المتعاقبة بعد العام 2003 دقيقة في التنظير ولكن هل هي صحيحة في التنظير؟ وكمثال للتنظير الدقيق، ما نجدهُ في كلِّ منهاج حكومي (المنهاج الوزاري) عند تشكُّل أي حكومة، فمثلاً نجدُ فقرة خاصة لتشجيع الاستثمار، وفقرة خاصة للخدمات والكهرباء، وفقرة حول السلاح غير الحكومي... الخ، فبذلك يمكن القول إنَّ المناهج الحكومية دقيقة جدًّا (على مبدأ الدقَّة)، ولكن هل هي صحيحة أيضاً (على مبدأ الصَّحة)؟

### كيف ذلك؟ وما هي الدقَّة والصَّحة؟

يمكن تعريف الدقَّة (Precision) بأنَّها تكرار العملية نفسها في كلِّ مرة يُعاد فيها أي إجراء بغض النَّظر إنَّ كانت العملية ناجحة أم مخيبة. ولتقريب الفكرة: لو رمى أحد الأشخاص سهمًا باتجاه دائرة الهدف وتمَّ بالفعل التهديد، ولكن ضمن الحلقة الخارجيّة للهدف وفي كلِّ مرة يعيِّد الشَّخص رمي السَّهم يكون التهديد للحلقة نفسها وللبقعة نفسها من الهدف، وهكذا عمل يكون دقيقًا، ولكنَّه غير صحيح؛ ذلك أنَّ الصَّحة (Accuracy)، أنَّ يستهدف مركز الهدف وليست الحلقة الخارجيّة.

فهناك فرق جوهري بين الدقة والصحة، فالمناهج الحكومية دقيقة في ذكر المشاكل، ولكنها بعيدة عن الصحة في المعالجة؛ لذلك نرى فقرات مكررة وحكومات تأتي وتُغادر دون أن تحقّق الكثير ممّا موجود في المنهاج الحكومي بالرغم من دقتها، التّبصير هنا يكون الإجراء الصّحيح أو الصّحة في إطلاق السهم نحو الهدف أو المسك بزمام إطلاق السهم لمنع الإطلاق، ففي كلّ الأحوال التوقّف أفضل من التّحرّك بالاتجاه المُغايِر.

وإنّ كثرة المُنظّرين والتّنظير يزيد من توهان البلاد وحيرة القائمين على الأمر، من خلال كثرة المُنظّرين ذات الغايات الكثيرة والمُتَشعّبة، فالدولة العراقيّة لا تحتاج إلى تنظير ولا إلى نظريات، وإنّما تحتاج إلى خُطط بحوثيّات صحيحة لتوجيه دفة البلاد نحو الاتجاه الصّحيح محليّاً قبل أن يكون دوليّاً.

وبناءً على ما تقدّم نجد أنّ أرض الرافدين بحاجة ماسّة إلى مُبصّرين، مع تحديد طرائق، ومن ثمّ آليات النهوض بالبلاد، وقد يَمّا قالوا: «صديقك مَنْ صدّقك وليس مَنْ صدّقك».

### • مئويّة العراق وتحديات البقاء

في مؤتمر القاهرة الذي انعقد في آذار (مارس) 1921 على خلفيّة تداعيات ثورة العشرين في أرض الرافدين تقرّر تشكيل مجلس تأسيسيّ للدولة العراقيّة، ومن ثمّ تنصيب الملك فيصل الأول ملكاً على العراق في الثالث والعشرين من شهر آب (أغسطس) 1921، والذي أعقبه بعد عدّة سنوات صدور مجموعة قوانين تُنظّم الحياة السّياسيّة والإداريّة في البلاد.

بقراءة سريعة لبعض أهم الأحداث في العراق منذ ذلك الحين وإلى الآن سنجد أنّ هذه الدولة لم تشهد الاستقرار الفعليّ بتاتاً، وكانت هذه الدولة قلقّة إلى حدٍّ ما سياسيّاً وعسكريّاً ومجتمعياً وإداريّاً، ويُمكن بكلّ سهولة سرد بعض أهم الأحداث الّتي شهدتها:

- 1 - رحيل الملك فيصل الأول سنة 1933: هناك دراسات تلمّح إلى أنّ موت الملك كان مُدبراً وليس مرضيّاً؛ ذلك أنّ الملك حين وفاته لم يبلغ الخمسين من العمر، وهناك تقارير تفيد أنّ الملك لم يكن يُعاني من أمراض تصلّب الشرايين أو القلب، وإنّ كانت عملية الاغتيال صحيحة فهذا قد يرجع إلى كَوْن الملك لديه نزعة نحو الاستقلال ممّا أزعج الآخرين.
- 2 - انقلاب بكر صدقي سنة 1936: هو أول انقلاب عسكري في العالم العربي، وكانت العمليّة تحمل شعارات وطنيّة، وتدعو إلى توزيع الصلاحيات وعدم الاستئثار بالسلطة.
- 3 - حادثة موت الملك غازي الأول سنة 1939 باصطدام سيارته بعمود كهرباء، وقد أظهرت مؤشرات عدّة أنّه اغتيال؛ بسبب النزعة العروبيّة لدى الملك ممّا أزعج أطرافاً مختلفة.

4 - انقلاب رشيد عالي الكيلاني سنة 1941 (ثورة مايس): ذكر لهذا الانقلاب أسباب مُتعدّدة منها الحجة الاصلاحية، واستقلالية القرار الحكومي، ولا تخفى صراحة النفوذ الدولي في هذا الانقلاب.

5 - حرب فلسطين 1948: شارك العراق مع بقية الدول العربية في حرب فلسطين.

6 - انقلاب سنة 1968: الإطاحة بالحكم الملكي بِحُججٍ اصلاحية، ومحاربة (الرجعية) وحمل شعار إعمار البلاد واستقلال الاقتصاد والقرار السياسي، برأينا المتواضع إنّ ما جرى فيه أثر واضح للتغذية الفكرية المتنفة إقليمياً في تلك المدة.

7 - انقلاب سنة 1963: الإطاحة بالحكم القاسمي بحجة الدكتاتورية وفردية الحكم والتموضع القريب للعراق آنذاك من المعسكر الشرقي، أدّى الانقلاب إلى وصول البعثيين للمرة الأولى إلى السلطة.

8 - انقلاب سنة 1968: وبه تمّت السيطرة الفعلية للبعث على السلطة؛ بحجة الشعور القومي العربي وتقوية دور العراق في المنطقة.

9 - حرب الخليج الأولى الحرب العراقية- الإيرانية سنة 1980: لتستمر هذه الحرب لثمان سنوات طوال، ولتفجع فيه الملايين من العوائل بين الطرفين، ولم تخرج الحرب بنتيجة فعلية.

10 - حرب الخليج الثانية والدخول إلى الكويت 1990: اندلاع معركة (عاصفة الصحراء) 1991 وتدمير البنى التحتية للبلاد، وليبدأ الحصار الاقتصادي ويفقد العراق سيادته الفعلية على قراراته وأراضيه، وانهيار الشبكة المجتمعية.

11 - الانتفاضة الشعبانية 1991: محاولة الإطاحة بنظام صدام وتقديم الكثير الكثير من الشهداء والضحايا أثناء قمع الانتفاضة وبعدها.

12 - القصف الأمريكي للعراق سنة 1998، وما عُرف بعملية (ثعلب الصحراء)، ليقض هذا القصف على ما تبقى من البنى التحتية، وما أعيد إعماراه إضافة إلى مواقع النظام.

13 - تغيير واسقاط النظام واجتياح العراق سنة 2003: انهيار الدولة العراقية كلياً وتفكيك منظومته الإدارية وتطوير نظامه العسكري والأمني مع ظهور الحركات المسلحة بعضها أدرجت نفسها تحت مُسمّى (مقاومة الوجود الأجنبي)، وحركات أخرى أصولية مُتشدّدة ضمن خانة الإرهاب والقاعدة.

14 - الاقتتال الطائفي والمناطقية سنة 2006: والذي استمرّ لعدة سنوات وخلف الآلاف من العوائل المُشرّدة وعشرات الآلاف من الضحايا (طبعاً العمليات الإرهابية كانت مستمرة أيضاً).

15 - التظاهرات في المنطقة الغربية وبنوى ومناطق أخرى سنة 2013: بدعوى التهميش من قبل بغداد والدعوة إلى إسقاط الحكومة، وظهور مصطلح (الحقوق التاريخية).

16 - ظهور منظمة داعش الإرهابية 2014: مُستغلّة الاختناقات الداخليّة من الصراعات السياسيّة؛ لتسيطر هذه المنظمة الإرهابية على ثلث البلاد.

17 - القتال ضد داعش 2014 - 2017. الذي بدأ عملياً بعد فتوى الجهاد من قبل آية الله العظمى السيّد السيستاني وما أعقبَتْ تلك الفتوى من فتاوى علماء الدّين من الشّيعة والسُنّة والأديان الأخرى، لتنتهي عملية تحرير الأراضي والقضاء على داعش؛ بجهود جماعيّة للقوات الحكومية، والبيشمركة، والحشد، والمواطنين.

18 - التظاهرات المطليبة ودعوات الإصلاح 2016.

19 - التظاهرات المطليبة ودعوات الإصلاح 2019.

وبين هذه التواريخ المتعددة أعلاه كانت هناك أحداث تتكرّر بين مدّة وأخرى وتستمر هذه الأحداث باستنساخ نفسها ومآسيها مثل:

1 - الحركات والانتفاضات الكرديّة المُسلّحة منها والسلميّة للمطالبة بالحقوق القوميّة.

2 - مجازر مختلفة في كركوك وموصل وبغداد.

3 - تصفيات سياسيّة لأحزاب وأطراف معارضة.

4 - إعدامات وأعمال قتل وتغييب بالجملة؛ لأسباب فكريّة وعقائديّة.

ولو أسهنا بتلك الأحداث بتفاصيلها سوف نجد أنّ هناك أكثر من خمسين حادثة واضطراب ذات المقياس الكبير الواضح، وذلك منذ تأسيس الدولة العراقيّة وإلى ساعة كتابة هذا المقال ولو وزعنا (جداً لتقريب الفكرة وحجم المشكلة)، تلك الأحداث على مقياس المائة عام منذ تأسيس الدولة العراقيّة سوف يكون هناك حادثة سياسيّة واضطراب مُجمعي كلّ سنتين.

بناءً على ما تقدّم فإننا لن نجد أي تفسير أحادي يمكن الاعتماد عليه في فهم دراماتيكيّة تلك الأحداث ولو أنعمنا النّظر في كلّ حادثة وتّمّ دراستها تفصيليّاً سوف نجد أنّ كلّ حادثة لها أسبابها الخاصّة وبعض الأسباب مشتركة بصورة عامّة، وهذا يقود أرض الرافدين (العراق) إلى استمرار أحداث مثيلة لما سبق ونحن في خضم المائة عام من تشكيل الدولة العراقيّة.

### تقسيمات المائة عام للعراق

لو أردنا محاكاة (التّحليل العنقودي cluster analysis) لهذه المائة سنة فإننا نجد أنّ دولة المائة سنة فيها أربع مجاميع (إداريّة - سياسيّة) وهي:

- المجموعة الأولى: العهد الملكي منذ تأسيس المملكة وإلى عام 1968.
  - المجموعة الثانية: الجمهورية الأولى لـ(عبد الكريم قاسم) بدأت في عام 1968 لتنتهي في عام 1963.
  - المجموعة الثالثة: الجمهورية الثانية مُتمثلة بمجموعة البعث والتي تبدأ بـ(عبد السلام عارف) في عام 1963 وانتهت في عام 2003.
  - المجموعة الرابعة: الجمهورية الثالثة بعد العام 2003 وإلى الآن.
- الملاحظ أنَّ المجموعة الثالثة أحداثها سريعة ومركزة جدًّا، وهناك إرادات كبرى قصدت إفشال هذه الجمهورية وَنَجَحَتْ بالمُجمل وإلى حدٍّ بعيدٍ في مسعاها وهذه المجموعة هي ختاميّة المائة عام.

### ماذا الآن؟

السنوات الأخيرة من عمر المجموعة الرابعة تُعد أكثر السنوات تأثيرًا بأحداثها ذلك؛ لأنّها تركزت في مناطق الوسط والجنوب والذين يمثلون غالبية الفئة المُكوّناتية للعراق، ممّا يعني تهديدًا فعليًا لاستمرارية هذه المجموعة أو الجمهورية الثالثة في المُضيّ قَدَمًا، إذُ نرى أنَّ انهيار هذه المجموعة في ختاميّة المائة سنة قد تُوْدي إلى ما لا يُحَمَد عقباه من عودة التحديات السياسيّة، لتنعكس على أرض الواقع بإجراءات مسلحة، ممّا يضع الجميع أمامَ نفقٍ مسدود، عليه نجدُ من الضرورة بمكان ولأجل المحافظة على البلاد، ونأي أرض الرافدين من اختناقات لن يكون العراق قادرًا على الصمود أمامها، ولغرض استمرار الجمهوريّة الحاليّة بطريقة أو بأخرى نرى لزائمًا إنشاء عقد اجتماعي جديد للدولة العراقيّة يكون بين جنباته فقرات تفصيليّة للقضايا (المجتمعيّة، السياسيّة، الاقتصاديّة)، إذُ يمكن الاعتماد على المرتكزات الرئيسة للدستور، إضافة إلى مرتكزات أخرى مستنبطة داخليًا من أرض الرافدين في

كتابة العقد الاجتماعي الجديد؛ كي لا يُترك الباب مفتوحًا على مصراعيه لاحتمالات كثيرة ومتعددة قد تُوْدي إلى إلغاء الدولة وتفتيت الجغرافية، ومن الصعوبة بمكان تَوْفُّع ما سيؤول إليه الحال عند انهيار الجمهورية الثالثة، ونحن عند أعتاب المئويّة الثانية للعراق.

### • نظام الحُكم ومنظومة الدَّولة

يمكن تعريف النِّظام بأنّه عبارة عن مجموعة من الأدوات والأفكار المتناسقة التي تُوْدي بالنتيجة إلى إنجاز مهمّة معيّنة أو مجموعة مهام ضمن اتجاه واحد وفي اهتمامٍ مُعيّن. في حين نجدُ أنَّ المنظومة هي في الحقيقة مجموعة أنظمة تعملُ على وفقٍ سياقٍ واضحٍ ومتين؛ لغرض

تحقيق هدف بنيوي وينعكس نتيجة هذا الهدف على جميع أجزاء المنظومة بصيغٍ واعتبارات مختلفة وذات اتجاهات وغايات مُتعدِّدة.

أي إنَّ هناك اختلاف كبير في حجم العمل والغايات التي تنشأ لأجلها المنظومة أو النُّظام، بتعبير آخر قد يكون النُّظام جزءاً من منظومة ما، ولكن لا يمكن عدَّ المنظومة جزءاً من النُّظام، كما يمكن تعريف النُّظام بصيغة الرياضيات بأنه معادلة من الدرجة الأولى في حين تكون المنظومة معادلة مُتعدِّدة الدرجات وذات متغيرات مُتعدِّدة، ومن ثمَّ فإنَّ العمل على استحداثِ نظامٍ ما لا يمكن أن ينعكس على المنظومة الكاملة إلَّا كما تنعكس قطرة ماءٍ في البحر، وهذا يعني مهما كان النُّظام كبيراً ومُتشعِّباً وعميقاً، فإنَّ تغيير هذا النُّظام من دون الرجوع إلى المنظومة سوف لن يخلق أي تجديد في المنظومة، بل ستقوم المنظومة بتثبيت ذلك النُّظام إلى حين إنْهائه تماماً.

### ماذا بعد؟

بعد هذه المُقدِّمة هل يمكن عكس تلك المُقدِّمة على الحالة العراقية؟. الجواب نعم وبكلِّ تأكيد، فإحدى المشاكل الأساسيَّة والجذريَّة في العراق هو تجاهل أو عدم تمييز القائمين على الأمر على طول خطِّ الدولة العراقيَّة بين النُّظام والمنظومة.

### كيف ذلك؟

الأمر يسيرٌ جدًّا، فبالعودة إلى جميع (الإصلاحات السِّياسية) والانقلابات فإننا نجدُ بكلِّ سهولة أنَّها تهدف فقط النُّظام السِّياسي للبلاد ولم تخض هذه (الإصلاحات) والانقلابات في تحديث منظومة الدولة؛ فعمليات الانقلابات ومحاولات تغيير نظام الحكم بالعراق كانت أقرب إلى العبثيَّة منها إلى الفكر الاصلاحِي ومراعاة حاجة الشعب والبلاد وإن كانت تحت هكذا مسميَّات ورَفَعَتْ تلك الشعارات، وفي رأينا لم تتعدَّ أعمال ومحاولات الانقلابات في العراق المصالح الشخصية أو الفتوية ذلك إنَّه لا يمكن تغيير حال ووضعية بلد ما من دون التطرُّق إلى التغييرات في المنظومة الإجمالية للدولة.

فالتغيير في العراق دائماً يكون للنظام السِّياسي أو السلطة السِّياسية ولا يتعدى إلى بقية أجزاء منظومة الدولة إلَّا بشكلٍ طفيفٍ جدًّا وحَسَب الرُّغبة، متناسين بذلك أنَّ النُّظام السِّياسي مرتبطٌ بالنُّظام الإداري والتنظيمي للدولة، والأخير له امتداد بالموقع الجغرافي، وهذا على علاقةٍ بالوضع المالي والاقتصادي، وهذا مرتبطٌ بجدلية واسعة مع القوى العاملة والأجيال الصَّاعدة.

إنَّ جميع ما طُرِحَ من أركان المنظومة له علاقة مع النُّظام الأمني والذي هو ليس العسكرية وإنَّما ممكن القول: إنَّ العسكرية جزء من النُّظام الأمني وفي بعض الأدبيَّات يكون النُّظام الأمني

بحد ذاته منظومة أمنية بدرجة أقل من منظومة الدولة». وأخيراً كل ما ذكر أعلاه وكثير ممّا لم يُذكر يرتبطون مع بعضهم البعض في علاقات متداخلة مدروسة ومُنسّقة بدقة وبعيدة كلياً عن العشوائية كما يراه البعض.

### التغيير سنة 2003

يمكن القول إنّ ما جرى من أحداثٍ في العراق من إسقاط النظام السياسي وانهيار منظومة الدولة بكل معنى الكلمة وذلك؛ بسبب ربط النظام السياسي السابق المُتمثّل بالبعث والقيادة الصدامية، إذ تمّ ربط بقاء الدولة باستمرار إدارة رأس السلطة للدولة، وعليه كانت هناك مقولة: (لا حياة بدون القائد) وتمّ تطبيق ذلك حرفياً في كل مرفق من مرافق منظومة الدولة، فهروب رأس النظام السياسي أدّى بالنتيجة إلى سقوط النظام السياسي وليؤدّي هذا السقوط إلى انهيار المنظومة الكاملة للدولة العراقية، ممّا خلق فرصة ذهبية؛ لبناء منظومة دولة جديدة لوجود فراغ إداري بكل معنى الكلمة.

### ماذا حدث؟

الذي حدث أنّ القوى الدولية التي أسقطت النظام السابق ومنظومة الدولة أتت فعلياً بمنظومة جديدة للعراق متمثلة بالنظم الإدارية المتعددة المستويات للدولة مثل: اللامركزية الإدارية، وكذلك أسس جديدة أخرى مثل: إلغاء التجنيد الإلزامي، نظام السوق المفتوح، الاستثمار، إلغاء وزارة الإعلام، الهيئات المستقلة وكثير من المعايير التي تشير إلى نية القوى الدولية بإنتاج منظومة عراقية جديدة.

### ماذا حصل؟

الذي حصل هو أنّ هذه الفلسفة الجديدة لمنظومة الدولة استلمتها أدوات مسلكية ومتقولة ضمن منظومة الدولة السابقة (لا تعني الفكر السياسي وإنّما أسلوب إدارة مرافق الدولة مثل: المركزية، الفكر الاشتراكي في الإدارة المالية والأموال... الخ)؛ لينتج لدينا منظومة أقرب إلى المسخ منها إلى الدولة، فخلّق لدينا

صراعات بيروقراطية بين جيلين مختلفين كلياً (الجيل القديم أو الغطاء الثقيل والجيل الجديد من أدوات الحكومة)، ويمكن إجمال تلك الصراعات بنوعين رئيسيين:

أولاً: كل جيل وظيفي يُريد أن يُحافظ على ما لديه؛ ليحافظ على وجوده في غياب الاطمئنان على مستقبل المعيشة (والتي كانت الضربة القاضية للنظام الإداري في البلاد؛ فغياب الاطمئنان لدى المنتسب الحكومي أدّى به إلى سلك كل السبل للاحتفاظ بالأسلوب الكلاسيكي في إدارة مؤسسات الدولة والحيولة دون نجاح المنظومة الجديدة كي لا يفقد وظيفته). وهذا نوع من مقاومة التغيير ويحصل في كثير من المؤسسات حين تخضع إلى تغيير فلسفتها وأسلوب عملها.



ثانياً: ظهور فلسفة التعيين في المناصب الحكومية والدرجات العليا للدولة العراقية معتمدة على مبادئ وأسس معينة وغير معتمدة على المبدأ الوظيفي السليم في غالبية والمتمثل بالشهادة الملائمة للمنصب، والخبرة والعمر، وقابلية القيادة، وحسن الإدارة ممّا أدّى بهؤلاء المُتعينين إلى الانخراط والاعجاب بالأسلوب الكلاسيكي وذلك لسببين:

- لم يكن لديهم خبرات وظيفية فعلية في مجال تعيينهم.

- غير مُهيّئين لمنصب إداري وقيادي.

إنّ هذه الأسباب أعلاه انعكست على أسلوب الإدارة والقيادة في مختلف مؤسسات الدولة والتي اعتمدت على هذه المقاييس، من خلال عدم توفر المُقوّمات الكافية والملائمة لإمرار المنظومة الجديدة، ممّا جعل هذه القيادات تسهم أيضاً في قبر المنظومة الجديدة.

ثالثاً: اللامبالاة بسيكولوجية المجتمع العراقي ومدى تقبّله للمتغيرات السريعة، وحالة نستولوجيا الموجودة فيه؛ بسبب الإرهاصات المريرة التي مرّ بها هذا المجتمع على مدى عقود طويلة.

رابعاً: الانفتاح المالي والاقتصادي للدولة؛ بسبب الانتهاء الفعلي للحصار الاقتصادي على العراق، ممّا خلق جوّاً من التدفّق المالي الكبير للبلاد.

ومع وجود التّحديات أعلاه أدّت بالنتيجة إلى فشل الكثير من المشاريع الطموحة، وظهور طبقات فئوية شجعت الفساد والكسب غير المشروع، وكانت النتيجة انهيار أنظمة الخدمات والبنى التحتية للبلاد والتّعرّض الواضح في تقديم الخدمة، وتعاضم الدّين العام للدولة، وعدم قدرة الحكومات في إيجاد حلول أو تفكيك الأزمة الماليّة وتوفير فرص العمل؛ لتؤدي إلى تظاهرات مطلبيّة مستمرة إلى الآن وستستمر إلى مدد أطول في ظل هكذا أجواء، ممّا أوجدت عامل زعزعة لأي سلطة سياسيّة في بغداد والتي سوف تؤدي بالضرورة إلى اضمحلال فقه الدولة والاكتفاء فقط بالحكومة.

### ما هو الحل؟

الحلّ لن يكون سحريّاً، ولكن لابدّ من اتفاق القائمين على الأمر في اختيار منظومة مُعيّنة للدولة، فإنّما المنظومة الجديدة بأساساتها الموجودة بالدستور والالتزام به وعدم القفز بين أو على الفقرات غير المرغوبة والسلوك باتجاه عقد اجتماعي جديد يُعزّز بقاء الدولة ونموها، أو التقهقر واستنهاض المنظومة القديمة المُتمثّلة بالمركزية والمبدأ الاشتراكي في إدارة الدولة والتي سوف تنتج في نهاية المطاف دولة معتمدة على فقه القوة والأذرع الأمنيّة للدولة لتنتج -إذا ما سنّحت الظروف- دكتاتوريات جديدة. أمّا الاختيار الثالث والذي هو بين هذا وذاك فهذا لن يجدي نفعاً وهو ما تعانيه الآن الدولة العراقية.

فبعد (18) سنة من التغيير وفي ظل التّحديات الكبيرة الموجودة يمكننا القول: «إنّ الدولة العراقية عند مُفترقِ طُرُقِ الآن».

### • العراقُ وأثر الكُوبرا

قد يتبادر للوهلة الأولى للقارئ الكريم بأننا لا نعني بالكوبرا هنا الثعبان، وإنّما مصطلح آخر، ولكن في الحقيقة فإنّ (أثر الكوبرا) كمصطلح يعني الثعبان، فما هذه الظاهرة وما علاقتها بالعراق؟

يرجع إطلاق مصطلح أثر الكوبرا (Cobra Effect) إلى سنوات كثيرة خَلَتْ حين كان التاج البريطاني يحكم شبه القارة الهندية، فقد عانت الحكومة هناك من انتشار واسع لثعابين الكوبرا السّامة في أرجاء المدن والقصبّات والتي خلقت نوعاً من الهَلَج لدى الجالية البريطانية. وعلى هذا الأساس وضعت الحكومة مكافأة مالية لكلّ مَنْ يقتلُ ثعباناً ويُسلّمه إلى الحكومة هناك، وبعد مرور مدة من الوقت تحوّل هذا الموضوع إلى تجارة مُربحة لدى الهنود، فقاموا بترية الثعابين في البيوت؛ لغرض تسليمها إلى الحكومة للحصول على المكافأة الماليّة، ممّا أنهك الخزينة الحكوميّة للزيادة اليوميّة بعدد الثعابين التي يجري تسليمها إلى الحكومة، ولمّا كُشِفَتْ تلك الخدعة التجاريّة توقّفت الحكومة عن دفع المكافآت واستلام الثعابين، فما كان من مربّي ثعابين الكوبرا إلا أن يُطلقوا هذه الثعابين في المُدن والمناطق السكنيّة، فتحوّلت المشكلة الطبيعيّة لتواجد الكوبرا هناك إلى معضلة كبرى؛ بسبب الأعداد الكبيرة من الثعابين التي أُطلقت هناك لعدم وجود مكافأة في تسليمها إلى الحكومة، فأصبحت الحكومة أمام مشاكل اقتصاديّة ماليّة من جهة، ومشاكل الحفاظ على حياة المواطنين من هذه الثعابين السّامة من جهة أخرى. وعلى ما ذُكر أعلاه يمكن تعريف ظاهرة أثر الكوبرا بأنّها الاتيان بحلول غير صحيحة وغير مكتملة النضوج لمشاكل آنية؛ لتكون النتيجة الفشل في حلّ المشكلة الآنية وخلق مشاكل أخرى كثيرة وكبيرة لا يمكن حلّها سريعاً، وخلق فوضى قد تستمر لسنوات في المرافق المختلفة للحياة، وممكن أن نقول إنّ هذا المصطلح يشبه المثل الشعبي الدّارج (إجه يكحلها عماها).

### هل هناك ظاهرة أثر الكوبرا في العراق؟

بكلّ تأكيد، فالعراق ومنذ تشكيله كدولة فيه هذه الأعراض والأمراض، والحكومات العراقيّة على طول خطّ الدولة كانت تبحث عن حلول سريعة لمشاكلها من دون دراسة فعليّة لأبعاد تلك المشكلة أو مُسبّبات المشكلة، وعلى هذا الأساس تكون النتيجة مُعاقبة وتعاني من اختلالات كبيرة أكثر من المشكلة نفسها. فقد يكون أفضل مثال على ظاهرة (أثر الكوبرا) في العراق هو أحداث دخول العراق للكويت، فبسبب عدم الاتفاق على أسعار النفط وحيثيّات الإنتاج وتفاصيل

جانبية دخل العراق إلى الكويت ليخرج منها دولة مُهذّمة الأركان والبنى التحتية وليدخل في حصار اقتصادي لأكثر من عقد من السنوات، وليأتي هذا الحصار على الأخضر واليابس في هذه البلاد ولتنتج عاهات وأمراض ويقضي على مئات الآلاف من العراقيين؛ نتيجة قلة الدواء والغذاء، فكان أثر الكوبرا كبيراً جداً وواضحاً في هذه السياسة، علماً أنّ الحكومة العراقية آنذاك لو كانت مستندة إلى خبراء في التعامل الدولي، وخبراء النفط والاقتصاد لكانَ من السهل جداً إيجاد حل لهذه المعضلة من دون الحاجة إلى استخدام السلاح ومبدأ القوة؛ وعليه فُرِضَ الحصار الاقتصادي على البلاد نتيجة لذلك التّهوّر.

### ماذا الآن؟

بعد اسقاط النظام السابق في 2003 كانت البلاد شبه خربة، فالبنى التحتية مُدمّرة وإن بُقيَتْ صالحة فهي قليلة وغير كافية لسدّ النقص، والموازنة الحكوميّة فارغة والبنك المركزي يحوي على بقايا العملة الصّعبة، الفوضى في كلّ مكان، وهناك حل وتفكيك الكثير من أجهزة الدولة، ووجود حالة عدم القناعة بالتغيير، انتشار الفقر، نقص في الطاقة الكهربائيّة، مجتمع خارج خط التطور ومواكبة العالم؛ بسبب الحصار الاقتصادي،...الخ.

قامت الحكومات المتتالية في السلطة بعد 2003 بمحاولات لإيجاد حل للمشاكل أعلاه، ولكن دون جدوى، بل أُضيفت إلى هذه المشاكل مشكلة الإرهاب والاختناق الطائفي ونظام المُحاصصة في تشكيلة الدولة وظهور الفعاليات الديموقراطية المُتمثّلة بالانتخابات بصورة أساسيّة، لتكون الديموقراطية جزءاً مساهماً في تعميق أثر الكوبرا في البلاد على غير ما كان مؤملاً عليها.

أمام هذه التّحديات الكُبرى واحتمالية تغيّر الحكومات كل أربع سنوات، ظهرت لدينا (سياسة التّرقيع) في حل المشاكل (تجزئة الحلول بدلاً عن تجزئة المشاكل) والتي لم تكن هي من بنات أفكار الحكومات، ولكن تعقيدات التّحديات الكُبرى ومرة أخرى الديموقراطية الناشئة في تغيّر الحكومات جعلت سياسة التّرقيع هي الحل الأمثل على أمل تكملة حلّ المشكلة في أربع سنوات أخرى من عُمر أي حكومة، فظهر لدينا أثر الكوبرا في كلّ مرفق من مرافق الدولة العراقيّة. مثال ذلك فُتِحَ باب التّعيين الحكومي من دون معرفة فعليّة بالحاجة الوظيفيّة، فخلق لدينا ترهّل عملاق وتعطّش كحاجة كبرى للتعيينات الجديدة وقضى على أي فرصة لنمو المشاريع الصّغيرة، وإعطاء قروض ماليّة كبرى للمستثمرين وأصحاب المشاريع من دون تمحيص فعلي عن جدية هذه المشاريع أو القائمين عليها، ما جعل جيوب الدولة خاوية قبالة ظهور إمبراطوريات عائليّة وشخصيّة. إن الانتشار الأفقي في المشاريع الحكومية بحاجة وبغير حاجة، جعلت غالبية هذه المشاريع مُتلكّنة وغير مكتملة، وتقديم الحكومات لعشرات الوعود أمام التّظاهرات المطليّة جعلت الحكومة تفقد الكثير من مصداقيتها أمام المواطنين، فأصبحت الحكومات محلّ اتهام

وتهكم، ولا نبالغ إذا قلنا إن هذا التأثير وصل إلى الانتخابات المبكرة وتغيير مواعيدها وعدم وجود رؤية فعلية في التوجه في كيفية إدارة الدولة وانتقال السلطة فأثر الكوبرا عكس ضياع البوصلة فيما يخص العراق ومستقبله القريب.

فهل كانت الحكومات المتعاقبة تتقصد هذا الشيء، الجواب بكل تأكيد لم تكن تتقصد وإنما كانت تريد تقديم منجزات، وإنجازات وتظهر نفسها بحال حكومة رشيدة، إلا أن الاعتماد على أدوات غير مألوفة بما جرى ويجري في البلاد، وعدم كون الآخرين بمستوى المسؤولية وعدم وجود دراسات فعلية لكل مشكلة على حدة مع عدم إمكانية الربط الموازي للمشاكل للوصول إلى رؤية متكاملة للدولة، كل هذا وأمر آخر أدت بجميع الحكومات المتعاقبة بعد العام 2003 إلى أن تكون عاجزة أمام حل المشاكل الفعلية للدولة العراقية بصورة جذرية، وانتجت بدلاً عن ذلك تأثيرات الكوبرا في كل جزء من جزئيات الدولة العراقية.

#### ما هو الحل الآن؟

الحل هو إيجاد أشخاص وأفراد ينظرون في كل مشكلة على حدة، ويضعون خطأً بياناً لحل المشاكل وإن طال أوانها، وأن لا يكون من اهتمام هؤلاء الأشخاص الانتخابات ليعملوا في صمت وبُعدٍ عن الأجواء المشحونة لوضع رؤية فعلية لكل ملف ومشكلة، ولتبدأ الحكومات القادمة بتطبيق الحلول وإيجاد مخرج لأرض الرافدين والانتقال بالدولة العراقية إلى ما تستحق من مكانة دولية. وبكل تأكيد فإن هكذا إجراء وحلول قد يأخذ من عمر الدولة ما لا يقل عن عشر سنوات والتي نراها مدة زمنية طويلة، ولكنها لا تعني شيئاً في عمر الشعوب، وبتعبير أدق، فالدولة العراقية بحاجة الآن إلى خطٍ شروع جديد في الاختيار والعمل، وتقديم الخدمات، وبناء البنى التحتية.

#### • الاختيارات المجتمعية

تنتشر في كل المجتمعات حالات لئناس يحبون الفوضى وأناس فوضويين وأيضاً هناك أناس خاضعين للنظم المختلفة وبعيدين عن اللانظام، وهم وبطبيعة الحال يمثلون النسبة العالية من المجتمعات البشرية والفكرية، وعليه يقوم بناء المؤسسات والدول المستقرة، أما الحالتين الأوليتين فمختلفتين تماماً عن الانتظام، كما أن الفوضى ليست نفسها الفوضوية والشخصية التي تعيش في الفوضى ليست الشخصية الفوضوية.

فالفوضى هي أعلى مرتبة في انهيار الانتظام واختفاء النظام لأي شيء موجود، والفوضوية تعني إنهاء وتفكيك رأس النظام أو قيادته أو إدارته. وبهذه الحالة تكون الفوضى مبدأً لا استقراراً والا تكرار لحادثة ما أو تكرار الحادثة دون مسوغ منطقي.

الفوضويّة بكلّ تأكيد أفضل من الفوضى، إذ إنّ هناك أنظمة صغيرة في الفوضويّة تكون باقية ويتشبّه الفوضويون بها، أي بتعبير آخر قد تكون الفوضويّة في بعض أجزائها عدم القبول بالواقع، وتكون في الوقت نفسه خاضعة لنظامها الخاص بها وبمجموعتها.

ويمكن أن تُعكس الفوضويّة على العلاقات الدوليّة، حيث لا توجد مرجعيّة واحدة فعليّاً بين الدول للركون إليها في الحالات المُستعصية، وعلى هذا الأساس أُنشئت المنظمات الدوليّة: مثل الأمم المُتحدة والتي تنجح إجراءاتها تارة وتفشل تارة أخرى.

فالمجتمعات التي تزخر بالمعارضة والتعارضات الفكرية تكون بين أربع اختيارات لا خامسة لها: - الاختيار الأول: هو الوصول إلى توافقات فكرية والاتفاق على المضي قدماً، وإنتاج نظام منطقي يسمع للقوى المختلفة ويجدّ الحلول لتقدّم المجتمع طبيعياً.

- الاختيار الثاني: العمل على وفق مبدأ الفوضويّة، بأن يتم تأسيس مراكز قوى لكلّ تجمّع فكري ويتعامل ويتربّص كل تجمع فكري بالتجمعات الأخرى، طبعاً مع وجود نُظم صغيرة لكلّ تجمّع فكري على حدة تُحافظ هذه النظم الصغيرة على ديمومة الانتظام.

- الاختيار الثالث: وهو انعدام التّواصل بين التجمعات الفكرية، حتّى انعدام التربّص، لينتقل الوضع العام إلى الفوضى، وقد يصل إلى نزاع مُسلّح.

- الاختيار الرابع والأخير: ولادة الفوضى ضمن كلّ تجمّع فكري داخليّاً، وبتعبير آخر امتزاج الفوضى والفوضويّة لينتجا الانهيار الكلّي للتعامل وفق النُظم مهما كانت صغيرة، وليبدأ النزاع المُسلّح وأسلوب فرض القوة وعمليات السلب والنّهب والقتل بين الأفراد بصورة عامّة للمجتمع، وهي أتعسّ حالات المعيشة وخطورة العيش.

### أين نحن من هذه الاختيارات؟

يتأرجح العراق منذ تأسيسه بين الاختيارين الأول والثاني بين حالة نظام منطقي وحالة الفوضويّة، ويكاد يكون هذا الموضوع دورياً ومُتعاقِباً لكلّ حقبة زمنية، فالنُظام الملكي السابق كان ضمن خانة الاختيار الأول، وما حصل من الانقلابات العسكرية كان نتيجة الدخول في الاختيار الثاني؛ ليستمر المكوث في هذه المرحلة إلى الثمانينيات من القرن الماضي (طبعاً هناك دوريات صغيرة مرحليّة

للتعقب بين الاختيارات في مدة زمنية معيّنة). ومع مجيء النُظام الصّدامي والذي كان نظاماً مُتطرّقاً في عدم الاعتراف بأي فلسفة ذات منحى تعايشي لإنتاج الاستقرار والرّخاء، ومن ثمّ نقل عدم قابلية انتاج الاختيار الأول إلى حروب عبثية ومغامرات خارجيّة.

بعد العام 2003 بدأ العراق بالاختيارات أعلاه تصاعديّاً، أي من الاختيار الرابع، وبعد مدة

الاختيار الثالث ليستقر العراق في الاختيار الثاني لمدة، وليعبر إلى الاختيار الأول، وخاصة أثناء تشكيل الحكومات التوافقية بمشاركة الجميع، وحتى قوى المعارضة. إلا أن المعادلات السياسية ليست معادلات ثابتة، ولا هي متكونة من ثوابت غير قابلة للتغيير؛ لذا فإن مع كل مكوث في الاختيار الأول هناك من يدفع بالبلاد إلى الاختيار الثاني، وتتمثل بالتقاطعات السياسية والفجوات الأمنية والرؤية غير المتكاملة لمجريات الأحداث لتكون نتيجتها ظهور داعش، مع اندحار داعش تسلك العراق إلى الاختيار الأول سريعاً، جاعلاً من الكثير من الإشكالات خلف ظهره والنظر إلى الأمام؛ لمداداة جروحه، ومع واقعية تثبيت المتغير وفرضية تغيير الثابت ترنح البلاد مرة أخرى بين الاختيارين الأول والثاني لتستقر مرة أخرى في الاختيار الثاني، وفي بعض الأحيان كانت البلاد تنحدر خلسة إلى الاختيار الثالث.

### مرة أخرى أين نحن الآن؟

البلاد الآن تحاول الثبات في الاختيار الأول مرة أخرى، بعد أن وضع العراق أولى خطواته في الاستقرار بعد سجل سياسي- مجتمعي عنيف، ولتكريس البلاد في الاختيار الأول نحتاج إلى تظافر جهود جميع النخب السياسية ومن جميع الأطراف على حد سواء؛ للوصول إلى إيجاد نظام مجتمعي وعقد اجتماعي مبني على الحكم الرشيد واستثمار فرصة العراق للنهوض واستغلال موارد البلاد المختلفة؛ لخلق فرص عمل والاستقرار المجتمعي ليرجع العراق في نهاية المطاف إلى وضعيته الدولية المعهودة له.

### • تجزئة المشاكل أم تجزئة الحلول (الكهرباء أنموذجاً)

قبل كل شيء أنا على يقين بأن القارئ الكريم يُميّز كلياً بين تجزئة المشاكل وتجزئة الحلول، ورغم ذلك أجد من الضرورة بمكان توضيح المفردات قبل الدخول في التفاصيل. فلو أخذنا على سبيل المثال وجود سيارة فيها أضرار (أعطال) كثيرة كأن يكون المحرك عاطلاً، والإطارات مثقوبة، والزجاج الأمامي مُحطّم، وخزان الوقود فارغ. أمام هذه المُعضلة يكون لدينا ثلاث اختيارات لإصلاحها:

#### الاختيار الأول

أن يقوم صاحب السيارة بتسليمها إلى مُصلح واحد، أي أن يتم إصلاح السيارة إجمالاً من قبل شخص واحد، وقد يكون هذا الإجراء صحيحاً، ولكن بكل الأحوال سوف يستغرق مدة زمنية طويلة لغرض الانتقال من عطل إلى آخر، كما إنه لا يمكن لشخص واحد أن يكون لديه إلمام بجميع الأعطال والاشكالات، ما يعني إنه سيستعين بآخرين (عقد من الباطن). ولكن في نهاية المطاف فإن المُصلح سوف يُسلم السيارة من دون أعطال وصالحة للاستعمال.

### الاختيار الثاني

أن يقوم صاحب السيارة بناء على اجتهاده الشخصي بتجزئة الحلول، أي أن يطلب من المُصلِّح إصلاح جزءاً من المُحرِّك، ومن ثمَّ الذهاب إلى إصلاح الإطارات مع ترك الزجاج الأمامي وملاء الخزان بوقود غير مناسب.

بعد هكذا إصلاح ينتظر صاحب السيارة أن تكون سيارته جاهزة للعمل والسير، ولو فرضنا جدلاً بأنَّ السيارة سوف تعمل لكنها بكلِّ تأكيد لن تصل بصاحبها إلى الهدف المنشود؛ ليقوم بعد ذلك بإصلاحات جزئية أخرى.

### الاختيار الثالث

أن يقوم صاحب السيارة بتجزئة أعطال السيارة، أي أن يُسلم المُحرِّك لمُصلِّح مختصٍّ في المُحرِّكات، ويُسلم الزجاج الأمامي لمُصلِّح زجاج السيارات، ويأخذ الإطارات إلى (البنچرچي)، ويقوم هو أخيراً بملاء الخزان بالوقود المناسب، ومن ثمَّ؛ فإنَّ صاحب السيارة سوف يستلم سيارته خالية من العيوب وبمدة زمنية قليلة نسبياً، ويكون على دراية تامة بالإنفاق لعدم وجود (عقد من الباطن)، وعدم إعادة التصليح؛ بسبب الإصلاحات الجزئية في السيارة.

### الآن مُعضلة الكهرباء

#### الحالة الأولى لتجزئة المشاكل

تنقسم طرق الطاقة الكهربائية المُستلمة من قبل المواطن إلى:

- الكهرباء الوطنيَّة

- المولدات المحليَّة

في سنة 2011 حين كانت الطاقة الكهربائية لا تتجاوز (8000) ميغاواط كإنتاج يومي، برزت إشكالية الصيف اللاهب، وكانَ هناك امتعاض كبير جداً من المواطنين في السنة التي سبقتها. ولأجل امتصاص النُّقمة وإيجاد حل بعد تجزئة المشكلة، قمنا في الاجتماع الثاني لهيئة المحافظات برئاسة السيّد المالكي آنذاك بتقديم مقترح لمحافظ نينوى السيّد النجيفي وأقرَّت هيئة المحافظات ذلك المقترح القاضي بتوريد وقود مجاني للمولدات للأشهر الأربعة ابتداءً من الشهر السادس من ذلك العام، وعُرضت التوصية في مجلس الوزراء، وتمَّ التصويت عليها، ليستمر العمل بهذا القرار لعدة سنوات، ممَّا وفَّر الطاقة الكهربائية من دون انقطاع أو استراحة وبسعرٍ أقل؛ لكوّن الوقود مجاني للمولدات للأشهر الأربعة من الصيف لكلِّ عام، ولتستمر وزارة الكهرباء في بناء مشاريعها.

لكن توقفت هذه الإجراءات في عهد (السيّد العبادي)، حينما تعرضت الدولة إلى عجز اقتصادي، وتكريس الأموال لمحاربة داعش وتحرير الأراضي، الأمر الذي كان من أولويات الحكومة.

## الحالة الثانية

1 - أقرت هيئة المحافظات في أولى اجتماعاتها لسنة 2016 بقيام سكرتارية الهيئة (التي كُتلت رأسها) بوضع معادلة علمية لتوزيع الحصص الكهربائية بين المحافظات، حيث تم بالفعل والعمل مع وزارة الكهرباء وضع معادلة تتكون من أكثر من عشرة معاملات (على سبيل المثال، درجة الحرارة، الرطوبة، النسبة السكانية، التلوث، الصناعة، الزراعة، المهجرين.. الخ)، ووضع أرقام أمام كل معامل من هذه المعاملات، وبالفعل تم تقسيم الحصص الكهربائية، بناءً على مخرجات المعادلة، باستثناء محافظة البصرة، علماً أن الانتاج الكلي في ذلك الوقت لم يتجاوز (12000) ميكاواط. كما أقرت هيئة المحافظات إعطاء صلاحية بسيطة للمناورة ضمن كل محافظة للسادة المحافظين والاحتفاظ بكمية قليلة من الطاقة للمناورة بين المحافظات لأغراض الطوارئ.

شرعت وزارة الكهرباء بالفعل بتطبيق المعادلة والإجراءات، وخلقت نوعاً من الارتياح، ولم تحصل تظاهرات فعلية بسبب الكهرباء، إلا في مرات محدودة جداً، كما حصل في محافظة واسط. وإن دور السادة المحافظين كان فعلياً وعلى قدر المسؤولية في إدارة الأزمة في محافظاتهم، استناداً إلى صلاحياتهم بخصوص التوزيع.

2 - ولغرض منع الانهيار التام للمنظومة الكهربائية، وعدم وجود فقدان كبير لنقل الطاقة بين المحافظات، قدّمنا مقترحاً لتحويل العراق (عدا إقليم كردستان) إلى أربع عقد إنتاجية وتوزيعية، وقد

وافق السيد رئيس الوزراء (العبادي) عليه في سنة 2017، وعلى هذا الأساس تكون كل مجموعة محافظات مرتبطة بنظام توليد وتوزيع خاص، ولا يتم الانتقال للطاقة بين العقد الأربع، مما يمنع كلياً انهيار الطاقة في حال وجود مُشكِـل في إحدى العقد. وعملنا مع القائمين على الأمر على تطبيقها، إلا أننا لم نأت بنتيجة حول هذا الموضوع، لحين حكومة السيد (عادل عبد المهدي) والذي صادق أيضاً على المُقترح المذكور آنفاً، ولكن يبدو لظروف فنية أو ما شاكل ذلك لم يُطبّق هذا الإجراء إلى الآن، ولو طُبّق لِمَا حصل هذا الانهيار التام للمنظومة الكهربائية.

وبعد انقضاء مدة ستة أشهر من عمر حكومة السيد (عبد المهدي) اعتمدت الوزارة على مبدأ الحمل الكلي للمحافظات لتقسيم الحصص بينها، وألغت تقريباً المعادلة التي وُضعت من قبل سكرتارية هيئة المحافظات ووزارة الكهرباء، إذ كان لكوادرها جهود مشهودة في تطبيق وإنجاز المعادلة، ومن ثم وجدت حصص للمحافظات تختلف عما وجد في المعادلة، وكذلك فقدت الحصص قوتها المُستنبطة من مصادقة السيد رئيس الوزراء، وتصويت السادة المحافظين في هيئة المحافظات عليها؛ لخلق حالة الالتزام بالحصص.



### الحالة الثالثة

في منتصف سنة 2018 شكّل فريق برئاستنا لدراسة الطاقة النظيفة وإيجاد مساحات معيّنة؛ لغرض استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لأجل انتاج الطاقة الكهربائية، وأُنتدب خبراء في هذا الفريق وكانت هناك مخرجات حول وجود سبع مناطق في العراق ممكن أن تُستخدم فيها (طاقة الرياح)، مع وجود عدّة مناطق ممكن استخدام الطاقة الشمسية فيها (علماً أنّ كلفة إدامة الإنتاج بالطاقة الشمسية ليست زهيدة -كما يُشاع- والعراق دولة حارّة، ويعتمد الانتاج على السطوع، وحرارة الجو المرتفعة تؤثر سلباً على سريان الطاقة).

رفع الفريق مخرجاته وتوصياته إلى الأطراف ذات العلاقة؛ إلا أنّ التظاهرات المطليبة وانشغال الدولة بها أدّى إلى تأخر هذه الإجراءات والتي كُنّا قد أوصينا أن تكون على مستوى النواحي ابتداءً.

#### ما نحنُ بصددِهِ.

إنّ حلّ إشكالية الكهرباء لن تكون من خلال تجزئة الحلول وتقسيمها على مراحل زمنية متعاقبة؛ لأنّ هذا الإجراء يُوجد إشكاليّات متراكبة ومتراكمة، وإنّ الانتظار من طرف واحد فقط بإيجاد حلّ للكهرباء لن يُحقّق نتيجة، فإشكالية الكهرباء وبكّل صراحة أكبر من حجم وزارة الكهرباء (وهنا لا نقصد تهيمش دور الوزارة لكن الإشكالية كبيرة)؛ لذا يجب التوجه بصورة فورية إلى تجزئة المشاكل وإيجاد حلّ إجماليّ لكلّ مشكلة على حدة، ولكلّ رقعة جغرافية، والعمل على لامركزية الكهرباء في الإنتاج والتوزيع على شكل عقد، وإنّ السيطرة على أسعار الطاقة المحليّة المُنتجة من قبل المولدات المحليّة مهمّة جدّاً؛ من خلال دعم سعر الوقود وليست زيادة حصة الوقود، وكذلك فإنّ التوجه إلى البدائل من الأدنى إلى الأعلى للوحدات الإداريّة قد يكون من الحلول النّاجحة. وأخيراً، فإنّ مسألة الطاقة هي مسألة مصيريّة وليست حقوق معيشيّة فحسب، وهي في نهاية المطاف مسؤوليّة ذات نظام تكاملي، وبغير هذا المفهوم لن يكون هناك حل قريب في الأفق مع الاستمرار في إنجاز مشاريع إنتاج وتوزيع الطاقة.

### • مُثلث الدولة والانتخابات

الناظر إلى أي دولة مُستقرّة نسبياً سوف يجدُ هناك مجموعة أسس ونظم تعمل على استقرار تلك الدولة، وتمنع الانزلاق باتجاه الفوضى وفقدان الثقة والبدء بالدّوبان التّدرجي لها.

هذه النظم يمكن تلخيصها بمثلث الدولة وحسب أهميتها هي:

1 - النّظام الدستوري للدولة.

## 2 - النّظام الإداري للدولة.

## 3 - النّظام السّياسي للدولة.

إنّ حدوث خللٍ ما في هذه الأنظمة -المذكورة آنفاً- فإنّه سينعكس مباشرة على المجتمع والمواطنين، مع ملاحظة النسيبة الوقتية في إدراك الخلل من قبل المواطنين والمجتمع، كذلك نسيبة تقدير مخاطر هذا الخلل أو ذاك، ولكن في كلّ الأحوال فإنّ إسقاطات الخلل على مسيرة الدولة ستكون واضحة جدّاً، وسنقف على هذه المواضيع المهمّة تَباعاً.

أولاً: النّظام الدستوري: يُقصد بهذا النّظام مدى دخول دستور الدولة في حيّز التنفيذ ومقدار تنفيذ فقراته دون تفاضلية، كذلك مدى احترام المُتلقي لهذا الدستور والوقوف أمام فقراته من دون تجاوز والتسليم بالقيمة الاعتبارية والمعنوية للدستور والإيمان بأنّ الدستور هو المحفظة الرئيسة لحماية كيان الدولة وحدودها واستمرار نموها ونمائها، وعدّ الدستور المرجع الرئيس في حال وجود مشاكل داخلية في الدولة.

ومن ثمّ يمكن عدّ النّظام الدستوري القاعدة الأساسية لبناء الدولة والمحافظة عليها. والنّظام الدستوري في نهاية المطاف لا يعني مجموعة أشخاص أو هيكليات مادية وإنّما هو السّقف والأرضية لما موجود بينهما والمتمثلة بالنّظام الإداري والسّياسي.

ثانياً: النّظام الإداري: وهو عبارة عن مجموعة قرارات ومقرّرات وهيكلية وأدوات إدارية بشرية مادية ومعنوية تنتج من خلالها شكل الدولة وآلية مسيرتها، ويكون بذلك النّظام الإداري الجزء التنفيذي للدولة.

ثالثاً: النّظام السّياسي: يمكن تعريف النّظام السّياسي بصورة مُبسّرة بأنّه آلية تشكيل النّظام الإداري من خلال كيان أو مجموعة كيانات تؤمن بأسس سياسية مُعيّنة ينتج من خلالها أدوات إدارة الدولة.

## ماذا في العراق؟

إنّ الدولة العراقية بعد العام 2006 نَجَحَتْ في تأسيس النّظام الدستوري من خلال التّصويت على الدستور الدائم للبلاد ودخول الدستور حيز التنفيذ، مع ملاحظتنا بوجود بعض التفاضلات في تطبيق الفقرات (وهذه حالة مفهومة في وضع مثل وضع العراق)، إلّا أنّ استمرار إعطاء القيمة الاعتبارية للدستور والاحتكام إليه في حالة المُلمّات من المؤشرات المُمتازة لاستمرار وجود هذا النّظام وديمومته.

أمّا النّظام الإداري، فصراحة القول هناك تعثّر كبير في إدارة البلاد، فالى الآن لا يوجد مؤشر واضح لتعريف الإدارة ولا توجد ديمومة للمؤسسات الإدارية في البلاد، وهناك تغيير شمولي مع

كلّ انتخابات مع وجود نَحْرٍ عام للمفاهيم الإدارية الرئيسة من خلال فتاوى وإجراءات إدارية غير ناضجة ومعتمدة على مبدأ (الفعل وردّ الفعل)، ممّا يجعلنا نرى على طول خط الدولة بعد العام 2006 إلغاءات وتطبيقات والزّجوع عن القرارات، ومقرّرات معوقة غير قابلة للتطبيق، ممّا يمكّننا إطلاق تعريف واحد على النّظام الإداري

للدولة وهو نظام إداري للسلطة وليس نظام إداري للدولة، ما يعني أنّ إحدى زوايا (مثلث الدولة) مُتعثرة؛ لعدم وجود فقه إدارة الدولة، ذلك أنّ فقه إدارة الدولة يعتمد على تراكم الخبرات واستقرار المؤسسات ومع وجود ديمومة التغيير للمناصب وصولاً إلى أدنى الدرجات الإدارية يمحو من غير جدال أي مفهوم سليم للإدارة.

ما ذكّر أعلاه يقودنا إلى أن نُلقي الضوء على النّظام السّياسي في البلاد؛ ذلك أنّ حصيلة النّظام السّياسي تشكيل النّظام الإداري.

إنّ النّظام السّياسي في الدولة العراقيّة من التحيرّ بمكان ممّا يجعل أي مُتلقي أو مُراقب في حيرة من أمره، فالجميع مشاركون في إدارة السلطة والجميع معترضون على كيفة إدارة السلطة، الجميع لديهم إسهامات في بلورة النّظام والابتعاد عن إدارة الدولة، فلا توجد إلى الآن كتلة مشاركة وكتلة معارضة ولا توجد (حكومة ظل) ممّا يقيم سلوكيّة الإدارة (حتّى وإن كانت «حكومة ظل» للسلطة كأضعف الإيمان)، ومن ثمّ إنّ النّظام السّياسي للبلاد في توتر كبير، فالجميع مشارك بصيغة محاصصة طائفية كانت أو قوميّة، والجميع ينتقد ذلك علماً أنّ دستور البلاد واضح جدّاً بأنّه اعتمد على المُكوّنات في بنائه وهيكله.

### ماذا الآن؟

العراق في الوقت الحالي وبدراسة مثلث الدولة يمكننا أن نقول إنّ النّظام الدستوري هو الوحيد في منأى عن الاستخدامات غير الصّحيحة والتعاريف الخاطئة له، ويمكننا القول أيضاً إنّ المواطن والمجتمع إن كان مُتكتئاً على شيء ما فإنّه مُتكيئاً على الدستور، ورأينا ذلك جليّاً من خلال التظاهرات المطليبة التي كانت ضد النّظام الإداري والنّظام السّياسي (الطّرح هنا بموضوعيّة فلا يعني أنّنا نوّيد ذلك أو نحن بالصدّ منه).

أنّ الذي يجعل النّظام الدستوري حالياً في خانة الاهتزاز والزّيبة أيضاً هو ظهور نداءات محليّة و(بعض المؤسسات الدولية) التي تنادي بتأجيل الانتخابات، ممّا يجعل المواطن (المتلقي بصورة عامة) يفقد ثقته كليّاً بالقائمين على الدولة، إذ لا يمكن الرضوخ للمطالب والاتفاق عليها ومن ثمّ التنصّل منها لعدة مرات، فأساس تفاعل المواطن والمجتمع مع مثلث الدولة هو الثقة بالقرارات ومع اضمحلال الثقة فإنّها سوف تؤدي حتميّاً إلى اختفاء الدولة وصولاً إلى الدستور،

فالمواطن يتابع هذا الوعد في انتخابات مبكرة (سواء كان المواطن مع التظاهرات أو بالضد منها) ولكن رؤية صدق القائمين على الأمر على المحك، لذا نرى ضرورة دعم أركان الدولة في تحقيق الانتخابات المبكرة وعدم إنتاج إشكالات ومشاكل تُسهم في تقويض الوعد الحكومي في إجراء الانتخابات المبكرة، فالالتزام بالتوقيت سيُسهم بصورة أكيدة في إرجاع الثقة بأقطاب النُّظام السياسي للبلاد والذي من خلاله تكون الثقة بالنُّظام الإداري، فهذه دعوة صادقة لدعم مثلث الدولة من خلال الالتزام بالانتخابات التشريعية المبكرة في وقتها من هذا العام.

### • السَّياسة ونقطة التَّلاشي

يمكن تعريف مصطلح (نقطة التلاشي) كتعبير علمي بأنّها تلك النقطة من المنظور البعيد والتي ينتهي إليها كلّ شيء لتكون كنقطة واحدة بغضّ النظر عن كون تلك الأشياء متوازية مع بعضها أم مرتبطة أم متبارية... الخ، وعلى هذا الأساس يمكن تقريب المفهوم من خلال استذكار تجربة الوقوف على الجزيرة الوسطية بين شارعين متوازيين، فسنجدُ في نهاية الجزء المنظور (عند نقطة التلاشي) أنّ رؤية ذلك الطريقين يبدوان للناظر بالتقارب والاقتراب إلى حدٍّ أنّ الشخص المراقب للطريقين يتصورهما ملتصقان، ولا يوجد بينهما جزيرة وسطية كالتّي هو واقف عليها، علماً أنّ الطريقين باتجاهين عكس السير ومتوازيين لم يلتقيا أبداً.

وبالعودة إلى الوضع السَّياسي للمنطقة بصورة عامّة والعراق بصورة خاصّة ماذا نجد؟

سوف نجد أنّ العراق والحكومات المتعاقبة على البلاد منذ العام 2003 حاولوا أن يكونوا نقطة ارتكاز (جزرة وسطية) واستقرار المنطقة لأجل المحافظة على المكتسبات الحكومية الجديدة، وكانت أهم المحاولات المتواصلة وبإصرار لدى كل حكومة أتت، وتأتي على هرم السلطة في العراق أن يكون ضمن خطته تحويل العراق إلى حلقة وصل وتفاهم بين القوى الدوليّة المُتعارضة (وليست المعارضة)، فكان دأب الحكومات العراقية وضمن المستويات الإدارية المختلفة بأن تطرح فكرة تقريب وجهات النظر بين تلك الأطراف.

وعلى سبيل المثال أن يكون هناك خطوات من شأنها تقريب وجهات النظر بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، سواء بالبدا من المملكة أو البداء من الجمهورية (وهذه ما سنأتي عليه بمقالة أخرى)، كذلك لا ننسى المحاولات والطروحات نفسها بين الولايات المتحدة الأميركيّة والجمهورية الإسلاميّة في إيران، وأيضاً بغضّ النظر عن نقطة الشروع من هنا أو هناك.

كما كانت المستويات الإدارية المختلفة لا تُمانع في بعض الأحيان من حمل رسائل بين هذا وذاك؛ لغرض تليين المواقف، لكي لا تتأثر وضعيّة العراق بصورة سلبية إذ إنّ لعب دور حلقة

الوصل كانت تتحول في أحيان كثيرة إلى نقل رسائل فقط). إنَّ ما طرَحَ أعلاه لا نقصد به بتاتاً أنَّها كانت خطوة خاطئة سياسياً في منطقة مثل الشرق الأوسط ذات التحرُّك الدائم وتغيُّر الأقطاب المُستمر، وإنَّما القائمون على الأمر في العراق لم يجدوا طريقاً آخر يُسهِم في استقرار البلاد غير السياسة التوفيقية بين الأطراف المتعارضة انطلاقاً من مفهوم (حسن النوايا) للحكومات العراقية المتعاقبة بعد العام 2003. إلَّا أنَّ هذا الإجراء الذي قلَّناه دائماً يجعل من البلاد جسراً أو جسوراً إلى العبور للمشاريع المختلفة وقد تستهوي بعض تلك المشاريع للسكون في البلاد، ممَّا يخلق مشاكل وإشكالات لا نهاية لها والمُتضرِّر الوحيد هو العراق أرضاً وشعباً، ممَّا يجعلنا نقول إنَّ العراق لابد أن يكون له خط واضح وبيتعد عن السياسة التوفيقية لأطراف لديها اختلافات بنيوية ناتجة من إرهابات وتراكمات لا يمكن للحكومات العراقية تذليلها بتاتاً. وإنَّ العراق يجب أن يبنِي سياسته الخارجية بناء على رسالة خاصَّة به مبنية على مصلحة البلاد في المقام الأول والقراءة الجيدة لجيوبولتيك البلاد.

#### بايدن والرسالة الأخيرة وليست الاخرة

يبدو أنَّ الرئيس بايدن ومن خلال حنكته السياسية وقربه من الساحة العراقية والشرق الأوسط لسنوات طويلة على علمٍ بخفايا العراق، فما هو مجهول للساسة الآخرين معلوم لدى بايدن وهو يعلم جيِّداً بدور العراق الدائم في طرح فكرة حلقة الوصل والعمل على تذليل العقبات بين الأطراف المُختلفة وخاصَّة بين أميركا وإيران والذي هو حديث الساعة والساعات السابقة واللاحقة، حيث التهديدات من الجانبين وسياسة عضِّ الاصبع (عملية عضِّ الاصبع كانت قديماً تحصل قبل المباراة، فالخصم يقوم بعضُّ اصبع الخصم الآخر والعكس صحيح وأيُّهم يبدأ بالصراخ أولاً يكون الخاسر، فيخسر النزال ليتجنب خسارة القتال والتي قد تفضي إلى ضحايا)، إذ إنَّ بايدن يجد أنَّ العراق لا يستطيع عملياً القيام بتهيئة الأجواء التي من خلالها يمكن ترطيب العلاقات المختلفة بنويًا، بمعنى آخر أنَّ العراق ليست تلك الدولة العاملة كجزرة وسطية، والحكومة العراقية غير ذلك الشخص الواقف على تلك الجزيرة، كما أنَّ الرئيس السابق (ترامب) شرع بالإجراء نفسه حول العراق، ويمكن معرفة ذلك من خلال دراسة سلوك الحكومة الأميركية مع العراق وساحة العراق أبان حكم ترامب.

وبالعودة إلى الرئيس بايدن حيث شاهد جميع المتابعين للسياسة حركة بايدن من خلال إظهار ورقة كانت قد كُتِبَتْ عليها جملتين فقط هما (الولايات المتحدة مستعدة للردِّ على الهجمات - إيران تأخذ بعين الاعتبار وقف الهجمات)، لم تكن حركة (بايدن) عفوية مُطلقاً؛ إذ إنَّه في لقائه مع أقطاب الحكومة العراقية أشار بالورقة، ممَّا يؤكِّد أنَّ الموضوع كان حديث الساعة بين إدارة الدولتين (بايدن والكاظمي).

إنَّ قيام الرئيس بايدن بهذه الحركة أعطى دلالة واضحة بأنَّ أميركا تحت حكومة بايدن تُفضِّل الرسائل المباشرة والمُختصرة وتنتظر الأجوبة أيضاً مباشرة بطريقة أو بأخرى وبتعبير آخر أنَّ بايدن ينظر إلى أميركا وإيران كذلك الشارعيين المتوازيين وممكن اقترابهما مع الابتعاد في المنظور.

إنَّ قيام بايدن بهذا الإجراء يبدو جلياً بإنهاء دور العراق كوسيط وطرف يحاول ترطيب الأجواء، وأصبح العراق حاله حال أي مُراقب أو شخص ينظر إلى الشارعيين بنظرة جانبية منتظراً ما قد يحصل في المستقبل القريب حاله حال بقية دول المنطقة، مع التشديد على أنَّ لا تكون نقطة التلاشي لسياسة الدولتين داخل العراق ممَّا يعني تحوُّل البلاد إلى ساحة صراع فعلية بين تلك القوى المُتضادة.

إنَّ استبعاد العراق عن هكذا صراع له إيجابياته وفي الوقت نفسه له من السلبيات الشيء الكثير؛ ذلك عند عدم الرغبة بوجود حلقة وصل قد يتبادر للذهن بأنَّ حلقة الوصل تلك قد تكون ذات ميول لطرفٍ دون آخر (التحول إلى سياسة المحاور)، ممَّا يُصعِّب إجراءات ترطيب الأجواء وتصغير حجم الاشكالات والتصادمات. ولأجل عدم الجري حول التكهّنات ممَّا قد يضرُّ بالعراق، كان الأفضل لدى الإدارة الأميركية إرسال الرسائل بصورة مباشرة، فأقرب مسافة بين نقطتين الخط المستقيم. مع الأخذ بالحُسابان مسائل غاية في الأهمية وهي رؤية الإدارة الأميركية إلى العراق كجزءٍ من الحل أم كجزءٍ من المشكلة، ومن خلال سلوك الرئيس بايدن يبدو أنَّ الرؤية تتمثّل بأنَّ العراق جزءٌ من المشكلة، ومن ثمَّ لا يمكن أن يكون العراق جزءاً من الحل.

بهذا الإجراء نعود ونقول: العراق الآن بعيد عمّا سيجري بين الأقطاب المُتضادة لكلٍّ من إيران وأميركا، ولن يكون هناك رأي عراقي في هذا السِّياق، وعلى القائمين بالأمر العمل على دفع التّضادات إلى ساحة أخرى غير ساحة العراق واستغلال مرحلة ابتعاد العراق من ساحة تنافس التّضادات في العمل على استمرار التّوجُّه إلى إجراء الانتخابات المبكرة، ذلك أنَّ أي تغيير في المسارات الدولية سوف يترك مجالاً زمنياً هادئاً لفترات قد تصل إلى عدة أشهر، ممَّا يُسهّم في إجراء الانتخابات المبكرة في أجواء مناسبة والتي تعمل عليها الحكومة منذ مدة ليست بالقليلة.

#### • باركنسون العراق

قبل الولوج في التفاصيل نودُّ أنْ نُنوّه بأننا لا نقصد بهذا المقال مرض باركنسون والذي هو مرض (شلل الارتعاش)، والذي يصيبُ البعض في المراحل العُمرية المُتقدّمة غالباً، وسنأتي بمقالٍ مُفصّل حول ذلك وإسقاطاته في العراق، وإنّما ما نقصّد به هنا هو قانون باركنسون، الذي يتركز حول حيثيات إدارة الوقت واستثماره.

قانون باركنسون في أيسر تعريف له إنه حالة اتّسع للمهام المُحدّدة والمُجدولة؛ لتحتوي جميع الوقت المُخصّص لتلك المهام، وامتددةً لتشغل جميع المديات الزمنية، وبتعبيرٍ أدق يمكن أن نقول إنّ هذا القانون يُلقي الضوء على إحداثيين (س، ص)؛ حيث يمثل (س) الخط العمودي المُتمثل في الوقت أو الزمن اللازم، في حين يمثل الخط الأفقي (ص) مراحل إنجاز المهام، فنجدُ في هذه الحالة وعلى سبيل المثال، هناك مهمّة ولنسمّها (ن) ولهذه المهمّة خمس مراحل، المدة اللازمة لإنجاز (ن) مائة يوم (المنحني باللون الأصفر)، لكن مع عدم وجود إدارة مثلى للوقت فإنّ المهمّة (ن) سوف يتمّ إنجازها بوقتٍ فعلي مقداره أربعمائة يومٍ وقد يستمرّ إلى فترات أطول (الخط الأزرق).

إنّ هذا المثال يقودنا إلى أن نُشخص ضياع جهد ثلاثمائة يومٍ إضافي في إنجاز مهمّة لا تتطلب أكثر من مائة يومٍ فقط، ممّا يُسلط الضوء على عدة نقاط والتي تعمل كمتواليّة حسابيّة في المُدخلات، ومتواليّة هندسيّة في المُخرجات والنّتائج، (بمعنى آخر أنّ الأخطاء المُتعلّقة بالنتيجة تكون أضعاف تلك الأخطاء أثناء العمل، وهذا يُؤدّي إلى فشل أي مؤسسة، مهما كانت كبيرة أو مُستقرّة، فما بالك بدولةٍ هشة مثل العراق حالياً)، والنقاط التي تعمل ضمن هذا المجال هي:

- كيفة وضع الخطط التنفيذية.
  - كيفة وآلية تسنّم الوظائف القياديّة.
  - مدى الإلمام بحيثيّات وخلفيّات الخطط.
  - مدى احترام الزمن.
- والآن لنقوم بإسقاطات النقاط أعلاه على الوضع الحالي في العراق، تُرى ماذا سوف نجد؟.

### كيفة وضع الخطط التنفيذية

نعني بهذه النقطة مدى تواجد الرؤية الفعلية من عدمها عند وضع الخطط التنفيذية، كالمشاريع الحكومية سواءً أكانت تشغيليّة أم استثماريّة، وعلاقة هذه الخطط والمشاريع بالمهام الصميّة لهذه المؤسسة أو تلك، ومدى تمُدّد المؤسسات الحكومية على بعضها البعض؛ نتيجة ضبابية الحدود الفاصلة للمهام، وهذا ما نجدُه في خطط الحكومة الاتحادية وتقاطعها مع صلاحيات واتجاهات الحكومات المحليّة التي تناضل في التمسك بصلاحياتها القانونية أمام تمُدّد بعض الجهات من الحكومة الاتحادية عليها، وكذلك الحال بالعكس، ولكنها قليلة إذا ما قُورنت بالتمُدّد للحكومة الاتحادية على المحافظات.

### كيفية وآلية تسّم الوظائف القياديّة

لقد تطرّفنا في مقالات سابقة حول هذا الموضوع، وبينّا أنّ عدم استخدام المعايير الوظيفيّة وتجاهل عامل الخبرة في الاختيار، إضافة إلى العمل على وفق المتطلبات السياسيّة ورغبة القائمين على الأمر في الاستدامة، أدّت وتؤدي في أغلب الأحيان إلى

وجود فجوة واسعة وكبيرة بين المؤسسة وقياداتها وإدارتها، ممّا تنعكس سلبيّاً في وضع الخطّط وتحديد الأوليّات والمدد الزمنيّة؛ وذلك بسبب قصور رأس الهرم في تلك المؤسسات إلى المعايير الوظيفيّة أو الخبرة أو ما شاكل ذلك.

### مدى الإلمام بحثثيات وخلفيات الخطّط

وهنا مع عدم وجود الشخص المناسب في المكان المناسب والاعتماد على معايير غير مهنيّة في توكيل المهام، سوف تكون النتيجة عدم معرفة خفايا والتزامات الخطّط إضافة إلى الأولويّة في إنجاز المشاريع، ورسم السياسة للمؤسسة، مروراً بقابلية التّواصل مع المرؤوسين، وصولاً إلى التلّكو في كلّ ما ذكّر أعلاه وإنتاج خطّط كسيحة غير قابلة للتطبيق.

### مدى احترام الزمن

يُقاس مدى نجاح الحكومات بمقدار احترامهم للزمن؛ من خلال متابعة وإنجاز خططهم ضمن أوقاتها المحدّدة، ويمكن القول إنّ الزمن من الحقائق المطلقة والتي مخالفتها تؤدي إلى الزوال والتّقادّم والموت. وعلى هذا الأساس؛ فإنّ عدم احترام الزمن أو عدم جعله في أولويات المؤسسات سوف يؤدي قطعياً إلى تقادّم وموت هذه المؤسسات، حتّى وإن كانت هذه المؤسسة دولة قائمة؛ ولأجل هذا نرى الدول المتقدّمة تُعطي في أولى أولوياتها الاحترام والتقيّد بعامل الزمن وعدم التّهاون في تضييعه وتسويفه.

### ماذا الآن؟

يمرّ العراق منذ عدّة عقود بأزمة تليها أزمة، وكلّ واحدة منها تأخذ من عمره شيء الكثير، كما أنّ كلّ أزمة تُضيف على العراق أعباءً إضافية وتُضيّق عليه فُسحة العيش والاستمرار. ولا ننسى التدهور المؤسّساتي وضياح ثرواته المتمثّلة بهجرة العقول، وتهميش الأشخاص الذين يملكون رؤية بناء الدولة وترميمها، وكذلك حجم الأموال الطائلة التي ضاعت في حروب ومغامرات عبثيّة، وصولاً إلى مُحاربة الإرهاب وانهيار البنى التحتيّة، وكذلك الاختناقات السياسيّة والتي تؤدي بالضرورة إلى عدم وجود معايير حقيقيّة لبناء البلاد أو المحافظة على ما يمكن الحفاظ عليه في أقلّ تقدير. فجميع السلوكيّات والإجراءات من دون استثناء أسهمت في قضم جزءٍ معيّن من عمُر العراق وفُرض استقراره، لكنّ الأوان لم يفتّ على الرغم من كوننا أقرب إلى نفاذ الوقت،



لكن لاتزال هناك فرصة للتّرميم وإيقاف التّدهور، الذي قد يأخذ عشر سنوات لإيقاف التدهور والتراجع القهقري، لنشر بعد ذلك في البناء وهذا لا يكون إلّا من خلال الحكومة القادمة التي سوف تُنتج أيضاً من خلال نتائج انتخابية.

وعلى ما ذُكر أعلاه يجب على القائمين على الأمر وتلك الكُتل التي سوف تشكّل الحكومة من أعلى الهرم وأعلى سلطة تنفيذية إلى بقية مفاصل الدولة أن تعتمد في اختيار أشخاص الحكومة القادمة وأركان الدولة التنفيذية على معايير قابليتهم الفدّة في إدارة البلاد، ومعرفة الخبايا الإدارية والإلمام بصغائر الإشكالات قبل كبايرها، مع توفّر المعيار الوظيفي، وقابلية اتخاذ القرارات والتي تؤدي بجمعها إلى احترام الزمن وعدم التمدّد في عمُر الخطط الحكومية والتي تخبو قبل ضيائها؛ بسبب ضياع الزمن ونفاذ عمُر الحكومة. أمّا الإبقاء على النمط السابق نفسه في اختيار أركان الدولة فإنّها سوف تكون القاضية؛ لأنّ الحقيقة أنّ الحكومة القادمة أمام اختارين اثنين لا ثالث لهما، وسوف يتحمل أولئك الذين يُشكّلون تلك الحكومة القادمة جميع نتائجها في اختيار أحدهما، وهما:

- المسمار الأول: في إعادة بناء صرح البلاد.

- المسمار الأخير: في إنعاش البلاد.

ولا يوجد بين الاختيارين اختيار وسطي، فهذان الاختياران إمّا باللون الأبيض أو الأسود.

## • الخاتمة

بعد قراءة تلك المقالات هل اقتنعتُم سادتي بأنّ ما جرى وما يجري في العراق لا علاقة للصدفة به؟ وإنّ المنطقة عبارة عن (رقعة شطرنج) يلعب فيها الكُبار؟ ولكي يكون لنا فرصة لأن نكون لاعبين في هذه الرقعة للشطرنج، وأن لا نكون جزءاً من أدوات وجنود اللعبة، ولكي نمنع احتراق البلد وتجاوزه خطّ العودة ومن خلال مقالاتنا؛ نجد ضرورة العمل في الاتجاهات الآتية:

1 - كتابة عقد اجتماعي جديد للعراق وشعب العراق معتمدين بذلك إلى الواقعية وإلى الحقائق الموجودة على الأرض والابتعاد عن المثالية والعقلية الملائكية؛ ذلك أنّ الملائكة لا تعيش على الأرض.

2 - إنتاج العراق لرسالة خاصة لنفسه تميّزه عن بقية الدّول المحيطة، وأن يتمّ العمل في هذه الرسالة من دون حراجة ومن دون مجاملة، ولتكون هذه الرسالة واجهة العراق العالمية وبطانة العراق الداخلية والمحلية.

3 - الابتعاد عن سياسة التّعاطف مع المُعطيات، والعمل على بناء دولة ذات أبعاد سليمة ومُركّزات متينة.

4 - الديمقراطية ثقافة قبل أن تكون قانوناً، وتنمية تلك الثقافة قد تحتاج إلى جيل أو جيلين (مرحلة انتقالية)، ممّا يعني ضياع العراق في تلك المدّة؛ إذا لم تكن هناك مرتكزات متينة للدولة تحافظ عليها من التّطاول والتّعامل غير السّليم.

5 - العراق دولة غنيّة، ولكن ليست من أغنى الدّول، ومع الانتكاسات في التّخطيط سوف تنهار هذه البلاد وترضخ تحت المديونيّات العالميّة، ممّا يوجب علينا وضع خُطة استراتيجية لخمس عشرة سنة في أقلّ تقدير.

6 - ترك المحسوبيّة والفئويّة في اختيار أقطاب الدّولة واختيار الشّخص المُناسب في المكان المُناسب.

7 - اختيار الأسلوب الإداري الأمثل للدولة العراقيّة والتركيز على الإدارة اللامركزيّة كمنطلق لتلك الإدارة.

ختاماً، أودُّ ألا أكون مُتشائماً، لكن إن لم يُحالف العراق الحظّ في العمل على وفق ما ذكرناه فقد لا يكون للعراق مراحل زمنيّة قادمة مُتماسكة.



## الدراسة الحادية عشر

### التعليم العالي في العراق

الربع الأخير 2020

- أ.د. محمد جواد شبع: جامعة الكوفة - كلية الآداب  
 أ.د. وفاء كاظم الشمري: جامعة الكوفة - كلية التخطيط  
 العمراني  
 أ.م. د. احمد عبد الكريم كاظم: جامعة الكوفة - كلية  
 الادارة والاقتصاد

#### المحتويات

- المقدمة
- قرارات اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية وانعكاسها على التعليم العالي
- دور الجامعات العراقية في التصدي لجائحة كورونا (COVID19)
- بدء السنة الدراسية والتقويم الجامعي
- القبول المركزي للسنة الدراسية الجديدة 2020-2021
- التوسعات الطارئة على خطة القبول
- الكليات والاقسام المستحدثة
- الدوام والامتحانات
- التحول إلى نظام التعليم الالكتروني المدمج
- التصنيفات العالمية للجامعات العراقية
- التحديات وسبل مواجهتها

## قائمة الجداول

| الجدول                                                                             |
|------------------------------------------------------------------------------------|
| جدول (1) التقويم الجامعي للدراسة الاولى للسنة الدراسية 2020-2021                   |
| الجدول (2) الكليات المستحدثة في الجامعات العراقية للعام الدراسي 2020-2021          |
| الجدول (3) الاقسام المستحدثة في الكليات والجامعات العراقية للعام الدراسي 2020-2021 |
| الجدول (4) تسلسل أبرز الجامعات العراقية والجامعات العربية بحسب تصنيف QS            |

## قائمة الأشكال

| الشكل                                             |
|---------------------------------------------------|
| شكل (1) التقويم الجامعي للدراسات العليا 2020      |
| شكل (2) الطلبة المقبولون في كليات المجموعة الطبية |
| شكل (3) توسعة خطط القبول للدراسات العليا          |

## • المقدمة

شهد العالم حدثاً جليلاً قد يهدد التعليم بأزمة هائلة ربما كانت هي الأخطر في زماننا المعاصر. فحتى 28 مارس/آذار 2020، تسببت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في انقطاع أكثر من 1.6 مليار طفل وشاب عن التعليم في 161 بلداً، أي ما يقرب من 80% من الطلاب الملحقين بالمدارس على مستوى العالم. وجاء ذلك في وقت نعاني فيه بالفعل من أزمة تعليمية عالمية، فهناك الكثير من الطلاب في الجامعات، لا يتلقون فيها المهارات الأساسية التي يحتاجونها في الحياة العملية. ويظهر مؤشر البنك الدولي (فقر التعلم) أو نسبة الطلبة الذين لا يستطيعون القراءة أو الفهم في سن العاشرة أن نسبة هؤلاء الأطفال قد بلغت في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل قبيل تفشي الفيروس 53% وإذا لم نبادر إلى التصرف، فقد تفضي هذه الجائحة إلى ازدياد تلك النتيجة سوءاً.

ومن الآثار المباشرة التي تعود على الطلبة، والتي تثير لدينا القلق في هذه المرحلة هي خسائر التعلم. وزيادة معدلات التسرب من الدراسة، والأكثر من ذلك انعدام المساواة في النظم التعليمية، الذي يعاني منه الطلبة في مختلف المحافظات العراقية، ولا شك أن تلك الآثار السلبية ستصيب الطلبة الفقراء أكثر من غيرهم.

لقد أضرت عقود من الصراع وغياب الاستثمارات في العراق نظامه التعليمي الذي كان يُعدّ فيما مضى أفضل نظام تعليمي في المنطقة، وأعاق بشدّة وصول الطلبة إلى التعليم، ويُشار إلى أنّ الحكومة العراقية كانت تعدّ الأولوية لتطبيق اللامركزية في تقديم الخدمات، بما في ذلك خدمات التعليم، لذا يجب تعزيز قدرات الجامعات العراقية على مستوى المحافظات ومساعدتها على تنفيذ السياسات والخطط التعليمية وتوظيف وإدارة الموارد البشرية والبنية التحتية التعليمية بشكل أفضل. ونتيجة لارتفاع معدلات الإصابة بفيروس كورونا (COVID19) وارتفاع نسبة الوفيات. مما أدّى إلى تداعيات خطيرة في المجتمع وهذا أدّى إلى تحول في بيئة التعليم العالي ودخول متغيرات جديدة، من حيث الصفوف الالكترونية وطريقة التعامل معها في ظل غياب الامن والاستقرار السياسي المستدام.

## • قرارات اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية وانعكاسها على التعليم العالي

أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أن يوم 14 تشرين الأول (أكتوبر) 2020 سيكون موعداً لبدء العام الدراسي 2020-2021، على الرغم من تحذير لجنة التربية والتعليم النيابية من تفشي وباء كورونا بين صفوف الطلبة، بدليل ارتفاع معدلات الإصابة بين طلبة السادس الإعدادي.

وأشارت إلى أن هناك تخوفا لدى لجنة الصحة والبيئة النيابية من العام الدراسي، وأن قرار موعد العام الدراسي صعب ويحتاج إلى دراسة.

لذا فإن الوزارة تراجعت عن قرارها المذكور. لتعود وتلتزم بقرار اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية في 7 تشرين الثاني (نوفمبر) التي حددت يوم الأحد 29 من الشهر المذكور موعداً لبدء العام الدراسي الجديد، ثم تم تأجيل الموعد من قبل الوزارة لمدة إسبوع واحد ليكون الموعد النهائي يوم 6 كانون الأول (ديسمبر) 2020، على أن تعرض وزارتا التربية والتعليم العالي والبحث العلمي خططهما المُعدّة مع وزارة الصحة والبيئة لتأمين تنفيذ الإجراءات الوقائية، وعرضها في اجتماع اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية القادم.

واستعداداً لذلك وفي 15 تشرين الثاني (نوفمبر) وجّهت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعات والكليات الحكومية والأهلية للدراستين الصباحية والمسائية باستكمال متطلبات التعليم المدمج للسنة الدراسية الجديدة، وإعداد جداول المحاضرات الالكترونية والمحاضرات العملية والتطبيقية ضمن متطلبات برنامج العمل للسنة الدراسية 2020-2021 التي ستعتمد آليات التعليم المدمج»، وأشارت إلى أهمية تثبيت ومراعاة التوقيتات الخاصة بالدراستين الصباحية والمسائية ومتابعة البرامج الدراسية والإشراف عليها من اللجان العلمية في الأقسام والفروع.

وفي 15 تشرين الثاني (نوفمبر) 2020 كشف وزير التعليم عن آلية دوام طلبة الأقسام الداخلية، وأكد الالتزام بالموعد المحدد لدوام طلبة الجامعات، وآلية دوام طلبة الأقسام الداخلية، وقال لوكالات الأنباء إن «دوام طلبة الجامعات سيكون في السادس من الشهر 6 كانون الأول ديسمبر المقبل من خلال اعتماد التعليم المدمج. وإن الأقسام الداخلية، هي أماكن تجمّع، مؤكداً «الخشية على الطلبة من الإصابات بفيروس كورونا، وبالتالي فهي ليست مغلفة بشكل كامل، وإنما مفتوحة جزئياً لطلبة الدراسات الطبية في المرحلة السادسة، وكذلك طلبة الدراسات العليا، لقلّة أعدادهم».

ونظراً إلى أن أعداد طلبة الدراسات الأولية كبيرة وخشية من تفشي أكثر للجائحة فإن الوزارة سمحت أن يكون حضور الطالب إلكترونياً مع الجامعة الأصل المسجل فيها، أما الدوام التطبيقي، فيحق له الدوام بالجامعة الأصل إذا كان لديه أحد من أقاربه قريباً من مكان جامعته. أما إذا تعذّر وجود سكن قريب من الجامعة الأصل، فيحق للطلاب الدوام في الجامعة القريبة من محل سكناه، وسيكون هناك تواصل بين الأستاذ المشرف على الجانب العملي في جامعته الأصل مع الجامعة المضيفة للطالب.

### • دور الجامعات العراقية في التصدي لجائحة كورونا (COVID 19)

راعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ظروف الجائحة، ومعاناة معظم المستشفيات من نقص الكوادر، وعدم القدرة على استيعاب الاعداد الكبيرة من المصابين، إذ ان عددا كبيرا منهم تمت اصابتهم بالفايروس (كورونا) والقسم الاخر تعرض للموت نتيجة للإصابة الشديدة. واستمرت جامعاتنا بإلقاء الدروس العملية السريرية (للمراحل المنتهية لكليات الطب البشري). فمؤسسات التعليم العالي، وبحكم أنها منارات العلم التي تقوم أساسا للراقي بالمجتمعات فكريا وأخلاقيا، فإن مفهوم الخدمة الاجتماعية السائد حتى الآن هو مفهوم سائد، ولا تكاد تخلو جامعة من هذا الأمر، فالكثير من الخدمات والإسهامات المحمودة تقدمها الجامعات للمجتمع في مجال الدعم المادي، أو رعاية الأنشطة، أو الإشراف أو التوجيه وتقديم الأفكار الابداعية.

إن المؤسسات التعليمية وخصوصا الكبيرة منها مطالبة الآن وأكثر من أي وقت مضى بتحمل المسؤولية، وان تبادر هذه المؤسسات إلى مأسسة المسؤولية المجتمعية من خلال خططها الاستراتيجية التي تضمن إجراء الدراسات، ووضع آليات قياس ومؤشرات لمدى النجاح. ويكون ذلك بالانتقال من مفهوم تقديم الخدمة التطوعية على تطبيق أوسع يقوم على تبني مفهوم المسؤولية المجتمعية، التي تركز على التأمل الدائم في محطات المرور المنجزة في المؤسسة، والتأكد من حاجة المجتمع للخدمة المقدمة.

### • بدء السنة الدراسية والتقويم الجامعي

أطلقت وزارة التعليم التقويم الجامعي للدراسات العليا وحددت تاريخ 1 تشرين الثاني (نوفمبر) 2020 موعداً لبدء الفصل الدراسي الأول الذي يستمر لغاية 11 شباط (فبراير) 2021، فيما سيكون السابع من آذار (مارس) 2021 موعداً لبدء الفصل الدراسي الثاني الذي يستمر إلى غاية 17 حزيران (يونيو) 2021.



شكل (1): التقويم الجامعي للدراسات العليا 2020



أما بالنسبة للدراسات الأولية فقد حددت الوزارة بداية الفصل الدراسي الأول في 26 كانون الأول (ديسمبر) 2020، وبداية الفصل الدراسي الثاني في 11 نيسان (أبريل) 2021، على تبدأ العطلة الصيفية في 11 آب (أغسطس) 2021 لغاية 9 أيلول (سبتمبر) 2021، يُنظر الجدول (1).

ويبدو أن جائحة كورونا تركت أثراً شديداً في التقويم الجامعي، وجعلته يتأخر حوالي (12) أسبوعاً عن المواعيد المعتادة لبدء العام الدراسي، وكان الأجدر بالوزارة أن تبدأ العام الدراسي بموعدٍ أقرب، مع اتخاذ إجراءات صارمة في التباعد الاجتماعي، كما يلحظ ذلك التقويم إنه مجرد ترتيب زمني لمواعيد الامتحانات والعطل خلال السنة الدراسية، وقد اغفل العديد من النشاطات العلمية والأكاديمية التي تخص التدريسين والطلبة، فعلى سبيل المثال موعد المناسبات للمؤتمرات العلمية سواء أكانت الداخلية أم الخارجية والورش التعليمية والحلقات النقاشية كما لم يذكر كثيراً من النشاطات الطلابية التي تعمل على تنمية قدرات الطلبة مثل المسابقات العلمية والرياضية وتنمية مواهب الطلبة وتعزيز قدراتهم الذاتية والفنية بما ينسجم مع سوق العمل.

ولم تقم نشاطات طلابية تُذكر في الربع الأخير من عام 2020، لأكثر من سبب، منها أن العام الدراسي قد بدأ متأخراً (الشهر الأخير من العام) وبذلك لم يأخذ الطلبة وقتاً كافياً للتهيئة والاستعداد للأمر، والثاني أن ظروف جائحة كورونا واجراءات الصحة والتباعد الاجتماعي تقتضي عدم اقامة التجمعات والمخيمات والمعارض والمهرجانات والمسابقات المختلفة.

#### جدول (1) التقويم الجامعي للدراسة الاولى للسنة الدراسية 2020-2021

| التفاصيل                                        | موعد البدء            | موعد الانتهاء       | الملاحظات |
|-------------------------------------------------|-----------------------|---------------------|-----------|
| الفصل الدراسي الاول                             | الاحد<br>26/12/2020   | الخميس<br>18/3/2021 | 15 اسبوع  |
| امتحانات الفصل الاول -<br>امتحانات نصف السنة    | الاثنين<br>22/3/2021  | السبت<br>3/4/2021   | اسبوعين   |
| العطلة الربيعية                                 | الاحد<br>4/4/2021     | السبت<br>10/4/2021  | اسبوع     |
| الفصل الدراسي الثاني                            | الاحد<br>11/4/2021    | الخميس<br>22/7/2021 | 15 اسبوع  |
| امتحانات الفصل الثاني -<br>امتحانات نهاية السنة | الاحد<br>25/7/2021    | الاثنين<br>9/8/2021 | اسبوعين   |
| العطلة الصيفية -<br>التدريب الصيفي              | الثلاثاء<br>10/8/2021 | الخميس<br>9/9/2021  | شهر       |
| امتحانات الدور الثاني                           | الاحد<br>12/9/2021    | الخميس<br>23/9/2021 | اسبوعين   |

#### • القبول المركزي للسنة الدراسية الجديدة 2020-2021

أعلنت وزارة التعليم العالي عن إجمالي عدد الطلاب المقبولين ضمن قنوات القبول المركزي للعام الدراسي 2020-2021 وبلغوا (211402) طالب وطالبة، توزعوا على مختلف الاختصاصات في الجامعات والمعاهد، من ضمنهم 9543 طالباً وطالبة على قناة ذوي الشهداء، و24790 طالباً وطالبة تم قبولهم ضمن قناة الموازي، معظمهم في التخصصات الطبية في الجامعات الحكومية، وهو رقم يفوق أضعاف ما تم قبوله على القناة نفسها في الأعوام السابقة، لا سيما بعد طلب مجلس النواب زيادة الطاقة الاستيعابية لكليات المجموعة الطبية بنسبة 100 %. علماً أن خطة القبول لهذه القناة هي زيادة على خطة القبول المركزي وليست جزءاً منها.

وبلغت الحدود الدنيا للقبول المركزي بالجامعات العراقية في كلية الطب العام 99.6 وفي كلية طب الاسنان 98.8 وفي كلية الصيدلة 98.5، وكان عدد الطلبة المقبولين في كليات المجموعة الطبية كالآتي:

شكل (2) الطلبة المقبولون في كليات المجموعة الطبية



وتوجد الكثير من الكليات التي لا تدرج ضمن قائمة الكليات التي يحق للطلاب التقديم إليها من خلال قناة أو رابط التقديم المركزي، ولكن يكون التقديم لها مباشراً وبشكل مستقل، وذلك لاعتماد بعض الشروط مثل المهارة والخبرة والموهبة، بالإضافة إلى شرط المعدل. ومن ضمنها: (كليات التربية البدنية وعلوم الرياضة) و(كليات الفنون الجميلة) وأقسام التربية الفنية واللغة الكردية واللغة التركية ورياض الأطفال، و(كليات العلوم الإسلامية)، وكلية الفنون التطبيقية في الجامعة التقنية الوسطى، وهناك بعض المتطلبات منها:

1. يعتمد التنافس بنسبة 55% على معدل الطالب و45% للامتحان التنافسي والمقابلة.
  2. يحق للطالب اعتماد القبول المباشر كإعادة ترشيح عن السنة السابقة.
  3. يحق للطالب التقديم إلى قناتي القبول المركزي والقبول المباشر، وفي حال قبول الطالب في التقديم المباشر فهذا القبول يجب قبول الطالب المركزي ولا يحق له سحب القبول.
  4. يكون التقديم للكليات المسائية الأهلية أيضاً تقديماً مباشراً وتستثنى من شرط المقابلة.
- وتم قبول الطلبة في الدراسة الصباحية على النفقة الخاصة (الموازي) على وفق عدد من الضوابط، أهمها:

- 1 - ان يكون الطالب مستوفياً لكافة الشروط المتعلقة بالقبول المركزي.
- 2 - يحق للطلبة من خريجي الدراسة الاعدادية للسنتين الدراسيتين 2018/2017 و2019/2018 التقديم للقبول ضمن القناة، بغض النظر فيما إذا كان لديهم قبول من عدمه، أو كانوا ممن

- سبق لهم الالتحاق بالدراستين المسائية أو الاهلية أو الكليات التابعة للوقفين (الشيعة والسني) أو من المقبولين ضمن القناة نفسها.
- 3 - يحق للطلبة من خريجي الدراسة المهنية والاسلامية للسنة السابقة التقديم والتنافس مع اقرانهم للقبول ضمن هذه القناة.
- 4 - يكون توزيع المقاعد لخطه القبول لهذه القناة بنسبة 75 % لخريجي الدراسة الاعدادية للسنة الحالية و25 % لخريجي السنة الدراسية السابقة.
- 5 - يتم توزيع الطلبة على الاقسام بعد ترتيبهم من الاعلى إلى الادنى وحسب معدلاتهم والخطه المقررة لكل قسم وفق النسبة.
- 6 - لا يحق للطلبة المقبولين ضمن قناة الموازي الاستفادة من امتياز نقل ابناء أعضاء الهيئة التدريسي.

#### • التوسعات الطارئة على خطة القبول

وضعت وزارة التعليم توقعاتها للعام الدراسي 2020- 2021 بأن هناك زيادة غير مسبقة في أعداد الطلبة المقبولين في جامعاتها ومعاهدها. لذلك واستعداداً لاستيعاب الزيادة في أعداد الطلبة من خريجي المرحلة الإعدادية وتشخيصاً للمتطلبات العلمية التي تفرضها سياقات خدمة المجتمع، طلبت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من الجامعات والمعاهد كافة زيادة طاقاتها الاستيعابية في الدراسات الأولية إلى الحد الأقصى.

فيما ظهر إلحاح الوزارة بشكل لافت في مجال الدراسات العليا، وطلبت ذلك ثلاث مرات متتالية، واستهلت ذلك بإعلانها إلى المتقدمين للدراسات العليا للعام الدراسي 2020 - 2021 بعدم ممانعتها إشغال المقاعد بتدويرها من قناة العام إلى قناة النفقة الخاصة، لجميع الاقسام العلمية والانسانية، ووافقت في 21 تشرين الثاني (نوفمبر) 2020 على توسعة مقاعد الدراسات العليا لجميع القنوات، وكان ذلك رضوخاً للضغوط التي مورست من قبل بعض أعضاء مجلس النواب خلال استضافة الوزير على التوسعة الدراسية، وتكون التوسعة على النحو الاتي:

شكل (3): توسعة خطط القبول للدراسات العليا



وفي هذا الصدد فقد طالبت نقابة الاكاديميين العراقيين بإلغاء التوسعة في برامج الدراسات العليا، بوصفها تجاوزا على امكانات الجامعات العراقية وقدراتها العلمية، فقد طالبت بإعادة النظر لبعض التخصصات التي لم تعد تلبى حاجات سوق العمل، وفي الوقت نفسه تزداد نسبة الطلبة الذين يدرسون خارج العراق، وفي دول معظمها قد لا تمتلك المستوى العلمي المطلوب، وهؤلاء الطلبة يثقلون كاهل الاقتصاد العراقي بما مقداره مليار دولار بحسب تصريحات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق، لذا لا بد من اعداد دراسات وتقارير تناقش اعادة النظر في القبول والتوسعات الحاصلة وتعدد قنواتها وتعدد القرارات منذ عام 2019 وحتى السنة الدراسية 2020-2021، وذلك أن للتوسعات مردوداً سلبياً على التعليم وعلى معايير القبول للأسباب الآتية:

1 - إن الأعداد التي تم قبولها ليست على وفق معايير علمية؛ إذ إن أغلبها كانت لدوافع سياسية أو اجتماعية أو ضغوط من جهات متعددة.

2 - أصبح القبول في الدراسات العليا معقداً ومتشعباً (قناة التعليم العالي، المدرسين والموظفين، القناة الخاصة، القناة العامة، قناة الشهداء، قناة السجناء السياسيين، قناة ذوي الاحتياجات الخاصة)، والسؤال هنا لماذا تتم التوسعة؟

ان الخريجين من حملة الشهادات العليا بالآلاف ولم تسطع الدولة استيعابهم، كما أن أعدادهم الكبيرة دفعت بعض الجامعات إلى جعل الاشراف والمتابعة العلمية من غير الاختصاص الدقيق، وان الكثير من رسائل الماجستير واطاريح الدكتوراه هي عبارة عن اقتباسات معرفية من مصادر اخرى، وتتضمن إضافات قليلة في حقل المعرفة الانسانية.

إن التغلب على ذلك يتطلب تشكيل مراكز بحثية وفتح كليات تقبل عددا محدودا من الطلبة، ممن يمتلكون المهارات والقدرات العلمية والمعدلات العالية والاختصاصات العلمية، يتم اختيارهم من نخب ذات كفاءات عالية، كما ان أكثر الجامعات تفتقر إلى المكتبات الالكترونية، بحيث تساعد طلبة الدراسات العليا في الحصول على مصادر ورسائل وأطاريح، مثلما هي في الجامعات العالمية المتطورة. كما ان ادارة التعليم مسؤولة عن عملية القبول والتسجيل واصدار القرارات وضبط الجودة في الجوانب العلمية والتعليمية.

### • الكليات والأقسام المستحدثة

كما تم استحداث سبع كليات جديدة في مختلف المحافظات العراقية. بالشكل الذي يؤدي إلى رفع مستوى الخدمات التعليمية المتنوعة وتوسيع الطاقات الاستيعابية. وفي أدناه جدولاً يضم الكليات التي وافق معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي على استحداثها.

الجدول (2) الكليات المستحدثة في الجامعات العراقية للعام الدراسي 2020-2021

| ت | اسم الكليات المستحدثة                  | اسم الجامعة              |
|---|----------------------------------------|--------------------------|
|   | كلية علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات | جامعة كربلاء             |
|   | كلية تكنولوجيا المعلومات               | جامعة نينوى              |
|   | كلية التمريض                           | جامعة نينوى              |
|   | كلية الصيدلة                           | جامعة نينوى              |
|   | كلية القانون                           | جامعة نينوى              |
|   | الكلية التقنية/الشرطة                  | الجامعة التقنية الجنوبية |
|   | الكلية التقنية الصحية والطبية          | الجامعة التقنية الشامية  |

كما تم استحداث بعض الاقسام والفروع للعام الدراسي 2020 - 2021، بلغت 19 قسمًا أو فرعاً، توزعت على 12 قسم في العلوم الصرفة، و 7 في العلوم الانسانية. وجددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التزام وجهوزية مؤسساتها الجامعية كافة لاستقبال طلبتها في الدراسات الأولية للعام الدراسي الجديد بفتح تخصصات يحتاجها سوق العمل، وكما في الجدول (3).

الجدول (3) الاقسام المستحدثة في الكليات والجامعات العراقية للعام الدراسي 2020-2021

| ت  | اسم القسم المستحدث              | الكلية                             | الجامعة                |
|----|---------------------------------|------------------------------------|------------------------|
| 1  | اقتصاديات النفط والغاز          | كلية الادارة الصناعية للنفط والغاز | جامعة البصرة           |
| 2  | ادارة المشاريع                  | كلية الادارة الصناعية للنفط والغاز | جامعة البصرة           |
| 3  | المحاسبة                        | كلية الادارة والاقتصاد             | جامعة سومر             |
| 4  | التقنيات والادارة الصحية        | معهد التقني/الديوانية              | جامعة الفرات الاوسط    |
| 5  | تقنيات المختبرات الطبية         | معهد التقني/المثنى                 | جامعة الفرات الاوسط    |
| 6  | التربية الاسلامية               | كلية التربية الاساسية              | جامعة ميسان            |
| 7  | الفيزياء                        | كلية التربية الاساسية              | جامعة ميسان            |
| 8  | تقنيات الاحصاء والمعلوماتية     | الكلية التقنية                     | جامعة الموصل           |
| 9  | الادارة القانونية               | الكلية التقنية                     | جامعة كركوك            |
| 10 | تقنيات الطاقة المتجددة          | الكلية التقنية الهندسية            | جامعة كركوك            |
| 11 | تقنيات التكييف والتبريد         | الكلية التقنية الهندسية            | جامعة كركوك            |
| 12 | هندسة الوقود والطاقة            | الكلية التقنية الهندسية            | جامعة كركوك            |
| 13 | المختبرات الطبية                | المعهد التقني/الصويرة              | الجامعة التقنية الوسطى |
| 14 | الادلة الجنائية                 | كلية العلوم                        | جامعة الكرخ للعلوم     |
| 15 | الهندسة المدنية                 | كلية الهندسة                       | الجامعة العراقية       |
| 16 | الاقتصاد                        | كلية الادارة والاقتصاد             | جامعة بابل             |
| 17 | المحاسبة                        | كلية الادارة والاقتصاد             | جامعة بابل             |
| 18 | التقنيات الاحيائية              | كلية العلوم التطبيقية              | جامعة سامراء           |
| 19 | هندسة الاتصالات<br>والإلكترونيك | كلية الهندسة                       | جامعة المثنى           |

### • الدوام والامتحانات

أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، آليات المحاضرات الإلكترونية لطلبة الدراسات الأولية للعام الدراسي 2020-2021، وأكدت أن «معايير استخدام الوسائل المتعلقة بأداء الامتحان نصت على تحويل الأقسام والفروع صلاحية تحديد واستخدام المنصة المناسبة وإتاحة إرسال ورقة الأسئلة مطبوعة إلى الطالب عبر المنصات الإلكترونية المعتمدة. وأن «تصميم أسئلة الامتحان سيقوم على وفق الأساس الموضوعي المتنوع حسب المادة العلمية، ويكون تصنيف الأسئلة على وفق المهارات المطلوب تحقيقها»، وأوضحت أن درجة الامتحان النهائي سيعتمد فيها وزن 30 % على تقرير يقدمه الطالب في ضوء مفردات المادة المدروسة، وفي مدة لا تتجاوز نهاية السقف الزمني للامتحانات، فيما سيكون وزن 70 % من درجة الامتحان النهائي على الاختبار الإلكتروني.

وتعاني كثير من الجامعات العراقية والكليات الحكومية والاهلية من ضعف شبكات الانترنت، فضلاً عن عدم توافر اجهزة الحواسيب واجهزة الاتصال عند بعض الطلبة الذين لا تسمح حالتهم المادية بشرائها، يضاف إلى انقطاع التيار الكهربائي خلال اوقات المحاضرات الالكترونية مما ينعكس سلباً على قدرات الطلبة المعرفية، فضلاً عن حداثة التجربة التي خاضتها جامعتنا العراقية، ورغم كل الصعوبات نجد معظم التدريسيين قد واكبوا التطور الالكتروني والمنصات الالكترونية، وأقيمت دورات وورش تدريبية من اجل إنجاح هذه التجربة في ظل استمرار جائحة كورونا.

ان الهدف الأسمى للعملية التعليمية بناء العقل وتنمية المهارات العقلية والبدنية وخلق افكار جديدة لمواكبة التطورات العلمية والاكاديمية وعليه يأتي دور الاستاذ ليكون مصمماً للعملية التعليمية ومنجماً علمياً ومرشداً ومقوماً للنظام التعليمي؛ لذا على الاستاذ الأكاديمي التزود بالعلوم وثورة الاتصالات المتطورة والقيم المرتبطة باستخدامها وايضاً ضرورة اتقان مهارات متعددة مثل تشغيل الآلات والاجهزة الحديثة والاستفادة منها في تعليم الطلبة.

وهنا يصبح الاستاذ مبدعاً ومبتكراً ويمتلك كفاءة عالية لأنه يقود ويوجه الطالب نحو اكتساب المعرفة وكيفية استخدامها في التخصص العلمي، وقد يرشد الاستاذ الأكاديمي طلبته ارشاداً تربوياً وفكرياً واخلاقياً اضافة للمادة العلمية من خلال البرنامج الذي استخدمه، ومن جانب آخر فان الوزارة تدرك ان الاستاذ الجامعي لا يتمكن من رؤية طلبته والتفاعل معهم إلا إلكترونياً، والسؤال هل الاستاذ الجامعي يحتاج إلى التأهيل والتدريب لتحقيق التكامل ما بين التكنولوجيا وادواتها؟ والجواب بالتأكيد سيكون بالإيجاب، وأنه بحاجة لتطوير قدراته الذاتية والمعرفية في كيفية استخدام البرامج الالكترونية من اجل اصال الطالب إلى طريق النجاح والتفوق.

وبالتأكيد فإن مسؤولية الاستاذ الجامعي ان يقدم محاضرات علمية تواكب التطورات الحالية من خلال متابعاته العلمية ومشاركاته البحثية وخدمة المجتمع.

### • التحول إلى نظام التعليم الإلكتروني المدمج

أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اعتماد نظام «التعليم المدمج» للعام الدراسي المقبل 2021/2020 للجامعات والكليات الحكومية والأهلية، جراء الظروف الاستثنائية وتفشي فيروس كورونا، وذلك باعتماد الدراسة الإلكترونية للدروس النظرية، وتحديد أيام وأوقات في الدروس التطبيقية والعملية وتقييد أعداد الطلبة المنضمين إليها بما يتناسب والإجراءات الوقائية، كما يتيح برنامج العام الدراسي المقبل لطلبة الجامعات حضور الدروس التطبيقية في أي جامعة (ذات اختصاص) قرب محل سكنهم.





وأوضحت أنّ «التعليم المدمج هو مزيج بين التعليم الإلكتروني والتعليم من خلال حضور الطلبة، بحيث يكون التعليم الإلكتروني فقط للمواد الدراسية النظرية، أما حضور الطلبة للمواد الدراسية العملية (المختبرية والسريية) والتطبيقية، فقد اشترطت فيه أن يكون بشكل مجاميع صغيرة متناوبة بما يؤمن الاستفادة من الجانب التطبيقي العلمي والعملية، وكذلك يؤمن سلامة المنتسبين كافة من خلال تطبيق شروط لجنة الصحة والسلامة من حيث التباعد وارتداء الكمامات والنظارات والكفوف واستخدام مواد التعقيم

ويعد التعليم الإلكتروني طريقة مبتكرة وفعالة لتعليم الطلبة، في حال استعماله بطريقة صحيحة كمفهوم تعليمي جديد، باستعمال وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويصنف كثير من الباحثين التعليم الإلكتروني على أنّه أكثر فاعلية من التعليم الحضوري (التقليدي)، لقدرته على تحسين أداء الطلبة، وزيادة فاعليتهم نحو التعلم، ويعزز النجاح في المجال الرقمي - التكنولوجي، لكن في المقابل هناك من يرفض فكرة التعليم الإلكتروني.

وفي هذا النمط من التعليم يتم عرض الدروس التعليمية عبر شبكة الإنترنت للطلبة على شكل فيديو تعليمي وصور وملفات مطبوعة بالحاسوب وغيرها من الوسائل؛ لذلك يعد التعليم الإلكتروني ثورة حديثة في مجال طرائق التدريس وأساليبه، ولا يستلزم هذا النمط من التعلم وجود صفوف دراسية ومبان تعليمية، بل يلغي أغلب المكونات المادية للتعليم ويمكن أن نصفه بأنه تعليم افتراضي بوسائله التعليمية وواقعي بنتائجه.

#### • التصنيفات العالمية للجامعات العراقية

##### 9-1: تصنيف QS

يستند تصنيف شركة QS لتقويم اداء الجامعات على تحليل وتقويم جوانب رئيسة، وتستند

إلى مجموعة مقاييس منها:

- 1 - السمعة الأكاديمية وتُعطى وزن (40%) في المؤشر العام وتقاس من خلال استطلاع آراء عشرات من الأكاديميين في جميع انحاء العالم لتحديد أفضل الجامعات في العالم (20-30) جامعة في مختلف التخصصات.
  - 2 - مكانة خريجي الجامعات لدى اصحاب الاعمال وتعطى وزن (10%) في المؤشر العام وفيها يجري استطلاع آراء اصحاب الاعمال على المستوى الوطني أو العالمي لبيان تلك المؤسسات التي توفر أكثر الخريجين من حيث الكفاءة والابتكار، وهذا من شأنه ان يؤشر إلى مدى نجاح الجامعات في تأهيل الخريجين لسوق العمل وملاءمة مخرجات الجامعة مع مدخلات أو احتياجات سوق العمل ومستوى واهلية الخريجين وجودة التدريس.
  - 3 - نسبة اعضاء هيئة التدريس إلى الطلبة وتعطى وزن (20%) من المؤشر العام والذي يقيس فعالية جودة التدريس من خلال قياس نسبة المحاضرين إلى الطلبة ومن شأن انخفاض العبء التدريسي للمحاضرين ان يمثل قدرة المؤسسة على ايجاد بيئات تعليمية تسمح بالتواصل الفعال مع الطلبة والمحاضرين وتكون اكثر فاعلية من حيث النشاطات والتفاعل المستمر.
  - 4 - الاستشهادات لكل عضو هيئة تدريس في كل جامعة أو كلية للأبحاث في مجلات علمية محكمة وتعطى وزن (20%) في المؤشر العام للأبحاث المنشورة من بين المدخلات الاكثر استخداماً في التصنيف الجامعي العالمي.
  - 5 - نسبة اعضاء هيئة التدريس الدوليين ونسبة الطلبة الدوليين ويعطى وزن (5%) في المؤشر العام. وتمثل هذه المؤشرات قدرة الجامعات في تعدد الثقافات داخل الجامعة والاتجاهات الحديثة في تخصصاتها وتوجهاتها نحو العالمية.
- وقد تم تصنيف الجامعات العربية من بين أفضل (1000) جامعة في العالم وقد ظهرت جامعتا بغداد والكوفة ضمن هذا التصنيف، إذ تصدرت التصنيف الجامعات السعودية والاماراتية وخليجية أخرى، والجامعة الامريكية في كل من بيروت والقاهرة في المركزين الرابع والعاشر، في حين جاءت جامعة بغداد ضمن الترتيب العالمي (951) وضمن الترتيب العربي (40) في حين جاءت جامعة الكوفة ضمن التصنيف العالمي (964) عالمياً وضمن التصنيف العربي (42) ضمن التصنيف المذكور كما في الجدول (4).

الجدول (4): تسلسل أبرز الجامعات العراقية والجامعات العربية بحسب تصنيف QS

| الجامعة                 | الدولة   | الترتيب عربياً | الترتيب عالمياً |
|-------------------------|----------|----------------|-----------------|
| جامعة الملك عبد العزيز  | السعودية | 1              | 143             |
| جامعة الملك فهد         | السعودية | 2              | 186             |
| جامعة خليفة/ابو ظبي     | الامارات | 3              | 211             |
| الجامعة الامريكية/بيروت | لبنان    | 4              | 220             |
| جامعة قطر               | قطر      | 5              | 245             |
| جامعة القاهرة           | مصر      | 16             | 561             |
| الجامعة الامريكية/دبي   | الامارات | 17             | 601             |
| جامعة الشارقة           | الامارات | 21             | 649             |
| جامعة ابو ظبي           | الامارات | 24             | 701             |
| جامعة عين الشمس         | مصر      | 30             | 803             |
| جامعة الاسكندرية        | مصر      | 31             | 804             |
| جامعة الملك فيصل        | السعودية | 36             | 849             |
| جامعة الكويت            | الكويت   | 37             | 851             |
| جامعة بغداد             | العراق   | 40             | 951             |
| جامعة البحرين           | البحرين  | 41             | 952             |
| جامعة الكوفة            | العراق   | 42             | 964             |

إن للبحث والتطوير الذي تنفذه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي دوراً أساسياً في منظومة البحث والتطوير في أي بلد من البلدان التي تنشُد الرقي والتقدم، فالجامعة تحدد حاجات مؤسسات المجتمع المختلفة بعامة، والمؤسسات الإنتاجية بخاصة، بهدف تحديد مسارات بحثية واضحة يمكن أن تسهم في رقي مجتمعاتها وتقدمهم لتحقيق غايات وأهداف تعود بالفائدة ولمنفعة على جميع الأطراف، وبناء على ذلك فإن برامج البحث والتطوير يكون لها اهتمام خاص، وذلك بتوفير البيئة العلمية المناسبة التي يمكن أن تنمو فيها البحوث العلمية وتزدهر، والتي تتطلب التمويل المالي والمعدات والجهزة والمختبرات، من أجل إنماء المعرفة وإثرائها ونشرها، والسعي في توظيفها لحل المشكلات المختلفة في المجتمع، وبدونها تصبح الجامعة مجرد وسيلة تعليمية لعلوم ومعارف ينتجها آخرون.

QS TOP UNIVERSITIES RANKINGS DISCOVER EVENTS PREPARE APPLY CAREERS COMMUNITY Q LOGIN SIGN UP

METHODOLOGY SUPPLEMENT WHAT IS QS STARS?

View Latest Rankings

QS WORLD UNIVERSITY RANKINGS

## QS World University Rankings

Discover the world's top universities. Explore the QS World University Rankings® 2020

Top 10 2020

IREG APPROVED In partnership with ELSEVIER

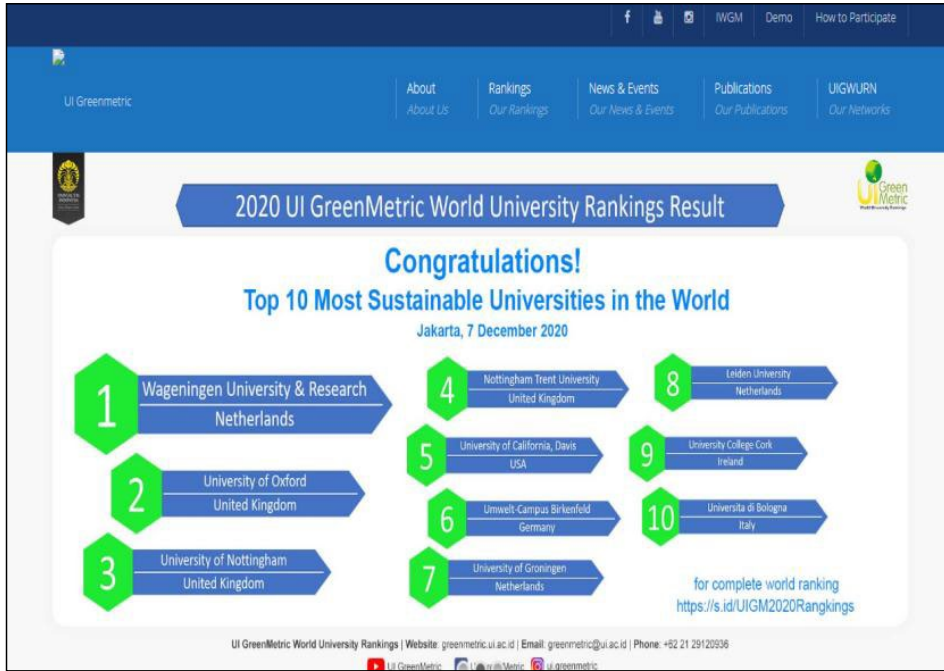
This year's ranking of the world's top 1,000 universities sees relatively little movement at the very top. Massachusetts Institute of Technology (MIT), Stanford University and Harvard University are a ...

[Read more](#)

University rankings Rankings indicators

### 2-9: تصنيف UI Greenmetrics

أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، في 7 كانون الأول (ديسمبر)، دخول 61 جامعة عراقية ضمن التصنيف العالمي UI Greenmetrics، وبحسب دائرة العلاقات والإعلام التابعة للوزارة فإن «الموقع الرسمي للتصنيف (<http://greenmetric.ui.ac.id/overall-rankings-2020/>) أظهر زيادة الجامعات العراقية المتنافسة في هذه النسخة التي سجلت دخول 61 جامعة عراقية حكومية وأهلية في هذا التصنيف وقد تصدرت جامعة بابل الجامعات العراقية وفي الوقت نفسه احتلت المركز 128 عالمياً".



وجدير بالذكر أن تصنيف UI Greenmetrics يعتمد معايير اهتمام الجامعات بقضايا التنمية المجتمعية والاستدامة البيئية، ومدى التزامها بالممارسات الصديقة للبيئة، وحرصها على زيادة الوعي ضمن نشاطاتها داخل الحرم الجامعي والمجتمع.

### • التحديات وسبل مواجهتها

1-10: تحديات التعليم العالي خلال الفصل الأخير من عام 2020

- تعد جائحة كورونا التحدي الأكثر تأثيراً في واقع التعليم العالي خلال الربع الأخير من العام 2020، فقد أدت إجراءات الحظر والتباعد الاجتماعي إلى تأخر بدء العام الدراسي، وأثرت في كيفية تلقي الطلبة للعلوم والمعارف ومدى استفادتهم منها، مثلما أثرت على آليات الدمج المجتمعي التي توفرها الجامعات.
- شهدت مؤسسات التعليم العالي ضغطاً شديداً من خلال الزيادة غير المسبوقة في أعداد الطلبة المقبولين فيها، وتخطيها كثيراً الطاقة الاستيعابية للجامعات.
- استمرار التدخل السياسي في برامج وخطط التعليم العالي، وهو ما ظهر واضحاً في زيادة خطط القبول في الدراساتين الأولية والعليا، ولأكثر من مرة.

## 10-2: سبل مواجهة التحديات

- زيادة الإنفاق الاستثماري في التعليم العالي، وذلك لرفع القدرة الاستيعابية للجامعات والكليات التي يزيد الطلب على خدماتها، لا سيما التخصصات الطبية.
- وقف التدخل السياسي في شؤون التعليم العالي، من خلال التواصل مع رئاسة مجلس النواب لتحديد دور النواب الذين يزيدون من تدخلاتهم في تفاصيل عمل الوزارة.



## الدراسة الثانية عشر

### دراسة في المشروع السياسي الانتخابي في العراق

كاظم ياور

باحث ومحلل سياسي عراقي

#### المحتويات

- المقدمة
- دواعي وأسباب تقديم الدراسة
- اشكاليات الانظمة الانتخابية المطبقة في العراق
- وسيلة التصويت
- الشكل واساس النظام الانتخابي من حيث التمثيل الشعبي



## • المقدمة

العملية السياسية في العراق ما بعد تغير النظام في 2003 إتخذت من وسيلة الانتخابات فيصلاً وأساساً في تسلم السلطة وتسليمها، ولم تقتصر على نوع وشكل واحد في تطبيق الانظمة الانتخابية من جعل العراق دائرة واحدة ثم دوائر متعددة متوسطة بتمثيل نسبي وأخيراً ثم استخدام نظام التمثيل الفردي بدوائر متعددة كثيرة، لسنا في هذه الدراسة في موضع التقييم لكل مرحلة أو نوع من الأنواع، ولكن نركز ونقف على النتائج ومدى المقبولية الشعبية وتفاعلهم مع تلك الانظمة الانتخابية، مع الاسف الشديد الصفة السائدة عند الناخبين العراقيين أصبح هناك قناعة كبيرة بعدم الجدوى بالمشاركة في الاستحقاقات الانتخابية القادمة في العراق، ولأجل معالجة هذه القناعة الخطيرة المتولدة في نفوس الكثيرين من أبناء الشعب العراقي، ولكي لا تستفحل هذه القناعة وتُسبب كارثة في مستقبل النظام الديمقراطي لأبناء الشعب العراقي كان لنا هذه المحاولة في تقديم هذا المشروع، فجاء بعد المقدمة في أربع نقاط:

## • دواعي وأسباب تقديم الدراسة

بصورة عامة هناك إضطراب كبير في حالة تشريع القانون الانتخابات في كل دورة انتخابية، مما ولّد زعزعة الثقة عند الناخبين بأنظمة الانتخابات، ممكن إبراز أهم الأسباب فيما يأتي:

1 - بقاء تشريع قانون الانتخابات حصراً بيد الكتل البرلمانية، مدعاة إلى توليد حالة من مضاعفة اليأس وعدم القناعة لدى أوساط الشعبية نتيجة قناعتهم وبالدليل أن تلك الكتل ما شرعوا قانوناً إلا كان لهم النصيب الكامل والحظوظ الأمثل لفوزهم وبقائهم في السلطة، والتمسك بنفس المنهج وعدم تغييره سوف يولد مزيد من العزوف عن المشاركة في الانتخابات وتجربة ثمانية عشر عاماً أنتجت العزوف واليأس من الانتخابات.

2 - بعد نتائج الانتخابات 10 تشرين الأول/أكتوبر 2021 أصبح واضحاً بروز إتجاهين في التمسك بنظام إنتخابي (التمثيل النسبي بأنواعها المختلفة) و(التمثيل الفردي) وكلا الاتجاهين حريصين و متمسكين برأيهما، فإذا لم يعالج هذه القضية سواء عن طريق هذه الدراسة أو دراسات أخرى، النتائج تكون عكسية من اعتماد أي النظام الانتخابي والذي الهدف من وجوده واستخدامه هو انتهاء الصراع بين المتخاصمين على السلطة، تكون دافعاً ومحركاً وسبباً رئيسياً لتأجيج الصراع بين تلك الاتجاهات.

3 - مهما كانت كلفة وظروف إصلاح الانظمة الانتخابية وأساليب ووسائل الديمقراطية صعبةً في البيئة العراقية ولكن هي ليست مستحيلة طالما أن الوسائل التغير والإصلاح تُتخذ عبر الحوار والتفاهم وتبادل الآراء وإعتماد على طرق علمية ومهنية في التغير والإصلاح، أما

بدليل ذلك فالكل متفق على انها مجهول وكلفته باهظة جدا جدا وكثير من الدول ذهبت إليه فلم تخرج من أثارها السلبية حتى بعد عقود من الزمن.

### • إشكاليات الانظمة الانتخابية المطبقة في العراق

لا شك هناك تفسيرات وتقييمات مختلفة ومتباينة من قبل خبراء الانظمة الانتخابية من حيث هل أن الانظمة الانتخابية بذاتها فيها الاشكاليات بحيث لا تنتج أو لا تعبر عن واقع العراقي بشكل مرضي عند اكثرية الشعب أم أن الانظمة لا مشكلة فيها بل كل الاشكاليات نتيجة مطامع السياسية تُحمّل على الانظمة، على أية حال لسنا هنا في معرض الترجيح بقدر ما يهمنا التوصل إلى مشروع بنتائج ممكن تلبي مطالب الشعب وتعيد الثقة لدى الناخب العراقي بالانتخابات، وعليه لكي نقلل من أثار تلك الإشكاليات لابد من مراعاة الأمور الآتية:

1 - تضمين أي قانون انتخابي مفهوم المادة الدستورية المتعلقة بالتمثيل الشعبي منها المادة تسع وأربعون/أولاً: (يتكون مجلس النواب من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله) فالنص واضح بأن التمثيل غير محصور أو محدد بمكان سواء كان النواحي أو الأقضية أو محافظة بل التمثيل على العدديّة (نفوس العراق) وإذا أخذناها بمعيار نظام انتخابي فهي تتوافق مع أن يكون شكل النظام الانتخابي، العراق دائرة انتخابية واحدة، وهذا ما عمل به في أول انتخابات جرت في العراق، ولكن كون التجربة الانتخابية بمعايير الديمقراطية والتمثيل المباشر في العراق كانت في مراحله الأولى ظهرت، مشاكل عديدة في النتائج التمثيل المكونات والمناطق، لذا جاءت اعتراضات ثم شرعت قانون انتخابي يعتمد التمثيل النسبي وتوزيع مقاعد مجلس النواب على المحافظات العراقية بمعايير تقديرية وليست حقيقية، فذلك وجه اعتراضات كبيرة على هذا النظام الانتخابي وثم تغيره إلى التمثيل الفردي وثم الفردي كذلك لم ينتج ما كان يطلبه شرائح واسعة من أبناء الشعب، فهذه الدراسة اخذت على عاتقها بعد دراسة كل هذه الامور والحيثيات والاشكاليات طرح حلول وسطية ممكن تكون مساعدة جدا في إيجاد حلول مرضية أولاً لمطالب الشعبية ثم حتى المطالب الكتل السياسية، وبطبيعة الحال الحلول تكون نسبية القبول، لأن أي مشروع بشري لا يكون كاملاً 100 % وأكد تكون هناك اعتراضات أو بعض السلبات ولكن بشكل عام تكون أفضل مما كانت الامور عليها في الانظمة السابقة كون الدراسة تأتي بعد تجارب ودورات انتخابية أجريت في العراق وثم معرفة نقاط القوة والضعف في الانظمة الانتخابية السابقة وسوف نسردها في المطلبين التاليين.

2 - مراعاة حقوق الشخصية الواردة في المادة أربع وأربعون/أولاً: (للعراقي حرية التنقل والسفر والسكن داخل العراق وخارجه) الانظمة الانتخابية السابقة كانت لا تتضمن ولا تستجيب للحقوق الواردة في هذه المادة، فأرباب العمل والوظائف من الناخبين إذا كانوا في دائرة اخرى لا يسمح لهم التصويت إلا في دائرتهم، وهذا الامر كان ولا يزال محبطاً وعائقاً أمام الالف الناخبين من إدلاء بأصواتهم الانتخابية وهي من حقوق الدستورية، وعليه ستكون ضمن المطلوبين التاليين حلول في حلحلة هذه الإشكاليات.

### • وسيلة التصويت

يعتبرها كثير من المختصين أهم عامل ومرتكز ممكن تعيد الثقة للناخب العراقي من حيث ضمان حقه بالتصويت وحمايته من التغير والتحويل، معلوم أن دورات الانتخابية في العراق كانت تعتمد على اوراق ثبوتية في تعريف شخصية الناخب، والحاجة إلى التطوير والضمان لصوت الناخب دفعت (مؤسسة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات) بالتنسيق مع جهات المعنية في الحكومة والبعثة الاممية في العراق، إلى إصدار البطاقات الكترونية للناخبين، ثم لسد مشاكل وعيوب البطاقة الكترونية، ثم إصدار البطاقة البايومترية، ولكي تكون هذه البطاقة مضان الثقة والإعتماد وكفاءة العمل وحلاً لإشكاليات التي ثم التطرق إليها في الدراسة وإشكاليات لم يتم التطرق إليها هنا، وعليه نطرح أموراً من شأنها تكون حلاً لما ذكر كالاتي:

1 - استخدام البطاقة البايومترية حصراً (بمواصفات بطاقة الصرف المالي): معلوم عند العراقيين بطاقة (كي كارد أو ماستر كارد) خاصة عند الموظفين في تعاملهم بها في صرف رواتبهم، فكما أن بطاقة (الكي كارد) عندما يحتوي على الرصيد ممكن الجهاز المعين قراءة الرصيد، فكذلك لابد أن تحتوي بطاقة البايومترية على وحدة رصيدية واحدة عندما تقرأها الجهاز المستلم (تنتهي رصيد البطاقة) فالتعبئة بوحدة واحدة مركزياً من قبل المفوضية العليا للإنتخابات سوف تقطع الشك في احتمالية إستعمال البطاقة مرة اخرى.

2 - كما أن بطاقة (كي كارد) ممكن إستخدامه في أي مكتب صيرفة في أي محافظة أو مدينة أو قضاء توجد فيها (مكتب صيرفة) فكذلك ممكن التصويت بالبطاقة البايومترية في أي دائرة تيسر وجود الناخب فيها يوم التصويت، فبذلك تُحل لزوم تواجد أرباب العمل في غير دائرته ومن هو مقيم أو في السفر في دائرة اخرى أو حتى خارج البلاد، وكذلك حل مشكلة الوقوف في الطابور المزدحم، فأى مركز إنتخابي أو محطة لم تكن عليها ازدحام بالتصويت اكيد الناخب يذهب اليه للتصويت.

## • الشكل وأساس النظام الانتخابي من حيث التمثيل الشعبي

جوهر الدراسة والهدف منها هو حل إشكاليات التي سببها شكل الانظمة الانتخابية التي ثم إعتمادها في الدورات الخمس الماضية من الاعتماد (العراق دائرة انتخابية واحدة) أو متعدد الدوائر مع التمثيل النسبي أو التعدد الدوائر بشكل واسع مع الترشيح الفردي، من خلال دراستنا وتتبنا لجوانب السياسة الانتخابية وكذلك محددات الدستورية والقانونية ومطالب الشعبية، نطرح الامور الآتية نراها حلاً لإشكاليات السابقة والقائمة، تجسيراً للرؤى وإلتقاء المطالب في النقاط المشتركة المتمثلة فيما يأتي:

1 - إعتما المبدأ (بقاء التعدد الدوائر وبتصويت حر) ذكرنا سابقاً أصبح هناك إستقطاب حاد بين الاتجاهين، إتجاه يريد (بقاء التمثيل الفردي بكل تفاصيله) وإتجاه (يريد العودة إلى التمثيل النسبي بأي تفاصيله السابقة)، والظروف السياسية والأمنية والاقتصادية في العراق يحتم على أي باحث عدم الخوض في الترشيح أو مساندة أي الاتجاهين، لأن لسبب بسيط سوف يأجج أدوات الصراع وتولد مشاكل أكثر وتضيق الاوقات وفرص معالجات لكل هذه الظروف والأوضاع التي يتأمل أي مواطن وباحث أن يحل عبر آليات ديمقراطية ومنها (الانتخابات)، ولكي لا تستثمر هذه الخلافات من اجل أن تكون ذريعة لعدم إجراء الانتخابات في موعدها التي جاءت في المنهاج الوزاري لكابينة (رئيس الوزراء محمد شياع السوداني) عليه تطرح الدراسة وتؤكد على بقاء الدوائر المتعددة <sup>(83)</sup> دائرة إنتخابية في عموم العراق من اجل أن يكون التمثيل واسعاً لمناطق ومدن العراق، بالمقابل أن يكون التصويت حراً، ونعني بالتصويت الحر هو أن يكون الناخب حراً في إدلاء بصوته إلى أي محافظة ودائرة يشاء ويختار أن يصوت إليها اعتباراً من محافظته ودائرته إلى أقصى محافظة ودائرة في العراق، بذلك نكون قد وفقنا بين تمثيل واسع للمكونات والمناطق وبين أن يكون ممثل الشعب يمثل كل أبناء العراق.

2 - إعتما مبدأ تصويت الحر سوف يرفع نسب المشاركة بشكل كبير وذلك لأنه يحل مشاكل الآتية:

أ - عائق الإقامة في نفس الدائرة التي كانت محل التصويت للناخب في الدورات السابقة، ويشمل أرباب العمل والمهجرين والوظائف والمسافرين ومن هو مُهدد أمنياً في دائرته.

ب - المكونات العراقية خاصة مكونات أقل نسمة مقارنة بالمكونات الكبيرة، سوف يكون لهم مشاركة أكبر خصوصاً أنهم سوف يختارون ويساندون من يريدون.

ت - شرائح المرأة والشباب تكون لهم فرص أكبر في أختياراتهم على المساحة الوطنية.

3 - وضع شرط وجزء للدائرة التي لا يتجاوز نسبة المشاركة فيها 20 % تذهب مقاعدها إلى دائرة تحقق أكبر نسبة المشاركة في نفس المحافظة، وفي حالة إذا كانت كل الدوائر المحافظة أقل من 20 % تبقى كل دائرة تحتفظ بمقاعدها.

4 - الأساس في الفوز من يحصل على أعلى الاصوات في الدائرة.

5 - تبقى الكوتا الاقلييات على حالها، بل هذا النظام تسهل من إشكاليات كانت تعترى أمام الناخبين والمرشحين من الكوتا.

6 - ورقة الاقتراع تكون على ما يلي: وهي على قسمين:

#### القسم الأول:

أ - اسم المحافظة وبإزائها مربع الفارغ للاختيار. (يطبع أسم ثماني عشرة محافظة على التوالي)  
 ب - اسم الدائرة كتابة ورقما وبإزائها مربع الفارغ للاختيار. (يطبع من واحدة إلى سبع عشرة دائرة)

ت - أسم المرشح بإزائه مستطيل فارغ كبير تسع للاسم الثلاثي، ثم رقم الدائرة بإزائها مربع فارغ.

#### القسم الثاني: كوتا الاقلييات

أ - أسم المحافظة وبإزائها مربع فارغ للاختيار. (يطبع اسماء المحافظات التي فيها كوتا).  
 ب - اسم الدائرة كتابة ورقما وبإزائها مربع فارغ للاختيار. (يطبع اسماء الدوائر من واحدة إلى سبع عشرة دائرة).

ت - أسم المرشح بإزائه مستطيل فارغ كبير تسع للاسم الثلاثي، ثم رقم الدائرة بإزائها مربع فارغ.  
 ملاحظة وتوصية: 1 - ورقة الاقتراع إذا ثبت فيها الاسم المرشح ثنائي بدل الثلاثي تكون مقبولة كون كل مرشح له رقمه الخاص به يمنحه له المفوضية الانتخابات عن طريق القرعة.

2 - ربما يرد إعتراض أن الناخب الأمي لا يعرف كتابة اسم المرشح والرقم، طبعاً نفس الحالة ينطبق على الأمي في الدورات السابقة حتى وان كان الاسم مطبوعاً امامه لا يعرفه للتأشير فكان يحتاج إلى المساعدة من موظف مختص بهذه القضية (مفوض محلف من المفوضية) وكذلك يستعان به في هذه الحالة، كوننا لا نستطيع طبع وتسجيل اسماء كل المرشحين لأننا نراعي القانون والدستور فمن حق أي شخص ينطبق عليه شروط الترشح الفردي أن يرشح نفسه فمثلاً لو فرضنا وصل في دائرة ما عدد المرشحين إلى 329 مرشح وهذا حق قانوني أو أكثر من هذا العدد فلا يمكن طبع ورقة إقتراع فيها كل هذه الاسماء، ولذلك اخترنا طريقة تسجيل الاسم مع الرقم المرشح لزيادة تثبت وعدم فسح المجال للتزوير لأن مجرد كتابة الرقم قد يكون هناك

مجال تلاعب بالرقم من حيث إضافة عدد على عدد المسجل من قبل الناخب فتتغير الإرادة إلى شخص آخر وأن كان هناك ضامن آخر وهو رقم الدائرة ولكن زيادة التأكيد والتثبيت أفضل لجلب اليقين والقناعة بألية الانتخابات.

#### نموذج توضيحي مبسط

| بغداد          | كركوك           | النجف           | نينوى           | البصرة          | أربيل | دهوك | كربلاء | ديالى |
|----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-------|------|--------|-------|
| الدائرة الاولى | الدائرة الثانية | الدائرة الثالثة | الدائرة الرابعة | الدائرة الخامسة |       |      |        |       |

رقم المرشح

أسم المرشح

|  |  |
|--|--|
|  |  |
|--|--|

ختاماً جزء من هذا المشروع عملت على إيصاله إلى المؤسسات المعنية، ولكن لم أفلح وكذلك عملت عليه في التثقيف الانتخابي عندما كنت أضيف في القنوات التلفزيونية، وكلّي أمل أن يستجيب الجهات المعنية في تضمين مشروع قانون الانتخابات ما ورد في هذه الدراسة، ابتغينا الإصلاح وتطوير الانظمة الانتخابية بما يتلاءم مع مطالب الشعبية وما رسمه الدستور العراقي بشأن الانتخابات والتمثيل النيابي.



## الدراسة الثالثة عشر

### بين التصويت والعزوف

#### مسارات الثقة السياسية في الانتخابات النيابية 2021

علي أحمد عبد مرزوك

كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين

#### المحتويات

##### • المقدمة

##### • السلوك الانتخابي والثقة السياسية: تحديدات نظرية

##### • من الانتخاب إلى الاغتراب (انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018، احتجاجات تشرين الوطنية)

##### 1 - حالة الثقة السّياسيّة في انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018

##### أ - خريطة الاحزاب السّياسيّة وتوزيعها الاثني في انتخابات مجلس النواب لعام 2018

##### ب - التوزيع الاثني للأحزاب والتحالفات السّياسيّة

##### ت - البرامج الانتخابية للأحزاب السّياسيّة بعد عام 2003 (انتخابات 2018 انموذجاً)

##### 2 - حالة الثّقة السّياسيّة في الحملات الانتخابية للأحزاب السّياسيّة والتحالفات (الانتخابات النيابية 2018)

##### أ. محور الانتماء الحزبي

##### ب. محور الثّقة السّياسيّة في الحملات الانتخابية

##### ت. محور المشاركة في الانتخابات (التصويت، العزوف)



## 3 - نتائج انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018

• أزمة الثقة السياسية (حراك تشرين 2019)

• السلوك الانتخابي والثقة السياسية في الانتخابات النيابية المقبلة 2021م (دراسة حالة)

1 - اجراءات الدراسة ومنهجها

2 - خصائص عينة الدراسة

3 - النتائج تساؤلات الدراسة

- القسم الأول: مستوى الثقة السياسية بالأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات النيابية

عام 2018

- القسم الثاني: فاعلية حراك تشرين في الضغط على الحكومة

- القسم الثالث: مستويات الثقة السياسية في الاحزاب والعملية الانتخابية (الانتخابات

النيابية 2021)

• الخاتمة

• التوصيات والمقترحات

• الملاحق

• الهوامش والمراجع

## قائمة الجداول

| الجدول                                                                           |
|----------------------------------------------------------------------------------|
| جدول رقم (1) الأحزاب والتنظيمات السياسية المنضوية في ائتلاف النصر.               |
| جدول رقم (2) الأحزاب والتنظيمات السياسية المنضوية في تحالف الفتح.                |
| جدول رقم (3) الأحزاب والتنظيمات السياسية المنضوية في تحالف سائرون.               |
| جدول رقم (4) الأحزاب والتنظيمات السياسية المنضوية في ائتلاف دولة القانون.        |
| جدول رقم (5) الأحزاب والتنظيمات السياسية المنضوية في تحالف القرار العراقي.       |
| جدول رقم (6) الأحزاب والتنظيمات السياسية المنضوية في تحالف صلاح الدين هويتنا.    |
| جدول رقم (7) الأحزاب والتنظيمات السياسية المنضوية في ائتلاف الوطني.              |
| جدول رقم (8) الأحزاب والتنظيمات السياسية المنضوية في جبهة تركمان كركوك           |
| جدول رقم (9) الأحزاب والتنظيمات السياسية المنضوية في التحالف العربي في كركوك.    |
| جدول رقم (10) البيانات الاساسية للمبشرين.                                        |
| جدول رقم (11) مؤشرات المشاركة الانتخابية في العراق (2018-2005)                   |
| جداول دراسة الحالة: السلوك الانتخابي والثقة السياسية في الانتخابات النيابية 2021 |

|                                                                                                                 |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| جدول رقم (1) توزيع المبحوثين وفقاً لمحل الإقامة والسكن                                                          |
| جدول رقم (2) توزيع المبحوثين وفقاً للنوع الاجتماعي                                                              |
| جدول رقم (3) توزيع المبحوثين وفقاً للفئة العمرية                                                                |
| جدول رقم (4) توزيع المبحوثين وفقاً للحالة الوظيفية                                                              |
| جدول رقم (5) توزيع المبحوثين وفقاً للتحصيل الدراسي                                                              |
| جدول رقم (6) مشاركة المبحوثين في الانتخابات النيابية 2018                                                       |
| جدول رقم (7) مشاركة المبحوثين في الانتخابات النيابية 2018 وعلاقتها بالبيانات الأساسية للمبحوثين                 |
| جدول رقم (8) تصورات المواطنين حول أداء الأحزاب السياسية الفائزة في الانتخابات النيابية 2018                     |
| جدول رقم (9) وصف الأحزاب السياسية عند المبحوثين                                                                 |
| جدول رقم (10) مستوى رضا المبحوثين في تجاه أداء الأحزاب السياسية داخل السلطة وخارجها                             |
| جدول رقم (11) مستوى رضا المبحوثين في تجاه أداء الأحزاب السياسية داخل وخارج السلطة وعلاقة ذلك بالبيانات الأساسية |
| جدول رقم (12) تصورات المبحوثين حول قدرة الأحزاب السياسية على التأثير في الحكومة                                 |
| جدول رقم (13) فاعلية حراك تشرين                                                                                 |
| جدول رقم (14) فاعلية حراك تشرين في التأثير على الحكومة في تصور المبحوثين وعلاقة ذلك بالبيانات الأساسية          |
| جدول رقم (15) مدى فاعلية الانتخابات المقبلة في تحقيق مطالب تشرين                                                |
| جدول رقم (16) امتلاك المبحوثين للبطاقة الانتخابية                                                               |
| جدول رقم (17) مشاركة المبحوثين في الانتخابات النيابية المقبلة                                                   |
| جدول رقم (18) مشاركة المبحوثين في الانتخابات النيابية المقبلة وعلاقتها بالبيانات الأساسية                       |
| جدول رقم (19) المرشح الأنسب لتمثيل المبحوثين في مجلس النواب المقبل 2021                                         |

### قائمة الأشكال

| الأشكال                                                                                        |
|------------------------------------------------------------------------------------------------|
| شكل (1) دوافع الانتماء إلى الأحزاب السياسية                                                    |
| شكل رقم (2) عدد الأحزاب السياسية المسجلة للمشاركة في انتخابات مجلس النواب العراقي بعد عام 2003 |
| شكل (3) انتماء المبحوثين إلى الأحزاب السياسية                                                  |
| شكل رقم (4) مستوى رضا المبحوثين تجاه أداء الأحزاب السياسية داخل وخارج السلطة                   |
| شكل (5) اسباب امتناع المبحوثين للانتماء إلى الأحزاب السياسية                                   |
| شكل رقم (6) اهتمام المبحوثين بمتابعة الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية                       |
| شكل رقم (7) مدى فاعلية الانتخابات المقبلة في تحقيق مطالب تشرين                                 |
| شكل رقم (8) السلوك الانتخابي للمبحوثين في انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018               |
| شكل رقم (9) أسباب مشاركة المبحوثين في التصويت في الانتخابات النيابية لعام 2018                 |
| شكل رقم (10) أسباب العزوف الانتخابي للمبحوثين في انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018        |
| شكل رقم (11) نتائج انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018                                      |
| أشكال دراسة الحالة: السلوك الانتخابي والثقة السياسية في الانتخابات النيابية 2021               |

|                                                                                            |
|--------------------------------------------------------------------------------------------|
| شكل رقم (1) مشاركة المبحوثين في الانتخابات النيابية 2018                                   |
| شكل رقم (2) تصورات المواطنين حول اداء الاحزاب السياسية الفائزة في الانتخابات النيابية 2018 |
| شكل رقم (3) وصف الاحزاب السياسية عند المبحوثين                                             |
| شكل رقم (4) مستوى رضا المبحوثين تجاه اداء الاحزاب السياسية داخل وخارج السلطة               |
| شكل رقم (5) تصورات المبحوثين حول قدرة الاحزاب السياسية على التأثير في الحكومة              |
| شكل رقم (6) فاعلية حراك تشريع                                                              |
| شكل رقم (7) مدى فاعلية الانتخابات المقبلة في تحقيق مطالب تشريع                             |
| شكل رقم (8) امتلاك المبحوثين للبطاقة الانتخابية                                            |
| شكل رقم (9) مشاركة المبحوثين في الانتخابات النيابية المقبلة                                |
| شكل رقم (9) المرشح الانسب لتمثيل المبحوثين في مجلس النواب المقبل 2021                      |

### الخرائط

|                                                                                      |
|--------------------------------------------------------------------------------------|
| الخريطة                                                                              |
| خريطة رقم (1) التوزيع الجغرافي لمنطقة الدراسة وفقاً لقانون الانتخابات العراقي الاخير |

### الملاحق

|                              |
|------------------------------|
| الملحق                       |
| ملحق رقم (1) استبيان الدراسة |

## • المقدمة

بالرغم من أنّ الانتقال الديمقراطي في العراق فتح مجالاً لتعدد الأحزاب السّياسيّة والوصول إلى السّلطة عن طريق المنافسة في الانتخابات؛ فقد ساد ما يعرف بأزمة الثّقة السّياسيّة في تلك الأحزاب وحملاتها الانتخابية، وهو ما ولدته السّياسات الفردية والافتقار إلى البرامج الواقعية والسّياسات التنموية الفعالة، فقد أثّرت تلك الأحزاب في سلوك النّخبين عن طريق سياسات ايديولوجية تمثّلت بتوظيف (الدين، والعرق، والقومية، والعائلة، وصلة القرابة... وغيرها) فضلاً عن المال السّياسيّ واستخداماته غير القانونية، واتبعت سلالات هرمية من التّبعية الشّخصيّة بين قائد الحزب وحاشيته، والالتفاف حول شبكات من الزبائنية السّياسيّة، والتي جاءت بالضّد من الرّسالة الوطنيّة التي ينبغي أن تؤدّيها تلك الأحزاب، بالإضافة إلى التّلاحق والصراع المتبادل فيما بينها، والمردود السلبي الذي تزرّح به ذاكرتها كنتاج للممارسات السّياسيّة السّليبة لنخبها، وهكذا، فإن ضعف الأحزاب السّياسيّة وعدم سلامة العمليّة الانتخابيّة فضلاً عن ضعف عدالة المنافسة الحزبية وموضوعيتها دفع النّخبين إلى التّشكّك في التّناج الانتخابية ومن ثمّ التّشكّك في مصداقيّة الأحزاب السّياسيّة، الأمر الذي لا يبيّن نيّة حقيقيّة للتّوجه نحو التنمية من قبل الأحزاب والذي تطلّع له الشعب العراقي في مرحلة ما بعد سقوط النظام الشمولي السابق، ما أدّى إلى حالة الانسداد السّياسيّ في العمليّة السّياسيّة انتجه الحراك الشّعبيّ الأخير الذي أطاح برئيس الوزراء السّابق (عادل عبد المهدي) وحكومته، وهذا ما يفسر أنّ أزمة الثّقة السّياسيّة في العراق قد تجاوزت المناسبات الانتخابيّة، حتّى وصلت في أوج صورتها إلى حالة الاغتراب السّياسيّ المولودة من رحم أزمة الثّقة السّياسيّة وتراكماتها.

وبذلك فإن الأسباب الدافعة لهذا الحراك ليس ممارسات السلطة اي سلطة (الدولة) ولا عقم انتاجها الاقتصادي والثقافي والتعليمي فحسب، بل التنظيمات الحزبية وممارساتها التي ادت إلى تراجع قدرات الدولة العراقية، والتي واجهت هذا الحراك بأفعال مختلفة من الاكراه والقسر؛ بسبب حاجتها الذاتية إلى ممارسة وجودها المادي والمؤسسي، وتفاقم هذه الطبيعة الاكراهية لدى قادة الأحزاب والتي لا تتمتع بأي شكل من اشكال الشرعية الاجتماعية والسّياسيّة، على مثال تلك الممارسات القمعية التي حصلت اخرها في مدينة الناصرية تجاه ابناء الحراك الشعبي العزل، نجدها (بسبب عائق الشرعية هذا) مندفعة إلى استحصال شرعيتها والاعتراف بها من المجموع الاجتماعي - كسلطة - بواسطة العنف المادي والرمزي، وتميل إلى التعبير عن منزعها التسلطي في صورة عسكرية أو فتوية متخلفة (قبلية، طائفية) أو ثيولوجية، وتدفع بصورتها إلى الدرجة التي تتحول فيها هيبتها إلى ترويع اجتماعي لا يطلب من المجتمع سوى تأليه السلطان السّياسيّ!

ووراء هذه الاحداث والنقد الحاد المستمر تجاه الاحزاب السّياسيّة الماسكة بزمام السلطة السّياسيّة في العراق، يعبر هذا النقد الجماهيري عن شخصية الدولة التي تقودها الاحزاب، وما الانتخابات العراقية القادمة الا رياح مصورة بين مطالبة الجماهير بتنمية البلاد (تحسين شروط العيش، وصنع الفرص، والاقساط للناس في الحقوق، ومكافحة الفساد، واطلاق الحريات العامة واحترام حقوق الانسان... وغير ذلك كثير)؛ وبين أزمة الثقة السّياسيّة في المنظومة الانتخابية والاحزاب السّياسيّة ذات النفوذ والمال السياسي الكبير.

وان هذه مناسبة لان نسلط الضوء على موضوع الثقة السّياسيّة، نظراً لانشغال الدراسات والابحاث في حقل السياسات العامة العراقية على نقد السلطة السّياسيّة وتحليل حالة الثقة تجاه النظام السياسي، وترك النقاط الجوهرية في رسم ملامح سياسات هذا النظام، فقد بقيت المؤسسات الاخرى وممارساتها بمعزل عن التشخيص والتحليل والنقد من جانب الثقة، من ناحية شرعية الانجاز للوعود الانتخابية، وعملها على أدلجة السلوك الانتخابي وكسب المؤيدين من خلال سياسات آلت إلى تدمير الجماعة الوطنية والمواطنة عبر تعزيز الهويات الثقافية وسموها على هوية الدولة الوطنية بغية تحقيق مكاسب انتخابية دون التنافس على اساس البرامج الانتخابية والمشاريع التنموية، كل ذلك دفعنا لنسلط الضوء على تحليل حالة الثقة السّياسيّة من الاقتراع في انتخابات (مجلس النواب العراقي لعام 2018) إلى الحراك الشعبي (2019/9/1)، بغية استشراف السلوك الانتخابي وحالة الثقة السّياسيّة تجاه الاحزاب السّياسيّة في الانتخابات العراقية المزمع قيامها في الشهر القادم من هذا العام، عبر ثلاثة محاور:

أولاً: يمثل مدخلاً نظرياً لاهم متغيرات هذا البحث، حيث نصف من خلاله مفهوم السلوك الانتخابي وانماطه (التصويت، والعزوف)، وعلاقة السلوك الانتخابي بالثقة السّياسيّة.

ثانياً: يحلل حالة الثقة السّياسيّة في الحملات الانتخابية التي اتبعتها الاحزاب والتحالفات السّياسيّة في انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018، وبيان اساليبها وسياساتها المتبعة لكسب ثقة الناخبين، وبالتالي تحليلها في حال كانت تستحق الثقة وتخدم التحول الديمقراطي المنشود ام لا، من ثم تحليل حالة أزمة الثقة السّياسيّة التي جاءت كرد فعل بعد انتخابات العام 2018، وبيان اهم دوافعها واسبابها.

ثالثاً: يستقرئ المشهد الانتخابي القادم وفقاً لدراسة ميدانية اعتمدها الباحث في العاصمة بغداد والتي شملت (17) دائرة انتخابية وفقاً لتقسيمات الدوائر الانتخابية التي فرضها قانون الانتخابات الاخير، واعتمدت الدراسة الميدانية عينة مقصودة عمدية قوامها (800) مبحوثاً من مقسمين على الكرخ والرصافة في بغداد، وبالتالي معرفة وتفسير تطلعات المواطن العراقي

واراءه ومواقفه وخبراته الذاتية بشأن العملية الانتخابية، واهم دوافع السلوك الانتخابي وتوجهاته في الانتخابات المقبلة.

### • السُّلوك الانتخابي والثقة السياسيّة: تحديداتٌ نظريّة

يؤدي النظام السياسي والاحزاب السياسيّة ادواراً مهمة في حياة المجتمعات الانسانية، إذ تتأثر جميع مجالات الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وحتى الدينية بنظام الحكم السائد وآلية التمثيل السياسي وطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وقد اظهرت التجربة التاريخية الانسانية ان نظم الحكم الشمولية لا تحظى بالقبول الشعبي، بل تسعى الشعوب إلى الخلاص منها، في حين تتمتع النظم القائمة على الشراكة والتعاون بين الحاكم والمحكوم بالتأييد والولاء الشعبي، وتحتاج هذه الشراكة إلى نظام حكم يمنح الشعب حق المشاركة في ادارة شؤون الدولة ومستقبلها، ومن المتعارف عليه ان الاحزاب السياسيّة تواجه في مرحلة ما بعد سقوط الأنظمة الاستبدادية والانتقال إلى النظام الديمقراطي، تحدياً جوهرياً، وهو إزالة موروث عدم الثقة بالأحزاب السياسيّة، وبناء نظام مؤسسي جديد يكتسب ثقة المواطنين؛ عن طريق ايجاد سياسات تنموية تحقق الرضى الشعبي وتوجد الثقة، وبناء المؤسسات وتحقيق التكامل الوطني.. وغير ذلك كثير، وإلى أي مدى نجح هذا التصميم المؤسسي الجديد في كسب ثقة المواطنين وتحقيق توقعاتهم، وبالتالي يستوجب على الأحزاب تمثيل مصالح القوى الاجتماعية المختلفة، وذلك بالتعبير عن مصالحها بترجمة رغباتها وتفضيلاتها في قرارات وسياسات معينة عبر ممثلي الأحزاب في المجالس التشريعية والتنفيذية، يعزز ذلك التزام الأحزاب أو التحالفات ببرامجها الانتخابية؛ وعلى العكس من ذلك ان اتباع الحزب أو الأحزاب المشكلة للحكومة سياسات تتناقض مع ما أعلنه وتعهدهت به قبل الفوز في الانتخابات يؤدي إلى اضمحلال ثقة المواطنين فيها، إذ ان اتساق البرامج الحزبية مع مصالح القوى الاجتماعية يعد عنصراً مهماً في بناء الثقة السياسيّة في الأحزاب، لأنه مع التزام الأحزاب ببرامجها المعلنة في شتى المجالات ترتفع مؤشرات القبول والثقة السياسيّة فيها<sup>(1)</sup>.

بالتالي تعد الثقة السياسيّة ظاهرة اجتماعية هامة، وتأتي هذه الاهمية من كونها نتاج اجتماعي يعكس طبيعة التكوين الاجتماعي العراقي المعاصر بأبعاده المختلفة، وتكشف في الوقت ذاته عن حالة العلاقات القائمة بين المواطن والاحزاب السياسيّة وطبيعة الأسس المادية والمعنوية التي تقوم عليها، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى ما توصلت اليه بعض الدراسات التي اجريت عن الظاهرة، والتي اوضحت ارتباط مستوى الثقة السياسيّة بقدرة برامج الاحزاب السياسيّة على اشباع حاجات الجماهير، وتحقيق العدل في المجتمع، واشاعة الحرية باعتبارها

دالة توفر العدالة بين حائزي السلطة والمحكومين<sup>(2)</sup>، إذ تعكس البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية في حملاتها الانتخابية، التطلعات المستقبلية لعمل تلك الأحزاب في حال الوصول إلى السلطة، وتعد البرامج الانتخابية بمثابة الصورة الحقيقية للحزب والمرآة التي ينظر من خلالها المواطنين لتلك الأحزاب، وتعكس مقدار اهتمام تلك الأحزاب بالواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلد، وبذلك ينبغي ان تتسم البرامج الحزبية بالاتساق والتناغم مع مصالح أنصارها من القوى الاجتماعية المختلفة لاستقطاب اكبر عدد من الناخبين<sup>(3)</sup>.

فضلاً عن ذلك إنّ الأحزاب السياسية ومن خلال برامجها الانتخابية في الحملات الانتخابية التي تعد حصيلة لمجمل السلوك العام للأحزاب، ابتداءً من لحظة الانتهاء من التمثيل في حكومة ماضية إلى المباشرة بحملات انتخابية بغية الدخول لانتخابات قادمة، وتكون معظم نشاطات الحزب في تلك الفترة موجهة بمنظور التحضير للانتخابات، إذ يعمل الحزب خلالها بشكل دؤوب على البحث عن وسائل لتوطيد علاقته بالناخبين بهدف تعزيز الثقة بالحزب السياسي، ويحاول الاستفادة من التجارب التي يكتسبها في ضوء هذا التعامل في وضع برامج الانتخابية مستهدفاً من ذلك محاكاة مطالب الجماهير التي تعرف عليها بطرقه المختلفة. وقد انفرد هذا المحور في بيان مفهوم السلوك الانتخابي وانماطه وعلاقته بالثقة السياسية، وذلك على النحو الآتي:

#### أولاً: السلوك الانتخابي وانماطه

ان الديمقراطية عبارة عن كل مركب، لها اهداف تسعى إلى تحقيقها منها مبدأ السيادة الشعبية والمساواة الاجتماعية، ولا غبار على ان الانتخابات احد اهم أجزاء ذلك الكل، فهي بمختلف انماطها تمثل آلية ومؤشراً لنجاح اية تجربة ديمقراطية، حيث اكتسبت الديمقراطية خلال صيرورتها التاريخية الغربية مبدأ (الانتخاب) كونه يشكل أحد أهم أجزاء نظام الحكم الديمقراطي، فالعلاقة التي تربط بين ظهور مفهوم (الديمقراطية) ومن ثم (الانتخاب) علاقة خاصة ووثيقة، لذلك عُدَّت المشاركة السياسية وعلى وجه الخصوص (المشاركة الانتخابية) من أسس العملية الديمقراطية، على اعتبار إنّ الديمقراطية تعني (حكم الشعب) كما وصفها (ابراهيم لنكون) بانها «حكومة الشعب، من الشعب ومن اجل الشعب»<sup>(4)</sup>، لكن لكي تكون حكومة (من الشعب)، يجب ان يقرر الشعب من سيكون قادتهم وهنا يبرز مفهوم (السلوك الانتخابي). إذ إنّ الناخب هو محور العملية الانتخابية والعنصر الأساس فيها، وبذلك فإن نجاحها وفشلها مرهون بـ(سلوكه الانتخابي)، الذي يتفاعل ويتأثر بمتغيرات عديدة من اهمها (شرعية الانجاز) للأحزاب السياسية و(الثقة السياسية) بتلك الاحزاب ومخرجات سياساتها.

يعالج مفهوم السلوك السياسي الظواهر الخاصة بالناخب السياسية مثل شخصية القادة السياسيين ودوافعهم، وأفعالهم، فضلاً عن دراسة الدوافع الشخصية في صنع القرار السياسي

الداخلي والخارجي، وحتى في الصراع الدولي وتسوية النزاعات، ويتناول أيضاً ديناميات السلوك السياسي الذي يشمل التصويت والعمل الجماعي، وتأثيرات الاتصالات السياسية، والتنشئة الاجتماعية السياسية، وقد طور علماء السياسة مناهج عديدة تمكنهم من بحث أنماط السلوك الرئيسية في السياسة، وشملت هذه الأبحاث ميادين مختلفة، مثل الحملات الانتخابية ووسائل الاتصال السياسي والاعلام والسلوك الانتخابي والرأي العام والدعاية ومختلف الأنشطة ذات التبعات السياسية<sup>(5)</sup>، فضلاً عن ذلك يركز السلوك السياسي على النشاطات التي يمارسها الفرد الشاغل لدور اجتماعي معين، ويستطيع من خلال هذا النشاط المشاركة في تنظيم الحياة داخل مجتمعه، وتحديد مراكز القوى فيه، وتنظيم العلاقة بين قادة المجتمع والجماعة، وتؤدي الاختلافات والفروق الفردية النفسية بين الأفراد دوراً مهماً في تباين سلوكهم السياسي الذي يتمثل في كل من الفعل السياسي المباشر وغير المباشر، ويشمل الفعل السياسي المباشر السلوك الانتخابي والانتماء الحزبي، أو أي نشاطات سياسية أخرى تؤثر في سياق الحياة داخل المجتمع، ويعد السلوك الانتخابي لحظة أساسية لتشخيص معالم السلوك السياسي لدى الأفراد ولدى الجماعات، الذي يتبلور في الطريقة التي يستخدمها الناس للتصويت في الانتخابات، أو الطريقة التي يستخدمونها للتعبير عن اختيارهم السياسي<sup>(6)</sup>.

وقد اخذ السلوك الانتخابي وتحليله، مكانة مهمة في الدراسات التي عنيت بتحليل الانتخابات، بوصفه أحد فروع علم الاجتماع السياسي، بعد أن صار محورياً لدراسة تأثير المتغيرات الاجتماعية والسياسية كطبيعة القضايا المثارة على الساحة السياسية والبرامج السياسية في الحالات الانتخابية وشعبية القادة الحزبيين، وطرحت الدراسات السياسية اتجاهات عديدة في تفسير السلوك الانتخابي، فهناك الاتجاهات البنائية التي تركز على تأمل العلاقة بين البناء الفردي والبناء الاجتماعي، ووضع الصوت الانتخابي في سياقه الاجتماعي، مثلما تحاول الكشف عن تأثير بعض المتغيرات على التصويت كالطبقة الاجتماعية، اللغة والدين، وهناك الاتجاهات البيئية والاحصائية الاجتماعية التي تربط أنماط التصويت ببعض السمات المميزة للمنطقة الجغرافية، كذلك الاتجاهات النفسية التي تربط بدورها الاختيارات الانتخابية بالميول النفسية للنخبة مثل الميول والاتجاه الحزبي وغيرها، زيادة على اتجاهات الاختيار الفعلي الرشيد التي تحاول تفسير السلوك الانتخابي كمحصلة لمجموع حسابات الربح والخسارة التي يقوم بها الفرد.

وبذلك يمثل السلوك الانتخابي القرارات والمواقف وطرق المشاركة التي يتخذها المواطن إزاء الأحزاب السياسية والمرشحين والقضايا السياسية في مناسبة انتخابية ما، أي بعبارة أخرى هو وحدة سلوك متسلسل موجه نحو هدف ينتهي بشكل متكامل إلى التصويت لصالح حزب سياسي ما<sup>(7)</sup>.



من البين اذن، ان السلوك الانتخابي نشاط مهم يمارسه الافراد والجماعات ليعبروا من خلاله عن ارادتهم وتوجهاتهم السياسية والاجتماعية إزاء الاحزاب السياسية أو السلطة الحاكمة، إذ يمثل استجابة قد تتشكل بالنهاية (التصويت، أو الامتناع عن التصويت) لصالح حزب أو مرشح في مناسبة انتخابية ما، وانه على صلة تشابه مع السلوك السياسي إذ يعد ان جزءاً من السلوك الاجتماعي للفرد، فضلاً عن ان الاثنين يتمحوران حول دراسة الممارسات والافعال السياسية التي تصدر عن المواطنين تجاه موضوع سياسي معين؛ لكن يبدو ان السلوك الانتخابي يختلف عن السلوك السياسي في كونه سلوك جماعي احصائي بحيث يتمكن الباحث من خلال تحليله من معرفة أسس الناخبين لمختلف الأحزاب، ومستوى انتشار هذه الأحزاب داخل المجموعات الإحصائية المختلفة، لذلك تمت بحوث السلوك الانتخابي باستخدام الدراسات الميدانية واستطلاعات الرأي العام المختلفة، من اجل فهم الأسس التي بني عليها ادلاء المواطنين بأصواتهم، وبالتالي هنالك جملة من الدلالات يمكن من خلالها فهم السلوك الانتخابي، نلخصها بالآتي:

■ سياسياً: هو سلوك لإظهار الولاء للنظام السياسي بمنحه الشرعية للحكام أو برفضه لنظام حكم معين.

■ نفسياً: فهو يهدف إلى اشباع الحاجة الطبيعية للناخب عبر البحث عن الأمن والاستقرار، وما التصويت الا وسيلة لتحريره من قلق كامن في نفسه والتخلص منه، من خلال دور نشيط وفعال يقوم به عوضاً عن الاستسلام السلبي للأوضاع.

■ اجتماعياً: فهو اثبات وتأكيد على انتماء الناخب لوحدة اجتماعية معينة يتأثر بها، ويؤثر فيها، فالإنسان بطبعه حيوان اجتماعي.

■ عقلياً: يعبر عن سلوك يهدف إلى تحقيق المصلحة سواء كانت شخصية أو جماعية أو حتى عامة وذلك من خلال حسابات عقلية تقارن فيها المنافع مع الحاجات المادية والمعنوية.

وبذلك ان السلوك الانتخابي سلوك متقلب متغير نتيجة نزوع الناخب إلى تغير الولاء في الانتخابات على نحو متكرر وعلى ان هذا المفهوم يمكن ان يكون نسبياً لان تغيير الجهة التي يتم التصويت لصالحها كان موجوداً دائماً، وقد زاد شيوع هذا المصطلح نتيجة زيادة تقلب سلوك الناخبين في أوروبا من ستينيات القرن العشرين، وهذا يدل على ان هنالك مجموعة من المتغيرات التي تتحكم بالسلوك، كونه سلوكاً متقلباً وليس عشوائياً، أي ان تقلبه يعني ان هنالك تغير في منظومة القناعات والقيم، زيادة على تغير التوجهات والطموحات والمطالب، ويعني ظهور اتجاه آخر جديد يتوافق أكثر مع مصالح الناخبين وقد يأخذ هذا التغيير الاتجاه السلبي بالتحول من ناخب مصوت إلى ممتنع عن التصويت أو العكس وكل ذلك متوقف على تأثره بالمتغيرات الفاعلة في الساحة السياسية وشخصية الناخب وظروفه الاجتماعية<sup>(8)</sup>.

وعلى ذلك صُنف السلوك الانتخابي إلى نمطين أساسيين هما (التصويت؛ والعزوف عن التصويت)، لما لهما من اثر بالغ في ترجمة السلوك الاجتماعي من الرضى أو النفور من العملية الانتخابية، انطلاقاً من ان السلوك الانتخابي: (هو ميل نفسي يعبر عنه بتقييم لموضوع معين بدرجة أو بأخرى من (التفضيل) أو (عدم التفضيل)، وهو يظهر في الاستجابات التقييمية المعرفية والوجدانية والسلوكية سواء كانت صريحة ام ضمنية)<sup>(9)</sup>.

### 1 - التصويت

يُعد التصويت نمطاً من أنماط السلوك الانتخابي، وهو الآلية التي يشارك فيها المواطنون في عملية اتخاذ القرارات خلال العملية الانتخابية، وتسمح لهم بالتعبير عن اختيارهم لشخص أو حزب سياسي ما، وتعيين الحكام بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهي آلية أساسية للاختيار الحر الذي يقترن بالمسؤولية، ويعتبر الصوت الذي يدلي به الناخب في الانتخابات هو النصيب الفردي للمواطن في المشاركة الانتخابية، ومجموع الأصوات المعبر عنها تشكل إرادة الأمة أو الشعب<sup>(10)</sup>، ومثلما يبدو من هذا التعريف ان هناك اختلاف بين التصويت والانتخاب من حيث ان الأول هو نتيجة لاتساع وانتشار الثاني ومرتبطة به، فالتصويت هو جزء من الانتخاب والعملية الانتخابية، وإن للتصويت وظيفتين أساسيتين، هما (إعطاء الشرعية للسلطة الحاكمة، وتنشيط الإحساس لدى المحكومين بانتمائهم للمجتمع، بفضل ممارستهم الجماعية لامتياز حق المشاركة).

فالتصويت يعد أكثر الأنشطة السياسية التي يمارسها المواطنون، وهو ما يدفع الأحزاب السياسية والمرشحين للتوجه إلى محاولة تكييف سياساتهم، والعمل على تخطيط حملات انتخابية من اجل كسب هذا السلوك.

وللتصويت نوعان، الأول عقلاني: يستند على نظرية الخيار العقلاني، والتي تعني موقف فكري عام تستند على أساس سلطة العقل، فالعقلانية ترى ان كل فرد يريد تحقيق اكبر قدر ممكن من مصالحه، لكن حين تكون الموارد محدودة فان عليه ان يقوم باختيارات معقدة بين مجموعة من البدائل المتنافسة، ويعني إن الناخب يصوت على أساس مجموعة من الأسس والمعطيات والحسابات، لذلك فهو يحدد تصويته ويضبطه بمجموعة المعايير<sup>(11)</sup>.

اما التصويت غير العقلاني فتغيب فيه عملية المفاضلة بين المرشحين، ولا يخضع لأي معطيات أو دوافع يرمي الناخب منها إلى تحقيق غاية محددة، أي غياب الهدف من وراء التصويت، هذا النمط من السلوك الانتخابي يظهر لدى الناخبين الذين يؤمنون بأهمية التصويت كعملية فقط، خاصة في المجتمعات التي تشيع فيها الامية والتخلف السياسي، وضعف مؤسسات التنشئة السياسية والتثقيف السياسي، وتعدد أسباب الاغتراب السياسي... وغيرها من

الأسباب التي تأثر في الوعي السياسي للناخبين، وإن سلوك التصويت اللاعقلاني يمكن أن يؤثر على شرعية المنتخب (رئيساً أم مجلساً)، لأن الشرعية تستمد مقوماتها من المساندة الشعبية، وتجدر الإشارة إلى أن وجود شخصية كاريزمية من بين المرشحين من شأنها أن تخفض من حدة التصويت اللاعقلاني<sup>(12)</sup>.

## 2 - العزوف عن التصويت

يعنى بالعزوف عن التصويت عدم توجه الناخب إلى صندوق الاقتراع بمناسبة انتخابات منظمة قانوناً، أي عدم المشاركة نهائياً في الانتخابات، لأسباب عدة منها<sup>(13)</sup>:

■ نتيجة الجهل أو قلة الوعي أو الاهتمام السياسي، ويسمى (الامتناع اللاعقلاني) وهو الامتناع عن التصويت من دون أسباب واضحة.

■ نتيجة ضعف الاندماج الاجتماعي أو الاغتراب السياسي أو انعدام الثقة السياسية بمختلف أشكالها، وربما نتيجة للممارسات (السلبية) التي افرزتها الانتخابات السابقة، ويسمى (الامتناع العقلاني) حيث يشير هذا الامتناع إلى اتجاه يسلكه المواطنون الذين لهم الحق في الانتخاب عن قناعة نابعة من ذاتهم، حيث يصدر عن المهتمين بالسياسة والمطلعين عليها والمتابعين لأخبارها، لأن امتناعهم هنا يعد موقفاً سياسياً مقصوداً وله أهداف محددة، كونه قائماً على مجموعة من المعطيات ورداً على بعض الممارسات.

وقد يأخذ الامتناع عن التصويت شكلاً آخر يسمى (التصويت الاحتجاجي) الذي يعبر من خلاله الناخب عن عدم ثقته في كافة المرشحين المتنافسين أو عدم رضاه عن العملية الانتخابية في حد ذاتها، ومن صور التعبير عن هذا الاحتجاج وضع ورقة بيضاء أو تالفة داخل صندوق الاقتراع.

## ثانياً: الثقة السياسية وعلاقتها بالسلوك الانتخابي

اشارت الأمم المتحدة في مؤتمرها حول بناء الثقة في الحكومة في فيينا عام 2006م إلى ان الثقة السياسية تدل على وجود توافق في الآراء فيما بين افراد المجتمع حول القيم والاولويات والاختلافات المشتركة، وعلى القبول الضمني للمجتمع الذي يعيشون فيه، كما تشير أيضاً إلى توقعات المواطنين لنمط الحكومة التي ينبغي ان تكون عليه، وكيف ينبغي للحكومة ان تعمل وتتفاعل مع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، ومع مجموع المواطنين وسلوك النخب الحاكمة<sup>(14)</sup>، وتعرف الثقة السياسية بانها درجة اعتقاد المواطنين بان الحكومة أو النظام السياسي سيعمل بأسلوب يتسق مع توقعاتهم، وبناءً عليه فان الثقة السياسية تمثل التوجه العام للمواطنين نحو الحكومة، ويقوم هذا التوجه بناءً على التوقعات المعيارية للحكومة<sup>(15)</sup>.

وتمثل الثقة السياسية نتائج الاداء الحكومي خلال فترة معينة، وهي انعكاس لاستجابة الحكومة لاحتياجات مواطنيها، وتعد العامل الاساس لشيوع الاستقرار والشرعية لاي نظام سياسي<sup>(16)</sup>، وفي مقابل ذلك يتم تعريف أزمة الثقة السياسية على انها التقييم السلبي للسياسات العامة من قبل المواطنين الذين يرون تناقضاً بين المأمول والواقع، حيث يثق المواطنون في الحكومة عندما يشعرون بانها تعالج القضايا بكفاءة، ويفقدون الثقة فيها عندما يشعرون بانها مسؤولة عن الاتجاهات غير المرغوب فيها، وتأتي أزمة الثقة السياسية كنتاج للممارسات السياسية للنخب السياسية في السلطة في مراحل مختلفة اولها التشكك بمصداقية النخب الحزبية، ومن ثم الاحزاب السياسية، وبالتالي النظام السياسي ككل، فتننتج حالة من العداء تجاه القادة السياسيين والاجتماعيين ومؤسسات الحكم والنظام، الأمر الذي يؤدي إلى تآكل الشرعية السياسية<sup>(17)</sup>، وبذلك فان للثقة السياسية صور واشكال مختلفة، منها:

- الثقة في النظام السياسي الذي يدير كل ما يتعلق بالشؤون العامة في الداخل والخارج.
  - الثقة في المؤسسات الحكومية التي تدير شؤون المواطنين وحياتهم اليومية.
  - الثقة في المسؤولين القائمين على تلك المؤسسات الرسمية.
  - الثقة في الدستور والقوانين المنبثقة عنه والتي يفترض ان توجه سلوك الناس إلى ما فيه خير للوطن والمواطن بعدالة ودون استثناء وتمييز.
  - الثقة في الاحزاب السياسية وبرامجها ومشاريعها التنموية.
  - الثقة في الواقع السياسي ككل.
- وتمثل الثقة السياسية بعداً مهماً من ابعاد الثقة المدنية خاصة فيما يخص الجوانب السياسية، وان وجود الثقة السياسية شرط لا غنى عنه في اي نظام سياسي، لان الشعور بالثقة يمل جزءاً اساسياً في تشكيل الثقافة السياسية الديمقراطية، وللثقة السياسية مظاهر سلوكية واضحة تترجم في سلوك المواطنين في المناسبات الانتخابية والاستفتاءات ودفع الضرائب والامتثال إلى قرارات الحكومة... وغيرها<sup>(18)</sup>، ولقياس مستوى الثقة السياسية بين المواطن ونظام الحكم ابتكرت العديد من الدراسات بعض المؤشرات التي تسهم في تبيان مستوى الثقة السياسية، ومنها<sup>(19)</sup>:
- رصد معدلات المشاركة السياسية سواء في الانتخابات أو الاستفتاءات.
  - تحليل مستوى الرضا الشعبي عن الاجراءات والقرارات الصادرة عن النظام الحاكم.
  - رصد ما تشير اليه وسائل الاعلام المختلفة، والذي يعتبر انعكاساً لوضع الشارع، ومدى الحرية في تداول واتاحة المعلومات.
  - تحليل مستوى مشاركة المجتمع في التشريعات المنظمة للحياة السياسية.

- رصد درجة ثقة المواطن في الحاكم ومدى قدرته على التعبير عن رغبات الجماهير.
  - تحليل طبيعة العلاقات بين النخبة السّياسيّة من جهة والنظام الحاكم من جهة أخرى.
  - رصد الممارسات الحزبية في السلطة ومدى التزامها بتطبيق برامجها.
- ويمثل السلوك الانتخابي باعتباره تفاعلاً بين المواطن والاحزاب السّياسيّة، مؤشراً مهماً لتحديد درجة الثقة السّياسيّة بين المواطن والحزب، إذ تعد نسبة التصويت لحزب أو مرشح سياسي ما مؤشراً على ارتفاع مستويات الثقة السّياسيّة، وبذلك تعد الثقة السّياسيّة احدی العناصر المؤثرة في اتجاهات المواطنين وتوجهاتهم السّياسيّة نحو النظام السياسي ومؤسساته المختلفة، وكذلك اتجاهاتهم نحو اهمية دورهم في العملية السّياسيّة، فالثقة قضية حيوية في اي مجتمع لأنها تشكل مؤشراً نحو اعتراف المواطن بشرعية الحكومة وبالانتخابات والاحزاب السّياسيّة، فالمواطنين الذين يثقون بحكوماتهم يميلون إلى الالتزام بالقوانين والتشريعات المختلفة، ودعم مبادرات الحكومة<sup>(20)</sup>؛ وفي مقابل ذلك تشكل أزمة الثقة السّياسيّة تقيماً سلبياً للمشاريع الحزبية، وبالتالي فان انخفاض درجات الثقة السّياسيّة تخلق بيئة سياسية غير مستقرة واكثر صعوبة للقادة السياسيين وتقلل من دعم افعال الحكومة، وعلى ذلك من الضرورية بيان علاقة الثقة السّياسيّة بالأداء الحكومي والحزبي والانتماء الحزبي وذلك على النحو الآتي:

### 1 - الثقة السّياسيّة والاداء الحكومي

تعد الثقة السّياسيّة احد اهم العوامل المؤثرة في الانتماء للدولة، فكلما زادت الثقة في النظام السياسي، كلما اعتبر المواطن إنّه شريك لذلك النظام في عمله وان عليه مسؤولية تضامنية مع الحكومة في سبيل الحفاظ على استقرار الدولة في جميع المجالات، إذ ان توافر الثقة السّياسيّة يعني النظرة الإيجابية العامة للمواطنين تجاه الحكومة، وتنشأ هذه النظرة كلما تم تجسير الهوة بين ما يتوقعه المواطن من الحكومة وما تحقّقه من جانب، وبين ما تخطط له الحكومة وما تنفذه من جانب آخر، ويقيم المواطن الحكومة بقدره الحكومة على تحقيق رغبات المواطن، بتحسين واقعه الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية والانصاف، فضلاً عن مدى قدرة السياسات والإجراءات الفعلية على تحقيق اهداف الحكومة المعلنة ومدى انسجامها مع التصريحات الحكومية الرسمية<sup>(21)</sup>.

### 2 - الثقة السّياسيّة واداء الاحزاب السّياسيّة

تركز العديد من الدراسات على ان الثقة سمة مجتمعية ثقافية، في حين ترى النظريات المؤسسية ان الثقة استجابة عقلانية للأداء المؤسسي، وان الاداء الاقتصادي والسياسي بما يشمل من حماية الحقوق المدنية والحد من الفساد وارساء سيادة القانون من اهم عوامل تفسير الثقة

السَّياسِيَّة في الاحزاب والتي تنمو من خلال ملاحظة الاداء الحزبي ومدى التزامه بقواعد ممارسة العمل الديمقراطي وعدم السماح بانتهاكها، الامر الذي يوضح ان الثقة تنشأ نتيجة المواقف التي يتخذها المواطنون تجاه الاحزاب والنخبة الحزبية، ومدى استجابة النخب الحزبية لمطالبهم وتنفيذ ما هو متوقع منهم، ومدى الالتزام ببرامجها ووعودها الانتخابية، وبذلك يمكن تفسير علاقة الثقة السَّياسِيَّة بأداء الاحزاب السَّياسِيَّة من خلال زيادة التوجهات الايجابية للمواطنين نحو الاحزاب، أو الرضا عن البدائل التي تطرحها المعارضة، وتتحدد الثقة السَّياسِيَّة في الاحزاب بناءً على حكم الفرد أو اعتقاده في امكانية ان تستطيع الاحزاب القيام بمهامها، من خلال تقييم قدرة الاحزاب على العمل لمصلحة المواطنين، ومن ثم تقييم مدى قدرة الاحزاب على القيام بمهمها، ويمكن رصد الثقة السَّياسِيَّة في الاحزاب من خلال قياس مستوى اداء الاحزاب ومدى احترامها لمطالب المواطنين وتوقعاتهم<sup>(22)</sup>.

### 3 - الانتماء الحزبي والثقة السَّياسِيَّة

يعد الانتماء الحزبي من المفاهيم التي تؤثر في العملية السَّياسِيَّة والانتخابات، فقلة الانتماء تؤثر ايجاباً في اهداف الحزب السياسي وتعزيز الثقة فيه، مما يساعده في تحقيق اهدافه وتوسيع قاعدته الجماهيرية؛ اما حالة ضعف الانتماء فتؤثر بشكل سلبي وخطير في مسيرة عمل الحزب، وقد تؤدي ظاهرة الفشل في الانتماء إلى حالة الانسلاخ السياسي التي تترك أثراً بالغاً في اداء الحزب، وتأتي عادة حالة الانسلاخ نتيجة لجملة من الاسباب منها: (التعارض بين اهداف الحزب واهداف الفرد، والاغراءات التي يقدمها الحزب السياسي المنافس، وهشاشة البرامج الحزبية، والشعور بعدم القوة أو انعدام القوة والتأثير: أي شعور الفرد بالحرمان من ابداء رأيه أو تقدير ما تقوم به الحكومة من اعمال، وشعور الفرد بعدم الرضا أو عدم الشعور بالقناعة أو الاطمئنان وانه ليس محل اهتمام الدولة أو الحزب، والشعور بعدم الثقة: حيث يعتقد الفرد ان معظم رجال السياسة والقادة في التنظيم انهما هم يستغلون الناس، وبفقدان الرجاء والامل... وغيرها)؛ أما اهم مبادئ تعزيز الانتماء للحزب السياسي فهي: (حرية حركة الانتماء السياسي داخل الحزب، والشفافية في الممارسة اليومية، وحرية الافكار والنقاش واتاحة الديمقراطي في تصعيد الاعضاء، ووجود المحاسبة الصارمة والالتزام بخط ونهج الحزب، وضوح الاهداف والرؤى الوطنية للحزب... وغير ذلك)، وان الفشل في تعزيز الانتماء الحزبي وتوسيع قاعدته يؤدي بطبيعة الحال إلى ظاهرة الاغتراب السياسي وبالتالي تعميق فجوة الثقة السَّياسِيَّة بين الناخب والحزب السياسي<sup>(23)</sup>.

شكل (1) دوافع الانتماء إلى الأحزاب السياسية



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: ليالي فاق صادق، اتجاهات طلبة الجامعة الفلسطينية نحو الهجرة إلى الخارج وعلاقتها بالالتزام الديني والانتماء الساسي لديهم، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة الإسلامية (غزة)، فلسطين، 2016، ص 49.

## • من الانتخاب إلى الاغتراب (انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018، احتجاجات تشرين الوطنية)

### 1: حالة الثقة السياسية في انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018

مر العراق بخمسة تجارب انتخابية بعد العام 2003 تمثلت بالدورات الانتخابية لمجلس النواب العراقي للأعوام (كانون الثاني 2005 (البرلمان المؤقت)، كانون الاول 2005، و 2010، و 2014، و 2018) واختلفت الأحزاب السياسية في كل مرحلة زمنية بطبيعة الحملات الانتخابية من إيديولوجيات سياسية مختلفة بخطابها السياسي وبرامجها الانتخابية وشعاراتها الانتخابية فضلاً عن طرق ووسائل وأدوات تلك الحملات في التأثير في السلوك الانتخابي؛ لكن لم تختلف الحملات الانتخابية للأحزاب المتنافسة في انتخابات 2018 عن سابقتها في السياق الانتخابي من ناحية بناء المنتج السياسي والبرامج، فضلاً عن التوزيع الجغرافي لمراكز الثقل الانتخابي والتي جاءت في غالبيتها معبرة عن ولاءات ضيقة مستغلة بذلك التأثير الديني والعنقي والقومي

والمناطق والشعائري... وغير ذلك بغية كسب سلوك الناخبين، وقد انطلقت الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية العراقية المشاركة في انتخابات مجلس النواب العراقي بتاريخ 14 نيسان/ أبريل 2018، وانتهت قبل (24) ساعة من بدء يوم الاقتراع، وجاءت تلك الحملات تحت لافتات عدم الرضا عن الإرهاب والممارسات الخاصة بالفساد والمحاصصة الطائفية والكثير من القضايا المتعلقة بالشأن العام ك(الفقر، البطالة، هشاشة البنى التحتية... وغير ذلك)، إلا إن القضايا التي طرحها لم تختلف كثيراً عن مجمل الجدل الدائر في العراق بعد العام 2003، وقد انتهجت الأحزاب المتنافسة أساليب جديدة في ممارسة حملاتها الانتخابية من ناحية التعامل مع وسائل الاتصال السياسي الحديثة، وطبيعة الخطاب السياسي بأيدولوجياته المختلفة، لذلك تثار عدة تساؤلات حول طبيعة الحملات الانتخابية ومحتوى البرامج الانتخابية التي طرحها الأحزاب السياسية والتحالفات المشاركة في انتخابات 2018 لغرض التعرف على طبيعة التأثير في سلوك الناخب، وهي: ما خريطة التحالفات والأحزاب السياسية المشاركة في انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018؟ وما طبيعة البرامج الانتخابية والخطاب السياسي للأحزاب والتحالفات السياسية؟ ما مستوى الثقة السياسية في الأحزاب السياسية وحملاتها الانتخابية في الانتخابات النيابية لعام 2018؟.

#### أ- خريطة الأحزاب السياسية وتوزيعها الاثني في انتخابات مجلس النواب لعام 2018

شاركت معظم الأحزاب السياسية العراقية في تحالفات سياسية في انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018، ومنها ما شارك في الانتخابات بشكل منفرد، وخاضت تلك الأحزاب والتحالفات حملاتها الانتخابية بأساليب ووسائل مختلفة في ساحة التنافس الانتخابي، ووظفت أدوات ووسائل الاتصال والترويج السياسي الحديثة في العديد من الأنشطة والفعاليات، وباستراتيجيات مختلفة للتأثير في سلوك الناخب، لذلك سنتناول ابرز الأسباب التي أدت إلى تشكيل التحالفات السياسية، مع بيان شكل تلك الأحزاب والتحالفات السياسية وطبيعة اهدافها وتوزيعها الاثني بطبيعة تشكيلها، وعلى النحو الآتي:

##### 1 - أسباب تشكيل التحالفات

أوضحت الأحزاب السياسية العراقية تخوض الانتخابات بواسطة عملية مشتركة تسمى (الائتلافات) أو (التحالفات)، لتشكيل قوة متحدة تكون الغاية منها المشاركة في الانتخابات، فالتحالفات واحدة من الطرق التي تشترك فيها الأحزاب السياسية، لتحقيق اهداف عديدة، من أهمها إحراز فرص أكبر في التأثير في سلوك الناخبين واستمالتهم، الامر الذي يزيد من نسبة الأصوات (من خلال الدعم المشترك لكل حزب عضو في التحالف) ونسبة اكبر من المعرفة والقدرات، وإن التسابق في بناء التحالفات الانتخابية وطرح البرامج الانتخابية لجميع الأحزاب



السياسية دلالة مهمة على الرغبة في توحيد وتنسيق جهودها في العملية السياسية وهي آلية فرضتها الطبيعة الهيكلية والنخبوية للنسبة الغالبة من تلك الأحزاب، وذلك لأسباب عدة، منها:

○ **أزمة الثقة السياسية:** ظهرت أزمة الثقة السياسية في العراق منذ العقود الماضية قبل عام 2003، كون نظام الحكم السابق يركز على منهجية الحزب الشمولي وفلسفته التي تعتمد على التعبئة الجماهيرية وعسكرة المجتمع وبالشكل الذي أدى إلى اعتلاء الحزب على الدولة ومؤسساتها، ولكن بعد العام 2003 نجد إن هذه الازمة ظهرت إلى السطح وبشكل كبير نتيجة لقناعة المواطنين بان التغيير السياسي والتحول صوب الديمقراطية لم يقضي على مشاكلهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإن الأحزاب السياسية ونخبها الحاكمة منشغلة تماماً بمصالحها الشخصية أو الحزبية دون الاخذ بنظر الاعتبار المطالبات الشعبية التي تحدت بقضايا اقتصادية، وخدمية، واجتماعية مختلفة، كالماء، والكهرباء، والوقود، والسكن... وما إلى ذلك، على إن الأمر اختزل في التنافس على السلطة ومغانمها أكثر من السعي للبناء وتفعيل المشاركة وزرع الثقة السياسية في نفوس المواطنين، وهذا ما تطلب تغيير الكثير من المفاهيم والعقائد والسلوكيات التي سارت عليها الكتل والأحزاب السياسية، وهو ما يقتضي ضرورة التخلي عن التحالفات التقليدية القديمة ذات الولاءات الضيقة والتي عانت من أزمة الثقة السياسية بفعل الممارسات السياسية لقاداتها وممثلها في السلطات التشريعية، والتوجه نحو تشكيل كتل وأحزاب قائمة على برامج انتخابية تعمل وفق ثوابت وطنية وتبني نظاماً سياسياً هدفه الحفاظ على الوحدة الوطنية العراقية، وهو ما يعني ضرورة النظر إلى الأحداث بنظرة واقعية لا مثالية، عبر ترسيخ مبادئ الحوار الديمقراطي واحترام الرأي والرأي الآخر، بعيداً عن أحادية الرأي والتطرف المقيت، وصولاً إلى خلق فئات مشتركة تساعد على بناء تصورات ومقترحات لكيفية مواجهة التحديات والقضاء على الأزمات مستقبلاً.

○ **تحقيق البراغمية السياسية:** أي المصلحة السياسية والنفعية للأحزاب السياسية من تقاسم المناصب وتمويل الحملات الانتخابية، إذ أن معظم الأحزاب السياسية ذات النفوذ القليل والقاعدة الجماهيرية الضعيفة، دخلت في تحالفات مع أحزاب تمتلك قاعدة جماهيرية واسعة، لتنسيق جهودها تحت اطار جديد تتفق فيه الأحزاب المتألفة على أهداف مشتركة مع احتفاظ كل منها بإطاره التنظيمي الخاص به، وذلك ما كان واضحاً في شكل التحالفات السياسية إذ عملت على قاعدة المصالح السياسية المشتركة أكثر من العمل على اطار برامج انتخابية ترسم سياسة عامة تتفق فيها الأحزاب المتحالفة على طبيعة التنظيم ونسق العمل السياسي.

○ **مواجهة التحديات:** وذلك على مستويات عديدة منها داخلي حزبي يتعلق بإعادة ترميم الثقة السياسية تجاه تلك الاحزاب واعادة النظر في ممارستها السياسية، والامر الآخر جاءت

التحالفات نتيجة لحالات الاستقطاب التي تمارسها القوى الإسلامية والقوى المدنية الأمر الذي أدّى إلى تشكيل تحالفات من أحزاب تختلف في أيديولوجيتها ورؤاها السّياسيّة.

○ فشل الأحزاب الإسلامية: تنامت الدعوات من جانب عدد من قيادات الأحزاب الإسلامية بتشكيل كتلتات وأحزاب سياسية جديدة تتأسس على فكرة المواطنة والهوية العراقية الواحدة العابرة للطائفية، وكان أبرزها رجل الدين (عمار الحكيم) الذي كان يرأس المجلس الإسلامي الأعلى، حيث أعلن انشقاقه عن المجلس في 24 يوليو 2017، مكوناً تيار الحكمة الوطني الذي عرفه بأنه تيار شامل لكل العراقيين، عابر للطائفية، فضلاً عن انشقاق العديد من القوى والأحزاب السّياسيّة التي باتت ترى ضرورة في الخروج من عباءة العمل الحزبي بأبعاده الطائفية الدينية، إلى عمل حزبي عابر للطائفية، ويعتمد على الهوية الوطنية كمحور له، وفي هذا السياق قاطع رئيس التيار الصدري كافة اجتماعات التحالف الوطني الحاكم منذ عام 2016، كما قام بسحب كتلته البرلمانية (كتلة الأحرار) من العمل السياسي، وتشكيل كتلة حزبي جديد، وهو حزب الاستقامة، الذي دخل في تحالف انتخابي مع الحزب الشيوعي العلماني تحت مسمى تحالف «سائرون نحو الإصلاح».

### 1 - خريطة الاحزاب والتحالفات السّياسيّة العراقية

تعكس خريطة الأحزاب والتحالفات السّياسيّة العراقية في انتخابات عام 2018 عدة معطيات جديدة:

أولها: ظهور لاعب جديد لم يكن متواجداً على المشهد الحزبي العراقي في الانتخابات السابقة تمثل في (فصائل الحشد الشعبي)، الذي شارك قاداته في هذه الانتخابات عبر تحالفات انتخابية مع قوى شيعية أخرى.

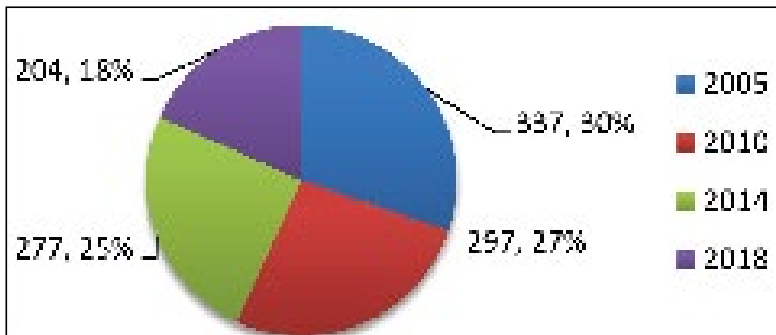
ثانيها: وجود حالة غير مسبوقة من الانقسام بين القوى السّياسيّة للمكونات الثلاث الشيعية والسنية والكردية.

ثالثها: ارتفاع وتيرة الجناح إلى تغليب فكرة الانتماء الوطني على فكرة الانتماء الطائفي، التي كانت حاکمة للتحالفات الانتخابية والبرلمانية الناتجة عن الانتخابات السابقة، ما أعطى مؤشرات مهمة على تراجع أهمية الأحزاب التقليدية على ساحة العمل الحزبي، ورغبة بعض المنشقين عنها مواكبة حالة عدم الرضى الشعبي عن أداء تلك الأحزاب وحكوماتها على مدار السنوات الماضية، فبرزت الائتلافات والتحالفات بين تلك الأحزاب بمسميات مختلفة، اخذت طابعاً وطنياً وابتعدت عن المسميات الدينية (لكنها بقيت في موضع المسميات والشعارات فقط).

وان عدد الأحزاب والشخصيات السّياسيّة المسجلة للمشاركة في انتخابات عام 2018 قد

وصل إلى 204 حزب وشخصية سياسية، ويظهر هذا الرقم تراجعاً ملحوظاً في عدد الأحزاب والشخصيات السياسية المشاركة الانتخابات المقبلة مقارنةً بالانتخابات التشريعية السابقة، إذ وصل عدد الأحزاب والشخصيات التي سجلت للمشاركة في انتخابات عام 2014 إلى 277 حزباً وشخصية، و297 حزباً وشخصية عام 2010، وإلى 337 حزباً وشخصية عام 2005، وتنضوي معظم هذه الأحزاب التي شاركت في انتخابات العام 2018، كما في سابقتها تحت تحالفات تدخل الانتخابات على أسس يغلب عليها الجانب الطائفي والأثني والمناطقى والإيديولوجي، على الرغم من ظهور استقطابات جديدة تحاول تحدي الوضع السياسي القائم، وتتبنى توجهات تدعو إلى تغيير الطبقة السياسية الحاكمة، وإصلاح منظومة الحكم في العراق. كما يلاحظ استمرار الاستقطابات المتأسسة على الاختلافات الشخصية بين بعض القيادات السياسية العراقية.

شكل (2) عدد الأحزاب السياسية المسجلة للمشاركة في انتخابات مجلس النواب العراقي بعد عام 2003



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

ونظراً لكثرة التحالفات والأحزاب السياسية، سنحاول بيان (نماذج مختارة) منها، مع بيان أهداف تلك التحالفات والأحزاب، وكما مبين في الآتي:

#### ○ ائتلاف النصر

تشكل ائتلاف النصر لخوض انتخابات مجلس النواب العراقي لعام (2018)، بزعامة رئيس الوزراء السابق (حيدر العبادي)، ويضم الائتلاف مجموعة من الأحزاب والتنظيمات السياسية، والتي كان عددها (21) حزباً وتنظيماً سياسياً (كما مبين في جدول رقم (1))<sup>(24)</sup>.

جدول رقم (1) الأحزاب والتنظيمات السياسية المنضوية في ائتلاف النصر

| اسم التحالف                         | ت  | اسم الحزب                  | ت  | اسم الحزب                       |
|-------------------------------------|----|----------------------------|----|---------------------------------|
| ائتلاف النصر<br>بزعامة جابر الجبوري | 1  | كتلة عراق النهضة والسلام   | 12 | المؤتمر الوطني العراقي          |
|                                     | 2  | حزب الفضيلة الإسلامي       | 13 | كلنا العراق                     |
|                                     | 3  | كتلة مستقلون               | 14 | الانتفاضة الشعبانية<br>المباركة |
|                                     | 4  | حزب الحق المدني التركماني  | 15 | تيار العدالة والنهوض            |
|                                     | 5  | تجمع تنمية                 | 16 | حركة انتفاضيون                  |
|                                     | 6  | كتلة النصر والإصلاح        | 17 | حركة عطاء                       |
|                                     | 7  | كتلة الاستقرار             | 18 | تجمع صوت الجباهير               |
|                                     | 8  | تيار الإصلاح الوطني        | 19 | تجمع اخبار العراق               |
|                                     | 9  | تجمع مقتدرون للسلم والبناء | 20 | تجمع ثوار الانتفاضة             |
|                                     | 10 | حزب الثبات العراقي         | 21 | امل الرافدين                    |
|                                     | 11 | حركة الوفاء العراقية       |    |                                 |

المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية، المصدر السابق.

يسعى ائتلاف النصر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها: (الحفاظ على امن وسيادة العراق ووحدته واستقلاله الكامل، وتحقيق الامن والقضاء على الإرهاب، مكافحة الفساد بكل انواعه، والسعي لدعم الاقتصاد العراقي وتنشيط السوق الحر، الاهتمام بالنازحين وعودتهم إلى مناطقهم وإعادة الاستقرار للمناطق المحررة والسعي لإعمار مناطقهم، والسعي لإعمار المحافظات وتنميتها، والاهتمام بإيجاد حلول للبطالة، والسعي لحل مشاكل السكن، والاهتمام بالرعية الصحية للعراقي...وغيرها)<sup>(25)</sup>.

#### ○ تحالف الفتح

يعد تحالف الفتح من التحالفات الجديدة على المشهد السياسي بعد العام (2003) بطبيعة تشكيلها، ويتكون من الأحزاب والقوى السياسية المكونة لفصائل الحشد الشعبي بمعظم تشكيلاته، ومن تلك الفصائل (بدر الجناح العسكري) التابع لمنظمة بدر، و(كتائب جند الامام) التابعة للحركة الإسلامية في العراق، و(حركة انصار الله الاوفياء) التابعة لحركة الصدق والعطاء، و(سرايا الخرساني) التابعة لحزب الطليعة الإسلامي، و(سرايا الجهاد) التابعة لحركة الجهاد والبناء، و(كتائب سيد الشهداء) التابعة لكتلة منتصرون، و(عصائب اهل الحق) التابعة لحركة الصادقون، تأسس هذا التحالف لخوض الانتخابات التشريعية لعام (2018)، برئاسة الأمين العام لمنظمة بدر (هادي العامري)، ويضم (18) حزباً سياسياً إلى جانب منظمة بدر (كما مبين في جدول رقم (2))<sup>(26)</sup>.

## جدول رقم (2) الأحزاب والتنظيمات السياسية المنضوية في تحالف الفتح

| اسم التحالف                        | ت  | اسم الحزب                  | ت  | اسم الحزب                      |
|------------------------------------|----|----------------------------|----|--------------------------------|
| تحالف الفتح<br>بزعامه هادي العامري | 1  | منظمة بدر                  | 11 | تجمع عراق المستقبل             |
|                                    | 2  | الحركة الاسلامية في العراق | 12 | تجمع العدالة والوحدة           |
|                                    | 3  | حركة الصدق والعطاء         | 13 | كتلة الوفاء والتغيير           |
|                                    | 4  | حزب الطليعة الاسلامي       | 14 | حزب الله العراق                |
|                                    | 5  | حركة الجهاد والبناء        | 15 | المجلس الاعلى الاسلامي العراقي |
|                                    | 6  | كتلة منتصرون               | 16 | منظمة العمل الاسلامي العراقية  |
|                                    | 7  | حركة الصادقون              | 17 | حركة 15 شعبان الاسلامية        |
|                                    | 8  | التجمع الشعبي المستقل      | 18 | تجمع الشبك الديمقراطي          |
|                                    | 9  | حزب المهنيين للاعمار       |    |                                |
|                                    | 10 | تجمع كفى صرخة للتغيير      |    |                                |

المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية، المصدر السابق.

ومن بين الأهداف التي يسعى اليها التحالف: (تشكيل جهة سياسية موحدة قادرة على إدارة الدولة وتفعيل الجهود والمسااعي الدبلوماسية اقليمياً ودولياً لتعزيز مكانة العراق في المنظمات الدولية وخاصة الأمم المتحدة، العمل على ضمان استقلالية مؤسسات القضاء ونزاهتها وحياديته وتفعيل دورها لمكافحة الفساد المالي والإداري، تحقيق التنمية الاجتماعية والاهتمام بالموارد البشرية وتحسين واقع الاسرة والمرأة وشريحة الشباب وتنمية قدراتهم ومواهبهم، تفعيل مؤسسات الدولة والمجتمع المدني لتحقيق السلم الأهلي والعدالة والمساواة بين أبناء الشعب دون تمييز عرقي أو طائفي، العمل على ان يكون العراق قطباً محورياً في المنطقة انسجاماً مع عمقه التاريخي والحضاري ودوره الريادي... وغيرها)<sup>(27)</sup>.

## ○ تحالف سائرون

تشكل تحالف سائرون لخوض انتخابات مجلس النواب العراقي لعام (2018)، بزعامه (حسن عبد الله عبادي موسى)، ويضم أطرافاً تتناقض ايدولوجياتها ورؤاها السياسية، من ابرزها التيار الصدري والحزب الشيوعي العراقي، ويضم التيار الصدري وعدداً من الأحزاب والتيارات العلمانية (كما مبين في جدول رقم (3))، ويمثل التيار الصدري داخل التحالف بد(حزب الاستقامة) الذي اعلن عن تأسيسه بعد حل زعيم التيار الصدري (السيد مقتدى الصدر) كتلة الاحرار.

جدول رقم (3) الأحزاب والتنظيمات السياسية المنضوية في تحالف سائرون

| ت | اسم التحالف                              | اسم الحزب            | ت | اسم الحزب                      |
|---|------------------------------------------|----------------------|---|--------------------------------|
| 1 | تحالف سائرون<br>بزعامه<br>(حسن العاقولي) | حزب الاستقامة الوطني | 4 | حزب الترقى والإصلاح            |
| 2 |                                          | حزب الدولة العادلة   | 5 | حزب التجمع الجمهوري<br>العراقي |
| 3 |                                          | حركة الشباب للتغيير  |   | الحزب الشيوعي<br>العراقي       |

المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية، المصدر السابق.

ومن بين الأهداف التي ينادي بها التحالف: (يعمل اطراف التحالف على وفق احكام الدستور لأجل إيجاد مجلس نواب وطني وحكومات محلية يتمتع أعضاؤها بالنزاهة والكفاءة ويعملون لخدمة الشعب والوطن بعيداً عن نهج المحاصصة والطائفية والاثنية والفساد والمحسوبية وبناء دولة المواطنة المدنية ذات العدالة، يعمل اطراف التحالف على تشكيل حكومة من التكنوقراط برئاسة شخص وطني يتصف الأعضاء المرشحون للوزارات والدرجات الخاصة كافة بالنزاهة والكفاءة ويعملون لخدمة الشعب والوطن بعيداً عن الفساد والمحسوبية، بناء مشروع وطني متكامل لأجل عراق موحد آمن مستقر ومزدهر يتساوى فيه الجميع في الحقوق والواجبات، اعتماد الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في الحكم والإدارة لمعالجة الأخطاء السابقة في العملية السياسية التي اتخذت الطائفية والعنصرية اساساً في الحكم والإدارة... وغيرها)<sup>(28)</sup>.

#### ○ ائتلاف دولة القانون

تحالف سياسي عراقي برئاسة رئيس مجلس الوزراء الاسبق (نوري المالكي)، انشق الائتلاف عن الائتلاف الوطني العراقي الذي كان يجمع كل القوى الشيعية في المجتمع العراقي بسبب خلافات مع التيارات الأخرى، ويضم الائتلاف حزب الدعوة وتيارات أخرى دينية، شارك في الانتخابات التشريعية لعام (2018)، ويضم التحالف (9) أحزاب سياسية<sup>(29)</sup> (كما مبين في جدول رقم (4)).

## جدول رقم (4) الأحزاب والتنظيمات السياسية المنضوية في ائتلاف دولة القانون

| ت | اسم التحالف                                         | اسم الحزب                       | ت | اسم الحزب             |
|---|-----------------------------------------------------|---------------------------------|---|-----------------------|
| 1 | ائتلاف<br>دولة القانون<br>(توري المالكي)<br>بزعامته | حزب دعاة الإسلام - تنظيم العراق | 6 | الحزب المدني          |
| 2 |                                                     | حركة النور - الانتفاضة والتغير  | 7 | التيار الثقافي الوطني |
| 3 |                                                     | تيار الوسط                      | 8 | تجمع أمماء بلدنا      |
| 4 |                                                     | حركة البشائر الشبابية           | 9 | تيار ولاييون الاسلامي |
| 5 |                                                     | كتلة مع القانون                 |   |                       |

المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية، المصدر السابق.

ومن بين الأهداف التي ينادي بها التحالف (اتحاد المبدأ الديمقراطي في تفعيل الأغلبية السياسية للتخلص من المحاصصة، وبناء الدولة على أسس المواطنة واحترام المكونات والأقليات، واحترام الحريات السياسية والإعلامية والثقافية، والعمل الجاد على تطوير الواقع الزراعي ودعم المبادرة الزراعية وتقديم أفضل الخدمات للفلاحين، ودعم العملية التربوية وتوفير المستلزمات المؤسسية واستخدام العمل في المبادرة التعليمية، ودعم القطاع الخاص وتفعيل دوره للمساهمة في عملية البناء...وما إلى ذلك من أهداف)<sup>(30)</sup>.

## ○ تحالف القرار العراقي

تحالف سياسي تأسس في العام (2018) بزعامته (أسامة عبد العزيز النجيفي)، ويضم (11) حزباً سياسياً<sup>(31)</sup> كما مبين في جدول رقم(5).

## جدول رقم (5) الأحزاب والتنظيمات السياسية المنضوية في تحالف القرار العراقي

| ت | اسم التحالف                                                    | اسم الحزب                | ت  | اسم الحزب                |
|---|----------------------------------------------------------------|--------------------------|----|--------------------------|
| 1 | تحالف<br>القرار العراقي<br>بزعامته<br>أسامة عبد العزيز النجيفي | للعراق متحدون            | 7  | حزب الحق الوطني          |
| 2 |                                                                | المشروع العربي في العراق | 8  | حزب الغد العراقي         |
| 3 |                                                                | المستقبل الوطني          | 9  | حزب النداء الوطني        |
| 4 |                                                                | مشروع الإرادة الشعبية    | 10 | حزب حركة النهضة الشبابية |
| 5 |                                                                | حزب الهيئة الوطنية       | 11 | اتحاد صلاح الدين         |
| 6 |                                                                | حزب المجد العراقي        |    |                          |

المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية، المصدر السابق.

ومن بين الأهداف التي ينادي بها التحالف: (تأمين مشاركة شعبية بالعمل السياسي وفق الاطر الدستورية والديمقراطية، ويكفل كرامة المواطن العراقي وحقوقه لبناء دولة مواطنة وحكم رشيد أساسها العدل وتكافؤ الفرص، ونبذ الطائفية والمذهبية والإرهاب والعمل على مكافحة الفساد من خلال إعادة بناء مؤسسات الدولة الوطنية)<sup>(32)</sup>، وكان نمط التنظيم الذي سار عليه التحالف هو (يتولى رئيس التحالف القيادة ويتخذ القرارات اللازمة بالتشاور مع قيادات الأحزاب المنضوية بالتحالف لما يخدم المشروع السياسي وتحقيق أهدافه)<sup>(33)</sup>.

#### ○ تحالف صلاح الدين هويتنا

تحالف سياسي تأسس في العام (2018) بزعامة (شعلان عبد الجبار)، ويضم التحالف (9) احزاب سياسية<sup>(34)</sup> كما مبين في جدول رقم (6).

جدول رقم (6) الأحزاب والتنظيمات السياسية المنضوية في تحالف صلاح الدين هويتنا

| ت | اسم التحالف                                     | اسم الحزب           | ت | اسم الحزب                |
|---|-------------------------------------------------|---------------------|---|--------------------------|
| 1 | تحالف صلاح الدين هويتنا<br>شعلان عبد الجبار علي | اتحاد القوى الوطنية | 6 | حزب وحدة أبناء العراق    |
| 2 |                                                 | حزب الحل            | 7 | حزب تجمع التعاون         |
| 3 |                                                 | حزب الاصاله العربية | 8 | حزب الحرية والتقدم       |
| 4 |                                                 | جبهة                | 9 | جبهة انقاذ تركمان العراق |
| 5 |                                                 | حزب الوفاء          |   |                          |

المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية، المصدر السابق.

ومن بين الأهداف التي ينادي بها التحالف: (يهدف التحالف إلى تحقيق كامل لإرادة الشعب ويعدها واجباً وطنياً لبناء عراق ديمقراطي موحد إذ تنسجم أفكار وإرادة هذا التحالف مع القواعد الأساسية والفكرية والسياسية التي ينطلق منها المجتمع لبناء العراق الديمقراطي الموحد مع ضمان ال وحدة الوطنية للمجتمع في الفكر والممارسة ويعد نمط التحالف هو نمط جماعي لجميع قطاعات المجتمع وبالأخص منهم المثقفين والاكاديميين والمتقاعدين ووجهاء المجتمع)<sup>(35)</sup>.

#### ○ ائتلاف الوطنية

تحالف سياسي تأسس في العام (2018) بزعامة (أياد هاشم حسين علاوي)، ويضم التحالف (19) حزباً سياسياً<sup>(36)</sup> كما مبين في جدول رقم (7).



جدول رقم (7) الأحزاب والتنظيمات السياسية المنضوية في ائتلاف الوطنية

| اسم التحالف                                   | ت  | اسم الحزب                     | ت  | اسم الحزب                     |
|-----------------------------------------------|----|-------------------------------|----|-------------------------------|
| ائتلاف الوطنية<br>بزعامة اباد هاشم حسين علوي. | 1  | حزب الوفاء الوطني العراقي     | 14 | حركة العمل والوفاء            |
|                                               | 2  | حزب تجمع الوحدة العراقية      | 15 | حزب المسار المدني             |
|                                               | 3  | حزب العراق للإصلاح            | 16 | حزب التصحيح الوطني            |
|                                               | 4  | حزب الحوار والتغيير           | 17 | جبهة النهضة والإصلاح العراقية |
|                                               | 5  | حزب الخيار العربي             | 18 | التقدم المدني الحر            |
|                                               | 6  | جبهة الوحدة الوطنية           | 19 | تيار السلم المدني             |
|                                               | 7  | حزب تجمع نهضة جيل             |    |                               |
|                                               | 8  | وطني أولاً                    |    |                               |
|                                               | 9  | معاهدون                       |    |                               |
|                                               | 10 | المشروع الوطني العراقي        |    |                               |
|                                               | 11 | حزب العربيون                  |    |                               |
|                                               | 12 | الجبهة العراقية للحوار الوطني |    |                               |
|                                               | 13 | التجمع المدني للصالح (عمل)    |    |                               |

المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية، المصدر السابق.

ومن بين الأهداف التي ينادي بها التحالف: (بناء عراق حر مستقل، وتعزيز الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة في عراقنا العزيز الواحد، وخوض الانتخابات المحلية والتشريعية معبرين عن التيار المدني في تنافس شريف للفوز بثقة الشعب العراقي، وتشكيل تيار وسطي، يوحد العراق، ويعيد اللحمة الوطنية بين أبنائه بفئاتهم كافة (الدينية، والمذهبية، والأثنية)).<sup>(37)</sup>

#### ○ تحالف الانبار هويتنا

تحالف سياسي تأسس في العام (2018) بزعامة (محمد ريكان حديد الحلبوسي)، ويضم التحالف خمسة أحزاب سياسية هي (اتحاد القوى الوطنية، وتجمع التعاون، وحزب الحل، والاصالة العربية، وحزب وحدة أبناء العراق)<sup>(38)</sup>.

ومن الأهداف التي ينادي بها التحالف هي: (الحفاظ على وحدة العراق وبناء دولته الوطنية القائمة على أساس المواطنة بعيداً عن التخندق الطائفية والعرقية الضيقة، وإقامة علاقات متوازنة على الأصعدة الدولية والعربية والإقليمية وابعاد العراق عن الصراعات الإقليمية والدولية، والعمل على ترميمي النسيج الاجتماعي الوطني والعمل على إشاعة روح المواطنة الحققة القائمة على التسامح والتعايش بين مكوناته، والاهتمام بعنصر الشباب بما يضمن اسهامه في بناء المجتمع عبر تسليحه بالوعي الوطني بعيداً عن الكراهية ونوازع الإرهاب والتطرف، وإيلاء المرأة

اهتماماً استثنائياً وبما يجعلها قادرة على بناء الجيل وتربية النشأ، والاسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة... وما إلى ذلك<sup>(39)</sup>.

#### ○ تحالف تمدن

تحالف سياسي تأسس في العام (2018) بزعامة (فائق دعبول عبد الله الشيخ علي)، ويضم التحالف أربعة أحزاب سياسية هي (حزب الشعب للإصلاح، وحركة العراق الوطنية، والحركة المدنية الوطنية، وحزب الاتفاق الوطني العراقي)<sup>(40)</sup>.

ومن بين الأهداف التي ينادي بها التحالف: (بناء الدولة المدنية وفق مبادئ المواطنة والعدالة الاجتماعية، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، ومحاربة التخلف)<sup>(41)</sup>.

#### ○ الائتلاف الفيلي العراقي

تحالف سياسي تأسس في العام (2018) بزعامة (حيدر هاشم علي الفيلي)، ويضم التحالف حزبين سياسيين هما (المؤتمر الوطني العام للكرود الفيليين، وحزب الحوار الفيلي)<sup>(42)</sup>.

وجاءت أهداف هذا التحالف مرتكزة على الفيلي في العراق، ومن تلك الأهداف: (الحفاظ على وحدة العراق وشعبه والالتزام بالدستور والأنظمة والقوانين والعمل بها، المطالبة بحقوق أبناء المكون الفيلي، السعي لضمان حق المكون الفيلي بالتمثيل الحكومي وحفظ وجوده في الحكومة العراقية، انهاء جميع الآثار السيئة المرتكبة على المكون الفيلي بسبب سياسات النظام البائد.. وما إلى ذلك من اهداف نادت بحقوق المكون الفيلي)<sup>(43)</sup>.

#### ○ جبهة تركمان كركوك

تحالف سياسي تأسس في العام (2018) بزعامة (احمد رمزي كريم احمد)، ويضم التحالف (5) أحزاب سياسية<sup>(44)</sup> كما مبين في جدول رقم (8).

جدول رقم (8) الأحزاب والتنظيمات السياسية المنضوية في جبهة تركمان كركوك

| ت | اسم التحالف                                        | اسم الحزب                  |
|---|----------------------------------------------------|----------------------------|
| 1 | جبهة تركمان كركوك<br>بزعامة احمد رمزي كريم<br>احمد | الجبهة التركمانية العراقية |
| 2 |                                                    | حزب توركمين ايلي           |
| 3 |                                                    | حزب العدالة التركماني      |
| 4 |                                                    | الحركة القومية التركمانية  |
| 5 |                                                    | حزب القرار التركماني       |

المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية، المصدر السابق.

وجاءت أهداف هذا التحالف على:(الحفاظ على عراقية كركوك وتحقيق التعايش السلمي بين مكونات المحافظة وتمثيل كل أبناء المحافظة بما يحقق رفاه وخدمة كل مكوناتها والدفاع عن مظلومية أهالي كركوك وتشريع القوانين التي ترفع الحيف والظلم الذي أوقعه النظام البائد على كركوك وتمزيق نسيجها الاجتماعي وتصحيح الأوضاع التي تعرضت لها المحافظة بعد عام 2003، وتأييد خطوات الدولة في فرص سيطرتها على الملف الأمني بالمحافظة والقضاء المبرم على فلول عصابات داعش وإعادة اعمار المناطق التي تحررت من داعش والتبصير بالأخص عن مظلومية المكون التركماني ونقل معاناته إلى السلطتين التشريعية والتنفيذية ورفع الظلم والحيف عنهم...وما إلى ذلك من اهداف)<sup>(45)</sup>.

### التحالف العربي في كركوك

تحالف سياسي تأسس في العام (2018) بزعامة (راكان سعيد علي)، ويضم التحالف ستة أحزاب سياسية هي (حزب الحق الوطني، وحزب الحل، واتحاد القوى الوطنية، وحزب الاصالة العربية، والمشروع العربي في العراق، وحزب للعراق متحدون)<sup>(46)</sup>.

جدول رقم (9) الأحزاب والتنظيمات السياسية المنضوية في التحالف العربي في كركوك

| ت | اسم التحالف                                | اسم الحزب                |
|---|--------------------------------------------|--------------------------|
| 1 | جبهة تركمان كركوك<br>بزعامة راكان سعيد علي | حزب الحق الوطني          |
| 2 |                                            | حزب الحل                 |
| 3 |                                            | اتحاد القوى الوطنية      |
| 4 |                                            | حزب الاصالة العربية      |
| 5 |                                            | المشروع العربي في العراق |
| 6 |                                            | حزب للعراق متحدون        |

المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية، مصدر سبق ذكره.

ويهدف التحالف إلى وحدة العراق أرضاً وشعباً والحفاظ على الهوية الوطنية للبلد والحفاظ على عراقية كركوك والتعايش السلمي بين مكوناتها وطوائفها ضمن حدود الدستور والقانون والتساوي في الحقوق والواجبات<sup>(47)</sup>.

### ○ ائتلاف الكلدان

تحالف سياسي تأسس في العام (2018) بزعامة (ابلحد افرام ساوا حنا)، ويضم التحالف حزبين سياسيين، هما الاتحاد الديمقراطي الكلداني والمجلس القومي الكلداني<sup>(48)</sup>.

وجاءت اهداف التحالف مختصة بالمكون الكلداني في العراق، ومن تلك الأهداف: (تمثيل

المكون القومي الكلداني في مجلس النواب والمجالس المحلية، وتفعيل دور الكلدان في خدمة الوطن في جميع المجالات وبشكل فعال كما تتطلب المصلحة الوطنية، وتحقيق اهداف وحقوق الكلدان كمكون اصيل في المجتمع، والعمل من خلال تمثيل الكلدان في مجلس النواب والمجالس المحلية على ثقافة التسامح وقبول الآخر والمصالحة المجتمعية، والعمل على مكافحة الفساد في مؤسسات الدولة على اختلافها وتطبيق العدالة وترسيم روح التآخي بين العراقي<sup>(49)</sup>.

### ○ تيار الحكمة الوطني

انشق تيار الحكمة عن المجلس الأعلى الإسلامي في العام (2017)، فقد أعلن تأسيسه (السيد عمار الحكيم)، لأسباب عديدة منها (اصطدام مشروعه الشبابي الوطني ببعض الرؤى التي خالفته من أعضاء المجلس الأعلى الاسلامي)، وشارك في انتخابات مجلس النواب العراقي لعام (2018)، وجاء التيار بهوية تعريفية مفادها «تيار الحكمة الوطني تيار وطني عراقي يريد بناء دولة عصرية عادلة على أساس الهوية الوطنية والاسلامية والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وشعبنا العراقي أمة عراقية تمتاز بالتنوع والتعدد، وهي أمة تفتخر بحضارتها الانسانية العريقة، وإننا ننتقل من مصلحة العراق وشعبه في اتخاذ قراراتنا باستقلالية تامة».

### ب - التوزيع الاثني للأحزاب والتحالفات السياسية

من نافلة القول، ان التنظيمات الحزبية في العراق قامت منذ نشأتها على توزيع أثني (قومي - طائفي) ثابت إلى درجة ان تحليل الخارطة الحزبية دون توزيعها على التصنيفات الاثنية للمجتمع العراقي يجعل تحليل هذه التنظيمات امراً غير واقعي، ويمكن ايجاز اهم ملامح الخارطة الاثنية وحضورها في انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018 بالآتي<sup>(50)</sup>:

○ تكتلات طائفية: فقد استمرت عملية التمايز الواضحة بين المكونات السياسية العراقية، فلا يزال هناك تكتلات سياسية شيعية خالصة وأخرى سنية وثالثة كردية. حتى وإن شهدت بعض تلك التحالفات ارتباطات انتخابية مع قوى من مكونات سياسية مختلفة، إلا إنها تظل عملية محدودة للغاية وفي نطاق ضيق، وهو ما يشير إلى عدم حدوث تغيرات جذرية في المشهد الانتخابي العام عن سابقه، أما المعطيات الجديدة فتشير إلى حالة الانشقاق والتفكك التي اعترت العديد من القوى والأحزاب السياسية بمكوناتها الثلاثة الشيعية والسنية والكردية بصورة لم تشهدها العمليات الانتخابية السابقة على مدار الفترة من 2005 وحتى 2014، ونتج عنها تشكيل قوى حزبية جديدة لديها الرغبة في المنافسة على المقاعد البرلمانية.

○ انشقاقات وتحالفات براغماتية: دخول المكون الشيعي السياسي الانتخابات عبر أربعة مكونات شيعية سياسية كبرى، بعض تلك الأحزاب شهدت انقسامات كحزب الدعوة الذي دخل

الانتخابات عبر قائمتين منفصلتين إحداهما ترأسها رئيس الوزراء الاسبق حيدر العبادي، والأخرى ترأسها نظيره نوري المالكي، وينضوي تحت هاتين القائمتين العديد من التحالفات الانتخابية المختلفة، كما ان بعض الأحزاب الأخرى شهد انشقاقات حادة، كانشقاق عمار الحكيم عن المجلس الإسلامي الأعلى مكونا تيار الحكمة الوطني وخاض الانتخابات منفرداً، والبعض الثالث شهد تغييرات في توجهاته من كونه حزباً دينياً خالصاً إلى حزب يسعى لعقد تحالفات مع أحزاب مدنية وأخرى علمانية، ويمثله التيار الصدري الذي كون حزباً سياسياً جديداً أطلق عليه اسم (حزب الاستقامة)، متحالفاً مع الحزب الشيوعي العراقي في إطار تحالف (سائرون) الإصلاحية متخطياً بذلك حاجز التقسيم الطائفي والأيدولوجي في العراق.

○ انقسامات سنوية وانفتاح براغماتي: استمرار حالة الانقسام والتشرذم بين المكونات السياسية القائمة للتيار السني، بل أخذ هذا الانقسام منحى متزايد لاسيما في أعقاب انتهاء الحرب على تنظيم داعش الارهابي في المحافظات السنية كالأنبار ونيوى وصلاح الدين وديالى، نتيجة لصراعها على قيادة وتمثيل تلك المحافظات؛ لانها تمثل الوعاء الانتخابي الاساسي للسنة، لهذا السبب طالبت العديد من القوى السنية بتأجيل الانتخابات حتى عودة النازحين إلى المناطق التي تم تحريرها من تنظيم داعش الارهابي، وقد تحالفت بعض هذه القوى مع شخصيات شيعية مدنية كتتحالف سليم الجبوري رئيس البرلمان مع ائتلاف الوطنية للشيعي الليبرالي إياد علاوي (ائتلاف الوطنية).

أما بالنسبة لأحزاب وتحالفات المكونات، فيمكن أن نبين بعض الملاحظات بالآتي:

○ تفكك كوردي: يعاني المكون الكوردي بصورة حادة من تداعيات فشل عملية الاستقلال عن جسد الدولة العراقية بعد إحباط حكومة العبادي لنتائج الاستفتاء الذي أجري في 25 سبتمبر 2017، وانعكست تلك التداعيات على القوى السياسية الحزبية الكوردية التي كانت ممثلة عبر تكتل التحالف الكردستاني في البرلمان الحالي بحوالي 60 مقعداً؛ حيث تفكك التحالف بانسحاب العديد من القوى الكردية منه، فضلاً عن انسحاب رئيس الحزب الديمقراطي مسعود برازاني من العمل السياسي والحزبي على وقع مسؤوليته عن فشل مشروع الاستقلال، وشهد حزب الاتحاد تطورات قيادية على إثر وفاة جلال طالباني، ناهيك عن حالة الخلافات الحادة بين تلك المكونات إلى جانب العديد من المشكلات الاقتصادية والأمنية التي يعاني منها الإقليم، وكلها عوامل ألقت بتبعاتها على الحظوظ الانتخابية للتحالفين الكورديين المشاركين في الانتخابات، ولاحظنا أن الأحزاب التركمانية تتواجد في أغلب الائتلافات، فهي موجودة ضمن ائتلافات سنية، وشيعية، وعلمانية، ومناطقية، مع وجود تحالف تركماني خالص أيضاً، ولكن المثير للاهتمام إنه لا يمكن ملاحظة إنضواء أي حزب تركماني أو شخصية سياسية تركمانية تحت الائتلافات الكردية، رغم

تواجد التركمان في مناطق متنوعة أثنيًا، يتواجد فيها الأكراد، كما يلاحظ عدم وجود أحزاب أو شخصيات عربية في الائتلافات الكردية، وعدم وجود أحزاب أو شخصيات كردية في الائتلافات العربية، ويعكس ذلك استقطاباً حاداً على الخط الأثني العربي التركماني مع الكردي.

○ تكرار القيادات: أمّا من ناحية قيادة تلك التحالفات والأحزاب، فإن معظمها تقاد من قبل مسؤولين حكوميين حاليين وسابقين، فرئيس الوزراء، ونواب رئيس الجمهورية، ورئيس البرلمان ونائبه، ووزراء ومسؤولين حكوميين من مختلف القطاعات بما فيها قطاع الأمن، ورؤساء عشائر ورجال دين وقادة في فصائل الحشد الشعبي، وأعضاء مجلس نواب حاليين وسابقين، كلهم يقودون أحزاباً وتحالفات رئيسة شاركت في انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018، مما يعني أن الذهنية التي تدير العملية السياسيّة هي نفسها التي أدارت أوضاعاً سياسية اتسمت بالصراع وضعف التوافق والفشل الحكومي والتشريعي خلال المرحلة السابقة، ما أدّى بالنتيجة إلى هشاشة النظام السياسي وتعميق فجوة المحاصصة الاثنية.

أما بالنسبة لأهداف تلك الأحزاب والتحالفات السياسيّة، فيمكن تصنيفها على وفق الآتي:

○ متشابهة الأهداف ومختلفة في مراكز الثقل الانتخابي: إنّ معظم التحالفات السياسيّة جاءت متشابهة الأهداف (تحالف سائرون، وتحالف الفتح، وائتلاف النصر، وائتلاف الوطنية، وتحالف القرار السياسي)، وكانت تقتصر تلك الأهداف على (السعي لبناء الدولة العراقية، ومحاربة الفساد والإرهاب، وتحقيق التعايش السلمي، والقضاء على المحاصصة الطائفية، والسعي لعودة النازحين وإعادة اعمار المناطق المحررة. وما إلى ذلك)، وقد تكون مختلفة بصياغة عبارات تلك الأهداف، فضلاً عن إنّ نسب الترشيح وانتشار الحملات الانتخابية لتلك الأحزاب انقسمت بين الدوائر الانتخابية ذات الأغلبية السنية وهي المناطق الغربية والوسط والمناطق الشمالية، والأخرى ذات الأغلبية الشيعية في الدوائر الانتخابية في المحافظات العراقية الجنوبية، وفقاً لمراكز الثقل الانتخابي لها.

○ مرتكزة الأهداف لقطاع معين وفي دائرة انتخابية معينة: جاءت بعض الأحزاب والتحالفات السياسيّة على أهداف محددة أي مخصصة (لقطاع معين) من قطاعات الدائرة الانتخابية، ك(جبهة تركمان كركوك) التي اقتصر أهدافها على (محافظة كركوك) وعلى وجه الخصوص (المكون التركماني)، فضلاً عن (التحالف العربي في كركوك) الذي نادى (بالحفاظ على عراقية محافظة كركوك والسعي لوحدة العراق)، وجاء (الائتلاف الفيلي العراقي) الذي يسعى من خلال أهدافه (على حقوق المكون الفيلي)، فضلاً عن (ائتلاف الكلدان) الذي ضم حزبين ذو أيدولوجية سياسية مرتكزة على المكون (الكلداني) إذ اقتصر في أهدافه على (تفعيل دور الكلدان وتمثيل المكون الكلداني.. وما إلى ذلك)، وبالتالي ان تلك التحالفات يمكن تسميتها (تحالفات المكونات) والتي

كان نسبة تمثيلها ضعيف في باقي الدوائر الانتخابية ان لم يكن معدوماً، كونها ركزت في أهدافها وطبيعتها تشكيلها على شرائح أو مكونات معينة في الدائرة الانتخابية ذات الثقل السكاني لتلك الشرائح، وهذا بدوره لا يتناسب مع انتخابات مجلس النواب العراقي، حيث كانت تلك الأهداف بطبيعتها ومدلولاتها قريبة على انتخابات مجالس المحافظات.

○ فوضى الأهداف وانعدام المركزية: ان ما لاحظناه وبصورة واضحة لم يكن هنالك مركزية في الترويج والشعار لتلك الأهداف، إذ إنّ الأحزاب المنضوية داخل التحالفات لم تسير على منهجية واحدة في إدارة حملاتها الانتخابية، وان كل مرشح يناهز بأهداف قد تكون مغايرة للأهداف المركزية للتحالف، وحتى بالنسبة للأحزاب السياسية، إذ لم تعمل على قاعدة واحدة في تحديد أهدافها وبرنامجه الانتخابي واحد، حيث كانت المركزية فقط في (الألوان، الرمز، الشعار...وما إلى ذلك).

### ت - البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية بعد عام 2003 (انتخابات 2018 انموذجاً)

جاءت البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات النيابية بعد العام 2003 المشاركة في الدورات الانتخابية (2005، و2010، و2014، و2014)، معبئة بشعارات وأهداف خالية من أية مشاريع تنموية مدروسة، حيث افتقرت تلك البرامج إلى تدابير وسياسات عامة تنموية وأمنية للتعامل مع التحديات والمشاكل السياسية التي يعاني منها جسد الدولة العراقية، ولم تقدم أية تعهدات أخلاقية للناخب العراقي تلتزم بموجبها بتطبيق بنود برامجها الانتخابية في حال فوزها في الانتخابات، ربماً تهرباً من المسؤولية في حال تعثرها في التنفيذ فيما لو وصلت للحكم، إذ لم توضح الأحزاب السياسية في الدورات السالفة الذكر الآليات المناسبة التي ستتبعها لتطبيق تلك البرامج لكي يتمكن المواطن من تشخيص الخلل في عمل الحكومة ومحاسبتها، وقد عززت هذا التهرب بلجوئها في حملاتها الانتخابية إلى الاستقواء بالعشيرة والاقارب بشكل ملفت في أسماء المرشحين ودعاياتهم الانتخابية، ومنهم من يعلن عن العلاقة مع قريبه رجل الدين أو شيخ العشيرة أو النائب في البرلمان، وهناك أيضاً ضغوط مارسها تلك الأحزاب على الناخبين بلغت حدود التهديد، وبالرغم من ذلك، فقد كانت اغلب برامج الكتل السياسية تشترك في المفردات خاصة فيما يتعلق بالجانب الأمني والخدمي والاقتصادي مع الفارق في تقديم احداها على الأخرى بصيغات مختلفة، وقد طغى طابع (الشعار) عليها حيث كانت شعارات عامة بوعود دعائية بعيدة عن الواقع وغير معول عليها، كما ركزت على إيقاع الكلمات والمظهر الخارجي للمرشح أكثر من الشعارات.

أما على صعيد الناخب في تلك الانتخابات فان البرامج الانتخابية لم تكن ذات أهمية عنده رغم انها تعد وسيلة الارتباط بين المرشحين والناخبين في النظم الديمقراطية، إذ لم يعتبرها الأساس في انتخاب المرشحين، لأسباب عدة: منها ضعف الوعي السياسي لدى نسبة كبيرة من

الناخبين وبالتالي فقدانها على التمييز بين البرامج الانتخابية ونقدها، اضم إلى ذلك (أزمة الثقة السياسية) التي تتسع فجوتها بعد كل مرحلة انتخابية لأن التغذية العكسية لمردود الحملات الانتخابية من وعود والتزامات جاءت مغايرة لطموحات الناخب العراقي، فضلاً عن ان اغلب تلك البرامج هي برامج فئوية تتسابق بها الأحزاب السياسية لكسب الناخب من نفس المكون الذي تنتمي اليه وبالتالي أصبحت العملية الانتخابية بسبب تلك الحملات الانتخابية وممارستها السياسية الاستقطابية على اكتاف البنى التقليدية للمجتمع العراقي<sup>(51)</sup>.

لذلك أفرزت الانتخابات السابقة جملة من التحديات والمشاكل منها ما طفق حديثاً على الساحة السياسية العراقية، ومنها ما تفاقم وتضخم من إشكاليات عدة منذ العام 2003، وان تداعيات تلك الانتخابات ومردودها على المجتمع العراقي، وطبيعة الممارسات السياسية للنخبة السياسية (المنتخبة) في مجلس النواب العراقي وحتى في السلطة التنفيذية افرزت مردوداً سلبياً وسع فجوة أزمة الثقة السياسية بين الأحزاب السياسية والناخبين، وبين المنظومة الانتخابية والناخبين، مما أدى إلى الانشقاقات الحزبية الواضحة في انتخابات العام (2018) وتشكيل أحزاب وتحالفات سياسية مغايرة للأيدولوجيات التي اتبعتها الأحزاب السياسية قبل انتخابات العام 2018، لتحمل مسميات مختلفة ذات طابع وطني وايدولوجية ظاهرها (مدنياً ووطنياً اصلاحياً) وباطنها (مناطقية، فئوية، تعبوية، طائفية).

وعند قراءتنا للبرامج الانتخابية وما طرحته الأحزاب السياسية في الظهور الإعلامي في وسائل الاتصال السياسي المختلفة من (مناظرات وبرامج تلفزيونية) زيادة على الرسائل السياسية المصورة التي يروج لها المرشحون والأحزاب السياسية بوسائلها المختلفة اتضح لنا الآتي:

○ جاءت البرامج الانتخابية للتحالفات بصيغة تسويقية لزعماء التحالفات، وعلى سبيل المثال: اتسم البرنامج الانتخابي للنصر بطابع ترويجي اشهاري واضح لزعيم التحالف (حيدر العبادي)، وكذا الحال بالنسبة لتحالف الفتح بزعامة (هادي العامري).

○ واتسمت البرامج الانتخابية للأحزاب والتحالفات بالتشابه في البنود التي نادى بتطبيقها عند الوصول إلى السلطة، لكن رغم ذلك التشابه بين التحالفات السياسية والأحزاب، لم تكن هنالك مركزية بين الأحزاب المتحالفة والبرنامج السياسي المركزي للتحالف، فضلاً عن البرنامج المركزي للتحالف وبرامج المرشحين، حيث كانت هنالك برنامج انتخابي للتحالف، وبرنامج انتخابي للمرشح، وبرنامج انتخابي للحزب المنضوي داخل التحالف... وما إلى ذلك، وشهدت انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018 حالة غير مسبوقة من فوضى البرامج والاهداف الانتخابية وانعدام المركزية التي تعد من أسس عمل الحملات الانتخابية وتنفيذ اهدافها، وقد اتسمت بالشخصنة والارتجال للمرشحين.



○ جاءت البرامج الانتخابية بأسلوب سردي مطول ووصفي للمتطلبات التي يأمل الناخب الحصول عليها، ومن المتعارف عليه في صياغة البرامج الانتخابية أن تكون مختصرة بصفحة واحدة أو صفحتين وتختص بمحاور معينة نابعة من مشاكل الدوائر الانتخابية ويتم مناقشة تلك الإشكاليات في الظهور الإعلامي في وسائل الاتصال المختلفة وهذا ما نسميه التنافس الانتخابي المعول عليه.

○ إن أي برنامج انتخابي يقدم في الحملات الانتخابية للأحزاب للتنافس في انتخابات مجلس النواب يكرس رؤية الأحزاب داخل السلطة، ولم نجد برنامج انتخابي يتبنى خيار المعارضة والرقابة والمتابعة، كما أن تلك البرامج تتجاوز حدود صلاحيات ومهام النائب وطبيعة عمله، فإذا كانت البرامج الانتخابية هي وسيلة الارتباط بين المرشحين والناخبين في النظم الديمقراطية، فأنها في العمل السياسي في العراق ليست بالأهمية التي تماثل ما هو موجود في الدول الديمقراطية الأخرى؛ ذلك لأن الشعب العراقي لا يعدّها الأساس في انتخاب المرشحين إلى السلطة التنفيذية، لأن ميول الناخب العراقي إما أن تكون دينية مذهبية، أو قومية، أو حكومية، أو سياسية، من دون وعي سياسي حاذق يجعل من فهم ماهية طبيعة عمل النائب، هل هي تعيين الناخب وتمكينه على حصوله لوظيفة؟ أم تبليط شارع؟ أو المحافظة على بيضة العشيرة والمذهب والقومية...؟، فالنائب مهامه تشريع القوانين والرقابة على عمل السلطة التنفيذية، لكن يستمر المرشحون بمحاكاة الفهم البسيط للناخب لطبيعة عمل مجلس النواب، وهذا أدّى إلى أن تكون البرامج الانتخابية حلقة فائضة في العملية السياسية في العراق<sup>(52)</sup>.

## 2 - حالة الثقة السياسية في الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية والتحالفات (الانتخابات النيابية 2018)

أجرى الباحث دراسة ميدانية في العام 2018<sup>(53)</sup>، شملت ثلاثة محافظات عراقية (بغداد، والبصرة، وكركوك)، استطلع من خلالها الباحث توجهات المواطنين في انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018، ومن ثم قياس حركة السلوك الانتخابي ودوافعه، وشملت عينة الدراسة (1100) مبحوث مقسمة على (600) مبحوث من محافظة بغداد، و(300) مبحوث من محافظة البصرة، و(200) مبحوث من محافظة كركوك على طريقة العينة العشوائية (كما مبين في جدول رقم (10)).

جدول رقم (10) البيانات الاساسية للمبحوثين

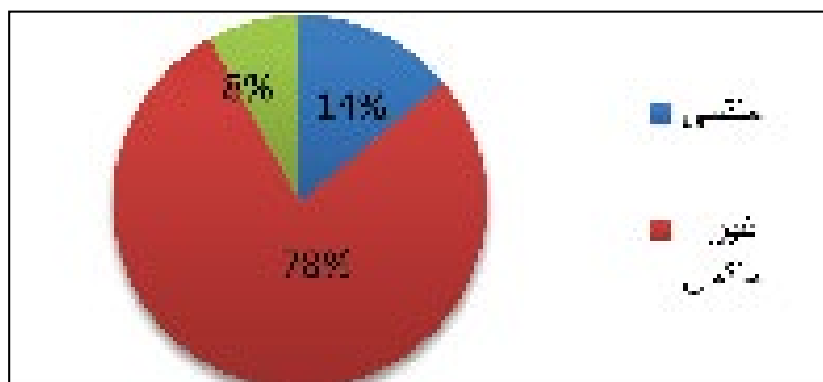
| البيانات الاساسية | بغداد         |                | بصرة  |                | كركوك          |     | الدالة |
|-------------------|---------------|----------------|-------|----------------|----------------|-----|--------|
|                   | العدد         | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية | النسبة المئوية |     |        |
| الجنس             | ذكر           | 426            | 53.3% | 225            | 28.1%          | 149 | 18.6%  |
|                   | انثى          | 174            | 58.0% | 75             | 25.0%          | 51  | 17.0%  |
| العمر             | 25-18         | 159            | 55.4% | 77             | 26.8%          | 51  | 17.8%  |
|                   | 45-26         | 230            | 53.2% | 122            | 28.2%          | 80  | 18.5%  |
|                   | اكثر من 45    | 211            | 55.4% | 101            | 26.5%          | 69  | 18.1%  |
| المهنة            | موظف          | 208            | 58.3% | 93             | 26.1%          | 56  | 15.7%  |
|                   | قطاع خاص      | 206            | 58.2% | 88             | 24.9%          | 60  | 16.9%  |
|                   | عاطل عن العمل | 98             | 48.8% | 57             | 28.4%          | 46  | 22.9%  |
|                   | ربة بيت       | 49             | 49.0% | 31             | 31.0%          | 20  | 20.0%  |
|                   | عسكري         | 39             | 44.3% | 31             | 35.2%          | 18  | 20.5%  |
| التحصيل الدراسي   | امي           | 119            | 61.3% | 38             | 19.6%          | 37  | 19.1%  |
|                   | دون الثانوي   | 206            | 54.9% | 108            | 28.8%          | 61  | 16.3%  |
|                   | ثانوي         | 143            | 52.0% | 80             | 29.1%          | 52  | 18.9%  |
|                   | جامعي         | 132            | 51.6% | 74             | 28.9%          | 50  | 19.5%  |
| السكن             | حضر           | 469            | 53.5% | 250            | 28.5%          | 158 | 18.0%  |
|                   | ريف           | 131            | 58.7% | 50             | 22.4%          | 42  | 18.8%  |

## أ. محور الانتماء الحزبي

يعد الانتماء حاجة نفسية اساسية، كالحاجة للحب تلي بأهميتها الحاجات الفيزيولوجية للمأكل والمشرب، وهي مجموعة من المشاعر والعواطف التي تعتمد على وجود جماعة بشرية، وللانتماء لجماعة أو حزب معين مستويات عدة تتدرج على الشكل الآتي: (الاحترام، والتأييد، والدعم، والانتساب، والولاء، والاندماج، والتوحد بالجماعة، والطاعة التامة... وغيرها)، لقد بينت الدراسة الميدانية ان (158) مبحوثاً (انتمى) إلى الأحزاب السياسية أي ما نسبته (14%)، في حين (854) مبحوثاً (غير منتمين) إلى الأحزاب السياسية أي ما نسبته (78%) إذ شكلت النسبة الأكبر، فيما شكل (العسكر الممنوعون من الانضمام إلى الأحزاب السياسية قانوناً) (88) مبحوثاً أي ما نسبته (8%).

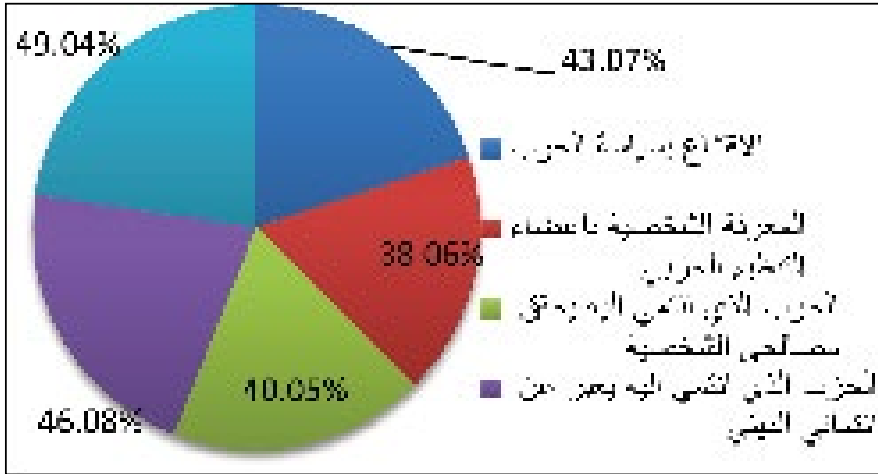
ويدلل ذلك على ضعف ثقل التواجد السياسي للمنتج الحزبي في السوق السياسي امام المستهلكين السياسيين (الناخبين).

شكل (3) انتماء المبحوثين إلى الأحزاب السياسية



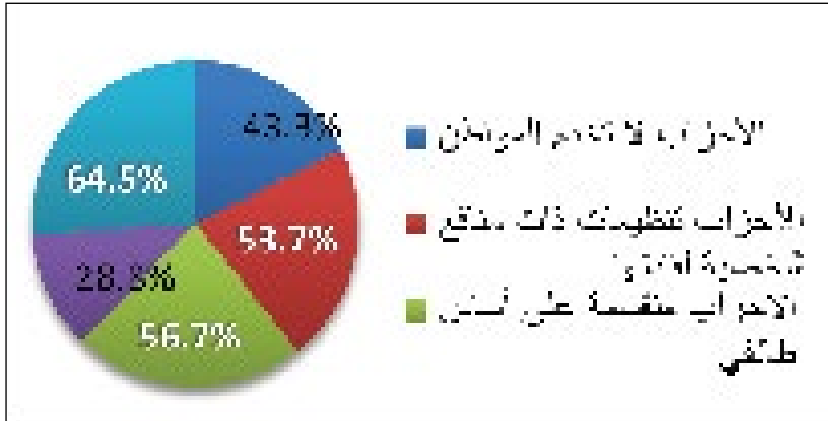
وهناك جملة من الدوافع للانتماء إلى الأحزاب السياسية، منها الميول والمشاعر والعواطف، وتشارك الاهداف والخصائص الوجود منها ما يتعلق بالارض والهوية، والمنافع الشخصية والمتطلبات للمواطن التي يليها الحزب السياسي.. وغير ذلك الكثير، وقد بينت الدراسة الميدانية ان (96) مبحوثاً أي ما نسبته (43.7%) من المنتمين إلى الأحزاب السياسية كان (الاقتناع بسياسة الحزب) أحد أسباب الانتماء إلى الأحزاب، في حين بين (61) مبحوثاً أي ما نسبته (38.6%) من المنتمين إلى الأحزاب السياسية إنَّ الانتماء كان بسبب (المعرفة الشخصية بأعضاء التنظيم الحزبي)، وكان (تحقيق المصلحة الشخصية) أحد الأسباب للانتماء إلى الأحزاب السياسية لـ(64) مبحوثاً أي ما نسبته (40.5%) من المنتمين إلى الأحزاب السياسية، فيما بين (74) مبحوثاً أي ما نسبته (46.8%) من المنتمين إلى الأحزاب السياسية ان (التعبير عن الانتماء الديني) كان أحد الأسباب للانتماء إلى الأحزاب، وبين (78) مبحوثاً أي ما نسبته (49.4%) من المنتمين إلى الأحزاب السياسية ان (التعبير عن الانتماء القومي) كان أحد أسباب الانتماء إلى الأحزاب السياسية لدى المبحوثين المنتمين.

شكل (4) دوافع الانتماء إلى الأحزاب السياسية



وفي مقابل ذلك، هنالك جملة من الأسباب دفعت المبحوثين إلى امتناعهم عن الانتماء إلى الأحزاب السياسية، منها عدم القناعة بسياسة وتطلعات ومواقف وقرارات الحزب السياسي، ومنها عدم توفر متطلبات المواطن في الأحزاب الموجودة، والفراغ التواصل بين الحزب السياسي والمواطنين، وظهور الأحزاب السياسية وقت الانتخابات فقط.. وغيرها، وقد بينت الدراسة الميدانية ان (370) مبحوثاً أي ما نسبته (43.3%) غير المنتمين إلى الأحزاب السياسية كان (الأحزاب لا تخدم المواطن) أحد الأسباب التي أدت إلى امتناعهم عن الانتماء إلى الأحزاب السياسية، في حين بين (459) مبحوثاً أي ما نسبته (53.7%) غير المنتمين إلى الأحزاب السياسية ان أحد أسباب امتناعهم عن الانتماء هو (الأحزاب تنظيمات ذات منافع شخصية لقادتها)، في حين كان (الأحزاب منقسمة على أساس طائفي) أحد الأسباب التي أدت إلى امتناع (484) مبحوثاً أي ما نسبته (56.7%) غير المنتمين إلى الأحزاب السياسية، كما بين (246) مبحوثاً أي ما نسبته (28.8%) غير المنتمين إلى الأحزاب السياسية ان عدم امتناعهم كان بسبب (الأحزاب غير وطنية)، وبين (551) مبحوثاً أي ما نسبته (64.5%) غير المنتمين إلى الأحزاب السياسية ان الانتماء إلى الأحزاب السياسية هو (امر غير مجدي) لذلك كان أحد أسباب الامتناع عن الانتماء.

شكل (5) اسباب امتناع المبحوثين للانتماء إلى الاحزاب السياسية



وفي ضوء ما سبق عرضه سالفاً يمكن عرض الآتي:

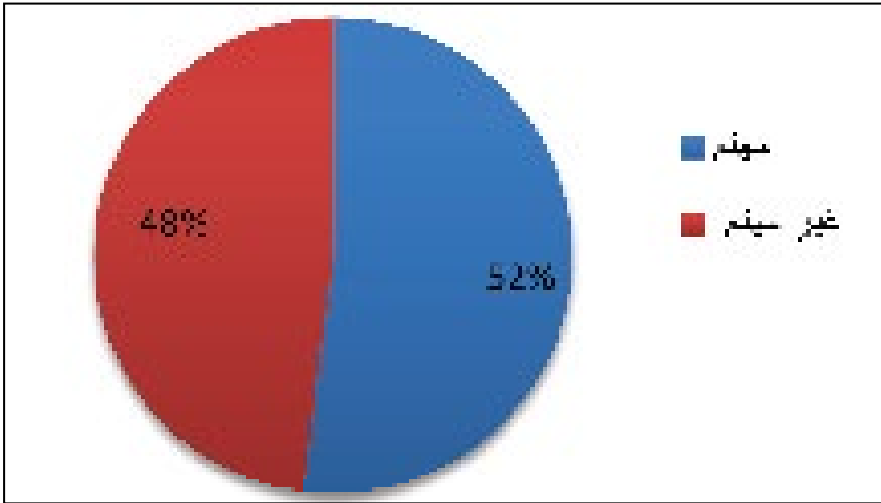
- الانتماء والعمل الحزبي ليس من اولويات المواطن العراقي بوصفها عملية غير مجدية في مثل هذا النوع من النشاطات.

- الاتهامات بالفساد التي تتعرض لها العديد من الاحزاب والشخصيات الحزبية أضف إلى ذلك الوهن العام في أنشطة وبرامج تلك الاحزاب وضبابية الرؤية وعد الثبات الفكري والايديولوجي للأحزاب وقياداتها، كان له الاثر الواضح في نفور المواطن العراقي من الانخراط والانتماء الحزبي الذي فقد الكثير من قيمته، وهي حالة أصبح فيها المواطن ينظر إلى الاحزاب والمنخرطين فيها بمنظار الريبة والشك في انهم يبحثون عن مصالح ومنفعة لحسابهم الخاص.

#### ب - محور الثقة السياسية في الحملات الانتخابية

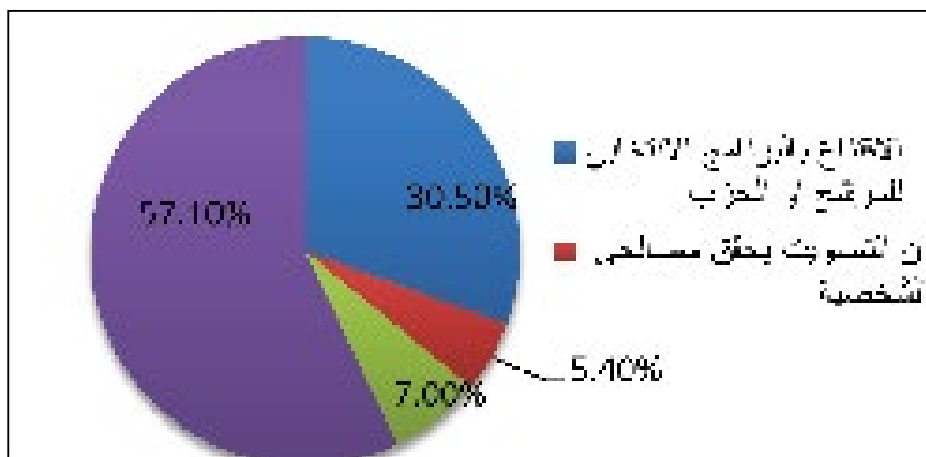
تعد حالة الاهتمام بمتابعة الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية من قبل المواطن، احدى المؤشرات المهمة لقياس الوعي السياسي، فضلاً عن كونها دلالة مهمة لتحديد مستوى الثقة السياسية بتلك الاحزاب والعملية الانتخابية، وقد بينت الدراسة الميدانية ان (574) مبحوثاً (اهتم) بمتابعة الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية أي ما نسبته (52%)، في حين (526) مبحوثاً ابدوا (عدم اهتمامهم) بمتابعة الحملات الانتخابية أي ما نسبته (48%).

شكل (6) اهتمام المبحوثين بمتابعة الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية



وقد ترجمت حالة الثقة السياسية تجاه الحملات الانتخابية من قبل المبحوثين، بالافتناع بالبرنامج الانتخابي للمرشح أو الحزب السياسي، وهو ما اكده (175) مبحوثاً أي ما نسبته (30.5%) من عدد المهتمين بمتابعة الحملات الانتخابية، فيما كان (31) مبحوثاً أي ما نسبته (5.4%) من عدد المهتمين بمتابعة الحملات كان تأثيرها في تشكيل قناعاتهم هو (تحقيق المصلحة الشخصية)، وقد أدت متابعة الحملات إلى امتناع (40) مبحوثاً عن التصويت أي ما نسبته (7.4%) من مجموع المهتمين والمتابعين للحملات، في حين لم تغير الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية قناعات (328) مبحوثاً أي ما نسبته (57.1%) من مجموع المهتمين بمتابعة الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية.

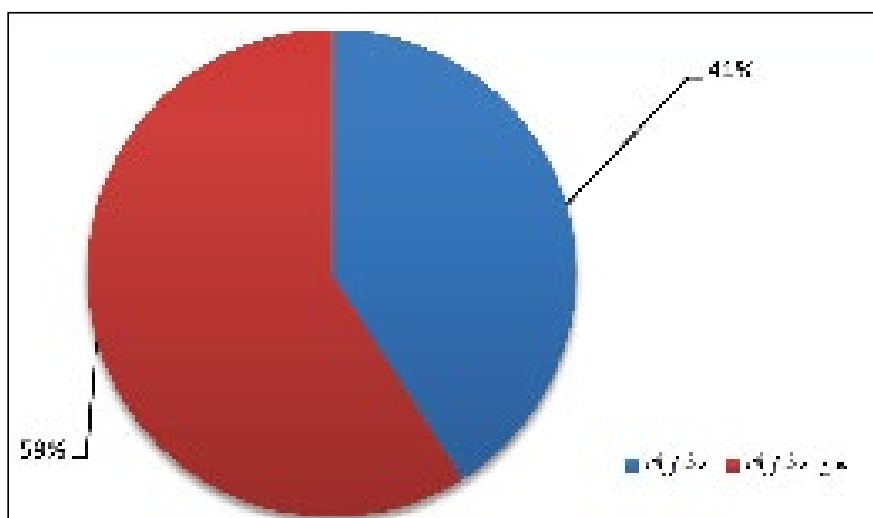
شكل (7) انعكاسات الحملات الانتخابية على حالة الثقة السياسية بالأحزاب



#### ت. محور المشاركة في الانتخابات (التصويت، العزوف)

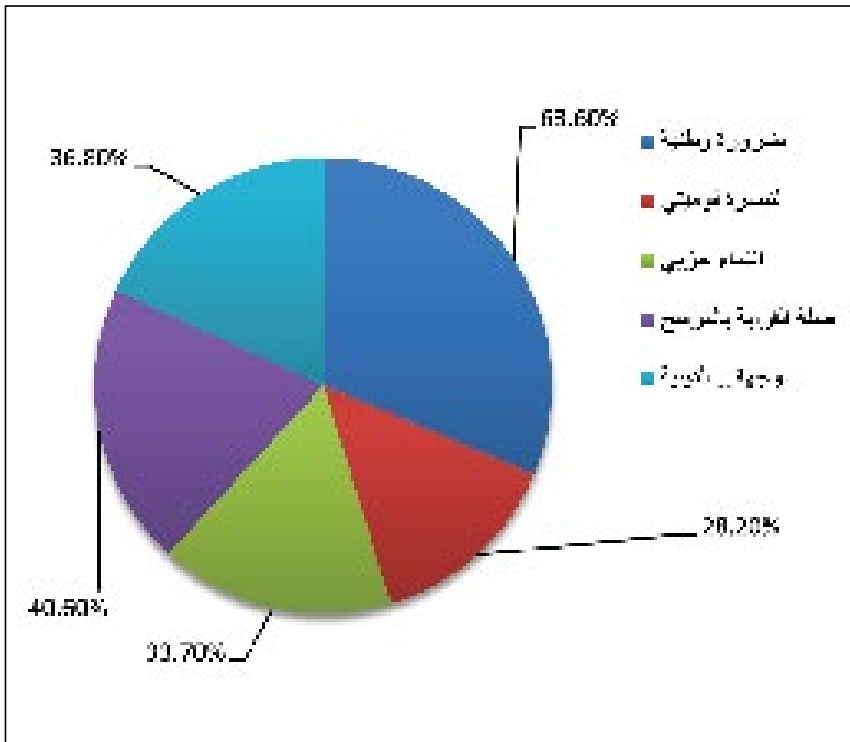
تعد عملية المشاركة في الانتخابات (التصويت، والعزوف) من أهم مؤشرات حالة الثقة السياسية في المنظومة الانتخابية والأحزاب السياسية، ومن خلال الدراسة الميدانية، تبين أن (451) مبحوثاً أي ما نسبته (41%) من عينة الدراسة قد صوت في انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018، فيما جاءت النسبة الأكبر للعزوف الانتخابي عند (649) مبحوثاً أي ما نسبته (59%).

شكل (8) السلوك الانتخابي للمبحوثين في انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018



كما بينت الدراسة الميدانية ان اهم الاسباب التي دفعت الناخبين إلى التصويت هي (الضرورة الوطنية، ونصرة القومية، والانتماء الحزبي، وصلة القرابة بالمرشح، والدوافع الدينية)، إذ أن (287) مبحوثاً أي ما نسبته (36.6%) من عدد المبحوثين المصوتين في الانتخابات كانت (الضرورة الوطنية) هي أحد أسباب التصويت في الانتخابات، فيما جاءت (نصرة القومية) كأحد أسباب التصويت لـ (127) مبحوثاً أي ما نسبته (28.2%) من عدد المبحوثين المصوتين في الانتخابات، و(152) مبحوثاً أي ما نسبته (33.7%) من مجموع المصوتين في الانتخابات كان (الانتماء الحزبي) أحد أسباب التصويت في الانتخابات، وكان (صلة القرابة بالمرشح) كأحد الأسباب التي حددت السلوك الانتخابي لـ (183) مبحوثاً أي ما نسبته (40.6%) من عدد المبحوثين المصوتين في الانتخابات، واخيراً جاءت (التوجهات الدينية) لـ (166) مبحوثاً أي ما نسبته (36.8%) كأحد أسباب التصويت في الانتخابات، وبالرغم من ذلك فان مستويات المشاركة السياسية قد انخفضت في انتخابات 2018 مقارنة بالانتخابات السابقة (ينظر الجدول رقم (11)).

شكل (9) أسباب مشاركة المبحوثين في التصويت في الانتخابات النيابية لعام 2018





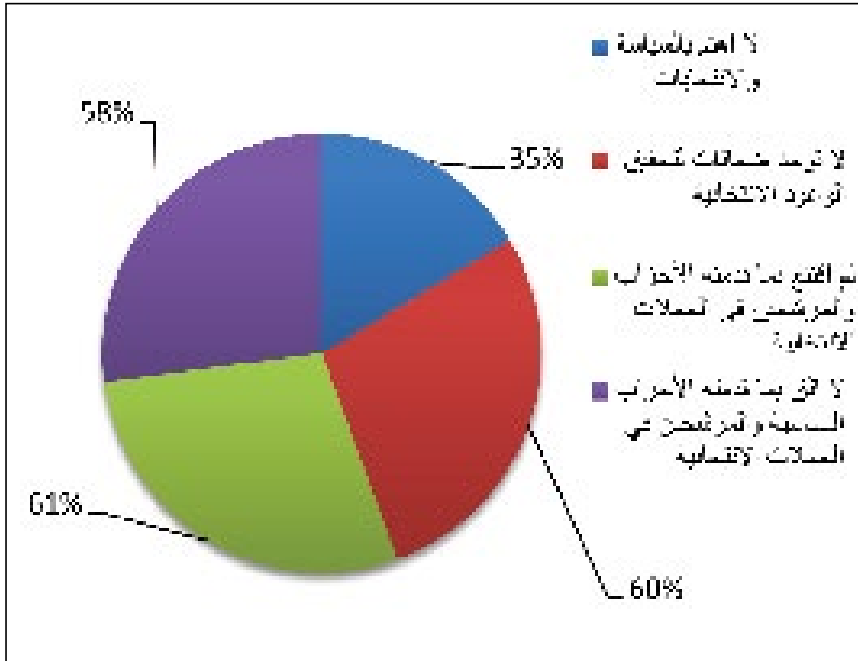
## جدول رقم (11) مؤشرات المشاركة الانتخابية في العراق (2005-2018)

| اسم المحافظة | كافون الثاني<br>2005                           | تشرين الأول<br>2005                | كانون الأول<br>2005               | كانون الثاني<br>2009          | أذار<br>2010                      | نيسان<br>2013                 | نيسان<br>2014                     | ايار<br>2018                      |
|--------------|------------------------------------------------|------------------------------------|-----------------------------------|-------------------------------|-----------------------------------|-------------------------------|-----------------------------------|-----------------------------------|
|              | انتخابات الجمعية الوطنية ومجالس المحافظات 2005 | الاستفتاء على الدستور العراقي 2005 | انتخابات مجلس النواب العراقي 2005 | انتخابات مجالس المحافظات 2009 | انتخابات مجلس النواب العراقي 2010 | انتخابات مجالس المحافظات 2013 | انتخابات مجلس النواب العراقي 2014 | انتخابات مجلس النواب العراقي 2018 |
|              | نسبة المشاركة                                  | نسبة المشاركة                      | نسبة المشاركة                     | نسبة المشاركة                 | نسبة المشاركة                     | نسبة المشاركة                 | نسبة المشاركة                     | نسبة المشاركة                     |
| دهوك         | 58.26%                                         | 63.28%                             | 76.36%                            | 52.18%                        | 62.39%                            | 44.66%                        | 61.76%                            | 44.52%                            |
| أربيل        | 92.00%                                         | 85.00%                             | 92.00%                            |                               | 80.49%                            |                               | 76.14%                            | 51.00%                            |
| السليمانية   | 84.00%                                         | 95.00%                             | 95.00%                            |                               | 76.08%                            |                               | 73.47%                            | 43.00%                            |
| نابلس        | 82.00%                                         | 78.00%                             | 84.00%                            |                               | 73.23%                            |                               | 73.61%                            | 50.00%                            |
| كركوك        | 17.00%                                         | 57.00%                             | 70.00%                            | 63.57%                        | 66.28%                            | 51.92%                        | 54.21%                            | 53.00%                            |
| بغداد        | 70.00%                                         | 78.00%                             | 86.00%                            |                               | 73.58%                            |                               | 67.66%                            | 40.00%                            |
| بابل         | 33.00%                                         | 67.00%                             | 75.00%                            | 59.55%                        | 62.58%                            | 51.92%                        | 60.67%                            | 50.00%                            |
| كربلاء       | 2.00%                                          | 38.00%                             | 86.00%                            | 45.29%                        | 61.53%                            | 51.92%                        | 44.11%                            | 38.00%                            |
| واسط         | 51.00%                                         | 55.00%                             | 70.00%                            | 41.70%                        | 53.69%                            | 32.71%                        | 53.99%                            | 33.00%                            |
| صلاح الدين   | 73.00%                                         | 73.00%                             | 79.00%                            | 57.38%                        | 63.27%                            | 53.47%                        | 69.25%                            | 48.00%                            |
| النجف        | 75.00%                                         | 60.00%                             | 70.00%                            | 59.25%                        | 62.20%                            | 53.99%                        | 69.04%                            | 40.00%                            |
| القاسية      | 71.00%                                         | 54.00%                             | 68.00%                            | 55.56%                        | 60.68%                            | 52.32%                        | 70.04%                            | 48.00%                            |
| العتري       | 29.00%                                         | 75.00%                             | 98.00%                            | 65.55%                        | 73.55%                            | 62.83%                        | 56.60%                            | 39.00%                            |
| ذي قار       | 75.00%                                         | 57.00%                             | 73.00%                            | 55.11%                        | 61.35%                            | 53.51%                        | 69.72%                            | 40.00%                            |
| ميسان        | 71.00%                                         | 57.00%                             | 65.00%                            | 57.19%                        | 62.87%                            | 60.03%                        | 71.48%                            | 45.00%                            |
| الناصرية     | 65.00%                                         | 54.00%                             | 66.00%                            | 60.35%                        | 61.34%                            | 59.67%                        | 66.02%                            | 45.00%                            |
| الواسط       | 69.00%                                         | 57.00%                             | 72.00%                            | 51.85%                        | 60.03%                            | 50.05%                        | 64.87%                            | 43.00%                            |
| الناصرية     | 61.00%                                         | 59.00%                             | 73.00%                            | 47.62%                        | 50.48%                            | 44.13%                        | 58.27%                            | 42.00%                            |
| الناصرية     | 72.00%                                         | 63.00%                             | 74.00%                            | 50.82%                        | 57.60%                            | 42.02%                        | 62.17%                            | 40.00%                            |

المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط: <http://www.ihc.iq/ar/page6.aspx>

وتوزعت اسباب العزوف عن الانتخابات، في (226) مبحوثاً أي ما نسبته (35 %) عدد المبحوثين الممتنعين عن التصويت في الانتخابات كان (عدم الاهتمام بالسياسة والانتخابات) أحد أسباب الامتناع، فيما جاء سبب (انعدام الضمانات لتحقيق الوعود الانتخابية) كأحد الأسباب التي أدت إلى العزوف الانتخابي لـ (392) مبحوثاً أي ما نسبته (60 %) من مجموع الممتنعين عن التصويت، وجاء مردود الاتصال الاقناعي للحملات الانتخابية للأحزاب السياسية سلباً على (396) مبحوثاً أي ما نسبته (61 %) من مجموع الممتنعين حيث كان (عدم الاقتناع بما قدمته الأحزاب السياسية والمرشحين في الحملات الانتخابية) أحد الأسباب التي أدت إلى العزوف الانتخابي عند المبحوثين، وإن أزمة الثقة السياسية أيضاً أخذت مكانة في العزوف الانتخابي لـ (375) مبحوثاً أي ما نسبته (58 %) كان (عدم الثقة بما قدمته الأحزاب السياسية والمرشحين في الحملات الانتخابية) أحد الأسباب التي أدت إلى العزوف الانتخابي لعينة الممتنعين عن التصويت.

شكل (10) أسباب العزوف الانتخابي للمبحوثين في انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018



### 3 - نتائج انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018

عقد مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مؤتمراً صحفياً بعد منتصف ليلة السبت الموافق 2018/5/19، وذلك لإعلان النتائج النهائية للانتخابات النيابية لعام 2018، على مستوى القوائم والمقاعد، وقد بينت النتائج خسارة شخصيات سياسية تصدرت المشهد السياسي العراقي منذ عام 2003 مثل (سليم الجبوري، وهمام حمودي، وحنان الفتلاوي، ومشعان الجبوري، وعلي العلاق... وغيرهم)، مما دفع الكتل والمرشحين الخاسرين والمتضررين من النتائج إلى التشكيك في نزاهة الانتخابات، وحتى بعض الكتل الفائزة والتي حصلت على عدد معين من المقاعد قد شككت في تصريحات صحفية لقادتها في نزاهة الانتخابات وشفافية العملية الانتخابية، وقد طالبت بعض القوى أيضاً إلى إعادة الانتخابات<sup>(54)</sup>.

[illegible]

وقت لاقت نتائج الانتخابات انتقادات كبيرة شككت في نزاهة العملية الانتخابية، وعلى اثرها عقد مجلس النواب العراقي جلسات استثنائية، لغرض تعديل القانون الانتخابي واعادة العد والفرز اليدي في كل انحاء العراق وبأشراف القضاة، فضلاً عن الغاء انتخابات الخارج والنازحين، وبالفعل تم تقديم مقترح قانون التعديل إلى مجلس النواب العراقي والتصويت عليه في 2019/6/6، وقد باشر مجلس القضاء عملهم بتاريخ 2018/6/10، بعد التصويت على التعديل الثالث لقانون الانتخابات، وقام المجلس باستضافة كل من مدير دائرة العمليات ومدير عام الدائرة الادارية ومدير الشكاوى في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من قبل مجلس القضاء المنتدبين، للوقوف على طبيعة عمل المفوضية وموجز الشكاوى التي اثرت حول انتخابات 2018، وفي مقابل ذلك قام رئيس الوزراء الاسبق (حيدر العبادي) بتشكيل لجنة تحقيقية للنظر في الاتهامات بتزوير الانتخابات والتي تزامت مع حريق مخازن مفوضية الانتخابات في جانب الرصافة بتاريخ 19 شباط (فبراير) 2018، والذي يحتوي على اوراق الاقتراع واجهزة تسريع النتائج، وذلك بعد يوم واحد من اعلان رئيس الوزراء العبادي تشكيل اللجنة الوزارية المكلفة بالتحقيق

من عمليات التلاعب والتزوير في الانتخابات، وقد جاء توصيات اللجنة بضورة عزل أكثر من مدير عام لمكاتب الانتخابات في الداخل والخارج، وتعديل قانون المفوضية وعدم استخدام نظام العد والفرز الالكتروني، والغاء انتخابات الخارج... وغيرها من التوصيات.

وبعد الانتهاء من عليمه اعادة العد والفرز اليدوي الذي تم تحت اشراف مجلس القضاة المنتدبين، تم اعلان النتائج في يوم الخميس الموافق 9 اب (أغسطس) 2018، وافر المجلس بكفاءة اجهزة العد والفرز الالكتروني من خلال مطابقة نتائج العد والفرز اليدوي مع الالكتروني، حيث شهدت النتائج المعلنة تغييرات طفيفة في (5) محافظات، إذ شهدت محافظة ذي قار استبدال مرشحة بمرشح نتيجة لطعن، وكذلك الحال في محافظة نينوى، وفي الانبار وصالح الدين تم استبدال مرشحين داخل القوائم ذاتها، فيما شهدت محافظة بغداد انتقال مقعد واحد من قائمة إلى أخرى<sup>(55)</sup>.

وفي ضوء ما سبق عرضه يمكن استنتاج الآتي:

- لم تسطع الاحزاب السياسية العراقية تسويق اهمية الدور الذي يمكن ان تؤديه في خدمة مصالح المواطنين، وصارت العديد منها تبدو كآطار للسياسيين الذين يسعون نحو المصالح الشخصية، وقد تجسد ذلك من خلال انعدام التداول فيها على القيادة الذي فتح المجال واسعا امام الانشقاقات والحركات التصحيحية فيها، بالإضافة إلى ظهور ظاهرة التجوال السياسي بين الاحزاب، حيث اصبح المرشح ينتقل بين الاحزاب لدواعي متعددة، فضلاً عن دخول ظاهرة المال السياسي المجالات السياسية في العراق بصورة ظاهرة وفجة للعيان خلال الاستحقاقات الانتخابية الاخيرة وخاصة الانتخابات النيابية لعام 2018، وتحول المناصب النيابية في مختلف إلى سوق للعرض والطلب، وهنا نشير إلى ان المال الفاسد شكل من اشكال انهيار سلم القيم في المجتمع، بعدما صارت الاولوية للربح والثراء وليس للقناعات الفكرية والنضالات السياسية الاصلاحية.

- وقد افرزت هذه الدراسة، إنه على الرغم من شيوع الظاهرة الحزبية التعددية، علنية النشاط، المشاركة في الانتخابات، والرغبة القوية في الوصول إلى الحكومة والبرلمان الا انها توصف بانها معدومة التأثير سواء تعلق الامر بمستوى الحشد الجماهيري الوطني، أو القدرة التنافسية للوصول إلى التداول على السلطة، زيادة على ذلك يشكل استمرار تدخل اصحاب رأس المال السياسي من ذوي النفوذ في ادارة دواليب الشؤون السياسية، والتقليل من قدرة تأثير الاحزاب وجعلها مجرد تنظيمات جماهيرية تساند موقف كيان ما أو فرد ما، في اطار من الديموقراطية المزعومة، وهو ما يجعل الناخب العراقي يراها ليست سوى هياكل كرتونية فارغة من الداخل، وقد اخذت قشور الديموقراطية ليس الا.

- بروز ظاهرة عزوف ومقاطعة الناخب العراقي للانتخابات العراقية، بل وحتى التعامل بصورة من اللامبالاة تجاه حملاتها الانتخابية التي تنظمها مختلف الاحزاب السياسية المشاركة فيها، وذلك لأسباب متعددة اهمها: انها احزاب غير وطنية وتخدم جهات خارجية، والتعود على عدم مصداقية الانتخابات والاحزاب السياسية وعدم الاقتناع بمرشحي الاحزاب.
- لم تستطع الاحزاب السياسية العراقية تسويق اهمية الدور الذي يمكن ان تؤديه في خدمة مصالح الناخب العراقي، وصارت العديد منها تبدو كاطار للسياسيين الذين يسعون نحو المصالح الشخصية، وهذا ما تسبب بالإضافة إلى عوامل اخرى في نفور المواطن العراقي من الانتماء الحزبي الذي فقد الكثير من قيمته.
- هشاشة البرامج الانتخابية للأحزاب، وبالرغم من انها تتماشى ومتطلبات المواطن العراقي، الا ان الواقع يظهر وجود هوة بين الممارسات ومضمون الخطاب السياسي لتلك الاحزاب وهذا من اكثر المتغيرات لاتي تؤدي إلى انخفاض نسبة المشاركة وشيوع حالة الاغتراب السياسي.
- الاحزاب العراقية غالباً ما تنشط خلال الفترات الانتخابية وهذا ما لاحظناه في هذه الفترة من قبل الكثير من الاحزاب السياسية، أما خارجها فتكتفي فقط بإصدار بعض البيانات، مما يجعلها في عزلة عن المواطن العراقي، وهو ما يعزز عدم الثقة في البرامج المعروضة، وهذا ما يؤدي إلى العزوف عن العمل الحزبي.
- فشلت النخب الحزبية ومن خلال ممارساتها المتراجعة، في تصحيح العملية السياسية وتحديث النظام السياسي ويجاد السياسات والتدابير التنموية لمواجهة الأزمات والتحديات التي يعاني منها العراق.
- بزوغ ظاهرة اجتماعية وسياسية، اصبحت تكسو مختلف الاستحقاقات الانتخابية في العراق، وهي ظاهرة عزوف ومقاطعة الناخب لتلك الاستحقاقات، بل وحتى التعامل بشكل من اللامبالاة تجاه حملاتها الانتخابية التي تنظمها مختلف الاحزاب المشاركة فيها.
- لم تساهم النشاطات والبرامج التي روجت لها الاحزاب السياسية في الدفع بالناخب العراقي نحو صناديق الاقتراع، فقد سادت حالة من اللامبالاة وعدم الاكتراث السياسي لدى افراد العينة تجاه ما تقوم به الاحزاب من حملات وما يصدر عنها من دعوات من اجل المشاركة في العملية الانتخابية.
- التأثير الهامشي والمحدود لنشاطات الحملة الانتخابية على سلوك الناخب، يدل على تدني وتراجع تأثير الاحزاب السياسية جاذبيتها وقدرتها على تحريك وتوجيه السلوك الانتخابي نحو الممارسة الفعلية الايجابية.

- غياب الرضا عن اداء الاحزاب يؤكد ان هذه الفئة فقدت الثقة في تلك الاخيرة باعتبارها وسيلة لتحقيق متطلباتهم الاساسية والتي لم يجد الناخب العراقي نفعا يجيد من اتباع تلك التنظيمات السياسية الهيكلية.

- تعكس تلك النسب حالة التدهور الذي اصاب الاحزاب السياسية في وظائفها حيث لم تعد قادرة على اداء وظيفة هامة وهي الدفع بالناخب نحو المشاركة الانتخابية.

#### • أزمة الثقة السياسية (حراك تشرين 2019)

تعد الثقة السياسية ظاهرة اجتماعية هامة، وتأتي هذه الاهمية من كونها نتاج اجتماعي يعكس طبيعة التكوين الاجتماعي العراقي المعاصر بأبعاده المختلفة، وتكشف في الوقت ذاته عن حالة العلاقات القائمة بين السلطة والمواطنين والاسس المادية والمعنوية التي تقوم عليها، وقد اختصت بعض الدراسات التي اجريت عن الظاهرة، والتي اوضحت ارتباط مستوى الثقة السياسية بقدرة الدولة والاحزاب السياسية على اشباع حاجات الجماهير، وتحقيق العدل في المجتمع، واشاعة الحرية باعتبارها دالة توفر العدالة بين حائزي السلطة والمحكومين، ونهبت من التأزم الذي يمور الأزمات السياسية العاصفة، وادركت ان هذا التأزم في الحياة السياسية العراقية سيبلغ مبلغاً قد تتولد منه هزات دراماتيكية لبنى الاجتماع السياسي وعلاقاته، وحذرت من مغبة السير في نهج التغيير المسلح<sup>(56)</sup>.

قادت الممارسات السياسية للنخب الحزبية داخل وخارج السلطة بعد العام 2003 إلى اخفاقات كبرى، تمثلت بالإخفاق في بناء الدولة ذاتها، من حيث هي تجسيد مؤسسي لرابطة سياسية اجتماعية وطنية، تعيد بناء العلاقات بين الأفراد على أساس القانون الواحد والمواطنة المتساوية والحريات الفردية التي يفقد الإنسان بغياها استقلاله الشخصي، وبالتالي كرامته، ولا تقوم دولة اليوم وتستقر من دونها، والافخاق الثاني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعني اليوم توفير فرص العمل لملايين الشباب، وفتح آفاق الحياة الاجتماعية المرضية والمنتجة أمامهم، وهو ما لا يمكن تحقيقه من دون النجاح في ولوج الثورة الصناعية والعلمية والتقنية، ومعظم الصراعات الدولية تدور حول الحصول على الموارد التي تسمح بتعظيم وتأثيرها، وزيادة فرص العمل وتحسين مستوى الأجور والمرتبات، والافخاق الثالث: ضمان الأمن والسيادة والاستقلال والحماية من الاعتداءات والتهديدات الخارجية التي لا يمكن لدولة أن تكسب السيادة والشرعية، وبالتالي الصديقة والولاء، من دونها، وتؤكد ذلك مشاهدات الواقع في العراق عبر فترات تاريخية متباينة ان ثمة أزمة في علاقة افراد المجتمع بالحكومة، ناتجة عن العلاقة الجدلية التفاعلية، علاقة التأثير والتأثر المتبادلين بين الافراد والحكومة، والتي تتصدر فيها الحكومة دائماً المتغير المستقل الذي يحدث التأثير في المتغير التابع الذي يمثل افراد المجتمع وان شئنا الدقة

الغالبية العظمى من افراد المجتمع، لان ثمة فئة ضئيلة لا تجد غضاضة في سياسات وقرارات الحكومة لأنها لا تضر بمصالحها، بل قد تخدمها، وباعتقادنا ان هنالك جملة من البواعث ادت إلى تحريك الشارع العراقي تجاه سياسات النخب الحاكمة واحزابها في العام 2019، متمثلة بالآتي:

1. الاستئصال السياسي: بعد الاحتلال الامريكي للعراق في العام 2003 وخلص العراق من النظام الشمولي، تأسس النظام السياسي العراقي على فكرة تكريس الطابع الاثني، وتأسست على اثر ذلك احزاب دينية وطائفية وعرقية ومناطقية... وغيرها كما اسلفنا سابقاً، وعملت وفقاً لذلك على تعميق الشعور بالانتماء (الطائفي، القومي، العرقي،... وغيرها) في بنائها للدولة وتشكيل نوع من الهوية الطائفية، وبناء مؤسسات مهمتها الحفاظ على هذا الانتماء وجعله مصدراً للشرعية، وعلى الرغم من ان معظم القوى الحزبية رفعت شعارات وطنية؛ الا انها عززت من الانقسام الاهلي وتعزيز النعرات الاثنية والطائفية، فلم يكن شعار العراق والهوية الوطنية سوى شعاراً شكلياً وظفته تلك النخب لأغراض براغماتية، وعليه تمكنت النخب السياسية الحاكمة والاحزاب المرتبطة بها من السيطرة على زمام الحكم، واستخدمت اساليب الاستئصال السياسي للقوى المعارضة لها في المجتمع، مرتكزة في ذلك على انها صاحبة الشرعية الوحيدة لإدارة شؤون المجتمع، وقد حققت تلك الممارسات نوعاً من الانفتاح السياسي وفقاً لميول واهداف النخب الحزبية، وبالشكل الذي يبقى هذا الانفتاح ضمن الحدود التي تضمن استمراريتهم في السلطة أطول فترة ممكنة، الامر الذي دفعها إلى محاربة أنشطة الحركات الاحتجاجية الوطنية التي جاء بها ما سمي بـ (حراك تشرين) في العام 2019.

2. أزمة الشرعية: تعد الشرعية السياسية محصلة للتفاعل بين كل العناصر والمتغيرات التي تربط الدولة ونظامها السياسي مع مواطنيها، فالشرعية هي القبول الطوعي للسلطة والالتزام بما تخطط له وتنفذه من سياسات تستلهم تطلعات الجماهير ورغباتهم وتجسدها في واقع عملي ملموس، فالنظام السياسي الذي يستمد شرعيتهم ن الشعب مباشرة على وفق ارادة شعبية حقيقية هي اقوى النظم واطولها عمراً واستمرارية، فاذا كسب النظام السياسي شرعية وثقة الجماهير فان ذلك سينعكس حتماً في استقرار المجتمع بالكامل، كذلك فان نجاح اي ديمقراطية تعتمد على فاعلية شرعية نظامها السياسي وقدرته الفاعلة على التوفيق بين الاتجاهات المتعارضة والسائدة في المجتمع وقدرته أيضاً على مد جسور الثقة بين الاطراف المتعارضة وتحقيق توازن دقيق بين القوى السياسية، وبقدر تعلق الامر بأزمة الشرعية لتلك النخب الحاكمة والاحزاب المرتبطة بها، فإنها تستمد مصادر شرعيتها من التقاليد الدينية والاعراف القبلية والعشائرية من خلال تحقيق رضا المواطنين عن طريق احترامها لها ايماناً بتجذر دور الدين والطائفة والعرق.. وغير ذلك، وبتقديم نفسها حارسة للقيم الدينية في علاقاتها الداخلية والخارجية، والاستناد إلى افكار

علماء الدين ومذاهب دينية معينة في توطيد اركان حكمهم، كذلك الاستناد إلى اعتبارات القوة المجردة أكثر من الاستناد إلى اعتبارات الارادة الحقيقية للمجتمع العراقي، فشرعيتها هي شرعية الامر الواقع المرتبط بقوة الحزب، وهذا خلاف لمبدأ الشرعية في النظم الديمقراطية القائمة على شرعية الانجاز وخلالها مد جسور الثقة بين المواطن والاحزاب السياسية ونخبها الحاكمة، ما عرض تلك النخب والاحزاب إلى الاهتزاز والضعف بفعل التأثيرات الداخلية والمتغيرات الدولية امام ارادة الشعب المطالبة بالإصلاح وتحسين الأوضاع العامة، وهذا امر طبيعي عند اهمال الأسس التنموية المستدامة لتعزيز الشرعية.

3. قشور الديمقراطية: افرزت الممارسات السياسية للأحزاب السياسية في داخل السلطة، على ان الحكومة العراقية اخذت قشور الديمقراطية، من خلال وجود برلمان وانتخابات دورية، ودستور.. وغيرها، لكن الواقع يؤكد استمرارية سيطرة السلطة التنفيذية على كل من السلطة التشريعية والقضائية، والسيطرة على الجمعيات الاهلية والنقابات، بالإضافة إلى تهميش القوى المجتمعية المحلية المنوط بها مساءلة الحكومة، وغياب القاعدة الشعبية المنظمة لمناصرة العدالة الاجتماعية، فضلاً عن السلاح المنفلت وسطوة الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون، حتى اصبح الاستقرار في العراق يعنى استقرار النخب الحاكمة، وتدفع هذه السياسات المتبعة التي اخذت (قشور الديمقراطية) إلى فرض اشكال من التمنيظ، وتنظر إلى الشباب على انهم غير مهتمين بالقضايا السياسية، أو كمسببي مشاكل، وهم في حقيقة الامر مستبعدون من المشهد السياسي ومن المشاركة في كافة مجالات الحياة.

4. الشباب وغياب فرص العمل: يشكل الشباب في العراق شريحة كبيرة في الهرم السكاني، بالقياس إلى شريحتي الاطفال والمسنين، وتعد هذه الظاهرة اكبر تحد تواجه الحكومة العراقية، حيث تشكل تهديداً وفرصة في ذات الوقت، فعلى الجانب الايجابي قد يعنى هذا انخفاضاً في معدل الاعالة، وفرصة لزيادة عدد افراد الاسرة الذين يكسبون عيشهم ويحصلون على دخل، هذا ما ينبغي ان يكون، ولكن ما هو كائن على ارض الواقع يعطينا صورة مناقضة تماماً، حيث ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب في سن العمل وتعرضهم لعمليات اقضاء وتهميش من قبل الحكومة، وقد اشار تقرير التنمية البشرية لعام 2016 إلى إنه بالرغم من ان نسبة الشباب في المنطقة العربية قد وصل لحوالي 27,9%، وتقرب من النصف في بعض الدول ومنها العراق من جملة السكان، فان الحكومات في هذه المنطقة تقوم بإشكال متعددة من التمييز ضد هؤلاء الشباب، مما يجعله الاسوأ بين كل مناطق العالم وفقاً للعديد من المؤشرات، تتعلق بالصحة والتعليم، والعمل، والمشاركة السياسية. ويزداد الوضع صعوبة حينما نجد ان فئة الشباب هي اكثر الفئات التي تتأثر وتتضرر بقرارات الحكومة، مما يعمق الفجوة بينهما، لاسيما وان الشباب لديه العديد



من المشكلات، التي تعد انعكاساً لفشل برامج التنمية التي تضعها الحكومة العراقية واهمها مشكلة البطالة، وبذلك تفاقمت أزمة الثقة بين الشباب العراقي والحكومة على فترات، وكانت البداية عندما تخلت الدولة عن ايجاد فرص عمل للشباب الخريجين وتركهم فريسة لآليات السوق، اضعف إلى ذلك ضياع فرص العمل خارج العراق، لأسباب متعددة منها (ان الشباب غير مستعد لدخول عالم العمل؛ لان المهارات التقنية والشخصية المطلوبة في القطاعات التشغيلية غير مشمولة في انظمة التعليم التقليدية العراقية).

5. غياب مركزية القرار: اعادت مأساة الشباب الخريجين ومعاناة ابناء الطبقات الفقيرة إلى الواجهة المشكلة التي نعيشها منذ العام 2003، من دون ان نجد جواباً شافياً لها، وهي ايجاد مركز قرار يوجه خطانا، ويثمر جهودنا ويعزز من صدقية قوتنا السياسية، ويراكم الخبرة الضرورية لانتزاع حقنا في ان نقرر مصيرنا بأنفسنا، أو على الاقل ان نشارك في القرارات التي تتعلق برسم مصيرنا الوطني، كعراقيين، وقد فشلت جميع الجهود الحزبية لإيجاد مثل هذا المركز، حتى بقيت أشتاتاً متفرقة، ومجموعات تعمل كل واحدة منها حسب رأيها وظروفها واعتقاداتها، وشيئاً فشيئاً حسب ما تطلبه منها القوى التي تضمن بقاءها، أو حسب ما تعتقد هي إنه مفيدٌ للتقرب من هذه القوى الخارجية، للحفاظ على موقعها ووجودها.

6. غياب الاحزاب الوطنية: من نافلة القول ان التعددية الحزبية التي اوجدها النظام الديمقراطي تؤدي إلى توسيع قاعدة المشاركة السياسية لجميع الهويات الثقافية في الدولة، الا ان الاحزاب السياسية العراقية بطبيعة تكوينها الطائفي عملت على تفتيت الوحدة الوطنية وغياب الاداء المدني الديمقراطي الذي ينبغي ان تؤديه حيث اتبعت اسلوب التعبئة الجماهيرية والتي سعت من خلالها إلى صهر شرائح المجتمع وقواه الفاعلة في بوتقة سياسية واحدة تجسداً لأفكارها الايديولوجية ومناهجها الحزبية المتطرفة، فضلاً عن اخضاع مؤسسات المجتمع المدني لخدمة مصالح الاحزاب السياسية من خلال تعبئتها وفق سياسات الاحزاب، فضلاً عن شيوع ظاهرة التحزب على حساب ظاهرة الحزبية، حيث تحول مفهوم العمل الحزبي من الإقرار بتبادل مبدأ الأدوار إلى الاجتهاد في نفي وجود الآخر المغاير للتوجه السياسي، وكانت هذه الظاهرة تؤكد على التحزب الخاص بالحزب أكثر من الإيمان بوجود أحزاب أخرى منافسة ومتعاونة في عملها السياسي، ومن اوجه القصور الأخرى للأحزاب العراقية ارتباطها ونشأتها واستمرارها بشخص مؤسسها، ومن ثم ارتبطت قدرتها الحزب على التكيف والاستمرار بمؤسسه وقائده ولكن هل يستطيع التكيف والاستمرار بعد رحيل مؤسسه، لذلك شهدت الأحزاب التي فقدت مؤسسها نوع من الانشقاق والاختلافات، وهذا ما دفع بعض المحللين إلى وصف تلك الأحزاب بأنها مجرد غطاء للتكتلات الشخصية أو أدوات لذوي النفوذ والنخب الصغيرة، وتعاني الاحزاب العراقية من

الضعف الإداري والتنظيمي وكان هذا سبباً ودافعاً في ضعفها مع غياب الديمقراطية الداخلية، مما جعلها تعيش حالة من الانشقاقات المتكررة، فضلاً عن الضعف والتخبط في عملها وابتعاد البعض منها عن العقلانية والعمل السياسي ولجؤها في أحيان كثيرة إلى أسلوب العنف المسلح كما هو حال الميليشيات المسلحة التي اتخذت من القتال مع السلطة منهجاً، فالأحزاب السياسية العراقية لم تلتزم بخلق آليات ديمقراطية في داخلها ولم تحدد حقوق أعضائها في المناقشة والحوار وصنع القرارات الحزبية، وكذلك اتسمت بالجمود في مستوياتها القيادية العليا، حيث لم تعترف بحقوق الأعضاء بالترشيح للمراكز الحزبية العليا فقيادات هذه الأحزاب لا تتغير خلال سنوات طويلة بل واكتسبت هذه القيادات صفة الإلهام بما لا يسمح بمناقشة قراراتها، بالإضافة إلى ذلك ان بعض الأحزاب العراقية لا تنطلق من مقومات وطنية إنما تنطلق من أفكار عرقية ومذهبية على حساب الهوية الوطنية مؤكدة على خصوصيتها الذاتية، فضلاً عن قصر برامجها واقتصارها على فئة معينة من الشعب مما أفقدها الانتماء الوطني الشامل، ومن ثم ليس لديها برامج وطنية يتم طرحها لبناء الدولة والقضاء على المشاكل والمعضلات المختلفة، وعليه كان لضعف الأحزاب السياسية وغياب انجازاتها في بناء الدولة باعثاً أساسياً من بواعث احتجاجات تشرين.

7. سلاح منفلت: لا يوجد شك في الأثر السياسي المدمر لنزوع النخب الإسلامية إلى تصدّر الخطاب وواجهة الكفاح المسلح، ومحاولة الإسلام السياسي عموماً ابتلاع حراك تشرين وتجييره لحسابه السياسي الخاص، بصرف النظر عن الدوافع والنوايا والتدخلات الخارجية، ولا يوجد شك في أثر ذلك كله على تراجع صدقيتنا السياسية وانقلاب الرأي العام العالمي علينا، كل ذلك أصبح من البديهيات المعترف بها من الجميع، لكن البقاء على هذا المستوى من التحليل لا يقدمنا كثيراً ولا يفسر، في ما وراء ذلك، التراجع المستمر الذي تشهده قضية الحراك الشعبي الوطني، بالرغم من استمرار الشعب في تقديم التضحيات الباهظة.

8. اصطفااف اقليمي: يشكل التنافر بين القوى السياسية في الحكومة العراقية انعكاساً للاصطفااف الإقليمي، حتى لم يعد من المبالغة القول إن الولاء الخارجي أصبح المحدّد الرئيس لاختلاف المواقف السياسيّة أو الخط السياسي للفاعلين في العراق، وظهرت ذلك بجلاء بدعة المنصّات السياسيّة التي لا تحدد هويتها سوى أسماء العواصم والمدن التي عقدت فيها اجتماعاتها التأسيسيّة، فلا تتميز النخب الحزبية اليوم بنوعية توجهاتهم الفكرية والاجتماعية والاقتصادية أو السياسيّة، وإنما بخياراتهم الاستراتيجية أو تحالفاتهم الإقليمية والدولية.

من البين، اذن ان معظم النخب الحاكمة وتبعاتها الحزبية تكاد فاقدة للشرعية، وعاجزة عن استعادة الحد الأدنى من الصدقية التي تمكّنها من تهدئة الجمهور المهّد في حياته ومستقبله،

وينذر ذلك كله بحقبة من زعزعة الاستقرار الشامل واستمرار القلاقل والاضطرابات التي لا يمكن أن تنتهي من دون تغيير عميق في أسلوب ممارسة السلطة والحكم.

ووفقاً للبواغث السابقة وأكثر اندلع في الأول من تشرين الأول عام 2019 حراك احتجاجي كبير لم يشهده التاريخ السياسي الحديث والمعاصر للعراق، ليعود ويتجدد في 25 تشرين الأول، بما جعله الحراك الأكثر عمقاً وشمولاً وقدرة على المطاولة وتنويع الأساليب من بين كل الحركات الاحتجاجية التي سبقته، فقد امتلأت ساحات التظاهر في بغداد والمحافظات الجنوبية بمئات الآلاف من المواطنين المحتجين الباحثين حكومة عراقية وطنية وتحت شعار موحد (نريد وطن)، وقد قوبل هذا الحراك، المطالب بالتغيير بقمع الأجهزة الأمنية الرسمية وغير الرسمية، وتجسد ذلك في عمليات القنص والخطف والاعتقال والترهيب ضد المتظاهرين والناشطين والإعلاميين في محاولة لإخماد الزخم الاحتجاجي أو التقليل منه الذي بات يشكل العلامة الفارقة لفئات أساسية من الجمهور العراقي، وارتبط ظهور هذه الاحتجاجات بشكل أساسي بفئة الشباب ممن لم يعاصروا أي أيديولوجيات سابقة، سوى معاصرتهم لعصر الفساد السياسي وتفكك الهوية الوطنية والمحاصرة العنصرية وتعدد مراكز السلطة ما دون الدولة بعد عام 2003<sup>(57)</sup>، وأن لحظة اندلاع الاحتجاجات شكلت مفارقة مذهلة في نوعية الأفراد الفاعلين فيها، وطريقة تنظيمها، وشعاراتها وخلفياتهم الاقتصادية وقد تراوح أعمار المتظاهرين بين 15 و35 سنة غالبيتهم من الطبقات الفقيرة والمنسية من سكة العشوائيات والضواحي ببغداد والمحافظات لاحقاً، وأظهر استطلاع أجري في 2019/11/4 (أي بعد التحاق طلبة الجامعات إلى الاحتجاجات)، أن نسبة الذين يمتلكون شهادات دراسية دون الإعدادية هي أكثر من 60% من مجموع الموجودين في ساحة التحرير ببغداد وأظهر الاستطلاع ذاته أن 49% من المتظاهرين عاطلين عن العمل<sup>(58)</sup>.

وتطورت التظاهرات شكلاً ومضموناً وباتت ساحة التحرير موطن المنتفضين ومعتقلين للتصدي لحكومة عادل عبد المهدي، وأهم خصائص هذه المظاهرات أنها تطورت وتنامت من طلبات توفير الخدمات وإقصاء الفاسدين ومعاقبة القتلة الذين تصدوا للتظاهرات خاصة بعد أن شكلت ظاهرة القناصين والطرف الثالث وصمة عار في جبين السلطة والنظام تنامت هتافات المنتفضين لإسقاط كامل المنظومة الحاكمة، وتحقيق لها إسقاط حكومة عبد المهدي بعد صراع طويل وتحميله المسؤولية عن الطرف الثالث المستهدف للناشطين من خلال قوات مكافحة الشغب والتنظيمات المسلحة التابعة للأحزاب<sup>(59)</sup>.

وبذلك لقد اثبت الشعب العراقي إنه قادر على تخطي الأزمات بوقوفه صامداً أمام الضربات الموجعة التي وجهت إلى وحدته وتلاحم طبقاته وهوياته الثقافية المتنوعة، وأن روح الانتماء الوطني على الرغم من ضعف الدولة وروح المواطنة وانقسام الهوية، ما هي الا رسالة واضحة ذات

دلالات مهمة في انها تعكس طاقة ديناميكية كانت مخزونة في ضمير العراقيين تحاول تصحيح الصورة التي وسمت المجتمع العراقي في العقود الأخيرة كونه (عنيفاً) و(متطرفاً)، وأعلنت تلك التظاهرات رفضها العنف والإرهاب، والمحاصصة الطائفية والسياسية والفساد وتقديم الولاء الوطني على الولاء الطائفي والقبلي والمناطقي، وكذلك رفض تسلط أي فئة سياسية أو فرد واحد أو أي اتجاه أو جماعة ذات إيديولوجية متعصبة أو متطرفة على الآخرين.

بالإضافة إلى ذلك لا يزال الشباب العراقي متمسكاً بحقوقه الوطنية وفعاليته النضالية كما هو واضح من حجم حضوره في حراك تشرين حتى اللحظة، ورغم تراجع أداء هذا الحراك في بغداد والعديد من المحافظات التي نشط فيها، الا ان عدداً لا بأس به ما زالوا متمسكين بالحراك كمظلة وطنية جامعة لحقوقهم وهويتهم الوطنية ولمشروعهم التحرري من الفساد والمحاصصة، إذ برزت في مخيمات تشرين حالة من الانتماء العالي والمتفاني للعراق، عبر تضامنهم وتماسكهم المجتمعي كتعبير رمزي عن ولائهم للوطن، وعلى الرغم من ان مفهوم الهوية وتعبيراتها الوطنية امام الولاءات الحزبية والعشائرية والمناطقية في العراق متباينة ومختلفة؛ الا ان اغلبية شباب تشرين اجمعوا على الارض والعلم كجامع مشترك فيما بينهم، وهي رسالة ينبغي ان تفهمها النخب الحاكمة لاستعادة البوصلة نحو الوعي الوطني وبناء مشروع لبناء العراق.

#### • السُّلُوك الانتخابي والثقة السياسيّة في الانتخابات النيابية 2021 (دراسة حالة)

تعد الانتخابات النيابية المقبلة اولى الانتخابات بعد حراك تشرين، ونتيجة حية للدور الذي يؤديه هذا الحراك في العملية السياسية، وتمثل فرصة اخيرة لاستعادة الثقة بالنظام السياسي العراقي؛ وان عدم نزاهتها سيؤدي إلى عودة اشتعال الاحتجاجات في البلاد مرة أخرى وتدهور الأوضاع العامة ما يؤكد تدخل المجتمع الدولي، وعلى الرغم من وجود أصوات من بين المتظاهرين لا ترى في الانتخابات المبكرة خياراً جيداً للتغيير السياسي الذي يطمحون إليه؛ لكن يجري التعامل اليوم مع هذا المطلب على أنه مطلب تشريعي أساسي، ومن أجله تشكلت الحكومة المؤقتة والانتقالية برئاسة مصطفى الكاظمي، التي من مهامها الأساسية تهيئة الظروف لانتخابات مبكرة.

وفي مناسبة تهيئة الظروف لانتخابات عادلة ونزيهة تكاد تتجمّع كل المشاكل التي تواجه مطالب التغيير السياسي، فإذا تبدو العديد من التيارات السياسية الكبيرة مسترخية وهي تستعد للانتخابات، واخرى نزل قادتها إلى الشارع العراقي واسسوا فروع حزبية جديدة (مناطقية) على حسب الثقل السكاني المؤيد للحزب في الدوائر الانتخابية الجديدة، لكنها استعملت نفس الاساليب السابقة عن طريق تقديم الهدايا وتبليط الشوارع لأجل توسيع قاعدة المؤيدين، وإن بعضها يتحدث بكل ثقة عن ضمانه لكتلة برلمانية كبيرة ربما تؤهله لنيل منصب رئاسة الوزراء

كما هو الحال مع (التيار الصدري)، فضلاً عن ما يدور في وسائل الاعلام من خطابات سياسية اتسمت بالطابع النقدي حيناً، وبالنزعة السجالية في احيان اخرى، لاسيما تلك التي تمثل وجهات نظر حراك تشرين، أو المستقلين، والقوى السياسية المعارضة للحركات الاحتجاجية والتي تفسر حالة الصراعات الحزبية حول الانتخابات المقبلة، وفي مقابل ذلك ترى العديد من الأصوات التشريعية أن حكومة الكاظمي فشلت حتى الآن في تهيئة الظروف المناسبة لإجراء انتخابات ضمن الحد الأدنى من شروط النزاهة وحماية الناخبين والمرشحين، حيث من المقرر ان تجري الانتخابات النيابية في يونيو 2021، ولكن تم تأجيلها بطلب من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لوجود معوقات فنية ومالية وقانونية امام الوصول إلى انتخابات حرة ونزيهة، وقد تم تغيير الموعد اعلاه إلى ان اصبح من المقرر ان تجري الانتخابات في 10 اكتوبر 2021م.

من نافلة القول، شهد العراق منذ العام 2003 ممارسات انتخابية اتسمت بالطابع اللاديمقراطي، ولا يمكن معها ان ينعقد سوق انتخابي يتسم بالتنافسية والنزاهة المرجوة، فضلاً عن غياب الضمانات الرقابية التي تضبط اداء العملية الانتخابية، بدءاً من ضبط الكشوف الرسمية لجماعة الناخبين في كافة الدوائر ومطابقتها لصحيح الواقع، والتزوير الانتخابي الذي كشفت عنه سجلات الاحزاب السياسية في وسائل الاعلام وباعترافات خطيرة من قبل الكثير من النخب الحاكمة، زيادة على عدم مشروعية الانفاق على الحملات الانتخابية وشراء الاصوات، والعنف الانتخابي الذي امتد في اكثر من مناسبة انتخابية، والنعرات الطائفية والقومية التي اجبتها الحملات الانتخابية للأحزاب الدينية والقومية... وغير ذلك كثير، من هنا يمكن التأكيد على ان تاريخ الممارسة الانتخابية في العراق منذ العام 2003 يتسم بانه تاريخ من الانحراف بالإرادة العامة للناخبين، وانما ابعد ما تكون عن الممارسة الديمقراطية، والان نحن امام انتخابات جاءت نتيجة للحراك الشعبي الوطني (حراك تشرين)، يطمح من خلالها ابناء هذا الحراك إلى التحرر من كل ممارسات تزوير ارادته وتغيير خياراته.

وعلى ذلك سنستقرئ في هذا المحور مسارات الثقة السياسية في الاحزاب السياسية والانتخابات النيابية المقبلة، في العاصمة بغداد والتي قسمت إلى (17) دائرة انتخابية حسب قانون الانتخابات الاخير. وذلك عن طريق استطلاع ميداني اعده الباحث لغرض تحليل مسارات السلوك الانتخابي في العاصمة بغداد، وعلى النحو الآتي:



### ب - جمع البيانات (الاداة، الصدق)

تم الاعتماد على تصميم استمارة استبيان بالمقابلة والتي من خلالها يتم تحقيق اهداف الدراسة الراهنة من حيث:

- المحور الاول: يشتمل على البيانات الخاصة بالمبحوث، والتي جاءت على شكل (العمر، الجنس، المهنة، التحصيل الدراسي، السكن (كرخ، رصافة)، بيئة السكن (مدينة، ريف).
- المحور الثاني: تقييم الناخب العراقي لاداء الاحزاب السياسية بشكل عام، ومخرجات حراك تشري، والتعرف على طبيعة توجهات الناخب في الانتخابات النيابية المقبلة 2021، من حيث التصويت أو العزوف، وما اهم القضايا التي يجب ان تتضمنها مشاريع وبرامج الاحزاب السياسية في الانتخابات المقبلة... وغيرها، والتي وزعت على (12) سؤالاً بأسلوب مبسط وسهل للمبحوث. وللتأكد من صدق محتوى هذا الاستبيان تم اختباره على مجموعة من الافراد في بغداد، للتأكد من فهم المبحوث للأسئلة وكيفية الاجابة عنها، وهل تحتاج إلى تعديل ام لا، وعليه تم احدث التعديلات المطلوبة وصياغة الاستمارة في صورتها النهائية للتطبيق.
- وتم اخذ اجابات المبحوثين من خلال جولة ميدانية في الاسواق العامة والدور السكنية والمحلات التجارية، وعلى مدار خمسة عشر يوماً للمدة من 2021/4/1 إلى 2021/4/15.

### ج. الوسائل الاحصائية

لاستخراج نتائج الدراسة قام الباحث باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية العلمية والاجتماعية (IBM – SPSS V24)، لتحليل البيانات سواء في بناء المقاييس أو تحليل البيانات النهائية، وقد تم استخدام الوسائل الاحصائية التالية:

- استخدم اختبار مربع كاي (كا2) <sup>(\*)</sup> لاستخراج العلاقات بين البيانات ذات العلاقة وتم اعتماد القيمة اقل من (0.05) <sup>(\*\*)</sup> للتفريق بين الارتباط المعنوي وغير المعنوي للنتائج.
- استخدام الجداول والاشكال البيانية لعرض البيانات الوصفية للدراسة.

### 2: خصائص عينة الدراسة

#### أ. محل الاقامة والسكن:

شملت الدراسة (800) مبحوث، توزعوا على (400) مبحوث من (الكرخ/بغداد) أي ما نسبته (50%)، و(400) مبحوث من (الرصافة/بغداد) أي ما نسبته (50%)، اما توزيع المبحوثين وفقاً لبيئة السكن، فقد تبين ان (656) مبحوثاً استوطنوا في المناطق (الحضرية) أي ما نسبته (82%)، بينما استوطن (144) مبحوثاً المناطق (الريفية) أي ما نسبته (18%)، وكما مبين في جدول رقم (1) <sup>(60)</sup>.

جدول رقم (1) توزيع المبحوثين وفقاً لمحل الإقامة والسكن

| المتغيرات   | العدد | النسبة     |
|-------------|-------|------------|
| محل الإقامة | كرخ   | 400 % 50.0 |
|             | رصافة | 400 % 50.0 |
| بيئة السكن  | مدينة | 656 % 82.0 |
|             | ريف   | 144 % 18.0 |
| المجموع     | 800   | % 100      |

## ب. النوع الاجتماعي

مثل النوع الاجتماعي بـ (592) مبحوثاً من (الذكور) أي ما نسبته (74%)، فيما جاء عدد (الاناث) متمثلاً بـ (208) مبحوثاً أي ما نسبته (26%)، وكما مبين في جدول رقم (2).

جدول رقم (2) توزيع المبحوثين وفقاً للنوع الاجتماعي

| المتغيرات | العدد | النسبة     |
|-----------|-------|------------|
| النوع     | ذكر   | 592 % 74.0 |
|           | انثى  | 208 % 26.0 |
| المجموع   | 800   | % 100      |

## ج. الفئة العمرية

مثلت الفئة العمرية (من 18 إلى 30 سنة) بـ (439) مبحوثاً أي ما نسبته (54.9%)، تلاها (189) مبحوثاً للفئة العمرية (من 30 إلى 39 سنة) وجاءت بنسبة (23.6%)، تلاها الفئة العمرية (من 40 إلى 39 سنة) والتي تمثلت بـ (112) مبحوثاً أي ما نسبته (14%)، وأخيراً مثلت الفئة العمرية (من 50 سنة فاكثراً) (60) مبحوثاً أي ما نسبته (7.5%)، وكما مبين في جدول رقم (3).



جدول رقم (3) توزيع المبحوثين وفقاً للفئة العمرية

| المتغيرات     | العدد         | النسبة        |
|---------------|---------------|---------------|
| الفئة العمرية | اقل من 30 سنة | 439<br>% 54.9 |
|               | من 30 إلى 39  | 189<br>% 23.6 |
|               | من 40 إلى 49  | 112<br>% 14.0 |
|               | 50 سنة فأكثر  | 60<br>% 7.5   |
| المجموع       |               | 800<br>% 100  |

## د. الحالة الوظيفية

توزعت الحالة الوظيفية للمبحوثين على شكل (موظف حكومي، وموظف في القطاع الخاص، وعسكريين وعاطل عن العمل، وربة بيت، وطالب، وفلاح). وقد تمثل الموظفون الحكوميون بـ (48) مبحوثاً أي ما نسبته (6%)، في حين جاء العاملين في القطاع الخاص بـ (104) مبحوثاً أي ما نسبته (14%)، و(96) مبحوثاً للعاملين في السلك العسكري وبنسبة (12%)، في حين تمثل العاطلين عن العمل بـ (341) مبحوثاً أي ما نسبته (42.6%) وهم النسبة الأكبر، في حين جاءت ربات البيوت بـ (32) مبحوثاً أي ما نسبته (4%)، والطلاب بـ (131) مبحوثاً أي ما نسبته (16.4%)، أما الفلاحين فقد تمثلوا بـ (48) مبحوثاً أي ما نسبته (6%)، وكما مبين في جدول رقم (4).

جدول رقم (4) توزيع المبحوثين وفقاً للحالة الوظيفية

| المتغيرات       | العدد         | النسبة        |
|-----------------|---------------|---------------|
| الحالة الوظيفية | موظف حكومي    | 48<br>% 6.0   |
|                 | قطاع خاص      | 104<br>% 13.0 |
|                 | عسكري         | 96<br>% 12.0  |
|                 | عاطل عن العمل | 341<br>% 42.6 |
|                 | ربة بيت       | 32<br>% 4.0   |
|                 | طالب          | 131<br>% 16.4 |
|                 | فلاح          | 48<br>% 6.0   |
| المجموع         |               | 800<br>% 100  |

## هـ. التحصيل الدراسي

جاء تقسيم العينة وفقاً للتحصيل الدراسي على خمسة اقسام (لا يقرأ ولا يكتب، وابتدائية، وثانوية، وبكالوريوس، ودراسات عليا)، حيث مثلت شريحة لا يقرأ ولا يكتب بـ (64) مبحوثاً أي ما نسبته (8%)، ومثل التحصيل الدراسي الابتدائي بـ (72) مبحوثاً أي ما نسبته (9.0%)، ومثل التحصيل الدراسي الثانوي بـ (176) مبحوثاً أي ما نسبته (22%)، وقد جاءت النسبة الأكبر للتحصيل الدراسي بكالوريوس بـ (304) مبحوثاً أي ما نسبته (48%)، في حين مثل اصحاب الشهادات العليا بـ (184) مبحوثاً أي ما نسبته (33%)، وكما مبين في جدول رقم (5).

جدول رقم (5) توزيع المبحوثين وفقاً للتحصيل الدراسي

| المتغيرات        | العدد | النسبة |
|------------------|-------|--------|
| لا يقرأ ولا يكتب | 64    | 8.0 %  |
| ابتدائية         | 72    | 9.0 %  |
| ثانوية           | 176   | 22.0 % |
| بكالوريوس        | 304   | 38.0 % |
| دراسات عليا      | 184   | 23.0 % |
| المجموع          | 800   | 100 %  |

## 3: النتائج: تساؤلات الدراسة

القسم الأول: مستوى الثقة السياسية بالأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات النيابية

لعام 2018

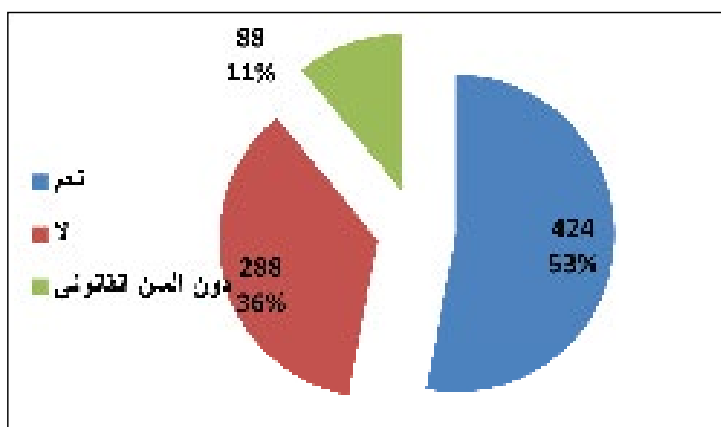
قدم الباحث في هذا القسم مجموعة من التساؤلات وجهت إلى عينة الدراسة، تم تقسيمها إلى خمسة تساؤلات ركزت على: (المشاركة في الانتخابات النيابية السابقة، وقياس مستوى الثقة السياسية في أداء الأحزاب السياسية الفائزة في تلك الانتخابات، ومعرفة ايدولوجية وتوجهات الأحزاب السياسية عند المبحوثين، وقياس مدى رضى المبحوثين عن أداء الأحزاب السياسية داخل وخارج السلطة، ومعرفة مدى قدرة الأحزاب السياسية على التأثير في الحكومة، وبالتالي قياس مدى علاقة اهم تلك التساؤلات مع البيانات الاساسية للمبحوثين بغية الوصول إلى نتائج تفسر طبيعة التساؤلات المقدمة).

وقد بينت الدراسة ان (424) مبحوثاً أي ما نسبته (53%) قد شاركوا في الانتخابات النيابية لعام 2018، فيما امتنع (288) مبحوثاً أي عن التصويت أي ما نسبته (36%)، في حين ان (88) مبحوثاً غير مسموح لهم في التصويت لأنهم كانوا دون السن القانوني، وهم بنسبة (11%)، وكما موضح في جدول رقم (6)، والشكل رقم (1).

جدول رقم (6) مشاركة المبحوثين في الانتخابات النيابية 2018

| المتغيرات                                           | العدد | النسبة |
|-----------------------------------------------------|-------|--------|
| هل شاركت في الانتخابات النيابية في العام لعام 2018؟ | 424   | 53.0 % |
| نعم                                                 | 288   | 36.0 % |
| لا                                                  | 88    | 11.0 % |
| دون السن القانوني                                   | 800   | 100 %  |

شكل رقم (1) مشاركة المبحوثين في الانتخابات النيابية 2018



ويبين الجدول رقم (7) ان (99) مبحوثاً اي ما نسبته (88.4%)، من اصل (112) مبحوثاً من ذوي الاعمار (من 40 إلى 49 سنة) قد شاركوا في الانتخابات السابقة، وهي نسبة اعلى من بقية الاعمار وكان الفرق دالاً احصائياً (قيمة الدلالة (0.001))، وقد تبين ان (59.5%) من الذكور المستطلعين قد اشتركوا في الانتخابات الماضية وهي نسبة اعلى من نسبة الاناث المشاركات (34.6%) (قيمة الدلالة (0.001))، وقد تبين ان جميع ربات البيوت المشمولات بهذا الاستطلاع قد شاركن في الانتخابات الماضية وكان الفرق بينهن وبقية المهن اعلى وبدلالة احصائية واضحة (قيمة الدلالة (0.001))، وقد تبين ان جميع المستطلعين من حملة الشهادة الابتدائية قد شاركوا في الانتخابات الماضية (قيمة الدلالة (0.001)) عن بقية فئات التحصيل الدراسي الاخرى، وقد شارك (58%) من سكان الرصافة المستطلعين في انتخابات 2018 وهي نسبة اعلى من سكان الكرخ (48%) (قيمة الدلالة (0.001))، واخيراً لقد تبين ان (83.3%) من سكان الريف المستطلعين قد شاركوا في الانتخابات مقارنة بـ (46.3%) من سكان المدينة (قيمة الدلالة (0.001)).

جدول رقم (7) مشاركة المبحوثين في الانتخابات النيابية 2018 وعلاقتها بالبيانات الأساسية للمبحوثين

|       | هل شاركت في الانتخابات النيابية في العام لعام 2018 |                   |        |        |         |        |                  | المتغيرات       |
|-------|----------------------------------------------------|-------------------|--------|--------|---------|--------|------------------|-----------------|
|       | قيمة<br>الدالة                                     | دون السن القانوني |        | لا     |         | نعم    |                  |                 |
|       |                                                    | النسبة            | العدد  | النسبة | العدد   | النسبة | العدد            |                 |
| 0.001 | % 20.0                                             | 88                | % 37.6 | 165    | % 42.4  | 186    | اقل من 30 سنة    | العمر           |
|       | % 0.0                                              | 0                 | % 49.7 | 94     | % 50.3  | 95     | من 30 إلى 39 سنة |                 |
|       | % 0.0                                              | 0                 | % 11.6 | 13     | % 88.4  | 99     | من 40 إلى 49 سنة |                 |
|       | % 0.0                                              | 0                 | % 26.7 | 16     | % 73.3  | 44     | 50 سنة فأكثر سنة |                 |
| 0.001 | % 9.5                                              | 56                | % 31.1 | 184    | % 59.5  | 352    | ذكر              | النوع           |
|       | % 15.4                                             | 32                | % 50.0 | 104    | % 34.6  | 72     | انثى             |                 |
| 0.001 | % 0.0                                              | 0                 | % 66.7 | 32     | % 33.3  | 16     | موظف حكومي       | المهنة          |
|       | % 0.0                                              | 0                 | % 84.6 | 88     | % 15.4  | 16     | قطاع خاص         |                 |
|       | % 0.0                                              | 0                 | % 16.7 | 16     | % 83.3  | 80     | عسكري            |                 |
|       | % 16.1                                             | 55                | % 32.0 | 109    | % 51.9  | 177    | عاطل عن العمل    |                 |
|       | % 0.0                                              | 0                 | % 0.0  | 0      | % 100.0 | 32     | ربة بيت          |                 |
|       | % 25.2                                             | 33                | % 20.6 | 27     | % 54.2  | 71     | طالب             |                 |
|       | % 0.0                                              | 0                 | % 33.3 | 16     | % 66.7  | 32     | فلاح             |                 |
| 0.001 | % 0.0                                              | 0                 | % 0.0  | 0      | % 100.0 | 64     | لا يقرأ ولا يكتب | التحصيل الدراسي |
|       | % 0.0                                              | 0                 | % 0.0  | 0      | % 100.0 | 72     | ابتدائية         |                 |
|       | % 29.5                                             | 52                | % 29.5 | 52     | % 40.9  | 72     | ثانوية           |                 |
|       | % 11.8                                             | 36                | % 48.7 | 148    | % 39.5  | 120    | بكالوريوس        |                 |
|       | % 0.0                                              | 0                 | % 47.8 | 88     | % 52.2  | 96     | دراسات عليا      |                 |
| 0.001 | % 6.0                                              | 24                | % 46.0 | 184    | % 48.0  | 192    | كرخ              | السكن           |
|       | % 16.0                                             | 64                | % 26.0 | 104    | % 58.0  | 232    | رصافة            |                 |
| 0.001 | % 13.4                                             | 88                | % 40.2 | 264    | % 46.3  | 304    | مدينة            | بيئة السكن      |
|       | % 0.0                                              | 0                 | % 16.7 | 24     | % 83.3  | 120    | ريف              |                 |

وقد ركز الباحث على ثمانية متغيرات مهمة لقياس اداء الاحزاب السياسية الفائزة في الانتخابات السابقة، وقد قسمت إلى (القطاع الأمني، والسياسة الداخلية، والسياسة الخارجية، والقطاع الاقتصادي والزراعي، والقطاع الاسكاني، والقطاع التربوي والتعليمي، والقطاع الثقافي والسياحي، والقطاع الصحي والبيئي) بوصفها اهم القطاعات التي يمكن من خلالها قياس اداء الاحزاب السياسية ومنجزاتها، وبالتالي فهم مستوى الثقة السياسية في الاحزاب السياسية الفائزة في الانتخابات السابقة وتقييم ادائها عند الناخب العراقي، وكما مبين في جدول رقم (8)، والشكل رقم (2).

وجاءت نتائج هذا المحور على النحو الآتي:

أ. القطاع الأمني: لم تؤثر الاحزاب السياسية في هذا القطاع في تصور (480) مبحوثاً أي ما نسبته (70%)، في حين كان لها تأثير في تصور (248) مبحوثاً أي ما نسبته (21%)، وقد اثرت بشكل كبير في تصور (72) مبحوثاً أي ما نسبته (9%).

ب. السياسة الداخلية: لم تؤثر الاحزاب السياسية في هذا القطاع في تصور (656) مبحوثاً أي ما نسبته (82%)، في حين كان لها تأثير في تصور (104) مبحوثاً أي ما نسبته (13%)، وقد اثرت بشكل كبير في تصور (40) مبحوثاً أي ما نسبته (5%).

ت. السياسة الخارجية: لم تؤثر الاحزاب السياسية في هذا القطاع في تصور (595) مبحوثاً أي ما نسبته (74%)، في حين كان لها تأثير في تصور (168) مبحوثاً أي ما نسبته (21%)، وقد اثرت بشكل كبير في تصور (40) مبحوثاً أي ما نسبته (5%).

ث. القطاع الاقتصادي والزراعي: لم تؤثر الاحزاب السياسية في هذا القطاع في تصور (640) مبحوثاً أي ما نسبته (80%)، في حين كان لها تأثير في تصور (128) مبحوثاً أي ما نسبته (16%)، وقد اثرت بشكل كبير في تصور (32) مبحوثاً أي ما نسبته (4%).

ج. القطاع الاسكاني: لم تؤثر الاحزاب السياسية في هذا القطاع في تصور (608) مبحوثاً أي ما نسبته (76%)، في حين كان لها تأثير في تصور (152) مبحوثاً أي ما نسبته (19%)، وقد اثرت بشكل كبير في تصور (40) مبحوثاً أي ما نسبته (5%).

ح. القطاع التربوي والتعليمي: لم تؤثر الاحزاب السياسية في هذا القطاع في تصور (536) مبحوثاً أي ما نسبته (67%)، في حين كان لها تأثير في تصور (200) مبحوثاً أي ما نسبته (25%)، وقد اثرت بشكل كبير في تصور (64) مبحوثاً أي ما نسبته (8%).

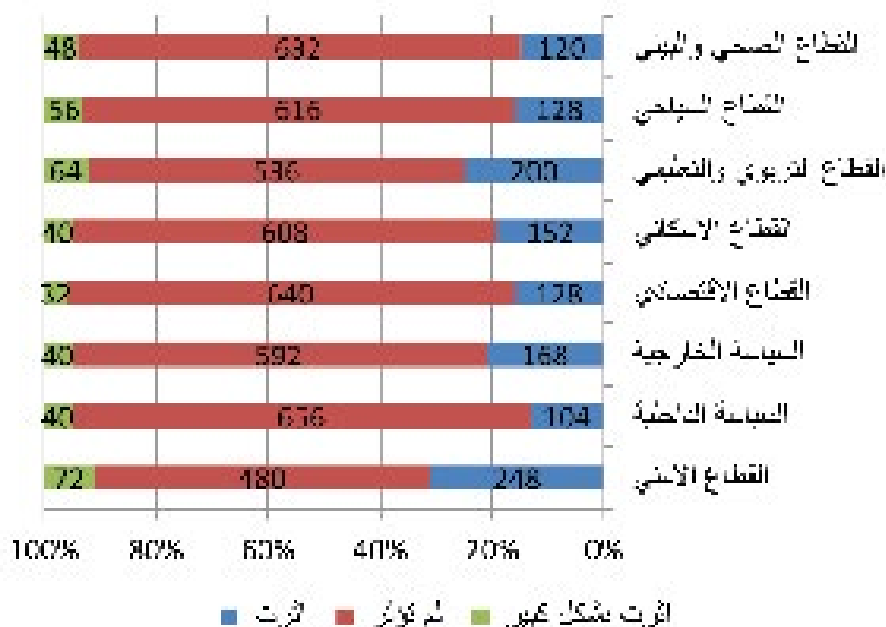
خ. القطاع الثقافي والسياحي: لم تؤثر الاحزاب السياسية في هذا القطاع في تصور (616) مبحوثاً أي ما نسبته (77%)، في حين كان لها تأثير في تصور (128) مبحوثاً أي ما نسبته (16%)، وقد اثرت بشكل كبير في تصور (56) مبحوثاً أي ما نسبته (7%).

هـ. القطاع الصحي والبيئي: لم تؤثر الأحزاب السياسية في هذا القطاع في تصور (632) مبحوثاً أي ما نسبته (79%)، في حين كان لها تأثير في تصور (120) مبحوثاً أي ما نسبته (15%)، وقد اثرت بشكل كبير في تصور (48) مبحوثاً أي ما نسبته (6%).

جدول رقم (8) تصورات المواطنين حول اداء الاحزاب السياسية الفائزة في الانتخابات النيابية 2018

| المتغيرات                 | لها تأثير |        | لم تؤثر ابداً |        | اثرت بشكل كبير |        |
|---------------------------|-----------|--------|---------------|--------|----------------|--------|
|                           | العدد     | النسبة | العدد         | النسبة | العدد          | النسبة |
| القطاع الامني             | 248       | 31.0 % | 480           | 60.0 % | 72             | 9.0 %  |
| السياسة الداخلية          | 104       | 13.0 % | 656           | 82.0 % | 40             | 5.0 %  |
| السياسة الخارجية          | 168       | 21.0 % | 592           | 74.0 % | 40             | 5.0 %  |
| القطاع الاقتصادي والزراعي | 128       | 16.0 % | 640           | 80.0 % | 32             | 4.0 %  |
| القطاع الاسكاني           | 152       | 19.0 % | 608           | 76.0 % | 40             | 5.0 %  |
| القطاع التربوي والتعليمي  | 200       | 25.0 % | 536           | 67.0 % | 64             | 8.0 %  |
| القطاع الثقافي السياحي    | 128       | 16.0 % | 616           | 77.0 % | 56             | 7.0 %  |
| القطاع الصحي والبيئي      | 120       | 15.0 % | 632           | 79.0 % | 48             | 6.0 %  |

شكل رقم (2) تصورات المواطنين حول اداء الاحزاب السياسية الفائزة في الانتخابات النيابية 2018



وفي مقابل ذلك وضع الباحث حزمة من المتغيرات بغية التوصل إلى وصف الاحزاب السياسية عند المبحوثين، وكما مبين في جدول رقم (9)، والشكل رقم (3)، وقد جاءت نتائج الدراسة على النحو الآتي:

أ. تعد الاحزاب السياسية تنظيمات سياسية لا تتبنى قضايا الوطن وهي تنظيمات سياسية تخدم مصالحها الشخصية، كذلك هي تنظيمات لم تساهم في بناء الوطن عند (664) مبحوثاً أي ما نسبته (83%)؛ في حين انها تتبنى قضايا الوطن، ولا تخدم مصالحها الشخصية، وقد عملت على بناء العراق في تصور (136) مبحوثاً أي ما نسبته (17%).

ب. ايد ب (نعم) (680) مبحوثاً أي ما نسبته (85%) على ان الاحزاب السياسية تنظيمات تخدم جهات خارج العراق؛ وعلى عكس ذلك يصف (120) مبحوثاً أي ما نسبته (15%) بان الاحزاب السياسية تنظيمات سياسية لا تخدم جهات خارج العراق.

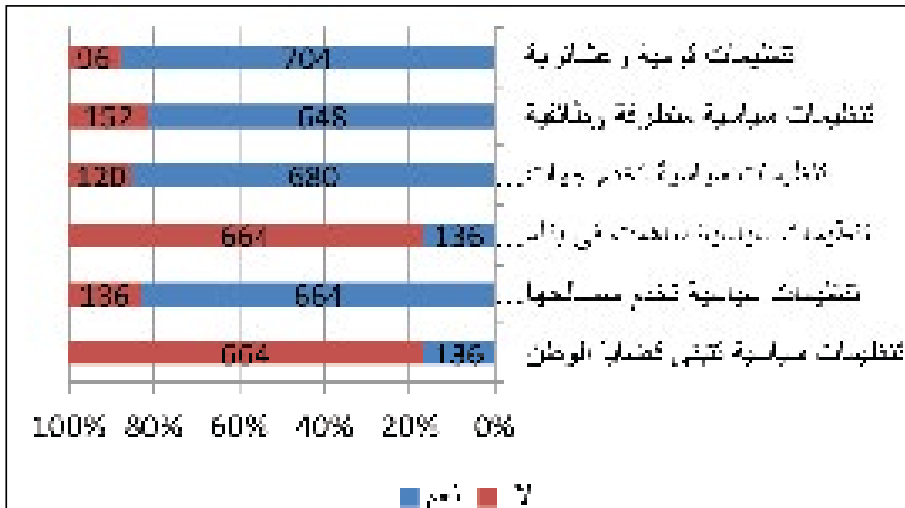
ج. وصفت الاحزاب السياسية بانها تنظيمات سياسية متطرفة وطائفية عند (648) مبحوثاً أي ما نسبته (81%)؛ في حين اعتبرها (152) مبحوثاً أي ما نسبته (19%) بانها احزاب غير متطرفة وغير طائفية.

د. وصفت الاحزاب السياسية بانها تنظيمات قومية ودينية عند (704) مبحوثاً أي ما نسبته (88%)؛ في حين لم يعتبرها (96) مبحوثاً أي ما نسبته (12%) بانها تنظيمات دينية وقومية.

جدول رقم (9) وصف الاحزاب السياسية عند المبحوثين

| المتغيرات                            | نعم   |        | كلا   |        |
|--------------------------------------|-------|--------|-------|--------|
|                                      | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| تنظيمات سياسية تتبنى قضايا الوطن     | 136   | 17%    | 664   | 83%    |
| تنظيمات سياسية تخدم مصالحها الخاصة   | 664   | 83%    | 136   | 17%    |
| تنظيمات سياسية ساهمت في بناء العراق  | 136   | 17%    | 664   | 83%    |
| تنظيمات سياسية تخدم جهات خارج العراق | 680   | 85%    | 120   | 15%    |
| تنظيمات سياسية متطرفة وطائفية        | 648   | 81%    | 152   | 19%    |
| تنظيمات قومية ودينية                 | 704   | 88%    | 96    | 12%    |

شكل رقم (3) وصف الاحزاب السياسية عند المبحوثين



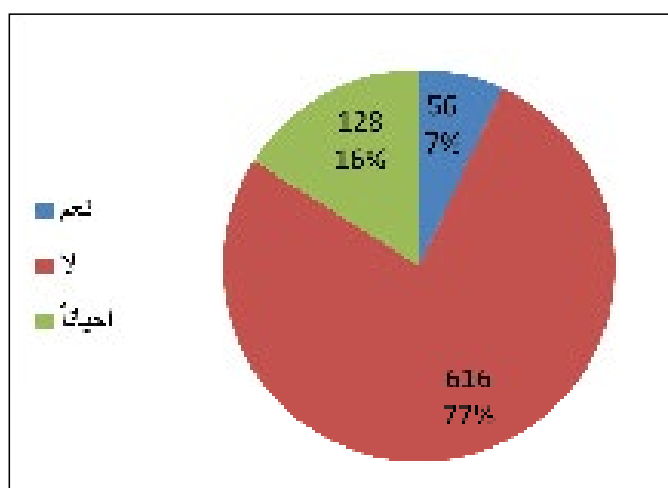
ولقياس مستوى رضا المبحوثين عن اداء الاحزاب السياسية داخل السلطة وخارجها، وجه الباحث سؤالاً إلى عينة الدراسة لأجل قياس مستوى الثقة وبالتالي علاقة حالة الثقة مع البيانات الاساسية للمبحوثين، وقد بينت نتائج الدراسة ان (616) (77%) كانوا غير راضين عن اداء الاحزاب السياسية، وقد عبر (56) (7%) عن رضاهم لإداء الاحزاب السياسية عند، وبين (128) مبحوثاً (16%) من عينة الدراسة بانهم راضين جزئياً عن اداء الاحزاب، وكما موضح في جدول رقم (10)، والشكل رقم (4).



جدول رقم (10) مستوى رضا المبحوثين في تجاه اداء الاحزاب السياسية داخل السلطة وخارجها

| المتغيرات                                                |         | العدد | النسبة |
|----------------------------------------------------------|---------|-------|--------|
| هل انت راض عن اداء الاحزاب السياسية داخل السلطة وخارجها؟ | نعم     | 56    | 7.0 %  |
|                                                          | لا      | 616   | 77.0 % |
|                                                          | احياناً | 128   | 16.0 % |
| المجموع                                                  |         | 800   | 100 %  |

شكل رقم (4) مستوى رضا المبحوثين تجاه اداء الاحزاب السياسية داخل وخارج السلطة



وبين جدول رقم (11) ان اعلى نسبة رضا كانت بين ذوي الفئة العمرية (من 40 إلى 49 سنة) (2.4 %) وبقيمة دلالة (0.001) (عن بقية الفئات العمرية، وقد تبين ان نسبة عدم الرضا الاعلى كانت بين الاناث (92.3 %) وهي نسبة اعلى من نسبة الذكور (71.6 %) وبقيمة دلالة (0.001)، أما نسب قناعة المبحوثين حسب مهنتهم فقد تبين ان النسبة الاعلى لعدم الرضا قد ظهرت بين العاطلين عن العمل (91.2 %) وهي نسبة اعلى من بقية المهن الاخرى وبقيمة دلالة (0.001)، وتمثلت النسبة الاعلى لعدم الرضا بين حملة شهادات الدراسات العليا (91.3 %) وهي نسبة اعلى من بقية فئات التحصيل الدراسي وبقيمة دلالة (0.001)، وكان سكان الكرخ غير راضين بنسبة (88 %) مقارنة بـ (66 %) من سكان الرصافة وبقيمة دلالة (0.001)، وقد تبين ان حالة عدم الرضا قد ظهرت بين (80.5 %) من سكان المدينة مقارنة بـ (61.1 %) من سكان الريف وبقيمة دلالة (0.001).

جدول رقم (11) مستوى رضا المبحوثين في تجاه اداء الاحزاب السياسية داخل وخارج السلطة وعلاقة ذلك بالبيانات الاساسية

| قيمة<br>الدلالة | احياناً |        | لا    |        | نعم   |        | المتغيرات<br>العدد |                  |
|-----------------|---------|--------|-------|--------|-------|--------|--------------------|------------------|
|                 |         | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة |                    |                  |
| 0.001           |         | % 14.1 | 62    | % 78.6 | 345   | % 7.3  | 32                 | اقل من 30 سنة    |
|                 |         | % 9.5  | 18    | % 90.5 | 171   | % 0.0  | 0                  | من 30 إلى 39     |
|                 |         | % 21.4 | 24    | % 57.1 | 64    | % 21.4 | 24                 | من 40 إلى 49     |
|                 |         | % 40.0 | 24    | % 60.0 | 36    | % 0.0  | 0                  | 50 سنة فأكثر     |
| 0.001           |         | % 21.6 | 128   | % 71.6 | 424   | % 6.8  | 40                 | ذكر              |
|                 |         | % 0.0  | 0     | % 92.3 | 192   | % 7.7  | 16                 | انثى             |
| 0.001           |         | % 33.3 | 16    | % 66.7 | 32    | % 0.0  | 0                  | موظف حكومي       |
|                 |         | % 7.7  | 8     | % 92.3 | 96    | % 0.0  | 0                  | قطاع خاص         |
|                 |         | % 33.3 | 32    | % 66.7 | 64    | % 0.0  | 0                  | عسكري            |
|                 |         | % 8.8  | 30    | % 91.2 | 311   | % 0.0  | 0                  | عاطل عن العمل    |
|                 |         | % 0.0  | 0     | % 50.0 | 16    | % 50.0 | 16                 | ربة بيت          |
|                 |         | % 19.8 | 26    | % 55.7 | 73    | % 24.4 | 32                 | طالب             |
|                 |         | % 33.3 | 16    | % 50.0 | 24    | % 16.7 | 8                  | فلاح             |
| 0.001           |         | % 37.5 | 24    | % 25.0 | 16    | % 37.5 | 24                 | لا يقرأ ولا يكتب |
|                 |         | % 55.6 | 40    | % 44.4 | 32    | % 0.0  | 0                  | ابتدائية         |
|                 |         | % 6.8  | 12    | % 89.8 | 158   | % 3.4  | 6                  | ثانوية           |
|                 |         | % 11.8 | 36    | % 79.6 | 242   | % 8.6  | 26                 | بكالوريوس        |
|                 |         | % 8.7  | 16    | % 91.3 | 168   | % 0.0  | 0                  | دراسات عليا      |
| 0.001           |         | % 6.0  | 24    | % 88.0 | 352   | % 6.0  | 24                 | كرخ              |
|                 |         | % 26.0 | 104   | % 66.0 | 264   | % 8.0  | 32                 | رصافة            |
| 0.001           |         | % 14.6 | 96    | % 80.5 | 528   | % 4.9  | 32                 | مدينة            |
|                 |         | % 22.2 | 32    | % 61.1 | 88    | % 16.7 | 24                 | ريف              |

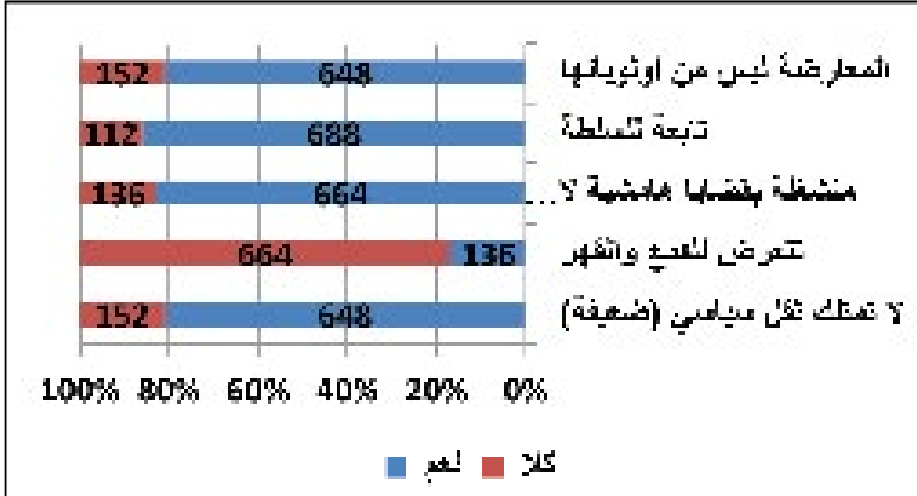
وقد جاءت تصورات المبحوثين حول امتلاك الاحزاب السياسية القدرة في التأثير والضغط على الحكومة ام لا، حيث جاءت النسبة الاعلى بان الاحزاب تمتلك ثقلاً سياسياً وضعيفة عند (648) مبحوثاً اي ما نسبته (81%)، في حين انها لا تمتلك ثقلاً سياسياً وقدرة على التأثير والضغط على الحكومة بنسبة ضئيلة جداً عند (152) مبحوثاً اي ما نسبته (19%). في حين ايد (664) مبحوثاً اي ما نسبته (83%) بان ان الاحزاب السياسية تنظيمات لا تتعرض للقمع والقهر في اداء مهامها ووظائفها فضلاً عن انها منشغلة بقضايا هامشية لا تمس المواطن؛ وانها تتعرض للقمع والقهر في فضلاً عن انها غير منشغلة بقضايا هامشية لا تمس المواطن تصور (136) مبحوثاً اي ما نسبته (17%). وانها منشغلة بقضايا هامشية لا تمس المواطن في تصور (664) مبحوثاً، وايد (688) اي ما نسبته (86%) بانها احزاب سياسية تابعة للسلطة؛ وايد (112) مبحوثاً اي ما نسبته (14%) بانها احزاب تابعة للسلطة؛ فضلاً عن ذلك ان المعارضة ليس من اولويات الاحزاب السياسية قد ايد هذا المتغير (648) مبحوثاً اي ما نسبته (81%)؛ وبخلاف ذلك فقد ايد (152) مبحوثاً اي ما نسبته (19%) بان المعارضة من اولويات الاحزاب السياسية، وكما مبين في الجدول رقم (11)، والشكل رقم (5).

جدول رقم (12) تصورات المبحوثين حول قدرة الاحزاب السياسية على التأثير في الحكومة

| المتغيرات                           | نعم   |        | كلا   |        |
|-------------------------------------|-------|--------|-------|--------|
|                                     | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| لا تمتلك ثقلاً سياسياً (ضعيفة)      | 152   | 19.0 % | 648   | 81.0 % |
| تتعرض للقمع والقهر من قبل السلطة    | 136   | 17.0 % | 664   | 83.0 % |
| منشغلة بقضايا هامشية لا تمس المواطن | 664   | 83.0 % | 136   | 17.0 % |
| تابعة للسلطة                        | 688   | 86.0 % | 112   | 14.0 % |
| المعارضة ليس من اولوياتها           | 648   | 81.0 % | 152   | 19.0 % |

شكل رقم (5)

تصورات المبحوثين حول قدرة الاحزاب السياسية على التأثير في الحكومة



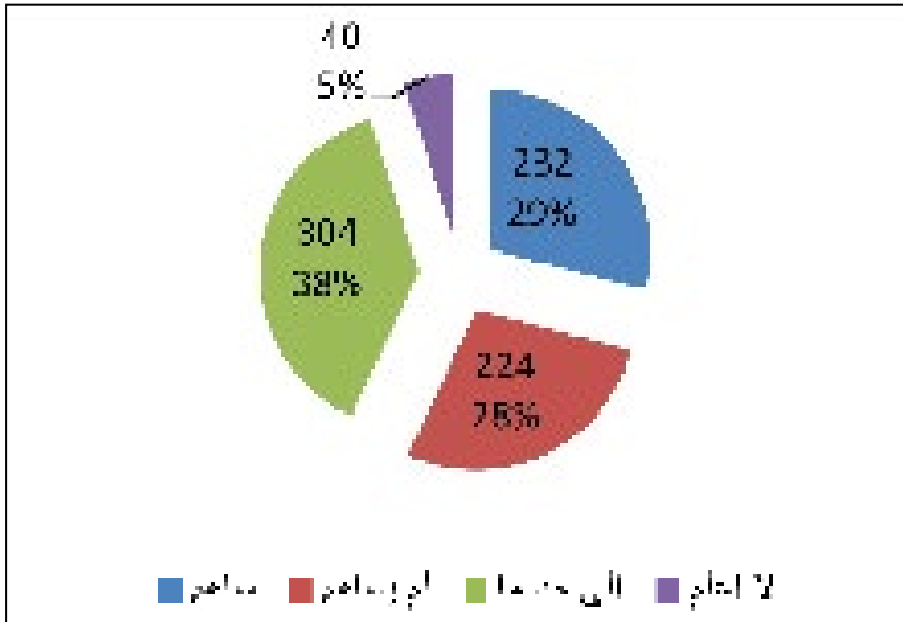
## القسم الثاني: فاعلية حراك تشرين في الضغط على الحكومة

قدم الباحث تساؤلاً غايته معرفة فاعلية حراك تشرين في تصور المبحوثين، وهل ساهم في إيجاد حلول حققت مطالب المواطنين. ساهم هذا الحراك في تصور (232) مبحوثاً أي ما نسبته (29%)، في حين ساهم إلى حد ما في تصور (304) مبحوثاً أي ما نسبته (38%)، في حين لم يساهم في تصور (224) أي ما نسبته (38%)، وأفاد (40) مبحوثاً أي ما نسبته (5%) أنهم يجهلون فعالية هذا الحراك في الضغط على الحكومة وإيجاد الحلول، وكما مبين في الجدول رقم (12)، والشكل رقم (6).

جدول رقم (13) فاعلية حراك تشرين

| المتغيرات                                              | العدد | النسبة |
|--------------------------------------------------------|-------|--------|
| هل ساهم حراك تشرين في إيجاد حلول حققت مطالب المواطنين؟ |       |        |
| ساهم                                                   | 232   | 29.0 % |
| لم يساهم                                               | 224   | 28.0 % |
| إلى حد ما                                              | 304   | 38.0 % |
| لا اعلم                                                | 40    | 5.0 %  |
| المجموع                                                | 800   | 100 %  |

شكل رقم (6) فاعلية حراك تشرين



ويبين الجدول رقم (13) أن (45.6%) من ذوي الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) يعتقدون أن حراك تشرين أثر في الحكومة وهي نسبة أعلى من بقية الفئات العمرية وبقيمة دلالة (0.001)، ويعتقد (31.1%) من الذكور أن حراك تشرين قد أثر في الحكومة بمقارنة (23.1%) من الإناث وبقيمة دلالة (0.001)، ويعتقد (40%) من الطلبة المستطلعين أن حراك تشرين قد أثر في توجه الحكومة وهي النسبة الأعلى بين بقية المهن وبقيمة دلالة (0.001)، ويعتقد (38.6%) من حملة الشهادة الثانوية أن حراك تشرين قد أثر في الحكومة وهي النسبة الأعلى بين بقية التحصيلات الدراسية وبقيمة دلالة (0.001)، ويعتقد (34%) من سكان الكرخ و(24%) من سكان الرصافة أن حراك تشرين أثر في الحكومة وكان الفرق دالاً إحصائياً وبقيمة دلالة (0.001)، ولم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية بين سكان المدينة وسكان الريف فيما يخص فاعلية حراك تشرين وبقيمة دلالة (0.001).

جدول رقم (14) فاعلية حراك تشرين في التأثير على الحكومة في تصور المبحوثين وعلاقة ذلك بالبيانات الاساسية

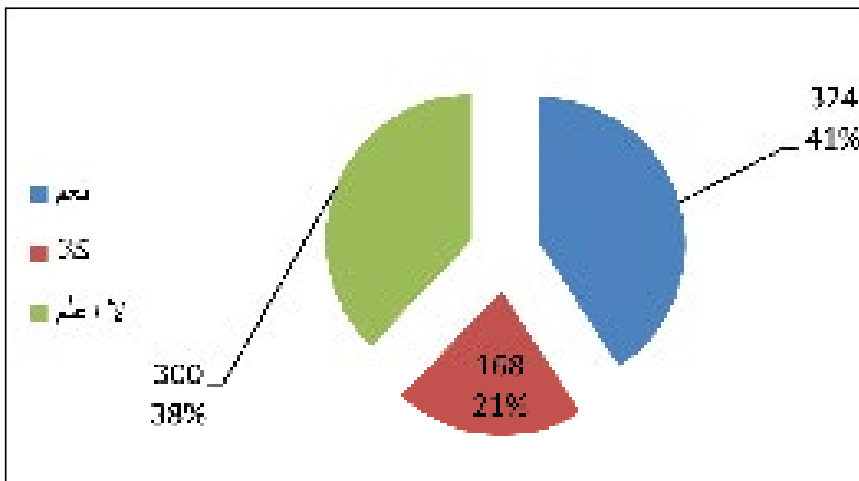
| قيمة<br>الدالة | لا اعلم            |        | إلى حد ما |        | لم يساهم |        | ساهم  |        | المتغيرات<br>العدد |                  |
|----------------|--------------------|--------|-----------|--------|----------|--------|-------|--------|--------------------|------------------|
|                |                    | النسبة | العدد     | النسبة | العدد    | النسبة | العدد | النسبة |                    |                  |
| 0.001          | العمر              | 3.6 %  | 16        | 29.4 % | 129      | 21.4 % | 94    | 45.6 % | 200                | اقل من 30 سنة    |
|                |                    | 4.2 %  | 8         | 68.3 % | 129      | 27.5 % | 52    | 0.0 %  | 0                  | من 30 إلى 39     |
|                |                    | 14.3 % | 16        | 25.0 % | 28       | 50.0 % | 56    | 10.7 % | 12                 | من 40 إلى 49     |
|                |                    | 0.0 %  | 0         | 30.0 % | 18       | 36.7 % | 22    | 33.3 % | 20                 | 50 سنة فأكثر     |
| 0.001          | الجنس              | 2.7 %  | 16        | 35.1 % | 208      | 31.1 % | 184   | 31.1 % | 184                | ذكر              |
|                |                    | 11.5 % | 24        | 46.2 % | 96       | 19.2 % | 40    | 23.1 % | 48                 | انثى             |
| 0.001          | المهنة             | 0.0 %  | 0         | 50.0 % | 24       | 33.3 % | 16    | 16.7 % | 8                  | موظف حكومي       |
|                |                    | 0.0 %  | 0         | 46.2 % | 48       | 23.1 % | 24    | 30.8 % | 32                 | قطاع خاص         |
|                |                    | 8.3 %  | 8         | 33.3 % | 32       | 41.7 % | 40    | 16.7 % | 16                 | عسكري            |
|                |                    | 4.7 %  | 16        | 46.6 % | 159      | 15.0 % | 51    | 33.7 % | 115                | عاطل عن العمل    |
|                |                    | 50.0 % | 16        | 0.0 %  | 0        | 50.0 % | 16    | 0.0 %  | 0                  | ربة بيت          |
|                |                    | 0.0 %  | 0         | 13.0 % | 17       | 46.6 % | 61    | 40.5 % | 53                 | طالب             |
|                |                    | 0.0 %  | 0         | 50.0 % | 24       | 33.3 % | 16    | 16.7 % | 8                  | فلاح             |
| 0.001          | التحصيل<br>الدراسي | 25.0 % | 16        | 25.0 % | 16       | 50.0 % | 32    | 0.0 %  | 0                  | لا يقرأ ولا يكتب |
|                |                    | 22.2 % | 16        | 0.0 %  | 0        | 66.7 % | 48    | 11.1 % | 8                  | ابتدائية         |
|                |                    | 4.5 %  | 8         | 45.5 % | 80       | 11.4 % | 20    | 38.6 % | 68                 | ثانوية           |
|                |                    | 0.0 %  | 0         | 34.2 % | 104      | 27.6 % | 84    | 38.2 % | 116                | بكالوريوس        |
|                |                    | 0.0 %  | 0         | 56.5 % | 104      | 21.7 % | 40    | 21.7 % | 40                 | دراسات عليا      |
| 0.001          | السكن              | 10.0 % | 40        | 36.0 % | 144      | 20.0 % | 80    | 34.0 % | 136                | كرخ              |
|                |                    | 0.0 %  | 0         | 40.0 % | 160      | 36.0 % | 144   | 24.0 % | 96                 | رصافة            |
| 0.168          | بيئة<br>السكن      | 4.9 %  | 32        | 36.6 % | 240      | 28.0 % | 184   | 30.5 % | 200                | مدينة            |
|                |                    | 5.6 %  | 8         | 44.4 % | 64       | 27.8 % | 40    | 22.2 % | 32                 | ريف              |

وقدم الباحث سؤالاً يتعلق بقياس فاعلية الانتخابات المقبلة في تصور البحوثين ودورها في تحقيق مطالب حراك تشرين، وقد جاءت الاجابات على ان الانتخابات المقبلة ستحقق الاصلاح ومطالب تشرين عند (324) مبحوثاً اي ما نسبته (41%)، في حين افاد (308) مبحوثاً اي ما نسبته (38%) بأنهم يجهلون هذه الفاعلية، في حين افاد (168) مبحوثاً اي ما نسبته (21%) بان الانتخابات القادمة لن تحقق الاصلاح السياسي ومطالب تشرين، وكما مبين في الجدول رقم (14)، والشكل رقم (7).

جدول رقم (15) مدى فاعلية الانتخابات المقبلة في تحقيق مطالب تشرين

| المتغيرات                                                                                  | العدد   | النسبة     |
|--------------------------------------------------------------------------------------------|---------|------------|
| هل ستحقق الانتخابات النيابية المقبلة 2021 الاصلاح السياسي ومطالب المتظاهرين في حراك تشرين؟ | نعم     | 324<br>41% |
|                                                                                            | كلا     | 168<br>21% |
|                                                                                            | لا اعلم | 300<br>38% |
| المجموع                                                                                    | 800     | 100%       |

شكل رقم (7) مدى فاعلية الانتخابات المقبلة في تحقيق مطالب تشرين



### القسم الثالث: مستويات الثقة السياسية في الاحزاب والعملية الانتخابية (الانتخابات النيابية 2021)

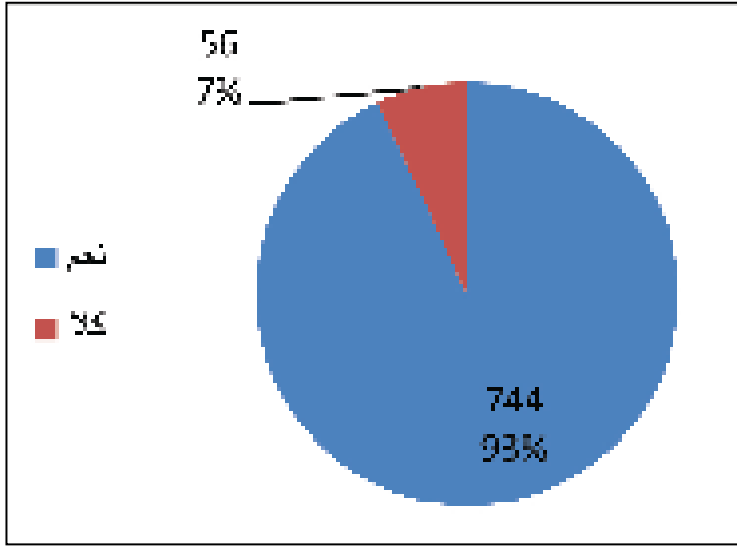
يركز هذا القسم على قياس مستويات الثقة السياسية في الاحزاب السياسية والعملية الانتخابية في الانتخابات النيابية المقبلة 2021، وستتم عملية القياس وفقاً لحزمة من الاسئلة قدمها الباحث إلى عينة الدراسة، والتي تركز على معرفة هل يمتلك المبحوث بطاقة انتخابية محدثة؟ وقياس المشاركة في الانتخابات المقبلة من عدمها، وما المرشح المفضل للعينة التي ستشارك في الانتخابات المقبلة؟

يبين الجدول رقم (15) والشكل البياني رقم (8) بان (744) مبحوثاً اي ما نسبته (93%) بأنهم يمتلكون بطاقة انتخابية محدثة، في حين افاد (56) مبحوثاً اي ما نسبته (7%) بأنهم لا يمتلكون بطاقة انتخابية محدثة.

جدول رقم (16) امتلاك المبحوثين للبطاقة الانتخابية

| المتغيرات                     | العدد | النسبة        |
|-------------------------------|-------|---------------|
|                               |       |               |
| هل تملك بطاقة انتخابية محدثة؟ | نعم   | 744<br>93.0 % |
|                               | كلا   | 56<br>7.0 %   |

شكل رقم (8) امتلاك المبحوثين للبطاقة الانتخابية



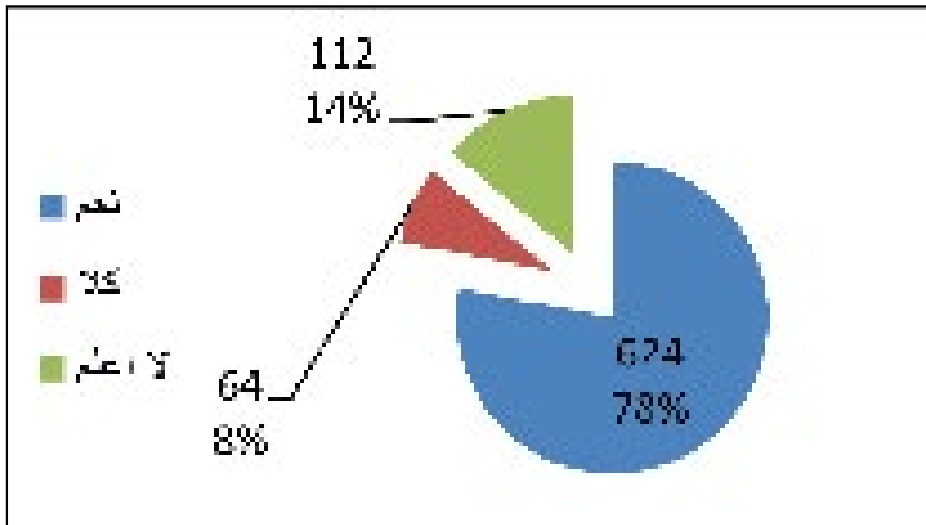
اما مشاركة المبحوثين في الانتخابات المقبلة فقد افاد (624) مبحوثاً اي ما نسبته (78 %) بأنهم سيشاركون في الانتخابات المقبلة، يلي ذلك (112) مبحوثاً اي ما نسبته (14 %) بأنهم مترددين بين المشاركة والعزوف في الانتخابات المقبلة، اما المقاطعين للانتخابات فقد تمثلوا بـ (64) مبحوثاً اي ما نسبته (8 %)، وكما مبين في جدول رقم (16) والشكل رقم (9).

جدول رقم (17) مشاركة المبحوثين في الانتخابات النيابية المقبلة

| المتغيرات                                      | العدد   | النسبة        |
|------------------------------------------------|---------|---------------|
|                                                |         |               |
| هل ستشارك في الانتخابات النيابية المقبلة 2021؟ | نعم     | 624<br>78.0 % |
|                                                | كلا     | 64<br>8.0 %   |
|                                                | لا اعلم | 112<br>14.0 % |



شكل رقم (9) مشاركة المبحوثين في الانتخابات النيابية المقبلة



ولقد بينت الدراسة ان جميع المستطلعين من ذوي الفئة العمرية (اكثر من 50 سنة) يعتقدون ان حراك تشرين قد أدّى إلى التأثير على سلوك الحكومة وهي نسبة اعلى من بقية الفئات العمرية وبدلالة احصائية عالية (0.001)، ويعتقد (86%) من الرجال ان حراك تشرين قد اثر على سلوك الحكومة وهي نسبة اعلى من تلك الموجود لدى النساء (54%) وبدلالة احصائية عالية، قيمة الدلالة (0.001)، كما يعتقد جميع الموظفون الحكوميون ان حراك تشرين قد اثر على سلوك الحكومة وهي النسب الاعلى بين بقية المهن، قيمة الدلالة (0.001)، وكانت نسبة القناعة بان حراك تشرين قد اثر على سلوك الحكومة في ادنى مستوياته لدى طلبة الدراسات العليا (61%) مقارنة وبقية التحصيلات الدراسية، قيمة الدلالة (0.001)، وابدى (86%) من عينة الكرخ ان حراك تشرين قد اثر على سلوك الحكومة مقارنة بـ (70%) من عينة الرصافة قيمة الدلالة (0.001)، وابدى (82%) من سكان المدينة بان الحراك قد ساهم في التأثير في سلوك الحكومة وهي نسبة اعلى من نسبة الريف (61%)، وبقيمة الدلالة (0.001).

جدول رقم (18) مشاركة المبحوثين في الانتخابات النيابية المقبلة وعلاقتها بالبيانات الأساسية

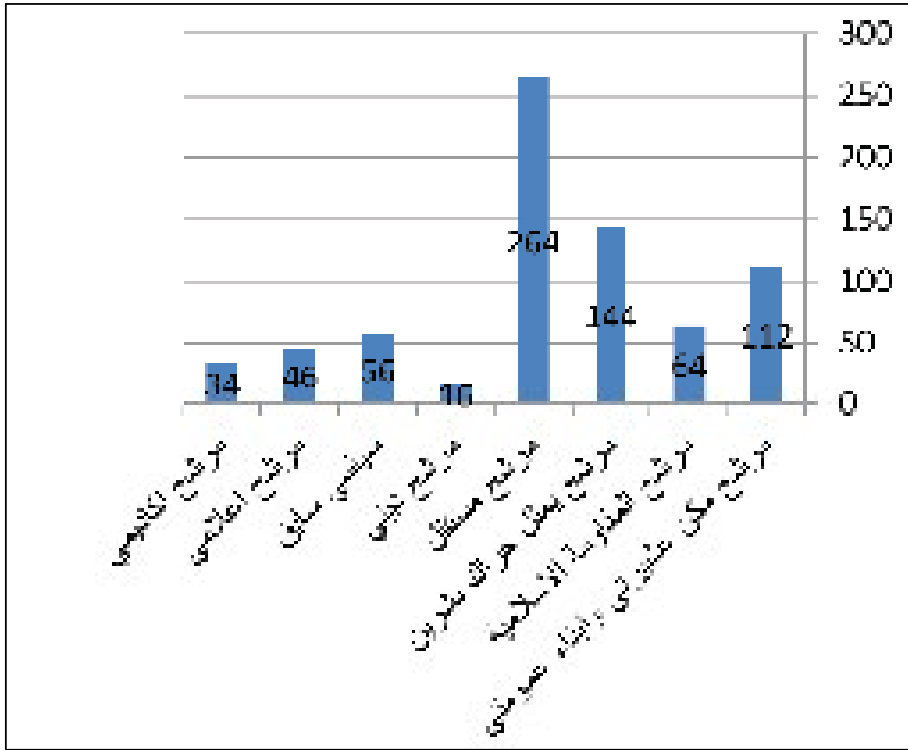
| المتغيرات<br>العدد | نعم              |       | كلا    |       | لا اعلم |       | قيمة<br>الدالة |
|--------------------|------------------|-------|--------|-------|---------|-------|----------------|
|                    | النسبة           | العدد | النسبة | العدد | النسبة  | العدد |                |
| العمر              | اقل من 30 سنة    | 346   | % 79   | 24    | % 5     | 69    | 0.001          |
|                    | من 30 إلى 39     | 115   | % 61   | 40    | % 21    | 34    |                |
|                    | من 40 إلى 49     | 103   | % 92   | 0     | % 0     | 9     |                |
|                    | 50 سنة فأكثر     | 60    | % 100  | 0     | % 0     | 0     |                |
| النوع              | ذكر              | 512   | % 86   | 32    | % 5     | 48    | 0.001          |
|                    | انثى             | 112   | % 54   | 32    | % 15    | 64    |                |
| المهنة             | موظف حكومي       | 48    | % 100  | 0     | % 0     | 0     | 0.001          |
|                    | قطاع خاص         | 72    | % 69   | 0     | % 0     | 32    | 0.001          |
|                    | عسكري            | 72    | % 75   | 8     | % 8     | 16    | 0.001          |
|                    | عاطل عن العمل    | 251   | % 74   | 46    | % 13    | 44    | 0.001          |
|                    | ربة بيت          | 24    | % 75   | 0     | % 0     | 8     | 0.001          |
|                    | طالب             | 117   | % 89   | 2     | % 2     | 12    | 0.001          |
|                    | فلاح             | 40    | % 83   | 8     | % 17    | 0     | 0.001          |
|                    | لا يقرأ ولا يكتب | 56    | % 88   | 0     | % 0     | 8     | 0.001          |
| التحصيل الدراسي    | ابتدائية         | 64    | % 89   | 8     | % 11    | 0     | 0.001          |
|                    | ثانوية           | 124   | % 70   | 8     | % 5     | 44    | 0.001          |
|                    | بكالوريوس        | 268   | % 88   | 24    | % 8     | 12    | 0.001          |
|                    | دراسات عليا      | 112   | % 61   | 24    | % 13    | 48    | 0.001          |
|                    | كرخ              | 344   | % 86   | 56    | % 14    | 0     | 0.001          |
| السكن              | رصافة            | 280   | % 70   | 8     | % 2     | 112   | 0.001          |
|                    | مدينة            | 536   | % 82   | 40    | % 6     | 80    | 0.001          |
| بيئة السكن         | ريف              | 88    | % 61   | 24    | % 17    | 32    | 0.001          |

وتوزعت - تفضيلات المبحوثين للمرشح الانسب لتمثيلهم في مجلس النواب القادم، عند (736) مبحوثاً أي ما نسبته (92 %) - على ثمانية اختيارات تمثلت بـ (مرشح من عشيرتي وابناء عمومتي، ومرشح من المقاومة الاسلامية، ومرشح يمثل حراك تشرين، ومرشح مستقل، ومرشح ديني، ومرشح سياسي سابق، ومرشح اعلامي، ومرشح أكاديمي)، وجاءت النسبة الاعلى للمرشح المستقل عند (264) مبحوثاً أي ما نسبته (35.9 %)، يلي ذلك (144) مبحوثاً أي ما نسبته (19.6 %) بان المرشح الانسب لتمثيلهم هو مرشح يمثل حراك تشرين، في حين يفضل (112) مبحوثاً أي ما نسبته (15.2 %) بان المرشح الانسب هو من عشيرة المبحوث وابناء عمومته، في حين يتصور (64) مبحوثاً أي ما نسبته (8.7 %) بان المرشح الانسب لتمثيلهم هو مرشح المقاومة الاسلامية، وقد افاد (56) مبحوثاً أي ما نسبته (7.6 %) بان المرشح الانسب لتمثيلهم هو سياسي سابق، يلي ذلك المرشح الاعلامي هو الانسب لتمثيل (56) مبحوثاً أي ما نسبته (7.6 %)، ويتصور (16) مبحوثاً أي ما نسبته (2.2 %) بان المرشح الانسب لتمثيلهم في مجلس النواب المقبل هو رجل الدين، وكما مبين في جدول رقم (18) والشكل البياني رقم (9).

جدول رقم (19) المرشح الانسب لتمثيل المبحوثين في مجلس النواب المقبل 2021

| المتغيرات                                                                                       |                              |     | العدد  | النسبة |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------|-----|--------|--------|
| إذا اردت المشاركة في الانتخابات النيابية المقبلة 2021، ما المرشح الانسب لتمثيلك في مجلس النواب؟ | مرشح من عشيرتي وابناء عمومتي | 112 | 15.2 % |        |
|                                                                                                 | مرشح المقاومة الاسلامية      | 64  | 8.7 %  |        |
|                                                                                                 | مرشح يمثل حراك تشرين         | 144 | 19.6 % |        |
|                                                                                                 | مرشح مستقل                   | 264 | 35.9 % |        |
|                                                                                                 | مرشح ديني                    | 16  | 2.2 %  |        |
|                                                                                                 | سياسي سابق                   | 56  | 7.6 %  |        |
|                                                                                                 | مرشح اعلامي                  | 46  | 6.3 %  |        |
|                                                                                                 | مرشح أكاديمي                 | 34  | 4.6 %  |        |
| المجموع                                                                                         |                              | 736 | 92 %   |        |

شكل رقم (9) المرشح الانسب لتمثيل المبحوثين في مجلس النواب المقبل 2021



### تحليل النتائج:

يلاحظ من خلال النتائج السابقة الآتي:

- غياب الثقة في اداء الاحزاب السياسية وقدرتها على التغيير، فقد اشار عدد كبير من المبحوثين إلى ان الاحزاب السياسية قد فشلت في ادارة ملفات (الصحة، والبيئة، والسياحة، والتربية والتعليم، والاسكان، والاقتصاد، والسياسة الداخلية والخارجية، والأمن)، حيث جاءت اعلى النسب لإجابات المبحوثين بان الاحزاب السياسية لم يكن لها اداء فعال ولم تؤثر في القطاعات المذكورة، وهذا ما يشير إلى ان هذا الفشل هو احد بواعث الحركات الاحتجاجية في العام 2019، فضلاً عن ذلك وصف المبحوثين الاحزاب السياسية بانها تنظيمات سياسية تخدم جهات خارج العراق، وهي تنظيمات لم تساهم في بناء العراق، وتتميز بالتطرف والطائفية، ولم تبني قضايا الوطن... وغيرها، وجاءت بنسب عالية عند المبحوثين، وبالتالي جاءت حالة عدم الرضا تجاه اداء الاحزاب السياسية داخل وخارج السلطة بنسبة عالية، فقد تمثلت بـ (77%) من مجموع عينة الدراسة، ويمكن قياس اهم اسباب حالة عدم الرضا بإداء الاحزاب السياسية بانها

غير قادرة على التأثير والتغيير، لأسباب متعددة، أهمها (لا تمتلك ثقل سياسي، منشغلة بقضايا هامشية لا تمس المواطن، والمعارضة ليس من أولوياتها)، وانها جزء من المنظومة السياسية الرسمية وتابعة للسلطة، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في تحقيق التغيير المنشود، كما ذكرت مفردات عينة الدراسة، وان الاتهامات بالفساد التي تتعرض لها العديد من الاحزاب السياسية وقيادتها، وعد الثبات الفكري والايديولوجي والاخلاقي لمعظم الاحزاب وقيادتها، كان له الاثر الواضح في نفور الناخب العراقي من الانخراط أو التصويت للأحزاب السياسية، فقد جاءت نسبة التصويت لـ (مرشح مستقل) في الانتخابات النيابية المقبلة 2021 بنسبة (35 %) من مجموع الراغبين بالتصويت، فضلاً عن التصويت لمرشحين يمثلون حراك تشريعي بنسبة (19.6 %) من مجموع الراغبين بالتصويت، وهذا ما يدل على ان الاحزاب السياسية العراقية لا تمتلك قدرة على التأثير وتعاين من أزمة الانتماء والعمل المشترك مع الناخبين، فضلاً عن اسباب اخرى تناولنا شرحها في الورقات السابقة.

• ارتفعت نسبة من يحوزون على بطاقة انتخابية محدثة في الانتخابات المقبلة، وهو ما يؤشر إلى اهتمام المبحوثين بالانتخابات، فضلاً عن الراغبين في التصويت حيث تمثلت نسبتهم بـ (78 %) من مجموع عينة الدراسة، وهذا مؤشر مهم على ارتفاع مؤشرات الوعي السياسي والرغبة الحقيقية للتغيير عبر صناديق الاقتراع.

• اما حالة العزوف عن التصويت فيمكن بيان اسبابها في الآتي:

- عدم اهتمام المبحوثين بالسياسة نتيجة المناخ السياسي والفكري وروح السلبية السائدة في المجتمع ككل.

- فقدان الثقة في أهمية المشاركة السياسية للفرد والمجتمع.

- الشعور بعدم الثقة في جدية الإصلاح السياسي ونزاهة الانتخابات وجدوى المشاركة.

- شيوع الاعتقاد بأن من يدلي برأيه بحرية يتعرض للأذى.

- فقدان احترام الذات والإحساس بإهانة النفس العراقية، والتقليل من قدرتها على الانجاز.

- غياب التنشئة الاجتماعية السليمة التي تحث الشباب على المشاركة الايجابية، بل وخوف معظم الأسر من السياسة ومعارضتها لاهتمام الأبناء بالسياسة، ولأى شكل من أشكال المشاركة السياسية.

- جهل الكثير من المواطنين بإجراءات استخراج البطاقة الانتخابية، وصعوبة هذه الإجراءات من وجهة نظرهم.

- عدم شفافية الجداول الانتخابية وعدم التحديد الواضح لأماكن التصويت.

- انتشار الحديث حول السلبيات في المجتمع دون الايجابيات.

- المناهج التعليمية لا تتضمن ما يحث على المشاركة السياسية.
- غياب القواعد الديمقراطية السليمة في تشكيل وإدارة الاتحادات الطلابية في الجامعات. الأمر الذي لا يتيح للنشء والشباب فرصة التدريب السياسي والتنشئة السياسية الفعالة.
- عدم قيام أجهزة الإعلام بدورها في توعية الشباب بأهمية وسبل المشاركة السياسية.
- فقدان الثقة في رموز العمل السياسي نتيجة إتباع بعضهم أساليب غير شريفة مثل العنف الانتخابي والرشوة.
- الفجوة بين الأجيال وسيطرة جيل من كبار السن على قيادة الأحزاب، وعدم إتاحة الفرصة للشباب للمشاركة الفعالة داخلها.
- اختلال معايير الكفاءة وشيوع الموالاة وكسب الثقة وتبادل المصالح والمنافع على حساب الكفاءة والإتقان. وعدم وضوح معايير الحراك الاجتماعي واعتمادها على العلاقات الشخصية مما يؤدي إلى رفض صريح للمؤسسات والنخب المرتبطة بها والتساؤل عن مشروعية المكانة التي تحتلها والامتيازات التي تحظى بها.
- ظهور كثير من التناقضات الاجتماعية لبعض السياسات الاقتصادية التي أدت إلى تفاوتات كبيرة في الدخل والثروة انعكست بدورها في تزايد الشعور بالحرمان الاقتصادي الناجم عن عدم تلبية الاحتياجات الأساسية للشباب.
- تداعى تأثير المناخ الديني والأخلاقي والروحي في ظل طغيان القيم المادية على المبادئ والقيم، وضعف وازع الدقة والإتقان.
- أن القنوات القائمة لا تتيح القدر الكافي من المشاركة للشباب وتؤدي إلى تكريس استمرار احتكار السلطة بمفهومها الشامل في يد نخبة حاكمة ضيقة.
- ولاشك أن اتباع الأحزاب سبل وآليات اتصالية تقليدية غير قادرة على استيعاب التغيرات التي طرأت على فكر الشباب وثقافته والتعامل معها على النحو الذي يجعل منها مؤسسات جاذبة للشباب، عاملاً أساسياً لضعف انتماء الشباب في الأحزاب السياسية.

## • الخاتمة

مع سقوط النظام السياسي السابق في العام 2003، ظهرت حالة من السيولة، وانفجار في التكوينات السياسية وشيوع البراغماتية، والتي تحولت إلى انتهازية سياسية استفحلت داخل المنظومة السياسية في العراق، وتشفت ظاهرة (الزبائنية السياسية) بالنظام السياسي، وتسيدت المحاصصة الاثنية، كما وتنامت ظاهرة الترحال السياسي، ومسألة تغيير الانتماء الحزبي، والتي

عمقت الفجوة بين المواطن والمشاركة السياسية، وضرب الثقة المفترضة بينه وبين المشاريع السياسية المتنافسة، والتي تعتبر مشكلة ثقافية وأخلاقية مرتبطة بهشاشة قيمة الالتزام الحزبي والسياسي التي تطبع العلاقة القائمة بين بعض الأحزاب والمنخرطين فيها، والتي تعتبر إحدى آليات الزبائنية والريع السياسي، وترجع معضلة الأحزاب الإسلامية في عدم توافر الخبرة السياسية اللازمة في أمور الحكم، حيث قفزت هذه الأحزاب بصورة مفاجئة في تطبيق السياسة أو الاعتقال أو المعارضة إلى مقاعد البرلمان وسدة السلطة السياسية، كما أنها تعاني من عدم القدرة على تقديم خطاب توافقي يضعها في قلب العملية السياسية الديمقراطية، وأن استمرار ذلك سيؤدي إلى فقدان شرعية النظام القائم، وبالتالي البحث عن عقد اجتماعي جديد مع نخب جديدة، وهذا ما تعاني منه الكثير من الديمقراطيات الناشئة، وبرز مثال على ذلك الحالة المصرية وهو ما أكدته الخبرة في شؤون الثقة السياسية الباحثة (وفاء داود)<sup>(61)</sup>. كل ذلك وأكثر يعد من أبرز الأسباب المؤدية إلى انخفاض الثقة السياسية في المنظومة السياسية وشيوع ظاهرة الاغتراب السياسي في العراق، وقد بينت النتائج الميدانية التي استعرضها الباحث في الفقرات السابقة، أن هنالك جملة من الدلالات الواقعية تشير إلى أن أزمة (الثقة السياسية)، ولعل من بين هذه الدلالات، تراوح الشعور الجمعي العراقي ما بين السخط وعدم الرضا عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة في العراق، وبذلك فقد شهدت الساحة السياسية العراقية أبان احتجاجات تشرين ميلاد العديد من الحركات السياسية، التي تنطوي برامجها وأهدافها ونشاطاتها بالشارع العراقي، على ما يشير إلى أن أزمة شروط موضوعية تكشف عن تناقضات حادة في العلاقة بين بعض القوى الاجتماعية والسلطة السياسية القائمة.

وبعد عرض محاور الدراسة يمكن أن نؤكد على أن الثقة السياسية بمختلف توجهاتها سواء كانت ثقة المواطن بالحاكم أو بالأحزاب السياسية أو بالتشريعات أو بالبيئة السياسية أو حتى بالمسؤولين السياسيين، ستبقى من أهم عوامل استقرار الدولة العراقية، ومن أهم ركائز التنمية والديمقراطية، ما يلزم ضرورة وضع الثقة السياسية على قمة الأولويات التي تصب في إطار بناء الدولة.

## • التوصيات والمقترحات

«تُبنى الثقة بين المواطن والحزب السياسي على أسس الحوار حول المصالح والأهداف، وتحتاج عملية بنائها إلى مجهودات كبيرة من المتابعة والاصرار حتى تصير أمراً واقعاً، وتتطلب مصارحة في إطار من الاحترام المتبادل»

1. من الضرورة اشاعة الثقة السياسية في المجتمع العراقي، ففي عراق ما بعد العام 2003 وما طرأ على الانساق الرئيسة للمجتمع العراقي من تحولات تاريخية جرت في سياق التكيف

مع متطلبات الانتقال إلى الديمقراطية، يصبح توفر الثقة بين المواطن والحزب السياسي وبالذات الثقة بين المواطن والنظام السياسي من الأمور اللازمة لتهيئة المناخ لانخراط الجماهير في المشاركة الانتخابية والسياسية الفعالة فيما تبناه الدولة من سياسات اقتصادية واجتماعية وسياسية جديدة وحديثة وحتى تتقبل هذه الجماهير نتائج هذه السياسات في اطار مجتمع مدني قوي ودولة ديمقراطية ناجزة.

2. التوجه نحو اعادة هيكلة الاحزاب السياسية من شتى الجوانب، سواء كانت التنظيمية أو الهيكلية أو القيادية، وذلك لبعث الحيوية والديناميكية لنشاطها السياسي باعتبارها ابرز قناة للتواصل السياسي بين المواطن والنظام السياسي، ولا بد من إجراء اجتماعات دورية للأحزاب السياسية، تتخللها جلسات مصارحة بين القاعدة والقيادة، وسماع آراء الأفراد بطريقة مباشرة (مخاوفهم، وانطباعاتهم، ووجهات نظرهم، ومشكلاتهم) والعمل على حلها، وبالتالي تحويل دور الاحزاب السياسية (بواقعه العراقي) من احزاب لخدمة الاشخاص إلى اشخاص لخدمة المواطنين.

3. الابتعاد عن الاساليب غير الشرعية في الحملات الانتخابية ك شراء الاصوات، الابتزاز والقسم، العنف الانتخابي، التشهير، المال السياسي غير الشرعي) لذلك ضرورة تنظيم تلك الحملات بصورة عصرية منسجمة مع تاريخ هذا البلد، واحتراماً للعملية الانتخابية، لذلك على الاحزاب السياسية تأدية دور مهيكّل للسلوك الانتخابي عن طريق العمل على احدث تقارب بينها وبين الناخبين، وذلك بالسهر على اشراك هذا الاخير في الحياة السياسية وتأهيله لتأدية وظائف سياسية واجتماعية والعمل على أيقاظ الحس المدني لديه، والابتعاد عن الشعارات الطائفية والقضاء على الحماس الطائفي، وذلك لا يتم من خلال الشخصية والارتجال من قبل المرشح في ادارة حملته الانتخابية، إذ من الضروري امتلاك اي حزب سياسي كفايات لآس بها في مجال التواصل وادارة الحملة الانتخابية، كما صار لازماً على الاحزاب الاستعانة بالكفاءات وذوي الخبرة في هذا المجال لإعداد استراتيجية العمل وتخطيط الحملات الانتخابية وفق اسس علمية عصرية.

4. إنّ نجاح التنظيمات الحزبية يقوم على ازدياد عدد الأشخاص المنتمين لها، وخطر خسارتهم في حال لم تؤمّن لهم الشعور بالاهتمام والأمان والرضا من خلال التقدّم والنموّ، والتوازن بين تأمين حقوقهم مقابل قيامهم بواجباتهم تجاه الأهداف والقضايا المشتركة، فإذا لم يشعر الفرد بالحبّ والعدل، ينتابه القلق والخوف، وينسحب شيئاً فشيئاً. ربما من هنا انطلقت أصوات كانت في السابق من صلب الأحزاب، تستميت من أجل قضيتها، وذلك بسبب عدم الاستجابة لحاجات الأفراد بالأمان والعدل وغيرها ما يبدّد مخاوفهم.



5. توفير الظروف المناسبة لمشاركة مرشحي حراك تشرين في الانتخابات، إن كانوا كيانات سياسية أو قواعد شعبية انتخابية؛ وذلك سينتج نوعاً من إعادة الثقة بالنظام السياسي وترميماً للمشهد الاجتماعي المنقسم بشكل حاد حالياً؛ أما الوقوف بوجه فرصة مشاركتهم ستضعف النظام السياسي العراقي، وتزيد من الانقسام الاجتماعي والسياسي ولن تنهي الحراك الاحتجاجي، بل ستعزز من مشروعية اللجوء مرةً بعد أخرى إلى ساحات التظاهر.

6. لا يعزى الحد من العزوف الانتخابي لمؤسسات الدولة فحسب، بل يجب أن تشرف عليه كذلك منظمات المجتمع المدني والمراكز الثقافية والأحزاب السياسية... وغيرها، ومن أجل تشجيع المواطنين على التصويت والحد من العزوف نقترح ما يأتي:

- تبسيط وتسهيل إجراءات التصويت، وإمكانية الحصول على البطاقة الانتخابية في نفس يوم الانتخاب.

- بث الثقة السياسية في المجتمع، والعمل على تثقيف الناخبين ونشر الوعي السياسي بأهمية الانتخاب والمشاركة السياسية في إدارة الحياة العامة.

- إن إحساس المواطن أن الانتخاب وسيلة فاعلة لتحقيق الحرية والمساواة والتوزيع العادل للثروة فإن توجهه نحو صناديق الاقتراع سيكون مكثفاً وبتصويت عقلاني.

1. ويقترح الباحث على الأحزاب السياسية والمرشحين في الانتخابات المقبلة، ان يعملوا على بناء برامج انتخابية تحمل مشاريع حقيقية قابلة للتنفيذ، وينبغي ان تتضمن الآتي:

- في مجال التربية والتعليم:

- ان تعدل البرامج (برامج التربية والتعليم العالي) بما يحقق الهدف من فاعليتها، وان تجد الأحزاب بدائل مناسبة في هذا المجال.

- القضاء وبشدة على تحويل العملية التعليمية والتربوية إلى عملية تجارية تخرجها عن مضمونها وهدفها الصحيحين واعتبار ذلك قضية تضر بأمن وسلامة الدولة والوطن حيث انها لا تقل اهمية عن مخالفة التسعيرة وخلافه من قضايا امن الدولة.

- الاخذ بأسلوب التوجيه والاختيار في كافة مجالات التعليم بعد اعمال الوسائل العلمية والموضوعية الصحيحة وذلك إلى جانب مبدأ تكافؤ الفرص على اساس من المجموع.

- التركيز ومنذ الصغر على التربية الرياضية واذا كانت ظروف انشاء المدارس بالتكديس الذي يواجه الزيادة السكانية لا يسمح بإنشاء الملاعب داخل المدارس فيمكن التفكير وبالسعة الواجبة في انشاء المدن الرياضية والقرى الاولمبية في كافة الاحياء والمحافظات وتسهيل الانتقال اليها واعتبار ذلك قضية قومية.

• في مجال العمل والتوظيف:

- ضمان توفير فرص العمل للجميع على اساس من تكافؤ الفرص وبما يتلاءم وقدرة وكفاءة الانسان الفرد وبلا استثناءات.
- تعديل قوانين التوظيف بما يقضي على الفوارق الموجودة بين العاملين في قطاعات العمل المختلفة بالدولة، وبما يشجع ذوي المواهب على الخلق والابتكار وبما يشعر الكادحين بالحصول على الاجر المجزي دون تفرقة بين الاعمال والوظائف الا على اساس من الموضوعية وحاجة الدولة.
- اعادة النظر في القوانين العمالية دون اضرار بالمنشآت الاقتصادية.
- الاخذ بنظام التوجيه والاختبار داخل وحدات وقطاعات العمل المختلفة وبما يساعد على التخطيط العلمي للقوى العاملة.
- التقيد بالحاجات الفعلية لقطاعات العمل المختلفة من الخبرات المتنوعة عند تخطيط وتوزيع القوى العاملة بالدولة.
- الاستفادة من الزيادة السكانية في العراق في مجالات التدريب المختلفة بما يوفر لقطاعات العمل المختلفة حاجتها من الايدي العاملة المدربة واخذ ذلك مأخذ الجدية والامانة لان القوى البشرية يمكن ادخالها في رصيد المجتمع من الثروات المختلفة إذ احسن تدريبها وتوجيهها.
- تجهيز وتطوير مراكز التدريب والتكوين المهني بما يمكن المجتمع من الحصول على حاجاته من القوى العاملة المدربة في كافة المجالات وبمستوى المهارة المطلوبة وان يؤخذ في ذلك بتجربة الدول التي سبقتنا في هذا المجال مثل اليابان والصين... وغيرها.

• في مجال الاسكان:

- توفر امكانية الحصول على المسكن الملائم وقت الحاجة اليه وبالطرق من اراضي الدولة بعد اصلاحها وتجهيزها بالمرافق الاساسية ووسائل المواصلات الميسرة ومده بالسيولة النقدية اللازمة مقدار معقول من الفائدة ومواد البناء كل منهم لمسكنه وتخففا عن الدولة من العبء الكبير في توفير المسكن لكافة الفئات والطبقات (وان يقتصر دورها على توفير المسكن الملائم للشباب).
- احكام الرقابة الواعية والامنية الجادة على بناء المساكن والضرب بي من حديد على المتلاعبين في اساليب التشييد والبناء واعتبار ذلك قضية تمس الامن الوطني للدولة العراقية، والعمل على توفير مواد البناء المحلية وبالأسعار المدعمة وعدم التصريح بصرفها الا للمواطنين

من محدودي الدخل من سبق ذكرهم في البند الثاني من هذا لامجال وكذا لبناء الاسكان الحكومي.

- العودة إلى العناية بتنقية المياه (مياه الشرب) بجانب العناية بتوصيلها للمنازل، والعناية بتوفير المياه للمزارعين والفلاحين ويتم ذلك بتوفير المستلزمات الحديثة للسقي وبأسعار مدعومة من قبل الدولة.

• في مجال الصحة:

- اعادة النظر في نظم التأمين الصحي والعمل على وضع النظرية موضع التنفيذ والتطبيق الذي يتلاءم مع طبيعة الانسان ويوفر العدالة الواجبة في هذا المجال ويؤمن حياة المواطن مما يخبئه له الدهر.

- اعادة النظر في ادارة المستشفيات الحكومية لاستغلال الامكانيات المتوفرة لديها استغلالاً يحقق النفع لذوي الدخل المحدود والطبقات الفقيرة من المواطنين واخذ هذه القضية مأخذ الجدية والامانة الواجبة واعتبار الاهمال أو التقصير فيها من احدى قضايا التي تمس الامن الوطني للدولة.

- اعادة النظر في اسعار الكشف والعلاج (الخاص) وجدولته جدولته تتماشى مع خبرة الطبيب الممارس العام أو الاخصائي، وتتماشى مع الحي الذي يعمل فيه وان يكون ذلك الزاما عليه ووفاء لما قدمه المجتمع من خلال مجانية التعليم.

- مراعاة استكمال المستشفيات ودور العلاج في كافة المحافظات وفي كافة التخصصات المطلوبة وحتى تقف على قدم المساواة من حيث الخدمة الطبي، لان قضية الصحة العامة والعلاج هي قضية توفير الامن والامان وحفظ الكرامة للمواطن من ان تهتز أو تداس امام وطأة المرض والحاجة للعلاج.

• في مجال الانتاج:

- التركيز على مبدأ الادارة بالأهداف والنتائج لكافة مواقع ووسائل الانتاج في الدولة العراقية.

- اعادة النظر في قوانين القطاع العام من حيث التوظيف والتسويق والاستيراد والتصدير.

- العمل على الغاء الدرجات والفئات الوظيفية بالقطاع العام والاكتفاء بتسعير الوظائف وما يطابقها من خبرات باجور مجزية دون تسعير الدرجات أو الشهادات.

- تطوير نظم قياس معدلات الكفاية والاداء بما يكفل بها العملية الموضوعية وبما ينعكس اثره على نظم الحوافز الفردية والجماعية واطلاقها دون قبول.

- تعديل الهياكل الوظيفية والمالية للقطاع العام بما يحقق مصلحة المشروع وتحقيق اهدافه وبما يقلل من نسب المصروفات.

- العمل على تعديل سعر الفائدة على مسحوبات القطاع العام من البنوك الوطنية بتخفيض السعر عن السعر التجاري وذلك تخفيفاً على القطاع العام وللاقتصاد الوطني.

ان تحقيق المبادئ والتوصيات اعلاه هو الشرط الضروري بالنسبة لبلورة المواقف السّياسيّة الداعمة لحقيقة الانتماء الوطني العراقي، والداعمة للشرعية ولاستمرار حياة النظام الديمقراطي، وهو انتماء ممكن التجسيد في حال استناده إلى فلسفة علمية وعملية متجانسة وقادرة على ايجاد النسب الواقعية والعقلانية بين الاحزاب السّياسيّة والمواطن العراقي، وهي المهمة التي ينبغي ان تؤسس لها ما ادعوه بفلسفة بناء الدولة من الداخل من اجل النهوض بالعراق وحل الاشكاليات الكبرى والصغرى التي تواجه مسيرة التنمية.

## الملاحق

### ملحق رقم (1)

#### استبيان الدراسة

السيدة/المحترم/ة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نضع بين اياديكم استمارة استبيان للدراسة الموسومة (بيت التصويت والعزوف مسارات الثقة السياسية في الانتخابات النيابية المقبلة 2021م)، للباحث (علي احمد عبد مرزوك)، وهي دراسة حول الانتخابات النيابية العراقية المزمع قيامها في الاشهر القادمة.

يرجى وضع  إشارة (√) أمام الاختيار الذي يمثل رأيكم وبما يتفق ومواقفكم الصريحة، التي سيكون لها الأثر البالغ في الوصول إلى نتائج وتوصيات هامة، علماً أن الاستبيان لأغراض علمية، ولا داعي لذكر الاسم.

مع فائق الشكر والتقدير

القسم الأول  
البيانات العامة

1. النوع:

|      |  |
|------|--|
| ذكر  |  |
| انثى |  |

2. الفئة العمرية:

|                  |  |                  |  |
|------------------|--|------------------|--|
| من 18 إلى 29 سنة |  | من 50 إلى 59 سنة |  |
| من 30 إلى 39 سنة |  | 60 سنة فما فوق   |  |
| من 40 إلى 49 سنة |  |                  |  |

3. الحالة الوظيفية:

|                  |  |               |  |
|------------------|--|---------------|--|
| موظف حكومي       |  | عاطل عن العمل |  |
| اعمل في قطاع خاص |  | ربة بيت       |  |
| عسكري            |  | فلاح          |  |
| طالب             |  |               |  |

4. التحصيل الدراسي:

|                  |  |             |  |
|------------------|--|-------------|--|
| لا يقرأ ولا يكتب |  | بكالوريوس   |  |
| ابتدائية         |  | دراسات عليا |  |
| ثانوية           |  |             |  |

5. السكن:

|       |  |
|-------|--|
| كرخ   |  |
| رصافة |  |

6. بيئة السكن:

|       |  |
|-------|--|
| مدينة |  |
| ريف   |  |

## القسم الثاني

### اسئلة ومحاور الدراسة

أولاً: هل شاركت في الانتخابات النيابية في العام 2018؟

|                                    |  |
|------------------------------------|--|
| شاركت                              |  |
| لم اشترك                           |  |
| السن القانوني لم يسمح لي بالمشاركة |  |

ثانياً: باعتقادك، اي من القطاعات ادناه نجحت في بنائها برامج الاحزاب السياسية الفائزة

في انتخابات 2018؟

| المتغيرات                | لها تأثير | لم تؤثر | اثر بشكل كبير |
|--------------------------|-----------|---------|---------------|
| القطاع الامني            |           |         |               |
| السياسة الداخلية         |           |         |               |
| السياسة الخارجية         |           |         |               |
| القطاع الاقتصادي         |           |         |               |
| القطاع الاسكاني          |           |         |               |
| القطاع التربوي والتعليمي |           |         |               |
| القطاع السياحي           |           |         |               |
| القطاع الصحي والبيئي     |           |         |               |

ثالثاً: باعتقادك اي من الخيارات ادناه تصلح لان توصف بها الاحزاب السياسية العراقية؟

| المتغيرات                            | نعم | كلا |
|--------------------------------------|-----|-----|
| تنظيمات سياسية تتبنى قضايا الوطن     |     |     |
| تنظيمات سياسية تخدم مصالحها الخاصة   |     |     |
| تنظيمات سياسية ساهمت في بناء العراق  |     |     |
| تنظيمات سياسية تخدم جهات خارج العراق |     |     |
| تنظيمات متطرفة وطائفية               |     |     |

رابعاً: هل انت راضٍ عن اداء الاحزاب السياسية داخل السلطة وخارجها؟

|         |  |
|---------|--|
| نعم     |  |
| لا      |  |
| احياناً |  |

خامساً: هل تمتلك الاحزاب السياسية القدرة على التأثير في الحكومة؟

| المتغيرات                           | نعم | كلا |
|-------------------------------------|-----|-----|
| لا تمتلك ثقل سياسي (ضعيفة)          |     |     |
| تتعرض للقمع والقهر                  |     |     |
| منشغلة بقضايا هامشية لا تمس المواطن |     |     |
| تابعة للسلطة                        |     |     |
| المعارضة ليس من اولوياتها           |     |     |

سادساً: هل ساهم حراك تشرين في ايجاد حكومة عراقية ديمقراطية حققت مطالب

المواطنين؟

| المتغيرات | ساهم | لم يساهم | إلى حد ما | لا اعلم |
|-----------|------|----------|-----------|---------|
| ساهم      |      |          |           |         |
| لم يساهم  |      |          |           |         |
| إلى حد ما |      |          |           |         |
| لا اعلم   |      |          |           |         |

سابعاً: هل ستحقق الانتخابات النيابية المقبلة 2021 الاصلاح السياسي ومطالب المتظاهرين

في حراك تشرين؟

|         |  |
|---------|--|
| نعم     |  |
| كلا     |  |
| لا اعلم |  |



ثامناً: هل تمتلك بطاقة انتخابية محدثة؟

|     |  |
|-----|--|
| نعم |  |
| كلا |  |

تاسعاً: هل ستشارك في الانتخابات النيابية المقبلة 2021؟

|             |  |
|-------------|--|
| نعم         |  |
| كلا         |  |
| لم اقرر بعد |  |

عاشراً: اذا اردت المشاركة في الانتخابات، ما المرشح الانسب لتمثيلك في مجلس النواب العراقي القادم؟

|                              |  |
|------------------------------|--|
| مرشح من عشيرتي وابناء عمومتي |  |
| مرشح من الفصائل المسلحة      |  |
| مرشح يمثل حراك تشرين         |  |
| مرشح مستقل                   |  |
| مرشح ديني                    |  |
| سياسي سابق                   |  |
| مرشح اعلامي                  |  |
| مرشح اكاديمي                 |  |

شكراً لملئ الاستبانة...

## الهوامش والمراجع

- (1) وفاء علي داود، قيمة الثقة السياسية بين المواطن والحكومة: دراسة الحالة المصرية خلال الفترة (يوليو 2004 - يوليو 2009)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2011، ص46، كذلك ينظر: علي احمد عبد مرزوك، الحملات الانتخابية (دراسة نظرية وتطبيقية)، الجزء الأول، دار ابصار للنشر والتوزيع، الاردن، 2021، ص77.
- (2) ينظر بتصرف: محيي شحاته، العلاقة بين المواطن والدولة: دراسة ميدانية في محددات لاثقة السياسية بقرية مصرية، مجلة كلية الاداب، عدد خاص، كلية الاداب، جامعة المنوفية، مصر، 2007، ص190.
- (3) علي احمد عبد مرزوك، الحملات الانتخابية (دراسة نظرية وتطبيقية)، المصدر السابق، ص127.
- (4) ملفين اروفسكي، حقوق الافراد (الحرية الفردية ووثيقة الحقوق)، وزارة الخارجية الامريكية، مكتب برامج الاعلام الخارجي، د.ت، ص88.
- (5) حسن صعب، علم السياسة، دار العلم للملايين، بيروت، 1985، ص68.
- (6) احمد الحسيني هلال، السلوك الانتخابي (رؤية نفسية اجتماعية)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2018، ص7.
- (7) Russell J. Dalton and Hans-Dieter Klingemann, Overview of Political Behavior: Political Behavior and Citizen Politics, The Oxford Handbook of Political Science, 2018, P.8.
- (8) فرانك بيلي، معجم بالكويل للعلوم السياسية، ط1، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية، 2004، ص495.
- (9) David G. Myers, Social Psychology, The McGraw Companies, Michigan, 2010, P.120.
- (10) عبد الوهاب محمد رفعت، الأنظمة السياسية، منشورات الحلبي الحقوقية، 2004، ص117.
- (11) عبد الله هواف، ظاهرة الامتناع عن التصويت: ازمة ثقة ام ايدان بنهاية الديمقراطية، جريدة الشروق، العدد 644، الجزائر، 2002/12/11، ص7.
- (12) محمد عوض الهزيمة، ادراك الناخبين الأردنيين للعوامل التي تحدد تصويتهم (دراسة حالة الانتخابات النيابية عام 2003)، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد2، الكويت، 2005، ص17.
- (13) علي احمد عبد مرزوك، الحملات الانتخابية دراسة نظرية وتطبيقية، المصدر السابق، ص88.
- (14) ايهاب احمد محمد، اشكالية مفهوم الثقة والاسهامات السوسيولوجية في دراستها، حويلات اداب عين شمس، المجلد 45، كلية الاداب، جامعة عين شمس، مصر، 2017، ص97.

- (15) Marc J. Hetherington & Suzanne Globetti, Political trust and racial policy preferences, American Journal of Political science, vol.46, No.2, Apr, 2002, P.253.
- (16) ناهد سيف فتح الله، قيم المواطنة في المجتمع المصري: دراسة لتصورات وممارسات المصريين لقيم الانتماء والثقة والمشاركة، مجلة كلية الآداب، العدد 75، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2015، ص 201.
- (17) وفاء داود، حول معنى ومؤشرات ((الثقة السياسية))، مجلة الديمقراطية، العدد 44، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 2011، ص 78.
- (18) ايهاب احمد محمد، المصدر السابق، ص 98.
- (19) محمد نور البصراي، دور الثقة السياسية في تحقيق الانتماء وبناء مؤسسات الدولة في المراحل الانتقالية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد 1، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2016، ص 154.
- (20) مها السيد بهنسي، علاقة التعرض للمحتوى السياسي في الشبكات الاجتماعية بالثقة السياسية لدى مستخدميه، المجلة العربية لبحوث الاعلام والاتصال، العدد 4، جامعة الاهرام الكندية، القاهرة، 2014، ص 246.
- (21) ايهاب احمد محمد اسماعيل، المصدر السابق، ص 78.
- (22) وفاء علي علي داود، عوامل بناء الثقة السياسي في الأحزاب في نظم الديمقراطيات الناشئة، اطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، القاهرة، 2018، ص 66.
- (23) نصر الدين احمد ادريس، دوافع الانتماء السياسي وعلاقته بالشعور بالمسؤولية لدى الطلاب المنتمين سياسيا بالجامعات السودانية بولاية الخرطوم، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة النيلين، السودان، 2007، ص 48.
- (24) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية، قاعدة بيانات التحالفات.
- (25) للمزيد ينظر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية، وثيقة ائتلاف النصر لانتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018.
- (26) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية، قاعدة بيانات التحالفات.
- (27) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية، وثيقة تحالف الفتح لانتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018.
- (28) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية، وثيقة تحالف سائرون لانتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018.
- (29) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية، قاعدة بيانات التحالفات.
- (30) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية، وثيقة ائتلاف دولة القانون لانتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018.
- (31) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية، قاعدة بيانات التحالفات.
- (32) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية، وثيقة تحالف القرار العراقي لانتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018.

- (33) المصدر نفسه.
- (34) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية، قاعدة بيانات التحالفات.
- (35) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية، وثيقة تحالف صلاح الدين هويتنا للانتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018.
- (36) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية، قاعدة بيانات التحالفات.
- (37) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية، وثيقة ائتلاف الوطنية للانتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018.
- (38) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية، قاعدة بيانات التحالفات.
- (39) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية، وثيقة تحالف الانبار هويتنا للانتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018.
- (40) المصدر نفسه.
- (41) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية، وثيقة تحالف تمدن للانتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018.
- (42) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية، قاعدة بيانات التحالفات.
- (43) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية، وثيقة الائتلاف الفيلي العراقي للانتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018.
- (44) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية، قاعدة بيانات التحالفات.
- (45) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية، وثيقة جبهة تركمان كركوك للانتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018.
- (46) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية، قاعدة بيانات التحالفات.
- (47) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية، وثيقة التحالف العربي في كركوك للانتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018.
- (48) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية، قاعدة بيانات التحالفات.
- (49) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية، وثيقة ائتلاف الكلدان للانتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018.
- (50) للمزيد حول انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018، ينظر: علي احمد عبد مرزوك، الحملات الانتخابية (دراسة نظرية وتطبيقية)، الجزء الثاني، دار ابصار للنشر والتوزيع، الاردن، 2021، ص 88.
- (51) مجموعة رصد الديمقراطية، التحول الديمقراطي في العراق، التقرير الثالث، المعهد العراقي، بغداد، 2013، ص 21.
- (52) احمد عدنان الميالي، البرامج الانتخابية للكيانات السياسية العراقية قراءة بين السطور، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط: <http://mcsr.net/news379>.

- (53) أجرى الباحث هذه الدراسة بعد ادلاء الناخبين بأصواتهم مباشرة في انتخابات مجلس النواب العراقية لعام 2018، لغرض قياس سلوك الناخبين وتوجهاتهم ازاء الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية.. للمزيد ينظر: علي احمد عبد مرزوك، الحملات الانتخابية (دراسة نظرية وتطبيقية)، الجزء الثاني، المصدر السابق، ص200 وما بعدها.
- (54) علي حسين سفيح، تداعيات انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018 وجدلية تشكيل الرئاسات الثلاث، دار السنهوري للنشر والتوزيع، بغداد، 2019، ص15.
- (55) علي حسين سفيح، المصدر السابق، ص 18.
- (56) ينظر بتصرف: عبد الاله بلقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، منتدى المعارف، سلسلة السياسة والدين (3)، لبنان، 2015، ص16؛ عبد الاله بلقزيز، نهاية الداعية الممكن والممتنع في ادوار المثقفين، منتدى المعارف، لبنان، 2019، ص92-95.
- (57) سعد عبد الرزاق، حركة الاحتجاج والمساءلة نهاية الامتثال بداية المساءلة، دراسات عراقية، بيروت، 2019، ص16.
- (58) استطلاع للرأي اجراه مركز رواق للسياسات العامة تحت عنوان: توجهات المتظاهرين المشاركين في احتجاجات تشرين الأول: الأسباب- الأساليب- النتائج المتوقعة، شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، تم زيارة الموقع بتاريخ 2021/4/1م: <https://rewaqbaghdad.org>.
- (59) عبد الناصر المهداوي، حراك تشرين في العراق... الدوافع والخصائص، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، تم زيارة الموقع بتاريخ 2021/4/1م: <https://www.nasr-i.net>
- (\*) اختبار مربع كاي: هو الصيغة المختصرة أيضاً لاختبار مربع كاي لبرسون، يطلق عليه أيضاً اختبار كاي المربع، إختبار كاي تربيع (Chi-Square) هو اختبار إحصائي يتم تطبيقه لدراسة العلاقة بين متغيرين لمعرفة ما إذا كان هنالك علاقة بين المتغيرين أم لا، وتستخدم إختبارات مربع كاي لاختبار الفروض والمعنوية للبيانات الاسمية، يعتمد على مقارنة القيم المشاهدة مع القيم المتوقعة، لذلك يستخدم مع العينة العشوائية من المجتمع محل الدراسة... للمزيد ينظر: Geoff, Understanding The New Statistics: Effect Sizes, Confidence Intervals, and Meta-Analysis. New York, USA: Routledge, 2012, p27.
- (\*\*) الدلالة الإحصائية أو (الاعتداد أو المغزى الاحصائي أو المعنوية): هي وصف لنتيجة تجربة أجريت عندما تكون القيمة الاحتمالية (p-value) أقل من مستوى الدلالة، أي عند القيام بإجراء علمي جيد فإنه غالباً ما يتم اختيار مستوى الدلالة قبل جمع البيانات، وعادةً ما يكون هذا المستوى 0.05 (5%)، ويمكن أيضاً استخدام مستويات دلالة أخرى مثل 0.01، وذلك حسب مجال الاختصاص والاستخدام... للمزيد ينظر: Geoff, OP.Cit, P.28.
- (60) ملاحظة: اعتمد الباحث تسلسل رقمي جديد للجداول والاشكال البيانية في هذا المحور.
- (61) للمزيد عن حالة الثقة السياسية في مصر: ينظر وفاء داود، ازمة الثقة في مصر مابعد الثورة، مجلة الديمقراطية، العدد50، مؤسسة الاهرام، 2013، القاهرة، ص 126 وما بعدها.

## مركز الرافدين للحوار: (R.C.D)

مركز فكريّ مستقل (THINK TANK)، يعمل على تشجيع الحوارات في الشؤون التعليمية والثقافية والسياسية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السلم المجتمعي، ورغد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأدائها، ويمثل المركز فضاءً حرّاً للحوار يتسم بالموضوعية والحياد، ويوظف مخرجاته لمساعدة صنّاع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات. يُعدُّ مركزُ الرافدين للحوار من المراكز التفكير النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسية والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في توجيه الرؤى والمؤثرة في صناعة القرار والرأي العام. تم تأسيس المركز في 2014/2/2 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في العالم الإلكتروني تضم عدداً من الأكاديميين والمثقفين والسياسيين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

### الرؤية:

إن المركز هو محطة ثقافية تلتقي عندها آراء النخب وصناع القرار بجميع أطيافها السياسية والدينية والقومية، وبما يوفره من بيئة حوارية إيجابية تُحسّن إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء وتساهم في بناء بلدٍ مزدهر.

### الرسالة:

تتمثل رسالة المركز بتشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية والجادة بين النخب العراقية وصناع القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية ويحقق السلم المجتمعي والتنمية المستدامة في العراق من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1. تعزيز السلم المجتمعي عبر الحوار البناء بين النخب العراقية.
2. تعزيز المسؤولية الوطنية ودعم التجربة الديمقراطية للدولة وبناء مؤسساتها.
3. مساعدة مؤسسات الدولة في حل المشكلات عبر تقديم الاقتراحات والاستشارات في مجالات مختلفة وعبر إصدارته المتنوعة وخبرائه المتنورين.
4. توسيع المشتركات بين الكيانات السياسية والاجتماعية عبر حوار محايد يعزز العلاقة بين المواطن والدولة.

### الوسائل:

1. تنظيم الندوات والجلسات النقاشية في المجالات التي يُعنى بها المركز ومتابعة مخرجاتها في ظل تغطية إعلامية تُعرف بها داخل العراق وخارجه.
2. إصدار الكتب والتقارير الاستراتيجية وإجراء الأبحاث والدراسات ونشرها ورقياً وإلكترونياً.
3. عقد شراكات مع مؤسسات محلية ودولية بحثية وأكاديمية ذات أهداف مشتركة.
4. التعاون مع جامعات عالية المستوى لإقامة الفعاليات العلمية والملتقيات الفكرية.
5. إنشاء دوائر بحوث ولجان متخصصة لتعزيز البحث العلمي.
6. عقد حوارات بين المختلفين لتعزيز الاندماج الاجتماعي.

### هيكلية المركز

يتكون مركز الرافدين للحوار RCD من هيكلية إدارية متشكّلة وفقاً لنظامه الداخلي تتضمن: مجلس الإدارة الذي يتكون من السيد المؤسس **زيد الطالقاني** بوصفه رئيساً للمجلس وثمانية أعضاء، ومدير تنفيذي ونائبه، وهيئة مستشارين، وعدد من الأقسام العلمية والإدارية هي: قسم البحث والتطوير، وقسم الشؤون الإدارية والقانونية والمالية، وقسم المراسم والعلاقات العامة، إلى جانب مستشار الشؤون الثقافية والتعاون الدولي.

مثل أي مؤسسة معطاء ومثمرة، تعرّض مركز الرافدين للحوار الى عدد غير قليل من التحديات والمضايقات والاستهदाكات التي حاولت النيل منه، إلا أنه أبى إلا أن تستمر مسيرته المؤثرة باستدامة العطاء وقوة الإرادة.

يُعنى المركز بعدة قضايا محلياً وإقليمياً وعالمياً يُعالجها عبر إصداراته المتنوعة من خلال المجالات الآتية:

1. العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
2. الاقتصاد والتنمية.
3. الاجتماع.
4. الشؤون الفكرية ومعالجة الظواهر الاجتماعية.
5. الشؤون الاستراتيجية والعسكرية.
6. التكنولوجيا والأمن السيبراني.
7. القضايا الدستورية والاجتماعية والقانونية.
8. الجغرافيا.
9. الدولة والمجتمع.
10. البيئة والتغير المناخي.
11. الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي.

### صلات المركز البحثية والعلمية محلياً وإقليمياً ودولياً

بوصفه مركزاً بحثياً يعمل على تعزيز الحوار مع الآخر، يحرص مركز الرافدين للحوار على مد جسور التعاون المعرفي والبحثي عبر عقد صلات مع مراكز ومؤسسات بحثية عربية وأجنبية حول العالم وذلك من خلال اتفاقيات تعاون مبرمة مع مؤسسات ومراكز على درجة من الأهمية على الصعيد العراقي والعربي والإقليمي والعالمي، منها «معهد الخدمة الخارجية» التابع لوزارة الخارجية العراقية، و«مركز الدراسات المصرفية» التابع للبنك المركزي العراقي، و«جامعة صلاح الدين في أربيل»، و«مجموعة الأزمات الدولية (ICG)» (بلجيكا)، و«المعهد العالمي للمياه والبيئة والصحة» (GIWEH) (سويسرا)، و«المعهد الفرنسي للأبحاث وتحليل السياسة الدولية» (CFRP)، «معهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة» (CICIR)، و«مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية»، و«مركز الشؤون الدولية الروسي» (RIAC)، «معهد السياسة والحكم» (GPTT) (إيران)، و«المعهد العربي للديمقراطية» (تونس)، و«مركز أفغانستان والشرق الأوسط وإفريقيا» (CAMEA) في معهد الدراسات الاستراتيجية (ISSI)، إسلام آباد (باكستان)، وغيرها من المؤسسات المهمة.



استطاع مركز الرافدين للحوار RCD أن يكون رائداً في عقد المتلقيات وذلك عبر ملتقاه السنوي الأكبر (ملتقى الرافدين) وهو ملتقى دولي يعقده المركز سنوياً في العاصمة بغداد، يناقش أبرز المواضيع والمستجدات على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي، ويوفر فضاءً حراً لمناقشة الآراء في المجالات التي يُعقد على أساسها بين النخب على الصعيد المحلي والدولي وعلى درجة عالية من الأهمية، ويُسخّر مخرجاته لصالح بناء الدولة ومؤسساتها وتعزيز ثقافة الحوار والتعايش على المستويات كافة.

يتمتع المركز بدعم وتمويل من المؤسسات الراعية له عبر اتفاقات علنية ووفقاً للضوابط والقوانين العراقية النافذة، ويحرص على الإعلان عن مصادر هذا الدعم والتمويل بشفافية ووضوح. ويتمثل هذا الدعم لنشاطات المركز بإسهامات الهيئة الإدارية (مجلس الإدارة) والتبرعات والمنح والهبات والهدايا غير المشروطة الداخلية والخارجية، فضلاً عن المنح المالية من المنظمات الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة العراقية والدولية، والهيئات الإنسانية والتنمية والشركات الخاصة مثل (البنك المركزي العراقي (CBI)، وزارة النفط العراقية، هيئة الاعلام والاتصالات، بعثة الاتحاد الأوروبي، شركة بريتش بترولיום (BP)، المصرف العراقي للتجارة (TBI)، المجلس الاقتصادي العراقي (IEC)، شركة وادي الخير للاستثمارات الزراعية، مصرف الثقة الدولي، شركة النافذة لخدمات الانترنت وتكنولوجيا المعلومات، مجلس الأعمال العراقي، شركة وجه القمر للاستثمارات والمقاولات، شركة مدينة المعالي للاستثمارات والمقاولات، منصة تعليم).

كما يتمتع المركز بدعم من مؤسسات عراقية رصينة مجازة قانوناً، أبرزها «الوطني من إيرثلنك» التي تعد الشركة الأولى والرائدة في العراق المتخصصة في مجال تقنية الألياف الضوئية (FTTH) وأكبر مجهز لخدمات الإنترنت في العراق، وشركة «آسياسيل» (AsiaCell) أول شركة اتصالات في العراق والمزود الرئيسي لخدمات الاتصالات النقالة والإنترنت عالية الجودة، وتملك قاعدة مشتركين وصلت إلى 19.7 مليون مشترك. و«مصرف العالم الإسلامي» أحد أهم المصارف العراقية في مجال التنمية الاقتصادية وهو شركة مساهمة خاصة أسسها نخبة من رجال الأعمال المعروفين محلياً وإقليمياً.



## أولاً: الكتب المؤلفة

| ت  | عنوان الكتاب                                                                                      | المؤلف                                                                                                    | سنة النشر |
|----|---------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|
| 1  | الاقتصاد العراقي بعد عام 2003                                                                     | زين العابدين محمد عبدالحسين<br>صادق علي حسن                                                               | 2018      |
| 2  | أهوار العراق ثلاث دراسات في البيئة والحيوان والسياحة                                              | عبد علي الخفاف<br>حسين عليوي الزبيدي<br>خالد كاطع الفرطوسي                                                | 2019      |
| 3  | محاضرات في الشأن العراقي                                                                          | مجموعة خبراء                                                                                              | 2019      |
| 4  | بناء العراق الواقع والعلاقات الخارجية وحلم الديمقراطية                                            | لقمان عبد الرحيم الفيلي                                                                                   | 2020      |
| 5  | الاقتصاد السياسي للتعليم في العراق                                                                | أ.د. كامل علاوي الفتلاوي<br>أ.د. حسن لطيف الزبيدي                                                         | 2020      |
| 6  | بين جيلين.. مجموعة حوارات متسلسلة بين شاب عراقي وأخيه الأكبر                                      | لقمان عبد الرحيم الفيلي                                                                                   | 2021      |
| 7  | البنك المركزي العراقي: الأدوار.. المهام.. وخيارات المستقبل                                        | مجموعة مؤلفين                                                                                             | 2021      |
| 8  | العراق 2020: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار                                            | مجموعة مؤلفين<br>تحرير:<br>أ.د. حسن لطيف الزبيدي<br>أ.د. أحمد سامي المعموري<br>أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض | 2021      |
| 9  | الوجيز في خلافة الدول: دراسة قانونية في ضوء أحكام الاتفاقيات الدولية                              | د. أبوطالب هاشم أحمد الطالقاني                                                                            | 2021      |
| 10 | فلسفة أطر العلاقة البنية للايتيقيا والقانون: دراسة قانونية نقدية في الواقع وعالم ما بعد العلمانية | أ.د. إيداد مطشر صبهود                                                                                     | 2021      |
| 11 | العقد الاجتماعي عند الشيخ النائيبي في العراق                                                      | أ. المتتمرس د. عبد الأمير زاهد                                                                            | 2022      |
| 12 | رؤى جديدة لإدارة صناعة إستخراج النفط في العراق                                                    | أ. د. جواد كاظم لفته الكعبي                                                                               | 2022      |
| 13 | مشكلات عراقية معاصرة                                                                              | أ.د. وليد عبد جبر                                                                                         | 2022      |

| ت  | عنوان الكتاب                                                                         | المؤلف                                                                                                                            | سنة النشر |
|----|--------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|
| 14 | العراق 2021 التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار                                | مجموعة مؤلفين<br>تحرير:<br>أ.د. حسن لطيف الزبيدي<br>أ.د. أحمد سامي المعموري<br>أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض                         | 2022      |
| 15 | الصين وشركات التكنولوجيا أذرع التجسس ومصادر التفوق والهيمنة الرقمية                  | أ.د. حسن لطيف الزبيدي<br>د. كرار أنور البديري<br>د. أحمد أمين                                                                     | 2022      |
| 16 | الفساد المائي والإداري في العراق رؤية جغرافية-سياسية                                 | أ. د. حسين عليوي ناصر الزيايدي                                                                                                    | 2023      |
| 17 | انتهاكات داعش للقانون الدولي الإنساني                                                | د. فاضل عبد الزهرة الغراوي                                                                                                        | 2023      |
| 18 | مصادر الطاقة ومستقبل البشرية                                                         | د. حسين الشهرستاني                                                                                                                | 2023      |
| 19 | دراسات في الحركات الاسلامية المعاصرة في العراق                                       | مجموعة مؤلفين                                                                                                                     | 2023      |
| 20 | الوجود الإسلامي في اوربا ومستقبله: دراسة في ضوء المصادر الاشتراكية المعاصرة          | هبة حسين الرماحي                                                                                                                  | 2023      |
| 21 | النجف الاشراف 2050 رؤية مستقبلية                                                     | مجموعة مؤلفين<br>تحرير:<br>أ.د. حسن لطيف الزبيدي<br>أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض                                                    | 2023      |
| 22 | تقويم عمل الحكومة العراقية خلال عام كامل 2022-2023                                   | مجموعة مؤلفين                                                                                                                     | 2023      |
| 23 | العراق عقدان ملتهبان: تناسل الازمات وامتناع الحلول (5 مجلدات)                        | مجموعة مؤلفين<br>تحرير:<br>أ.د. حسن لطيف الزبيدي<br>أ.د. أحمد سامي المعموري<br>أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض<br>م.م. عمّار كريم حميد | 2024      |
| 24 | كركوك العراقية وصراع الهويات الفرعية                                                 | د. دهام محمد العزاوي                                                                                                              | 2024      |
| 25 | الأهمية الاقتصادية لميناء الفاو الكبير وانعكاسه على واقع التنمية المستدامة في العراق | أ.د. حميدة شاكر الإيدامي<br>أ.م. د. أمجد راضي الزاهدي                                                                             | 2024      |
| 26 | العراق 2022: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار                               | مجموعة مؤلفين<br>تحرير:<br>أ.د. حسن لطيف الزبيدي<br>أ.د. أحمد سامي المعموري<br>أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض<br>أ.د. أسعد كاظم شبيب  | 2024      |
| 27 | المؤسسة العسكرية العراقية 2003-2020                                                  | د. عماد هادي علو الربيعي                                                                                                          | 2024      |

| ت  | عنوان الكتاب                                                                                | المؤلف                                                                                                  | سنة النشر |
|----|---------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|
| 28 | العراق 2023: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار                                      | مجموعة مؤلفين<br>تحرير:<br>أ.د. أسعد كاظم شبيب<br>أ.د. أحمد سامي المعموري<br>أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض | 2025      |
| 29 | الانتفاضة الشعبية في العراق 1999 بعد استشهاد السيد الصدر (قدس): المقدمات، المسارات، النتائج | مجموعة مؤلفين<br>تحرير:<br>أ.د. أسعد كاظم شبيب<br>أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض<br>أ.د. أحمد سامي المعموري | 2025      |
| 30 | جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق:<br>حقائق جديدة على أرض قديمة                              | مجموعة مؤلفين<br>تحرير:<br>أ.د. أسعد كاظم شبيب<br>أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض<br>عمّار كريم حميد         | 2025      |
| 31 | السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في عهدي<br>ترامب وبايدن 2017 - 2024                       | مجموعة مؤلفين<br>تحرير:<br>أ.د. أسعد كاظم شبيب<br>أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض<br>عمّار كريم حميد         | 2025      |
| 32 | النجف قبل الإسلام: حفريات في ذاكرة المنطقة                                                  | عبد الأمير المؤمن                                                                                       | 2025      |



## ثانياً: الترجمات

| ت  | عنوان الترجمة                                                                                                                          | المؤلف                                                                        | سنة النشر |
|----|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------|-----------|
| 1  | حرب بلا نهاية: سياق حرب العراق                                                                                                         | مايكل شوارتز                                                                  | 2019      |
| 2  | مقدمة في الفلسفة السياسية                                                                                                              | جيسون برين                                                                    | 2019      |
| 3  | ربيع الموارد والنمو الاقتصادي                                                                                                          | بيتر كازناتشيف                                                                | 2019      |
| 4  | العراق تاريخ سياسي من الاستقلال الى الاحتلال                                                                                           | عزيد داويشة                                                                   | 2019      |
| 5  | المرجعية الدينية الموقف الوطني في العراق بعد 2003                                                                                      | كارولين مرجي الصايغ                                                           | 2020      |
| 6  | القاعدة والدولة الإسلامية وحركة الجهاد العالمية ما يحتاج الجميع الى معرفته                                                             | دانيال بايمن                                                                  | 2021      |
| 7  | أوهام النصر صحوه الأنبار وصعود الدولة الإسلامية                                                                                        | كارتر مليكزيان                                                                | 2021      |
| 8  | شَنّ حروب التمرد<br>الدُّروسُ المُستَقاة مِنْ حُرُوبِ التَّمَرُّدِ بَدْءًا مِنْ الفيت كونغ وَصُولَ إِلَى الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ | سيث ج. جونز                                                                   | 2021      |
| 9  | النظام الفيدرالي في العراق النشأة والأداء والأهمية                                                                                     | فرح شاكر                                                                      | 2021      |
| 10 | الاتجاهات العالمية 2040                                                                                                                | مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي                                              | 2021      |
| 11 | الشيعة العرب .. المسلمون المنسيون                                                                                                      | كراهام فولر<br>زند الرحيم فرانك                                               | 2021      |
| 12 | حُكَّام وعقائد وثروات<br>لماذا أثرى الغرب دون الشرق؟                                                                                   | جارد روبن                                                                     | 2021      |
| 13 | جنود ومواطنون<br>التاريخ الشفوي لعملية "حرية العراق" من ساحة المعركة إلى البنتاغون                                                     | كارل ميرا                                                                     | 2021      |
| 14 | الأمن في منطقة الخليج                                                                                                                  | فاطمة شايبان                                                                  | 2021      |
| 15 | بين الدولة واللدولة .. السياسة والمجتمع في كردستان العراق وفلسطين                                                                      | مجموعة مؤلفين<br>تحرير:<br>گلستان گُری<br>زابينه هوفمان<br>فرهاد إبراهيم سیدر | 2022      |
| 16 | الإسلام الشيعي والسياسة<br>إيران والعراق ولبنان                                                                                        | جون أرمجاني                                                                   | 2023      |

| ت  | عنوان الترجمة                                                                             | المؤلف                                                    | سنة النشر |
|----|-------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------|-----------|
| 17 | فهم العنف الديني: اكتشاف الراديكالية والارهاب في الدين من خلال دراسة حالات نموذجية        | مجموعة مؤلفين<br>تحرير:<br>جيمس دينكلي<br>مارسيلو موليكا  | 2023      |
| 18 | الاقتصاد السياسي لعلاقة الاتحاد الاوربي مع العراق وإيران- تقويم لعلاقة السلام عبر التجارة | أمير كامل                                                 | 2023      |
| 19 | نظرة جديدة في العلاقات التركية العراقية - معضلة التعاون الجزئي                            | محمد عاكف قومرال                                          | 2023      |
| 20 | الحرب الخفية: كيف تمكنت الصين من السيطرة على غفلة من النخب الأمريكية                      | روبرت سبولدينغ<br>ست كوفمان                               | 2023      |
| 21 | الحرب والسلام السيرانيان: الصراع الرقمي في الشرق الأوسط                                   | مجموعة مؤلفين<br>تحرير:<br>مايكل سيكستون<br>وإليزا كامبيل | 2023      |
| 22 | الركائز السبع: الأسباب الحقيقية لإضطراب الشرق الأوسط                                      | مجموعة مؤلفين<br>تحرير:<br>مايكل سيكستون<br>وإليزا كامبيل | 2023      |
| 23 | صعود روسيا: السياسة الخارجية لبوتين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا                         | مجموعة مؤلفين<br>تحرير:<br>مايكل سيكستون<br>وإليزا كامبيل | 2023      |
| 24 | السفراء: الدبلوماسيون الأمريكيون على الخطوط الأمامية                                      | بول ريكر                                                  | 2023      |
| 25 | كيف أصبح العالم غنيًا؟                                                                    | مارك كوياما<br>جاريد روبين                                | 2024      |
| 26 | بناء المؤسسات في البلدان الضعيفة: أولوية السياسات المحلية                                 | أندرو رادين                                               | 2024      |
| 27 | المعلومات والسلطة والديمقراطية: الحرية من بنات المعرفة                                    | نيكو شتير                                                 | 2024      |
| 28 | منظمة أوبك في القرن العشرين: من الصعود إلى الانحدار                                       | تحرير:<br>جوليانو غارافاني                                | 2024      |
| 29 | العراق في مواجهة العالم: صدام، والولايات المتحدة الأمريكية، ونظام ما بعد الحرب الباردة    | ساميول هلفونت                                             | 2025      |
| 30 | العراق: السلطة والأنظمة والهويات                                                          | أندرو جيه فليبرت                                          | 2025      |



### ثالثاً: سلسلة الرسائل والأطروحات الجامعية

| ت  | عنوان الرسالة / الأطروحة                                                                  | الباحث/ة                                               | سنة النشر |
|----|-------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------|-----------|
| 1  | موقف إيران من الاجتياح العراقي للكويت 1990 - 1991 دراسة تاريخية                           | رماح سعد مرهون المعموري                                | 2021      |
| 2  | الأثر المترتب على مخالفة ضوابط تسبب الحكم الجزائي في التشريع العراقي (دراسة مقارنة)       | م. م. يوسف فاضل طه حرز الدين                           | 2021      |
| 3  | صناديق الثروة السيادية دراسة قانونية مقارنة                                               | د. لجنة صالح حمه طاهر حمه أمين                         | 2021      |
| 4  | التنمية السياسية وأزماتها السياسية في العراق بعد عام 2003                                 | د. فرزدي علي التميمي                                   | 2021      |
| 5  | ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح | عمّار كريم حميد                                        | 2021      |
| 6  | الارهاب والنظام السياسي الدولي بعد أحداث 11 أيلول سبتمبر 2001 رؤية مستقبلية.              | د. خالد محمد طاهر شبر                                  | 2022      |
| 7  | الاستثمار الدولي باعتماد أنموذج ICAPM واستثمارات الشركات الدولية                          | د. علي عبد الأمير فليفل<br>أ.د. حاكم محسن محمد الربيعي | 2022      |
| 8  | تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية "العراق أنموذجاً"                             | أ.م.د. إبراهيم جاسم جبار الياسري                       | 2022      |
| 9  | المكان وأثره التنظيمي في القوى الاجتماعية والاقتصادية لمحافظة النجف الأشرف                | د. عصام صباح إبراهيم                                   | 2022      |
| 10 | عجز الموازنة العامة والتغير النقدي في العراق للمدة 1980 - 2015                            | أ.م.د. حسين شناوة مجيد                                 | 2023      |
| 11 | الحراك الاحتجاجي في العراق حلم الديمقراطية: من النكوص الى الانبعاث                        | د. سيف حيدر الحسيني                                    | 2023      |
| 12 | المحيط الاقليمي ومحاربة الإرهاب في العراق                                                 | د. باسم محمد يونس                                      | 2025      |



### رابعاً: الإصدارات القادمة

| ت | عنوان الإصدار                                                                                                 | فئة الإصدار | سنة النشر |
|---|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------|-----------|
| 1 | العراق 2024: التقرير الإستراتيجي لمركز الرافدين للحوار                                                        | كتب مؤلفة   | 2025      |
| 2 | صلاحيات رئيس الجمهورية في الأنظمة السياسية البرلمانية المعاصرة: النظام السياسي العراقي وفق دستور 2005 أمودجاً | كتب مؤلفة   | 2025      |
| 3 | مجلس الاتحاد العراقي: اشتراطات قانونية وتحديات عملية                                                          | كتب مؤلفة   | 2025      |
| 4 | برامج الحكومات العراقية (2003 - 2025)                                                                         | كتب مؤلفة   | 2025      |
| 5 | حدود العراق الدولية: من خرائط النزاع الى بوابة التعاون                                                        | كتب مؤلفة   | 2025      |
| 6 | الحرب الباردة في العالم الإسلامي                                                                              | ترجمات      | 2025      |
| 7 | السياسات الخضراء: إعادة تعريف التقدم في عصر الذكاء الاصطناعي                                                  | كتب مؤلفة   | 2025      |
| 8 | دور إيران في محددات التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط (البرنامج النووي امودجاً)                             | كتب مؤلفة   | 2025      |







[www.alrafidaincenter.com](http://www.alrafidaincenter.com)



00964782622246



[alrafidaincent](https://twitter.com/alrafidaincent)



[alrafidaincenter.com](https://www.facebook.com/alrafidaincenter.com)



[alrafidaincent](https://www.telegram.com/alrafidaincent)



[alrafidaincent](https://www.soundcloud.com/alrafidaincent)



[info@alrafidaincenter.com](mailto:info@alrafidaincenter.com)



مركز الرافدين للحوار RCD



التجف الاشرف - حي الحوار - امتداد شارع الاسكان  
العاصمة بغداد - الجادرية - قرب تقاطع ساحة الحرية

يبحث الكتاب بأجزائه الثلاثة العديد من المسائل المهمة على الصعد السياسية والاقتصادية والفكرية والأمنية وغيرها في العراق، لتشخيص الكثير من المشاكل ومعوقات التنمية ومناقشتها بموضوعية وحياد للخروج بحلول مناسبة. يأتي ذلك في إطار استراتيجية المركز في التوثيق والتحليل ومعالجة القضايا المرتبطة بمجالات الدولة والمجتمع والاقتصاد وتفحصها وفق رؤيا أكاديمية مختصة، من قبل عدد من باحثي الداخل والخارج لرفد صناع القرار والمؤسسات المعنية بما يضيء في بناء الدولة وتعزيز مسيرتها الديمقراطية.

واستناداً إلى ذلك، فقد ميّز مركز الرافدين للحوار اتجاهه العلمي والبحثي من خلال تحليل وتحرير أكثر دراسات الحالة أهمية من بين إصداراته خلال المدة (٢٠١٩-٢٠٢٤)، وجمعها ضمن مجلدات خاصة تحت عنوان (العراق من الداخل)، ضمّت أكثر من ثمان وثلاثين عنوان ودراسة، اشتمل الجزء الأول على الدراسات من (١ إلى ١٣) والثاني من (١٤ إلى ٢٦) والثالث من (٢٧ إلى ٢٨) وجاء إدراج تسلسلها بحسب تصنيفات موضوعاتها. اتسمت هذه الدراسات بالرصد العلمي المتأمل لأحداث ووقائع مهمة شهدتها الساحات المحلية والإقليمية والدولية، وتحليلها لبيانات ومعطيات في غاية الحساسية والتعقيد والكتابة بمنهجية واحترافية مميزة.

ISBN 978-9-9227496-0-0



9

789922

749600



www.alrafidaincenter.com



info@alrafidaincenter.com



00964782622246



ص.ب. 252

العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان  
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية



مركز الرافدين للحوار  
Al-Rafidain Center for Dialogue  
R.C.D